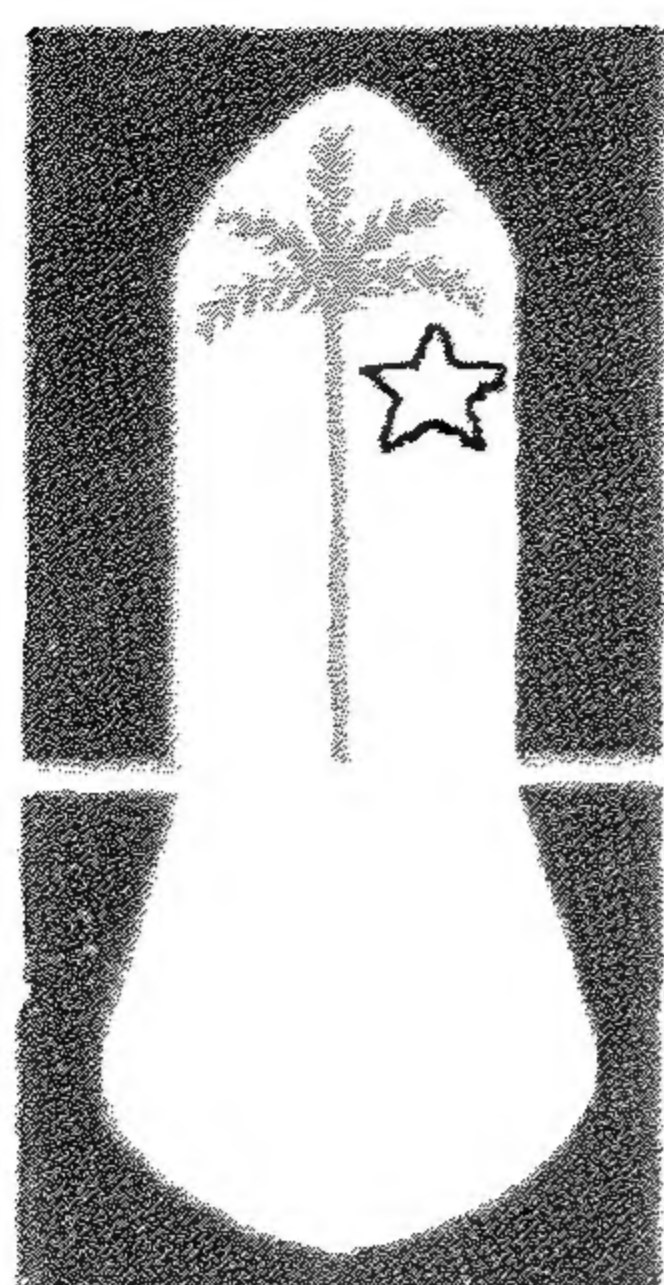


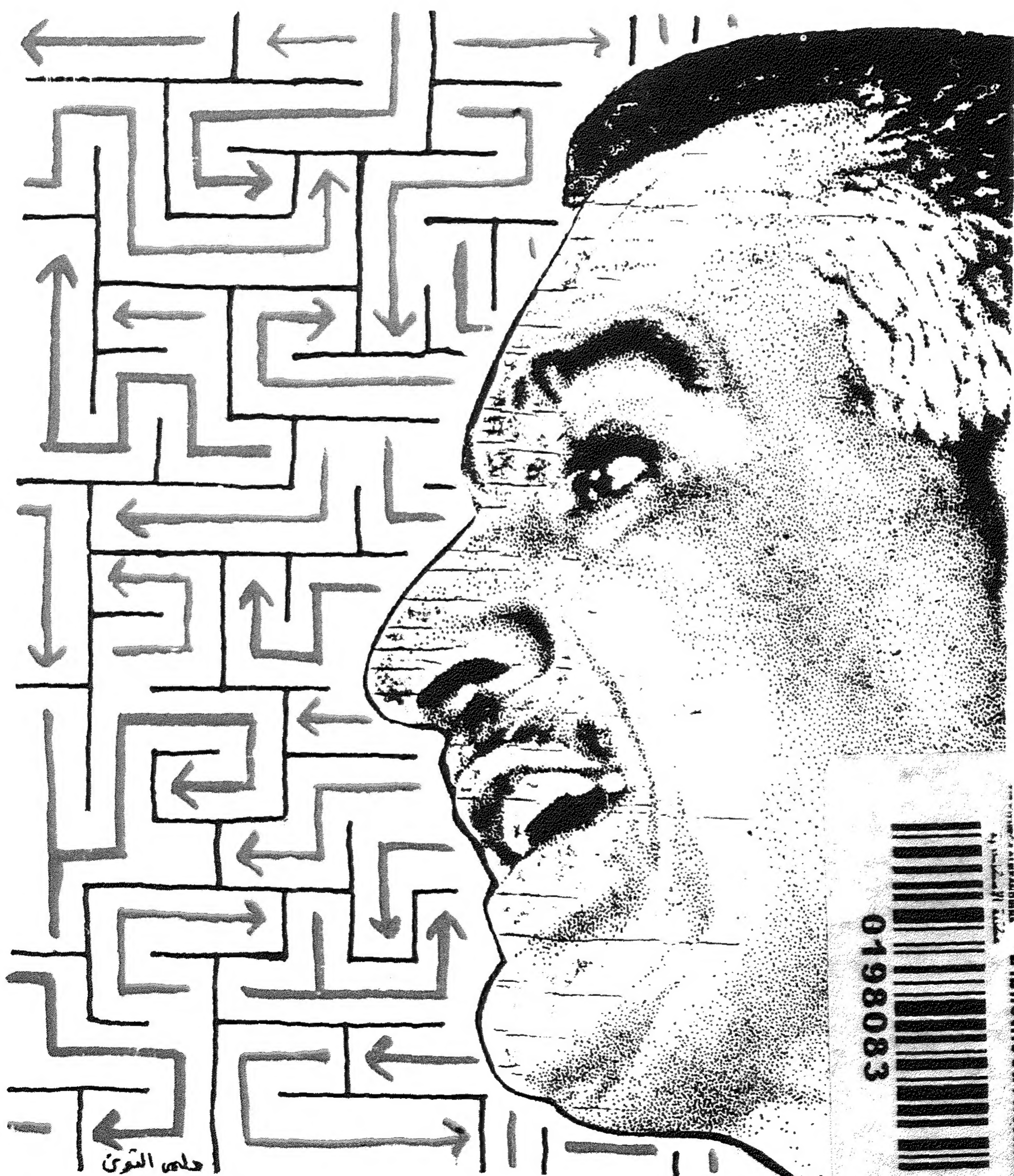
مركز
ابن خلدون
مدرسة الإمامية



دار سعاد الصباح

المتقنون وعبد الناصر

د . مصطفى عبد الغنى



علمى القرن



0198083

Bibliotheca Alexandrina

المثقفون وعبد الناصر

الطبعة الأولى ١٩٩٣

جميع الحقوق محفوظة ©

دار سعاد الصباح

ص . ب : ٢٧٢٨.

الصفحة ١٣١٣٣ - الكويت

ص . ب : ١٣ المقطم - القاهرة

تليفون : ٣٤٩١٧٢٧

٣٤٩٧٧٧٩

فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع : ٧٩٥٤ / ١٩٩٢

I.S.B.N : 977 - 5344 - 18 - 2

اهداءات ١٩٩٩

دار الجميل

القاهرة

الإشراف الفني : حلمى التونى

دراسة

د

المثقفون وعبد الناصر

د . مصطفى عبد الغنى



دار سعيد الصباح

إلى

مصر التي في خاطري

تقديم

أحمد بها، الدين

لأكثر من سبب تصعب مناقشة هذه الدراسة ..

فالأحداث معاصرة ، وأصحابها معاصرون ، ومؤرخوها - أيضاً - معاصرون، ومن هنا ، تختلط الأحداث بين الواقع ورؤية المؤرخ ، وتتداخل بين من عاش الحدث ومن يحاول أن يدلى برأيه فيه .. ومع ذلك ، يجب أن نشير منذ البداية، أن صاحبها - مصطفى عبد الغنى - بذل جهداً كبيراً لفهم ما حدث على المستوى التاريخي والمعاصر .

غير أن محاولته - ولا بد أن نعترف من آن لآخر - تعاني من صعوبات كثيرة : لقد افتقد الباحث - في أغلب ما كتب - الوثيقة ، ومن ثم ، اعتمد على ما يمكن تسميته (بالمصادر الحية) ، أى ، على أولئك الذين عاشوا الأحداث وحاولوا صناعتها في الحلقة الضيقة بين المثقف والسلطة ..

وكما أن لذلك خطورته ، فله ضرورته أيضاً .

هذه واحدة ، أما الأخرى ، فلأن الباحث ينطلق في بحر عاصف من المفاهيم التي لم نستطع - في تقديري - أن نحددها حتى الآن ، وإلا ، فقل لي

تعريفا مانعا جامعا للفظه مثل (المثقف) أو (السلطة) أو (الشرعية) على كثرة ماكتب عنها واجتهد فيها ، في الشرق والغرب .

وعلى ذلك ، فإن محاولة مناقشة الباحث هنا ، ستقتصر ، في كثير من المرات ، على محاولة ، فض بكاراة الألفاظ وغموضها .

ويجب أن أسارع بالقول أن الباحث خصص في الإطار النظري لبحثه حيزا كبيرا عن تعريف المثقف ، وبذل فيه جهدا هائلا سواء في تفريعات التعريف ودلالاته في السياقات الزمنية ، أو في تعرض للأصول الاجتماعية للمثقف والمؤثرات الثقافية .. وما إلى ذلك ، ومع هذا ، أستطيع القول أننا لم نعرف - على كثرة ما عرفنا - تعريفا جامعا مانعا للمثقف .

حتى الآن لا يوجد تعريف شامل ، وعلمي ، للمثقف .. فالمثقفون طبقة غريبة يصعب وصفها : هل تشمل المهتمين بالعلوم الإنسانية أم بالعلوم الطبيعية أم أولئك العسكريين الذين لهم عدد كبير من الاجتهادات في هذا الحقل؟؟ باختصار ، ملاحظات كثيرة تزيد من (إشكالية) التعريف سواء على المستوى الفكري أو الإجرائي .

وتتعدد الاهتمامات والتفريعات كلما اقتربنا من التعريف .

إن اليسارى يرى أن اليساريين هم المثقفون ، واليميني لا يخرج عن ذلك في اطار انتباهه الأيديولوجى .. وهلم جرا ..

كما أن علاقة المثقف بالسلطة بشكلها النظري تزيد المشكلة تعقيدا .. ماهى طبيعة هذه العلاقة ؟ وحين يصبح المثقف هو السلطة ، أين المثقف ؟ .. لدينا المثقف في صورته : محام ، قاض ، أستاذ جامعة ، صحفى .. الخ ، فاذا تولى منصبا رسميا تحول إلى وضعية أخرى .

السؤال يظل معلقا : كيف تحول المثقف إلى سياسى ؟

المهم هنا أن نضع فى أذهاننا موضوع ، خروج المثقفين من السلطة أو دخولهم إليها ، الآثار التى تعكس نفسها على المصطلحات .

حين يصبح المثقف (كادرا) فى منصب سياسى ، فإنه لا يخرج عن الإطار الجديد الذى وضع فيه ، وبالتالي ، فإن كلمة المثقف هنا لا تعنى - بالضرورة - أن ينتمى إلى المعارضة ، فإذا دخل النظام خرج من صف المعارضين ، وإذا ظل فى صف المثقفين كثيرا ما يعد فى مواجهة النظام .. وهذا يصنع فارقا بين كون المثقف داخل السلطة أو خارجها ..

وهى مسألة يجب التنبه إليها حسب الدور الذى يمنح لهذا المثقف أو ذاك فى هذا المنصب أو غيره ..

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن المثقف ليس بالضرورة أن يظل معارضا ، فقد يتحول فى اليوم التالى إلى حاكم ، ويظل أبلغ مثال من تاريخنا اسماعيل صدقى ، إن كتب التاريخ عندنا تعتبره (عدو الشعب) ، غير أننا لابد أن نعترف أن إسماعيل صدقى - بوجه خاص - يظل أهم المثقفين المصريين إذ سبق جيله بأكمله فى إدراك قضايا كثيرة ، وفهم استراتيجياتها منذ فترة مبكرة، فى حين أن جيله من المثقفين - فى أغلبهم - كانوا بعيدين عن إدراك كثير من القضايا التى عرفها صدقى وتعامل معها بذكاء .

إسماعيل صدقى لا أعرفه بشكل شخصى ، غير أن هذا المثل الذى جاء عفو الخاطر ، إنما جاء ليؤكد أن هذا المثل كان متقدما فى إدراك ما يحدث عنه ، عن غيره ، وبوجه خاص فى الاقتصاد السياسى ، وكانت له فيه أفكار وآراء فى غاية الأهمية ، ومع ذلك ، كانت حكومته تتعارض مع إرادة الشعب

بموقف معين ، ومن هنا ، يمكن أن نتصور كيف كان يعى القوانين الأساسية لفهم الرأس مالية الصناعية ..

أن نكون معه ، أو ضده ، فإن ذلك أمر آخر .

وهذا لا يقلل من وجود صدقى ضمن دائرة المثقفين .

وهو ما يجتم علينا الإسهاب أكثر حول طبيعة المثقف .

المثقف :

من الضروري أن نؤكد فى هذا السياق ليس من الضروري أن يكون المثقف التقليدى هو المثقف التقدمى ، كما أنه ليس من الضروري أن يكون المثقف التقدمى هو المثقف المعارض ..

وما دمنأ بصدد التاريخ ، فلنصعد أكثر .

ونعود إلى طرح السؤال الأول ، والهام ، من هو المثقف ؟

ونحاول أن نطرح تصوراً آخر للمثقف : دوره طبيعته ، وهو ما تعكسه القراءة الإيجابية لهذه الدراسة التى بين أيدينا ..

إن المثقف ليس فارساً مدججاً بالسلاح ، يرتدى دروعاً حديدية لا يخرقها الرصاص ويتأهب ليخوض معركة .. المثقف - فى رأى - هو ابن مجتمعه ، ابن ظروفه التاريخية ، ولا أريد أن أبرر سقوط عديد من المثقفين كما رصد لهم الباحث هنا ، وإنما أريد أن أضع المثقف بكل ما له وحوله أمام الفحص التاريخى وفى ضوء تقدير العوامل الإنسانية .

ولندع المثقف المعاصر ، المؤيد أو المهادن ، ونعد إلى التاريخ الوسيط أو القديم ، لنرى - عبر تداعى الأسئلة - كيف كان أبو الطيب المتنبى :

هل هو مثقف أم لا ؟ أضف إليه كل الشعراء العرب الذين تركوا لنا
أعظم التراث .. لقد كان المتنبي كالشعراء لا يختلف مع هارون الرشيد على
قصيدة ، وإنما على القيمة المادية التي تمنح ، وفي الوقت نفسه ، فإن المتنبي -
كشاعر كبير - لم يكن ليستطيع أن يختلف مع الرشيد اللهم إلا إذا استطاع
الفرار منه ، لا يستطيع المواجهة ، وفي الوقت نفسه ، لا يستطيع الاستغناء ،
ولعل البيت الذى أطلقه فى ذلك الوقت على كافور، كافٍ لتلخيص موقف
المثقف كله ، يقول :

لا تشتري العبد إلا والعصا معه إن العبد لأنجاس مناكيد

هل نذكر متى قال المتنبي هذا البيت ؟ ولماذا ؟

لا يجب أن يعتقد البعض أننى أهاجم المثقف ، لكنه الواقع .

وما حدث مع المتنبي كان يحدث فى أوروبا وبنفس الحالة ، لقد كان
الشاعر فى حماية خليفة أو فى رحاب بلاط ، لقد كان المثقف فى الغرب وحتى
القرن التاسع عشر (١٩ ميلادى) كان لابد - مفكر أو أديب - أن يكون فى
رعاية سلطة تحميه حتى جاء جان جاك روسو وفولتير اللذان كانا يبشران
بالثورة ، لقد كان لهما نوع من الحماية بشكل أو بآخر فى ذلك الوقت ، لماذا ؟
لأن حماية البلاط أو السلطة كانت تأخذ أشكالاً مغايرة لكنها لا تختلف قط
عن الجوهر ، ولقد استبدل بالخليفة أو الحاكم أمراء الإقطاع ، ثم الحماية
المعنوية ، وقد كان ذلك بالنسبة لكل الاهتمامات : فكرية أو أدبية .

كان الواقع فى الشرق العربى هو هو فى الغرب الأوروبى .

وقد ظل هذا قائماً ومعتزفاً به حتى ظهور الجمهور فى الدولة المدنية كما
نعرفها اليوم ..

وقد كان هذا التطور فى تغيير شكل الحماية يتخذ أمثلة كثيرة ، وسوف نكتفى منها هنا ، بالموسيقى .. ظهرت فى البداية موسيقى الحجرة ، وحين جاءت مرحلة الجمهور ، بدأ التطور يأخذ أشكالا عدة وهى مرحلة متأخرة نسبيا ، إذ أصبح - حتى - العازف الموسيقى يستطيع أن يعتمد على سلطة أخرى (ليست الآن وساطة أمير أو إقطاعى) ، وإنما على الجمهور ، وظهرت القاعات الكبرى .. إلى غير ذلك من مظاهر تطور الفن الموسيقى .

نفس الشئ حدث بالنسبة للمثقفين فى الفروع الأخرى ، فى مجالات الإبداع السياسى والاجتماعى والفكرى ...

إن قوة أو ضعف المثقفين الذين تحركهم رسالة التغيير كان لابد أن يكون لهم نوع من الحماية لا الضمانات الشخصية ، أما الآن ، فيتحرك المثقف فى إطار جديد تماما ، إنه إطار التعليم ، تأثير الجمهور ، السلطة الديموقراطية تأثير الرأى العام .

حين أصبح الأمر يرتبط بجمهور وصحف ورأى عام تغير الأمر .

أريد أن أقول : إنه قبل مائة عام لم تتردد فى أى كتاب كلمة أو تعبير (الرأى العام) ، فهذا التعبير شئ جديد علينا ، شئ يحمنى ، يحدد موقفى ؛ صفة أستند إليها ، أحس أننى أنهض برسالة ، هذا الرأى العام لم نعرفه من قبل ، وإن كان موجودا فى أوروبا فى وقت متأخر ثم تدعم فى مؤسسات برلمانية وحزبية وصحفية وجامعية .. إلى غير ذلك ، فذلك كله لم يكن موجودا فى تاريخنا نحن .

ربما يبدو ذلك خارج الموضوع لكنه لا ينفصل عنه قط ..

نحن الآن جزء من عالم متخلف ، الامية عندنا تزيد على خمسين فى المائة ،

هل يعتقد أحد أن المثقف حين يحس أنه في العراء ، بدون حماية، مدنية، هو المثقف الذى يحس أنه في منطقة المجتمع المدنى بكل مافيه من مؤسسات ورأى عام إلى غير ذلك؟.. إن الكاتب عندنا لا يجد من يحميه ، فإن هناك درجة من المخاطرة ، ومع ذلك ، يجب أن نشجع المثقف فى هذا العالم ونحن نتذكر ان المثقفين عندنا لا قوا الإعانات فى غيبة مؤسسة مدنية واعية : هل نذكر ابن حنبل الذى سجن فى عهد المأمون لقضية لا قيمة لها ؟ هل نذكر الحلاج ، قضيته والمصير الذى انتهى إليه ؟

من المؤكد أن مؤسساتنا حتى الآن ضعيفة ، أقصد هذه المؤسسات التى تكون الرأى العام ، المؤسسات التى تكون الرأى العام وتصنعه وتحاول الدفاع عنه مثل الجامعات والمجالس النيابية والقضاء والمؤسسات الصحفية.. إلى غير ذلك .

وهنا ألاحظ أن موقف المثقفين - كما يلاحظ الباحث - ضعيف ..

لنتوقف أكثر عند مثال : طه حسين .

لقد تعرض الباحث لمثقفين عديدين ، ولعل من أبرزهم طه حسين ، وأخص طه حسين أيضا ، لأن طه حسين ، وغيره من المثقفين .. عوملوا من قبل الباحث بقسوة ، وتعرض لمواقفه محمدا إياها ، إنها لم تخرج منذ بدايات الأربعينيات حتى رحل طه حسين ، عن موقف التأييد أو المهادنة .

وهنا ، أتوقف للدفاع عن طه حسين بشىء كثير من التأييد العاطفى .

لقد خاض طه حسين معارك فكرية فى مجتمع متخلف جداً ، ودعكم من الهتافات والأغاني (المصريين أهمة) فنحن نعيش فى قاع التخلف ، ويمكن لأى منا أن يعيد قراءة كتاب (وصف مصر) للحملة الفرنسية ،

ويسمع أوصاف الرحالة الغربيين في مصر قبل الحملة ، كان من الممكن أن تسأل أى الفلاحين المصريين عن التماثيل الفرعونية ، فيردون عليك : هؤلاء المساخيط!!

كانت هذه هى الثقافة الشائعة .

وكان ذلك هو المناخ الذى جاء فيه ليدعو إلى حرية البحث العلمى وهدد بالسجن رغم أنه كان يتمنى منذ بداياته إلى حزب النخبة (الأحرار الدستوريين) ، فركز كفاحه على قضية التعليم ، كان يعتبر التعليم أهم الأشياء قاطبة لمصر ، أقول هذا كله لأذكر الجميع أن طه حسين حين جاء ، فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات ، ليدى تنازلات كثيرة للملك فاروق ، ويتحدث إليه كثيرا وفى كل سطر من إحدى خطبه عبارة (نضر الله وجه فؤاد المعظم) .. طه حسين ذلك (وقد شهدت هذه الواقعة بنفسى) حرك فى مشاعر كثيرة .

فى البداية خرجت ساخطا عليه شديد الإحباط له .

ومع الوقت ودوام التأمل ، بدأت أتذكر أن طه حسين كان من بين مناضلين قلائل حاربوا العرش بوجه خاص ، وهو ما جعل الملك يتخذ منه موقفا حادا وحصارا كبيرا .. ومع ذلك ، فأنا لا أذكر طه حسين الآن إلا وأذكر معه دوره الثقافى الكبير ، وبوجه خاص دوره فى تثقيفى وتثقيف جيلى خلال مجلة (الكاتب المصرى) ..

لقد قدم طه حسين فى مجلته أساطين الفكر والثقافة .. ودعنى أقول لك ، إننى، قرأت عن هؤلاء فى الأربعينيات ، ومن يومها ، يكاد لم يقدم غيره شيئا فى مثل هذا ، لقد عرفت فى ذلك الوقت توسيع دائرة التخصص فى المعرفة ،

بل سمعت ، لأول مرة ، كلمة (تأميم) في هذه المجلة ، سمعتها من أهم كتاب المجلة في ذلك الوقت وهو د. محمود عزمى ..

مازلت أتحدث عن المثقف الذى لعب دوراً كبيراً فى الثقافة رغم قيود السياسة ، وقد بلغ طه حسين درجة عالية من الوعى أحيط به فى الوقت نفسه قدر كبير من التضيق إلى درجة أنه فكر فى الهجرة إلى فرنسا ، حين فكر فى الرحيل ، لم يكن شاباً بل شيخاً عجوزاً ..

وربما من هنا سعى البعض إلى (تطبيع) العلاقة بينه وبين القصر .. وقد أذكر فى هذا الخصوص أن طه حسين - كما لاحظ مصطفى عبد الغنى - كان أول من استخدم كلمة الثورة عقب قيام ثورة ١٩٥٢ ، ولم يكن إطلاق هذه اللفظة يخلو من وعى وتدبر ، بل عن اقتناع كامل لدور الثورة فيما بعد ، إذ كان معنى الثورة عنده هو التمرد على المجتمع الفاسد ، والوعى بالنقد الاجتماعى وتغيير هذا الواقع البائد، أقول هذا كله ، لما لاحظته من المؤلف فى إدانته لطله حسين .. أنا لا أنكر ممارسات لطله حسين ليست طيبة ، وبعض المواقف مما لا يمكن لومه عليها فى هذه السن المبكرة ثم المتأخرة .. غير أننا لا يجب أن نغفل لطله حسين مواقف كثيرة أخرى إيجابية ، كذلك ، يجب أن نتعامل معه فى إطار عصره ..

وقد تكون السن أكثر ما أركز عليه ، فللسن حكمها ، وقد اقتربت من مفكرين كثيرين ، ثائرين ، تحولوا فى نهاية حياتهم إلى محافظين ، وأذكر بالاسم أننى حين كنت مسئولاً عن مجلس إدارة الهلال ، ذهبت إلى الشيخ على عبد الرازق ، و عرضت عليه أن نعيد طبع كتابه (الإسلام وأصول الحكم) ، غير أن الشيخ رفض ، وأعتراه الخوف !!

لقد حاولت ان أطبع كتاب على عبد الرازق كثيرا . .
و على العكس ، رفض طيلة حياته أن يطبع . .
كان يرفض أن يوضع في هذه السن المتأخرة في قفص الاتهام .
لابد أن نضع اعتبارا للسن المتأخرة في التعامل مع مثقف هادن أو تردد
أو صمت إزاء ممارسات غير ديموقراطية . .

- في فقه الثورة

- ثورة ١٩٥٢ تفردت عن غيرها بأنها حققت أهدافها .
لقد استطاعت الاستيلاء على الحكم، وهو ما لم يحدث في ثورات سابقة
كثورة أحمد عرابي التي جاءت بالانجليز ، أو ثورة ١٩١٩ التي لم تخرج
الإنجليز إلا بعد ٤٠ عاما ، و قد تسلمت ثورة يوليو السلطة ، و تميز فيها
عدد أو (نخبة) حاولت تغيير المجتمع كليا . .
و التغيير لابد أن يصحبه القهر، أو، فلنقل، أن عنصر القهر جزء أساسى
من أية ثورة ، فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل ، . .
لقد حاولت تحقيق إنجازاتها فى عالم متخلف يكاد يرفض التغيير ، ولو
استفتى الشعب المصرى فى قانون الاصلاح الزراعى لرفض الفلاحون ، وعد
إلى مذكرات الذين ذهبوا ، لأول مرة إلى الفلاحين ليسلموا الأرض ، وكانت
أول قطعة اختاروها أرض الأمير يوسف كمال . .
لقد كان هناك الكثيرون نشأوا وتربوا أبا عن جد هناك تحت هذا القانون
العبودى ، كانت العائلة المالكة تملك الأرض ومن عليها ، ولو اعترض أحد
من أولئك بشكل بسيط لطرده فوراً ، و لما ذهبت اللجنة بسيد مرعى ، وقالوا

للفلاحين هذه الأرض الجديدة أصبحت ملككم وشرحوا للفلاحين عملية توزيع الأرض عليهم وصمت الفلاحون طويلا واكتشفت اللجنة هذا ، كما لاحظوا أن الصمت ارتبط بحالة من عدم الارتياح ، وحين استفسروا وجدوا الفلاحين يردو عليهم :

- متشكرين . . ايه هيه حكاية الحكومة ، لماذا تمنحونا كل الحاجات دى ، عايزين منا إيه ، جايين تعطوا كلاً منا أرضا بدون مقابل . .

قولوا أنتم - يا حكومة - عايزين منا إيه بالظبط !

لم يكن الفلاحون ليصدقوا أنهم سيمنحوا أرضا بالمجان .

ومن هنا ، أقول ، إن الثورة جاءت بالقهر ، عنصر القهر ضرورى فى أشياء كثيرة ، هذا ليس حقا ، ولكنه مقصور على إجراءات الثورة ومن هنا ، يمكن أن يصنف القهر ، عنصر القهر فى عملية التغير الذى تريده .

هل أذكر مثلا آخر لأبرر به القهر الذى جاءت به السلطة ، و تعاملت به - ضمن من تعاملت - مع المثقفين . . ؟

أذكر أنه فى لجنة (المائتين) وكانت تذايع فى الهواء ، ودارت فيها مناقشات وإعترضات كثيرة ، وسأل البعض عبد الناصر فى أحد الموضوعات للحسم فأجاب عبد الناصر بصراحة ملخصا فلسفة الثورة :

- ألبس البدلة الكاكي وأعمل انقلاب .

لقد جاء هذا حرفيا من عبد الناصر وهو وصف يغنيا عن توصيف الثورة ، حين أقوم بثورة ، أريد أن أضع الأهداف التى قمت من أجلها فى وضع التطبيق . .

وغنى عن الذكر هنا أن الثورة في مصر ليست هي الثورة في بلاد الغرب الأمر يختلف في البلاد المتخلفة عنه في البلاد المتقدمة ، حين يوجد المجتمع المتخلف يوجد الثوار ويسعون إلى فرض التغيير وليكن حكم التاريخ عليهم بعد ذلك كما يكون ومع ذلك ، دعنى أذكر أن كرومويل قطع رأس ملك إنجلترا ، وروبسبير قطع رأس لويس السادس عشر ومارى انطوانيت ولينين قطع رأس العائلة القيصريّة كلها . هذه نماذج فقط لعهد الثورات ، بل في تاريخنا نحن قطع العباسيون رأس الأمويين ، وهو ما فعله محمد على في القلعة ..

هذا شيء نقبله أو نرفضه ، لكن من المؤكد أن هذا شيء نعرفه ..

وفي هذا السياق أسمح لنفسى أن أذكر واقعة شخصية ، فقد اقترحت على أنور السادات حين كان رئيسا ، وحين كانت تردد الصحف أننا ما زلنا في ثورة ٢٣ . اقترحت على رئيس الجمهورية أن يعلن إنتهاء الثورة ، وبالفعل أعلن السادات ذلك في بداية السبعينيات ..

وقد عدت إليه مرة أخرى لأقترح تغيير الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية ، قلت له - وأنا قانونى - لابد من التنبه أن هناك شيئا اسمه التشوه المهني ، بمعنى ان كل مهنة تعمل شيئا من التشويه ، فإى قانونى يقوم بأشياء سيئة من أجل النظام ، أشياء لا معنى لها . . و أذكر أننى حين قلت ذلك غضب منى كل رجال القانون في مصر ..

الأكثر من ذلك أستطيع أن أستطرد فأقول إن رجال القانون لم يقدموا على عمل شيء جديد قط ، فبعد أن قامت الثورة في فرنسا - على سبيل المثال - ولم يكن من قام بها قانونيين ، جاءوا برجال القانون لتقنين العديد من الإجراءات الجديدة ..

وقد يكون من المهم هنا أن نذكر أن لجنة أغلبها من القانونيين كان الملك فؤاد جاء بهم لإلغاء دستور ٢٣ ، اختارهم من باشوات عهده ، وسماهم سعد زغلول (لجنة الأشقياء) . و كانت تقوم بأمر لم تقم به ثورة ١٩١٩ . أن أول ما يحدث في أي ثورة أنها تسقط الأوضاع القديمة ومعها القوانين ، ثم يأتي أهل القانون الجدد ليقتنوا .

لقد أسهبت كثيراً حول الثورة . . و هو ما يغني عن تفسير كثير من أحداث (أزمة ١٩٥٤) وهى - عندى - أهم من ثورة ١٩٥٢ ، و قد آن الأوان لأكمل أكثر ما أريد توضيحه حين أقرب من علاقة الثورة بالسلطة .

.. المثقف والسلطة :

لقد اهتم الباحث بثورة ٥٤ أكثر من ثورة ٥٢ .

لاحظ أننى أقرن بين ما حدث فى ٥٤ بالثورة ، و هذا يعود إلى أهمية هذه الأحداث . . و هو ما يدفعنى بالثناء على الباحث لكونه أولى أحداث ٥٤ - بالفعل - عناية تفوق أية أحداث أخرى . .

كانت هذه اللحظة - مارس ٥٤ - هى اللحظة التى حددت أكثر المواقف ، و فرقت بين فهم كل مثقف عن غيره . . و حددت مصائر كثيرة ، لقد رأينا من كان مع الثورة و غير رأيه بعد عام ٥٤ (أنا شخصيا كنت ضدها و أصبحت معها بعد ١٩٥٤) ، ففى جيلى ، كان أول ما قرأنا أن هؤلاء الضباط ناس كعسكر أمريكا اللاتينية سوف يقوموا بحكم عسكرى ، و تبقى الأوضاع كما هى ، و هناك بعض الصحف التى أيدت الثورة على أساس أنها سوف تسهم فيما غشل الملك فى تحقيقه ، ففى الشهور الأخيرة قبل قيام الثورة ، أثبت الملك فشله الذريع فى كل شىء و أمام كل الفئات ، و حين

جاءت الثورة ، وأسقطت الملكية أعتقد أن هذه الحركة جاءت لتدعيم النظام الذى أصبح القصر عاجزا عن تدعيمه ، وبالتالي كنت ضدها ، ولكن بعد أزمة ٥٤ وما بعدها بقليل كان موقفى من الثورة يحتاج إلى مراجعة.

وسأضرب مثلا بمجلة (روز اليوسف) التى كنت أكتب فيها فى ذلك الوقت ، بشكل منتظم (وأنا أعد نفسى تقدما غير متم لأى تنظيم) ، كنت أكتب فى صفحة ، ليكتب فى الصفحة التالية سيد قطب ، والتالية محمد صلاح الدين والتالية صلاح حافظ . . الى غير هؤلاء من رموز التيارات التى كنا نراها و نتعامل معها.

حين جاءت الأزمة ، وبدأت المشاكل ، وبدأ العسكر انفسهم يعلنون أنهم سيعودون للشكنات ، و يدعو إلى هذا عدد آخر من المثقفين ، ماذا حدث فى ذلك الوقت ؟

لقد انشقت « روز اليوسف » انشقاقا كاملا انعكس على كل مؤسسات البلاد : فريق قال إن الثورة فشلت وإن الخطوة التالية يجب أن تكون لإخمادها ، و قد كان المحامون ولا أخص منهم أحداً باسم معين ، كانوا كثيرين ، قاموا بالهجوم العنيف على الثورة ، وبفصاحه عاليه راحوا يخطبون فى نقاباتهم يطالبون بعودة ١٢ ضابطاً إلى الشكنات . .

كذلك، انقض على معسكر الثورة تيارات و كتاب وفئات كثيرة . .

هذا فريق الهجوم ، اما الفريق الاخر (و انا كنت من بينهم) فكانوا على النقيض ، ذكروا أن العسكريين أصحاب الثورة قاموا بأعمال مجيدة ، كنا متحمسين لها جميعا ، و دعوا بالمثل القائل : « خليك وراء الكداب لحد باب الدار » فلنتظر و لنعط فرصة ، و لنؤيد .

كان هذا المحك من الثورة بالغ الخطورة ، تباينت التيارات و تداخلت في الحكم على العسكر الجدد ، وقف ضدهم : الوفد والأحزاب القديمة ، والإخوان المسلمين ، وعدد كبير من الساسة القدامى ، وفي الوقت الذي كان يطلق طه حسين على ما فعلوه وصف (الثورة) كان يجيئنا من محمد نجيب - وقد كان ما زال مسئولاً على القمة - ما يفيد أننا لا يجب أن نطلق على ما حدث إلا لفظة (الحركة) ليس الثورة . . . ولا أريد أن أسهب طويلاً في أحداث ٥٤ ، فقد أسهب عنها - بدقة - شديدة صاحب هذا الكتاب - غير أن ما أريد التأكيد عليه هنا ، أن أصحاب الثورة - وعلى رأسهم عبد الناصر - ادركوا ما يحاك ضدهم ، فأنتهى الأمر إلى أزمة ٥٤ ، وتمخضت الأحداث عن انتصار معسكر جمال عبد الناصر و منذ هذا الوقت تغيرت أمور كثيرة في مصر .

المهم ، أعود ثانية إلى هذه الفترة لأقول إن العلاقة بين المثقف والسلطة تحدت أكثر منذ مارس ١٩٥٤ و ما بعدها ، وليس بعيداً عن ذلك أن أذكر رواج مصطلح (الشرعية الثورية) ، و هو المصطلح الذي سمح - لتأمين الثورة - بأشياء كثيرة .

ونحن لا نستطيع الآن أن نحاكم فترة سابقة بقوانين مرحلة أخرى . ما أريد أن أخلص إليه ، أن الثورة ، التي بدأت بشكل عملي عام ٥٤ ، لم تأت بالسلبى دائماً ، كما أننا لا نستطيع أن نصم المثقفين - كما ذهب الباحث أحياناً - بالتردى والتهادن ، ولا يجب أن ننسى أنهم كانوا وراء ألفاظ ثورة كالتأميم والإصلاح الزراعى . . و ما إلى ذلك . .

- طبيعة المثقف

في هذا كله لعب المثقف دوراً يرتبط بطبيعته و تكوينه . . أستطيع القول

أن المثقف أعطى الثورة الكثير وأعطى - من أجلها - قبل أن تبدأ ، الكثير ،
وحيثما قامت تلقفها ، وإن اختلف الاجتهادات ، ولا أريد أن يستغرقني
موقف السنهوري وسليمان حافظ في الدور الحساس للذين قاما به ، فقد
كفاني الباحث ذلك في فصل كامل ، و لكنني أريد أن ألقى ببعض الضوء
على موقفها المؤيد للثورة بشكل دستوري ، فأن يقال إن السنهوري
ومستشاريه هادنوا وتحكمت فيهم آراؤهم ، ففي ذلك تجاوز ما ، الذي حرك
هذه المجموعة التي أثرت في الثورة بعد قيامها إنما كانت معارضة الوفد
تاريخيا .

لقد كان هدفهم الحقيقي الثورة ضد الملك .

· غير أن المشكلة وقتها ان الامور لو عادت - كما كانت - لعاد الوفد .

وموقف السنهوري ضد الوفد في ذلك الوقت انما كان يعود إلى موقفه من
الوفد قبل ذلك بعشر سنوات ..

يقول المؤلف : إن السنهوري كان تابعا للثورة ؟ إذن الإجابة تبدأ بسؤال
آخر : ولماذا لاتقول انها قناعاته الشخصية ؟ كمستشار للثورة رأى أنها
تسعى بذلك إلى تنفيذ آرائه القديمة ، و هي : أن الوفد لا يقل خطرا على
الملك ، أي أن أبعاد الوفد كان هدفا مطلوبا ، و تصرفوا بناء على ذلك، وفي
أول قانون أصدرته الثورة للإفراج عن المثقفين الماركسيين ، في آخر لحظة
أسرع سليمان حافظ في مجلس الدولة والرجل الثاني بعد السنهوري .. أسرع
ليوحى للثورة أن يخرج كل المعتقلين عدا الماركسيين ، وأقنعهم قانونيا أن
الماركسيين متهمون بجريمة الشيوعية ، وهذه جريمة اجتماعية لا جريمة
سياسية ..

وبالتالي ، تم استثناء الماركسيين من ذلك .

و إذن ، فالمثقفون لعبوا أدوارا هامة فى كل المراحل . . أنا لا أعترض على من يقول إن سليمان حافظ كان على حق فى هذا ، أقول إنهم لعبوا أدوارا هامة إلى حد بعيد .

بقى أن نعيد طرح تحفظين يمكن بهما فهم العلاقة - أكثر - بين المثقف والسلطة ، وهما على شكل اندهاش :

- المثقف إذا عارض يكون مثقفا ؟!

- وإذا أيد يكون تابعا . .

فى داخل اللجنة التنفيذية بالمؤتمر الوطنى كان الصراع بين المثقف والسلطة على أشده ، كانت المعارضة ضد الميثاق ، و لو عدت إلى لجنة الاعتراض على (الميثاق) لوجدت أن هناك مثقفين معارضين . .

إذن ، التأيد أو التمرد ليسا هما الخروج على دور المثقف .

كل ما أريد التركيز عليه أن المهادين أو الانتهازيين لا يمكن الخلاف حول مواقفهم ، فهم موجودون دائما فى أى مجتمع و فى أية ممارسة سياسية . .

مقدمة

تمثل ظاهرة المثقفين ، أكثر الظواهر إثارة في التاريخ المصرى المعاصر ،
فرغم أهمية أدوارهم وما يمثلونه فى السياسة المصرية ، فإن درجة الاهتمام بهم
لم تكن على مستوى تناول هذه الظاهرة ووضعها فى إطارها الصحيح .

هذه فرضية بدئية لا يمكن الفرار منها . .

و تتعدد البواعث التى تبرهن على صدقها إذ أن رصد المراجع والمصادر
التي عرضت للعلاقة بين المثقف والنظام يؤكد على أن أغلبها ، لم يتناول هذه
الظاهرة فى مكوناتها العلمية ، اللهم إلا - بالاختصار على تناول طرف دون
طرف آخر .

و فى الغالب ، فإنه تم التركيز على شخصية جمال عبد الناصر ومكانته
كزعيم ، ورصد سياسته فى إطار الدولة ، و هو ما قلب الفرضية الأساسية
موضع البحث .

فبدلاً من أن نبدأ دراسة دور المثقف فى إطار الظروف المغايرة ، ننكص
إلى دراسة دور أحد المؤثرات المباشرة فى تحريك الواقع ، فيتحول دور المثقف
من عامل جوهري ، إلى عامل تابع للزعيم .

و يتأكد هذا أكثر حين نعرف - لدى عدد كبير من المؤرخين الغربيين

خاصة - أن هذا التفسير يستند إلى المنظور الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر) ،
أى المفهوم (الكاريزمى) الذى يُعزى إليه تفسير كثير من هذه القضايا
بالعودة إلى شخصية عبد الناصر (الملهمه) وفى إطار أسطورى غامض .

ورغم أن أكثر من يستخدم هذا المفهوم يبدون منحازين إلى التجربة
الناصرية ومنحازين إليها ، فإن الأمر لا يخلو - كذلك - من سوء نية فى
تفسير هذه العلاقة بين النظام، متمثلا فى الزعيم وأصحاب الاتجاهات
الفكرية ، و هو ما يعود - كما أسلفنا - إلى ما فى هذا المفهوم من ضبابية تبعد
عن التفسير العلمى للتاريخ . ولا يقتصر الامر على سوء الفهم ، وإنما يمتد
إلى زعم العلمية ، والتمسح بالمنهج العلمى للبرهنة على دور المؤسسة
العسكرية مع المثقف ، و لعل ابلغ مثال على هذا دراستى كل من : vatic
Dekmegian و otis^(١) فالاول يغفل كثيرا من الظروف والدوافع التى
ترسم صورة دقيقة لدور المثقف ، و الآخر - دوكمجيان - راح يدرس الظاهرة
فى اطار عبد الناصر و دولته العسكرية ، وكأن المجتمع المصرى - رغم ما فى
هذا الرأى من صحة - يحركه العسكريون ، ويتحكم فى خيوط المثقفين التى
لا تملك حولا ولا قوة .

وعلى هذا النحو ، تزخر المكتبة الغربية بعديد من الدراسات التى لاتولى
دور المثقف العناية الكافية من حيث علاقته بالسياسة .

هذا عن الباحث الغربى ، أما الباحث العربى ، فإنه افتقد فى كثير من
جهوده فى هذا الصدد الوعى (بوضعية) المثقف فى إطارها الصحيح ، فمن
الملاحظ أن الدراسات التى تعقد حول المثقف فى المؤتمرات والندوات - وما
أكثرها - تفتقر إلى الوعى بالبعد الزمنى ، فضلا عن تناولها فى نقطة محددة فى

في الدائرة الواسعة مما يحول دون تكشف هذه العلاقة بين المثقف والسياسة، و من ثم لا نجد أنفسنا إلا أمام دراسات تقصر عن فهم دور المثقف كظاهرة سياسية وإجتماعية ، بينما تخلى له مساحات شاسعة إذا اقتصر الأمر على الأدب أو الفكر أو الإصلاح الاجتماعي بمعناه المحدود .

ونستطيع أن نجد هذا واضحا في الحلقة الدراسية التي أقيمت في الرباط بين ٤ و ٥ مايو ١٩٨٥ تحت عنوان : (المثقف العربي - دوره وعلاقته بالمجتمع) ، وكذلك في الندوتين اللتين أقيمتا في القاهرة؛ إحداهما بعنوان : (ندوة المثقفين و التغيير الاجتماعي في العالم العربي) و هي الندوة الدولية التي أقيمت بين ٣ و ٦ ديسمبر ١٩٧٩ تحت إشراف مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، والأخرى بعنوان : (الانتلجنسيا العربية) بين ٢٨ و ٣١ مارس ١٩٨٧ تحت إشراف منتدى الفكر العربي باتحاد المحامين .

ومما يؤكد على أن (وضعية المثقف) هنا لا تتجاوز الجهد الإبداعي أو الفكري أن أكثر المهتمين بهذه الإشكالية يتمون في أصولهم الأنثربولوجية إلى المغرب العربي ، ومن ثم ، فإن نظيراتهم المحدودة تنصب حول (التنظير) وتتحول إلى المناهج الغربية و تتحدد عند قضايا المغرب العربي وحسب .

وعلى هذا النحو ، فإن ذلك كله يسهم في توسيع الفجوة بين الباحث والجمهور بما ينعكس - بالقطع - داخل بحثه من (دوجما) لا تستطيع أن تفسر لنا المصير الذي انتهى إليه المثقف المصري الآن من انتزاعه من دائرة صنع القرار ودفعه إلى رقعة الشطرنج .

كانت هذه هي أهم البواعث وراء هذا البحث ، أما الصعوبات التي واجهتني ، فإنها لم تختلف عن هذا كثيرا .

لقد عانيت من ندرة المراجع كما عانيت - في الظاهر - من كثرتها .
ولم تكن ندرة المصادر تمثل أزمة ، بقدر ما كانت تمثل ، كثرتها ، الظاهرة .
فكثيرا ما كنت أجهد لقراءة آلاف المقالات المتناثرة ، و مئات الكتب في شتى
المجالات ، كما لم أتردد في مراجعة العديد من الاجتهادات الضرورية ،
للماركسيين ، و التفرغ للكتب التى صدرت عن الاخوان المسلمين إبان
محتهم خاصة ، كما سعت كثيرا إلى كتابات الليبراليين خاصة من المثقفين
المعاصرين لهذه الفترة ، وفى أغلب الأحيان كنت ألحظ ندرة التحليل ،
وتلاشيهِ ، كما أن قراءتى المستمرة وصلت بى إلى تخوم بعيدة في علم الاجتماع
السياسى و عديد من الكتابات الأدبية والروائية، لم يزدنى التوقف عندها
والتمعن فيها كثيرا إلا حيرة على حيرة .

وأمام ندرة المراجع سعت إلى عمل مسح استطلاعى^(٢) على مدى
السنوات العشرين الماضية لدى مراكز البحث المعاصرة فى أنحاء عديدة من
العالم ، و بمراجعة هذه الدراسات التى أرسلت لى بأعداد هائلة ، لم يتوفر
أمامى ما من شأنه أن يعيننى فى العنوان موضوع البحث ، فلم يزد الأمر على
بعض النظريات العامة أو الدراسات الخاصة بمؤسسات الغرب و نقاباته
وجامعاته فحسب .

غير أن ندرة المصادر تفاوتت من فترة دون فترة أخرى إذا تعلق الأمر
بالمصادر العربية خاصة ، فالفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية خلفت
قدرا لا بأس به من المصادر والوثائق التى أعانتنى كثيرا ، غير أننى ما كدت
أصعد إلى الخمسينيات ، حتى عدت مرة أخرى لأعانى من ندرة المصادر ،
وزادت هذه الندرة مع الاطراد الزمنى ، حتى كانت فترة الستينيات أكثر
الفترات نقصا فى (المادة) التاريخية ، وضنا بالمصدر الصحيح . وقد يكون

من التكرار الممل أن أقول: إن كثيرا من الجهات لم تكن لتهتم بتزويدى ببعض الوثائق أو المصادر البحثية رغم اقتران طلبى (بخطاب) مشفوع بموافقة الجهة العلمية التابع لها ، بل إن عدیدا منها لم يهتم - حتى - بالرد على المكاتبات الرسمية التى كانت ترد إليه بشأن طلب الاطلاع ، وعلى سبيل المثال ، لم ترد الجهات الأمنية على مذكرة مجلس الشعب بالسماح لى بالاطلاع على وثائقه أو محاضر جلساته ، و هو ما تكرر مع مجلس الوزراء ، وعانيت بشكل شخصى عدیدا من المضايقات من المسئولين برئاسة الجمهورية وعدم فهمهم لطبيعة الموضوع ، و بشكل أدق لتخوفهم منه ، بالإضافة إلى ندرة الوثائق الخاصة بهذه الفترة في دواوين الوثائق والمحفوظات ، رغم ما يردد من فترة السماح التى تمنح الآن للباحثين .

على أن هذا كله لم يكن ليحول دون سعى الدائم إلى الحصول على المراجع الأجنبية التى كانت تتاح لى ، فإذا بى أفاجا أنها تعالج موضوعها من (خارج التاريخ) ، فهى - فى أغلبها - كتب عامة لا تنتمى إلى العالم الثالث ولا يعنىها فيه ، إذا اهتمت به ، اللهم إلا زاوية الرؤية التى تنظر بها إليه .

و ينتمى إلى هذا النوع من الصعوبات ذلك الحذر الذى كنت أتعامل به حين أقرب من الموسوعات الغربية بوجه خاص ، فالكثير منها - إن لم يكن أغلبها - ينفرد بأيدولوجية خاصة بها ، وعلى سبيل المثال ، فإن أهم الموسوعات السياسية فى العالم الآن ^(٣) تهدف فى مادتها - فى المقام الأول - إلى عمل انقلاب معرفى ، القصد منه توجيه (خطاب أيديولوجى) خاص بالغرب ، وهو خطاب فلسفى يستهدف تذويب الهوية أو النظرية المضادة بأسلوب هادىء وعلمى ، ويستطيع صاحب هذه الموسوعة آرون ريمون ،

أن يزعم أنه قضى سنوات طويلاً لعمل هذا الجهد ليغلب على العالم فكرة الغرب بمفهوم رأسمالي بحت .

وقد كان هذا ينسحب - بالقطع - على عديد من المراجع الغربية وخاصة هذه الكتب التي صدرت إبان الفترة الناصرية ، ومن أهمها وأشهرها كتاب كوبلاند (لعبة الأمم) ، فرغم ما يردد من أن هذا الكتاب مشبوه ، وأن صاحبه له توجه مخابراتي - وهذا لا يشك فيه الآن - فإنه ، حتى هذا النوع من الكتب كان يجب التعامل معها بحذر شديد ، ولا يكتفى بتجاهلها بأية حال . وهو ما يرتبط بهذا السيل الهائل من الكتب التي صدرت إبان الفترة الناصرية أو بعدها ، وهي في عدد كبير منها تمثل (الثورة المضادة) للفترة الناصرية ، وهو ما يجب الوعي عنده بتوجيهات هذه الكتب و أهدافها الحقيقية



وقد تحددت فترة البحث بين عامي ٤٥ - ١٩٦٨ وإن تحدد الإطار الفعلي لها بين عامي ١٩٥٢ - ثورة يوليو - و عام ١٩٦٨ - آخر وزارة شكلها جمال عبد الناصر ، فقد رصدنا في هذه الفترة لتطور العلاقة بين المثقف والسلطة ، ضمن المفهوم الأوسع للعلاقة بين القوى الاجتماعية : مؤسسات المجتمع المدني والدولة .

وقد أولينا في ذلك جهداً كبيراً لدور المثقفين - كمصادر حية - ومن شتى التيارات الفكرية ، وقد بلغ حذري في التعامل مع أولئك المثقفين - الذين كانوا في أغلبهم خصوماً للنظام - أنني كنت أقرأ ، قبل لقاء أحدهم ، كل شيء عن علاقته بالنظام والظروف المحيطة بدوره ، وكنت في هذه الفترة

التي تسبق اللقاء أدون ملاحظاتي وتساؤلاتي أولاً بأول ، حتى إذا التقيت به، كنت أطرح عليه هذه التساؤلات وأنا مسلح بالوعى الشديد والفهم الواضح للقضية المطروحة . ومن خلال طرح السؤال تلو السؤال و تداعى الإجابات كنت أصوغ (محضر النقاش) وقد أخذ الحوار شكل « الحوار الصحفى » الذى كنت أحرره فور الانتهاء منه ، و كثيرا ما كنت أعود لصاحبه لاستجلاء أمر غامض (و سوف تصدر هذه الشهادات فيما بعد..)



بقيت عدة نقاط ترتبط بالمنهج . .

كان أول ما التزمت به المزج بين البعد التاريخى والبعد الموضوعى ففى الوقت الذى التزمت فيه بوضعية المثقف وقضاياها لم أغفل - لحظة واحدة - الإطار التاريخى الذى دار فيه الصراع بين الطرفين ، وبين تقاطع الخطين بدأت تحليل العلاقة بينهما . اما فيما يتعلق بالمثقف نفسه ، فقد حرصت على ان اركز على بعض المثقفين المنتقن فى (جدول) فى بداية الدراسة ، واضعا فى الاعتبار ان موقف المثقف يمثل موجة فى تيار فكرى عام ، وهى موجة تكون مع غيرها تيار النهر العريض فى مواجهة السلطة . أى أن انتقاء المثقف لم يتعارض مع الموجة التابع لها ، كما لم يغفل موقفه - فى الوقت نفسه - من الموجات الأخرى فى مواجهة النظام وهو ما يرتبط بأمر آخر ، وهو، أن المثقف، كما انتمى إلى تيارات فكرية ، كذلك، انتمى إلى أجيال ترتبط بهذه التيارات وتتفاعل معها ، بمعنى أن مثقف الموجة الأولى - الذى مثله طه حسين - ارتبط بجيله كله من حيث موقفه من القضية الوطنية و أن لم يغفل القضية الاجتماعية ، غير أن مثقف الموجة الثانية - الذى مثله محمد مندور وسيد قطب - ارتبط بجيله كله من حيث عدم إغفاله القضية الوطنية وفى

الوقت نفسه وعيه الشديد بالقضية الاجتماعية التي اولاهما الاهتمام الاول ، وعلى هذا النحو ، إن التيار الليبرالى اختلف عن التيارين التاليين من حيث طبيعة اهتمامه بالقضايا المطروحة ، ومن حيث تحديد الدور الذى لعبه ، لاسيما فى السياسة المصرية .

لقد انعكس هذا - بالقطع - فى تعامل المثقف بالسلطة .

و يبقى أن أشير إلى أهم قضايا المنهج ، وأقصد بها هنا بوجه خاص ، قضية الحيادة العلمية ، ومع يقينى أن الحيادة محض وهم فى العلوم الإنسانية ، فإننى أزعم أننى جهدت أن أكون محايدا بالدرجة الأولى .

و يتأكد هذا الزعم حين أذكر أن الجيل الذى أنتمى إليه (جيل الثورة) ، هو الجيل الذى تمتع بإنجازات الثورة ودفع ثمن أخطائها ، إذ تربيت فى مدارس الثورة ، وتأثرت بوسائل إعلامها ، الجيل الذى ولد فى نهاية الأربعينيات إذ أن أكبر أبناء هذا الجيل « لا يتذكر من فترة ما قبل الثورة إلا ما يشبه أضغاث الأحلام ، ولكن طفولته وصباه وشبابه تكونت فى شعارات الثورة ومثلها وممارستها » ، وقد كان هذا كله كفيلا بأن يكون هذا الجيل أول من يستشعر ثقل هزيمة ١٩٦٧ ، ويحس بمرارتها وقسوتها .

معنى هذا ، أننى فرحت بانتصارات الثورة ، وعرفت هزيمتها ، ودفعت ثمنا غاليا من عمرى حين دفعت إلى الصحراء بين عامى ١٩٦٧ / ١٩٧٣ لأواجه عدواً شرسا كان أهم ما يريده اجهاض مشروع الثورة .

ومع هذا كله ، فقد جهدت ألا اتخذ موقفا ثابتا مسبقا من هزائم الثورة أو إنجازاتها ، وإن كنت - بالضرورة - واعيا لمؤثراتها فى وجدانى .

ومع ما عشت معه طيلة فترة البحث - سواء من حيث المراجع أو الوثائق

أو المصادر الحية . . إلخ - فإننى حرصت أن أحتفظ بإدراكى دائما أن أكون محايدا ، مدركا خلال هذا كله ان العمل العلمى لابد أن يكون حاصل عدة قناعات:

(أولا) مراجعة الدراسات و الأعمال السابقة .

(ثانياً) الوعى بأن التاريخ ليس رد فعل لماض بقدر ما هو جرد للحاضر، بقصد فهم المستقبل .

(ثالثا) إن الحيدة أقرب الطرق للوصول إلى الذات لا خداعها .

ومهما يكن ، فقد حاولت بجهد جهيد أن ألتزم الحيدة ، قد لا أجزم بأن لدى ادعاء صارما بالحيدة ، غير أننى أزعم أننى أحرص على هذه الحيدة ولم أبتعد عنها قط رغم المؤثرات الكثيرة التى تعرضت لها .

وقد يكون أكثر برهان على هذا ، أننى لم أكن فى عديد من ممارسات الثورة من مؤيديها ، وإنما عارضت كثيرا من إجراءاتها ، وإن لم أنف حقها فى الدفاع عن (المشروع) الذى جهدت للحفاظ عليه (*) .

د . مصطفى عبد الغنى

(*) أرجئنا ، إلى دراسة لاحقة ، علاقة الأدب بالسلطة ، فأخرجنا الاديب من الإطار النقدى وأبقيناه فى الإطار النظرى والتاريخى فقط .

هوامش المقدمة

**1- VATIKIOTIS P.J: NASSER AND HIS GENERATION
LONDON , CROOM HELM 1978**

**DEKMEJIAN , H: EGYPT UNDER
NASSER, A STUDY IN POOLIRICAL DYHAMICA
NEW YORK , STATE UNIVERSITY PRESS , 1971**

2 - DF . DIALOG , IN FORMATION SERVICES . INC .

3 - EHYCLOPAEDIA UNIVERSELIS, PARIS. 1966 TOME, 8. P 716 .

الفصل الأول

الإطار النظري والتاريخي

رغم أن لفظة (مثقف) تعد من أكثر الألفاظ غموضا ، وتصل في بعض تعريفاتها إلى مائة وستين تعريفا (١) . فإن ثمة تعريفا محددًا للمثقف لا بد من الإشارة إليه .

وعبورا فوق تنظيرات كثيرة ، فإن المثقف هو الشخص الذى يحمل معنى تعليميا مجردا ، لا يهم أن يكون من أصحاب الشهادات العالية ، بقدر ما يقترن هذا بالتعامل مع قضايا العصر و اتخاذ موقف محدد مما يحدث حوله ، والمعنى الدقيق للكلمة يكون حكمه المؤسس على التأمل والمعرفة ناجما بصورة أقل مباشرة ، واقتصارا على المدركات الحسية (٢) .

ولا يعنى هذا أن الذى لا يعمل فى العلوم الإنسانية ليس مثقفا ، فليس المهندس الذى يعمل فى العلوم التطبيقية ، أو البيروقراطي فى الدولاب الحكومى ، يخرج عن هذا التعريف، و لكن يتحول العالم إلى مثقف له دور واع - كما لاحظ سارتر - فى اللحظة التى يظهر فيها اهتمامه بقضايا المجتمع الإنسانية ، و يتخذ موقفا من هذه القضايا (٣) ، فالمثقف هو رجل معرفة إنسانية أو علمية ، ولا يوجد فارق كبير بين المعرفة النظرية والمعرفة العلمية ما دام الدور الإيجابى قائما وفاعلا .

ونستطيع أن نحدد أكثر تعريف المثقف ، حين نشير إلى كلمتين اثنتين

تتوفران في هذا المثقف ، أولاهما ، الوعي الاجتماعي ، فهو الذي يستطيع الفرد به رؤية المجتمع وتحديد قضاياها من رؤية شاملة ، وتحليل قضاياها على مستوى نظري متماسك ، والسمة الأخرى ، هي الدور الذي يؤديه صاحبه من خلال النشاط الذي يقوم به بكفاءة وقدرة في مجال اختصاصه المهني وكفاءته الفكرية^(٤) ، غير أن هناك عدة مشكلات لا بد من الإشارة إليها لتعميق تعريف المثقف وهي تتعلق بطبيعة التخصص المهني للمثقف وطبيعة (الكادر) الذي يعرف به في المجتمع ، أما من حيث الإشكالية الأولى ، فإن ثمة اتجاهها عاما يذهب إلى تقليل دور المثقف الفني ، أي المثقف الذي لا يعمل في مجالات العلوم الإنسانية ، وإنما في دائرة تخصصه المهني كالكيمياء والرياضة .. الخ .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن أصحاب التخصصات العلمية يكونون أقل استجابة من غيرهم للمعارضة الفعلية للنظام ممن ينتمون إلى العلوم الإنسانية .

على أننا نستطيع القول هنا - استنادا إلى ما سبق - أن المثقف مهما يكن مجال تخصصه الإنساني أو العملي ، يكون تحديد دوره بتوظيف معرفته في اتخاذ موقف عملي من قضايا مجتمعه ، وتأكيد موقفه الإيجابي .

فإذا اتفقنا على أن المثقف هو الذي يحمل قدرا عاليا من التعليم الذي يسمح له باتخاذ موقف عملي في مجتمعه ، فهل يمكن أن نعد ضباط الجيش من المثقفين ؟ إن عددا كبيرا من علماء الاجتماع والعسكريين يحاولون أن يبرهنوا على أن العسكريين ليسوا من المثقفين ، وعلى سبيل المثال ، فإن أحمد حمروش يرى أنه يصعب القول أن عددا كبيرا من ضباط ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانوا من المثقفين^(٥) ، ذلك ، لأن طبيعة الضباط وتعليمهم وعزلتهم

عن المجتمع تجعل منهم فئة خاصة تتعامل مع الحياة بالأسلوب الذى اعتادوه فى الجيش ، والذى يغلق دائرة التفكير غالبا فى حدود إعطاء الأوامر وتنفيذها ، كما أن دونزوسكى يشير فى موضع آخر إلى أن العديد من الضباط العسكريين لا يتمتعون بخبرة معايشة الأحداث بالقدر الكافى ، وغالبا ما يعتمدون على علاقاتهم الشخصية وعلى ملابسهم . . وعادة ما يكون هؤلاء الضباط عند بداية التحاقهم بالكلية الحربية من ادنى مستويات الناجحين فى امتحانات الثانوية العامة (٦).

و الواقع أن هذا كله يمكن أن يصبح صحيحا لولا أن المعيار الرئيسى هنا لتحديد تعريف المثقف يظل هو الحد الفاصل بين المثقف وغيره ، فالمثقف - كما أسلفنا - هو الذى يكون أقدر على حمل الأفكار ونقلها ، وتشكيل درجة من درجات الوعى لمجتمعه ، وإن لم ينسحب هذا على عدد كبير من الضباط ، فهو ينسحب - بالقطع - على صفوة منهم ، لم يخضعوا بالضرورة للعوامل السلبية التى اسهمت فى تكوين الضابط .

وهذه الصفوة الصغيرة هى التى خضعت لعامل المعرفة ، وأضافت إلى المعرفة الوعى بما يدور حولها ، ومن ثم ، لعبت دورا حيويا لا يمكن إنكاره . نخلص من هذا كله إلى عدة سمات عند تعريف المثقف ولا بد أن تتوفر فيه ، كما يلي :

١٠ - المثقف هو الذى حصل على قدر ما من التعليم بغض النظر عن تحديد الشهادات أو الخضوع لضرورتها .

٢ - المثقف هو الذى يضيف إلى المعرفة وعيا علميا يمكنه أن يلعب دورا ايجابيا فى حركة المجتمع حوله .

٣- المثقف هو الذى يستطيع أن يبلور الوعى العلمى خلال أيديولوجية يحاول الاستفادة بها فى بلورة القضايا حوله والمشاركة فيها .

٤- لا يتحدد معيار المثقف بطبيعة التعليم الذى حصله و من ثم ، فإن أصحاب التخصص العملى ، كالمهندسين و الكيميائيين و غيرهم . . يمكن أن يلعبوا دور المثقف فى حالة تواجد الوعى و التفاعل مع قضايا العصر

٥- هذا الوعى هو الذى يجب عنده أن نقول إن العسكريين يمثلون فئة مثقفة ، بغض النظر عن درجة التعليم او (الكادر) العسكرى .

وعلى هذا النحو ، سيكون علينا اختيار شرائح معينة من المثقفين ممن ينتمون إلى هذا الوعى بدرجاته القصوى لنرصد دورهم فى الفترة موضوع البحث .

الأصول الاجتماعية

يلاحظ أن أيا من التعريفات التى تعرضت للمثقفين لم تشر - على تعددها - إلى أى انتهاء طبقى معين ، حتى فى أكثر الحالات الماركسية تحديداً^(٧) .

و هذا يعنى أن الوضع الاجتماعى الذى ينتمى إليه المثقف - مع عدم إغفال المؤثرات الأخرى - يظل يلعب دورا لا يمكن إنكاره فى تشكيل موقفه .

و هذا يطرح علينا سؤالاً هاماً ، وهو :

إلى أى طبقة أو فئة أو جماعة ينتمى المثقف ؟

سوف نحاول أن نجيب عن هذا السؤال خلال مناقشة الأصول الطبقية

و الاجتماعية للمثقف فى مصر .

وسوف نتحدد إجابتنا خلال عدة ملاحظات على النحو التالى :

أولا : بالعودة إلى الجدول رقم (١) فى الملحق يتأكد لنا أن المثقفين المصريين يتمون فى غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى . ومع أننا قد نعثر على مثقف أو اثنين ينتميان إلى الطبقة الارستقراطية من أمثال محمد سيد أحمد وشريف حتاته ونبيل الهلالى ، فإن الغالبية العظمى منهم تنتمى إلى هذه الشريحة التى يطلق عليها الطبقة الوسطى بوجه خاص ، وهنا نستطيع أن نذكر الكثير من أولئك المثقفين من أمثال محمد مندور وأبو سيف يوسف وسيد قطب وخالد محمد خالد وطه حسين وعبد الرازق السنهورى . . وغيرهم .

وهذه الطبقة الوسطى كانت تولى التعليم عناية كبيرة ، وتشير خبرة المثقف فى الفترة الليبرالية ، خاصة ، إلى هذا الاتجاه ، اتجاه الاحتفاء بالتعليم ، إلى درجة يلحظ معها حدة دفاع أبناء الطبقة المتوسطة عنه ، وهذا الدفاع يصل إلى اقصى درجاته عند مثقف مثل الامام محمد عبده حين كان يرى ان «الوسيلة الوحيدة الفعالة للنضج القومى و الاستقلال الحقيقى انما هى التربية» ^(٨) كما تزخر كتابات طه حسين بالدفاع عن التعليم إذ كان يدرك هذه العلاقة الوثيقة بين التعليم والقيم الاجتماعية والسياسية منذ فترة مبكرة ^(٩) وفى هذا الصدد ، يتأكد لنا أن الدعوة للتعليم والحرص على تأييد المجانية فيه يصل إلى درجة أنه (كان قاسما مشتركا لبرامج شتى الأحزاب) ، ونستطيع أن نراجع مقالات لطفى السيد اليومية وكتبه القليلة ، لتؤكد من حرص هذا المثقف، وإن كان من أصول ثرية، على قيم التعليم و التربية إلى درجة فاقت ما سواها ، و هو ما يمكن أن يلحظ - كذلك - فى كتابات

العديد من المثقفين سواء منذ رفاعة الطهطاوى فى القرن الماضى ومرورا بالنصف الأول من هذا القرن ممثلا بقاسم أمين وفتحى زغلول وإبراهيم رمزى . . . وغيرهم^(١٠).

المثقفون فى مصر يتمون - إذن - فى غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى غير أن الانتفاء الفعلى للطبقة الوسطى يظل وحده دليلا على انتفاء المثقف لهذه الطبقة ، وقد كان الاستقلال الطبقي بالنسبة للمثقفين غاية فى الصعوبة ، ومع ذلك ، فإن غالبيتهم - وإن انتموا إلى الطبقة الوسطى - يبدو أنهم غير مرتبطين اجتماعيا ، بالمقارنة بالذين يسهمون فى العملية الاقتصادية مساهمة مباشرة كالعمال والمديرين ، وإن كانت أفكارهم ومواقفهم الفكرية فى حقيقتها نتاج المجتمع بمجمله^(١١).

وعلى هذا النحو ، فإن إنتفاء المثقفين للطبقة الوسطى لا يصبح وحده التعريف الصحيح لرصد أصولهم الاجتماعية ، وهنا يبرز أمامنا تعريف آخر يعتبر المثقفين فئة .

ثانيا : المثقفون وإن انتموا فى غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى ، فإنهم ، انتموا كذلك إلى الطبقات الأخرى مما يمثلون معه فى نهاية الامر (فئة) وبالعودة إلى الجدول السابق نلاحظ دلالة توزيع هذه الشخصيات المثقفة خلال عدد من الطبقات ، فالعديد منهم يتمون إلى الطبقة الدنيا من أمثال طه حسين وعباس العقاد ، والقليل منهم يتمون إلى الطبقة العليا من أمثال أحمد لطفى السيد ومحمد سيد أحمد وشريف حتاته ، وكذلك ، فإن أفرادا عديدين منهم يتمون إلى الدرجة الوسطى من أمثال : آل عبد الرازق ومحمد حسين هيكل وعبد الرازق السنهورى وعبد القادر عودة وسيد قطب . . وغيرهم .

وفى هذا السياق نستطيع أن نفسر عددا من قضايا المثقفين كانقسامهم فى عديد من المواقف ، وتفرقهم^(١٢) كما يذهب الكثير من الكتاب إلى أن أول خاصية تعكس أوضاع المثقفين تتمثل فى نشأتهم الهجين^(١٣)، وفى هذا السياق نستطيع أن نفسر كثيرا من انتفاءات المثقفين ، ففى الفترة الليبرالية نلاحظ انحياز المثقف الذى ينتمى إلى الطبقة الأرستقراطية ، إلى حزب الأمة، ثم جريدة (الجريدة) ، والأحرار الدستوريين ، وانحياز المثقف الذى ينتمى إلى الطبقة المتوسطة ، إلى الحزب الوطنى وحزب الوفد ، أما فى الفترة الناصرية نستطيع أن نفسر انقسام الإخوان ثم الشيوعيين وأحزابهم .

ثالثا: وهناك ظاهرة لا يمكن إغفالها فى هذا السياق ، ونقصد بها ظاهرة (الحراك الاجتماعى) أى تحول المثقف من طبقة إلى طبقة اجتماعية أعلى منها ، فقد تطلع الكثير من أبناء الطبقة الدنيا إلى طبقة أعلى ، فإذا بنا أمام تعدد المواقف وتغيرها وهو ما يبدو فى المرحلتين : المرحلة الليبرالية والمرحلة الناصرية .

وعلى سبيل المثال ، ففى المرحلة الليبرالية يحصل طه حسين على رتبة (البكوية) ثم (الباشوية) وخلال هذا يكون قد صعد إلى درجة (الوزير)، وبهذا ينتمى إلى طبقة أخرى تغاير طبقته الدنيا فى القرية المصرية ، كما أن عبد الرازق السنهورى ، فى مثال آخر انتقل من بيئة فقيرة بأحد أحياء الاسكندرية الفقيرة ليصبح وزيرا فى نهاية الأربعينيات لثلاث مرات فى ثلاث وزارات .

وقد أسهم التعليم - إلى حد كبير - فى هذا التحول ، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو ما دفع بالكثيرين إلى أن يلعبوا أدواراً أسهمت - بدورها - فى الوصول ببعض المثقفين ممن استفادوا بإنجازات التعليم فى الوصول إلى أعلى المراكز^(١٤) .

أما في المرحلة الناصرية ، فإننا أمام هذه الظاهرة ، التي دفعت بالشيخ أحمد حسن الباقورى - وهو من الطبقة الدنيا بالقرية - إلى أن يصبح ضمن أفراد الطبقة العليا (الحاكمة) ، وما يقال عن تطور هذا (الحراك) من قرية (الباقور) الفقيرة بأسىوط . إلى منصب وزير فى أول وزارة للثورة عام ١٩٥٢ ، يقال عن الكثيرين من أمثال عبد العزيز كامل وعبد المعبود الجبلى .. وغيرهما كثير .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى هذا التحول الذى يأخذ شكل الصعود من طبقة إلى طبقة لازمه صعود آخر على مستوى موقف المثقف ، فكثيرا ما تتعدد المواقف فينفصل أصحاب الطبقات الدنيا إلى مستوى طبقى آخر عن الطبقة التى جاءوا منها ، ليس فقط بسبب انتشار التعليم ، أو التغيير السياسى ، وإنما كذلك بسبب « اتساع الهجرة إلى المدينة وتوسيع النشاطات الثقافية نفسها ، بعد أن كانت مقتصرة على العلوم الدينية والمهنية ، فتعدتها فى هذا القرن إلى الفلسفة اليونانية ، و العلوم الطبيعية الاجتماعية و الفنون(١٥) .

رابعا : يرتبط بهذا كله ، ما يلاحظ من أن أغلب المثقفين المصريين ينتمون إلى أصول ريفية من أمثال : لطفى الخولى ومحمد مندور ويوسف ادريس وعبد الرحمن الشرقاوى وسيد قطب وطه حسين .. وغيرهم ، فكلهم انتموا إلى هذه الرموز القروية فظلت مؤثرة فيهم .

وقد انسحبت هذه الأصول الريفية على انتماياتهم ومواقفهم السياسية . والانتفاء إلى الأصول الريفية وإن كان يميز المثقفين اليساريين ، فإنه يبدو أكثر وضوحا لدى المثقفين الإسلاميين بوجه خاص ، ففى هذه القرى عرفت الأصول الفقيرة التى عادة ما يكثر لديها رد الفعل المعاكس ، فكلما كانت البيئة تميل إلى الفقر أو المعاناة كان رد الفعل حادا عنيفا ، كما أن هذه النشأة الريفية تترك أثرا عميقا فى وجدان صاحبها منذ فترة مبكرة ، ففى هذه الفترة

المبكرة فى تلك البيئة يحيا الإنسان تحت ضغط الرموز الإسلامية ، ويرتبط بالمسجد ، وبالحكايات الأسطورية التى عرفها من أقوال (الشيخ) ، حتى اذا ما نرح إلى القاهرة / المدينة فيما بعد ، فإنه يحيا فى غربه يحاول خلالها التعبير عن قلقه الحاد بالبحث عن الرموز التى عرفها فى قرينته وعلى هذا النحو ، فإنه أمام تلك الغربه التى يحياها فى مهجره الجديد يكون عليه أن يبحث عن حاضر خير منه يهرب اليه فىرى فى التقاليد المحيطة به (و التى عادة ما تكون تنتمى إلى عالمه الجديد) الانتفاء الجديد .

ومن هنا نستطيع رصد تحولات سيد قطب المبكرة التى انتهت به إلى جماعة الإخوان المسلمين ، وما يقال عن سيد قطب يقال عن خالد محمد خالد وأحمد الغزالي فمحمد حسن الباقورى وغيرهم .

وهذه الأصول الريفية نجد تأثيرها أقل وضوحا لدى مثقفى اليسار ، فلطفى الخولى كان ينتمى إلى التيار اليسارى بفعل المؤثرات الأولى التى جعلته يرى الريف فى فترات تدهوره وتحدهه بسماة خاصة به ، ومحمود أمين العالم - رغم أصوله الحضرية - فإن وطأة التقاليد الدينية كانت من القوة بحيث أنها أسهمت فى انتماؤه السياسى وإن جاء هذا فى الاتجاه المعاكس ، إذ كان ينتمى لأب مدرس بالأزهر ، ومن بين فئة المجاورين بالأزهر ، فضلا عن انتماؤه الوثيق (بالجمعية الشرعية) التى كانت أكثر ارتباطا بهذه التقاليد الدينية التى كانت فى القرية أكثر منها فى المدينة .

بيد أن الدور السياسى للمثقف لا يتأثر بالتطور الاجتماعى وحده ، وإنما ، أيضا ، ببقية المؤثرات الثقافية والفرص المهنية التى يصل إليها وهو ما ستوقف عنده الآن .

المؤثرات الثقافية

يتحدد الدور السياسى للمثقف بالمؤثرات الثقافية التى تعرف عليها منذ

فترة مبكرة ، بل يمكن القول أن المدرسة في بعض الأحيان تكون عاملاً أكثر أهمية فيما يتعلق بالتكوين الاجتماعى من النشأة الأولى ، الأكثر من هذا ، نستطيع القول أن المؤثرات الثقافية الأولى كثيراً ما تكون ترجمة وتطويراً لمصالح الجماعات التى تسيطر عليها المؤسسات التعليمية ، وهو ما يعنى أن التكوين السياسى بعد التطور الاجتماعى والتعليم فى الفترات الأولى ، يكون متأثراً بالبنیان القائم من الفرص المهنية ، طالما أن هذه الفرص تشجع صاحبها على أن يكون عضواً فى طبقة أخرى يصعد إليها ، أو جماعة أو فئة جديدة يتطور معها (١٦).

ومما سبق ذكره ، فإن المؤثرات الثقافية يكون لها تأثير كبير بما تطبعه على وجدان الطفل منذ فترة مبكرة ، وسوف نتعرف على أهم هذه المؤثرات التى أسهمت بشكل فعال فى تكوين المثقف المصرى .

و سوف نفصل هذه المؤثرات على النحو التالى :

أولاً : مراجعة الجدول رقم (٢) يشير إلى أن الطفولة تلعب دوراً كبيراً بالنسبة للتنشئة ، فالأب فى أغلب الأحيان ينتمى إلى طبقة من المتعلمين ، سواء ممن حصلوا على قدر من التعليم الدينى من الأزهر والمعاهد الدينية أو أولئك الذين انتموا إلى التعليم المدنى فعرفوا الكليات والجامعات الرسمية وتحولوا مع الوقت إلى موظفين حكوميين .

ويؤكد تأثير الأب منذ فترة مبكرة أن الطبقة المتوسطة فى مصر ، خاصة ، كانت تحتفى بالتعليم احتفاء يفوق غيره - كما أسلفنا - حتى غدا من المسلم به أن التعليم أصبح أحد العوامل التى دفعت المثقفين المصريين ليكونوا فئة ثورية ، على اعتبار أن الاحتلال عمد إلى سياسة التقدير فى التعليم على المصريين وإلغاء المجانية (١٧).

إن عددا كبيرا من المثقفين انتموا إلى هذه الفئة التي تحرص على التعليم حرصا كبيرا بحكم عملها واهتماماتها الفكرية ، وزد على هذا أن الآباء الذين لم ينالوا قسطا كبيرا من التعليم حرصوا ، بالتبعية ، على أن يكون أبنائهم ممن يحصلون على قدر كبير منه .

جدول رقم (٢)
التخصص التعليمي للنسبة المدنية بين ١٩٧٠/٥٢

النسبة	عدد	التخصص
١٢,٢ %	١٦	قانون
٢,٣ %	٣	قانون واقتصاد سياسى
٢,٣ %	٣	علوم جنائية
١٤,٥ %	١٩	هندسة
٠,٨ %	١	اجتماع
٤,٦ %	٦	علم نفس
٣,١ %	٤	كيمياء
٦,٩ %	٩	زراعة
٩,٢ %	١٢	اقتصاد
٢,٣ %	٣	دراسات إسلامية وعربية
٢,٣ %	٣	طب
٨ %	١	آداب
٣,٨ %	٥	جغرافيا
٠,٨ %	١	تعليم غير جامعى
٠,٨ %	١	لا معلومات

المصدر : Dekmejian, Ibid p 181

جدول رقم (٣)
المصادر المهنية للنخبة السياسية ١٩٧٠/٥٢

المهنة	عدد	نسبة
عسكريون	٤٤	٣٣,٦ %
تخصص أكاديمي	٣٠	٢٢,٩ %
مهندسون	١٩	١٤,٥ %
قانونيون	١٧	١٣ %
بيروقراطيون	١٠	٧,٦ %
إدارة أعمال	٧	٥,٣ %
شرطة	٢	١,٥ %
ديبلوماسية	٢	١,٥ %

المصدر : Dekmejian, p 188-189

وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر محمود أمين العالم ويوسف ادريس والبهى الخولى وأحمد حسن الباقورى وطه حسين وفتحى رضوان . . وغيرهم .

ثانياً : ثمة أمر آخر يرتبط بالتعليم وهو الأثر السياسى ، فمن الملاحظ أن عددا من المثقفين انتموا إلى الأصول الفلاحية ، و كانت هذه الأصول ترتبط بتيار سياسى واع لم يكن لينفصل عن التوجه الثقافى فى هذا الوقت ، وعلى سبيل المثال ، فإن والد سيد قطب كان مزارعا ، لكنه كان منتسبا فى أول الأمر إلى الحزب الوطنى ، متعاطفا مع سياسة الوفد فى هذا الوقت بينما الميل العقائدى كان فى اتجاه الحزب الوطنى ، والميل السياسى فى اتجاه الحزب الثانى (الوفد) .

ولم يكن هذا كله لينفصل عن الاهتمام الثقافى العام ، فرغم أن والد عبد الرحمن الشرقاوى كان ينتمى إلى صغار الملاك ، فإن حرصه على شراء الصحف والالحاح على الإتيان بها من مناطق نائية أثرت - دون شك - فى وجدان الطفل .

ثالثا : وقد كانت مهنة الأب لها تأثير كبير فى هذا ، وكثيرا ما كان هذا التأثير يمتضى فى اتجاه مغاير ، وهو ما ينفى المقولة الماركسية التى تذهب إلى أن المثقفين الذين يولدون فى جماعات ترتبط بالقوى الملكية والأسر الأرستقراطية يميلون لأن يكونوا يمينيين ، بينما المثقفون الذين يولدون فى جماعات من الطبقة المتوسطة والفقيرة يتجهون إلى اليسار وكلما كانت الجماعة الاجتماعية التى ينحدر منها المثقفون أكثر يسارية اتجهوا ليصبحوا بالتبعية - أكثر يسارية (١٨) .

وهو ما يتأكد حين نراجع الجدول الأول ، فعدد من المثقفين لا ينتمى إلى الجماعات تلك الجماعات ، التى ولدت ونشأت فيها ، وعلى سبيل المثال ، فإن مثقفا يساريا مثل محمود أمين العالم كان ينتمى - وهو من الماركسيين - إلى أب من مدرسى الأزهر التقليديين ، ومع هذا ، فإن الابن عرف ، فيما بعد ، كأحد كوادر الحزب الشيوعى بل ومن قاداته . وهو ما يقال بشكل ما على مثقف آخر مثل لطفى الخولى ، الذى ينتمى إلى أصول فلاحية ، ومع ذلك ، فإن قناعاته الفكرية تحددت فى الأربعينيات فى الحزب الشيوعى المصرى .

رابعا : كذلك يلاحظ أن عددا كبيرا من المثقفين ارتبطوا - تاريخيا - بكلية الحقوق ، كأبرز الكليات الإنسانية التى تنجب مثقفا فى الفترة الليبرالية .

والتوقف عند الفترة بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٥٢ يتؤكد لنا أن أعلى نسبة من المثقفين انتموا إلى كلية الحقوق ، غير ان هذه النسبة بدأت فى التراجع طيلة الخمسينيات والستينيات ، إذ استبدل بخريجي كلية الحقوق خريجي الكليات العملية الأخرى مثل الطب والهندسة . . إلى غير ذلك .

و يشير الجدول (٢) إلى تناقص نسبة المتخصصين فى الدراسات القانونية والإنسانية ، فبعد أن كانت نسبتهم تصل إلى ١٨ و ٨ ٪ فى سبتمبر عام ١٩٥٢ ، تلاشت هذه النسبة فى بداية مارس من عام ١٩٦٤ وهو يعكس تغيرات أساسية فى بنية الثقافة لدى المثقف ، حيث كان التوجه القانونى هو السائد أكثر من غيره قبل ثورة ١٩٥٢ (١٩) . وفى المقابل زادت نسبة المتخصصين فى المجالات التكنولوجية كالزراعة والهندسة حتى اغسطس ١٩٦١ لتبدأ بعدها فى التناقص ، حين ظهر المتخصصون فى العلوم البحتة كالكيمياء و الفيزياء و علم النبات للمرة الأولى بين المثقفين ، و هو ما يبدو أكثر وضوحا اعتبارا من مارس ١٩٦٧ (٢٠) .

وقد أسهمت عوامل كثيرة فى الفترة الناصرية على تأكيد هذه الظاهرة كتخوف العسكريين من المثقفين ، ممن تخصصوا فى العلوم الإنسانية خاصة على أثر أزمة ١٩٥٤ (مارس) وخلال هزيمة ١٩٦٧ أو حين أثرت قضية أهل الثقة وأهل الخبرة وما إلى ذلك ، وتؤكد لنا الدراسات الميدانية فى هذا الخصوص ، أن ثمة علاقة أكيدة بين نوعية الجامعة التى ينتمى إليها المثقف وبعض الاتجاهات السياسية والتصورات الأيدلوجية (٢١) .

خامسا : ويمضى فى نفس الاتجاه تأثير التخصص المهنى - بعد التعليمى - إذ بدا واضحا أن المثقفين الحقوقيين يتجهون لأن يكونوا أكثر

ليبرالية ، مما يدفع بهم إلى مساندة عمليات التجديد والإصلاح ، بينما يتجه المثقفون التطبيقيون و المهندسون إلى أن يكونوا محافظين في آرائهم السياسية .

وفي هذا الصدد يثير عالم الاجتماع الروسى (لاكوف) أن الارتباط الموسمى و المهنى له تأثير لا يمكن إغفاله ، فكلما كان العمل العلمى أكثر اصطباجا بالصبغة الأكاديمية كان ممارسوه أقل ميلا إلى الالتزام بالمحافظة على الحالة الراهنة ، وعلى العكس من ذلك ، فكلما كان العمل أكثر اصطباجا بالصبغة العلمية ، شعر ممارسوه بأنهم يعتمدون فى ممارستهم على الإبقاء على النسق الاجتماعى القائم (٢٢).

والعود إلى التخصص المهنى الذى فرض على المثقفين فى الفترة الناصرية يؤكد أن ذلك حال دون أن يهتم الكثير منهم ، خاصة ممن كانوا فى مناصب رسمية ، بأن يلعب دورا حيويًا فى التغيير الاجتماعى ، فضلا عما كان يتم من اختيار المثقف للمناصب الهامة ، كان يتم خلال علاقات الصداقة أو النسب أو العلاقات الشخصية (٢٣).

ويلاحظ دكمجيان فى هذا الخصوص أن الفترة الناصرية شهدت تطبيقا فريدا لهذه الظاهرة ، إذ بلغ عدد الذين تولوا المناصب العسكرية فى النخبة السياسية التى تولت السلطة فى الفترة الممتدة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى آخر تعديل وزارى أجراه جمال عبد الناصر قبل وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ - أى خلال ثمانية عشر عاما - هو ١٣١ شخصية من بينها ٤٤ شخصية عسكرية تصل نسبتها إلى ٣٣, ٥ ٪ مقابل ٦٦, ٥ ٪ من المدنيين (٢٤).

معنى هذا أن التوجه لدى المدنيين من ذوى التخصصات العلمية وليس ذوى التخصصات الإنسانية بأية حال ، و هو ما انعكس فى تحديد أدوارهم،

فلم يستطيعوا أن يلعبوا دورا إيجابيا ولم يتعد هذا الدور الإسهام الثانوى فقط .

سادساً : ويمكن أن يضاف إلى هذا تأثير ظاهرة (الثنائية) الفكرية التى نشأت نتيجة وجود مدرسة الأزهر القديمة إلى جانب المدرسة الفكرية الجديدة منذ عصر محمد على قد كان هذا الانقسام التعليمى مظهرا عاما من مظاهر الانقسام فى العقلیات : العقلية الإسلامية التقليدية المقاومة لكل تغيير ، وعقلية الأجيال الجديدة المقابلة لأى تغيير ولكل فكر حديث ، قد إمتدت هذه المدرسة الجديدة منذ محمد عبده متمثلة فى طه حسين ومحمد حسين هيكل وعلى عبد الرازق ، وتمثلت فى مغايرتها للاتجاه الآخر ، الذى كان ضمن ممثليه الإخوان المسلمين وهى الجماعة التى راحت ترفض المؤسسات الغربية .

والعود إلى الجدول رقم (١) يرينا أن فترة التعليم الأولى عكست هذه الظاهرة ، فعدد كبير من المثقفين درس فى (كتاب القرية) ثم التحق بالمدارس الدينية وعلى رأسها الأزهر ، بينما درس العدد الآخر من المثقفين فى المدارس الأوربية ، وقد نتج عن هذا كله إنتهاء جماعة من المثقفين - منذ فترة مبكرة - إلى العلمانية بينما انتمت الجماعة الأخرى إلى المثقفين التقليديين ، وقد تسارعت عوامل الاختلاف بين فئتين مما مثل خطرا على النظام الاجتماعى . وقد انعكست هذه الظاهرة على المثقفين وأدوارهم ، فالمعروف أن التعليم العلمانى يمنح صاحبه قدرا كبيرا من التجرد العلمى ، بينما ينحاز التعليم الدينى إلى (سلطة سلفية) قائمة فى التراث ، وقد نتج عن ذلك هذا الخلاف الحاد لدى المثقفين، أحدهما راح يولى عناية كبيرة لانفصال المؤسسات الدينية عن الدولة ، وعلمنة القانون والقومية والتعليم والدولة ..

الخ ، بينما لم يجاوز الآخر عقيدته التى رأى معها أن الإسلام هو عقيدة وعبادة ووطن وقومية ودين وروحانية ومصحف وسيف، فى الوقت نفسه، من مظاهر هذا التطور ما يحدده موقف الجماعات الدينية من غلو فى بعض المواقف ، و هو غلو ناتج عن طبيعة التكوين ، هذا التكوين الذى عرفوه منذ فترة مبكرة من حياتهم ، وحين نجد مواقف عنيفة لسيد قطب أو الشيخ الباقورى أو - حتى - خلال كتابات حسن البنا ومواقفه ، فإن هذا يعنى أن المؤثر الدينى يلعب دوره فى هذا ، وقد يكون للموقف السياسى والاجتماعى تأثير فى هذا ، غير أن المنتج الثقافى يكون له الدور الأول دون شك وهو ما يمكن أن نوافق عليه البعض ، ممن يرى القول بأن النشاطات السياسية للشباب المسلم خلال الفترة البرلمانية تعتبر فقط نتيجة لإحباطاتهم الشخصية وذلك يعبر عن نقص فى التحليل (٢٥).

وفى ضوء هذه الظاهرة نستطيع أيضا أن نفسر كثيرا من مواقف الخلاف بينهم وبين غيرهم ، أو بينهم بشكل مباشر مما نصل اليه فى حينه .

سابعاً : و هنا نصل إلى آخر العناصر التى أثرت فى التكوين الثقافى ونقصد به عنصر التصوف ، فإنه بمراجعة الجدول رقم (١) يتأكد لنا أن عددا ليس بالقليل من المثقفين ، يعودون فى أصولهم إلى انتشاءات صوفية ، أما بالانتشاء الفعلى للاب إلى (طريقة) أو بانتشاء المثقف نفسه - منذ فترة مبكرة - إما إلى (طريقة) أو إلى التأثير الصوفى الصريح مما يعود فى أصوله البعيدة إلى التصوف السنى كما عرفته مصر منذ قرون بعيدة (٢٦).

ولنشر إلى بعض الأمثلة ، فمحمد مندور كان متتميا لأب ، يعد من الشيوخ البارزين فى الطريقة (النقشبندية) ، و كان له نشاط ملحوظ فيها ،

كما أن البهى الخولى كان يتمى بصلة الرحم كذلك إلى أب يعد فى زمانه أحد الاقطاب البارزين فى الطريقة الشاذلية ، أما الشيخ محمد الغزالى فقد عرف منذ فترة مبكرة إهتمامه الكبير بالتصوف والمتصوفين ، بينما نشأ كل من خالد محمد خالد والشيخ أحمد حسن الباقورى نشأة صوفية خالصة .

الأول وصل إهتمامه بالتصوف إلى درجة عاش حياتهم وتبنى أورادهم واستعذب طريقتهم، أما الآخر - الشيخ الباقورى - فإنه كان من أسره - كما يقول هو - «تهتم بالتصوف وتحرص عليه ، وكان والدى يحرص على أن يصطحب معه صورة المتصوف الذى يقود حلقة ، ويعنيه فى المنزلة الأولى أن يكون أولاده من الذين يأخذون العهد من مشايخ الطريق ، فضلا عن الأب الذى كثيرا ما ردد أنه من أصول تنتمى إلى الشيخ أحمد البدوى الذى كان ينتسب لآل البيت (٢٧) ، فضلا عن إهتمامات عائلة آل عبد الرازق منذ فترة مبكرة بالتصوف، فقد كان العائل الأكبر لهذه العائلة له صلة وثيقة بالإمام محمد عبده الذى كانت له إهتمامات كبيرة منذ صباه بالتصوف، وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين إنتمى - منذ فترة مبكرة من حياته - إلى عاطفة (التصوف) ، وراح فى مذكراته يشير إلى هذه العاطفة بتفصيل كبير ، خاصة وقد خصص لها صفحات إضافية من كتابة لتحليل الظاهرة والإشادة بها (٢٨) .

ويمكن أن نشير فى هذا إلى موقف بعض غلاة الماركسيين ، فمحمود أمين العالم كان يتمى بصلة الرحم إلى أب يتمى بدوره إلى الاتجاه الصوفى فى الاسلام ، وأحد الأعضاء البارزين (بالجمعية الشرعية) ، فضلا عن إنتهائه الصوفية السافرة .

وتفسير هذه الظاهرة يستلزم منا العود إلى التاريخ فى مصر ، وقد كان

التصوف في مصر يؤثر المنحنى السلفى (أى الذى يعتمد فى أصوله ومقاماته على الكتاب والسنة) ، وهو يغاير التصوف الفلسفى الذى كان شائعا ، والذى يعتمد على الفلسفات الدخيلة على الإسلام ، وقد استتبع هذا خلافا بين التيارين فى القضايا ، فبينما غلب على التصوف السنى الطابع الأخلاقى ومناقشة قضايا الحاكم والمحكوم ، غلب على الاتجاه الآخر النظر الميتافيزيقى وقضايا أخرى كالفناء والخلود وما إلى ذلك (٢٩) . رغم أن الاتجاه الأول غلب على متصوفى القرنين الثالث والرابع الهجريين ، فقد استمر بعد ذلك معنيا بالاتجاه الإصلاحى الذى يقوم على قاعدة (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) . إلى جانب هذا ، فإن التصوف كان ردا عمليا على فترة الاضطراب السياسى الذى عم مصر منذ زمن بعيد ، فعرف المتصوف أنه غير ملتزم ، متصد للحاكم الظالم ، مدافع عن البلاد ضد موجات التار والمغول ، وبمرور الوقت ، التزم بقيم إيجابية لتطور المجتمع ، فالوعى بدوره .

لقد كان المثقف المعاصر هو - بشكل ما - يحمل قيم المتصوف القديم .
لقد عاد المثقف المعاصر ليلعب دوره الإيجابى فى فترة التدهور العربى منذ قرن ونصف القرن على وجه التقريب ، فراح يواجه الغرب ، بالتصدى لقيمه الاستبدادية ، وأن لم ينكر حضارته ، كما راح يقاوم القهر الداخلى ، وبعد أن كان التراث الإسلامى يتحدث عن (المصلحة) و (الشورى) و (الإجماع) و (الجهاد) .. وما إلى ذلك ، راح الآن يتحدث عن (المنفعة) و (الديمقراطية) و (رأى العام) و (مواجهة الغرب) .. وما إلى ذلك ..

٢- بروز فئة المثقفين

ما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهى حتى شاهدت مصر بروز ثلاث قوى اجتماعية ، هى :

- طبقة وسطى من المقاولين ومديرى الأعمال و التجار .

- طبقة من عمال المدن التى عززها تفاقم نزوح سكان الريف

- طبقة أو فئة من المثقفين والموظفين وأصحاب المهن الحرة ، فضلا عن خريجي الجامعات و العاطلين عن العمل من المتعلمين .

ويمكن أن نميز بين هؤلاء جميعا فئة المثقفين ، خاصة، بعد عدة تطورات مثل الحرية التى تمتعت بها فى التشريع والضرائب نتيجة معاهدة مونترية التى ألغت الامتيازات ، إذ استفادت من تنوع الضرائب وزيادتها حين أقدمت الدولة على بعض المشروعات ذات الطابع الإصلاحى من أهمها التوسع فى التعليم، فأتيح لأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة بما فيهم صغار الفلاحين من التعرف على التعليم والإفادة منه .

و يلاحظ أن التعليم - بوجه خاص - كان من أهم العناصر التى أسهمت فى تكوين المثقف ، فإذا كانت فئة المثقفين قبل الحرب العالمية الأولى قد خرجت من رحم الأرستقراطية والشرائح الليبرالية صاحبة الأملاك والفئات المميزة بشكل عام ، فإن فئة المثقفين الجدد قبل الحرب العالمية الثانية قد خرجت من رحم الطبقات المتوسطة التى استفادت بالتعليم خاصة .

إن الفترة التى تقع بين الحربين العظميين تميزت بظاهرة التوسع فى إنشاء

المدارس وتخفيض أو إلغاء الرسوم المدرسية ، وزاد التوسع في نسبة الالتحاق بالمدارس لا سيما من بين شرائح الطبقات الفقيرة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، وهو ما يلاحظ معه أن هذه الطبقات تعد من أكثر قطاعات المجتمع المصري احتفاءً بالتعليم (٣٠).

إن هذه الفترة شهدت زيادة التوسع في نسبة الالتحاق بالمدارس الحكومية و ارتفعت نسبة التمويل المالى ، فارتفعت نسبة ميزانية وزارة المعارف ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٠ تمثل ٤٪ من الميزانية القومية إلى ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٥٠ تمثل ١٣٪ من الميزانية (٣١) ، كما ازداد عدد المتعلمين ابتداء من الالمام بالقراءة والكتابة إلى حمل شهادات عالية من ٢,٥٧٠ عام ١٩٣٧ إلى ٣,٥٥٩ عام ١٩٤٧ (٣٢) . وإذا توقفت عند الفترة الأخيرة من الخمسينيات فسوف نلاحظ أنه بين عامى (١٩٤٥ - ١٩٥١) ارتفعت ميزانية وزارة المعارف من حوالى ١١ مليونا من الجنيهات عام ١٩٤٥ إلى أكثر من ٢٥ مليونا فى سنة ١٩٥١ .

و تؤكد مصادر هذه الفترة على تطور صاعد فى نطاق التعليم إبان هذه الفترة فى نطاق التعليم بمراحله المختلفة ، وإذا اقتصرنا على عدد الطلبة فقط فسوف نلاحظ هذا التطور الصاعد فى هذا الجدول :

عدد الطلبة بالمراحل التعليمية المختلفة			السنة الدراسية
الجامعة	الثانوية	الابتدائية	
٣,٣٦٨	١٦,٨٧٩	١٩٣,١٤٤	٢٦/٢٥
٤,٢٤٧	٣٨,٨٠٩	٣٧٣,٨٨٨	٣١/٣٠
٧,٥١٥	٤٥,٢٠٣	٦٦١,٠٢٥	٣٦/٣٥
٨.٥٠٧	٥٨,٨٦٧	٢,٠٨٠,٣٣٣	٤١/٤٠
١٣,٩٢٧	٧٥,٠٩٦	٩٦٤,٥٨١	٤٦/٤٥
٣١,٧٧٤	١٥٢,٥٥٢	٩٩٥,٦٧٦	٥١/٥٠

وقد أسهم في هذا التطور بعض المؤسسات الرسمية في الأربعينيات ، إذ أن مجلس الوزراء قد أقر مذكرة تحتوى على تكميل وتعديل في قواعد المجانية والاعفاء بقصد التوسع فيها والتيسير على بعض القادرين من الطلبة و الطالبات إلى متابعة الدراسة (٣٣).

وإلى جانب دور المؤسسات الرسمية ، فقد بدت جهود المثقفين أنفسهم في هذا الصدد لافتة للانتباه ، ولطه حسين بوجه خاص جهود كثيرة (٣٤) اقتفى فيها أثر أستاذه لطفى السيد منذ بداية القرن، وتوازى جهده مع جهد عباس العقاد وأقرانها من مثقفى التيار الليبرالى خاصة فى تلك الحقبة ، إذ لم توجد قيمة ليبرالية اهتم بها مثقفى هذا التيار مثل قيمة التعليم . فما كاد طه حسين يصبح وزيرا فى وزارة الوفد الأخيرة حتى شمر عن ساعديه لتعميق معنى التعليم وتأكيده ومصادق هذا أنه اشترط على مصطفى النحاس أن يعمم (مجانبة التعليم) فى مقابل اشتراكه فى وزارة الوفد الأخيرة فقام - بعد

توليته الوزارة - بعملية واسعة النطاق لتوسيع المدارس الحكومية على جميع مستوياتها فأنشأ الجامعات والمعاهد العليا ومختلف أنواع المدارس الجديدة حين جعل التعليم بالثانوى بالمجان وعدل منهاج الدروس وفق خطوط كان قد رسمها منذ عاد من بعثته من فرنسا عام ١٩١٩ .

ومن المؤكد أن طه حسين كان قد وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ العملى سواء حين أصبح مستشارا لوزراء المعارف فيما بين عامى ١٩٤٢ - ١٩٤٤ أو حين أصبح وزيرا - كما أشرنا - فيما بعد .

ومن هذه الاحداث ما طرأ من تغييرات اساسية على الادارة المدنية من أهمها : تضخم هذه الإدارة ثم حلول موظفين مصريين ، تدريجيا ، محل الموظفين الأجانب . والواقع أن التوسع فى الإدارة المدنية الدائمة كان كثيراً ، إذ إرتفع عدد الموظفين من ١٥,٠٠٠ عام ١٩١٥ إلى ٤٢,٠٠٠ عام ١٩٤٠ (٣٥) ، أى أن معدل الزيادة بلغ ١٨٠٪ .

وقد كان من الطبيعى أن نرى تزايد حدة النقد فى أوقات الأزمات الاقتصادية (٣٦) وتؤكد العديد من الدراسات أيضا نموا غير معهود فى عدد المهنيين كالمحاميين والاطباء والمهندسين . . إلى غير ذلك ، بفضل توافر فرص أوسع لمواصلة التعليم العالى ، وخاصة منذ عام ١٩٢٥ ، حيث أعيد تأسيس الجامعة المصرية بصورة نهائية وكاملة ، ودمجت فيها مختلف مدارس التعليم العالى القائمة بالفعل فى ذلك الوقت .

ويمكن أن نذكر ، كذلك، العوامل الأساسية التى أدت إلى بروز فئة المثقفين وتوالى الأزمات التى أسهم فى نموها فقر الغالبية العظمى من السكان والطبقة الفقيرة بوجه خاص ، وقد أثر فقر السكان فى الطبقة المتوسطة ، فمن ناحية ، منع غالبية السكان من الانتفاع بخدمات مهنيين

كثيرين كالأطباء والمحامين والصيادلة . . ومن ناحية أخرى ، أدى إلى استمرار انخفاض القوى الشرائية لسكان الريف ، ومن ثم أسهم في توجيه النقد و العمل على دفع أعداد كبيرة للتعليم كوسيلة للارتقاء والخلص .

أما على المستوى الاقتصادى ، فقد بدا أن البطالة ، خاصة ، لدى المثقفين، كانت هى الشبح الذى يعانون منه طويلا ، فإذا أضفنا إلى تردى المستوى الإدارى ووصول القضية الوطنية إلى أعلى ذروة لها من مماطلة الانجليز والاستهانة بالمفاوض المصرى لتخيلنا المدى الذى وصل إليه المثقف المصرى فى هذا الوقت ، أن زيادة الضمور الاقتصادى حيثذكان عاملا هاما وراء زيادة (الوعى) الثقافى العام ، ففى الوقت الذى لم يزد فيه مستوى المعيشة الحقيقى عام ١٩٤٩ عن مستواه عام ١٩١٣ ، و كان عدد المتعلمين الذين يعرفون القراءة والكتابة عام ١٩٤٩ يزيد ثلاث مرات على عددهم عام ١٩١٧ (٣٧) ، فضلا عن تدنى الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، فإذا بنا أمام تخلخل اجتماعى ، بل وصراع طبقى ستصل مصر معه إلى أقصى درجات الأزمة فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات .

وقد أدى هذا كله إلى عدة تطورات فى شريحة المثقفين ، ففى الوقت الذى راد فيه عدد المثقفين ، وزادت فيه العوامل التى دفعت بهم إلى الغضب والحنق الشديدين ، إذ كان لابد أن يزيد عدد المشتغلين بالسياسة والمهتمين بها ، وهو ما لاحظته فاتيكيوتس حين قال أن هؤلاء المثقفين من شتى الفئات الأخرى كالطلاب والمثقفين وأصحاب المهن الحرة وغيرهم . . لم يعثروا فى برامج الأحزاب التقليدية ما يمكن أن يفى باحتياجاتهم ، كما لم يعثروا على برامج عملية فى الاصلاح ، أو تحسين أوضاعهم الاجتماعية أو تحقيق أمانهم فى القضية الوطنية مع قوى المحتل ، إنما وجدوا حرصا شديدا على الاستئثار

بالحكم والذود عنه بأية وسيلة (٣٨) ، ومن هنا ، زادت حدة الاستقطاب التي عبر عنها مثقف معاصر لهذه الفترة في الأربعينيات ، ويقول لويس عوض :

« كان واضحا عند الكثيرين ان تطور مصر السياسى و الاقتصادى والاجتماعى والثقافى خلال العشرين عاما الفاصلة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية قد جعل من نظام الحكم المتمثل (نظريا) فى دستور ١٩٢٣ هيكلا باليا ينبغى تجديده أو ترميمه على أقل تقدير . . ومنهم من ذهب إلى أن الدستور ثوب فضفاض (الدستوريون والسعديون) ومنهم من ذهب إلى أن الدستور ثوب ضيق (الوفديون) ومنهم من ذهب إلى أن الدستور خرقة مهلهلة ملفقة ، وأن المجتمع المصرى بحاجة إلى أسس جديدة أو إلى عقد اجتماعى جديد (الإخوان والشيوعيون) . وعلى الجملة فقد كان المجتمع المصرى يسير بوضوح نحو الاستقطاب ، فاليمين غدا أكثر يمينية و اليسار غدا أكثر يسارية » (٣٩).

وعلى هذا النحو ، فنحن أمام تنظيمات أخرى غير التنظيمات الليبرالية القائمة بالفعل ، من جماعات الإخوان المسلمين واليساريين ومصر الفتاة وغيرهم ، ومن هنا ، تحددت التيارات الفكرية حيثئذ فى نقطة المركز (التيار الليبرالى) وأقطابها البعيد فى أقصى اليمين (التيار الإسلامى) وفى أقصى اليسار (التيار اليسارى) .

* *

ويحمل كل تيار خصائص محددة . .

فقد مثل التيار الأول - الليبرالى - حزب الوفد والأحزاب المنشقة عنه ، وتوضح سياسته أساليبه المعروفة من التعاون مع الإنجليز والتعامل مع الملك، ويلاحظ أنه وأن أشرك هذا النظام المثقفين أحيانا فى أدوات الحكم

إلى درجة توزيع بعضهم فإن هؤلاء المثقفين لم يستطيعوا أن يملكوا أدوات التغيير ، ففي وزارات أحزاب الاقلية التي تلت وزارة الوفد أصبح وزيراً كل من محمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق - وعبد الرازق السنهورى وعبد الرحمن الرافعى ، ثم طه حسين فى الفترة التالية إبان حكومة الوفد الأخيرة .

معنى هذا ، أن مثقفى الفترة الليبرالية لم تتح لهم فرصة كافية للمشاركة فى الحكم فى وقت راح فيه الكثير منهم يحاولون إصلاح بنية النظام من الداخل بشكل يحافظ على هبة الدولة وأجهزتها ، وهو ما فعله - على سبيل المثال - محمد خطاب فى اقتراحه لتحديد الملكية ، وكذلك ما فعله كل من د. ابراهيم بيومى مذكور و ميريت غالى فيما بعد . . وغيرهم .

وفى هذا الصدد فإنه يمكن تسجيل ملحوظة هامة ، هى أن المثقفين فى عقد العشرينيات كانوا أكثر حرية وطواعية فى فرض فكرهم لاسيما من القصر ، و هو مالا نجده فى عقد الأربعينيات ، حيث قلت هيمنة قوى الإحتلال على النظام وزادت نوازع الملك الأوتوقراطية مما انعكس أثره فى الموقف من الملك ومن كثير من القضايا السياسية والاجتماعية فى هذا الوقت.

ومهما يكن ، فإن هذا الواقع المتردى فى الأربعينيات ، أسهم فى تخليق فئات المثقفين خارج النظام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

لقد تكون التيار الإسلامى أساسا من حركة الإخوان المسلمين وبعض الإسلاميين الذين لم يتحالفوا مع هذه الجماعة ، فضلا عن حزب مصر الفتاه الذى تحالف معها فيما بعد .

وهذا التيار - الإسلامى - يغلب عليه سمتان : العنف والانقسام .

فبينما يلاحظ أنه فى الوقت الذى نجحت فيه قيادات الإخوان إلى حد كبير فى أن تمتص ثورية القواعد الشعبية للشباب وتمتص غضبهم فى حركتها، فإنها تميزت بهذا القدر الكبير من العنف ، الذى يعود فى الغالب إلى طبيعة العقيدة الدينية لديهم ، وهى عقيدة ارتبط أصحابها بالترمت الشديد إلى درجة التعصب فى فرض الرأى و هو ما يلاحظه الأستاذ الدكتور صلاح العقاد حين أشار إلى أن الحالة الفكرية التقليدية تشير فى حركتها الهابطة زمنيا لدى الجماعات الدينية (٤٠) ، أن هذه الحركة إتسمت بدرجة من التزمت زادت من نهايات القرن الماضى إلى نهايات القرن الحالى ، فبينما يلاحظ أن المصلحين الأوائل - جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده - حاولا أن يكونا معتدلين ، فإن الجيل التالى لهما كان أقل اعتدالا ، فجيل رشيد رضا كان أكثر تزمنا وأصولية من جيل محمد عبده وتتوالى الأجيال : فجيل حسن البنا والهضيبى يخرج من عباءتهما سيد قطب الذى كان أكثر تزمنا - بالتبعية - وإمتد جسر المتوج الأيديولوجى من سيد قطب إلى جماعات التكفير والهجرة فى السبعينيات وجماعات الجهاد فى الثمانينيات بعد ذلك .

غير أننا نستطيع أن نلاحظ أنه من بين تيار الجماعة المتطرفة، كان هناك عدد من المثقفين لعبوا أدوارهم منذ الأربعينيات بشىء كثير من الاعتدال ، كان بعضهم تابعا لمكتب الإرشاد فى تنظيم الإخوان من أمثال محمد الغزالى والبهى الخولى وأحمد حسن الباقورى ، وبعضهم الآخر خارج التنظيم ومكتبه من أمثال خالد محمد خالد .

وقد بدا اتجاه خالد محمد خالد المعتدل فى فترة الأربعينيات سواء

بمشاركاته السياسية في الصحف الدوارة ، أو كتبه ومن أهمها كتابان : « من هنا نبدأ » عام ١٩٤٩ ، « مواطنون لا رعايا » ١٩٥١ .

و هو ما يعود في الغالب إلى التربية الدينية التي اقترنت بالدعوة الصوفية كما أشرنا من قبل (٤١)، وهو ما يمكن أن يفسر به اعتدال الشيخ الباقورى ، كذلك (٤٢)، فإنه فضلا عن إرتباطه بنفس التيار العقيدى الصوفى - بجانب الإلتواء الرسمى للجماعة - فلم يكن إرتباطه بجماعة الإخوان المسلمين يهدف إلا « لإصلاح المجتمع إصلاحا يقوم على شريعة الإسلام ، و يستصحب في عمله الدائب وجه الاسلام » (٤٣).

وفي جانب آخر ، فإن انقسام الإخوان كان السمة الأخرى ، وهى لا تتحدد فقط في الانقسام في الفكر ، وإنما أيضا في الانقسام الداخلى رغم تركيز السلطة في يد المرشد العام للجماعة «حسن البنا» منذ فترة مبكرة ، وفي هذا الصدد يمكن أن نلاحظ صور الانقسام في الدمار الذى أحدثه الجهاز السرى بالجماعة والمصير الذى أدى به إليها ، أيضا في التعدد في رؤى السياسيين والمثقفين من القضايا ، وقد زادت حدة الانقسام بوجه خاص بعد إغتيال حسن البنا نفسه (٤٤).

وقد تمخض عن هذا كله في الخمسينيات توزع الإخوان بين أكثر من تيار داخلى : تيار اتصالى - تنظيمى - مثله كل من عبد القادر عودة وسيد قطب بعد أن أصبح من أعضاء الجماعة ، وتيار انفصالى ، مثله كل من محمد الغزالى والشيخ حسن الباقورى ، ثم تيار أثر الإبتعاد عن الصراعات الحزبية تماما من أمثال خالد محمد خالد .

و هو ما لعب دورا كبيرا في توجهات المثقفين وإنتهاءاتهم .

هذا عن تيار الإخوان ، أما عن تيار اليسار ، فإن حركته اصطبغت -
كسلفه - بالعنف ، وفي الوقت نفسه بالتشردم الذى أصبح سمة مميزة لكل
الحركات اليسارية فى مصر فى الأربعينيات .

لقد كان التيار الماركسى فى مصر يمثل أكبر رد فعل لمناخ الأربعينيات ،
والنبت الطبيعى لما كان يحدث فيه ، لقد كانت الحركة الفكرية هى التى
تغلب على هذا التيار أكثر من التغيير السياسى ، ففى عقد الأربعينيات
نستطيع أن نتعرف على عديد من الجماعات اليسارية التى تتمثل فى تنظيماتها
(. . الفجر الجديد ، طليعة الشعب للتحرر الوطنى ، طليعة العمال ، الحركة
المصرية للتحرر الوطنى ، ايسكرا ، والقلعة ، اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ،
اللجنة التنفيذية للطلبة . . الخ الخ) ، وفى هذا الإطار نستطيع أن نتعرف
على جماعات المثقفين (. . من أمثال أبو سيف يوسف ، كمال عبد الحليم ،
إلهام سيف النصر ، محمد سيد أحمد ، شريف حتاتة ، شهدى عطية ، فؤاد
مرسى ، إسماعيل صبرى عبد الله . . الخ الخ) .

وإذا اعتبرنا أن هذا الرصد للتيارات الفكرية يمضى فى خط رأسى ، فإن
ثمة خطأ آخر - خط أفقى - تمضى فيه شرائح ، المثقفين خلال توالى
الأجيال ، ومن خلال تقاطع الخطين - الرأسى والأفقى أو الزمنى والموضوعى
- نستطيع أن نتأمل (دور) المثقفين ومواقفهم فى هذا الصدد وهو ما يحتم
علينا هنا الإشارة إلى هذه الأجيال على النحو التالى :

- الجيل الأول : وهو جيل الليبراليين فى العشرينيات من أمثال طه
حسين وعباس العقاد وعبد الرازق السنهورى ووحيد رافت ومنصور فهمى ،
ويمكن أن نضيف اليهم ، كموجه تالية كل من توفيق الحكيم وحسين فوزى
و يحيى حقى وغيرهم ، وهم من نتاج الثقافة الغربية .

- الجيل الثانى : و هو الذى تكون ممثلوه فى الثلاثينيات من هذا القرن ، الذين أضافوا إلى التراث الاجتماعى وهو أيضا مستمد من الفكر الغربى التنويرى ، وقد برز منهم محمد مندور ومحمد حسين هيكل وفكرى أباطة ومصطفى مرعى ولويس عوض ، كذلك مثل التيار الإسلامى المعتدل فى هذا الوقت كل من مصطفى عبد الرازق والبهى الخولى والشيخ أحمد حسن الباقورى .

- الجيل الثالث : وبمجيء الأربعينيات كان هناك جيل جديد عرف أكثر من غيره درجات الوعى وعاش الواقع المأزوم فى هذا العهد وانصهر معه ، ومن هنا، فإن تشكيل الوعى لديهم إقترن بالفكر الراديكالى أكثر منه الفكر الإصلاحى ، مؤثرا الجانب الاجتماعى إلى جانب القضية الوطنية ، وظهر فيما بعد ، و كان من أبرز هؤلاء كل من محمود أمين العالم وعبد الرحمن الشرقاوى ونعمان عاشور ولطيفة الزيات وعلى أحمد باكثير وإحسان عبد القدوس وأحمد أبو الفتوح ويوسف السباعى وفتحى غانم . . وغيرهم .

وقد زاد نمو التيار الإسلامى حيثئذ ، وإن ظل تأثيره على المستوى الرسمى ، أى مستوى تنظيم الإخوان ، ومثله على الصعيد الفكرى كل من عبد القادر عودة وسيد قطب ، داخل التنظيم وخارجه وبدرجات مختلفة .

- الجيل الرابع : ونستطيع أن نرصد فى نفس العقد موجه أخرى من كُتاب نهاية الأربعينات وبداية الخمسينيات ، ممن استكملوا تعليمهم مع قيام ثورة ١٩٥٢ ، وقد حصلوا على قدر كبير من الثقافة الغربية ، ومن هؤلاء نذكر كلا من الفريد فرج وكمال عبد الحليم وعبد العظيم أنيس وكامل زهيرى وأحمد بهاء الدين ولطفى الخولى وأنور عبد الملك وإسماعيل صبرى عبد الله

وفؤاد مرسى وصلاح عبد الصبور وشريف حتاته وأبو سيف يوسف وكما نرى
فقد اختلطت لديهم الانتهات الفكرية وتباعدت .

وقد توالى مع هذا الجيل موجات المد الإسلامى ممثلة فى رموز التيار
الإسلامى العريض : خالد محمد خالد ومحمد الغزالى ويوسف القرضاوى
وعبد العزيز كامل . . وغيرهم .

مسألة (الانتماء التنظيمى)

وهنا نصل إلى القضية التى تفرض نفسها علينا ، وهى مسألة (الانتفاء)
التنظيمى : هل المثقف المصرى لعب دورا (سياسيا) تنظيمياً أم اكتفى
بالدور (الثقافى) ولم يتعده ؟

ويلح علينا هذا السؤال حين نعرف أن مثقفا مثل عبد الرحمن الشرقاوى -
أبرز مثقفى اليسار فى الأربعينيات - ينفى أنه انتمى إلى أى تيار وكادر
(تنظيمى) ، مؤكداً أكثر من مرة أنه لم يتعد الدور الثقافى قط (٤٥) .

والباحث يصاب هنا بحيرة شديدة قبل ان يصل إلى تفسير لهذه الظاهرة
ومرجع هذا أن أبرز مثقفى اليسار - مثل أحمد صادق سعد - يشير فى علاقته
برشدى صالح يقول " ظلت العلاقات مع العناصر الأخرى على أساس أنها
مجرد عناصر حديثة ولم تجر مفاتحه أى منها . . (و) . . ظللنا كذلك حتى
أواخر عام ١٩٤٦ . ولم نفكر فى مفاتحه الأصدقاء والتحول إلى العمل
التنظيمى إلا بعد أن أغلق صدقى المنابر العلنية بقراره فى ١١ يونيو
١٩٤٦ . (٤٦)

معنى هذا ، أن مجلة (الفجر الجديد) اليسارية التى كان صادق سعد
أحد كوادرها النشطة ظلت تمارس دورا ثقافيا خالصا ، وعلى الأقل فى

الظاهر ، كما راحت تستكتب عددا كبيرا من المثقفين الذين وأن بدت ميولهم إلى اليسار فإن ميولهم الثقافية تلك تؤكد هويتهم السياسية ، وأن بدا هذا في وقت لاحق .

لقد كانت الممارسات الثقافية شائعة في الأربعينات أكثر من الممارسات السياسية كما كانت تتخذ الثقافة واجهة عامة لأي نشاط ، وإن بدت الثقافة أحيانا عند البعض - مثل المثقفين التروتسكيين - هي الهدف الأخير ، غير أنها تظل عند البعض الآخر - كما هو في الظاهر على الأقل - واجهة علنية وسرية في آن واحد .

ويضاف إلى هذا أن كثيرا من التنظيمات الماركسية كان يغلب عليها الدافع الثقافي بينما كانت تؤثر أن تبتعد عن الدافع السياسى ، وعلى سبيل المثال ، فإن مؤسس اتحاد أنصار السلام واسمه «بول جاكو» كان على حد قول «راؤول كورييل» - أحد قادة الماركسيين في مصر - في فكرة العام: «يخاف من أى تحرك ، و يخشى أى إرتباط بالمصريين ، و يعمل في حذر شديد في حركته السياسية إلى حد الشلل التام ، و كان يخشى من أى مظهر ماركسى (٤٧) . و يترجم هذا كذلك أن عددا كبيرا من تنظيمات اليسار وجماعاتها كانت تعتمد وبوجه خاص في الفترة الاولى من نشأتها - لعب دورا ثقافى ، ولعل أحسن مثال حول هذا يتمثل في جماعة «الفن و الحرية» ، والتي وصل روادها إلى قمة الفن التشكيلي ومذهب السيريالية ومن مثقفها كل من جورج حنين ورمسيس يونان وأنور كامل وكامل التلمسانى . . و غيرهم كثيرون (٤٨) .

إن هذه الجماعة من اليساريين لعبت دورا قريبا من هذا الدور مع

الابتعاد عن السرية ، خاصة حين تحولت إلى جماعة أخرى عرفت بجماعة (الخبز و الحرية) ، و كذلك ، نعث على هذا الدور الثقافى الملحوظ لدى جماعات أخرى من أمثال جماعة البحوث. والمركز الثقافى الاجتماعى ولجنة نشر الثقافة الحديثة (كان من مثقفى هذه الجماعة الاخيرة كل من سعد مكاوى و عبد الرحمن الشرقاوى) . . مما يمكن ان نشير معه إلى أنها سعت - أكثر من جماعات اليسار الأخرى - إلى تأكيد هذا الدور الثقافى وتعميقه والاعلان عنه .

غير أن هذا كله يمكن أن يكون صحيحا لولا أن كل هذه الجماعات لم تسع منذ البداية إلى الهدف السياسى الذى بدا إسراعها إليه بينا فيما بعد ، وقد يكون صحيحا أن بعض المثقفين كان يكتب فى بعض هذه الجماعات وهو غير منظم ، غير أن الطابع العام ، حيثئذ ، كان يوحى بهذا التنظيم ويشير إليه .

وعلى أية حال ، فإن العديد من المصادر تقطع الآن بأن أغلب هذه التنظيمات والجماعات وإن بدت فى واجهتها ثقافية ، فإنها ما لبثت - على الأقل فى فترة تالية - أن سعت لتجرى اتصالات سرية مع عديد من المنظمات اليسارية العالمية ، وهو ما يمكن أن تترجمه حركة التنظيمات السياسية اليسارية فى مصر فى هذا الوقت .

وهنا تتعدد الأمثلة والتطبيقات .

إن المدخل إلى التنظيم الشيوعى عند تنظيم (اسكرا) ، على سبيل المثال، و الجماعات المنبثقة عنه مثل (دار الأبحاث العلمية) و مجلة (الجماهير) و (الجامعة الشعبية) و رابطة العمال المصريين) و (صوت

الطالب) . . إلى غير ذلك كان مدخلها التنظيمى سياسيا، أيديولوجيا ، سواء بدا هذا الميل للسياسة خافتا أو حائلا فى الفترة التى سبقت اعتقالات عام ١٩٤٦ أو بدا هذا الميل ظاهرا مؤكدا بعد ذلك .

ويدل هل هذا أيضاً أن أوراق وزارة الخارجية البريطانية تؤكد لنا الآن أن (الحركة الشيوعية الثورية) التى ظهرت فى نهاية الأربعينيات (فيما عرف بالتروتسكيين) . كان يتبع (الدولية الرابعة) (٤٩) .

ويمكن أن يضاف إلى هذا أن الاهتمام بهذه المنظمات من قبل السفارة البريطانية فى مصر فى هذا الوقت، وصل إلى درجة أن أتصل بكورييل - زعيم اليسار فى مصر - اتصل به مندوب السفارة البريطانية وطلب منه « أن يعمل الاتحاد (الاتحاد الديموقراطى الشيوعى فى مصر) معهم ، عملا موحدا ضد الفاشية ، وتحدث كثيرا عن توحيد القوى الديموقراطية ضد الفاشية » (٥٠) .

وفى هذا الصدد ، فإن قادة العمل السياسى فى مجلة (الفجر الجديد) اليسارية يؤكد لنا أنه بعد إيقاف إسماعيل صدقى لعدد من المجلات ، ومن بينها مجلة (الفجر الجديد) التى كان يشارك بالعمل فيها عبد الرحمن الشرقاوى . . قررت الحلقة الماركسية « أن مرحلة جديدة ابتدأت تستدعى انشاء تنظيم سرى وقال إننا أعددنا بعض الوثائق الأساسية ووثقنا علاقاتنا بعدد من الذين تعاونوا معنا فى النشاط العلنى ، فقبلوا الانضمام إلى التنظيم » (٥١) . واتخذت المجلة بعد ذلك اسما جديدا هو (الطليعة الشعبية للتححر) ومارست عملا سياسيا سافرا .

معنى هذا ، أن التنظيمات والجماعات اليسارية التى ظهرت فى مصر طيلة الأربعينيات كانت تلعب - بالقطع - دورا سياسيا ، وعت أو لم تع ، كما أن

المنتوج الثقافي لها كان يعبر عن واقع سياسى و تطور مؤكد له .

و هو أبرز ما كانت تقوم به جماعات المثقفين حينئذ .

وهو ما يقترب بنا أكثر من عبد الرحمن الشرقاوى أحد الذين شاركوا فى الجماعات الثقافية وعاصروا امتدادها السياسى وصاغوا حركتها ضمن الحركات اليسارية فى هذا الوقت .

وإذا كان كثير من مثقفى هذه الفترة يعملون - خاصة فى الفترة الأولى من نشاطهم - فى تنظيمات يسارية بغير إنتهاء سياسى ، فمن المؤكد أن مثقفا مثل عبد الرحمن الشرقاوى ، كان يعمل فى هذه التنظيمات - على العكس مما يظهر - منظما وهو ما تؤكد عدة مصادر حية أيضا ، ممن كانوا يعملون فى التنظيم الذى إنتمى إليه ، وعاصروا نشاطه . وأذكر أننى نقلت لعبد الرحمن الشرقاوى ، بعد نفيه الانتفاء لأى تنظيم سياسى ، رأى صلاح حافظ أحد كوادر منظمة «حد تو» والتى كان يصدر عنها مجلة (الغد) ويشترك فى تحريرها عدد كبير من المثقفين منهم الشرقاوى وكان رأى صلاح حافظ الذى كتبه علانية يؤكد انتفاء الشرقاوى إلى التنظيم الذى بدا سياسيا حينئذ ، يقول صلاح حافظ : أذكر مرة أننى اختلفت مع عبد الرحمن الشرقاوى ، كان له موقف سياسى معين وكنت ضد هذا الموقف ، ونحن كلانا فى نفس التنظيم ، فهاجمته وهاجمنى فصرنا نحن الإثنين متعيين للحزب (٥٢).

وينفى عبد الرحمن الشرقاوى هذا القول ، مؤكدا أنه ربما اختلط الأمر على صلاح حافظ مضيفاً «أنا لم أكن فى أى حزب أو تنظيم سياسى» (٥٣).

ويرجح رأى صلاح حافظ فى انتفاء الشرقاوى السياسى أكثر من مصدر فأبو سيف يوسف - وكان سكرتيراً لتحرير مجلة الفجر الجديد (٥٤) - يقول

إن مثقفى هذه الفترة كان لهم - بالقطع - إنتهاء تنظيمى ، ومثقفو مجلة (الفجر الجديد) التى كان يصدرها «تنظيم الطليعة الشعبية للتحرر الوطنى»، لم يكونوا فقط أعضاء بالتنظيم ولكن كذلك اشتراكيين ، سواء كانوا منظمين أو غير منظمين ، وعلى سبيل المثال ، فإن على الراعى لم يكن (منظما) ولكن كان كاتباً فيها ، ونعمان عاشور كان منظماً فى تنظيم آخر لكنه لم يكن من كتابها ، أما عبد الرحمن الشرقاوى بوجه خاص ، فقد كان منظماً فيها كأحد الأفراد الماركسيين .

أما أحمد بهاء الدين ، وهو صديق لليساريين وقريب من مثقفيه فإنه يؤكد أن عبد الرحمن الشرقاوى كان مثقفا يسارياً منظماً ، وأنه كشاهد عيان لهذه الفترة ، فإنه يستطيع أن يؤكد ذلك (٥٥).

ويجسم هذا كله « هنرى كورييل » رئيس الحركة المصرية للتحرر الوطنى ومؤسسها ، فنفهم من مذكراته ، أن عبد الرحمن الشرقاوى كان ضمن تنظيمه الشيوعى ، ومع أنه لا يذكر التاريخ الذى انضم فيه عبد الرحمن الشرقاوى بمجموعته إلى تنظيم كورييل « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » ، يقول عن مجموعة الشرقاوى التى بها عدد كبير من الموظفين «ربما كان هناك سبب خفى وراء هذا الانضمام المؤقت - غادرت المجموعة التنظيم فى سنة ١٩٤٥ - و يبرز هذا الظن اتخاذهم أسماء (أوربية) مستعارة تساعدهم على التعرف على بعضهم البعض دون (الذوبان) فى التنظيم ، و فى رأى فإن الهدف منه هو الحصول على أعمال ماركسية باللغة العربية و اكتساب الخبرة التى تنقصهم فى مجال التنظيم ، و قد قاموا بعد مغادرة التنظيم بتأسيس (الحزب الشيوعى لشعبى وادى النيل) (٥٦).

وبعد أن اتخذ عبد الرحمن الشرقاوى و زملاؤه قرارا بالانسحاب من تنظيم كورييل وأسس معهم هذا الحزب الشيوعى ، فإن كورييل يطلق على هذا التنظيم اسما ساخرا هو (الحزب الشيوعى لمصلحة الضرائب) (٥٧) ولا يلبث أن يعقب على هذا بصراحة شديدة فيقول: « كان هذا هو أول انشقاق هام فى الحركة المصرية ، ولنقل هنا أن رأى عبد الرحمن الشرقاوى كان أيضا رأى كل منافسينا (يقصد اسكرا والتنظيمات الأخرى) فلم يتظاهر أحد سوانا» (٥٨).

ومما سبق ذكره ، فإنه لم يعد هناك مجال للشك أن عبد الرحمن الشرقاوى كان أحد الكوادر اليسارية فى الحركة الماركسية ، وأنه لم يكتف بالارتباط بحزب يترأسه شيوعى من أصل يهودى ، وإنما انسحب منه لتأسيس حزب جديد .

وهو ما ينفى تصريحاته المتأخرة من أنه لم يتم لأى تنظيم ماركسى .

المثقفون بين القصر و الوفد ١٩٤٥ - ١٩٥٢

سبق وأن أشرنا إلى أن عددا من المثقفين الذين تولوا مناصب رسمية - من مثقفى البنية الليبرالية - كانوا قد تحولوا عن مبدأ معارضة الأوتوقراطية وهو مبدأ من مبادئ المثقف ثقافة عصرية ، فتحولوا فى الأربعينيات إلى مؤيدين متحمسين للقصر ، وأود أن أضيف هنا أن أولئك الذين تولوا وزارات وأولئك المشتغلين بالصحافة و الكتابة الذين لم يتولوا مناصب رسمية وإنما عرفوا من خلال الكتابة والتأليف والعمل الصحفى بوجه عام .

على أنه قبل الدخول فى تحديد العلاقة بين المثقف والقصر لابد من الإشارة إلى ملاحظتين ، الملاحظة الأولى هى الإشارة إلى الأوتوقراطية التى حرص عليها الملك ، إذ حرص أن تمتد سيطرته إلى كل شىء فى البلاد ، وشجعه على ذلك إن وجد فى إسماعيل صدقى ووزارته الثالثة خاصة - ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ميلا شديدا إلى مجارة رغباته ، معتبرا القصر سنده الحقيقى ، وهو ما ترتب عليه أن صدقى لم يحرك ساكنا لتحرك الملك كل مرة لزيادة سلطاته وسيطرته على عديد من الشئون الداخلية والخارجية ، وتزخر كتابات هذه الفترة بصور طغيان الملك حتى انعكس هذا على علاقة القصر بالقوى السياسية ومن بينها المثقفون (٥٩).

هذه هى الملاحظة الأولى ، أما الملاحظة الثانية ، فهى تتحدد حول هوية

المثقفين وائتمائتهم السياسية ، فإذا أشرنا إلى المثقف اللامتمى الذى يمارس دوره الظاهرى خلال الصحافة والكتابة وكذلك المثقف الليبرالى الذى ينتمى للنظام ، فإنه يبقى نوعان آخران من المثقفين ، أحدهما يتمثل فى المثقف الذى ينتمى إلى الأحزاب الشعبية خارج أنظمة الدولة الليبرالية وهو يتمثل فى مثقفى الإخوان ومصر الفتاة واليسار . والآخر يتمثل فى مثقفى النقابات التى أنشئت فى هذا الوقت حديثا فى مصر مثل نقابتى المحامين والصحفيين ، وهؤلاء المثقفون الآخرون وإن بدا انتماءهم للأحزاب الليبرالية فى غالب أدوارهم ، فإن المواقف النقابية تؤكد استقلالهم فى هذا الإطار .

وعلى هذا النحو ، فإذا كانت طبيعة الملك الأوتوقراطية تميز موقفه من المثقفين فإن طبيعة هؤلاء المثقفين تعود إلى انتماءاتهم الذاتية والسياسية ، وهو ما يقترب بنا أكثر من موقف المثقفين من الملك فى تحديد لأدوارهم تبعا للمجموعات التى انتموا إليها .



وليس من شك أن المثقف اللامتمى مثله أحسن تمثيل مدرسة الإخوان أمين (مصطفى أمين وعلى أمين) .

إن مصطفى أمين لعب دورا ملحوظا فى علاقته بالقصر منذ فترة مبكرة حتى أصبح ضمن " الحاشية المحيطة بأحمد حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى . . . كما سعى إلى ترويج شعبية الملك ، خاصة حين كان ضمن المجموعة التى صحبت الملك فى رحلة الصعيد عام ١٩٤٤ ، إذ كانت مجلة الاثنين وهى تابعة لدار الهلال قد خلعت على الملك أوصافا مشهورة فى هذا الوقت من أمثال « العامل الأول » و « الوطنى الأول » وغيرهما من الألقاب التى كانت تمنح فى صحف أخبار اليوم ومجلاتها (٦٠) .

ويبدو أن القصر أسهم في إنشاء أخبار اليوم ، كما خصص مبلغا كبيرا من المال لانجاز مشروع هذه الصحيفة ، وتلميحات مكرم عبيد وأقواله الصريحة في صحيفة (الكتلة) الوفدية تشير إلى هذا وتؤكدده .

وبقدر ما اتخذ مصطفى أمين موقفا واضحا من تأييد الملك وتلبية رغباته ، بقدر ما اتخذ موقف التشهير بحزب الوفد ، فهو لم يتوقف عن الهجوم على مصطفى النحاس ، فقد وصف حكومته - على سبيل المثال - بأنها حكومة « غير شرعية » (إشارة إلى حادث ٤ فبراير) ، وحين يسعى النحاس إلى مشاورات الوحدة العربية يستعدى عليه الملك لأنه بدأ مشاوراته « دون أن يلتمس التشرف بمقابلة جلالة الملك » (٦١).

وهو لا يفتأ يهاجم حزب الوفد وزعيمه في كل مناسبة تسنح له ، وتؤكد عديد من المراجع المعاصرة أنه اشترك اشتراكا فعليا في المناورات التي سبقت إقالة مصطفى النحاس في أكتوبر عام ١٩٤٤ ، فإذا بالملك ينعم عليه برتبة (البكوية) .

ويوغل على أمين أكثر في نفس الاتجاه ، فبمجرد أن سقطت وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٤٤ ، ذهب بنفسه إلى المعتقل الذي اعتقل فيه مكرم عبيد (غريم مصطفى النحاس) ليحمل إذن الافراج الملكي عنه ويعود إلى وزارة المالية التي عين وزيرا لها في أول وزارة ائتلافية - وزارة أحمد ماهر - حتى بلغ غرور مكرم عبيد إلى درجة أنه لم يرض في تشكيل الوزارة إلا بأن يتولى فيها وزارة المالية ، الأمر الذي دفع بمحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين حيثئذ والمرشح للوزارة الجديدة إلى أن يقول عنه أنه « كأنها طاف بذهنه أن الوزارة لا يمكن أن تؤلف إلا إذا كان راضيا كل الرضا . أليس هو واضع الكتاب الأسود ؟ . » (٦٢) .

ويمكن أن نرى في هذه المجموعة من المثقفين الكثيرين الذين كانوا يؤيدون القصر . . وعلى سبيل المثال ، فإن موسى صبرى الذى كان تلميذاً في مدرسة الأخوين (أمين) وكتابات طيلة العصر الملكى تؤكد على هذا (٦٣)، ومحمد حسنين هيكل الذى كان قد كتب سلسلة من المقالات في السنوات التى سبقت الثورة من داخل القصر يشيد فيها بـآثر الفاروق ، وخاصة وأن هيكل - كسلفه موسى وأستاذه مصطفى أمين - كان وثيق الصلة بالسراى إلى حد ترشيح من يراه صالحاً للوزارة (٦٤)، ويمكن أن نحصى عدداً كبيراً من مثقفى هذه المدرسة من أمثال محمد التابعى وسلامة موسى وأنيس منصور.. وغيرهم.

كما تحدد أحد أدوار مدرسة الأخوين (أمين) كذلك فى استقطاب عديد من مثقفى مصر ، و العمل على أن يكونوا فى نفس خندق هذه المجموعة ، خاصة من مثقفى الفترة الليبرالية من أمثال توفيق الحكيم وعباس العقاد . . وغيرهما .

و هو ما يصل بنا إلى رصد موقف المثقفين الليبراليين من القصر .



من أهم مثقفى الفترة الليبرالية وقف عباس العقاد فى مكانة مميزة بالنسبة إلى علاقاته بالقصر ، وهى مكانة تتخلى عن الدور الواعى له فى علاقاته بالملك طيلة العشرينيات وإلى نهاية الثلاثينيات ، ففى عام ١٩٣٧ كان قد خرج من حزب الوفد حين حدثت انكسارات فى بنية حزب الأغلبية ، فأنشأ النقراشى وأحمد ماهر حزباً جديداً هو (الحزب السعدى) انحاز إليه العقاد تماماً .

ورغم أن العقاد اكتشف مبكرا علاقة هذا الحزب بالوفد ومعارضته له ، فإنه تورط فيه وإنساق إلى خطه الهجوم الحاد على حزب الوفد وزعيمه مصطفى النحاس ، وبالتبعية ، الإشادة المخزية بالملك والثناء عليه .

وآية ذلك أن عباس العقاد لم يترك أية مناسبة طيلة الأربعينيات إلا وكال فيها المديح الشديد للملك ، وهو ما نجده بوجه خاص بعد الحرب العالمية الثانية ، فبمجرد أن سنحت له الفرصة للقاء الملك بوصفه أحد أعضاء (الحزب السعدى) والمحرر الملحوظ في صحيفته (الكتلة) ، حتى خرج في اليوم التالى بمقالة طويلة جاء فيها :

- « إننى لم أسعد من قبل بفرصة كهذه الفرصة الواسعة لاستجداء طلعة الملك عن كذب والاصغاء إلى جلالته على انفراد ، فى جو لامثيل له بين أنجواء اللقاء والحديث ، لأنه جو الملك والديموقراطية ممثلين فى شخصية الكريم أجمل تمثيل ، مجتمعين فى سماعه وكلماته وإرشاداته أحسن اجتماع .

لقد سمعت فى هذا الحديث الواحد كلام فيلسوف وكلام وطنى غيور وكلام محدث ظريف . وطاف بخاطرى ذكر الإيمان وذكر الوطن وذكر الملك وذكر المعاش الذى يشغل قلوب أبناء الحياة . طاف بخاطرى أجمل ما يطوف بالخواطر من أمور الدنيا والدين » (٦٥).

والعقاد لم يكن ليدع فرصة تشير إلى الملك أو بمناسبة سعيدة له إلا ويغرق فى الإشادة به و الثناء عليه بشكل مستمر وعلى سبيل المثال ، فإنه لا يكاد الملك يلقى بخطاب العرش حتى يعلو صوت العقاد بالثناء على هذا (الوطنى الكبير - الملك) ، ولا يكاد الملك يلتقى بعاهل الجزيرة العربية

ويرتدى الزى العربى حتى يكتب العقاد لشكر للملك كثيراً حسن فعله (٦٦).

غير أن أعياد الملك بوجه خاص كانت فرصة ذهبية ليعلو فيها صوت العقاد ، ففي أحد أعياد ميلاده يكتب العقاد فى مقالة طويلة شاكراً الطالع الميمون لأنه « تلاقى مولد الفاروق ومولد النهضة المصرية على موعد واحد ، فالأمة المصرية . . اقترن نجمها ونجم الملك المحبوب فى هذه النهضة المباركة . . وهو أول ملك اتصلت فى عهده السعيد حياة الأمة الدستورية بغير انقطاع من لحظته الأولى . . » (٦٧)

وحين يشير إلى سجايا الملك فإنه يختار السجايا التى تفخر بها الشعوب على حد قوله ، ذلك لأن « تلك هى الشرائل الديموقراطية من حيث هى مذهب من مذاهب الحكومة ، أو خلق من أخلاق الطبائع (٦٨) . والأكثر من هذا أن الكاتب الكبير يرى - على العكس مما كان يحدث فى الواقع الفعلى - أن « التاريخ لن ينسى له أن حقوقه التى نص عليها الدستور قد استخدمت لانفاذ الأمة وحياتها ولم تستخدم لغرض من الأغراض الفردية ، وأن الأمة المصرية - لولا هذه الحقوق فى يد مليكها - كانت وشيكة أن تعالج طغيان الاستبداد بثورة دامية لا تؤمن عواقبها . . » (٦٩)

وهو يتحدث بعد هذا طويلاً عن « أيام هذا الملك الزاهى » وعن « شباب الملك المحبوب » وعن صاحب التاج لأنه « النائب الأول الذى يمثل شعبه الوفى أصدق تمثيل » (٧٠) إلى غير ذلك من النعوت والأوصاف التى يجاوز فيها كل حد . ومراجعة أعداد (الكتلة) تشير إلى هذا الموقف الحاد من حزب الأغلبية فى النصف الثانى من الأربعينيات ، فهو يهاجم من آن لآخر

مصطفى النحاس زعيم هذا الحزب المناوىء للملك والبغض إلى قلبه بعنف شديد (٧١)، ويرى في الإتجاه الآخر أن كل ما يفعله الملك سنة ديموقراطية حتى ولو كان هذا في زواجه من ناريان (٧٢). وكثيرا ما دبج العقاد القصائد العصماء في الثناء على الملك والإشادة به . مثل هذه القصيدة التى نظمها إثر عودة النقراشى من مجلس الأمن ، يقول فيها :

وما اتخذت غير « فاروقها » عمادا يحاط وركب يؤم

ولاعرفت مثلا فى العلا صديقا يشاركها فى القسم (٧٣)

أما طه حسين فإنه كان يمر بمرحلة تردد فى علاقته بالملك وخاصة أنه بعد إقالة وزارة الوفد فى منتصف الأربعينيات - وزارة ١٩٤٢ - فبمجرد أن جاءت الوزارة التالية ، وزارة أحمد ماهر الأولى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ - حتى اتخذت أول إجراءاتها بإصدار أمر ملكى (٧٤) للانتقام من عدد كبير من المثقفين وخاصة ممن تعاونوا مع الوزارة السابقة وكان أول من أقيل طه حسين كمستشار فنى لوزارة المعارف حينئذ .

وعلى هذا النحو ، فإن طه حسين لم يستطع أن يتخذ موقفا إيجابيا من أوتوقراطية الملك وطغيانه الذى بلغ درجة بعيدة فى هذا الوقت ، وإنما اكتفى بكتابات الأدبية ، متخذا الرمز والتلغيز ، فهو يكتب فى مقالة بعنوان (قلب مغلق) تنشر بمجلة (الهلال) بها يشير إلى الملك بأوصاف حادة ، فإذا بالملك يصدر أوامر للدار بعدم رضاه عما تنشر وبعدم نشر أية مقالات لـطه حسين ثانية ، وبالفعل تستجيب المجلة ، كما يتدخل القصر فى مرة أخرى لمنع ترشيح طه حسين نقيبا للصحفيين وهدد باتخاذ إجراءات ضد النقابة ، فلم يجد طه حسين بدا من الاعتذار (٧٥).

وعلى هذا النحو ، فإن النصف الثانى من الأربعينيات لم تشهد لطفه حسين غير موقف المتردد ، مرة يشير إلى الرمز ، ومرة يؤثر الصمت ، حتى إذا ما قدر لطفه حسين أن يعين وزيراً فى آخر وزارة وفدية فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ حتى استبدل بالرمز والصمت التهادن والتهاون الشديدين ، ومواقفه فى هذه الفترة تؤكد هذا الموقف .

من هذه المواقف حين وقف طه حسين بين يدى الملك إحتفالاً بالعيد الفضى لجامعة الملك فؤاد ، وراح يردد عبارات الثناء على والده حتى أنه يذكر ست مرات عبارة واحدة (والدك العظيم الأمير أحمد فؤاد) ، ويقول ضمن ما يقول :

(وقد كان والدك العظيم ملهماً يا مولاي . فإنه حين أنشئت هذه الجامعة لم ينشأ معهد من معاهد تحرير المصريين تحرير عقولهم وقلوبهم ودعاؤهم إلى الحرية الكاملة . .

و . أطال الله بقاءك يا مولاي جعل حياتك كلها عيداً لعقول مصر ولقلوبها وللشرق العربى كله) (٧٦)

وما تكاد تمضى عدة أيام حتى يمنح الملك المثقف رتبة «الباشوية» ، وحتى ينتهز المثقف أول مناسبة يقف فيها بين يدى الملك - افتتاح معهد فؤاد الأول بالصحراء - فيمعن أكثر فى دائرة التنازل ، فيكرر عبارة (والدك العظيم) ، ويقول ضمن ما يقول :

(أنت جدير أن تكون أستاذ شعبك فى الخلق ، فى الخلق الذى يمس سيرة الفرد فيما بينه وبين الناس ، وفى الخلق الذى يمس سيرة الشعب مع ملكه ، وسيرة الملك مع شعبه .

أنت تعلم الناس كيف يعنى الأبناء لذكرى آبائهم وتعلم الشعب كيف يقتدى الشعب بمليكه ، ويبقى للملوك الصالحين المصلحين (٧٧) .

ولا يكاد يمضى شهر واحد على هذا حتى يتكرر هذا المشهد ، ففى إحتفال الجامعة بعيد الميلاد الملكى ، يلقي طه حسين خطبة طويلة مليئة بالنفاق للملك ، وهو ما يضطرنا إلى اقتطاف جزء يسير منها يشير إلى الموقف العام لصاحبها ، والذي يحرض الجميع على الولاء للملك ، جاء فيها :

(.. فى هذا اليوم السعيد الذى هو يوم الملك ويوم الشعب يحتفلان به بعيد الملك فاروق أعزه الله .. (و) .. من حق الجامعيين الاسكندريين جميعا أن يبتهجوا ويفخروا ويفرحوا فى هذا اليوم، لأن كل واحد منهم فاروقى فهم الفاروقيون ومن حق الفاروقيين أن يفرحوا ويفخروا ويبتهجوا بكل ما يسوقه الله إلى مليكهم من نعمة و سعادة ونعمة وابتهاج .. (و) ..

أنا واثق أن علماءنا الشبان والكهول يسمعون ويفخرون عنى ويستجيبون لهذا الدعاء .. أيد الله جلالة الملك وجعل أيامه كلها أعيادا لمصر (٧٨) .

ويمكن أن نفسر هذا الموقف بأن سيطرة الملك وأوتوقراطية قد وصلت إلى مداها فى هذه الفترة على العكس مما كان عليه الحال فى العشرينيات ، ومن هنا ، فإن موقف العديد من المثقفين فى العشرينيات كان واعيا ومتحديا لسلطة الملك الأوتوقراطية حيثئذ ، وإذ كانت مقاليد الأمور فى أغلبها فى أيدي قوى الاحتلال ، وحين أصبحت سلطة الملك وقبضته شديدة ، فإن موقف المثقف تميز بالتردد والصمت و التهادن مع القصر .

غير أن اللوم الذى نوجهه لمثقفى هذه الفترة من الأربعينيات مبعثه أن موقفهم من القصر كان متهالكا إلى حد بعيد ، و لم يكن يستوجب الحيدة او

التأني ، ومن هنا ، فإن اللوم الأول نوجهه إلى الأسلوب ودرجة ممارسة هذا الأسلوب وهو - كما نرى - يصل إلى درجة عالية ومن أغلب مثقفي النظام السائد حينئذ .

وقريب من هذا كان موقف لطفى السيد ، فرغم أنه كان ينتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين فقد قبل أن يكون وزيرا في وزارة إسماعيل صدقي الثالث (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) ، ولم يجرؤ على اتخاذ أى موقف محتج أو غاضب إزاء تصرفات الملك الأوتوقراطية ، ولأكثر من مرة .

ومن هذه المرات ، أنه مع أن لطفى السيد كان وزيرا للخارجية في هذا الوقت ، فإن الملك تجاهله وتجاهل الوزارة كلها حين دعا ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها ، واستقبلهم في مزارعه الخاصة بأنشاص وتحدث معهم فيما يريد دون أن يحتج وزير خارجيته - لطفى السيد - كما لم يعترض أى من أفراد الوزارة (٧٩) ، وهو ما تكرر مرة أخرى حين استقبل الملك مفتى فلسطين وقبله لاجئا وطنيا على مصر دون أن يبدو أى احتجاج من وزير الخارجية المسئول ، بل صرح ، ليؤمن على موقف الملك ، أن المفتى الكبير يعتبر لاجئا سياسيا دون حرج وأوإمهال .

و كل ما يبقى من موقف لطفى السيد الغريب احتجاج صامت ، فقد ذهب إلى إسماعيل صدقي رئيس الوزراء حينئذ وقال له في شبه ود أنه لم يكن راضيا عما حدث ، ويستطرد لطفى السيد في الرواية ، والتي صرح بها بعد رحيل صدقي وبعد توجيه اللوم إليه علنا لاتهامه في إحدى محاكمات الثورة بعد ذلك - بعد ١٩٥٢ - ، بأنه استمع إلى صدقي وهو يبرر له ما حدث بأنه - أى صدقي - لا يستطيع أن يفعل شيئا كيلا يفسد المفاوضات مع الانجليز لإجلاء قواتها عن قناة السويس (٨٠) .

وقريب من هذا مواقف آل عبد الرازق ..

فرغم وجود عداء تقليدى بين الملك و عائلة عبد الرازق ، فقد بدا دفاع الملك الحاد لتولية مصطفى عبد الرازق شيخا للازهر ، وهنا نشأ خلاف عنيف بين الملك وهيئة العلماء بعد وفاة الشيخ المراغى شيخ الأزهر ، بينما رشح العلماء بعض المرشحين الأكفاء لهذا المنصب من داخل دائرة علماء الأزهر ، وأصر الملك على ترشيح مصطفى عبد الرازق ، ووصلت الأزمة إلى رئيس الوزراء الذى حاول رأب الصدع بين الملك وعلماء الأزهر بعدة تعديلات دون جدوى ، ثم إلى مجلس النواب الذى لم يملك غير الموافقة على رغبة الملك وذلك بتعديل قانون الأزهر فاحيل الموضوع برمته إلى مجلس الشيوخ الذى وافق على رغبة الملك فصدر الامر الملكى بالتعيين (٨١).

وتتعدد البواعث وراء موقف الملك ووراء تراخى المثقف .. ولعل الباعث الرئيسى وراء هذه الصفقة الغامضة بين الملك ومصطفى عبدالرازق يعود إلى أن الملك فى هذا الوقت كان يتطلع إلى السيطرة على الموقف والاستفادة به بعد ان انتزع الملك السابق وقف الخديوى إسماعيل من تحت يد وزارة الأوقاف ونقل إدارته إلى ديوان الأوقاف الخصوصية بمجرد النطق السامى (٨٢).

وهو نفس الموقف الذى اتخذته الشيخ على عبد الرازق فيما بعد حين أصبح - كأخيه - وزيرا للأوقاف فى وزارة إبراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، إذ لم يزد موقفه من تصرفات الملك فى الأوقاف ، وهى تصرفات مخلة تماما لدوره كوزير للأوقاف ، عن أن يكون موقف سكوت سلبي ، فقد أراد الملك أن ينتزع أطيان الأوقاف الخيرية من وزارة الأوقاف لتتولى الخاصة

الملكية إدارتها وتستولى على أجر نظيرها ، وبالفعل ، اتخذ الملك الاجراءات التى تسهل له « ضم الأوقاف التى يريد ضمها إلى الخاصة الملكية واحدا بعد الآخر . ولم يستطع وزير الأوقاف إلا أن يبلغ رئيس الوزراء ما حدث (٨٣) .

وانتهى الأمر على النحو الذى انتهى بالصمت على تصرفات الملك ، وهى تصرفات تجاوزت العرف العام والقوانين الدستورية بجميع الوجوه . وقد حاول على عبد الرازق أن يدافع عن نفسه بعد ثورة ١٩٥٢ بحجة أنه أبلغ رئيس الوزراء بمذكرة كما طلب منه رئيس الوزراء ، وإنتهى الأمر بالموقف السلبي والصمت السلبي (٨٤) .

ويؤكد العلاقة الغامضة بين الملك وآل عبد الرازق أن أياً منهما - مصطفى وعلى عبد الرازق - لم يدعأ أية فرصة تجمعهما بالملك أو مناسبة تخص الملك إلا وتزلفا إليه بشكل مهين ، ومن هذا تلك الخطب التى كان يلقيها على عبد الرازق من آن لآخر فى الأربعينيات ، وعلى سبيل المثال ، فقد اهتبل فرصة الاحتفال بذكرى محمد على فى حفل رسمى ، ووقف أمام المنصة ليتحدث بين يدى الملك حديثاً ودياً مهنتاً إياه ، مشيداً بأجداده وأحفاده (ولى النعم) ، وقال فى نهاية الخطبة الطويلة :

- (ورد فى بعض الآثار أن الله جل شأنه قد اختص الأمة الإسلامية بأن يبعث فيها على رأس كل مائة عام من يجدد لها من أمور دينها ، ولقد بعث الله جدكم الأكبر على رأس مائة عام كان قد انتكس فيها أمر المسلمين وضعفت كلمة الإسلام فجدد ما إندثر من معالم الدين ورفع ما أنهار من بنيانه والآن يا مولاي وقد مضت على وفاة جدكم الكبير مائة عام يتلفت الإسلام

والمسلمون من جديد إلى مبعوث العناية الإلهية الذى قد أظل
زمانه وآن آوانه وأنهم ليلمحون فى قسّات وجهك وفى ثنايا
إعطافك صورة مجددة من جدكم الأكبر ويرون فى شبابك
المتوثب وفى عزّماتك القوية وفى حسن سياستك ويمنّ طالعك
نفحات ندية من تلك الصفات الكريمة التى كان يتحلّى بها فى
مطلع شبابه.

مولاي صاحب الجلالة

إن العناية الإلهية التى اختارتك مجددا لمجد الاسلام على رأس هذه المائة،
هى الكفيلة بأن تلحظك وتؤيدك وترعاك ، تلك هى العناية الإلهية قد
اختصتكم بمزيد من الرعاية والتوفيق ، وتلك العناية الإلهية هى التى تجمع
حولك اليوم قلوب المصريين والعرب وتوجه إليك أنظار المسلمين فى مشارق
الأرض ومغاربها ، وحسبك بالمصريين إذا عرفوا وبالعرب إذا اجتمعوا
وبالمسلمين إذا اتحدوا، أنهم نصر مؤزر فسر على بركة الله يا مولاي مؤيدا
لعنايته ونصره ، محوطا بشعبك الواعى الأمين فإن مصر التى أصبحت بك
أمل الشرق والاسلام تتطلع إلى وثبة جديدة فتحول بها من طور إلى طور
وتنتقل من حياة إلى حياة وتجعل الدهر يلتفت إليها ليكتب صفحة جديدة
لعصر جديد هو عصر الفاروق .

وأنت جدير يا مولاي أن تنزع من الزمن مجدا يخلق عصرا تعيش به مصر
والعروبة والاسلام أمداً طويلاً معترّة بك مستندة إليك (٨٥).

وهذه هى الفترة التى تهاوى فيها عدد كبير من المثقفين أمام الملك
وتنازلوا عن كثير من حياتهم ، فصبرى أبو المجد يؤلف كتابا عن (أيام

الفاروق) اعتبر فيه الملك هو العامل الأول ، وناداه في الكتاب بهذه العبارة :

«يا مليكى : عرشك فى الحنايا ، تاجك فى القلوب . إن كنت سواعدنا عن حملة حملته أفئدتنا ، وإن لم تستطع أكتافنا رفعه رفعتة هاماتنا (٨٦) .
ونقرأ فى كتاب آخر مجموعة خطب ومقالات مكرم عبيد هذه العبارة :

(إن ملك الشعب يفاخر بشعبيته ، بينما الشعب يفاخر بملكه . .) (٨٧)
وينظم كامل الشناوى القصيد فى مدح فاروق فيخطابه قائلا :

ملكى أبح لى أن أقول وأن تبـح لم أبصر ما يوفيك من إمداحى
أعليت مخـتالا بحبك هامت وخفضت من صدق الولاء جناحى (٨٨)

وتحنى دولة الأدب هامتها حتى القاع فى نفاق ملك كان يصل إلى قمة الانفلات الدستورى ، ولم يكن قط - كما يزعمون - الوطنى الأول أو الجامعى الأول .. إلى غير ذلك من الصفات التى خلعتها المثقفون على ملك لا يستحق .

وهذه هى الفترة التى رضى فيها كثير من المثقفين للإهانات توجه لهم من القصر، دون أن يحركوا ساكنا ، فمحمد حسنين هيكـل يطلب من كبير أمناء القصر مقابلة الملك ليعرض عليه وثائق تدين الوفد لعلاقته بالاتحاد السوفيتى ، فيرفض الملك مقابـلته مؤشرا : (يقابل رئيس الديوان . .) ، ثم أن كلا من مريت غالى وإبراهيم مذكور يتعرضان للإهانات من القصر إذ يرفض القصر ترشيح إبراهيم مذكور رئيسا لتحرير الأهرام (٨٩)، ويكتب كل من مريت غالى وإبراهيم مذكور كتابها (النهضة الوطنية) فيشيران لكثير من القضايا الاجتماعية والفكرية دون أن يتعرضا للملك وسلطاته الطاغية بأية إشارة (٩٠) .

وتتعدد الخطب وتتعدد القصائد والمقالات الطوال ، وكلها تؤكد هذا الدرك الذى إنحدر إليه المثقفون .

ولعل أكثر الأمور إيلا ما يقول بعض ساسة النظام ، وقد كان حينئذ ، شاهد عيان من أن وزراء الوفد فى آخر وزارة وفدية جاءوا إلى الملك لحلف اليمين ، فإذا هم جميعا قبلوا يده عدا ثلاثة هم زكى عبد المتعال و احمد حسين و حامد زكى^(٩١) .

* *

ويمضى فى هذا الاتجاه بعض النقابات التى كانت تابعة - فى الانتفاء السياسى - لحزب الوفد ، ومن ثم ، اتخذت موقفه .

وقد كان الغالب على نشاط هذه النقابات الانتفاء السياسى وليس النقابى ، إذ كان العامل الحاسم هو الإنتفاء الحزبى بوجه خاص ، وإن بدا الإهتمام الذاتى مؤثرا لكن فى المقام التالى .

كانت أهم هذه النقابات نقابة المحامين التى أنشئت عام ١٩١٢ ، ثم نقابة الصحفيين التى أنشئت فى الأربعينيات فيما بعد .

ونستطيع أن نقول أن ممارسة نقابة المحامين لدورها السياسى كان يتم خلال الانتفاء الوفدى ، فمن بين مجموع ثلاثين مقعدا فى الفترة بين ١٩٢٣ / ١٩٥٢ احتكر الوفد فيها ٢٦ مقعدا ، أى بنسبة ٨٦ , ٦ / ، وهو ما يمكن تعميمه على أعضاء الجمعية العمومية للنقابة ، الأمر الذى يفسر كثيرا من الأدوار التى لعبتها النقابة فى تلك الفترة^(٩٢) .

وإذا وقفنا عند الفترة التى تقع بين عامى ١٩٤٤ / ١٩٥٠ لتأكدنا أن الانتفاء الحزبى لأعضاء النقابة يصل إلى درجة كبيرة فى الانتفاء الوفدى ،

جدول رقم (١)

الانتماء الحزبي لأعضاء مجلس نقابة المحامين ١٩٥٢/٤٤

الدورة	الوفد	الأحرار	الحزب الوطني	السعديون	الكتلة الوفدية	المستقلون
١٩٤٦/١٩٤٤	١٣			١		٢
١٩٤٦	١٢					٢
١٩٤٨				١		١
١٩٤٨	١٣					
١٩٥٠						
١٩٥٠	١٥					
١٩٥٢						

المصدر: أحمد فارس عبد المنعم ، الدور السياسي لنقابة المحامين ، السابق ، ص ٣٠

ونستطيع أن نرى هذا واضحا في الجدول رقم (١) ، متمثلا في الأعداد الكبيرة للمحامين المنتمين لحزب الأغلبية بينما لا نجد للسعديين أو المستقلين غير أعداد ضئيلة جدا ، ولا نجد لحزب الأحرار أو الحزب الوطني أو الكتلة الوفدية أى إنتهاء في هذه النقابة .

وقد انعكس هذا جليا على موقف النقابة السياسى ، إذ يلاحظ التزام النقابة بموقف حزب الوفد ، و من بين ذلك هذا الموقف من القصر الملكى ، وهو ما يمكن أن نرى معه الصمت المطبق الذى التزم به أعضاء نقابة الصحفيين من الأحكام العرفية التى كانت قائمة إبان تتابع وزارتى

مصطفى النحاس السادسة - ٨ / ١٠ / ١٩٤٤ - وهو موقف الوفد وكذلك الموقف الذى أيدت فيه موقف الوفد حين عارض حالات الأحكام العرفية في مرتين :

- المرة الأولى حين أعلنت الأحكام العرفية في ١٥ مايو ١٩٤٨ مع نشوب حرب فلسطين مع عهد وزارة محمود فهمى النقراشى الثانية (٤٦ / ١٩٤٨) لمدة سنة تلتها سنة أخرى في ١٢ مايو ١٩٤٩ في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى الأولى (٤٨ / ١٩٤٩) .

- المرة الثانية كانت في ٢٦ يناير ١٩٥٢ إثر اندلاع حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية التى ظلت قائمة إلى ما بعد ثورة ١٩٥٢ .

ومحاضر اجتماع اللجان العمومية لنقابة المحامين تعطينا تفاصيل كثيرة حول هذا الموقف (٩٣) .

أما بالنسبة لنقابة الصحفيين ، فإن إنتهاء أعضائها الحزبى كذلك لم يخل دون تأكيد الولاء للملك من آن لآخر ، وربما كان السبب فى هذا يعود إلى حداثة نشأة النقابة (أنشئت بأمر ملكى عام ١٩٤١) ، وانتخاب محمود أبو الفتح كأول نقيب لها وقد كان محمود أبو الفتح ذا انتماء وفدى معروف .

ورغم أن تعدد أسماء محرريها والأعضاء بها يشى بتعدد الانتماءات (٩٤) ، فإن الوفد كان يستحوذ على مساحة كبيرة فى مجال إنتمائها ، على أن هذا ، كما قلنا ، لم يخل دون التزلف للملك من آن لآخر ، ومراجعة محاضر جلسات النقابة وتقاريرها فى هذا الوقت يؤكد لنا ذلك ، وعلى سبيل المثال ، فإن محاضر جلسات الاعوام ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ يضع بين أيدينا فهما بتوجهات النقابة وبميل أعضائها .

فى تقرير مجلس النقابة عن عام ١٩٤٩ ، فى افتتاح موسم النقابة الجديد نرى فكرى أباطة - نقيب الصحفيين - يلقى خطبة يثنى فيها على الملك وعلى عصره ، ويقول :

(عصر الفاروق عصر كله نهضات ووثبات) (٩٥).

كذلك يزخر سجل التشرىفات بالقصر الملكى باسماء عديد من أعضاء النقابة من عام إلى آخر .

غير أنه ما يكاد يأتى عام ١٩٥٠ حتى يكون على نقابة الصحفيين أن تولى وجهها إلى الحركة الوطنية ، وتبتعد عن الملك بشكل تميزت له هذه الفترة الوطنية الفؤارة فى تاريخ مصر .

وهنا يكون علينا أن ننصرف إلى جماعة المثقفين من ذوى الاتجاه الإسلامى ..



والظاهرة الهامة التى تفرض علينا نفسها بالنسبة للتيار الدينى ، وطيلة فترة الدراسة ، هى أن مثقفى الإخوان يتوزعون من حيث مواقفهم بين جماعة الإخوان المسلمين وخارجها ، يمثل أولهما الشيخ محمد الغزالى ، ويمثل الآخر، المنفصل عن الإخوان ، وخالد محمد خالد .

وبدهى أن كليهما - محمد الغزالى وخالد محمد خالد - يمثلان التيار الدينى .

والملاحظ فى هذه الفترة بالنسبة لجماعة الإخوان ، بوجه خاص ، إثارةهم لأساليب العنف والاعتىالات السياسية خاصة بالنسبة للشخصيات المصرية الخائنة أولا والعسكرية البريطانية ثانيا ، وقد سعوا للاتفاق مع الأحزاب

الأخرى لتحقيق أهدافهم غير أن أكثر الإتفاقيات المهمة تمثلت في التحالف مع القصر والعمل على تحقيق أهدافه ، إذ كان أسلوب عمل حسن البنا بالنسبة للملك يستمد من محاولة استقباله في الحضرة الملكية ، كما لم يعرف بتعارضة إلى دعوة الملك لإقامة الخلافة ، وقد فعل كل ما من شأنه لتفادى أية إثارة للحفيظة الملكية (٩٦)، وهو الموقف التقليدى الذى اتخذه مرشد الجماعة طيلة الأربعينيات .

ويلاحظ هنا على مثقفى الإخوان ، أنهم وإن مضوا في تيار الجماعة في أول الأمر فإنهم راحوا يتخذون موقفا مناوئا من الملك بعد ذلك ، وهذا الموقف بدا خافتا قبل أن يرحل حسن البنا ، لكنه ما لبث أن زاد وبدا واضحا تماما بعد رحيله . كما اتخذ في مظهره العام سمتين عامتين : الاختلاف مع الجماعة ومحاولة النيل من الملك .

ورغم أن القصر كان له يد في قتل حسن البنا ، فإنه من الثابت أن خليفته - حسن الهضيبي - كان يبدى ميله الشديد كذلك للقصر الملكى ، وبدون تحفظات مما زاد موقف تيار المثقفين المتشدد في هذا الاتجاه وتمثل داخل الجماعة أول الأمر في النزاع الشديد بين مكتب الإرشاد و الهيئة التأسيسية ، وهو النزاع الذى قام بين صالح عشاوى وكيل الجماعة وأبراز أفراد الجماعة منير الدلة .

وكان الواضح في هذا النزاع ميل منير الدلة لسياسة الهضيبي بالنسبة للقصر بسبب سعى الإخوان حينئذ لتراجع الحكومة عن قرار الحل بإيعاز من الملك وقد مال محمد الغزالي إلى جانب صالح عشاوى ، فخالف الإخوان في رأيهم للميل للملك (٩٧). وراح يهاجم القصر الملكى في مقالاته

وخطبه المتوالية ، وفي الوقت نفسه يهاجم الهضيبي هجوماً سافراً (بلغ هذا الهجوم أقصاه فيما بعد عامي ١٩٥٣ / ١٩٥٤) ، وإذ كان الهضيبي كما يقول « شديد الحرص على مرضاة رجال القصر ، قليل الاكثارات بحقوق الأفراد والطوائف »^(٩٨) وهو ما يعود إلى أنه كان « الين الناس مع الأحزاب التي قتلت حسن البنا ، كان يدعو الناس جهارا إلى مصالحتهم ونسيان الماضي »^(٩٩)، وقد بلغ من هجوم الغزالي على الهضيبي إلى درجة أنه اتهمه بأنه لا يملك « الصلاحية النفسية » أو الفكرية لأي مركز قيادي^(١٠٠) كما راح يلمح بأن ثمة « علاقة كانت تقوم بين الجماعة في عهد البنا وجماعة الماسون »^(١٠١) المشبوهة.

ويبدو أن سيد قطب كان قد انزلق إلى هذه المعارك بين الهضيبي ورئيس الجماعة والعديد من أفرادها ، فبعض المصادر تشير إلى اتصال سيد قطب بالإخوان منذ فترة مبكرة حين تعرف على حسن البنا ، وطلب منه أن يضع بعض الكتابات الإسلامية^(١٠٢) وحينما وصل هجوم الغزالي على المرشد العام - الهضيبي - إلى أقصاه ، فإنه يرد بمقاله طويلة تنشرها جريدة المصري ، وهو الرد الذي أشرف على كتابته اثنان ؛ أحدهما سيد قطب محاولا النيل من الغزالي.

ورصد موقف الغزالي من الإخوان يؤكد لنا أنه لا يعود فقط إلى اتهامه للهضيبي بالميل للملك بل وصفه بأنه رجل ملكي النزعة والوجهة^(١٠٣) ، وإنما كذلك لموقف المرشد العام من الانجليز ، غير أن تحليل هذا الموقف يؤكد أنه كان يتصل برغبات القصر الملكي ، وهو ما يفسر هجوم الغزالي على الملك في أنه لم يوجه سهام نقده للقصر فقط وإنما كان هجومه على الهضيبي يعنى ، بالتبعية ، هجومه على القصر .

وقد بلور موقف الغزالي من الملك أكثر أنه ادخل إلى معتقل الطور على أثر مقتل حسن البنا مباشرة .

واستطاع داخل المعتقل عام ١٩٤٩ القاء عدة محاضرات حول (الاستبداد السياسى) على زملاء السجن من الإخوان (١٠٤)، وقد قام بتجميعها ونشرها بعد الإفراج عنه عام ١٩٥٠ بعد خروجه مباشرة .

ورغم أن الغزالي تعرض لكثير من القضايا في هذا الكتاب ، فإنها كانت - جميعا - تصب في تيار الهجوم على القصر الملكى ومحاولة النيل منه على أساس أنه رمز الاستبداد ، والهجوم على من يحاول الاقتراب من القصر أو محاولة التزلف له (١٠٥) .

والكتاب محاولا للهجوم على الاستبداد من وجهة نظر إسلامية ، فهو يسعى إلى شرح عديد من الخصائص الخلقية التى تكتنف « الحكم المطلق وتجعل من الفرد المتسلط جبارا لا دين له » (١٠٦) ومن ثم ، فهو يسرد عناصر الحكم المطلق و يجملها على هذا النحو :

(١) كبرياء فرد

(٢) الرياء بين السادة والأشياء

(٣) تبذير . . أقوات الشعب !!

كما ينحصر فصلا كاملا للمقارنة بين الشورى والاستبداد مؤكداً على أن المسلمين تعلموا من دينهم « أن طغيان الفرد فى أمة ما جريمة غليظة ، وأن الحاكم لا يستمد بقاءه المشروع ، ولا يستحق ذرة من التأييد ، إلا إذا كان معبرا عن روح الجماعة ، ومستقيما مع أهدافها . ومن ثم ، فالأمة وحدها هى مصدر السلطة ، والنزول على إرادتها فريضة والخروج على رأيها تمرد » (١٠٧) !!

ويؤكد في موضع آخر أن «كتاب الله بين أن جبروت الفرد الحاكم إذا اتسع فلم توقفه حدود الشريعة و لم تجبسه ضوابط القانون فسدت الأحوال واختفى الرجال وهانت وضاعت الكرامات » (١٠٨) ، كما بين شروط فساد السلطة المطلقة، وراح يعرض لكثير من القضايا المعاصرة كالحريات والحكم. . وما إلى ذلك من حيث علاقتها بالحاكم الفاسد .

ولم يكتف الغزالي في هذا بسرد سلبيات الحكم الفاسد (الفرد) ، وإنما راح يدلل على هذا من التاريخ ، فخصص فصلا طويلا راح يسبح فيه خلال الحكومات الفاسدة والديكتاتوريات الفردية ، مؤكدا في نهاية الكتاب على أنه في ظل هذا الفساد الذي عم الأرض « بقى علينا أن نختار بين الخنوع المميت في كنفه ، أو الرجعة العزيزة إلى الله وإلى دينه الحنيف من لوثات المستبدين والكبراء » (١٠٩) .

على أن أكثر المواقف عداء للملك - من خارج الجماعة - تمثلت في كتابات خالد محمد خالد بما يمثله هذا المثقف من انتفاء للتيار الإسلامي العريض .

وخالد محمد خالد هو أحد المثقفين الذين مالوا إلى الإخوان المسلمين ولكن الميل البعيد عن (التنظيم) ، فلم يتم قط (ككادر) سياسى لهذه الجماعة ، بل إن ميله الدينى لم يَحُلْ دون مهاجمة الكهانة التى كانت تعوق حركة الفكر السياسى فى هذا الوقت .

وقد تمثل ميل خالد محمد خالد للجماعة فى هذا الأثر الفكرى الذى بدأ معه حين عرف حسن البنا منذ فترة مبكرة - نهاية الثلاثينيات - حين كان يلقي (حديث الثلاثاء) فحمل لجماعته « الإعجاب كل الإعجاب والتقدير كل التقدير على أساس أنها جماعة تبلغ بارق الوسائل كلمة الله حتى حدث العنف ، وهنا حصل الاقتراق . . » (١١٠) .

ويمكن أن يمثل هذه الفترة أحسن تمثيل كتابه الذى صدر عام ١٩٤٩ بعنوان (من هنا نبدأ) ، وفيه فصل بعنوان (الدين لا الكهانة) راح فيه يكشف زيف علماء الدين المتزلقين للملك والمنافقين له ، والذين راحوا يبرون لتصرفات الملك الفاسدة ، ويعيدون سلالة إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، كما راح كثير من المنافقين من هؤلاء العلماء المنافقين يتحدثون عن الفقر (المحبوب) ، حديثا عذبا ، ويكرسون للإقطاع وهو ما لاحظته لاكتور فى كتابه عن مصر فى فترة التحول (١١١)، فقد أحدث توليفة من الفكر تجمع بين الوعى الدينى والواقع العصرى فى مواجهته للملك من خلال رجال الدين أو حاشية الملك أو الملك نفسه .

وقد كان من أثر صدور هذا الكتاب أن أثار حفيظة الملك ، و تحرك البعض لرفع الدعوى ضد صاحبه (١١٢) ، حتى أصدر كتابا آخر يمضى أكثر من هذا فيه شن الهجوم على القصر فى عام ١٩٥١ بعنوان (مواطنون لارعايا) (١١٣).

وقد بلغ هذا الكتاب فى الهجوم على القصر درجة بعيدة إلى درجة أن صاحبه راح يترجم عنوانه (مواطنون لارعايا) فيقول أن هذا المضمون يمكن أن يحمل اسما آخر أو عنوانا آخر هو (تسقط الملكية) .

وسوف نعرض لهذا الكتاب - الثانى - فى موضعه ، حين نرصد لاشتداد فترة التوهج الثورى للمثقفين فى السنتين السابقتين على ثورة ١٩٥٢ .



أما جماعة المثقفين اليساريين ، فإن موقفهم من الملك كانت تحسمه اعتبارات كثيرة ، منها أن الاستعمار لم يعد ظاهرة سياسية فقط ، كما كان ينظر إليه كثير من مثقفى هذه الفترة ، وإنما ارتبطت لديهم الظاهرة السياسية

بالظاهرة الاقتصادية ، و حين اكتشف المثقفون اليساريون تشابك المصالح بين الفئات البرجوازية الكبيرة و منها القصر بالطبع و قوى الاحتلال تأكد هذا المفهوم بين السياسة والاقتصاد .

لقد كانت قناعة مثقفى اليسار تستمد تأكيدها من أن القصر كان وراء إقالة الوزارة الوفدية - كوزارة اغلبية - وكان وراء مجيء وزارة من وزارات الأقلية تؤيد سياسته وهو ما حدث فى النصف الثانى من الأربعينيات (١١٤).

ومن هنا ، فقد ارتبط الاتجاه الملكى بالاستبداد ، فأضيف إلى مسألة التحرر الاقتصادى الديموقراطية ، وهما الخطان اللذان كانا يفسران ظاهرة تحالف الماركسيين مع القوى الأخرى فى محاولة لإقامة (جبهة وطنية) .

معنى هذا أن اتجاه المثقفين اليساريين سواء فى الجامعة أو فى جريدة (الوفد المصرى) . أو غيرها « يصل فى العمل السياسى وفى الاتجاه الفكرى بين هذه الاتجاهات ويتزاوج خلال الباقي مع الناضج من الجديد (١١٥) » .

ويمكن ملاحظة دور مثقفى اليسار من تحالفهم مع القوى الأخرى و هو ما سنصل إليه .

بيد أن أهم ما يمكن أن نشير إليه الآن أن دورهم التنظيمى يتحدد خلال حركتهم السياسية فى إتجاهين :

الاتجاه الأول ، أنهم رفضوا التوجهات الرسمية المحيطة بالسلطة ، وإنما كانت تنظيماتهم تتجه فى المقام الأول إلى العمال إلى درجة أنهم فى عام ١٩٤٦ كانوا يهتفون (لا إلى عابدين ، وإنما إلى العمال) (١١٦) ، خاصة أن عديدا من العناصر اليسارية النشطة كانت تعمل لهذا الاتجاه وتتفرغ له .

أما الاتجاه الآخر ، فإنهم - كما أشرنا - كانوا يحددون موقفهم من القوى

المعاصرة لهم على أنها تستمد جزءا كبيرا من نشاطها من القوى الرجعية ، ومن هذه القوى الرجعية كان (القصر) يقف في الموقع الأول ، وهو ما كان يبدو جليا في يوم ١١ فبراير - عيد ميلاد الملك - إذ يلاحظ أن الطلبة بوجه خاص حطموا الزينات وداسوا - لأول مرة - صورة الملك بالأقدام وأشعلوا فيها النار ، و هتفوا ضد السراى بجرأة شديدة .

على أية حال ، فإن دور اليسار - مع القوى السياسية الأخرى - ظهر أكثر وضوحا ، وفي خط إيجابي صاعد في الفترة التي تمتد بين عامي ١٩٥٠ / ١٩٥١ و هو ما سنراه واضحا في السطور التالية .

بتولى حكومة الوفد السلطة في عام ١٩٥٠ انفتح المجال أمام شتى التيارات لاستئناف نشاطها بشكل جديد من تهادن للقصر إلى التمرد عليه ، ومن مصانعة للحكومة القائمة إلى الثورة عليها .

وقد أسهمت في هذا عدة عوامل .. فقد شهد هذا العام عودة الشيوعيين من سجونهم بعد سنوات الخلاف مع اليسار التي بلغت قمتها في دكتاتورية إسماعيل صدقي عام ١٩٤٦ كما شهد - في فترة تالية - مهادنة وزير مثل على ماهر للإخوان المسلمين والحزب الوطني ووافق على العفو عنهم مؤكدا أنه حريص على ذلك وهو يضع برنامج عمله وهو مقبل على المفاوضات^(١١٧) .

إلى جانب هذا ، فقد تهيأ عدد من المثقفين الليبراليون ليلعبوا دورا إيجابيا رغم عدم الاعتماد عليهم بقدر ملحوظ في النظام الذين يتمنون إليه ، فكثيرا ما اختيرت وزارت هذه الفترة من غير المثقفين رغم تأثيرها في الحياة العامة .

وهو ما زاد من حنق المثقف وغضبه ودفعه للتغيير ، فكما لم يستطع المثقفون الليبراليون أن يلعبوا دورا فعالا في السياسة المصرية ، كذلك ، فإن

المثقفين الراديكاليين - من خارج النظام - لم تتح لهم هذه الفرصة أصلاً ،
ففى الوقت الذى وصل فيه إلى الحكم حزب كبير مثل حزب الوفد على
المستوى الرسمى وبعض أحزاب الأقلية كالأحرار والسعديين ، فإن أياً من
الأحزاب الحاكمة لم تسمح للتنظيمات الأيديولوجية خارج السلطة بأى قدر
من المشاركة فى السلطة ، فهى لم تصل إلى الحكم ، كما لم تشارك فيه ، وعلى
سبيل المثال ، فإن مثقفى اليسار أو الإخوان لم يمثلوا داخل البرلمان (مجلسى
النواب والشيوخ) ، كما لم يتولوا أى منصب (عدا منصب واحد لظروف
خاصة فاز به إبراهيم شكرى ممثلاً لحزب مصر الاشتراكي) رغم أن عدداً
من المثقفين من الأحزاب الأيديولوجية خارج النظام كانوا قد وقفوا إلى
جانب الوفد فى انتخابات يناير ١٩٥٠ .

معنى هذا أنه حدث انفصام سياسى شبه كامل بين المعارضة الرسمية
الدستورية - لم يكن فيها أحد من المثقفين الجدد - وبين المعارضة الشعبية فى
التنظيمات الجديدة ، وهو ما يفسر هذا النشاط الكبير الذى التزم به المثقفون
خارج الإطار الرسمى للدولة ومؤسسات الدستور .

كما أسهم فى حركة المثقفين الإيجابية ما شهدته وزارة الوفد من حرية
تستطيع أن تعبر عنها حركة الصحف فى هذه الفترة ، إذ وصلت الحرية إلى
أقصى درجاتها فى الصحف الجديدة خاصة من أمثال : اللواء الجديد
والاشتراكية التى كانت تمثل بعض أحزاب الأقلية كما تطورت مواقف كثير
من الصحف المحايدة إلى (المواقف الحادة) من القصر أو الحكومة القائمة
مثل صحيفتى (المصرى) و (روز اليوسف) ، كما وصلت صور النقد العنيفة
إلى جميع الوجوه : البشوات ، الوزراء ، الشخصيات العامة .

وثمة ملاحظة في هذا الصدد لا يجب إغفالها ، هي ، أنه لوحظ في حركة المثقفين أن أولئك المثقفين من ذوى الثقافة الغربية كانوا واعين بالقضايا الاجتماعية إلى جانب القضايا السياسية ، في وقت كان أصحاب الثقافة التقليدية يولون جهدا أساسيا للقضية السياسية - قضية الاستقلال وإن لم يتنف اهتمامهم بالقضية الاجتماعية ، غير أنها كانت تأخذ الدرجة الثانية في مساحة هذا الاهتمام .

والجدير بالذكر أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية - الاقتصادية كان يبدو جليا عند هؤلاء المثقفين ممن يتمون في الغالب إلى التنظيمات الشعبية خارج النظام ، فلم يعد الاستعمار ظاهرة سياسية فقط ، إنما أيضا ظاهرة اجتماعية في المقام الأول ، كما لم تعد قضية مصر هي الاستقلال وحسب ، وإنما توازى معها قضية العدل الاجتماعى ، وهو ما سنعتمد إليه بالتفصيل في الفصل التالى .

وسوف نتوقف هنا عند عديد من القضايا السياسية التى اهتم بها المثقفون على أن نتوقف أكثر - فيما بعد - عند القضايا الاجتماعية والاقتصادية.



لقد تحدد دور المثقفين في الفترة السابقة لثورة ١٩٥٢ على أربع أزمات :

(١) أزمة مجلس الدولة .

(٢) أزمة تشريعات الصحافة .

(٣) أزمة ديوان المحاسبة .

(٤) أزمة (العريضة) الجماعية .

أما عن الأزمة الأولى ، فيلاحظ أنه رغم أن حكومة الوفد تمتعت سياسيا بتأييد الأغلبية ، فإنها اصطدمت بأصحاب الفكر القانونى بوجه خاص أثناء محاولاتها تجاوز الأسس القانونية والدستورية للنظام ، وهو ما تمثل فى أزمة مجلس الدولة .

وتفصيل هذا أنه أرادت حكومة الوفد أن تجبر عبد الرازق السنهورى على الاستقالة من رئاسة المجلس بحجة أنه كان يتبع أحد الأحزاب قبل توليه لهذا المنصب غير أن السنهورى استطاع بتأييد الجمعية العمومية للمجلس أن يتصدى لمحاولة الوزارة الوفدية مما دل على أن أصحاب الثقافة القانونية كانوا أكثر قوة فى حجتهم من أصحاب العمل السياسى البحت ، قد كانت لديهم القدرة والكفاية على استخدام الحجج التى تثبت كيف أن محاسبة رئيس المجلس تأتى بناء على تصرفاته بعد توليه المنصب ، وليس على أساس انتهاءه الحزبية فى الفترة السابقة .

وقد رضخت حكومة الوفد لهذا الموقف ، مما يدل على احترام المبادئ العامة للقانون السائد فى هذا الوقت^(١١٨) .

وتفصيل هذا أن حكومة الوفد فى أواخر عام ١٩٥٠ طلبت من رئيس مجلس الدولة «أن يستقيل من منصبه بحجة أنه كان قبل ولايته لهذا المنصب وزيرا حزبيا» ، أى متتميا للحزب السعدى ، وقد كان السبب الحقيقى أن الوزارة الوفدية أرادت أن تعين «فى مكانه أحد أتباعها تمهيدا لتغلغل الوفدية»^(١١٩) فى مجلس الدولة ، وقد أرسلت حكومة الوفد إليه - بالفعل - ليستقيل ، وكان السبب الذى تذرعه به أنه «لا يجوز بقاء وزير حزبى فى رئاسة المجلس»^(١٢٠) .

وكان على السنهورى أن يدافع عن نفسه فى جلسات مجلس الدولة التى عقدت خصيصا لتناقش هذا الأمر ، قال فى أول الجلسات: «كنت أودى واجبى كعضو فى الهيئة السعدية ، لقد كنت عضوا فيها حتى ذلك اليوم ، وكنت وزيرا للمعارف ، وكان يجب على أن أشارك فى انتخابات خلف الرئيس ، الذى قتل وهو يؤدى واجبه .. وليس للحكومة أن تحاسبنى على موقفى قبل صدور الدستور بتعيينى . ولكن لها أن تحاسبنى على تصرفاتى بعد التعيين» (١٢١).

ولم يدعن السنهورى لتهديدات الحكومة الوفدية ، بل أضاف فى حسم «بنى وبينكم الدستور والقانون» (١٢٢) ، ولم يلبث أن أرسل لوزير العدل خطاب احتجاج بهذا المعنى .

وقد وقف المثقفون موقفا إيجابيا فى تلك الأزمة ، سواء حين عرض الأمر على مجلس الدولة للاجتماع ، أو حين وصل الأمر إلى الصحف ، أو حين اتخذ المحامون موقفا إيجابيا رغم انتهاء المحامين إلى حزب الوفد وهو الحزب الحاكم .

لقد راح أعضاء مجلس الدولة يعودون للقرارات التى كان السنهورى قد اتخذها من قبل مبرا موقف الحكومة القائمة منها ، يؤكد وحيد رأفت أن «القول بأن الحكومة قد تلجأ إلى استصدار مرسوم لعزل السنهورى باشا فى ظل القانون الحالى لمجلس الدولة قول بعيدا الاحتمال جدا ، ولا يمكن بحال أن تجابه الحكومة دستورية المجلس بمرسوم عزل مستشار غير قابل للعزل ، ولو فرض المستحيل ووجدت ذلك ، فلا حرج على قضاة المحكمة ، فكل قاض ترفع أمامه الدعوى بإلغاء المرسوم يقبلها بغير مناقشة» (١٢٣).

وقد شارك في تنفيذ رأى الحكومة أعضاء المجلس طيلة ساعتين لتصدر الجمعية العمومية قرارا جاء في نهايته :

«إن مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحي عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله»^(١٢٤).

وأمام عنف التيار المعارض لاتحاد الحكومة بدا من التراجع ، خاصة حين صدر من الجمعية العمومية لمجلس الدولة رفض قاطع في أول فبراير ١٩٥٠.

وقد تلى ذلك محاولة النيل من مجلس الدولة ممثلا في رئيسه مرة أخرى ، من ذلك ما حدث في نهاية عام ١٩٥١ حين طرحت وزارة الوفد مشروع قانون يقضى « بإجراء تعديلات على قانون مجلس الدولة بنقل الاختصاص بنظر وقف تنفيذ القرارات الإدارية من رئيس مجلس الدولة إلى دائرة من دوائر محكمة القضاء الإدارى وعند الاقتضاء يكون النظر أمام دوائر الحكومة مجتمعة ، ويقضى ثانيها باعطاء وزير العدل حق الإشراف على مجلس الدولة»^(١٢٥).

وقد اجتمعت الجمعية العمومية بمجلس الدولة برئاسة عبد الرازق السنهورى ومهاجمة القانون بلهجة اتسمت بالعنف الشديد^(١٢٦) ، كما راحت نقابة المحامين تلى في اتخاذ موقف صلب مضاد من هذا القانون حين تضامنت مع مجلس الدولة ، وقررت الجمعية العمومية لنقابة المحامين فى اجتماعها العادى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ بهذا النص :

«استنكار التشريعات التى تمس استقلال مجلس الدولة وهى المعروضة الآن على البرلمان والإضراب يوما واحدا فى حالة إصرار الحكومة على إصدارها» (١٢٧).

وعلى هذا النحو ، نجح المثقف فى التصدى لحكومة الوفد القائمة .

* *

وثمة أزمة أخرى أطلق عليها أزمة الصحافة أكد فيها المثقفون إصرارهم على مواجهة عنت النظام ضدهم .

والملاحظة الأولى فى هذه القضية هى تجمع المثقفين من مختلف التيارات حتى من حزب الوفد نفسه الذى كان يتولى الحكم وتقدم بالمشروعات المقيدة للصحافة ، فاستطاع المثقفون - رغم تباين تياراتهم - التصدى لمعارضة القوانين المعارضة للصحافة ، وعلى سبيل المثال ، فمن هذه الشخصيات التى عارضت هذه القوانين كل من عزيز فهمى وأحمد أبو الفتوح ومحمد عصفور ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية رغم وفديتهم فقد أيدوا تيار المثقفين المعارضين لهذا القانون ، وكذلك مصطفى مرعى من الحزب (السعدى) ، أيضا أحمد حسين (الحزب الاشتراكى) ، فضلا عن الشخصيات التى عملت بالصحافة من أمثال إحسان عبد القدوس وكامل الشناوى وأيضا ص 'دق سعد من الماركسيين.

وكان الملك قد ضيق بالصحافة التى استخدمت كل الأساليب للكشف عن فساد الحكم ، فنجح فى سن عديد من القوانين التى تحاول الحد من هذه الحرية مثل قانون المشبوهين ، وكان أول هذه القوانين التى بدأت على أثرها الأزمة قانونا يقضى :

«بتعديل المادة ١٥ من الدستور التى تنص صراحة على حرية الصحافة وإصدار تشريعات تعطى مجلس الوزراء حق مصادرة الصحف ، وتعطيها، بغير رجوع للقضاء» .

وقد ترجم هذا القانون خلال القانون الذى تقدم به ، وبإيعاز من الوفد^(١٢٨)، النائب الوفدى اسطفان باسيلي ، فقامت الدنيا ولم تقعد .

وبدأت ردود أفعال المثقفين ، وتباينت بين الصحف والمؤسسات والنقابات ، ووصلت ردود الأفعال داخل الهيئة الوفدية نفسها سواء خلال وزراء الوفد أو خلال مجلس النواب .

كانت أهم ردود الأفعال قد ظهرت فى نقابة المحامين ، إذ سعى أعضاء النقابة إلى إسقاط عضوية اسطفان باسيلي وانتخب بدلا منه عمر عمر ، وفى اجتماع الجمعية العامة للمحامين راح المحامون يهتفون بسقوط تشريعات الصحافة ، ويسجلون فى محاضر الجمعية العمومية أنه فى حالة :

«إصرار الحكومة على المضى فى استصدار هذه التشريعات ، أن يضرب المحامون عن العمل يوما واحدا يحدد فيما بعد ، احتجاجا على ذلك^(١٢٩) .

وقد لوحظ أن نقابة المحامين ذات الانتماء الوفدى قد أيدت هذا القرار بأغلبية ساحقة ضد الوفد .

والأكثر من هذا ، أن عددا كبيرا من المحامين كانوا يتقدمون بعدد من الاقتراحات المكتوبة التى تنال من عضوية اسطفان باسيلي قبل عقد الجمعية العمومية بأيام عديدة .

فإذا أضفنا إلى موقف المحامين من مجلس الدولة موقف المحامين الآن

من تشريعات الصحافة ، لتبين لنا ، أثر أصحاب الثقافة القانونية في السياسة ، فقد لعب هؤلاء دوراً ملحوظاً في الدفاع عن الحريات والتأثير في الرأي العام إلى درجة إرغام السلطة القائمة على الرجوع عن إصدار قوانين تحد من طغيانها .

أما نقابة الصحفيين ، فإنه يسجل لها ، لأول مرة بعد إنشائها ، موقف حاد في هذا الصدد ، إذ أن الحكومة قد تقدمت ، ضمن قوانين الصحافة التي تحد من الحريات وبإيعاز من الملك ، بقانون يحظر نشر أخبار القصر في الصحف ، اللهم إلا بعد الموافقة عليه من جهات الإدارة وذلك للحد من نشر الفضائح الملكية في العائلة المالكة وقد احتج مجلس النقابة بعد الاجتماع مع أحد وزراء الداخلية ، على مثل هذه القوانين ، فقال فكري أباظة :

«إن إصدار مثل هذا القانون يعد لكمة للصحافة ويسجل أنها أخطأت وأن هذا الخطأ دعا إلى إصدار القانون بينما الصحافة لم ولن تخطيء » .

وقد رفض النقيب فكرة القانون كلية مستطردا :

«إن مثل هذا القانون يجعل الشعب في عزلة عن الأسرة المالكة» (١٣٠) .

وقد راح عدد كبير من الصحفيين يرفضون هذا القانون الذي مهد له قبلها بعدة أشهر في عملية مبادرة للصحف وسجن لأصحابها .

وكان أعلى الأصوات في هذا صوت إحسان عبد القدوس الذي كتب تحت عنوان (هذه الحكومة .. يجب أن تستقيل) ، متحدثاً بسخرية بالغة عن الحجة التي استندت إليها الحكومة في إصدار تشريعات الصحافة ، وهي حماية النظام الاجتماعي ، وراح يسأل في هذا السياق قائلاً :

«أى مبدأ من مبادئ الديمقراطية الاشتراكية يحمى ثروة عائلة
الب دراوى وسراج الدين وتفاتيش أصحاب التفاتيش ؟!»

وباسم أى مبدأ من مبادئ الديمقراطية الاشتراكية تستطيع الصحافة
أن تسكت أو تدافع عن الصفقات المريبة ، وعن الاستثناءات ، وعن
استغلال موارد الدولة فى اتخام الوزراء والكبراء ؟!»

وبأى صورة من صور الديمقراطية يفرط فى ميزانية الدولة حتى تختل
وتبتز أموال مصر لتبعثر فى مصايف أوروبا وفساقيها ، وتفرض القوانين
الاستثنائية لحماية مصلحة فرد ضد مصلحة المجموع .

وينهى مقالته بدعوة الحكومة إلى الاستقالة :

«لا لأن الشعب شيوعى بل لأنها ليست حكومة ديموقراطية ، ولاتفهم
لليديموقراطية معنى إلا معنى الاستمرار فى الحكم» (١٣١).

وكان لمثقفى (مصر الفتاة) دور إيجابى فى هذا ، فهاجم أحمد حسين
الحكومة بعنف شديد ، قائلا :

«الحكومة لايمكن أن تخفيفنا بتعطيل الصحف أو إلغائها ، والذين
يظنون أنهم إذ يلغون الصحف آمنين مطمئنين هم جد بلهاء ومغفلين .. لأن
الصحافة كالهواء والماء تنفذ من السجون وتذك أكبر المعامل وتجتاز
السدود» (١٣٢).

وكتب محمد عصفور فى نفس العدد مطالبا بإلغاء هذه التشريعات ، وهو
قدمه فى تفصيل كبير فى كتابه الذى أصدره حينئذ بعنوان (فلنحطم
الأغلال).

ويكتب فتحى رضوان بعنوان (مذبحة الصحافة) بشكل أكثر صراحة وأشد تجريحا فيقول :

«إنهم لا يستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى تذكر الأمة صباح مساء بأنهم خدعوها ، وسخروا منها ، حينما وعدوها بأنهم إذا ولوا الحكم ، ألغوا المعاهدة .. والتحموا مع الإنجليز ، ورعوا الإدراك الوطنى السليم ونموه !!

إنهم لا يستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى تفضح ما استتر من مخازيهم ، وسرقاتهم ، ومحسوبياتهم .. وهى التى تنشر على ألوف الألوف من قرائها حقائق هذا التدنى المفسد ، الفاسد الذى يتقلبون فيه ، ووقائع هذا الاجترأ المثير المذهل على حريات الأمة ، وعلى مقدساتها ، وعلى خير ما ترجوه لنفسها » .

ويقول فى نهاية مقالته العنيفة :

«وقد يسيل دم الصحافة ، ويتدفق ، حتى يحسب الظالم أنها لفظت آخر أنفاسها . لكنه سوف يرى ، بعد حين ، أنها عادت لتطارد الظالمين ، وتتعقب فسادهم ، وتصليهم نارا حامية .

إن الصحافة باقية ، وهم زائلون . وهى قوية وهم ضعفاء جبناء . وهى صادقة ، وهم كاذبون خائنون .. ولن تُغلب الفضيلة ، ولن يُغلب الحق ، ولن تُغلب الحرية .. لن يغلبوا أبدا» (١٣٣) .

وأمام إصرار المثقفين وغضبهم لاتجد حكومة الوفد بدا من سحب هذه التشريعات من مجلس النواب بواسطة نائبها ، ومع ذلك ، لاتتوقف موجات الغضب ضدها وحتى من داخل البرلمان ، فمالبت عزيز فهمى أن تقدم إلى

مجلس النواب بمشروع آخر مضاد بإلغاء القوانين القائمة المقيدة للحرية ، كما تقدم إبراهيم شكرى بتشريعات أخرى مماثلة وقد كان نائبا بالمجلس ، وقد شهدت هذه الفترة تجمعات أعداد كبيرة من المثقفين فى حديقة صحيفة (المصرى) فيدفعهم أحمد أبو الفتح للكتابة ضد المشروع^(١٣٤) ، ولم يستثن من هذا الموقف نقابة المحامين التى كانت من أكثر المؤسسات غضبا .

وشارك ضد هذه القوانين كل جماعات المثقفين بشتى تياراتهم ومن الطريف أن الوزراء الوفديين أنفسهم تجادلوا حول هذا الموضوع ، فبرر أحد وزراء الوفد هذه المشروعات قائلا: إنها لم تكن إلا لحساب الشعب بقصد حمايته من الشيوعية ، وليس فى استطاعة وزارة بيضاء أن تحكم شعبا أحمر .. إنها ضرورة كأساس للقضاء على الصحف التى تدعو إلى تقويض النظام الاجتماعى فى مصر .

فإذا بالرد يجيئه من الوزارة الوفدية نفسها ، وهو ما تمثل فى رد وزير الخارجية محمد صلاح الدين حين قال :

«قرأت ببالغ الدهشة تصريح زميلى الدكتور حامد زكى عن مشروعات القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، ذلك الحديث الذى أقحم فيه زميلى الألوان الحمراء والبيضاء ، والذى كان - فيما أعتقد - خطأ كبيرا . والذى يهمنى من هذا التصريح هو أن زميلى قد أخرج به زملاءه الوزراء أشد الإحراج مما يضطرنى - وأنا لا أملك إلا الكلام عن نفسى - أن أعلن أنى عارضت كل مشروع مقيد للحرية ، وذهبت فى معارضته إلى أبعد الحدود التى ترسمها مسئوليتى كوزير . ولسوف أعارض كل مشروع من هذا القبيل ، وأذهب فى معارضته إلى أبعد الحدود التى ترسمها مسئوليتى كعضو فى هيئة الوزارة أو فى الهيئة الوفدية ، أو فى مجلس الشيوخ»^(١٣٥)

ويعلو صوت اليسار ، ويمثله النافذة الوحيدة التى كانت تمنح له ، وهى الصحف ، ويبدى معارضة شديدة لهذه المشروعات وأصحابها .

إن صحيفة (الملايين) تخصص العدد الخامس عشر كله للهجوم على حكومة الوفد التى تحاول تمرير تشريعات الصحافة ، وهى تخصص الصفحة الأولى منها لصورة النائب الذى حاول تقديم هذه التشريعات وذلك فى مربع (كالوفيات) مع نعيه كمواطن شريف وهو ما يشير إلى أن أبناء دائرة النائب - الزيتون - عقدوا سلسلة من الاجتماعات للاحتجاج على هذه التشريعات ، وهم يطلبون من نقابة المحامين فصله وحرمانه من العمل والاشتغال بالمحاماة ، وجاء عنوان المقالة الافتتاحية التى كتبها صادق سعد بعنوان (أيها المواطنون .. حرية الصحافة فى خطر) جاء فيها :

«أيها المواطنون .. تريد الحكومة بهذه التشريعات أن تعود بكم إلى عهد الحكم المطلق وتجعل بلادكم سجنا رهيبا وتجعل منكم عبيدا أذلاء ولا تجرى أقلامكم إلا بما توحيه لكم وتمليه عليكم ولا تنفرج شفاهكم إلا عن كلمات التسبيح بحمدها وإلا قصفت أقلامكم وأخرست ألسنتكم بكلمة من وزير الداخلية سبحانه لا راد لمشيئته ولا معقب على أمره . ووراء هذه كله استعمار داعر يفزعه أن يسمع دوى أصواتكم ترددها صحافتكم الوطنية وهى تعلو..» (١٣٦)

وصحف اليسار فى هذه الفترة لا تقتصر على أقلام الماركسيين أو اليساريين، وإنما يكتب فيها مهاجما هذه التشريعات ، عديد من المثقفين من شتى التيارات ، ففى هذا العدد من الملايين نقرأ لأحمد أبو الفتوح جنبا إلى جنب مع يوسف حلمى ومصطفى أمين وكامل الشناوى .. وغيرهم ، وهو

ما نجده في صحف اليسار الأخرى من أمثال : المعارضة ، والناس ،
والمستقبل .. الخ .

* *

أما الأزمة الثالثة ، فتبدأ في مايو ١٩٥٠ حين قدم مصطفى مرعى سؤالا
إلى مجلس الشيوخ عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة لعدة مخالفات
وقعت فأثبتها ، ولما لم يتضمن جواب الوزارة ما يوضح هذا حوله إلى
استجواب أثار فيه مسألتين على جانب كبير من الأهمية : إحداهما : تتعلق
بحصول كريم ثابت المستشار الصحفى للملك على خمسة آلاف جنيه من
أموال جمعية (المواساة) بالاسكندرية ، على أنها دعاية ، والأخرى ، تتعلق
«بالذخيرة الفاسدة» التى قام عملاء الملك بتوريدها للجيش أثناء حرب
فلسطين (١٣٧) .

وقد شارك في هذه الأزمة عدد كبير من المثقفين من داخل النظام
 وخارجه، من أمثال محمد حسين هيكل الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ
 وعدد كبير من النواب من أمثال إبراهيم مذكور وعباس العقاد وعدد كبير
 من المثقفين الذين مثلوا المعارضة غير الرسمية ومن شتى الاتجاهات من
 أمثال كامل الشناوى وأحمد بهاء الدين وفتحى رضوان ، كما وقف على
 الجانب الآخر ليمثل حكومة الوفد والملك، فؤاد سراج الدين وزير
 الداخلية.

وتقدم لنا مضابط مجلس الشيوخ جلستين هامتين احتدم فيهما الخلاف
 بين هؤلاء من تصدوا للنظام من داخله وأولئك من مثلوا النظام من خارجه.
 وبعيدا عن الأرقام والتفصيلات اللتين اتسمت بهما جو جلسات مجلس

الشيخ ، فإن مصطفى مرعى تعرض فى استجواب لهاتين المسألتين :
الأسلحة الفاسدة ومستشفى (المواساة) ، وقد حدثت فى الجلسة الأولى عدة
استفزازات للمثقفين كأن النظام لا يعنيه ما يفعلون .

أثار المسألة الأولى مصطفى مرعى حين قال :

«إن فى المسألة مخالفات أكثر من تلك التى سجلها ديوان المحاسبة ،
ذلك أن هذا الإنسان الذى استولى على هذا المبلغ ليس إنسانا عاديا ، فهو
موظف يشغل وظيفة كبرى .. هو موظف شبيه بالحكومة» (١٣٨) .

ومالبث مصطفى مرعى أن تعرض للملك نفسه فى نبرة لا تخلو من
عنف: «واجب الولاء للجالس على العرش نفسه وواجب الولاء للبلد التى
تطمع فى أن ترى قوانينها ولا تسود الكافة والتسود فردا دون فرد ، أن تتبين
الأمر» (١٣٩) .

وعاد يلوح من جديد إلى كريم ثابت الذى استولى على مبلغ الخمسة
آلاف جنيه بدون وجه حق من أنه حدثت مخالفات خطيرة تتصل (بشخص
له الآن مركز خطير فى هذا البلد) (١٤٠) .

وفى الجلسة التالية يتبنى د. إبراهيم مذكور الاستجواب بعد أن اضطر
مصطفى مرعى إلى السفر لأمر هام ، وراح يواجه فؤاد سراج الدين فى شىء
من العنف الذى شاركه فيه كثير من شيوخ المجلس ، وانتهى الأمر إلى
تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة .

وبمجرد أن ألقى مصطفى مرعى كلمته حتى راح فؤاد سراج الدين يوجه
كلامه إلى محمد حسين هيكل رئيس المجلس مهددا حين قال :

«إنه لاحظ أن كرسى رئاسة مجلس الشيوخ كان يهتز ، عندما كان

مصطفى مرعى يتكلم لكثرة ما خولفت لائحة المجلس»^(١٤١)..

فما كان من محمد حسين هيكل إلا أن رد بشكل عفوى :

«إن هذا الكرسي الذى تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ثابت ثبوت الطود ، فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف ، وفى حدود الدستور ، واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التى حرص عليها مجلسكم الموقر» .

ولم تمض عدة أيام على استقالة رئيس ديوان المحاسبة حتى بدأت ردود الأفعال وغضب المثقفين .

فتحت ضغط الملك كان مصطفى مرعى يكتب فى صحيفة (اللواء الجديد) طالبا من (الكبار أن يتجنبوا مزلق المال)^(١٤٢) مركزا فيه ، فى الظاهر ، على حاشية الملك وبطانته ، وفى الباطن ، على الملك أس الفساد .

ولم تكن قضية استيلاء سكرتير الملك على خمسة آلاف جنيه بغير وجه حق هى القضية الوحيدة التى غضب لها رأى العام ، وإنما استحوذت قضية الأسلحة الفاسدة على أكبر قدر من الغضب ، وكان فارسها دون منازع إحسان عبد القدوس ، إذ راح يؤكد أنه^(١٤٣) «قد أثبت المستجوب مصطفى مرعى أن هؤلاء الضباط والجنود لم تهزمهم جرأة العدو وحنكته ، إنما هزمتهم جرأة موردى السلاح والذخيرة الذين تعاملت معهم وزارة الدفاع» .

وراح إحسان يعرض لتطور الأزمة منذ حاول وزير الداخلية أن يدافع عن قضية خاسرة حين راح يقول إن هذه المخالفات تمت فى عهد الحكومات السابقة مؤكدا أن هناك سرا وراء مراوغة وزير الداخلية^(١٤٤) .

وكان صوت إحسان عبد القدوس هو أعلى الأصوات التى ارتفعت بعد ذلك ، ولأن السلطة التشريعية لم تنجح - ممثلة فى شخصيات مثقفة مثل مصطفى مرعى ود. مذكور ومحمد حسين هيكل .. إلخ - فى إجبار السلطة التنفيذية على إجراء موقف قانونى ، فإن إحسان عبد القدوس لم يجد أمامه غير أن يثير قضية الصفقات أمام السلطة القضائية ، خاصة ، وقد اتصل به عدد من الضباط أو العملاء الأجانب وأمدوه بعدد كبير من المستندات وصور العقود التى كانت تعقد بين زوجة أحد الضباط المتصلين بالملك وبعض تجار الأسلحة فى الغرب ، يقول هنا إحسان :

«لم يكن هناك : إلا طريق واحد ، هو أن أقدم نفسى للقضاء متهما فى قضية نشر خاصة بهذا الموضوع»^(١٤٥).

وفى مرة أخرى يلوم المعارضة داخل مجلس الشيوخ ، فالمعارضة كانت تستطيع :

«أن تنقذ الاستجواب من إحالته إلى لجنة الشئون الدستورية ، ولكن يظهر أن المعارضة وجدت نفسها قد تورطت أكثر من اللازم ، وأن الحبال الطويلة التى مدتها تكاد تلتف حول عنقها ، وأن الطريق قد أصبح شائكا ، وأن الواقفين على الأبواب قوم عتاة زرق الأنياب ، لا يأخذ منهم مثل هذا الاستجواب بقدر ما يأخذ من المستجوب وأنصار المستجوب مؤيديه .

شعرت المعارضة بذلك ، فتلقفت اقتراح إحالة الاستجواب على لجنة الشئون الدستورية كأنه حلقة النجاة .. وسبحت إلى شاطئ الأمان دون أن تنقذ الغريق ..»^(١٤٦)

ويلاحظ أنه فى قضية الأسلحة الفاسدة بوجه خاص ، فإن المحكمة كانت قد برأت المتهمين فيها ، غير أن رأى العام كانت تسيطر عليه مثل

هذه التجاوزات التى أثرت على أثرها هذه الفضائح ، وهنا ، فإن كتابات إحسان عبد القدوس المتوالية فى هذا الخصوص تشير إلى أمر هام ، هو ، فهم الدرجة التى يستطيع عندها المثقف التأثير فى رأى العام فى قضية بعينها ، حتى ولو كانت هذه القضية ينقصها الدليل أو تؤكدتها التحقيقات المتوالية.

إن هذه الفترة تشهد محاولات إحسان الدائبة ليلقى بسهامه إلى كل الجهات : فهو يثير قضية الأسلحة الفاسدة من آن لآخر^(١٤٧) ، ولا يتورع عن نقد فؤاد سراج الدين بعنف شديد^(١٤٨) ، ويهاجم كل من توجه إليه ريبة الاشتراك فى هذه الأزمة^(١٤٩).

ولا يجد النائب العام بدا من الاستقالة ، فى وقت لا يجد فيه مصطفى مرعى أنه لافائدة من ممارسة دوره فى كشف هذه القوى الخفية داخل البرلمان فيلجأ إلى الصحف ، ويكتب فى «اللواء الجديد» بعنوان : الدائرة تدور ، يقول :

«هذه الدائرة التى يحركها الطمع والأنانية فتصرع (محمد عزمى بك) وتوشك أن تصرع وزير العدل الذى غضب أو تغاضب فعزل النائب العام، وتدفع النحاس (باشا) ليسهم فى هذه المأساة مؤكدا له ذلك .. (و) .. أن النحاس باشا كان قاضيا نزيها ، لكن الحق أيضا أنه اليوم، آخر من يصح له التحدث فى النزاهة .

والحق أن النحاس (باشا) رجل سياسى ، لأنه هو الذى يوجه السياسة المصرية منذ أكثر من عشرين عاماً ، لكن الحق أيضا أنه سياسى قصير النظر . لأنه لو كان غير ذلك ، لادرك أن «الدائرة تدور» ، وأن دوره مرتقب .. إن لم يكن اليوم ، فغدا.»^(١٥٠)

وكان فتحى رضوان قد خصص مقالاته منذ ما يزيد على شهر للهجوم

على أطراف هذه المؤامرة ، فوجه خطابه إلى النائب العام بعد أن خضع لتهديد الملك فاستقال ولم يلبث أن ذهب إلى القصر الملكي مع معاونيه ليوقعوا في (دفتر التشريعات) (١٥١).

وفي روز اليوسف كذلك يعلو صوت خالد محمد خالد في مناسبة اجتماع مجلس الوزراء بمرور ١٥٠ عاما على وفاة محمد علي مهاجما «سادتنا وكبرائنا» بعنف شديد ، معددا مظاهر الفساد التي اتخطتها عين ، فحين يُقتل جيشنا في فلسطين ، يضيف ، «كان لأشراف القاهرة كل ليلة منه ليلة حمراء ويجاهدون فيها جهادا مبرورا» (١٥٢).

وكان القصر لايعنيه رأى المثقفين ، فبعد أن نجح في استقالة النائب العام ، يعيد ضباط الجيش الذين تورطوا في فضيحة الأسلحة الفاسدة ، فيكتب أحمد حسين مؤكدا على أن الدستور الذي يفرض أن الوزير مسئول عن أخطاء جميع التابعين له .. (و) .. فالمسئول الأول عن ارتكاب الجرائم البشعة التي ارتكبت في حملة فلسطين هو الوزير .. ولذلك ، فإنه عندما توافق الحكومة على إعادة الفريق «حيدر» على الرغم من كل الظروف ، فإن هذا يكون معناه إهدار الدستور ، وإهدار الديمقراطية» (١٥٣).

وبعد عدة أيام يعود صوت أحمد حسين ليعلو أكثر ، قائلا :

«لحساب من يرجع رجل من طراز حيدر (باشا) إلى خدمة الدولة .

لحساب الشعب ؟ إن الشعب يكره جلاديه . يكره الرجال الذين ربطوه إلى ذيول الخيول لأنه ثار في وجه الانجليز . يكره الذين يحاربون وثبته إلى الحرية ، وكانوا دائما في صفوف أعدائه .. (و) .. إن عودة حيدر (باشا) ليست سوى مثال واحد من أمثلة لا تنتهى» (١٥٤).

على أنه إذا كان المثقفون نجحوا في إثارة الرأي العام ضد القصر والحكومة ، فإن رد الفعل المقابل أخيرا جاء من الملك ، فأصدر ثلاثة مراسيم في ١٧ يونيو ١٩٥٠ أطيح بها بمجلس الشيوخ وأخرج منه عددا كبيرا، متحديا الجميع وعلى رأسه رئيسه محمد حسين هيكل ، وهو ما أثار أكثر غضب المثقفين ..

وهو ما سنفرغ إليه الآن من خلال الأزمة الرابعة .

* *

من يراجع مذكرات محمد حسين هيكل حول مراسيم الملك التأديبية يلاحظ ما أصاب رئيس الشيوخ من فزع شديد دفعه للقول «هذه العاصفة التي ذهب الدستور ضحيتها على نحو مفزع تدنس تاريخ أية حكومة ترتكب مثل هذا الحدث الفاجع»^(١٥٥) ، وهو ما دفعه ليخصص لها فصلا كاملا في مذكراته تحت عنوان (مأساة ١٧ يونيو ١٩٥٠) ، ذلك لأن هذه المراسيم الدستورية لم تكتف بالعصف بالدستور أو برئيس مجلس الشيوخ وحسب ، وإنما أيضا بصاحب الاستجواب مصطفى مرعى ، وأخرجوا هؤلاء الأعضاء - وهم في أغلبهم من المثقفين - الذين ناقشوا قضية الأسلحة الفاسدة .

ومن الغريب أن عبد الرحمن فهمى حين يتعرض لهذه المراسيم في تاريخه^(١٥٦) لهذه الفترة ، فهو يستطرد طويلا للبرهنة على عدم دستورية المراسيم حين يورد حجة زكى العرابى الذى أثبت فى مقاله له نشرها بمجلة القانون والاقتصاد (٩ ، ١٢ / ١٩٤٩) على صحة هذا الرأي ، يقول :

«إن ملابسات صدور هذه المراسيم تدل يقينا على أن الغرض منها هو

اضطهاد المعارضة وإخراج أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين» (١٥٧).

والغريب أن الرافعى مازال يفترض حسن النية في قرارات الملك الذى لم يتورع عن ممارسة أوتوقراطية ضد المؤسسات الدستورية والنيابية فى البلاد . ومع أن محمد حسين هيكل يتأرجح فى روايته بعد ذلك بين السكون والفرع ، فإنه لم يستطع أن يخفى موقفه الذى دفع به إلى شىء من الإسقاط الذاتى أو الشعور بالذنب ، يقول : « شعرت بعد زمن أن رأى العام كان يطمع من المعارضة فى موقف أكثر جرأة وإقداما لمتابعها ويؤازرها » (١٥٨) وفى موضع آخر : « يجب أن أعترف بأنى أحمل جانبا من التبعية عن هذا الموقف السلبي » (١٥٩) ، ورغم أنه يردد من آن لآخر الحجج لتبرير موقفه ، فإن القارئ لا يخطئ هذا الواقع لدى هيكل والمعارضة ، الواقع الذى جعله يتخذ موقف المعارضة الإيجابى ، وذلك برفع كتاب إلى الملك « نشرح فيه الموقف كما نراه » (١٦٠) كذلك لنوضح فيه « خطورة ما تنحدر إليه الأحوال فى مصر » (١٦١) .

وكأن ملكا مثل فاروق ينتظر منه أن يسمع ويعيد ما حطمه قبلا بإهداره للدستور وتجاوزه لكل عرف نيابى .

وبين ١٧ يونيو وأكتوبر ١٩٥٠ حاول رجال المعارضة تقديم احتجاج إلى المجلس الجديد دون جدوى ، ولم يبق فى القوس منزع ، فقدم عدد كبير من أعضاء الشيوخ ومن بين المعارضين والمستقلين إلى الملك ما سمي (بعريضة المعارضة) فى أكتوبر من عام ١٩٥٠ وقد شارك فى التوقيع عليها عدد كبير من المثقفين من أمثال محمد حسين هيكل ومصطفى مرعى وعبدالرحمن الرافعى وعلى عبد الرازق وطه السباعى .. وغيرهم .

وهذا البيان يزخر بمعارضة المثقفين في هذا الوقت بشكل لم يسبق له
مثيل ، مهاجما رجال العرش وبطانته الفاسدين ، مؤكدا أنه :

«ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم
مراكزهم كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام
النيابي قد أضحى حبرا على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس
الشيوخ فصدرت مراسيم يونيو سنة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأي فيه
وزيقت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين
مجلس نوابنا» .

وأضاف البيان في شيء كثير من الجرأة :

«إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد وإننا لنخشى أن
تقوم في البلاد فتنة لاتصيبن الذين ظلموا وحدهم بل تتعرض فيها البلاد إلى
إفلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت
لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد» .

وقد بلغ غضب الملك حد أنه رفض إعادة النظر في المراسيم ، وخمل
أسماء موقعى البيان معه أينما حل ، وحين طلب منه البعض فيما بعد أن
يتسامح مع موقعى العريضة قال رافضا «ولكنهم أهانونى»^(١٦٢) ، متخذا
منهم موقفا حادا سواء فى التشكيل الوزارى فيما بعد أو فى الاحتفالات
الملكية .

ويلاحظ هنا أن المثقفين الذين وقعوا على البيان كانوا ينتمون إلى
الفترة الليبرالية بكافة أحزابها (الهيئة السعدية والحزب الوطنى والأحرار
الدستوريين والكتلة الوفدية وعدد من المستقلين) .

على أن هذا يضع بين أيدينا ملاحظتين هامتين :

إحدهما ، أن الفرصة لنقد النظام ، من الداخل لم تتح قط إلا لمثقفى النظام ، وحين أتاحت وقدم بعضهم (العريضة) ، فإن الملك لم يتردد فى الإطاحة بهم ولم يحمهم أى تقليد برلمانى أو دستورى .

وهو ما يتعلق بالملحوظة الأخرى ، وهى أنه وإن كان المثقفون يتمتعون بمكانة ملحوظة فى النظام الليبرالى ، فإن رأيهم لم يكن ليعتد به قط من النظام ، فالنظام لم يكن ليهتم بالمثقفين - كما لاحظ فاتيكيوتس - (١٦٣) وهو ما يعود إلى قلة وجودهم المادى مع زيادة تأثيرهم الفكرى من حيث توجيه رأى العام .

وهو ما نراه ، بشكل خاص ، فى الشهور التى سبقت ثورة ١٩٥٢ .

خلاصة القول ، أن المثقفين لم يلعبوا دورا كبير فى صنع القرار السياسى ، كما لم تترك لهم فرصة التغيير خلال المناصب الوزارية أو الحزبية قط . وهو ما يظهر واضحا خاصة فى الفترة السابقة لثورة ١٩٥٢ كما أسلفنا .

فرغم أن على ماهر فى وزارته الثالثة - ٢٧ يناير ١٩٥٢ - أبدى اهتماما كبيرا بالمثقفين من شتى التيارات ، فاجتمع بعدد من المثقفين الليبراليين بعد توليه الوزارة بشهر واحد خلال لقائه برؤساء الأحزاب السعدية والأحرار الدستوريين وعدد كبير من المثقفين الذين ينتمون إليهم ، كما سعى لأول مرة للاجتماع بمثقفى الأحزاب الراديكالية خارج النظام ، فاجتمع بمثقفى الحزب الوطنى والإخوان المسلمين وحزب العمال ، وراح يضع لهم برنامج عمل .. رغم هذا ، فإن هذا الاهتمام لم يزد على أن يكون اهتماما شكليا فى محاولة لاحتواء المثقفين خاصة وقد كان مقبلا على مرحلة من المفاوضات مع

السفير البريطاني ، وأيضاً ، فهو لم يعقب هذا العمل بإشراك أولئك المثقفين في إدارة الحكم ، وإنما استعاض عنهم بالوزراء المستقلين أو بالفنيين ممن يتمون إلى النظام السائد^(١٦٤).

وقد احتذى خطأ على ماهر الوزارات التالية (وزارات نجيب الهلالي وحسين سري وحتى وزارة على ماهر الأخيرة عشية قيام الثورة) ، إذ أن الملاحظة الأولى على هذه الوزارات أن أعضاءها من بين الفنيين ، فضلاً عن اقتصار الاختيار على كبار الموظفين^(١٦٥) ، والأسماء القليلة التي اختيرت من المثقفين من أمثال مريت غالي ومحمد رفعت كان وراءها سبب فني أيضاً ، فالأول - مريت غالي - استهدف به إدخال بعض الموظفين من ذوى السمعة الإصلاحية والثاني - محمد رفعت - لم يكن إلا لتخصّصه التعليمى الصرف في وزارة المعارف ، أما المثقفون من ذوى التيار اليسارى كالماركسيين أو التيار الإسلامى فلم تتح لهم الفرصة قط داخل النظام وإن لعبوا دوراً رائداً خارجه في التأثير في رأى العام ، وهو ما نجده واضحاً في أزمة مثل أزمة الأسلحة الفاسدة إذ استطاعوا أن يجعلوا منها محورا للمعارضة خارج النظام وداخله .

٤- المثقفون وقضايا المجتمع

فرضت التغيرات العديدة على المثقفين أن يعالجوا قضايا المجتمع في الأربعينيات على النحو الذى تأثروا به من حيث تكوينهم الثقافى والاجتماعى، إذ اكتشفوا - خاصة المثقفين الراديكاليين - أن الجلاء عن مصر لا يمكن أن يتم على المستوى السياسى فقط ، وإنما ارتبط بالجلاء الاقتصادى والاجتماعى كذلك .

وامتداداً من هذا الاكتشاف ادركوا تشابك المصالح بين البرجوازية الكبيرة ، والاستعمار الغربى ، وقد انعكس هذا الفهم على إررز القضايا التى شغلتهم .

وسوف نرى أن نوعية القضايا التى تعرض لها المثقفون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتكوينهم الثقافى ، وعلى هذا النحو ، سوف نتناول هذه القضايا من خلال التيارات الفكرية التى انتموا إليها ، فالموقف الفكرى هو الذى يحدد موقع صاحبه ، فمطالبة مثقفى (جماعة النهضة القومية) من أمثال مريت غالى ود. إبراهيم بيومى مذكور بالإصلاح والزراعى الضرائب التصاعدية ليست هى مطالب سيد قطب أو محمد الغزالى ، كما أنها ليست مطالب مثقفى «الفجر الجديد» أو الحزب الشيوعى المصرى .

فالخط البيانى يبدأ بالإصلاح الهادىء عند جماعة الليبراليين وينتهى عند أقصى درجات الثورة على النظام عند جماعة اليسار مارا بنقطة الوسط حيث

تؤثر جماعة التيار الإسلامى الإصلاح مع ميل ملحوظ إلى الثورة .

ولقد كانت (جماعة النهضة القومية) من أولى الجماعات التى تمثل مثقفى التيار الليبرالى ، ومن أبرزهم مريت غالى ود. إبراهيم مذكور ولأهمية هذه الجماعة عند الإشارة إلى مثقفى النظام السائد سوف نتوقف عندها قليلا قبل أن نواصل رصد مواقف عديد من مثقفىها .

* *

بدأت الفكرة عند تأسيس عدد من المثقفين لجماعة سياسية اعتنقت أفكارا إصلاحية وكان أصحابها من بعض الساسة المستقلين وبعض أعضاء الأحزاب الأخرى الذين اتخذوا لأنفسهم مواقف مستقلة ، وهذه المجموعة من رجال السياسة والاقتصاد «كان يربطها ببعضها البعض إيمان راسخ بالليبرالية ووعى تام بحقيقة الأوضاع ، وجمعها إحساس - مشترك - بحاجة مصر إلى برنامج إصلاحى شامل يجنب النظام الليبرالى القائم ويلاط ما يعانيه من خلل بسبب تفاقم المسألة الاجتماعية والهيمنة الأجنبية على اقتصاده القومى ، وعلى مقدراته السياسية . ورأى هؤلاء أن نقطة الانطلاق لهذا البرنامج تكوين هيئة سياسية تعد العدة للحقبة التى تعقب الحرب ، فتضع برامج إصلاحية واضحة لاتقوم على شعارات فضفاضة وإنما تستند إلى دراسات وبحوث متخصصة لمختلف جوانب الحياة فى مصر ، يقوم بها متخصصون» (١٦٦).

والملاحظ أن هذه الجماعة شارك فيها بصفة رسمية د. إبراهيم مذكور ومريت غالى ومحمد زكى عبد القادر ، بينما شارك فيها بصفة ودية على الشمسى (عضو وفدى سابق) ، بهى الدين بركات (وفدى مستقل) ، وقد

ظل هؤلاء «خارج إطار الجماعة على أن يزودوا أعضائها بآرائهم ويمنحهم تأييدهم»^(١٦٧) على أن هدف كل المشاركين فيها أو المرتبطين بها كان (تنوير الرأي العام) وذلك «بطرح برنامج متكامل للنهوض بمصر يصاغ من خلال دراسة متأنية للواقع المصرى ، حتى إذا ما اطمأنوا إلى وجود رأى عام مؤيد لهم أعلنوا تأسيس الهيئة السياسية الجديدة»^(١٦٨).

وقد بدأت الجماعة تمارس نشاطها بعقد عدة اجتماعات رسمية من يوم ١٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، ولأن مريت غالى - أحد أعضائها البارزين - كان قد ألف كتابا عام ١٩٣٨ بعنوان (سياسة الغد - برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى) ، فإن هذا الكتاب كان بمثابة الإطار العام للأفكار الإصلاحية التى تبنتها الجماعة وطورتها فيما بعد ، وسرعان ما عقدت أواصر الصداقة بين مريت غالى وإبراهيم مذكور^(١٦٩) ، فإذا بهما ينشران كتاباً (=وثيقة) آخر بعنوان (الأداة الحكومية) طبع بشكل رسمى لأول مرة عام ١٩٤٥ ، وقد ظلت اجتماعات هؤلاء المثقفين لفترة طويلة مترسمين الأهداف التى حددوها منذ اجتماعهم الأول أو الأهداف التى طوروها فى اجتماعاتهم التالية^(١٧٠)

وقد يكون من المفيد لتعرف على طبيعة النشاط الذى اتفقوا عليه أن نشير إلى هذا النشاط ، وقد اتخذ الشكل التالى: (١٧١)

١- إعلان رأى الجماعة فى المسائل الحيوية التى تهم مستقبل البلاد وتشغل رأى العام ، كالمعاهدة المصرية الإنجليزية والسودان ومختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وإصلاح الأداة الحكومية وذلك بواسطة إصدار البيانات وتنظيم المحاضرات ، ونشر مؤلفات موجزة مدعمة بالوقائع

والحقائق «دون التعرض للملابسات الحزبية أو المساس بالاعتبارات الشخصية» .

٢ - مساهمة الجماعة مساهمة عملية في نواحي الإصلاح الاجتماعى ومقاومة الفقر والجهل والمرض «وذلك بدرس حالات واقعية في مختلف الأوساط والبيئات» مع بيان ما فيها من اهمال أو نقص ، مع حث المسئولين على اتخاذ التدابير اللازمة ، والسعى لديهم لتنفيذ المشروعات الضرورية ، ويقوم بهذه الرقابة أعضاء الجماعة المركزيون بالتعاون مع لجان محلية في المدن والأقاليم تدرس الأحوال المحيطة بها وتمتد المركز العام بالبيانات والمقترحات العملية» .

والملاحظ على هذه الجماعة -فضلا عن دورها الإصلاحى البارز الذى قامت من أجله - أنها كانت مستقلة عن غيرها من الجماعات السياسية ، فهى «لا ترمى إلى مناهضة هيئات قائمة بل تأمل على العكس أن يكون في منهجها ما يصور الأخطار التى تتهددنا على حقيقتها» .

وهو ما يشير - كما جاء فى عنوانها - أنها ذات اهتمام قومى لاحتزبى .
وقد تبلور فكر هذه الجماعة فى الدراسات التى صدرت أو سلسلة المحاضرات التى ألقى فيها بين مارس - مايو ١٩٤٩ (١٧٢) ، وهو ما سنراه أكثر خلال فكر هذه الجماعة ، والذى يمكن أن نجد له تفصيلا وافيا من كتابات أصحابها . وهو ما سنصل إليه الآن خلال كتابات بعض المثقفين الليبراليين .



وربما كان مريت غالى أول أولئك المثقفين الليبراليين الذين تنبهوا إلى هذا

الواقع ، تتوالى كتاباته في الصحف ، واشترك مع الآخرين في عدة جمعيات أو في تأليف بعض الكتب ذاهبا إلى أنه مادام الاقتصاد هو العماد فيجب أن تكون له الأولوية على قضايا السياسة وعلى المسألة الوطنية ، فالإصلاح الداخلى عنده هو «أساس الاستقلال الصحيح» ، وقد أبدى اعتراضه على من يدعو إلى وجوب تصفية المسألة الخارجية (المسألة الوطنية) قبل الانتباه إلى الداخل (المسألة الاجتماعية) ، يقول :

«هذا عذر يعتذر به من لا يؤمنون بالإصلاح .. نحن في حرب داخلية ، أخطر من أى حرب خارجية لأنها تصيبنا في الصميم وتفسد الدفاع في قلب الحصن .. وإنا إن كنا في شك من مصيرنا السياسى فإننى أود مخلصا ألا يتطرق هذا الشك إلى مصيرنا الاقتصادى والاجتماعى لاسيما وأمره بيدنا ونحن المسئولون عنه وحدنا» (١٧٣)

وقد كان هذا الإلحاح على المسألة الاقتصادية وراء الاضطراب السائد في الأوضاع الاجتماعية والأزمات الداخلية المتلاحقة في وقت ضاق فيه المثقفون بهذا كله ، بمناورات الحكومات وقوى الاحتلال التى لا تريد أن تمنح الاستقلال قط ، اللهم إلا بشروط وتحالفات تنال من هذا الاستقلال .

فى تلك الفترة أصدر مريت غالى كتابه الملحوظ (الإصلاح الزراعى) ، وراح يدعو فيه - خلال بيان مرفق به - إلى فلسفة الليبراليين الإصلاحيين فى هذا الوقت من أن «النهوض الصحيح هو ذلك الذى يرفع مستوى الأمة ماديا وروحيا ، وينشر أولية الحق بين أبناء الوطن» ، والأكثر من هذا أن الجماعة أعلنت خلال هذا البيان أنها ترى أن الإصلاح الزراعى هو أساس للإصلاح الشامل (١٧٤).

والواقع أن كتاب مريت غالى يمكن أن يكون ترجمة صحيحة لعدد من محاولات الإصلاح التى لجأ إليها المثقف الليبرالى حيثئذ ، وهى محاولات ترددت على صفحات الصحف أو فى البرلمان أو بين الجماعات الثقافية والسياسية ، ففى الوقت الذى صدر فيه كتاب مريت غالى فى (الإصلاح الزراعى) نادى كل من سيد جلال وعلى الشيشينى بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة توسيعا للسوق أمام الصناعة وضمانا لزيادة الاستثمار لرأسمالى فى الزراعة^(١٧٥) ، كذلك راح محمد خطاب يتقدم بمشروع آخر فى مجلس الشيوخ إلى البرلمان أوائل عام ١٩٤٤ يدعو فيه إلى ضرورة تحديد الملكية بخمسين فدانا على اعتبار أن تنزل الملكيات الكبيرة القائمة إلى هذا الحد خلال جيلين أو ثلاثة^(١٧٦) ، وتقدم أيضا إبراهيم مذكور إلى مجلس الشيوخ أكثر من مرة بمشروع قانون للإصلاح الزراعى عام ١٩٤٨ جعل الحد الأدنى للملكية الزراعية فدانين ليس ثلاثة أفدنة دون تمييز بين درجة الخصوبة ، ومن ثم تفاوت غلة الأرض^(١٧٧) .

وتعددت هذه المحاولات من الكثيرين .. غير أن كتاب (الإصلاح الزراعى) لمريت غالى كان انضج هذه المحاولات وأكثرها لفتا للنظر ، فرغم أن عديدا مما نجده فى هذا الكتاب يمكن رصده فى دوريات هذه الفترة^(١٧٨) ، فإن الكتاب يضع بين أيدينا تطورا لرؤية المثقف الليبرالى .

وأول ما يلاحظ على كتاب (الإصلاح الزراعى) أنه يعبر - بحق - عن أسلوب المثقف الليبرالى ، وهو أسلوب ينحو إلى الإصلاح لا الثورة ونقد المجتمع من داخله لا خارجه لئلا يؤدي هذا التدهور إلى العصف بالنظام كله ، وصاحبه لا ينكر هذا ، فيقول «نريد إصلاحا وتحويلا لا ثورة وتبديلا ، فعلى أن نتميز أنجح الوسائل وأكثرها فائدة فى تحقيق العدالة الاجتماعية

دون ابطاء عقيم وبغير طفرة» (١٧٩).

وإذن، فإن كل ما يطالب به هنا لا يعدو أن يكون طرحا لإصلاح أكثر من تمرد أو ثورة ، وهو بهذا الأسلوب يتعرض لما يواجه مجتمعه حينئذ في قضايا كثيرة مثل حيازة الأرض والتعامل مع الشركات العقارية أو أرض الأوقاف الأهلية .. وما إلى ذلك من - الضرائب - التى دعا إلى أن تكون تصاعدية أو أشكال العلاقات الإنتاجية مما سنشير إليه .

وفى البداية عرف الكتاب «الإصلاح الزراعى» على أنه علاج لحيازة الأرض «علاج يمكن كل المساهمين فى إنتاجها من أن ينالوا قسطا من الرزق يسمح بحياة مقبولة» (١٨٠) ، كذلك يهدف إلى «توزيع الثروة القومية توزيعا يرفع مستوى المعيشة لدى عامة الشعب» (١٨١) ، فالملايين من الفلاحين الذين يعيشون على حد الكفاف لا يمكن أن ينتظر منهم - على هذا النحو - «أن يكونوا مواطنين حقيقيين يشعرون بمصريتهم ويعتزون بها» ، وهو يبرهن على سوء حال الفلاح المصرى من التباين فى توزيع الملكيات الزراعية ، ذاهبا إلى أن الإصلاح الزراعى هو الذى يوجد طبقة ثانية من صغار ملاك الريف ، يملك كل منهم مساحة من الأرض تحقق استقلاله الاقتصادى وكرامته الاجتماعية .

فمرت غالى يشير إلى هذه الظاهرة التى كانت تؤكد اتساع قاعدة الهرم من فقراء الريف ، بينما يقبع فى القمة عدد قليل جدا من الملاك ، ففى الريف يوجد ما لا يقل عن ١٣ ألف مالك كبير يحتلون ٣٦٪ من الأراضى ، ثم قرابة ٢٣ ألفا من أغنياء الريف الذين يديرون أملاكهم ويستخدمون العمل المأجور ويملكون ١٢٪ من الأراضى ، ثم هناك مليونان من متوسطى الفلاحين الذين لا يستغلون عمل الآخرين إلا جزئيا وفى مواسم

محددة ، ثم ١٢ مليوناً من العمال الزراعيين وفقراء الريف^(١٨٢) .

لقد كان مريت يدرك أن تدهور مستوى الفلاحين تزيده أزمات الحرب لأنها - على حد قوله - «أشعرت كثيرين بحقوقهم على المجتمع ، وأتت بأزمات تموينية وأوبئة فتاكة أبرزت سوء حال سكان الريف ، بحيث لا يستطيع أحد أن يغمض عينيه عنها»^(١٨٣) .

إذن ، فهو يحرص على تنمية المواطن خلال تصوره للإصلاح ، وهو يبحث على نشر الملكيات الصغيرة التى يكون من شأنها فى المقام الأول «توفير ضرورات الحياة كلها»^(١٨٤) ، والملكية الزراعية عنده لاتزيد على ثلاثة أفدنة للأسرة المكونة من خمسة أفراد ، وهو الذى يؤدى إلى هدفه الأصلى من رفع مستوى الفلاح لإتاحة الفرصة «للمتليك لأكبر عدد ممكن من سكان الريف» .

لكن كيف يتم هذا ؟

يسأل ، ويحيب ، مؤكداً أن الدولة هى التى تستطيع أن تقدم وسائل كثيرة ، ومن هذه الوسائل التى يعددها ضرورة تمليك أرض الدولة للفلاحين، وبالطبع ، فإن الدولة هى المسئولة عن الإصلاح مما يسهم فى تمليك الأرض ، ويضاف إلى جهد الدولة جهد الشركات العقارية فى إصلاح الأرض البور التى تستخدم لنشر الملكيات الصغيرة مع تعديل نظمها لتخدم هذه الغاية ، فتعطى الأرض البور للشركة الزراعية بإيجار اسمى ضئيل لمدة معينة ، على أن تعود للدولة بعد إصلاحها دون مقابل ، وتعفى الشركة خلال مدة حيازتها للأرض من جميع الضرائب والرسوم وما إلى ذلك لمدة عشرين عاماً .

وكما أشار إلى أهمية دور الدولة ، كذلك أشار إلى ضرورة إلغاء الوقف الأهلى لتوفر هذه المساحة من الأراضى الزراعية دون أن تتحمل الخزانة العامة أى أعباء مالية ، وتحول المستحقين فى الوقف إلى ملاك مع وضع الضوابط التى تحول دون تفتيت الملكيات الجديدة ، ووصل الأمر إلى أن حدد مساحات أراضى الدولة أو أراضى الشركات العقارية أو أراضى الأوقاف (١٨٥).

واهتم مريت غالى - خاصة - بأمرين هامين فى هذا السبيل ، أحدهما الدعوة إلى منع تضاؤل الملكية الصغيرة فى المستقبل بمنع كل تقسيم يؤدى إلى نقص الملكية الواحدة عن الحد الأدنى المقرر ، وهو ثلاثة أفدنة ، والأمر الآخر ، ضرورة تقييد الملكيات الكبيرة ، وفى هذا يؤكد أن «الملكية الكبيرة لاتلائم ظروفنا الخاصة ، فملكية واحدة من الملكيات الشاسعة تحرم مئات العائلات الريفية من بلوغ ما يحق لها من استقلال اقتصادى واستقرار اجتماعى ، ومن هنا راح يدعو إلى ضرورة «أن تبقى الملكية فى حدود معقولة كى لاتتجمع مساحات واسعة فى أيد قليلة ، ويفسح المجال ما أمكن أمام الملكيات المتوسطة والصغيرة» (١٨٦).

وعلى هذا النحو ، تبلورت فكرة مريت غالى فى تحديد الملكية الزراعية بمائة فدان ، ورأى أن يمنع من تزيد ملكيته على المائة فدان من اقتناء أراضى جديدة ولايستثنى فى هذا سوى انتقال الملكية بطريق الإرث ، وبذلك اتجهت فكرة تقييد الملكيات الكبيرة - كما يرى - إلى تجميدها عند الحد الذى بلغته وترك عامل الزمن يلعب دوره فى تجزئتها بالتدريج، إما عن طريق الوراثة أو طريق البيع عندما يدرك الملاك الكبار مزايا استثمار أموالهم فى ميادين الصناعة والتجارة ، دون أن يصحب التقييد انتزاع الملكيات الزائدة

وتوزيعها على الفلاحين ، أى أن اختفاء الملكيات الكبيرة - على هذا النحو - يحتاج إلى أجيال^(١٨٧) .

كذلك اهتم مريت غالى بالعديد من القضايا الإصلاحية الأخرى مثل تطبيق مبدأ الضرائب التصاعدية على ضرائب الأطيان بحيث تزيد فئاتها مع زيادة الملكية عن الحد الأعلى المقرر ، وكذلك الاهتمام بمشكلة الديون العقارية داعيا الدولة إلى تبنيها ، وتنظيم العلاقات الإنتاجية في الزراعة ، وتنظيم العلاقات الإيجارية ، كما لم يغفل مسألة العامل الزراعى في ذلك الوقت داعيا إلى ضرورة رفع مستوى معيشته ، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة بمنع تدهور أجره عن الحد المناسب .

ولم يكن كتاب (الإصلاح الزراعى) غير إحدى هذه الصرخات التى يطلقها المثقف الليبرالى ضد النظام المتهاوى ، ومالبث أن أطلقت صرخة أخرى .



هذه الصرخة تمثلت فى الكتاب الذى صدر كذلك لمريت غالى (بالاشتراك مع) د. إبراهيم مذكور هذه المرة ، وهو كتاب (الأداة الحكومية) .

الكتاب تعرض ، بشكل شامل ، إلى البرلمان ومجالس المديریات ، والهيئات الاستشارية والمصالح والإدارات ووزارة للسلطة الإدارية وتوزيع خدمات عامة ، وكذلك أولى القضاء اهتماما كبيرا ، ومن هنا انقسم الكتاب إلى قسمين اثنين ، أحدهما سياسى ، والآخر إدارى .

حين يتعرض الكتاب إلى النظام السياسى يشير إلى الأزمات التى اعترضت الدستور فى مصر ، فقد عطل ثلاث مرات فى أقل من عشر سنوات

وقامت محاولة لإحلال دستور آخر محله ، وخلال إحدى وعشرين سنة حل مجلس النواب سبع مرات ومجلس الشيوخ ثلاث مرات ، كما لم يستكمل برلمان واحد كل أدوار انعقاده ، معيدا كل هذه الأسباب إلى عوامل ثلاثة أجملها على هذا النحو «يتصل أولها بالدستور في بعض أصوله ومبادئه ، ويمتد ثانيها إلى من طبقوا الدستور وحاولوا العمل به ، ويرجع الأخير إلى الرأي العام ومستوى الشعب الثقافى والفكرى» (١٨٨) .

ويسهب الكتاب كثيرا في إيجاد تفسير ، وتوجيه لكل هذه الأسباب خلال عرضه لسليبات النظام الملكى النيابى وتكوين البرلمان واختصاصات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء حتى إذا ما وصل إلى سلطة الرقابة ممثلة في البرلمان والوزارة والسلطة التنفيذية ، رأى أن ثمة حلقة مفقودة بين هذه السلطة ومجلس الدولة ، وهنا ، طالب بإنشاء هذا المجلس ، ليعد مشروعات القوانين واللوائح إعدادا فنيا ويغذى الإدارة والبرلمان بالآراء الفنية والفتاوى القانونية ، ويمارس سلطة قضائية تضمن حسن سير الخدمات العامة ، فينظر في بعض المنازعات التى تنتج عن تعقد الأداة الحكومية وبعض فروعها ، أو عن سوء استعمال رجال الإدارة لصلاحياتهم . لأن هذه الهيئة بما لها من وحدة ودوام وكفاية تسهم في تنظيم الاتصال الضرورى بين من يضطلعون بالرقابة والتوجيه ومن يقومون بالعمل والتنفيذ ، وتضمن للسلطة التنفيذية استشارة ، كما تحقق التنسيق والنظام والتواصل في أعمال الدولة ، وترعى علاقات الجمهور بالسلطة الإدارية (١٨٩) .

وهذه السلطة - سلطة العمل والتنفيذ - هى ، كما يؤكد القسم الثانى من الكتاب ، مظهر الإدارة الحكومية وجانبها المتصل بالشعب (١٩٠) لما بها من خاصية الخروج من الخيال إلى الواقع وسبيل النهوض الحقيقى ، إذ أنها

تسعى إلى أداء الخدمات العامة على وجهها الصحيح .

وعلى هذا النحو ، يستعرض الكتاب سوء توزيع الخدمات العامة وعدم الإشراف عليها بالقدر الكافي^(١٩١) ، وكذلك سوء استخدام الإنتاج الإدارى وعيبه^(١٩٢) ، ويشير إلى الموظفين مؤكداً أن مشكلتهم تعقدت فى مظهرها الإدارى والمالى إلى درجة كبيرة ، وزاد الخلل فى كثير من الوظائف مقدما الحلول الكثيرة^(١٩٣) فى هذا الخصوص ، أما السلطة القضائية فإنها لم تخل من عيوب كذلك ، كما طالب بتوحيد قضاء الأحوال الشخصية ليقف الموظفون جميعا فى محكمة واحدة ، كما أشار إلى ضرورة تعديل قوانين المرافعات^(١٩٤) . إلى غير ذلك .

ويختتم الكتاب صفحاته ، بأن يعيد تأكيد ما سبق أن أكدته قبلا من أن الأداة الحكومية ليست غير ما ننشده من «إصلاح اجتماعى ونهوض اقتصادى»^(١٩٥) ، ويلاحظ أن الكتاب يحذر مما قد يأتى به المستقبل من تطورات «فمن الحكمة أن نسبق الحوادث قبل أن تفاجئنا»^(١٩٦) .

معنى هذا ، أن الكاتب يدعو إلى تنبيه النظام مما قد تأت به سياساته الخاطئة ، وهو ما يتضح أكثر من رؤية جماعة النهضة للنظام السياسى ، من أنها تسعى إلى «التوجه الليبرالى الخالص لدى أعضائها ، فهم يريدون إصلاح النظام القائم انطلاقا من الدستور الذى يمثل إطار النظام ، والإصلاح الدستورى الذى دعوا إليه من شأنه أن يثبت أركان البرجوازية المصرية ، ويطلق يدها فى السلطة ، وبذلك تستطيع فى ظل الوضعية الجديدة المنشودة أن تحمى النظام بخطة إصلاح اجتماعى واقتصادى يحقق قدرا من التوازن الاجتماعى من ناحية ، ويفتح آفاقا جديدة أمامها من ناحية

أخرى ، فتحكم سيطرتها على اقتصاديات البلاد وتكسب أرضا جديدة على حساب المصالح الاقتصادية الأجنبية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر للنظام أداة حكومية رضية تشكل أداة فعالة في يد النظام الليبرالى وتعمل على حمايته وتدعيمه ، وهو ما تؤكد المراجعة الهادئة لمحاضر جلسات الجمعية^(١٩٧).

ولمحمد مندور موقف متميز بين النماذج الليبرالية ، فهو من الناحية الرسمية عضو فى حزب الوفد ، غير أنه لم يلتزم بالأفكار السائدة من الحزب، بل كانت له مواقف تجيز لنا أن نصفه بالراديكالية .

وتفصيل هذا أنه بدأ حياته السياسية على أرض حزب الوفد « أحسست أن أقرب الأحزاب السياسية حينئذ من الشعب هو حزب : الوفد المصرى »^(١٩٨) ، فضلا عن أنه شارك فى صحف الوفد وحارب بسيفه وترأس تحرير عديد من صحفه من أمثال صحيفة (الوفد المصرى) وصحيفة (صوت الأمة) ، فوضع صحيفته فى خدمة أفكاره السياسية ، كما التزم إلى حد بعيد بالخط السياسى الذى ترسمه قيادة الوفد^(١٩٩).

وعلى الرغم من خلاف مندور (كأحد عناصر يسار الوفد) مع قيادته الوطنية التقليدية فى هذا الوقت ، فإن انتهاءه كان كاملا ، فهو لم يتم لأى حزب يسارى آخر^(٢٠٠) ، كذلك ، فإنه بعد أن سجن دفاعا عن سياسة الوفد رشح نفسه تحت مظلة حزب الأغلبية ، وفاز - بالفعل - بعضوية مجلس النواب عام ١٩٥٠ .

معنى هذا ، أن د. مندور ، مهما يكن اتجاهه الراديكالى ، كان ليبراليا سعى إلى مفهوم (العدالة الاجتماعية) واتخذ منه شعارا تصدر صحيفه حزب الوفد التى كان يرأس تحريرها ، وهو يفسر هذا الموقف فيقول : « كنت

مدفوعا في ذلك بنزعة إصلاحية خالصة تدعوني إلى مناصرة العدل بين المواطنين وتقريب المسافات بين الثراء الفاحش والفقر المدقع الذي كانت تتردى فيه الملايين» (٢٠١).

وقد استطاع أن يلعب دوره الإصلاحي بأكثر من وسيلة ، ليس بالتركيز على قيمة العدل الاجتماعي وحده ، وإنما - كذلك - بمحاولة تطوير حزب الوفد من داخله (٢٠٢) ، وخاصة أنه نجح في بلورة قيمة (العدل الاجتماعي) في وقت ظل هذا الشعار غريبا حتى بالنسبة للحزب الذي ينتمى إليه - الوفد - قبل الأربعينيات (٢٠٣).

وإذا كان مندور لم ينجح في تطوير فكر حزب الوفد من داخله بالفعل ، فقد التقى سعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية مع رغبته في هذا التطوير ، فإنه حين اعتقد أنه يستطيع أن يطور هذا الحزب من داخله كانت وسيلته في ذلك - كما أكد كثيرا - «بتأثير كتاباتي الثورية في جماهير الشعب العريضة».

وهو ما يعنى أن سعى مندور إلى القضية الاجتماعية وغلوه في الدعوة إليها لم تكن لتخرج بحال على النظام الليبرالي ، وخاصة ، أن مندور لم يكن ليملك في حزب الوفد غير الدعوة فكريا دون أن يقترب من صنع القرار السياسى ، فاكتفى - في أحسن الأحوال - بدور المثقف الغاضب .

وعلى أية حال ، فإن العدالة الاجتماعية عند مندور تستوجب الاهتمام بتوفير عنصر المواطنة للإنسان المصرى قبل أن تطلب أن يكون عزيزا في وطنه ، فهو يرى أن «الوطنية الحققة، لن تملأ نفوس المواطنين إلا إذا أحس كل منهم أنه عزيز في وطنه ميسور الرزق في كرامة ، يتمتع بحياة تليق بالإنسان» (٢٠٤) ، ولن يكون حر الرأي قط حين يكون «في قبضة غيره ،

والحاجة إلى الكفاف من العيش تلاحقه»^(٢٠٥)، وهو يردد نفس المعنى كثيرا على صفحات (الوفد المصرى)^(٢٠٦) فى سعيه الدائب للدعوة إلى رفع مستوى الفقراء .

وتتعدد عنده شروط تحقيق العدالة الاجتماعية ، ويتحدد فى مقدمتها الاهتمام بمشكلة التوزيع ، ومن هنا ، نراه يؤيد اقتراح محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ لتأييد هذا المشروع «لوضع حد على الملكية»^(٢٠٧) .

وتتعدد فى كتاباته ، طيلة الأربعينيات ، عدة شروط لهذه العدالة منها: (١) وضع حد للتمليك ، (٢) ضرورة التوازن الاجتماعى ، (٣) ضرورة تدخل الدولة فى كثير من الأمور كفرض الضرائب التصاعدية .. وما إلى ذلك .

وسوف نشير إلى هذا كله فى شيء من التفصيل :

تحدد دائما مشكلة سوء توزيع الثروة فى افتقاد قيمة العدالة بين الأفراد ، فحين يدعو أحد البشوات إلى التبرع لفتح مطاعم تقدم للفلاحين المعوزين الطعام كما يحدث فى هذا الوقت ، فإن هذا عنده يظل حلا خياليا ، والأجدى منه إعادة توزيع الثروة بشكل صحيح .

وليست الثروة وحدها هى الأراضى الزراعية ، وإنما كذلك فى «العمارات والمصانع» المناجم ، وليس من شك فى أن غلة هذه المصادر تفوق بكثير غلة الأراضى الزراعية ، ولا أدل على ذلك من ميزانية الدولة نفسها ، فإيراد ضريبة الأتبان لا يعدو خمسة ملايين من الجنيهات ، بينما تصل حصيلة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة ، ما يزيد على ثمانية عشر مليونا»^(٢٠٨) .

معنى هذا عنده أنه يمكن تحقيق التوازن بإعادة توزيع الثروة في كل مجالاتها بين فئات الشعب ، فهو يكتب في عام ١٩٤٤ تحت عنوان (التوازن الاجتماعي) داعيا إلى ذلك، ^(٢٠٩) وهو ما يكرره كثيرا فيما بعد طيلة الأربعينيات، فهو يكتب - على سبيل المثال - تحت عنوان (أس الفساد) موضحا «أنه لمن إعادة القول أن تصور ما قد بلغه الشعب المصرى من بؤس نتيجة لتفاوت الثروات تفاوتاً قليل النضير في بلاد العالم أجمع .. (و) .. يخيل إلينا أن هؤلاء (الباشوات) في نوم عميق». ^(٢١٠)

وإذن ، ما هو الحل ؟

يطرح مندور السؤال ويحاول الجواب عنه ، وقد توزعت الإجابة في أكثر من طريق :

(١) أحد هذه الطرق ، بل الطريق الوحيدة للخروج من مأزق عدم التوازن الاجتماعي هي «تدخل الدولة» ، وذلك بالأخذ بمبادئ الاقتصاد الموجه ^(٢١١) "Economie Dirigée" وهذا الذى ذهب إليه في وقت مبكر يفصله حين يقول : «مبدأ الاقتصاد الموجه يقوم على تدخل الدولة في الإنتاج ، وذلك عن طريق التشريع ، وهو ألزم ما يكون عقب الحروب الكبيرة، وأنت عندما تثقل بالضرائب من أثرى بغير وجه مشروع لا تظلمه، بل تتصف للأمة منه ، لأنك عند النظر الأخلاقي الصحيح لاتستطيع أن تسميه إلا مختلسا ، وأنت عندما تتصف للعامل من صاحب رأس المال ، وللمستهلك من المنتج وللمريض من الصحيح وللجاهل من المتعلم ، لاتعتدى على أحد ، وإنما ترغم المقصر على أداء واجبه عندما تنعدم قيادة الضمير .. لقد حان الحين ، لكى تحزم الهيئة الاجتماعية أمرها ، وتشد من

عزم حكامها ليقيموا توازنها الاجتماعى» (٢١٢).

(٢) تدخل الدولة لمنع الظلم على أجور العمال ، إذ انتقد صدقى حينما رفعت الحكومة مرتبات عمالها ، ورأى فى ذلك خروجاً على مبدأ المساواة إذ أصبحوا يتقاضون أكثر مما يتقاضى عمال الشركات والأفراد ، وإذا بمندور يسأل لماذا لا تطالب الشركات والأفراد بالإنصاف مع هؤلاء أيضاً ، داعياً إلى ارتفاع مستوى الأجور ، بل ويزيد ضرورة المساهمة فى نسبة الأرباح كذلك ، ويكون هذا ملزماً على وجه السرعة.

ويرى الطريق إلى هذا هى «تدخل الدولة بالتشريع ليتحقق العدل فى تحديد تلك النسبة» (٢١٣) ويسهب بعد ذلك فى ضرورة رفع أجور العمال الزراعيين والعمال الصناعيين ، ذلك لأن «تحرير الوطن ذاته لن يغنى عن وجوب تحرير الفرد» (٢١٤).

(٣) والطريق الثالثة يراها مندور فى ضرورة أن تأخذ الدولة بنظام الضرائب التصاعدية ، فقد تصاعدت أصوات مكرم عبيد وصدقى وغيرهما فى هذا الوقت حين أثارت الميزانية داخل البرلمان مناقشات واسعة . وكان تصاعد هذه الأصوات وراءه موضوع الميزانية .

ومندور هنا يفرق بين سياستين يفصلهما على هذا النحو : «سياسة الديمقراطية الاجتماعية التى تحرص على سلامة التوازن بين طبقات الأمة الاجتماعية المختلفة ، وسياسة الجشع المادى والحرص على الأسلاب..» (٢١٥).

ومن هنا ، يدعو مندور إلى أن حل الأزمة ضرورة لاتخاذ «مبدأ الضريبة التصاعدية على أن تطبقه الحكومة على كافة أنواع الضرائب بعد أن تقيم

بينها نسبا سليمة وبعد أن تصل إلى أوعيتها الحققة وتضمن صحة الجباية واقتصادها بفضل هيئة من الموظفين الشرفاء الأكفاء» (٢١٦).

ويرد عليه إسماعيل (باشا) رافضا مبدأ الضريبة التصاعدية في ضريبة الأتبان الزراعية ، فيكشف مندور - في الرد - الأساليب الشخصية التي تدفع بصدقى إلى هذا الرفض ، فهو أحد «ثلاثة من كبار الأثرياء وقد أخذت بنفسه شهوة المال فهو يقاوم مبدأ الضريبة التصاعدية لأن الحكومة ستأخذ من ماله ، ولأن له دافعا سياسيا هو خصومة الحكومة .. (و) .. مع أن هذه الضريبة خطوة جديدة نحو العدالة الاجتماعية ، التي يطالب بها الرأى العام كله في حرارة وإيمان لن يقف دونها شىء» (٢١٧).

وفى اليوم التالى يعود صدقى للرد على مندور مشيرا إلى أنه يرى ، حين تنشأ العدالة ، ليس أمامنا غير «ضريبة الدخل» لا الضرائب التصاعدية ، و (ضريبة التركات) لا ضريبة الخفر وما إلى ذلك من الضرائب الأخرى ، مستعدا بعد هذا كله أن يدفع ضرائب تصاعدية من دخله العام عقارا ومنقولا .

ومندور يعجب من هذا كله لرفض صدقى الغريب لضريبة الأتبان الزراعية «إذا كانت الحكومة قد ابتدأت بهذه الضريبة فلماذا نقاومها إذا كنا مخلصين وكنا مؤمنين بمبدأ العدالة الاجتماعية» (٢١٨).

إن مندور يعجب لاعتراض صدقى على أن تكون ضريبة الأرباح الاستثنائية تصاعدية ، ويقول «هناك طوائف اجتماعية تشتغل بالصناعة والتجارة ، وهذه الطوائف قد أثرت بسبب الحرب فرأت الحكومة من العدل أن تقطع جزءا من أرباحهم تردها على من أفقرتهم تلك الحرب وضيق

من أرزاقهم بحكم الغلاء الطارىء»^(٢١٩)، معلقا هذا كله على فكر صدقى السياسى وفكره الاجتماعى .

وحين يصبح صدقى - بعد هذا بقليل - رئيسا للوزراء ، فإن دعوة مندور للضرائب التصاعدية تصاعدت ، خاصة ، أن صدقى يقترض مبالغ ضخمة بحجة محاربة الفقر ، إن صدقى يعلن نبأ مشروع كبير يقضى بعقد قرض وطنى بمبلغ خمسين مليون من الجنيهات لمحاربة الفقر والمرض والجهل^(٢٢٠) ، واصفا لصدقى (بالرأسمالى) ، واصفا سياسته (بالسياسة الرأسمالية) ، واصفا الخطر الصدقى قائلا «لو أن حكومة صدقى باشا حكومة ديموقراطية حقا وأرادت أن تعالج الفقر والمرض والجهل وأعوزها المال اللازم لهذا لأقدمت فورا على تغيير نظامنا الحالى وفرض ضرائب تصاعدية جديدة تستطيع أن تحصل بها ، لا على ٥٠ مليوناً بل على ١٠٠ مليون دون ارهاق حقيقى لكبار الأثرياء الظالمين»^(٢٢١) ، ويشير فى مرة أخرى، إلى عدم جدوى استثمار رأسمال أجنبى فى بلد يطفح برؤوس الأموال المكدسة والمعطلة بين أيد قليلة من كبار الأثرياء ، كما يشير مرة أخرى إلى أن القروض لاتعقد إلا للأعمال الانتاجية التى تستفيد منها الأجيال اللاحقة إلى جوار الأجيال الحالية»^(٢٢٢) .

وينتتم مندور مقالته بنصيحة يسديها - كما يقول - إلى صدقى وإخوانه الرأسماليين ، يطلب فيها أن يسايروا الزمن ويعرفوا بأن الشعب إذا لم يعد يطبق الاستعمار الخارجى فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلى»^(٢٢٣) .

ومع أن مسألة الضرائب التصاعدية أخذت حيزا كبيرا من فكر مندور ، فإن ثمة مسائل أخرى اهتم بها فى الدعوة للعدالة الاجتماعية ، مثل لفت

النظر إلى الدور السلبي الذى يلعبه البنك الأهلى على الاحتكار القوى ، فهذا البنك يسميه (حصن الاستبداد)^(٢٢٤)، متصورا أنه أخطر من ثكنات الإنجليز فى مصر ، والاهتمام به أهم من تعديل (المعاهدة) مع الانجليز ، ومن المسائل الأخرى التى تلعب دورا كبيرا فى النيل من العدالة الاجتماعية كذلك صلة بعض (بالباشوات) ، وبالتحديد إسماعيل صدقى ، بالشركات الأجنبية التى تعمل على استغلال «نفوذ بعض الشركات» ، وهو ما يدفع الشركة التى تستفيد من مكانة صدقى ، فحين يصبح رئيسا للوزراء يصبح عضو مجلس إدارة بل رئيس مجلس إدارة لهذه الشركات ، مما يشير إلى أمر واحد هو أن ذلك «مساهمة مشروعة فى استغلال مورد الثروة فى البلاد»^(٢٢٥) مضيفا فى نهاية إحدى هذه المقالات «إنه لمن الواجب القضاء على مثل هذا الفساد الذى يهدد مصالح مصر العادلة وشعبها البائس أشد التهديد»^(٢٢٦) ، كما يواصل مندور هجومه على عديد من الباشوات الآخرين الذين يستغلون نفوذهم ومكانتهم للحصول على مكافآت ضئيلة^(٢٢٧) ، يتقاضونها فيسهمون فى النيل من قضية العدالة الاجتماعية .



وإذا كان المثقف الليبرالى ينحو إلى الإصلاح ويدعو إليه ، فإن المثقف الإسلامى كان ينحو إلى الإصلاح مع ميل شديد إلى التمرد ، وقد مثل هذا الاتجاه - على درجات - مثقفون من داخل تيار الإخوان المسلمين وخارجه . فمثقفو التيار الإسلامى حينئذ كانوا يتمون - بشكل أو بآخر - إلى تيار الإخوان ، فقد كان بعضهم يتمى للإخوان بشكل رسمى ، بينما البعض الآخر يتمى إلى الإخوان بشكل فكرى ، يسعى إلى الدعوة الاجتماعية

والإشارة إلى الأفكار الاشتراكية من وجهة نظر إسلامية ، وإن كان لابد من الإسراع بالقول أن جهد مثقفى الإخوان كان بمثابة اجتهادات شخصية لاتعبر عن رأى الإخوان ولا رأى مرشدهم الرسمى قط .

وهو ما نتوقف عنده قليلا لأهميته ..

فالمثقفون الذين كانوا لايتتمون (تنظيميا) إلى جماعة الإخوان كانوا يتصلون بهم بشكل أو بآخر ، فعلى الرغم من اختلاف عدد من مثقفى الإخوان مع غيرهم من أعضاء الجماعة من أمثال الشيخ محمد الغزالي والشيخ أحمد حسن الباقورى والبهى الخولى .. فإن خلافهم كان أساسا يتحدد فى أسلوب الجماعة لا يثار العنف وسيطرة حسن البنا نفسه على الجهاز السرى الذى يعززون إليه الكثير من عمليات العنف ، ومع هذا ، فإنهم لم يستطيعوا أن يظهروا خلافاتهم طيلة وجود المرشد العام حسن البنا، ولم يستطيعوا فى علاقاتهم أن يصلوا إلى نبذ الخلاف بعضهم مع بعض فى عهد خليفته حسن الهضيبى قبل ثورة ١٩٥٢ بوجه خاص .

هذا عن الذين كانوا ينتمون إلى التنظيم من الداخل ، أما من كانوا ينتمون إليه من الخارج ، فإن علاقتهم بالإخوان لم تكن منفصلة تماما ، فسيد قطب - على سبيل المثال - كان يتابع حركة الإخوان من بعيد بإعجاب ، وإن لم يتم إليها (تنظيميا) فى الفترة التى سبقت ثورة ١٩٥٢ ، وإن كانت أفكاره ، فى جانب كبير منها - فيما يبدو - كانت بإيحاء من حسن البنا حين رغب إليه وضع كتابه (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) عام ١٩٤٩ ، ويذهب البعض إلى أن علاقة سيد قطب بالإخوان بدأت قبل ذلك بكثير ، منذ بدأ يكتب مقالاته التى هاجم فيها كتاب طه حسين (مستقبل الثقافة فى مصر) بعنف شديد فأفسحت له مجلة (الإخوان المسلمين) صدرها فى يوليو

١٩٣٩ ونشرت له ردا على هذا الكتاب (٢٢٨).

ونستطيع أن نبحت عن علاقة قائمة بين أعمال سيد قطب وفكر الإخوان طيلة الأربعينيات ، لكنها علاقة لاتزيد على ذلك (٢٢٩).

وتؤكد المراجع الحديثة على العلاقة الأكيدة التى قامت - على الأقل بشكل نظرى - بين الإخوان وسيد قطب طيلة الأربعينيات ، ففى عام ١٩٤٦ ، اتصل الإخوان بسيد قطب عن طريق طرف ثالث ، وازدادت العلاقة فى الأيام التى سبقت حرب فلسطين وما بعدها حين عرضوا عليه الاشتراك فى تأسيس مجلة باسم (الفجر الجديد) أخذ يكتب فيها عن الفقر والظلم والأوضاع السياسية والاجتماعية حتى صودرت (٢٣٠) ، وحين عاد سيد قطب من الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٥١ بدأ يكتب فى مجلة (الدعوة) الإخوانية منذ بداية عام ١٩٥١ إلى ما بعد ثورة ١٩٥٢ (٢٣١).

ومع ذلك ، نستطيع أن نؤكد الرأى الذى ذهب إليه البعض من أن سيد قطب لم ينضم رسميا إلى الجماعة ، ولم ينتسب إلى الإخوان طيلة حياته ، اللهم إلا بعد ثورة ١٩٥٢ بعدة شهور (٢٣٢) ، ومن ثم ، فإن أفكاره الاجتماعية لم تكن ، قط ، تعبيرا عن رأى جماعة الإخوان .

وما يقال عن سيد قطب يقال عن خالد محمد خالد ، لقد بدأ هذا المثقف مخالفا لجماعة الإخوان ، بل خصص فصلا فى أول كتبه (من هنا نبدأ) لمهاجمة عنف الإخوان وحركاتهم السرية ، ففى الفصل الثالث بعنوان (قومية الحكم) راح يناقش فيه الحكومة الدينية رافضا لها فاصلا من بعيد بين الدين والسياسة ، ومع ذلك ، فإن فكره لم يختلف كثيرا مع الإخوان ولكن فى فترة تالية .

على أن هجوم خالد محمد خالد على جماعة الإخوان في الأربعينيات كان منشأه هذا العنف الذى بدا فرعا من فروع الجماعة يورط بقية الجماعة ، وهو ما لم يكن ليوافقه حسن البنا وخليفته الهضيبى ، ونستطيع أن نذكر له احتجاجات كثيرة على مواقف بعض أفراد الجماعة حين يصل الأمر إلى التعبير بالعنف ، كما أن فكرة فصل الدين عن الدولة التى دعا إليها خالد محمد خالد فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات فى كتابه الأول ، تراجع عنها فيما بعد ، خلال نشر كتاب كامل عن هذه الفكرة^(٢٣٣).

ونستطيع أن نرصد مصادر فكرية أخرى شارك بها خالد محمد خالد جماعة الإخوان، إذ انتمى إلى جماعة صوفية فى فترة مبكرة من حياته ، وكان خريج الأزهر الصرح المنيف لعلماء الدين فى عصره ، كما أنه لم يكن ليتحدث عن جماعة الإخوان ومرشدهم العام إلا ويبدى كل تقدير وتوقير كاملين ، يقول: «فى هذه الفترة منذ أواسط الأربعينيات خاصة كان الإخوان المسلمون فتح الله لهم القلوب والعقول ، وكان المرحوم الأستاذ حسن البنا - رحمه الله ورضى عنه وأرضاه - هو ووالده سيدنا الشيخ أحمد...»^(٢٣٤) ، وهو يذكر فى موضع آخر أنه مع انضمامه إلى (الجمعية الشرعية) لا (جماعة الإخوان المسلمون) فى أول حياته كان حريصا على حضور درس الثلاثاء لحسن البنا»^(٢٣٥).

نخلص من هذا كله إلى أنه وإن بدا أن المثقفين الإسلاميين ينتمون إلى تيار الإخوان، فإنه يظل الانتماء التنظيمى أو الزمنى لهم ، وعدا ذلك ، فإن فكرهم الاجتماعى - بوجه خاص - لم يكن ليعبر قط عن فكر الجماعة الرسمى ، ومع أننا نستطيع أن نعقد مقارنة بين فكر هؤلاء وفكر حسن البنا، فإن هذا يظل من قبيل الافتراضات الخاطئة^(٢٣٦) ، وهو ما يمكن أن نوافق

عليه طارق البشرى حين يرى «أن هذه كانت مجرد اجتهادات شخصية من أصحابها ، فلم يعبر واحد منهم عن رأى الجماعة الرسمى أو كان مستطيعا أن يلزمها بما يدعو له . وأحاديث المرشد العام كان يؤكد فيها أنه هو المعبر الوحيد عن رأى الجماعة وموقفها الرسمى» (٢٣٧) .

وإذن ، نستطيع أن نقطع الآن أن كثيرا من كتابات هؤلاء المثقفين كانت تنتمى إلى التيار الدينى بمجره العريض وليس إلى جماعة الإخوان قط . فلنقترب أكثر من فكر بعض هؤلاء .

ربما كان أول من اتجه إلى الإصلاح وتلمس الدين فى هذه الغاية كان الشيخ محمد الغزالى ، الذى أصدر عام ١٩٤٧ كتابه (الإسلام والأوضاع الاقتصادية) ، ومالبث أن أصدر - فى العام التالى ١٩٤٨ - كتابه (الإسلام والمناهج الاشتراكية) ، وهما كتابان يمثلان فكرة واحدة - خاصة - وأن المؤلف يصرح فى مقدمة كتابه الثانى ، فىقول «.. عندما تناولت القلم لأكتب لم أكن لأبغى إلا زيادة فصول قلائل على الطبعة الثانية من كتاب : الإسلام والأوضاع الاقتصادية .. فإذا بمنادح النظر تتسع» (٢٣٨) .

ويؤكد هذا الرأى أنه كتب فى العام التالى ، وصدر بعدها مباشرة .

كما أننا فى الوقت الذى نرى فيه أن الكتاب الأول (الإسلام ..) مجرد (خطة) أراد فيه كما يقول «أن أنصف الدين من سوء الفهم وسوء الاستغلال» (٢٣٩) ، فإنه فى الكتاب الآخر ، راح يحول الخطة المجردة إلى (خطة عمل) ، والتصوير إلى طرق واضحة لما يريد أن يقول .

وفى الواقع ، فإن الكتابين أراد بهما أن يعكس كل قضايا الأربعينيات من وجهة نظر الدين ، إذ كان أكثر ما حرص عليه فى مقدمتى الكتابين أن يقول

فى كل مرة : «هذا بحث مجمل فى موقف الدين من الأوضاع الاقتصادية» (٢٤٠).

وعلى هذا النحو ، فنحن أمام فكرة واحدة ، موزعة خلال كتابين ، وهى فكرة تعبر عن قضايا المجتمع المصرى فى هذه الفترة الحرجة من تاريخنا القومى حيث وصلت الفجوة بين الوعى والواقع إلى أقصاها .

فى هذه الفترة تحالف علماء الدين من الكهنة مع القوى الرجعية ، ومن ثم ، راحوا يستخدمون الدين فى أغراضهم الخاصة ، وهو ، ما حرص معه أن يبين أنه من أهداف الكتاب الذى قال فى مقدمته : «كل ما أبغيه أن أنصف الدين من سوء الفهم وسوء الاستغلال.. (و) .. ولا بد من أن نكشف عن حقائقه، أن نبين عن معالنه لنرد عنه سوء الفهم وسوء الاستغلال جميعا» (٢٤١).

ويكشف أكثر عن هدف الكتاب فىقول : «إن حقائق الدين من منابعه الفريدة الأولى لم تكن تسرى فى مجراها فى هذه الحياة حتى علقت بها من رواسب البيئات ومخلفات القرون وجهالات العامة وشهوات الخاصة ونزوات الحكام ما ذهب الكثير من صفاتها .. (و) .. وموقف الدين من الأوضاع الاقتصادية خضع لهذه الصفة» (٢٤٢).

والكتاب لا يخرج عن طرح عدة تساؤلات ، فهو يتحدث عن الطبقات المترفة والطبقات البائسة ، وهو يتساءل : هل للفضائل أسباب اقتصادية ؟ وهل للردائل أسباب اقتصادية ؟ مخصصا فصلا كاملا حول المشاكل العامة وسوء استغلال الدين فى حلها ، ضاربا مثلا من موضع الزكاة متعرضا فى مرة أخرى إلى زكاة الضريبة .

والملاحظ أن الغزالي شأنه شأن المثقف الراديكالي يتحدث كثيرا عن الاستعمار الداخلى حتى ليخصص له فصلا كاملا بعنوان (الاستعمار الداخلى يمهد للاستعمار الخارجى) ، ويحذر من الاستعمار الداخلى الذى يسلم «الشعوب لقمة سائغة ، وغنيمة باردة ، للغزاة الأوروبيين»^(٢٤٣) ، مشيرا من آن لآخر إلى أننا لابد ألا ننسى درس الماضى «لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين...»^(٢٤٤) ، وعلى هذا ، فهو يخلص من هذا كله إلى ثلاثة عناصر يراها أهم العلامات أو الأدوار فى الدين الإسلامى كله ، كالاتى :

١- الكرامة الفردية .

٢- الكرامة الاجتماعية .

٣- الكرامة السياسية^(٢٤٥) .

وعلى هذا النحو ، فإن تحذيره من الرجعية الداخلية يستحوذ على مساحات بعيدة من كتابه إنه يقول منذ البداية: «فى مصر شعب تضطرب به سهول الوادى الفسيحة يكدح وينصب ليرتاح على مثار جهوده نفر من الأعيان والوجهاء . شعب أقعده الشقاء وأضراره الحرمان ، وقلة أبطرها النعيم وأغواها الطغيان . وما هذه الفوضى الشاملة ؟ وكيف تستمر هذه الحماقة باسم الدين ؟»^(٢٤٦) .

ويظل يردد كثيرا فى الصفحات التالية هذه العبارة : «ما أحوج الشرق إلى أن تعمر العدالة الاجتماعية ربوعه الخراب»^(٢٤٧) ، ومن هنا ، يظل يورد رأى الدين فى هذه العدالة ، فهو يورد رأى القرآن الكريم فى وجود هذه الطبقات المترفة فهي «خطر داهم»^(٢٤٨) ، ويفسر طويلا أسباب هذا الخطر الداهم القائم ، قائلا: «لابد من التمهيد الاقتصادى الواسع ، والإصلاح

العمرائى الشامل اذا كنا مخلصين حقا فى محاربة الرذائل والمعاصى والإثم باسم الدين» (٢٤٩).

وفى الفصل السادس يتحدث عن هذه المشاكل وسوء استغلال الدين فى حلها مثل المرض والفقر منتهيا إلى تفصيل رأى الدين فى الزكاة ، رافضا أن تكون هى التى تحقق العدالة بين أفراد المجتمع ، فىجب أن يهيا للناس العمل ، فتوفر أسباب العمل أمر تلتزم به الحكومة ويفرض عليها .. (و) .. وليس فى دين الله ، ولا تعليمه ما يحول دون ذلك (٢٥٠) ، منتهيا من هذا كله إلى أن روح الدين أن تعمل الحكومة للفرد ما يجعل منه إنسانا نافعا ذا كرامة «لا أن تتسول الحكومات له الإعانات ، وأن تفتح له مطاعم الصدقات» (٢٥١).

والغزالى بذلك يحدد عدة مبادئ مالية يدعو النظام إليها مثل ضرورة تقييد الملكية ، وهو فى ذلك يتفق مع عديد من المثقفين مثل محمد مندور داعيا إلى حق الناس وفى المال ، ليس إبقاء الناس صرعى للفقر والمسكنة أن نجد مع الجماهير بعض الدعائم التى تقوم عليها سياسة الظلم والإظلام» (٢٥٢).

وفى آخر كتابه الأول لاينسى أن يضع عدة حلول للإسهام فى الأزمة الاقتصادية القائمة ، ويلخصها ، فى عدة نقاط (التأميم/ تحديد الملكيات الزراعية الكبرى/ فرض ضرائب على ذوى الأموال الكبرى/ تسترد الأموال من الأجانب. ربط أجود العمال/ أرباح المؤسسات/ ضريبة تصاعدية على الشركات) (٢٥٣) ، ويفصل هذا أكثر حين يقول : «إن الأحوال الاقتصادية فى الشرق لاتزال تحمل عهد الإقطاع» (٢٥٤) ، منتهيا من هذا إلى - أنه يجب «أن ينتفع بالدين فى بناء أمة تتوافر فيها التربية النفسية العميقة ، والعدالة

الاجتماعية الشاملة ، والديموقراطية السياسية المنظمة» (٢٥٥).

ورغم أنه حاول أن يبسط بعض خطته الإصلاحية في هذا الكتاب ، فإنه انطلق أكثر في الكتاب الآخر ، مسهبا في رسم (الطرق الواضحة) بشكل أكثر وعيا من سابقه وبعين لا تغفل في النظر الدينى النظم الاشتراكية التى كانت تلقى اهتماما كبيرا بها فى هذا الوقت من الأربعينيات.

ودليل هذا ما يأتى فى مقدمته حين يقول «إن جماهير المسلمين تضطرب فى مستوى دنىء من المعيشة المادية والتفكير العقلى ، ولا أحسب أن نظاما ما من نظم الغرب يرضى أن ينحدر أبناؤه إلى الحضيض الذى وصلنا إليه ، فهل يعقل أن يرضى الإسلام لهذه الحالة» (٢٥٦) ، وهو لهذا يتشبث بالدين ومبادئه فيحاول النظر فى كثير من مناحى الحياة حوله من هذا المنظور ، وهو فى نظره هذه أكثر وعيا لقضايا العمال والفلاحين أو هذه الطبقات التى يسميها بالطبقات (الكادحة) فى مواجهة طبقة الحكام التى يسميها الطبقة (الحاكمة) (٢٥٧).

ونظرة سريعة إلى عناوين كتابه تؤكد لنا هذه النظرة :

- التأمين الاجتماعى .

- توزيع الملكيات .

- مؤسسات الربا والاحتكار والاستغلال .

- الطبقات الكادحة .

- دين واقعى لا خيالى .

وعلى هذا النحو ، يزخر هذا الكتاب بأفكار تقترب من النهج الاشتراكى

ومن المصطلحات الاشتراكية بوجهة نظر عقائدية خالصة ، ونكاد نقرأ - لأول مرة - لأحد المثقفين من رجال التيار الإسلامى ، ممن ينتمون إلى مكتب الإرشاد فى جماعة الإخوان ، من يتحدث عن توزيع الملكيات ، فهو يرى فى حالة وجود طبقات ترفه وطبقات كادحة ضرورة «أن يتدخل القانون وباسم الله ورسوله ليحقق الحكمة التى عناها القرآن عند تقسيم الملك والمال» (٢٥٨)، ثم يحاول أن يعقد مقارنة بين نظام الوقف فى الإسلام والنظام الشيوعى فى الغرب ، قائلا بعد السرد الطويل «أن الفقه الإسلامى سمح بأن يجبس أصل الأرض وأن تبذله ثمارها للمستحقين وهذا ما توسع الشيوعيون فى تطبيقه وتنفيذه» (٢٥٩).

والغزالى بعد ذلك كله يتعرض لكثير من المشكلات التى كان يحياها المجتمع فيعيدها إلى مصادرها فى الإسلام مثل قضية الربا وتحريمه ، وظلم الشركات الكبرى لعمالها ، وسوء فعل شركات التأمين (٢٦٠) ، ويتحدث طويلا حول العمال وعلاقاتهم بأصحاب العمل (٢٦١) ، ومسكنهم الذى يفتقد إلى الشروط الصحية (٢٦٢) ، ثم الأجر الكافى وتحديد ساعات العمل (٢٦٣) ، وكذلك يتوقف طويلا عند الفلاحين ليشير إلى نير الظلم .. منتها من هذا كله إلى النصوص الدينية التى تؤكد على احترام الإنسان ، قائلا فى نهاية الكتاب إن الإسلام إخوة فى الدين واشتراكية فى الدين (٢٦٤).

وعلى هذا النحو ، فإن محمد الغزالى راح يرى قضايا المجتمع المصرى حوله فى مرآة الدين ، لاسيما فى أهم قضاياها : قضية العدالة الاجتماعية ، وهى القضية التى سيفرغ لها ، أكثر ، سيد قطب .

لا يمكن أن نعرف فهم سيد قطب لقضية العدالة الاجتماعية دون أن نقف عند المرحلة الاجتماعية لديه (٢٦٥) ، وهى المرحلة التى تبدأ من أواخر

الأربعينيات إلى أوائل الخمسينيات ، وهى التى كتب فيها كتابه المملحوظ (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) فى عام ١٩٤٩ ، ومالبث أن عاد إلى الأفكار التى تضمنها هذا الكتاب بتعميقها خلال كتاباته المتوالية فى صحف (الفجر الجديد) و (الدعوة) و (الاشتراكية) و (اللواء الجديد) .. وغيرها ، ثم قام بتجميعها فى كتابيه (معركة الإسلام والرأسمالية و (السلام العالمى والإسلام) ونشرهما فى غضون عام ١٩٥١ ، حين تعمق فكره الاجتماعى وتحدد فى ضوء فهمه الإسلامى الجديد.(٢٦٦).

غير أننا نستطيع أن نرى (خيرة) فكره الاجتماعى بوجه خاص فى مصدرين هامين نشرهما فى كتابين صدرا بالتتابع :

١- العدالة الاجتماعية فى الإسلام .

٢- معركة الإسلام والرأسمالية (٢٦٧).

وبدهى أن ثمة فارقا بينهما يعكس التطور الفكرى عند سيد قطب ، فبينما نرى اللهجة الإصلاحية الهادئة تغلف كتابه الأول ، فإن هذه اللهجة تتصاعد رويدا رويدا لتصل إلى أقصى درجات التمرد على كل الأوضاع الاجتماعية فيما بعد .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاهتمام الاجتماعى لسيد قطب بدأ منذ فترة مبكرة ، إذ نستطيع أن نلمح ألوانا شتى من هذه المظاهر فى أعماله الأولى خاصة سيرته الذاتية (طفل القرية)(٢٦٨) ، كما أن اهتمامه الاجتماعى بدأ يتركز أكثر فى نهاية الأربعينيات ، فحين كتب إلى بعض أصدقائه من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء تواجده هناك فى غضون عام ١٩٤٨ ، قال (إننى سأخصص ما بقى من حياتى وجهدى لبرنامج اجتماعى كامل

يستغرق أعمار الكثيرين) (٢٦٩).

وقد قيد له أن يبلور جهده الاجتماعى بالفعل فى كتاب (العدالة الاجتماعية) .. فرغم أنه أثر الإصلاح الهادىء ، كما أسلفنا فى كثير من المواضع^(٢٧٠) ، فإنه جهد لوضع تخطيط واف ليبر به عن حل التناقضات القائمة بين قيم الدين الإيجابية وما يوجد فى الواقع من قيم ظالمة رديئة .

لقد وضع سيد قطب للعدالة الاجتماعية فى هذا الكتاب أسسا ثلاثة : التحرر الوجدانى المطلق والمساواة الإنسانية ، والتكافل الاجتماعى الدقيق .

وإذا كان التحرر الوجدانى هو الأساس الأول لإقامة هذه العدالة ، فإن الإسلام «يكفل التحرر الوجدانى تحررا مطلقا ، لايقوم على المعنويات وحدها ، ولا على الاقتصاديات وحدها ، ولكن يقوم عليها جميعاً . فعيرف للحياة واقعها ، وللنفس طاقتها ، ويستير فى الطبيعة البشرية غاية أشواقها وأعلى طاقتها ، ويدفع بها إلى التحرر الوجدانى كاملا صريحا . فبغير التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الضعف والخضوع والعبودية . ولن تتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ، ولن تصبر على تكاليفها حين تعطاها» (٢٧١).

معنى هذا أن سيد قطب يسمو بحق المواطنة التى لابد أن يحس بها الإنسان - كما هو الحال عند المثقفين الليبراليين ، وكما أشار إليها الغزالى قبلا- ، وهى درجة السمو عند قيم المال والجاه والحسب والنسب ، إذ لايجب أن يحس الإنسان ، المواطن ، بأية عبودية معنوية .

ويقرب سيد قطب من هذا أكثر حين يصل إلى العنصر الثانى من أسس العدالة متمثلا فى عنصر (المساواة الإنسانية) ، فلا يجب أن تكون

المساواة بالتححر الوجدانى المجرى ، وإنما بإنسانية غير محدودة «بعنصر لا قبيلة ولا بيت ولا مركز ، كما يريد لها أبعد مدى من دائرة الاقتصاديات وحدها»^(٢٧٢) ثم يربط هذا كله بالعنصر الثالث ، عنصر (التكافل الاجتماعى) فالفرد لا يعيش وحده بنوازع نفسه وحسب ، وإنما فى مجتمع يجب أن يعيش فيه بحريته كاملة ، لكن «فى الحدود التى لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق ، ويجعل للجماعة حقوقها ..»^(٢٧٣) وهوما يعنى ، أن العدالة الاجتماعية عند سيد قطب جاوزت دائرة المجتمع إلى دائرة أوسع ، هى دائرة (العدالة الاجتماعية) . وإذ خصص فصلا كاملا عن (أسس) هذه العدالة ، فهو يخصص حيزا أكبر (لوسائل) هذه العدالة ، وهى تناول كل العناصر الاقتصادية والمالية والإدارية فى المجتمع .

وخلال عرض هذه (الوسائل) يعرض صورا كثيرة منها حريصا أشد الحرص على الحديث دائما عن المجتمع فى إطار (مجتمع إنسانى) ، وتكون أول وسيلة له فى هذا الاتجاه مسألة (الزكاة والصدقة) ، فراح يشرح أهمية هذه الوسيلة (تشريعا) ، فهما شيئان مفروضان ، ومالبث أن عرض فى الفصلين التاليين وسيلتين هامتين أيضا من هذه العدالة ، وقد ركز فيها على الآتى :

١- سياسة الحكم .

٢- سياسة المال .

أما عن سياسة الحكم فى الإسلام ، فهى - تقوم عنده - بعد التسليم بقاعدة الألوهية والحاكمية الواحدة - على أساس العدل من الحكام ، والطاعة من المحكومين ، والشورى بين الحاكم والمحكوم^(٢٧٤) ، فضلا عن الغير «فوق قيامها على أساس من التشريع . تقوم على أساس أن الله

حاضر في كل لحظة» (٢٧٥).

وهو يتوسع ، أكثر ، في (سياسة المال ..) فيلتقى مع كثير من مثقفي عصره ، إذ يسهب كثيرا حول (الملكية الفردية) ، ويشير إلى أن الإسلام قرر حق هذه الملكية الفردية للمال وما يترتب على هذا في مجتمع آمن (٢٧٦) ، في وقت لا يدع فيه الإسلام هذا الحق مطلقا فلا قيود أن يقرر بجواره مبادئ أخرى «تجعله أداة لتحقيق مصلحة الجماعة بنفس الدرجة التي تتحقق بها مصلحة الفرد المالك سواءا وهو يشرعه ويشرع له الحدود والقيود ..» (٢٧٧) ، ثم يعدد بعدها وسائل التملك الفردي (٢٧٨) ، مشيراً إلى الشارع في هذا ، وحين يصل إلى (طرق تنمية الملكية) يحرص على عدة ملاحظات منها : أن الإسلام يحرم الغش في المعاملة واحتكار ضروريات الناس وكذلك الربا (٢٧٩).

وحين يصل إلى إنفاق المال ، فإنه يؤكد على أن «صاحب المال ليس حراً في غل يده فيه كما يشاء . أو في الإنفاق منه كما يشاء» (٢٨٠) ، فضلا عن أن «الإسلام يطلب الاستمتاع بمباهج الحياة المعقولة للناس جميعا : كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم» (٢٨١) ومن ناحية أخرى ، فإن الإسلام يرفض حبس المال أو الإسراف فيه (٢٨٢) ، وهو هنا يربط بين الإسراف الفردي والصمت الجماعي ، فإن وجود المترفين في الجماعة ، وسماح الجماعة بوجودهم ، وسكوتها عليهم .. كل ذلك أسباب تؤدي حتما إلى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها (أي الجماعة) .. فالجماعة هي المسئولة (٢٨٣).

وحين يصل إلى الزكاة - الركن الثاني من أركانه الإسلام - لا ينسى التأكيد على أن هذا الحديث «أدخل شيئا في سياسة المال في الإسلام» (٢٨٤)

ويعود سيد قطب مرة أخرى ليؤكد على هذا الركن - الزكاة - فيتحدث عن أهمية هذا الفرض والمعاني التي شرعت من أجله ، ومن هم المستحقون لـزكاة ، مؤكداً أن صورة الزكاة بهتت مع الوقت حتى «أصبحت الأجيال تحسبها إحساناً فردياً هزيباً . لا ينهض على أساس نظام عبرى» (٢٨٥) ، داعياً إلى أن تحصلها الحكومة المسلمة فهي «حقاً مفروضاً ، لا إحساناً فردياً: وتكفل بها كل من تقصر به وسائله الخاصة في الجماعة المسلمة» (٢٨٦).

وينخطو سيد قطب خطوة متقدمة أبعد عن الدعوة للزكاة أو تحريض الدولة للأخذ بها ، إذ يشير في فصل آخر إلى (فرائض غير الزكاة) ، كأحد عناصر سياسة المال ، فيرى أن الزكاة هي «الحد الأدنى المفروض في الأموال» (٢٨٧) ، وهنا يطرح السؤال نفسه . إذا لم تف الزكاة وحدها : فماذا نفعل؟

يجيب سيد قطب «الإسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمنح الإمام الذي ينفذ شريعة الإسلام . سلطات واسعة للتوظيف في رؤوس الأموال - أى الأخذ منها بقدر معلوم - في الحدود اللازمة للإصلاح .. (و) .. ودائرة المصالح المرسله وسد الذرائع دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار» (٢٨٨).

معنى هذا أن ذلك «يمنح الإمام الذي ينفذ شريعة الله سلطة واسعة لتدارك كل المضار الاجتماعية ، بما في ذلك (التوظيف) في الأموال . رعاية للمصالح العام وتحقيق العدالة الاجتماعية» (٢٨٩).

وفي نهاية هذا الفصل يعود سيد قطب لتلخيص رأيه في تحقيق العدالة الاجتماعية ، فمن يخرج عن (شريعة الله) .. هو مبطل للتصرف . ناقض

العهد للاستخلاف ، وهذا لا يمنع أن يحصل الأفراد على حق الملكية مقابل (عمل) ، فالملكية لا بد أن تكون : وسيلة للتنمية ووسيلة للإنفاق .. إلى غير ذلك مما يحقق العدالة الاجتماعية^(٢٩٠) .

وبعود سيد قطب في كتابه التالى : السلام العالمى والإسلام - ليعيد تلخيص ما سبق تفصيله في كتابه الأول ، مع بعض التنويحات الفردية^(٢٩١)، إنه في كتاباته التى تناثرت بين عدة صحف عاد ليجمع بعضها في كتاب جديد^(٢٩٢) بين عامى ١٩٥٢ / ٥١ ، يعود مرة أخرى إلى هذه الأفكار ولكن بثورية لم يصل إليها قط في كتابه الأول وكتاباته السالفة . إن ثورة سيد قطب حينئذ تصل إلى أقصاها .

وبعد أن كان يجتهد لرسم (تخطيط) مريث للعدالة الاجتماعية في كتابه (العدالة الاجتماعية ..) نجده الآن ينفذ عنه كل علامات التريث والدعة ، ويشير في غضب شديد - ميز مثقفى عصره - إلى كل علامات الجهل والظلم والعبودية التى تسيطر على كل شىء ، إنه في مقالة اختار لها عنوان (صيحة النذير) يبدأ بالقول : « هذا الوضع الاجتماعى السيئ الذى تعانىة الجماهير في مصر .. غير قابل للبقاء والاستمرار .. »^(٢٩٣) ويتقدم خطوات واسعة في هذا السبيل ليدين الجميع ، يواصل :

« فليقل من شاء كيف شاء : من الطغاة المستغلين ، ومن رجال الدين المحترفين ، ومن الكتاب المرتزقين ، والصحفيين المأجورين : أن الدعاة إلى إصلاح هذا الواقع الاجتماعى السيئ ، شيوعيون أو خارجون عن القانون ، أو خطرون على الأمن والنظام ، أو دعاة هدم وفوضى ، وليحاربوهم بكل الوسائل الجهنمية ، التى يملكها الطغاة في كل زمان ومكان ، ليزجوا بهم في المعتقلات والسجون ، وليعطلوا لهم الصحف والأقلام ، وليحاربوهم في

أرزاقهم وأقواتهم ، وليسدلوا الستار على حياتهم وذكرهم» (٢٩٤).

وهو في موضع آخر ، في صدد تحليله لهذا الواقع الفاسد ، يتحدث عن هذه النماذج البائسة في الدولة فيرى أن السبب:

«لأن النظام الذى تعمل فى ظله نظام فاسد ، ولأن الأجور التى تتناولها لا تحفز إلى الإخلاص ، ولأن المستقبل الذى ينتظرها ظلام فى ظلام .. والدولة لا تحاول أن تعمل شيئاً جدياً لاستنقاذ هذه الثروات المبددة الضائعة فى سعة وإسراف» (٢٩٥) ، وهو بعد ذلك يلصق بكل فئة صفاتها ، فالفلاحون هم:

«الجياع العراه الحفاة الذين تأكل الديدان أحشاءهم ، وينهش الذباب فى مهجتهم» (٢٩٦) ، ثم هؤلاء الناس من عمال التراحيل من العجزة المتسولين ، الباحثين عن الفتات فى صناديق القمامة ، العراة الجسد ، الحفاة القدم ، المعفرى الوجوه الزائغى النظرات (٢٩٧) ثم يصل إلى : «هؤلاء الألوف من الخدم فى البيوت ، والخدمة السائرة .. فى الدواوين» (٢٩٨) ، وهو يصل من هذا كله إلى مصدر الداء للنظام السياسى ، فيقول:

«إن الحديث عن الدساتير والبرلمانات يصلح مادة فكاهية ، يتسلى بها الفارغون . ولكنه لا يصلح حديث أمة تريد الجدد» (٢٩٩).

وسيد قطب ينتقل بين البؤساء ليصل إلى خرافة «الأمة مصدر السلطات» ثم خرافة أخرى هى خرافة «تكافؤ الفرص» ، ليصل من هذا إلى «قضايا الذخيرة الفاسدة فى الجيش وتهريب التموين إلى إسرائيل ، والاختلاسات فى الأموال العامة» (٣٠٠) ، كما لا يتوانى عن الهجوم على «السادة الأجلاء من هيئة كبار العلماء» (٣٠١) ، ثم يعرج إلى الأمراض الاجتماعية فيتحدث عن

الواسطة «الطريق الوحيد القصير» ، ثم جريمة «انهيار الشعور الداخلى بقيمة الاستغلال»^(٣٠٢) .. إلى هذه العادات الاجتماعية السيئة ، القائمة ، والتي تضيف على الدعوات الخارجية مثل الشيوعية «سحرا أخاذ»^(٣٠٣) .

ويلاحظ أن سيد قطب مولع بالحديث عن العدالة الاجتماعية بذكر التناقض المريع بين اثنين : طبقة بائسة وطبقة ناعمة ، طبقة محرومة وأخرى طبقة الباشوات ، يقول ساخرا حين يتحدث عن الطبقتين :

«هم يتحدثون بين الحين والحين عن العدالة الاجتماعية أى والله عن العدالة الاجتماعية . وعن الطبقات المحرومة ، وعن ضرورة تحسين الأحوال . وكثير هم الباشوات»^(٣٠٤) .

غير أنه فى هذه الثورة الغاضبة والتحريض السافر ، لاينى فى العود إلى الإسلام فى البحث عن الخلاص ، فتعدد المشاكل الاجتماعية ينبغى الإسهاب فيها ثم يحددها ليتسنى لنا فهمها ، وهو ما فعله حين حددها على النحو التالى :

- سوء توزيع الملكيات والثروات .

- مشكلة العمل والأجور .

- عدم تكافؤ الفرص .

- فساد جهاز العمل وضعف الانتاج^(٣٠٥) .

وهذا التحديد يمزج فيه بين المثالية الأولى فى كتابه (العدالة الاجتماعية فى الاسلام) ، والواقعية المرة التى عاشتها البلاد بين عامى ١٩٥٠ / ١٩٥١ من الفقر المدقع والبطالة المستمرة واختفاء التوازن الاجتماعى ، وبروز الوساطة والمحسوبية الرشوة .. إلخ

ويصل غضب سيد قطب في هذه الفترة إلى درجة دفع الجماهير إلى الثورة السافرة ويحض عليها ، ففي عناوينه يمكن أن نطالع هذه الكلمات: (صيحة النذير/ إنى أتهم/ فى الإسلام خلاص/ طغيان الحكم/ والآن أيتها الجماهير..) ، وهو فى المقالة الأخيرة يصيح «الآن ينبغى أن تتولى الجماهير الكادحة المحرومة المغبونة قضيتها بأيديها»^(٣٠٦).

ويعد أن يؤكد عدم جدوى هذه الأحزاب القائمة والمؤسسات الفاسدة يروح يدلل على هذا طيلة مقالته^(٣٠٧) وطيلة مقالاته فى الأيام التالية .

وهذه هى الفترة التى كان يشارك فيها خالد محمد خالد بصوت مرتفع . وقد كان خالد محمد خالد - كسلفة - منطلقا من الواقع الذى عاش فيه ، الواقع الذى شهد اضطراع الكهانة مع بعض الأقلام الحرة ، والفقر الشديد الذى أحاط بالكهنة - رجال الدين الجدد - فكر سواه وحبوه للجماهير ، فضلا عن عديد من القضايا الاجتماعية الكثيرة التى كان يعانى منها كل طبقات الشعب وفئاته .

لقد بلغ طغيان القصر حيثئذ قدرا بعيدا ، وبلغ ضلال رجال الدين درجة نائية ، فكان نتاج هذا عند المثقف كتابه (من هنا نبدأ) الذى أصدره عام ١٩٤٩ فى عهد حكومة حسين سرى الثالثة ، فكان أن طالبت بمصادرته لجنة الفتوى بالأزهر ، وبالفعل صودر الكتاب فى ٨ مايو ١٩٥٠ ، ووقف صاحب الكتاب أمام القضاء متهما بالخروج على الدين الإسلامى وترويج الشيوعية وتحريض الفقراء .. وما إلى ذلك .

ووقف المثقف أمام المحكمة ليدافع عن نفسه زمنا طويلا ، صدر بعدها قرار محكمة القاهرة الابتدائية بالإفراج عن الكتاب فى ٢٧ مايو ١٩٥٠

وإلغاء الأمر بالمصادرة وجاء في حيثيات هذا الحكم ما يلي :

«.. لقد أورد المؤلف في كتابه ما يراه من ضروب الإصلاح ودعا إلى اشتراكية رشيدة . وقال إن هذه الاشتراكية هي التي تحقق العدالة الاجتماعية»^(٣٠٨).

وفي كتاب (من هنا نبدأ) أربعة فصول :

- الدين لا الكهانة .

- الخبز والسلام .

- قومية الحكم .

- الرثة المعطلة .

وقد راح المؤلف في فصله الأول - بوجه خاص - يهاجم ، بعنف شديد ، رجال الدين الذين اقتربوا عنده من (الكهنة) - كما ذكر- وهم يدعون إلى الفقر ويكرسون له ، ويدعون إلى «اشتراكية جاهزة .. هي اشتراكية الصدقات»^(٣٠٩) ، ويفصل هذا الرأي فيقول إن «الصدقة في نظر الكهانة نظام اقتصادي واف ، ووسيلة ناجحة لمحاربة الفقر وإسعاد الشعب ومطاردة متاعبه وشقائه ، وإنك لتسمع وترى الدعوة إلى الصدقة والإحسان في كل مناسبة ، حتى لتكاد تشك هل أنت في مجتمع أم في ملجأ»^(٣١٠).

وعلى هذا النحو ، يهاجم خالد محمد خالد رجال الدين الذين يلجأون ويلحون للبحث عن دواء شاف لمرض الفقر الذي تعيش فيه الجماهير فلا يجدون غير الصدقة والإحسان ، فإذا اقترن هذا بدعوته ، فإنه يضيف «إن اشتراكية الحقوق والواجبات لا اشتراكية الصدقات هي التي تستطيع أن

تجتاز بنا الإعصار وتهزم العاصفة ، وتبلغنا المرفأ السعيد» (٣١١).

وبعد أن يسهب طويلا حول (الروحانية) الخادعة التى يدعو إليها هؤلاء الكهنة ، يؤكد أنها لتخدير الشعب ، سائلا:

«هل يستطيع الإنسان الذى اختلت غدده ، وأجذبت خلاياه أن يكون ذا سلوك وديع ؟.

هل يستطيع المحروم الذى لم يجد من الفرص ما يثقف نفسه ويربيها ، ويطعمها ويسقيها أن يصير إنسانا فاضلا .. (و) .. إن تسعة أعشار مجتمعنا ضعاف عجاف مهازيل ، قد جعلت منهم الأمراض وسوء التغذية نماذج حية للعقد النفسية» (٣١٢).

والكاتب أكثر صراحة فى تقدير الجانب المادى للإنسان ، فليست الروحانيات التى يدعو إليها رجال الدين غير ستار لنهب حقوق الناس: «إن الروحانية التى تدعو إليها لا تبدأ من نفسها بل هى تبدأ من المعدة الممتلئة ، والتفكير المتزن ، فاذكروا هذا جيدا» (٣١٣).

وعلى هذا النحو ، يظل الكاتب يهاجم الكهنة والكهانة ، فهم يحاربون العقل : «لأنه يرى الناس عوراتها» (٣١٤) ، وتسعة أعشار الخطباء عندنا « لم يعرفوا بعد الرسالة التى يجب أن يعملوا لها» (٣١٥) ، منتهيا من هذا كله إلى الهجوم العنيف على هؤلاء الكهنة من رجال الدين (لاحظ أنه لا يستخدم مصطلح علماء الدين) ، الذين يحاولون أن يخدعوا الناس باسم الدين حتى ليقرن بينهم وبين رجال الكنيسة فى العصور الوسطى .

وقد كان أهم ماتضمنه الكتاب فضلا بعنوان (الخبز والسلام) ، يعد أطول الفصول وأهمها على الإطلاق ، إذ حاول فيه صاحبه طرح قضية

(العدالة الاجتماعية) متعرضا لعديد من العوائق التى تحول بيننا وبين التقدم السياسى والاقتصادى ، منتهيا إلى أنه (لاشىء سوى الاشتراكية) ، مشيرا خلال ذلك كله إلى كثير من السبل التى تقرب بين واقع الأربعينيات وبين الطرق المفتقدة .

فالطرق السوية تمضى فيها الحكومة ولكن بشكل عكسى .

فالكاتب يلوم خطوات الحكومة البطيئة فى الإصلاح ، فلا يرى فى فرض ضرائب تصاعدية ، أو طرح مشروع لإعانة الغلاء وما إلى ذلك غير أشياء (غير كافية) ومسكنات لا تعالج افتقاد العدالة معالجة إيجابية ، ومن ثم يهاجم كل ما تفعله الحكومة من مشروعات وهمية فى وجود حكام أثرياء متغطرسين «فما دام فى جانب من المجتمع ثراء متغطرس ، فلا بد أن يكون فى الجانب الآخر فقر متدمر» (٣١٦) .

وبناء على هذا ، يرى أن الإصلاح لن يتم اللهم إلا من خلال ثلاث وسائل تمضى جميعا فى الطريق الصحيح : أن نعمل لسلامنا الخاص أولا قبل أن نعمل لسلام غيرنا داعين إلى أنانية من نوع خاص ، هى الأنانية «التي تحصرنا فى أنفسنا ، وفى مصالحنا - فلا نفكر لغيرنا حتى ننتهى من التفكير لأمتنا وشعبنا» (٣١٧) .

أما الوسيلتان الثانية والثالثة فهما تتحددان فى محاولة رصد أسباب (القلق والرجعية والظلم الاجتماعى) ثم مواجهتها (بتحدى الأوضاع الاقتصادية لا ترقيةها) .

وحين يحاول رصد هذه الأسباب يحصرها فى : التفاوت البعيد «بين طبقتى الأمة وتوزيع الفرص على المواطنين توزيعا يقضى على التفاوت القصى ،

ويدعو بعد ذلك إلى القضاء على (الملكيّات الزراعيّة الكبيرة) و (الإيجارات الزراعيّة) الظالمة ، ويحث على التنبه إلى العامل والموظف الصغير مما يحق به من شقاء ودين وفوضى في المعيشة .

هذه هي أسباب القلق والضيق الاجتماعي ، وحين يحاول مواجهتها ، فهو يحاول أن يتلاشأها فيعرض لمشروع جديد لتجديد الأوضاع الاقتصاديّة لا (ترقيعتها) ، وهو يسلك إلى هذا عدة معالم تلخصها عبارته (لا شيء سوى الاشتراكية) ، فالود الاجتماعي «والاشتراكية التي هي أصدق مظهر له فطرة عريقة يحس بها الجنس البشري كله» (٣١٨) .

ومن الاشتراكية ينطلق الكاتب في الطريق إليها فيشير إلى التقريب بين الطبقات ، وبحبذ مشروع محمد خطاب بتحديد الملكيّات الصغيرة ويدعو إلى تحديد - الإيجارات الزراعيّة فورا ، ولا يتردد أن يدعو إلى (التأميم) لمرافق الدولة وصياغة الحقوق العماليّة بشكل يسهل الحصول عليها ، فهذا كله - كما يردد - «خطوات أولية تفضي بنا إلى اشتراكية سابعة واضحة المعالم» .

وخالد محمد خالد يكون متقدما على عصره حين يدعو في هذه الفترة من الأربعينيات إلى تحديد النسل وتنظيمه ، ويربط بين هذا التحديد وبين الدعوة إلى الاشتراكية ، إذ يرى أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ نهج اشتراكي قويم لاسيما أن الرثة المعطلة - كما يتوقف عند قضية المرأة في نهاية الكتاب - يجب أن نتفع بها ، وهذا الانتفاع يكون بأن تخرج المرأة لتعمل .

على أن العودة للكتاب مرة أخرى يهينا اقتناعا مؤداه ، أن أهم القضايا التي حرص عليها بشكل مباشر أو غير مباشر في الكتاب ، هي قضية هؤلاء الكهنة (علماء الدين) حين يلعبون دورا سلبيا في تقدم البلاد ، وكان همه أن

يدحض أفكارهم التي ينادون بها بالاتفاق مع الحكومات الرجعية حيثئذ ألا
وهى تجيب الفقر إلى الناس «وضعت عيني على هذه الزاوية ، وقلت ، لا بد
من دحض هذا الادعاء باسم الإسلام»^(٣١٩) ، كما أولى عناية بالغة لظاهرة
ربط الدين بالدولة (خاصة لدى الإخوان المسلمين حيثئذ) ، وهو ما
خصص له فصلا كاملا بعنوان (قومية الدولة) متحدثا عن هذا فيقول:
«عانيت من هذه الظاهرة طويلا وخرجت منها بأنه يجب أن يظل الإسلام -
وهذا أفضل له - بعيدا عن اقحام نفسه في السياسة ، وإنما إقحام نفسه في
قضية العدالة الاجتماعية فهذا أجدى له وأنفع»^(٣٢٠).

والواقع أن هذا الكتاب كان أكثر الكتب التي أثارت ضجة كبيرة في
الأربعينيات خاصة من بين رجال الدين حين حاول صاحبه اكتشاف
العلاقة بين الاشتراكية ووجهة نظره كعالم ديني (وهو ما حاوله الغزالي
كذلك) في هذا العقد المضطرب^(٣٢١).

غير أنه إذا كان خالد محمد خالد -كسلفه- حاول في الأربعينيات طرح
عدد من القضايا من وجهة نظر الدين كالتأمين وتحديد الملكية وتلمس
الاشتراكية وما إلى ذلك ، فإنه في بداية الخمسينيات تحول بكليته من
الإصلاح الهادىء إلى العنف الشديد ، فمن يرضد كتاباته الاجتماعية خاصة
في صحف هذه الفترة يلحظ هذه الحدة التي بلغت أقصاها في صحف
مثل: الأهرام والمصرى والاشتراكية واللواء الجديد وروز اليوسف وغيرها .

يقول خالد محمد خالد عن هذه الفترة: «ظللت أكتب مقالات كثيرة في
روز اليوسف ، خاصة ، فترة حكومة الوفد الأخيرة ١٩٥١/٥٠ ، وهى فترة
أسميها ، لما فيها من حرية الكلمة وانطلاق الرأى ، «ربيعا لاينسى» ، هى
الفترة التى عشت فيها أعنف معارك حياتى الثورية على الإطلاق»^(٣٢٢).

وعدا كتابه الذى صدر فى هذا الوقت بعنوان (مواطنون لارعايا) ، وهو صرخة عالية ضد الملكية والنظام الآيل للسقوط .. فإن كتاباته الأخرى حملت قدرا هائلا من العنف لم تشهد البلاد مثله .

إنه يتحدث عن الإقطاع المصرى فى أحلك فترة من فترات تاريخنا المعاصر ، ويقارن بينه وبين حكام إيران ، الذين كانوا يوزعون الأرض حيثنذ على الفلاحين فيقول : «بينما ذهب إمبراطور إيران يوزع الأرض ، ويشيع الإقطاع إلى مقره الأخير ، انطلق الاقطاع المصرى السائب يذبح الفلاحين ، ويدق رؤوسهم بالبلطة تحت سمع الحكومة وبصرها»^(٣٢٣). وفى موضع آخر يضيف «أفمن أجل هذا الحكم السفیه يشقى آباؤنا فى الحقول ، واخوتنا فى المصانع ليدفعوا من نور أعينهم الخابية ، وخفقات قلوبهم المجهود ، ضرائب .. وإتاوات ؟! ..»^(٣٢٤).

وهو يستطرد تحت عنوان ، آخر ، جرىء : (وراء كل ثورة رغبة !! ..) ، وذلك وقت أن تهاى مجلس الشيوخ للانعقاد ليناقدش اقتراحا بزيادة سعر الرغيف ، فيشير خالد إلى أن المشكلة ليست الآن فى رفع السعر ، المشكلة الحقيقية فى «المبدأ الخطير الذى تشير إليه هذه التصرفات المريبة .. فكلما جاءت الميزانية لم يجدوا سوى لحوم الفقراء وجسومهم ، يدسونها فى فمها المسعور ، وجوفها النهم»^(٣٢٥).

وتصل درجة غضب خالد محمد خالد إلى درجة أن يلوح بالثورة ، ففى معرض مقارنته بين حال فقراء مصر اليوم وثوار باريس فى الأمس يقول : «..ربما كان من الممكن أن يكتفى ثوار باريس بتحطيم (الباستيل) .. لاسيما وقد استسلم الملك لمطالبهم .. وتنازل الأشراف عن امتيازاتهم ، لولا الرغيف

.. فلقد حدث أن شح الرغبة في باريس فجأة .. وتجمع النساء أمام المخابز يصحن «الخبز .. نريد الخبز» وجاءت الجماهير تتراكم في زحام طويل وصاحوا جميعا «الخبز .. الخبز» فلما لم يجدوه صاحوا : «إلى فرساي .. إلى فرساي» .. واندفعوا كسيل عرم حيث أكرهوا الملك ، والملكة ، وولى عهدهما على العودة إلى باريس وسجنوهم في قصر التويلرى .. ثم مضت الثورة لمداها البعيد .. وفي انجلترا نفسها ..^(٣٢٦) ، وراح يضرب مثلا بما حدث كذلك في انجلترا شبيها بما حدث في فرنسا ، حيث صاحت الجماهير الانجليزية : «استلوا خناجركم ، وأعدوا مدافعكم .. فإما الرغبة وإما الدماء .. وإما الحياة وإما الفناء» .

وفي موضع آخر ، وتحت عنوان جرىء (صاحب الجلالة الشعب!!) يلوح للحكومة من جديد بمغبة هذا الحاضر ، فالحكومة «حرمت الشعب من ضروراته الكبرى .. ولطمت حدودها ولا تزال تلطمها للعجز الفادح الذى يهدد الميزانية .. وحذفت كثيرا من الاعتمادات الهامة التى لاغنى لأصحابها عنها .. (و) .. لتظل الصراصير الآدمية التى تعيش هناك محرومة من أن تجد لها فى وطنها وطنا .. وفى بلادها سكنا !! .. ومئات الآلاف ، تبخل بها على وزارة المعارف كى لايتاح لأولاد الكلاب أن يتعلموا كأولاد الذوات ، وأبناء الصالونات»^(٣٢٧) .

ونعتذر عن الإطالة ، فإن الكاتب لم يكف أن يسهب ويضرب الأمثلة ويسبح طويلا فى التاريخ ليحذر من الثورة الآتية ، وهو فى نهاية هذه المقالة الطويلة ، يتجه إلى الشعب ، ليصبح فيه «أيها الشعب - لا تخف - إذا غلبك الخوف فامض فى طريقك»^(٣٢٨) .

وفى هذا الطريق ، يمضى ، أكثر ، مثقفو اليسار .

* *

مثقفو اليسار

على حين سعى مثقفو التيار الليبرالى إلى الإصلاح خوفا على النظام ، فإن المثقف الإسلامى قطع خطوة أبعد من ذلك حين دعا إلى الإصلاح مع ميل إلى التمرد ، وهو ما جاوزه بكثير المثقف الماركسى بالدعوة إلى الثورة والحث عليها .

وإذا كان المثقف الليبرالى تنبه إلى خطورة المسألة الاجتماعية ، فدعا مريت غالى إلى تحديد الملكية بما لايزيد على مائة فدان ، فإن سيد قطب وافقه داعيا إياه (بالرأسمالى الواعى) ، غير أن صادق سعد - وهو مثقف ماركسى معروف - ذهب إلى أبعد من ذلك ، فلم ير فى محاولة محمد خطاب إلا «خطوة للأمام فى سبيل تحديد الملكية الزراعية إذ أنه لا يهدف إلا أن يمنع فى المستقبل المالكين الذين فى حيازتهم أكثر من خمسين فدانا من أن يشتروا أرضا جديدة» (٣٢٩) .

وعلى هذا النحو ، فقد تم تحديد الملكية فى أقصاها إلى (٢٠٠) متى فدان ، وفى أدناها خمسين فدانا .

وهو يستوجب منا الاهتمام أكثر بالمثقف اليسارى خاصة .

إن صادق سعد يمثل - بالفعل - هذا المثقف الماركسى البارز فى هذا الصدد ، إذ كان مسئولاً عن حلقة ماركسية عريضة هيمنت على إصدار مجلتى (الفجر الجديد) و (الضمير) ، وتحولت إلى تنظيم شيوعى فى عام

١٩٤٦ باسم الطليعة الشعبية للتحرر ، كذلك ارتبطت بعدد من المنظمات الشيوعية الأخرى مثل (لجنة نشر الثقافة الجديدة) و (دار القرن العشرين) ، وقد شارك فيها عدد كبير من المثقفين اليساريين من أمثال أبو سيف يوسف ونعمان عاشور وعبد الرحمن الشرقاوى .. وغيرهم .

ولعل أهم قضية تتحدد فيها رؤية اليسار هي قضية الملكية .

لقد كانت قضية الملكية ، من حيث هي احتكار سيء للأرض هي أهم القضايا التي أثرت في عقد الأربعينيات ، ولقيت اهتماما كبيرا لدى أولئك المثقفين ، وهو ما يتأكد خاصة من كتابات صادق سعد في الصحف الماركسية في عامى ١٩٤٥ / ١٩٤٦ ثم في بعض الكتب التي صدرت له تباعا لعناوين ثلاثة : مشكلة الفلاح ، مأساة التموين ، المسألة الزراعية .

وقد كان رأى صادق سعد هنا أن الفلاح لن يعيش كما يعيش غيره اللهم «إلا إذا امتلك أرضا كافية ولاسبيل إلى ذلك إن لم تحدد الملكية الزراعية وكان نصيب الفلاحين الفقراء من الملكيات الواسعة الشاسعة الخصبة» (٣٣٠) .

وهو يربط هذا كله بحالة طبقة التجار وأصحاب المصانع «لأن تركيز الأرض - الزراعية - تركيزا احتكاريا يسبب غلاءها وارتفاع الإيجار .. (و) .. من جهة أخرى ، يتفات توزيع الملكية بسبب فقر الفلاحين ، أى عجز غالبية الأمة عن اسنهلاك البضائع المصنوع» (٣٣١) .

وفي هذا الصدد انتقد صادق سعد كتاب مريت غالى حول الإصلاح الزراعى ، فهذا الأخير - كما يرى صادق سعد - نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض على أنها توزيع سيء للملكية وليس احتكارا لوسيلة من وسائل الإنتاج ، فكانت النتيجة أنه أراد تحسين التوزيع بالتصدق على

الفقراء ببعض الفتات بدلا من أن يتبين دور هذا الاحتكار في منح كبار الملاك نفوذا اجتماعيا وسياسيا يلعب الدور الأول في إبقاء الطبقة الفلاحية في مستواها المنحط» (٣٣٢).

ويلاحظ أن قضية التصدق أو (الإحسان) قضية أثارها العديد من المثقفين في كثير من المواضع ، فطه حسين كان قد رفض الإحسان ورفضه لأنه «مظهر من مظاهر الاستعلاء» (٣٣٣) ، كما رفض الغزالي في أكثر من موضع طريقة الإحسان باسم الزكاة للفقراء ، كما أن خالد محمد خالد رفض فتح (محلات) لإطعام الفقراء على طريقة (الصدقة) أو (الجمعيات الخيرية) التي كانت الأقلام الرأسمالية تدعو إليها في الأربعينيات ، وقد راح صادق سعد يهاجم هذه الدعوات التي تدعو إلى الصدقة مطالبا بحق الفلاحين خاصة في مال الأغنياء ،. ويطالب بوضع قانون رسمي للحصول على هذا الحق .

ومن هذا المنطلق راح صادق سعد ينظر للقضايا الاجتماعية بشكل صارم خلال عديد من الكتب التي نشرها حيثئذ لمناقشة هذه القضايا ، ومن هذه الكتب كتاب (مشكلة الفلاح) ، وراح فيه يربط بين مشاكل التمويل وارتفاع الأسعار وصعوبات العيش وغيرها مما خلفته الحرب العالمية الثانية، داعيا إلى التغيير الجذري الشامل ، وقد حدد هذا التغيير خلال طرحه لقضية (الملكية) داعيا إلى «إصدار قانون يمنع الأفراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فدانا من الأرض الزراعية في المستقبل وستكون بهذا الشكل مساحات كبيرة توزيع بتساوى على الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين أى على ما يقرب من مليونين من الفلاحين الفقراء .. إن الفلاحين الفقراء لهم حق أكثر

من أى إنسان آخر فى الأرض التى يعملون فيها بأيديهم» (٣٣٤).

ولم يكتف صادق سعد فى هذا الكتاب فقط :

١- بتحديد الملكية ٥٠ فدانا ، وإنما أضاف إليها .

٢- أنه لا يقدم تعويضا عنها ثم .

٣- تشجيع إنشاء تعاونيات زراعية أو مزارع جماعية .

وصادق سعد يضيف إلى ذلك كله اهتماما بعدد من المسائل والقضايا الأخرى ، فهو يؤيد ما يذهب إليه البعض من ضرورة الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية ، كذلك يدعو إلى الاهتمام بالنظر إلى تفشى البطالة بين العمال ، وفى الحالتين يرى أنه لامندوحة من تحديد الملكية ورفع مستوى المعيشة وقيام الدولة بالمشروعات الكبرى (٣٣٥) ، وحين يصل إلى الأزمة الاقتصادية الحادة ينحصر لها كتابا بعنوان (مأساة التمويل) ، يقدم فيه حلولاً اجتماعية وسياسية جذرية (٣٣٦).

وقد كان الحزب الشيوعى المصرى هو المصدر التالى للتيار اليسارى لتأكيد اهتمامه الكبير بالقضية الاجتماعية ، وقد كان هذا الحزب يترأسه كل من الدكتورين فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله ، ويأتى بعد ذلك اهتمامات عدد كبير من المثقفين فى الحزب من أمثال مصطفى طيبة وسعد زهران وداود عزيز .

ورغم أن البيانات التى صدرت عن هذا الحزب تشير كلها إلى القضية الاجتماعية (٣٣٧) فإن المادة القليلة التى تتوفر لدينا تشير إلى اهتمام مثقفى هذا الاتجاه بشكل جذرى ويقترب كثيرا من طريقة الاهتمام بها فى الخمسينيات .

إن مقدمة برنامج الحزب الشيوعى المصرى - على سبيل المثال - تضيف إلى قضية التحرر من الاستعمار - القضية التقليدية القائمة - عبارة هامة هى: (القضاء على النظام الملكى الاستبدادى ونظام كبار ملاك الأراضى الإقطاعيين وإقامة الجمهورية الشعبية ومصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة بما يزيد على خمسين فدانا وتأميم الاحتكارات والبنوك والمرافق العامة والمؤسسات الاستعمارية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والأرباح غير العادية والتركات ، ونشر التعليم المجانى وتحرير المرأة من قيود الحريم) (٣٣٨) .

ونفس هذه الأفكار التى تثبت فى برنامج الحزب وتتناثر فى كتابات مثقفيه أو التصريح بها فيما بعد ، فثمة تشابه كبير بين هذه (الديباجة) وبين أفكار كتاب د. فؤاد مرسى الذى صدر حينئذ بعنوان (ثورتنا المستقبلية) ، وفيه يحذر كثيرا من القصور الذى يمكن أن تكون عليه هذه الثورة (المقبلة) كما تصورها ، ويحدد أهدافها بأنها :

(مصادرة الملكيات الإقطاعية والملكيات الكبيرة وإعادة توزيعها على الفلاحين بالمجان والقضاء على سيطرة الاحتكارات الرأسمالية الجشعة عن طريق تأميمها بتكوين جيش شعبى يكون أداة فى يد الشعب .. (و) .. الثورة المقبلة غرضها إلغاء الملكية الاستعمارية والإقطاعية والاحتكارية) (٣٣٩) .

وبمراجعة كتابات فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله تتأكد لنا حقيقة هامة ، تضاف إلى هذه النقاط فتعمق المعنى الاجتماعى للفكر الماركسى فى هذه الفترة ، وهذه الحقيقة يلخصها د. فؤاد مرسى ، حين يقول: (ما الفائدة فى القتال لأجل الاستقلال من حيث المبدأ إذا بقينا خاضعين للاستعمار الاقتصادى) (٣٤٠) .

ونستطيع أن نجد أفكارا جذرية مشابهة لدى كل جماعات اليسار الأخرى في هذا الوقت مثل حركة الأبحاث العلمية التي كان شهدى عطية واحدا من أبرز ممثليها^(٣٤١)، إذ كان لمحمد خطاب علاقة وثيقة بأعضائها، ثم عبد المعبود الجبيلى كذلك كان من أبرز أعضائها، كذلك كتابات العديد من مثقفى التنظيمين الماركسيين : طليعة العمال والفلاحين والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو)، وتمضى فى هذا الاتجاه أفكار عديد من المثقفين اليساريين من خارج التنظيمات من أمثال رشدى البدراوى^(٣٤٢) وإبراهيم عامر^(٣٤٣) وغيرهم.

هوامش الفصل الاول

(١) ندوة « الانتجالية العربية : الواقع و الطموح » بالقاهرة ٢٨ ، ٣١ - ٣ - ١٩٨٧ ، بحث د . محمد الدقس ، ص ١ ، وكذلك : في موضع آخر نجد أنه تم رصد ستين تعريفا مختلفا لمفهوم النخبة المثقفة ، انظر:

in kerihg . C Marxism communism and western society, A Comparative , Encyclopedia vol . Jv , Herdr and Herder , New york 1972 , p . 30

(٢) R ` Michels , Interrectnal , Encyclopedia OF social sciences , Macnilan , new york , 1949

(٣) الطليعة ، ابريل ١٩٦٧ محاضرة سارتر .

(٤) هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، الأهلية للنشر و التوزيع ، بيروت ١٩٨٥ ط ٢ ، ص ١٠٠

(٥) احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ج ١ ، ص ١٢ ، بينما يشير اليزرباثيري في كتابه الهام عن ثورة ٢٣ يوليو إلى أن الضباط الأحرار ، صلاح دسوقي ، الذي تولى منصب محافظة القاهرة ، أن ثورة ضباط مصر هي ثورة مفكرين ، ايضا ، يوجد تحليل هام في رسالة الماجستير المقدمة من عبد الغفار رشاد محمد عام ١٩٧٨ إلى كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بالقاهرة بعنوان (دور النخبة في التنمية السياسية) ص ١٦ ، ١٨ .

(6) LONCZOWSKI , GEORGE . ED, POLITICAL ELITS IN THE MIDDLE EAST WASLINGTON , D. C: AMERICAN ENTERPRISE INSTIRUTE FOR PUBLIC POLICY RESEARCH , 1975

(٧) . . و على سبيل المثال ، فان قارىء الجزء الثالث من (بيان الحزب الشيوعى) لماركس و انجلز يقرأ هذه العبارة :

(- لقد تألفت في البلاد التى ازدهرت فيها المدنية الحديثة برجوازية صغيرة جديدة تتذبذب بين البروليتاريا

و البرجوازية) ، ويمكن أن نحدد أن هذه الطبقة التي يقصدها ماركس انها هي الطبقات المتوسطة ،
او كما يطلق عليها (الاشتراكية البرجوازية الصغيرة) و الملفت للنظر هنا أنه لم يضع فيها المثقفين .
(انظر بيان الحزب الشيوعي) ، دار التقدم ، موسكو ، ص ٤٤
(٨) مصطفى عبد الغنى . طه حسين و السياسة ، رسالة ماجستير مطبوعة ، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ ،
الفصل الخاص بإسهام طه حسين الثقافى و الفكرى .
(٩) السابق .

(١٠) احمد زكريا الشلق ، حزب الامة و دوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف ١٩٧٩ .
(١١) محمد الجوهري ، علم الاجتماع و قضايا التنمية فى العالم الثالث ، ج ١ دار المعارف ، القاهرة ط ١
١٩٧٨ / ص ٢٢٢

(12) SharaBi , H . B . The Crisis Of The In Telligentsia in The Middle Easr P . 144

(١٣) محمد اسماعيل على ، دور المثقفين فى التنمية السياسية ، ج ١ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية السياسة
و الاقتصاد ١٩٨٧ ، طبعت بعد ذلك (ماستر) بدون ، ص ٩١
أيضا : انظر تحليلا للظاهرة عند اليزاباثيرى فى كتابه :

Army officers in Arab socity and Polities , New York , Random House : 1966 P 303

(١٤) محمد أنيس و السيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو و اصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،
١٩٦٩ ص ١٥٩

(١٥) ندوة الانتلجنسيا العربية ، السابق ، بحث د . حليم بركات ص ٩

(16) Brym, Roperr , J , intellectuals and Politics George allen and unwin , London , P 73,64

(١٧) و الجدير بالذكر أن التعليم الذى أصبح مسألة من المسائل الوطنية كالمجانية و التعليم بالعربية
التي خاضها الحزب الوطنى ، كذلك ، من بقية العوامل التي دفعت بالمثقفين ليكونوا طبقة ثورية -
غير التعليم - إن المثقفين كانوا طبقة جديدة على المجتمع ، كما أن عوامل السخط على العوامل
الانخرى و الأتراك و الجراكسة و الشوام ، قد زاد (انظر : محمد انيس ، مجلة الكاتب ، مقالة ثورة
١٩١٩ ، أغسطس ١٩٥٣ ص ٢٣ ، ٢٤) .

(١٨) محمد اسماعيل ، السابق ج ١ ص ١١٩

(19) Dekimejin , R . H , Egypt Under Nasser (New York;) , Srare University of New York Press , 1971 ,

(20) P 180 I bid , 180, 184

(٢١) عاطف أحمد فؤاد ، الصفوة المصرية قضاياها و انتهاءاتها ، دار المعارف ١٩٨٥ ص ٢٣

(٢٢) محمد اسماعيل ، السابق ص ١٢٠ نقلا عن :

Lokoff , Sanford A , P 313

(23) Dekimejian , R . I bid P 171

(24) Ibid , P 170/ 184

(25) Jahkouski, J , Egypt Young repels , Hoover Institution press ,
Sranford university , Srtanbord California , 1975 , P 6 .

(٢٦) عامر النجار ، الطرق الصوفية في مصر ، دار المعارف ١٩٨٣

(٢٧) آخر ساعة ١٥ يونيو ١٩٨٣ ، ذكريات الشيخ الباقرى ، ص ٥١

(٢٨) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ١٩٨٦ ص ٢٠ ، ٣٠

(٢٩) تزخر كتب التراجم و الطبقات القديمة بأقوال الصوفية بشكل سلفى معتدل من أمثال : الرسالة
القشيرية للقشيري ، و اللحمح للطوسي ، و التعرف للكلاباذي . . و غيرهم ، كما نعثر على تطور هام
للاتجاه الصوفي في مصر بوجه خاص في كتاب د . مصطفى حلمي : الاتجاه الصوفي في العصر
الحديث ، دار الدعوة بالاسكندرية ١٩٨٢ ، ص ٣ ، ص ١٦٦ .

(٣٠) صحيفة الجمهورية ، ٢٥ ابريل ١٩٦٨ ، د. محمد أنيس ، مقالة بعنوان (المثقفون المصريون والحركة
الوطنية ، أيضاً انظر : ز.أ. ليفين ، تطور الفكر الاجتماعي العربي ١٩١٧ - ١٩٤٥ ، ترجمة د . أنور
محمد إبراهيم ، دار العالم الجديد ، القاهرة ١٩٨٨ ص ١٨ .

(يلاحظ في هذا الصدد أن الاهتمام بديموقراطية التعليم كان يمثل الهم الأول لدى المثقفين الليبراليين
منذ عصر النهضة العربي الأول ، بشكل رؤى معه أن الطريق إلى النهضة - لا يمر بالعودة إلى
الماضي ولا في الانفصال عنه - وإنما يمر من اجراءات تدريجية واسعة في التعليم وتربية الشخصية
على أسس عصرية ..) ، ليفين ، السابق ص ٣١ / ٣٩ .

(31) Issawi, ch , Egypt in revolution An Economic
Analysis , Oxford 1963, P 96

(٣٢) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي ، القاهرة ، بدون ج ٢ ص ١٧٠

(٣٣) دار المحفوظات بالقلعة ، محاضر مجلس الوزراء ، جلسة ٦ اكتوبر ١٩٤٦ ، رقم المحفظة (٧) .

(٣٤) و على سبيل المثال انظر :

- مستقبل الثقافة في مصر ، القاهرة ١٩٣٨ .

- الأهرام ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٩ .

- مصطفى عبد الغنى ، طه حسين و دوره السياسى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ
بجامعة عين شمس - كلية الآداب - عام ١٩٨٣ .

- (٣٥) المصور، اعداد ٦، ٨، ٩ أغسطس ١٩٤٠ ص ٢٠ .
- (٣٦) عبد الحميد فهمي مطر، التعليم والمتعلمون في مصر، الاسكندرية ١٩٣٩ ص ٣٣٧
- (٣٧) محمد جابر الانصارى، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ - ١٩٧٠ الكويت نوفمبر ١٩٨٠ ، سلسلة (عالم المعرفة) العدد ٣٥، ص ١٥٧ .
- (38) Vatikiotis, P, j , The Modernhistory Of Egypt . P 270
- (٣٩) لويس عوض (د .) ، العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١ ، ص ٩
- (٤٠) مؤتمر التاريخ الدولى فى المانيا - شتو تجارت ١٩٨٥
- (٤١) محضر نقاش مع خالد محمد خالد فى ١٠ / ١٠ / ١٩٨٧
- (٤٢) محضر نقاش مع الشيخ احمد حسن الباقورى ٣ / ٩ / ١٩٨٣
- (٤٣) أحمد حسن الباقورى ، بقايا ذكريات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٤٦
- (٤٤) يمكن هنا رصد ثلاث جماعات من الإخوان بعد رحيل مرشد الجماعة حسن البنا :
 - الجانب المحافظ : عبد الرحمن البن
 - الجانب المتطرف : صالح عشاوى ..
 - الجانب المعتدل : الشيخ حسن الباقورى
- انظر : طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ / ١٩٥٢ (مراجعة و تقديم جديد ، دار الشروق ، القاهرة ط ٢ ١٩٨٣ ص ٣٦٧) .
- (٤٥) محضر نقاش مع عبد الرحمن الشرقاوى ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٥ ، أيضا : مجلة المصور . القاهرة ، الحوار الأخير لعبد الرحمن الشرقاوى ، أجراه الكاتب فى ٢٠ / ١١ / ١٩٨٧
- (٤٦) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، ج ٢ ، القاهرة ط ٤ / ١٩٧٤ ، ص ص ١٣١ / ١٣٢
- (٤٧) رفعت السعيد ، السابق ص ١١٨
- (٤٨) سمير غريب ، السريالية فى مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٦ (و الكتاب وإن تركز حول الفن وتأصيل السريالية لدى الجماعة التروتسكية من المثقفين ، فإنه لا يخلو من شرح واف لتطور الحركة السريالية فى مصر من حيث علاقاتها بالسياسة) ص ٥٦ / ٩٠ .
- (٤٩) عبد الوهاب بكر ، أضواء على النشاط الشيوعى ، بدون ، الملاحق فى الكتاب ايضا انظر : اوراق الخارجية البريطانية .

المودعة بدار الوثائق العامة بلندن الفترة بين ١٩٤٨ / ١٩٥٢

(٥٠) رفعت السعيد ، السابق ، ج ٣ ، محضر نقاش مع كوريل بباريس

(٥١) أحمد صادق سعد ، السابق ، ص ٥٤

(٥٢) صباح الخير ، ١٢ / ٤ / ١٩٨٤

(٥٣) محضر نقاش مع عبد الرحمن الشراوى ، السابق

(٥٤) و يلقى أبو سيف يوسف بالضوء على تنظيمات هذه الفترة فيقول (كنت سكرتيراً لتحرير مجلة الفجر

الجديد و في الوقت نفسه محرراً للباب (مع العمال في نضالهم) ، وكانت مجلة الفجر الجديد و دار

القرن العشرين مؤسستين من المؤسسات الديمقراطية (العلنية) لمنظمة سرية هي (الطلبة

الشعبية للتحرر) التي عرفت أو أطلق عليها أسماء (طليعة العمال) و (العمال و الفلاحون) ، و

كان بعض أعضاء هذه المنظمة أعضاء مشاركين و مؤسسين في لجنة نشر الثقافة الحديثة مع منظمة

سرية أخرى هي (حركة تحرير الشعب)

محضر نقاش بخط يده ، السابق .

(٥٥) محضر نقاش مع احمد بهاء الدين ١٨ / ٥ / ١٩٨٧

(٥٦) أوراق هنري كوريل و الحركة الشيوعية المصرية (مذكرات) كوريل فضلا عن دراسة للدكتور

رءوف عباس ، ترجمة عزة رياض ، الناشر سينا للنشر يناير ١٩٨٨ ، ص ١٢١

(٥٧) السابق ص ١٢٦

(٥٨) السابق ص ١٢٦

(٥٩) تمثل طغيان الملك في عديد من المظاهر منها طغيان الملك على الوزارات إلى درجة أن وزارات كاملة

كانت تتبع القصر تبعة (شبه رسمية) وتزخر كتابات د . محمد حسين هيكل في الجزء الثاني من

مذكراته (دار المعارف ، ١٩٧٧) بكثير من هذه الصور (انظر صفحات ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٤٨٧) إلى

غير ذلك ، أيضاً وللتدليل على هذا يمكن العود إلى محاكمات الثورة ج ٤ ، أيضاً : تأكيدات كريم

ثابت في هذه المحاكمات وهي كثيرة ، انظر على سبيل المثال ص ٧٤٦ ، ٧٤٧) إلى غير ذلك .

(٦٠) محمد حسنين هيكل ، بين الصحافة و السياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ، لبنان ،

ط ٣ / ١٩٨٤ ص ٢٣٩ / ٢٤٠ ، و يؤكد الأستاذ هيكل أن مصطفى أمين كان الصحفي المعبر

عن السراى و اتجاهاتها في وزارات الأقلية (٤٤ / ١٩٥٠) ، و هو ما تؤكد الوثائق نفسها و على

سبيل المثال صورة تقرير السفير البريطانى من القاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية في ١٩ فبراير

١٩٥٢ ، و ايضا الوثيقة الاخرى في نفس التاريخ ، و يورد هيكل نصي الوثيقتين في ملحقه (

الوثائق) تحت رقمى ٩ ، ١٠ كما يورد ترجمة كاملة لهما في ص ٢٤٠ ، ٢٤٣ .

(٦١) أخبار اليوم ١٦ ديسمبر ١٩٤٤ .

(٦٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات ، السابق ص ٢٤٧ .

(٦٣) و يمكن أن نجد تفصيلا صادقا لهذه المدرسة من حيث علاقاتها بالقصر من كتاب احدهم موسى صبرى (قصة ملك و ٤ وزارات) ، مؤسسة أخبار اليوم ، بدون ، و هو يحتوى على عديد من هذه المواقف بشهادة واحد من أهلها .

(٦٤) محمد جلال كشك ، كلام لمصر ، دار الوطن العربى ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٣٢ و هو ما يمكن أن نجده واضحا فى كتابات هيكل حيثذ ، و لا سيما فى سلسلة المقالات التى كتبها تحت عنوان (تعال معى) .

(٦٥) كانت هذه الخطب العصماء شائعة بين المثقفين حتى لنجدها فى كثير من كتابات هذا العصر ومثقفيه ، إذ يذكرها سلامة موسى فى كتابه (الادب للشعب) ، دار نشر سلامة موسى للنشر و التوزيع ، بدون ص ٩٢ ، و كذلك ينقلها أحمد بهاء الدين من كتابات هذه الفترة (انظر ، أحمد بهاء الدين ، فاروق ملكا ١٩٣٦ / ١٩٥٢ ، بدون ص ٨٠ .

(٦٦) الكتلة ٢٩ / ١ / ١٩٤٥

(٦٧) السابق ١٠ / ٢ / ١٩٤٥

(٦٨) السابق

(٦٩) السابق

(٧٠) السابق

(٧١) و على سبيل المثال . انظر : عقول عامة وسياسة طغاة : روز اليوسف ١٦ / ١٠ / ١٩٤٤ ، أيضا : النحاس (موديل سنة ١٩٤٤) : الكتلة ٢١ / ١٢ / ١٩٤٤ ، أيضا : ببغاء السياسة المصرية : روز اليوسف ١٤ / ١٢ / ١٩٤٤ .

(٧٢) الهلال مايو ١٩٥١ .

(٧٣) وجاء فى القصيدة :

فدته البلاد وفدى البلاد	بعالى التراث وغالى القيم
ملك يلوذ به عرشه	وكم ملك بالعروش اعتصم
وذو علم تستظل الملوك	بأعلامها وبظل العلم
وراع رعيته عزة	إذا عز بالصخر بآنى الهرم
أبى الملك إلا كما شاء ..	منيع الجوار رفيع الدعم

الأهرام ٢١ / ٩ / ١٩٤٧ ، كما أورد القصيدة سلامة موسى فى كتابه : الأدب للشعب ، السابق ص ٩٣ .

- (٧٤) دار المحفوظات والوثائق بالقلعة، محفظة رقم ١٤٠ / ١١١ / ١٢ / ٤٢.
- (٧٥) مصطفى عبد الغنى ، طه حسين ودوره في السياسة المصرية ، رسالة ماجستير مخطوطة مقدمة إلى آداب عين شمس قسم التاريخ ١٩٤٨ ، وقد طبعت في كتاب بعنوان (طه حسين والسياسة) صدرت عن دار المستقبل العربى ١٩٨٧ .
- وقد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض أعمال طه حسين في الأربعينات التى استهدفت الرمز مثل : أحلام شهرزاد ١٩٤٣ ، المعذبون فى الأرض ٤٦ / ٤٨ ، شجرة البؤس ١٩٤٤ ، ألوان ١٩٤٨ ، ما وراء النهر ٤٦ / ١٩٤٧ .. إلخ) .
- (٧٦) الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٥١ .
- (٧٧) الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٥٠ و جاء فى نهاية هذه الخطبة ما يلى :
- (هذا العهد يا مولاي ثمرة إذن من ثمرات ذلك الملك السعيد الذى أشرف عليه والدك العظيم ولكنه ثمرة بدأها هو و انضجتها انت ، فإذا وفيت لوالدك العظيم فشهدت هذا الحفل و أتممت ما بدأ ، فالشعب المصرى كله يتعلم منك الوفاء) .
- و يكرر طه حسين عبارة (جدكم الكريم . . نضر الله وجهه) مرات كثيرة فى الخطبة الواحدة ، حتى صارت لتكرارها فى هذا الوقت بين الناس مثالا للنفاق .
- (٧٨) المصرى ١٢ فبراير ١٩٥١ .
- (٧٩) حسن يوسف (مذكرات) ، القصر و دوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ .
- الأهرام ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٠٢ .
- (٨٠) و يفسر محمد حسين هيكىل هذا الموقف فيقول (و كان صدقى " باشا " يعتذر عن سكوته عن مثل هذه الأمور بأنه يفاوض انجلترا باجلاء قواتها عن قناة السويس و إعادة الوحدة بين مصر و السودان ، و من الخير ان يبقى الجو الذى تجرى فيه هذه المفاوضات صفوا لا يعكره خلاف بين القصر و الوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات ، وكان القصر و الوزارة غير مطالب من جانبه بالمحافظة على صفاء هذا الجو ، بل كأن من حق القصر أن يتهمز مثل هذه الفرصة لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الأوقات العادية) محمد حسين هيكىل / مذكرات ، ج ٢ ، السابق ، ص ص ٢٧٠ ، ٢٧١) .
- (٨١) دار المحفوظات بالقلعة ، ملف مصطفى عبد الرازق ، تاريخ التعيين للأوقاف ٥ / ٥ / ٤٧ ، ملف ٥٦٣٩٩ ، محفظة ٥٤٧١ ، عين ١ ، مخزن ١٩ ، و تاريخ تعيينه للأوقاف : نفس التاريخ ، ملف ٥٦٣٤٢ ، محفظة ٥٤٦٥ ، عين ٢ ، مخزن ١٩٠ .
- (٨٢) الأخبار ١١ / ٦ / ١٨٥٣ ، و قد تم تعيينه بالفعل فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ .
- (٨٣) محمد حسين هيكىل ، ج ٢ السابق ص ٢٨٢ .
- (٨٤) و قال على عبد الرازق مدافعا عن نفسه بعد ثورة ٥٢ : (ليعلم أننى لم أقف موقف الساكت عن

الحق و لا المغنى على الباطل . و يحملنى على هذا البيان ما عرفته من حرص المحكمة على بعض الحقائق / و الحق الثابت فى الموضوع هو غاية الایجاز بانه حين أخبرنى ناظر الاوقاف الخاصة . . فأخبرته بأنه لابد أن يكتب لى رسميا بما يقول حتى أستطيع أن أحدد موقفى على ضوء خطابه الرسمى وفعلا وصلنى خطابه به فأخذته و توجهت الى المغفور له محمود فهمى النقراشى ، باشا ، رئيس مجلس الوزراء) ، ويؤكد على عبد الرازق أنه احتج و قدم استقالته وطلب منه أن يكتب مذكرة وطلب منه إرسال ورقة بطلباته ، فأرسل ورقة بطلباته رافضا فأرسل النقراشى الورقة للملك . و انتهى الأمر .

(انظر : أخبار ١١ / ٦ / ١٩٥٣) .

(٨٥) الأهرام ٢٠ يوليو ١٩٤٨ ، المصرى ٢٠ يوليو ١٩٤٨ ، أيضا : الأخبار ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٤ .

و هو فى بداية الخطب يسهب حول مآثر محمد على و فؤاد (. . ثم جاء والدكم فؤاد المصلح الأكبر فوثب بمصر وثبتها الكبرى و استرد لمصر اغلى ماكانت الايام قد سلبته من تراث جدكم العظيم وحقق حلما عزيزا من أحلام محمد على فى توطيد أركان العرش و تثبيت دعائم الملك فى الأسرة العلوية المجيدة) .

(٨٦) صبرى أبو المجد ، أيام الفاروق ، القاهرة ١٩٤٥ ، انظر المقدمة .

أيضا انظر : محمد السيد عشاوى ، تاريخ الفكر السياسى المصرى ، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية الاداب ، ص ٧١ و ما بعدها .

(٨٧) أحمد قاسم جودة ، المكرميات ، بدون ص ٢٠

(٨٨) الأهرام أول أبريل ١٩٤٧

(٨٩) حسن يوسف ، مذكرات السابق ص ٥٦ / ٥٧

(٩٠) رءوف عباس ، جماعة النهضة القومية لمريت غالى وإبراهيم مذكور ص ١٤٢

(٩١) صلاح عيسى ، محاكمة فؤاد سراج الدين ص ٢٣

(٩٢) أحمد فارس عبد المنعم ، الدور السياسى لنقابة المحامين ١٩١٢ / ١٩٨١ ، بدون ، ص ١٩

(٩٣) محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ٨٣ (١٤ / ١٠ / ١٩٤٩) و قد كان الحاضرون

١٤١ محاميا ، أيضا انظر : محضر اجتماع الجمعية العمومية استمرارا لاجتماعها رقم (٨٣) السابق ، و

كان الحاضرون ٣٣ محاميا ، أيضا انظر : احمد فارس عبد المنعم ، السابق ص ص ١٠٤ / ١٠٥ .

(٩٤) من المحررين حيثند : إبراهيم المازنى (السعدى) وحافظ محمود (الأحرار) وفكرى اباطة من جماعة

(الحزب الوطنى) . . الخ .

(٩٥) محاضر مجلس النقابة ٤٨ / ٤٩ فى خطبة يوم ٣١ مارس ١٩٤٩ .

(٩٦) ريتشارد ب . ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ج ١ ، مكتبة مدبولى ١٩٧٧ ، ترجمة عبد السلام رضوان ،

مراجعة فاروق عفيفى عبد الحى ص ٩٦ ، ٩٩

(و من المعروف أن حسن البناء لم يكن على عداء شخصى مع الملك ، و قد كان من أحلامه الكبيرة أن يتم استقباله فى الحضرة الملكية ، كما أكدت الأحداث فيما بعد على موالاته الشديدة للعرش ، و منه كان يأمل تحقيق أحلامه و اصلاحاته ، خاصة ، أن الجماعة كانت قد حصلت على كثير من التسهيلات الرسمية من الوزارات فى الأربعينيات ، وهو الموقف الذى لم يتغير كثيرا فى عهد الهضيبي .

(٩٧) محضر نقاش مع الشيخ محمد الغزالي فى ٢٠ / ٥ / ١٩٨٨

(٩٨) محمد الغزالي ، من معالم الحق فى كفاحنا الإسلامى الحديث ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة ط ٤ / ١٩٨٤ ص ٢١٢ .

(٩٩) السابق ص ٢١٩ .

(١٠٠) السابق ص ٢٢٤ .

(١٠١) السابق ص ٢٢٤ .

(١٠٢) إبراهيم زهمول ، الإخوان المسلمون ، اوراق تاريخية ، و الكتاب أحد فصول دراسة بالفرنسية وعنوانها Lcs partis reliy ievx - Etude comporiee ١٩٨٥ ، ص ١٦

(١٠٣) محمد الغزالي ، السابق .

(١٠٤) محضر نقاش مع الغزالي ، السابق .

(١٠٥) و يقول الغزالي فى كتابه (الاستبداد السياسى) ص ٢١٢ :

" كان يحرص الهضيبي على مرضاة رجال القصر ، قليل الاكتراث بحقوق الأفراد و الهيئات . و قد ألقى كتاب الإسلام و الاستبداد السياسى استنكاراً لهذه السياسة القاصرة " .

(١٠٦) الإسلام و الاستبداد السياسى ، السابق ص ٢٥

(١٠٧) السابق ص ٥٣

(١٠٨) السابق ص ٦٠ ، و كثيرا ما يردد الغزالي الآية القرآنية (إن الملوك إذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة و كذلك يفعلون)

(١٠٩) السابق ص ٢١٩

(١١٠) محضر نقاش ، السابق .

(111) lactur : Eygptin transition .. M, and Cos, . td , london 1958

(١١٢) حين نشر كتابه للمرة الثانية ضمنه حيثيات حكم المستشار حافظ سابق رئيس المحكمة .

(١١٣) نشر هذا الكتاب (مواطنون لا رعايا) فى ربيع عام ١٩٥١ ، و قد شكل مع مقالات خالد محمد

خالد التى ظهرت خلال الستين ٥١ / ١٩٥٢ هجوما حادا من سهام النقد إلى الملكية .

(١١٤) يؤكد هذا كثير من المصادر الماركسية التاريخية ، كما حله لى كثير من المثقفين اليساريين الذين شاركوا فى أحداث هذه الفترة من أمثال الأساتذة : إسماعيل صبرى عبد الله و لطفى الخولى وأبو

- سيف يوسف . . وغيرهم انظر محاضر النقاش .
- (١١٥) طارق البشرى ، الحركة السياسية ، السابق ص ٦٧
- (١١٦) محضر نقاش مع اسماعيل صبرى عبد الله ، السابق
- (١١٧) يونان ليب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥١٩ .
- (١١٨) يمكن أن يقارن بما حدث بعد ثورة ١٩٥٢ ، فلم يكتف الحكام الجدد بتخطى القانون السائد، بل سعوا بالقضاء عليه في إطار القضاء على النظام القديم كله .
- (١١٩) في أعقاب الثورة ، تاريخ مصر القومى من فاروق حتى سنة ١٩٥١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ١/١٩٥١ ج ٣ ص ٣٠ .
- (١٢٠) هذا تحكم مصر ، على أمين ، الأخبار ، بدون ، أيضا ، انظر : شهادة زكى عبد المتعال رسول النحاس إلى السهنورى فى الجلسات ١١/١٥ ، ١٥ - ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٣ ص ١٥١ و ١٥٢ .
- (١٢١) السابق ص ٦٠ .
- (١٢٢) السابق ص ٦٠ .
- (١٢٣) السابق ، ص ٦٨ .
- (١٢٤) السابق ص ٧٤ ، أيضا : الرافعى ، السابق ص ٣٠٠ .
- (١٢٥) أحمد فارس عبد المنعم ، السابق ص ١٢٤ .
- (١٢٦) المصرى ١٢/٣ / ١٩٥١ .
- (١٢٧) محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ٩٣ (١٩٥١/١٢/٢٨) .
- (١٢٨) كان حرص مصطفى النحاس على الوزارة دافعا له ليلبى رغبات الملك حيثذ ، وهذا الموقف يتمثل فى كلمته التى قالها أمام وزرائه (يجب أن نبقى بأى ثمن) انظر : أحمد بهاء الدين ، فاروق ملكا ، روز اليوسف بدون ص ١١٠ .
- (١٢٩) أخبار اليوم ١٢/٢٩ / ١٩٥١ .
- (١٣٠) تقرير مجلس نقابة الصحفيين عام ١٩٥٠ ، وفى تقرير المجلس كلمة طويلة لأحمد الصاوى محمد الذى أيد النقيب وأضاف أنه يرفض النص المقترح للقانون .
- (١٣١) روز اليوسف ٦/٨ / ١٩٥١ .
- (١٣٢) الاشتراكية ١٢/٨ / ١٩٥١ .
- (١٣٣) حلمى سلام ، قصة ملك باع نفسه للشيطان / أيامه الأخيرة ، دار الهلال ، ١٩٧٢ ، العدد ٢٦٣ ص ١٧٧/١٧٨/١٨٠ .
- (١٣٤) محضر نقاش مع أحمد أبو الفتوح ٥ أبريل ١٩٨٧ .
- (١٣٥) حلمى سلام ، السابق ص ١٨٤ .

- (١٣٦) الملايين ٢٩/٧/١٩٥١ .
- (١٣٧) جلستى ٢٩ ، ٣٠ مايو ١٩٥٠ من مضابط مجلس الشيوخ ، أيضا : يوجد تسجيل أمين للجلستين فى كتاب هيكل (مذكرات) ج ٣ ص ٩٠ .
- (١٣٨) جلسة ٢٩ مايو ١٩٥٠ ، السابق .
- (١٣٩) السابق
- (١٤٠) السابق
- (١٤١) حلمى سلام السابق ، ص ٧٢ .
- (ويلاحظ أن د. محمد حسين هيكل فى مذكراته نفى أنه رد على فؤاد سراج الدين ، يقول : تركت هذه العبارة ولم أعترض عليها حتى يمر الاستجواب كله فى سلام) ص ١٧١ ، ٢٠٠ .
- (١٤٢) روز اليوسف ٢٤/٢/١٩٥١ .
- (١٤٣) روز اليوسف ٦/٦/١٩٥٠ .
- (١٤٤) قال إحسان عبد القدوس فى تلك المقالة :
- (إن رأى العام كله يؤمن أن هناك جريمة وطنية قد وقعت .. وكل جريمة لابد لها من فاعل .
- فأين الفاعل فى هذه الجريمة ..؟؟
- أين المجرم ..؟؟
- إن كل ضابط وجندى - وأقولها صريحة - لم يعد يطمئن ، بعد الذى سمعه فى مجلس السلاح ، إلى سلاحه وزخيرته .
- وعندما يفقد الجندى ثقته بسلاحه ، يفقد ثقته بنفسه ، ويفقد روح القتال ، ويضيع مستقبل مصر .
- ولن يستعيد الجندى المصرى ثقته بسلاحه ، وب نفسه ، إلا إذا اطمأن إلى أن الحكومة جادة فى تحقيق اتهامات ديوان المحاسبة - وهو الرقيب الأعلى فى الدولة - واطمأن إلى أن وزارة الدفاع قد طهرت وطهر المتعاملون معها من كل شائبة ، ومن كل شك .
- واتقوا الله فى مصر ، وفى جنود مصر .. وفى ضباط مصر) حلمى سلام ، السابق ص ١٠٨ ، ١٠٩ .
- (١٤٥) أحمد بهاء الدين ، فاروق ملكا ، السابق ص ٨٨ .
- (١٤٦) روز اليوسف ٧/٦/١٩٥٠ .
- (١٤٧) روز اليوسف ٢٠/٦/١٩٤٩ .
- (١٤٨) روز اليوسف ٦/٦/١٩٥٠ .
- (١٤٩) وعلى سبيل المثال ، فإن هجومه الشديد يتوزع فى الفترة بين ٢٠/٧/١٩٤٩ إلى ٦/٥/١٩٥٠ بروز اليوسف على مجرمى حرب فلسطين ، وتمثل مقالة يوم ٨ يوليو ١٩٥١ بعنوان (دولة الفشل) أعنف هذه الحملات قاطبة ، يقول فى نهايتها (جربوا صنفا آخر من الرجال غير هذا الصنف الذى أثبت فشله .. وارحموا مصر من الفشل) .
- (١٥٠) اللواء الجديد ٢٥/٥/١٩٥١ .

(١٥١) اللواء الجديد ١٧/٤/١٩٥٢ .

(١٥٢) روز اليوسف ٣/٧/١٩٥١ .

(وبعد أن يعدد خالد أمثلة كثيرة لهذا الفساد الذى يعم مظاهر الحكم يسأل : هل تجدون فارقا ، أى فارق ، بين صيف ١٩٥٠ ، وصيف ١٩٥١ ؟ كلا .. إلا أن يكون الفارق ايغالا فى الرجس وإمعانا فى التحلى .. (و) .. فى الصيف الماضى كنا نخشى أن يفقد النائب العام بعض سلطته .. وفى هذا الصيف فقدنا النائب العام نفسه ..) ، ويختتم مقالته قائلا : (ياويل مصر من حكامها الصالحين .. لقد جعلوها بصقة وعارا .. وقطعوا ما بينها وبين العالم المتمددين من سبب .. ذلك أن شعار الحكم فى الأمم الحرة : اليوم أمر .. وغداً أمور وشعاره فى مصر المرزوءة : اليوم خمر وغدا خمور) .

(١٥٣) اللواء الجديد ٤/٥/١٩٥١ .

(١٥٤) اللواء الجديد ٢٢/٥/١٩٥١ .

(١٥٥) محمد حسين هيكل ، مذكرات ، ج ٣ السابق ص ١٩٧ .

(١٥٦) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، السابق ج ٣ ص ٣١٩ ، حسن يوسف ، السابق ص ٢٥١ .

(١٥٧) الرافعى ، السابق ص ٣٢٢ .

(١٥٨) محمد حسين هيكل ، السابق ص ٢٠٣ .

(١٥٩) السابق .

(١٦٠) السابق ص ٢٠٦ .

(١٦١) السابق ج ٢ ص ٣٠٢ .

(١٦٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات ج ٢ ، السابق ص ٣١٠ .

(١٦٣) ب.ج فاتيكيوتس ، الجيش المصرى والسياسة ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، رقم ١١ ص ٥٥ وما بعدها .

(١٦٤) يلاحظ أن التشكيل الوزارى لوزارة على ماهر احتوى على الأسماء التالية : صليب سامى (باشا) ، محمد عبد الخالق حسونة (باشا) ، الدكتور إبراهيم شوقى (باشا) ومحمد على نمازى (باشا) ود . محمد زكى عبد المتعال وأحمد مرتضى المراغى (بك) وإبراهيم عبد الوهاب (بك) والأستاذ سعد اللبان ومحمود حسن (باشا) وحامد سليمان (باشا) ، والملاحظة الأساسية هنا أن على ماهر ألف وزارته من وزراءه غير حزبيين ومن الفنين بوجه خاص .

(١٦٥) عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥١ ، ط ١ / ١٩٥٧ مكتبة النهضة ، ص ١٢٩ .

(١٦٦) د. رءوف عباس ، جماعة النهضة القومية ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، كتاب الفكر

(٢) ، القاهرة ١٩٨٦ ، وأهمية الكتاب تعود إلى أن صاحبه ضمنه سلسلة لقاءات مع عدد من ممثلى

الجماعة ، فضلا عن الملاحق التى تضمنت عديدا من وثائق الجماعة ومحاضر جلساتها من ص ١٨٥

(١٦٧) السابق ص ٤٣ .

(١٦٨) السابق ص ٤٣ .

(١٦٩) حرص مریت غالى على أن يصدر هذا الكتاب بإهداء إلى صديقه إبراهيم مذكور (الذى كثيرا ما تبادلت معه الحديث في هذه الموضوعات وغيرها من شئون الوطن وحقوقه المقدسة) .

(١٧٠) تم تحديد أهداف الجمعية في الاجتماع التأسيسي على هذا النحو :

١- ترمى الجماعة إلى بعث الشعور الوطنى الحق ودعم النهضة المصرية على الأسس الاجتماعية والاقتصادية السليمة ، ووضع برنامج قومى تلتقى عنده كلمة المصلحين ، ويحقق رغبات الأمة في النهوض والتقدم ، ويرسم للشباب معالم الغد ، ويكفل للأمة رفع مستوى حياتها الروحية والمادية .

٢- ترحب الجماعة بكل من تشغلهم الشئون العامة عند مختلف نواحيها ، على أنها لا تنتمى إلى حزب أو هيئة سياسية . ولا يشترك في تنظيم أعمالها في حزب أو هيئة سياسية .

٣- تعول الجماعة في تحقيق أهدافها على الصحافة والاجتماعات الدورية والمحاضرات العامة والأبحاث ومختلف وسائل التوجيه والنشر .

٤- تسعى الجماعة - بوجه خاص - إلى تكوين رأى عام مستنير يتقبل مبادئها عن اقتناع ويضطلع بنشر رسالتها وتكون له كلمته في علاج المشاكل القومية وشأنه في تقرير مصير الوطن .

وقد أعادت الجماعة صياغة أهدافها بعد قرابة عام مرة أخرى على هذا النحو :

١- العمل على تكوين رأى عام مستنير وتوجيه الشعور الوطنى وجهة الفهم الصحيح لمشاكل البلاد ، سياسية كانت أم اجتماعية واقتصادية ، وإقامة حلولها على الدراسة والبحث والنظر المجرد عن التحزب .

٢- وضع المبادرة العامة لبرنامج يحقق رغبات الأمة في النهوض والتقدم ويكفل استكمال استقلالها السياسى والاقتصادى ورفع مستوى حياتها المادية والأدبية .

٣- الجماعة مستقلة عن الأحزاب ومحظور فيها الجدل الحزبى .

محاضر ، جلسة ٥٧ ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٤٦ ، ص ٨٠ .

انظر : رؤوف عباس ، السابق ، الصفحات ٤٦ / ٥٠ .

(١٧١) رؤوف عباس ، السابق ص ٦٨ .

(١٧٢) قد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض القضايا التى طرحت خلال عدة محاضرات ، اهتمت بها

الجماعة مثل : (مصر المستقلة ، لإبراهيم مذكور - الملكية الريفية والتأجير لمریت غالى - أهدافنا

الاجتماعية لمحمد زكى عبد القادر - أهدافنا الزراعية ليحيى العلايلي) إلى غير ذلك ، انظر : رؤوف

عباس ، السابق ص ٧٤ .

(١٧٣) الأهرام ١٠ أكتوبر ١٩٤٦ .

- (١٧٤) مريت غالى ، الإصلاح الزراعى ، دار الفصول ، القاهرة ١٩٤٥ (المقدمة) .
- (١٧٥) طارق البشرى ، تطور الحركة الوطنية ، السابق ص ١٩٤ .
- (١٧٦) انظر كتاب المسحراتى لمحمد خطاب ، مجموعة مقالات ، بدون ، أيضا : تحليل للمشروع وعدد من المثقفين الليبراليين فى كتاب :
- (١٧٧) تقدم به إلى مجلس الشيوخ فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨ .
- (١٧٨) على سبيل المثال ، انظر : الأهرام ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ فبراير ١٩٤٧ ، ٨ مايو ، ٤ يونيو ١٩٤٧ ، أيضا ٢٢ ، ٢٦ يونيو ١٩٤٧ ، و ٣ ، ٥ أغسطس ، ٢٥ أغسطس ١٩٤٨ ، ١٧ نوفمبر ١٩٤٨ .. إلخ .
- (١٧٩) مريت غالى ، الإصلاح الزراعى ، السابق ص ٥٧ .
- (١٨٠) السابق .
- (١٨١) السابق .
- (١٨٢) عاصم الدسوقي ، مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٦ .
- (١٨٣) مريت غالى ، السابق ص ١٣ .
- (١٨٤) السابق ص ١٦ .
- (١٨٥) السابق ص ٣٣ .
- (١٨٦) السابق ص ٥٧ .
- (١٨٧) رءوف عباس ، جماعة النهضة ، السابق ص ٩٧ .
- (١٨٨) إبراهيم مذكور ، الأداة الحكومية ، دار الفصول للنشر ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .
- (١٨٩) المرجع السابق ص ١٥١ ، ١٧٩ .
- (١٩٠) السابق ص ١٨٣ .
- (١٩١) السابق ص ١٨٧ ، ٢٠١ .
- (١٩٢) السابق ص ٢١١ ، ٢٣٠ .
- (١٩٣) السابق ص ٢٤١ ، ٢٨١ .
- (١٩٤) السابق ص ٢٩٤ ، ٣٢٦ .
- (١٩٥) السابق ص ٣٣٦ .
- (١٩٦) السابق ص ٣٣٧ .
- (١٩٧) السابق ص ٢١٥ ، أيضا يمكن العودة إلى محضر جلسة ١٩ ، ٢٢ / ٤ / ١٩٤٥ .
- (١٩٨) روز اليوسف ١٤ / ١٢ / ١٩٦٤ .
- (١٩٩) طارق البشرى ، تطور الحركة الوطنية ، السابق ص ٣٩ .
- (٢٠٠) يقول مندور (لم أنتم إلى أى حزب شيوعي) ، رغم محاولة صدقى تشويهه بالاتفاق مع صحيفة (أخبار اليوم) التى صدرت صباح ٣ يوليو ١٩٤٦ بعد القبض عليه ، إذ كان المانشيت الرئيسى

- بهذه الصحيفة وفي الصفحة الأولى (القبض على د. مندور الواسطة بين الوفد والكومنتارن) .. (و) ..
ومن الأشياء المنسوبة إليه كذلك أنه كان الواسطة في تحرير ميثاق بين الوفد والدولية .. إلخ .
- (٢٠١) فؤاد دواره ، عشرة أدباء يتحدثون ، كتاب الهلال ١٧٢ ، يوليو ١٩٦٥ ص ١٩٦ .
- (٢٠٢) روز اليوسف ١٤ / ١٢ / ١٩٦٤ .
- (٢٠٣) كانت (ترويسة) الصفحة الأولى من صحيفة (الوفد المصرى) مكتوبا عليها - كما حرص مندور -
هذه العبارة «استقلال وادى النيل - الديمقراطية السياسية - العدالة الاجتماعية» .
- (٢٠٤) المصرى ٤ / ١٢ / ١٩٤٤ .
- (٢٠٥) الوفد المصرى ٢٢ / ١ / ١٩٤٥ .
- (٢٠٦) الوفد المصرى ٧ / ٣ - ١١ / ٤ / ١٩٤٥ ، أيضا على سبيل المثال : ١ / ٣ / ١٩٤٦ إلى غير ذلك كثير .
- (٢٠٧) الوفد المصرى ١١ / ٤ / ١٩٤٥ .
- (٢٠٨) الوفد المصرى ١١ / ٤ / ١٩٤٥ .
- (٢٠٩) المصرى ١١ / ٩ / ١٩٤٤ .
- (٢١٠) الوفد المصرى ١٧ / ٤ / ١٩٤٦ .
- (٢١١) المصرى ١١ / ٩ / ١٩٤٤ .
- (ويلاحظ أن مندور دعا ، منذ فترة مبكرة ، إلى تدخل الدولة ، كتب فى مجلة : الثقافة ، فى عام ١٩٤٣ يقول «نحن نريد ديمقراطية اجتماعية لتحقيق عدل اجتماعى ، وهذا العدل لن يكون بغير تدخل الدولة» .
- (٢١٢) المصرى ١١ / ٩ / ١٩٤٤ .
- (٢١٣) الوفد المصرى ٢١ / ٢ / ١٩٤٥ .
- (٢١٤) السابق .
- (٢١٥) المصرى ٦ / ٤ / ١٩٤٤ .
- (٢١٦) السابق ١٧ / ٤ / ١٩٤٤ .
- (٢١٧) السابق ١٧ / ٤ / ١٩٤٤ .
- (٢١٨) السابق ص ١٦٦ ، ١٦٧ .
- (٢١٩) السابق .
- (٢٢٠) الوفد المصرى ١٧ / ٣ / ١٩٤٦ .
- (٢٢١) السابق .
- (٢٢٢) السابق .
- (٢٢٣) السابق :
- (٢٢٤) الوفد المصرى ١٦ / ٧ / ١٩٤٥ .

- (٢٢٥) الوفد المصرى ٤/ ٥/ ١٩٤٧ .
- (٢٢٦) السابق .
- (٢٢٧) فؤاد قنديل ، شيخ النقاد محمد مندور ، دار الغد العربى ، القاهرة ١٩٨٧ ص ٦٧ .
- (٢٢٨) إبراهيم زهمول ، السابق ، ص ١٦ .
- (٢٢٩) يمكن مراجعة فكر الإخوان الاجتماعى بفكر سيد قطب الاجتماعى خاصة فى كتبه : (التصوير الفنى فى القرآن ١٩٤٥ ، مشاهد من يوم القيامة فى القرآن ١٩٤٥ ، فضلا عن كتابه الهام فى هذا الصدد : العدالة الاجتماعية فى الإسلام ١٩٤٩ وقد أشرنا إليه سلفا) .
- (٢٣٠) عبد الباقي محمد حسين ، سيد قطب حياته وأدبه ، دار الوفا للطباعة ١٩٨٦ ص ٣٦ .
- (٢٣١) السابق ص ٤٤ .
- (٢٣٢) مجموعة من المحاضرين ، الحركات الإسلامية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أغسطس ١٩٨٧ ص ٩٩ (انظر رأى الشيخ الغزالي) .
- (٢٣٣) راجع كتاب خالد محمد خالد الأول (من هنا نبدا) وكتابه الأخير (الدولة فى الإسلام) ، أيضا محضر نقاش معه ، ١٠/ ١٠/ ١٩٨٧ .
- (٢٣٤) و (٢٣٥) محضر نقاش ، السابق .
- (٢٣٦) وهو ما يتأكد -من جانب الإخوان- من هذين المصدرين :
- (أ) المذكرة التى تقدم بها حسن البنا إلى رئيس الحكومة فى ١٩٣٩ ، أى بعد إعلان الحرب العالمية الثانية بأيام وبها مطالب الإخوان ، انظر - على سبيل المثال - كتاب حسن البنا : الدعوة والداعية ، دار الاعتصام ، بدون ، ص ٣١٢ .
- رسالة (النظام الاقتصادى وبها شرح واف للمشكلة الاقتصادية كما يراها حسن البنا .
- (ب) فى كتاب حسن البنا : مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، دار شهاب ، بدون ، ص ٢٢٨ فضلا عن بقية الرسائل الهامة .
- (٢٣٧) طارق البشرى ، السابق ، ص ٣٨١ .
- (٢٣٨) الإسلام والمناهج الاشتراكية ، لجنة النشر للزهدين ، بدون ، ويفهم منه أنه كتب بين عامى ١٩٤٩/ ٤٨ ، ويؤكد لى الغزالي - فى لقاء خاص - أنه كتبه فى العام التالى من كتابه الأول .
- (٢٣٩) الإسلام والأوضاع الاقتصادية ، دار الكتاب العربى بمصر ، ط ١/ ١٩٤٧ .
- (٢٤٠) السابق ، المقدمة ، ص ٣ .
- (٢٤١) السابق ص ٤ .
- (٢٤٢) السابق ص ٥ (يلاحظ هنا أن محمد الغزالي كتب تحت اسمه على الغلاف الأول من الكتاب لفظة :

الواعظ ، وهو ما فعله خالد محمد خالد بعد ذلك أبان نشر كتابه الأول فوضع تحت اسمه على الغلاف الأول كذلك لفظه : من العلماء . وهو ما يشير إلى تأكيد المثقف الإسلامى لهويته التى تحدد دوره الحقيقى فى المجتمع .

(٢٤٣، ٢٤٤) السابق ص ٦١ .

(٢٤٥) السابق ص ص ٦٤/٦٦ .

(٢٤٦) السابق ص ١٤ .

(٢٤٧) السابق ص ١٥ .

(٢٤٨) السابق ص ٢١ .

(٢٤٩) السابق ص ٣٣ .

(٢٥٠) السابق ص ٦٣ .

(٢٥١) السابق ص ٨٤ .

(٢٥٢) السابق ص ٩٨ .

(٢٥٣) السابق ص ١٠٩ .

(٢٥٤) السابق ص ١١٨ .

(٢٥٥) السابق ص ١١٩ .

(٢٥٦) السابق ص ١٤ .

(٢٥٧) السابق ص ١٤ .

(٢٥٨) السابق ص ٣٧ .

(٢٥٩) السابق ص ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٢٦٠) السابق ص ص ٥٨ ، ٨٠ .

(٢٦١) السابق ص ٨٥ .

(٢٦٢) السابق ص ٩٣ .

(٢٦٣) السابق ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢٦٤) السابق ص ١١٩ .

(٢٦٥) نستطيع أن نسبق المرحلة الاجتماعية بالمرحلة التى تسمى بالمرحلة الرومانسية ، وفيها كتب العديد من أعماله الإبداعية فى الشعر والنقد ، ثم تلتها المرحلة الفلسفية التى استغرقت معظم الخمسينيات بالتنظير الفلسفى للإسلام ، ثم المرحلة الأخيرة السياسية التى شغل فيها بالكتابة السياسية (قولا وفعلا) ، وهى تحدد بنهاية الخمسينيات وبداية الستينيات .

(٢٦٦) السابق .

(٢٦٧) الملاحظ أن سيد قطب ، دائم الإشارة فى كل كتاب من هذه الكتب إلى بعضها البعض ، فهو حين

يتحدث عن العدالة الاجتماعية في كتابه (السلام العالمى والإسلام) لا يلبث أن يشير في الهوامش إلى كتاب (خصائص التصوير الإسلامى ومقوماته) ، وهو يشير إلى نفس الكتاب في كتابه (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) ، وهو ما يتكرره فى كتبه الأخرى ، غير أن من المؤكد أن فكره تبلور فى مرحلة تالية أكثر من ذلك .

(٢٦٨) سيد قطب ، طفل القرية ، بدون ناشر ، ١٩٤٥ ، ويلتقى بهذا الحس الاجتماعى فى فصوله الكثيرة عن الفلاحين الفقراء ، ومظاهر الفقر المدقع فى القرية ، أو عن أولئك (العرب) الذين كانوا يعملون فى القرية / ص ١١٨ ، كما يصف الكثير من مظاهر الفقر التى تبدى لدى الناس العاديين أو المجاذيب، أو فى عسف السلطات لجمع السلاح ١٥٢٩ .. إلى غير ذلك مما يزخر الكتاب .

(٢٦٩) جريدة الشرق الأوسط السعودية ، ٩ / ١٢ / ١٩٨٧ ع ٣٢٩٨ .

(٢٧٠) على سبيل المثال ، انظر فصل (سياسة الحكم فى الإسلام) ، إذ يعطى الحاكم حق التشريع مهتدياً بالمصلحة المرسله وسد الذرائع .. إلخ . انظر ص ٨٤ / ٨٨ .

(٢٧١) سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الإسلام ، دار الشروق ، ط ١٠ / ١٩٨٧ ص ٤٣ / ٤٤ .

(٢٧٢) السابق ص ٥٢ .

(٢٧٣) السابق ص ٦٢ .

(٢٧٤) السابق ص ص ٨٠ / ٨٣ .

(٢٧٥) السابق ص ٨٥ .

(٢٧٦) السابق ص ٨٨ .

(٢٧٧) السابق ص ٩٠ / ٩١ .

(٢٧٨) السابق ص ٩٥ .

(٢٧٨) السابق ص ١٠٠ / ١٠٨ .

(٢٧٩) السابق ص ١٠٨ .

(٢٨٠) السابق ص ١٠٨ .

(٢٨١) السابق ص ١٠٩ .

(٢٨٢) السابق ص ١١٢ .

(٢٨٣) السابق ص ١١٤ .

(٢٨٤) السابق ص ١١٨ .

(٢٨٥) السابق ص ١١٨ .

(٢٨٦) السابق ص ١١٨ .

(٢٨٧) السابق ص ١١٩ .

— (المصالح المرسله : هى التى ليس لها نص خاص يشهد لنوعها على الاعتبار . أما سد

الذرائع : معنى سد الذرائع رفعها ، فوسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة) .

(٢٨٨) السابق ص ١٢٣ .

(٢٨٩) السابق ص ص ١٢٤ / ١٢٥ .

(٢٩٠) السلام العالمى والإسلام ، دار الشروق ، ط / ص ١٠٣ / ١٦٠ .

(٢٩١) معركة الإسلام والرأسمالية ، دار الشروق ط ١٠ / ١٩٨٧ .

(٢٩٢) السابق ص ٥ .

(٢٩٣) السابق ص ٦ .

(٢٩٤) السابق ص ٩ .

(٢٩٥) السابق ص ١٠ .

(٢٩٦ ، ٢٩٧) السابق ص ١١ .

(٢٩٨) السابق ص ١٢ .

(٢٩٩) السابق ص ١٤ .

(٣٠٠) السابق ص ١٥ .

(٣٠١) السابق ص ١٩ .

(٣٠٢) السابق ٢١ .

(٣٠٣) السابق ص ٢٣ .

(٣٠٤) السابق ص ٣٨ .

(٣٠٥) السابق ص ١١٣ .

(٣٠٦) السابق انظر ص ١١٥ أيضا : ص ١٢٢ .

(٣٠٧) انظر تقرير النيابة فى ٢٧ مايو ١٩٥٠ ، أيضا : محمد السيد عشاوى ، الفكر السياسى المصرى

١٩٥٢ / ٤٥ ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة القاهرة ، كلية السياسة والاقتصاد ، ص ٣١٦ ،

أيضا : محضر نقاش مع خالد محمد خالد : السابق ، أيضا : مجلة الوطن العربى التى تصدر من

باريس فى ٢٩ / ٤ / ١٩٨٨ . والجدير بالذكر أن وكيل النيابة - كان المستشار حافظ سابق - جعل

الجلسة سرية غير داع إليها أحد من الإخوان الذين كان يخشى منهم على المؤلف .

(٣٠٨) خالد محمد خالد ، من هنا نبدأ ، بدون ، ص ص ١٤ ، ١٥ .

(٣٠٩) السابق ص ١٥ .

(٣١٠) السابق ص ١٩ .

(٣١١) السابق ص ٢٥ .

(٣١٢) السابق ص ٢٩ .

(٣١٣) السابق ص ٣٤ .

(٣١٤) السابق ص ٣٧ .

(٣١٥) السابق ص ٥٧ .

(٣١٦) السابق ص ٧٢، ١١٧ .

(٣١٧) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق ، وهو ماردده في كتابه السابق ، خاصة انظر ص ٩٠ .

(٣١٨) محضر نقاش ، السابق .

(٣١٩) محضر نقاش ، السابق .

La coturet : Ibid p 94

(٣٢٠)

أيضا : حول الضجة التي أثارها الكتاب يمكن العودة إلى مجلة الوطن العربى ، باريس ، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٤ .

(٣٢١) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .

(٣٢٢) روز اليوسف ٣ يوليو ١٩٥١ .

(٣٢٣) السابق .

(٣٢٤) روز اليوسف ٢٤ / ٧ / ١٩٥١ .

(٣٢٥) السابق .

(٣٢٦) روز اليوسف ٢١ / ٨ / ١٩٥١ .

(٣٢٧) السابق ، ويقول في نهاية هذه المقالة التى علق فيها على اعتماد الحكومة لمبلغ كبير جدا لشراء سيارات للقصور الملكية : ولكن اسمعوا أيها العابثون .. لقد صنع لكم أخ من قبل هو نوبار باشا مثل صنيعكم هذا وأفرغ مال الشعب فى ديوان الخديو .. فقصدته الشعب فى نظارة المالية وضربه ومرغه فى التراب .. وجاء إسماعيل لينقذ بنفسه خليله فرفض الشعب وساطته ولم يدع جثة نوبار حتى تعهد إسماعيل برد الاعتمادات المحذوفة (ل) / وصحيح أننا لن نضربكم لأننا نحترم القانون .. بيد أننا سنسقطكم إذا لم تثوبوا .. (و) ويومئذ تعلمون علم اليقين أن هذا الشعب صاحب الجلالة .

(٣٢٨) الفجر الجديد ١٦ / ٧ / ١٩٤٥ .

(٣٢٩) الفجر الجديد ٣ / ٤ / ١٩٤٦ ، أيضا : أحمد صادق سعد ، صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب الثانية ٤٥ / ١٩٤٦ ، مكتبة مدبولى ١٩٧٦ ص ١١٦ .

(٣٣٠) الفجر الجديد ١٦ / ٧ / ١٩٤٥ .

(٣٣١) الفجر الجديد ١٦ / ٨ / ١٩٤٥ ، أيضا : صادق سعد ، السابق ص ١٦٤ .

(٣٣٢) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، بدون ، ص ٢٤٨ .

(٣٣٣) صادق سعد ، مشكلة الفلاح ، القاهرة ١٩٤٥ ، الصفحات ٧ ، ٨ - ٦١ ، ٧٠ .

(٣٣٤) الفجر الجديد ٢٢ / ٥ / ١٩٤٥ ، أسعد ص ٢٠٩ .

- (٣٣٥) يوجد العديد من الحلول التى يقدمها صادق سعد فى كتابه : اليسار المصرى ، السابق ، والتى سبق نشرها فى الأربعينيات ، انظر ص ١٦٧ .
- (٣٣٦) لانعثر على تقرير واف للحزب الشيوعى المصرى ، وإنما عثرنا على عديد من الشذرات التى وجدناها فى تحقيقات النيابة مع هذا الحزب فى كتابى :
- رفعت السعيد ، منظمات اليسار المصرى ١٩٥٧/٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣ .
- محمود متولى : مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، بدون ، دار نشر ، ط ١/١٩٧٩ .
- (كذلك اعتمدت فى فهم الدور الاجتماعى والاقتصادى للحزب الشيوعى المصرى من خلال لقاء أحد زعميه البارزين : د. إسماعيل صبرى عبد الله ، محضر نقاش ، السابق .
- (٣٣٧) ملف القضية ٣٤٨ عسكرية ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، اطلاع النيابة على مضبوطات فاروق عبد السلام ص ١٢٠٣ ، نقلا عن : رفعت السعيد ، السابق ص ٣٦١ .
- (٣٣٨) رفعت السعيد ، السابق ص ٣٦٠ .
- (٣٣٩) بيرو ، هنرى كرويل ، السابق
- أيضا : محضر نقاش مع إسماعيل صبرى عبد الله ، السابق .
- (٣٤٠) شهدى عطية وعبد المعبود الجليل ، أهدافنا الوطنية ، عام ١٩٤٥ .
- (٣٤١) رشدى البدرأوى (مشروع لتعديل الملكية العقارية ، ١٩٤٩ .
- (٣٤٢) إبراهيم عامر ، مشكلة الفلاح .

الفصل الثانى

المثقفون وثورة ١٩٥٢

رأينا كيف أن ثورة ١٩٥٢ لم تأت من فراغ ، فرغم أن التجمعات الفكرية والسياسية كانت تفتقد إلى (وحدة) تنظيمية تمكنها من تغيير النظام الذى بلغ درجة الانهيار عشية قيام ثورة ١٩٥٢ ، فإن هذه التجمعات شاركت ، بتياراتها المتباينة - مشاركة كبيرة فى قيام الثورة سواء بالتقديم لها فكريا ، أو بالعمل لها فعليا بالاشتراك مع خلية الضباط الذين كانوا - تاريخيا - قد أجروا اتصالا واسعا بعدد من المثقفين وتياراتهم وتنظيماتهم السياسية طيلة الأربعينيات .

ومن هنا ، فإنه يمكن فهم تأكيد المثقفين الليبراليين كطه حسين ومصطفى مرعى ووحيد رافت وإبراهيم مدكور وغيرهم من أنهم عانوا كثيرا طيلة الأربعينيات لإصلاح النظام القائم، كما يمكن فهم كتابات مثقفى التيار الإسلامى ، خاصة الفترة الأولى من قيام الثورة ، إذ كان رأى السائد لدى الجماعة - جماعة الإخوان المسلمين - فى الفترة الأولى ، أنها (ملهمة) حركة الجيش ، و (الوعى) الذى شكل فكرة التمرد نفسها ضد الطغيان المسيطر على مصر ، وأن الثورة كانت (صدى) و (نتاجا) لجماعة الإخوان المسلمين^(١) .

ورغم أن جماعات اليسار المتناحرة ، لم يؤيد الحركة الجديدة منها فور قيامها غير تنظيم واحد .. فإن نظرة سريعة إلى برامج هذه الأحزاب وفى

أفكار مثقفها تشير إلى أثرها في قيام الحركة الجديدة ، وهو ما يؤكد أحد أفراد «حدثو» البارزين - أحمد فؤاد - فهو يقول « كنا نشترك معا في كتابة منشورات الضباط الأحرار .. (و) .. وأذكر أنني قدمت لعبد الناصر الأهداف الستة بناء على طلبه ونزل بها منشور»^(٢) .

وهذه العلاقة أيدها عدد كبير من اليساريين ممن انتموا إلى هذا الحزب وكان ضمن ضباط الثورة في آن من أمثال أحمد حمروش وخالد محيي الدين ويوسف صديق وأحمد فؤاد نفسه .. وغيرهم .

وهذه الحقيقة ، أعنى بها فعالية المثقفين طيلة الأربعينيات ، أكدت على أن حركة الجيش ضمت من العناصر ما يعد ترجمة لفكر كثير من الكتاب والمثقفين والمشاركين في توجيه الرأي العام .

وقد استتبع هذه الحقيقة حقيقة أخرى ، هي ، تأييد غالبية المثقفين للحركة الجديدة تأييدا مطلقا ، وهو تأييد استمر قرابة العام الأول منذ قيام الثورة ، وشاركت فيه جميع التيارات ، بينما قابله الضباط المسيطرون على السلطة باستطلاع صامت ما لبث أن تحول إلى تأييد متحفظ فشك فصدام مروع .

فلنر ظواهر تأييد المثقفين قبل أن نصل إلى الجانب الآخر ، جانب الثورة.

* *

لم تكد تنجح الثورة حتى سعى رؤساء الأحزاب الليبراليون والمستقلون والمثقفون التابعون لهم - بالطبع - إلى ثكنات مصطفى كامل ليبدوا تأييدهم المطلق .

وقد كان أبرز من ذهب إلى هناك : لطفى السيد ومحمد حسين هيكل وبهى الدين بركات وطه السباعى وعبد الرحمن الرافعى وفكرى أباطة .. وغيرهم ، وقد كان أغلبهم - كما نرى - من السعديين والمستقلين والحزب الوطنى .

لقد ذهب السياسيون والمثقفون إلى مقر الثورة ، وهناك قابلوا قائدها «ليعبروا له عن تمنياتهم للثورة بالتوفيق والنجاح .. (و) .. وقابلهم القائد العام ، وقد ألقى كلمة اللقاء أحمد لطفى السيد نيابة عن الحاضرين نحو الحركة المباركة وشكرهم للضباط والجنود»^(٣) .

ومالبث عبد الرحمن الرافعى أن قدم لنا مشهداً آخر حين ذهب مع فكرى أباطة منفردين باسم الحزب الوطنى ، فقابلا القائد العام مرة أخرى - محمد نجيب - لتهنئة النظام الجديد ، وكررا سرورهما بانتصار الثورة ونجاحها.

وهذا الموقف الذى يصفه يعكس موقف عبد الرحمن الرافعى الشديد ، لتأييد كل التأييد للثورة وكتاباتة التالية لهذا لتؤكد مثل هذا الاتجاه فى التأييد المطلق^(٤) ، ورسائله المتوالية لزعيم الثورة فى هذا الوقت محمد نجيب تؤكد ذلك الاتجاه ، وهو ما تؤكد أوراقه الخاصة^(٥) .

وعلى هذا النحو ، فإنه عقب قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ تسابق كثيرون سواء أكانوا من اليسار أو الليبراليين لتأييد حركة الجيش^(٦) ، وربما فعل البعض ذلك من باب التطلع من للاستفادة من النظام الجديد دون أن يتنبه إلى حقيقة نوايا الحركات العسكرية المماثلة ، وربما كان البعض يدرك هذا ولكنه أثر السلامة ، ويمكن أن نذكر من هؤلاء كذلك من أصحاب الثقافة

القانونية عبد الرزاق السنهورى والسيد صبرى ، وكذلك من الليبراليين ممن لهم صلات بالوفد كل من طه حسين ومحمد مندور وآل عبد الرزاق وعباس العقاد وتوفيق الحكيم ، ويمكن أن نذكر أسماء كثيرة أخرى ترتبط إما بالثقافة فقط ، أو تضيف إلى الثقافة اهتماما سياسيا ملحوظا من أمثال إحسان عبد القدوس وكامل الشناوى ومحمد حسن الزيات وبيرم التونسي وجلال الدين الحمامصى ووحيد رافت وإبراهيم مذكور ، وكذلك ممن كان لهم تأثير فى توجيه رأى العام من الكتاب والصحفيين من أمثال محمد التابعى وأحمد أبو الفتح وصالح جودت ومدرسة الأخوين أمين - على ومصطفى - وموسى صبرى ومحمد التابعى ومحمد حسنين هيكل .. وغيرهم. وسوف نتوقف عند أحد النماذج المؤيدة للحركة الجديدة وهو طه حسين. وقد كان طه حسين يمثل (صورة) بارزة لموقف المثقف الذى له علاقة بالوفد .

لقد كان موقفه من الحركة الجديدة تأييدا مطلقا استمر إلى ما بعد أن نال عبد الناصر من النظام القديم كله ، وأذى كثيرا من رموزه ، وقد ظهر هذا الموقف منذ الفترة الأولى من قيام الثورة ، إذ تمتع طه حسين بمكانة فريدة بين رجالات الثورة حتى أنه كان يلتقى بجمال عبد الناصر ويناديه (يا جمال)^(٧) ، ولم يحدث أن وقع طه حسين فى ضائقة مالية قط إلا ووجد فيها عوناً من زعيم الثور .

الأكثر من هذا أن طه حسين سعى ، منذ البداية ، وبطيب خاطر ، ليلعب دور الوساطة بين جمال عبد الناصر - زعيم الثورة - ومصطفى النحاس زعيم الوفد ، مشيا النحاس عن تشدده إزاء الضباط الجدد ، داعيا إياه إلى (الملاينة) قائلا له عن ضباط مجلس القيادة : « يجب أن تلاحظ أنهم

شبان ويجب أن تمشى قليلا مع أهدافهم وتجري حركة التطهير في الذين عليهم مأخذ»^(٨) ، وحين فشلت المحاولات المستمرة للتوفيق بين النحاس والضباط - وكان طه حسين قد قام بجهد كبير فيها - كان طه حسين هو الذى كتب بيان تنحى مصطفى النحاس^(٩) .

وكتابات طه حسين الأولى أبلغ دليل على تأييده المطلق للحركة الجديدة، وهو تأييد مالمبث أن تحول إلى تهاون ومسايرة للنظام ، فهو أول من يكتب من رموز الفترة الليبرالية عن (أهداف الثورة المصرية)^(١٠) ، و(أهداف الثورة)^(١١) ، وكتب عدة مرات كلما جاءت ذكرى الثورة حول (يوم الثورة)^(١٢) ، ومن هذا أنه كتب من باريس ولما يمر شهر على قيام الثورة ، يقول: «إن مصر ما هى إلا أن تثوب إلى الثقة وتعود إلى الأمل وأحس أن مصر قد وجدت نفسها ولم يخطئها التوفيق ، ولم تجر عن قصد السبيل ، وإنما ملكت أمرها وضبطت نفسها...»^(١٣) مهاجما العصر (البائد) خاتما مقالته بالدعوة إلى الحركة ، قائلا : بارك الله للجيش فيما فعل ، وبارك الله للجيش فيما يفعل ، وبارك الله لمصر فى الجيش^(١٤) .

ورغم أن طه حسين كان فى هذا الوقت يكثّر من الحديث عن الديمقراطية ، فإن دعوته إلى تأييد الثورة كان أغلب ما ميز كتاباته ، فكثيرا ما راح يعلن ارتياحه لسقوط الدستور ، وكثيرا ما أكد أن استفتاء الشعب للاختيار بين الملكية والجمهورية ينتهى دائما إلى أمر واحد يجب الأخذ به قبل هذا الاستفتاء ، وهو ، تقرير النظام الجمهورى ، وهو كثيرا ما يهاجم العهد الملكى الماضى هجوما عاتيا ، ويسهب طويلا فى أضرار «وراثه الحكم»^(١٥) ، وكان طه حسين تنبه فقط حيثئذ إلى هذه الحقيقة .

وبمراجعة دوريات هذه الأيام نرى أن طه حسين هو أول من رفض أن تطلق الثورة على نفسها كلمة (النهضة) أو (الحركة) ، مؤكداً أن ما حدث ليس غير ثورة وهو ما يجب أن تعرف به منذ الآن^(١٦) ، فما تفعله هذه الحركة الآن إنما هو (روح الثورة) كما أثر أن يكون عنوان مقالته .

ويغلو طه حسين في التأييد المطلق ، ويلاحظ أن هذا التأييد يتمشى تماماً مع خطوط الثورة الجديدة التي كانت تتلمس في الحركة (البرجماتية) السبيل الوحيد للسير في الطريق الجديد ، فلا تطلق الثورة أى شعار إلا ويؤيدها^(١٧) سواء كان هذا في تحييد النظام الجمهورى أو تأكيد استمرار الفترة الانتقالية التي دعت الثورة إليها ونفذتها .

ويصل التأييد المطلق عند طه حسين إلى درجة تحريض الثورة على المثقفين الذين يتخذون موقف المعارضة منها ، فيقول على سبيل المثال ، أن «من حق الثورة ومن الواجب عليها أن تحمى نفسها من جموح بعض الأقلام حتى تطمئن إلى بلوغ غاياتها»^(١٨) .

ويؤكد هذا أنه في فترة تالية - أبان أزمة مارس ١٩٥٤ وبعدها - يدعو المثقفين - من الجانب الآخر - إلى أن يخلصوا للثورة النصح والا يختلفوا معها^(١٩) .



وقد امتدت موجة التأييد إلى التيار الإسلامى ، فرغم أنه لم يصدر بيان رسمى بالتأييد عن الجماعة خلال الأيام التالية لقيام الحركة (بين ٢٣/٢٦ يوليو) في وقت بقى فيه حسن الهضيبى زعيم الإخوان بعيداً في الاسكندرية مؤثراً الانتظار حتى تتخلى الأمور .. فإن توالى البيانات المؤيدة للجماعة بعد ذلك أكدت على ثبات موقف التأييد^(٢٠) غير أنه لم يمض وقت طويل حتى بدا أن البون شاسع بين الإخوان والثورة .

وإذا كان الصدام قد ظهر مبكرا بين الجماعة والثورة ، فإن عددا من المثقفين البارزين فى التيار الإسلامى داخل الجماعة وخارجها قد التقت أفكارهم مع أفكار الثورة فى وقت كانت هوة الخلاف تزيد بينهم وبين التنظيم الإخوانى .

وقد كان أبرز هؤلاء المثقفين ممن أيدوا الثورة من التيار الإسلامى كلا من سيد قطب وخالد محمد خالد والبهى الخولى ومحمد الغزالى .

والجدير بالذكر أن هؤلاء المثقفين كان لهم - كما رأينا فى الفصل السابق - فكر اجتماعى متميز ، فنادوا بتحديد الملكية والضرية التصاعدية والاهتمام بالفلاح والعامل الزراعى وما إلى ذلك مما قرب بينهم أكثر والحركة الجديدة أكثر من توفر نوازع الاتفاق بينهم وبين سياسى جماعة الإخوان المسلمين .

وقد بدت مظاهر التأييد المطلق لدى أولئك فى عديد من المظاهر لعل منها الكتب التى صدرت بعد قيام الثورة ، حيا فيها هؤلاء المثقفون الإسلاميون الحركة المباركة ورجالاتها بوصفها انجازا هاما لأهدافهم التى طال انتظارهم لتحقيقها ، وبوصفها ثمرة لجهدهم الطويل فى هذا الصدد^(٢١).

وقد كان أبرز هؤلاء قاطبة سيد قطب .. ولم يكن بعد من أنصار جماعة الإخوان ، أكثر رموز التيار الإسلامى تأييدا للثورة فور قيامها ، إلى درجة أنه اعتبر هذه الثورة «أعظم انقلاب فى تاريخ مصر الحديث على الإطلاق»^(٢٢)، كما سعى للدعوة إلى تطهير النقابات وعدم العودة بأى شكل إلى الورا^(٢٣)، وفى الوقت الذى بذل فيه جهدا كبيرا لإبراز مفاصد العهد الماضى ، راح يقر كل قرارات الثورة ويؤيدها ، فإذا دعت إلى التطهير يدعو إلى التطهير أكثر

منها ، يقول ، وعلى سبيل المثال «لقد ضاع وقت طويل ، فإذا لم يكن أحد يريد أن يرتفع إلى مستوى الحدث ، فلتجبه إلى رجال الجيش وحده ، نهتف بهم اضربوا والحديد ساخن ، اضربوا قبل فوات الأوان»^(٢٤) ، ورذا دعت الثورة إلى محاكمة رموز العهد البائد يصيح : «أن محاكمة هؤلاء وثبة يجب أن تتقرر أصولها ، والنهضة التي يجب حراستها من العقلية القديمة»^(٢٥) ، مطالباً بعد أيام قلائل بضرورة «اختفاء الوجوه التي سرقت وارتشت واستغلت النفوذ»^(٢٦) .

والجدير بالذكر أن سيد قطب ما يكاد يعرف بسقوط على ماهر حتى يصيح بشكل ديهاجوجي «لتسقط القوانين ، ليسقط الروتين ، لتسقط كافة التعديلات»^(٢٧) ، مؤكداً في كلماته المشتعلة أن سقوط على ماهر له معنى واحد ، هو ، تصحيح للأوضاع .

وقد كان صوت سيد قطب حينئذ من الأصوات القلائل التي رفضت في هذا الوقت دعوة عودة الجيش إلى الثكنات ، وهى الدعوة التي كان يجمع عليها أغلبية المثقفين رغم تباين أفكارهم في عديد من القضايا ، إذ كتب في فترة مبكرة من قيام الثورة داعياً القائد محمد نجيب قائد الثورة ألا ينسحب رجال الثورة إلى الثكنات ، قائلاً لهم «ألا تتركوا الميدان لرجال السياسة . هؤلاء الرجال الذين امتطى الملك السابق ظهورهم في أغراضه واتخذ منهم أدوات لإزلال الشعب وإعناته، الرجال الذين تاجروا بنفوذهم في السوق السوداء . الرجال الذين ساهموا في تمويل إسرائيل وأنتم مشتبكون معها في حرب حياة أو موت ..»^(٢٨) .

وبعد أن يؤكد في مقاله الطويل على أن خفافيش العهد (البائد) سوف تعود إذا ترك رجال الثورة مكانهم يضيف مخاطباً الضباط : «أيها البطل . أيها

الأبطال . إن الوقت لم يحن بعد كيما تعودوا إلى الشكنات . إن حركة التطهير الحقيقية لم تبدأ بعد . وهى فى حاجة إلى خطوات حاسمة لا إلى أنصاف الحلول وأرباعها ، ولمس المشكلات بقفاز من الحرير الناعم بدلا من المبضع الذى يجتث ضرر الداء»^(٢٩) .

وفى هذا الاتجاه ، يمضى سيد قطب فى تأييده للثورة أكثر من الثوريين أنفسهم ، فهو يعارض من يدعو لإعادة دستور ٢٣ قائلا: «لقد مات ذلك الدستور ومات العهد الذى أنتجه . وماتت كل آثاره ومقدساته .. فدستور الثورة هو الذى يجب أن يعيش»^(٣٠) ، وهو يعارض دعوة التطهير لأنها أقل ما يطلب فى هذا الوقت المبكر ، بل ويؤيد ضرب الحركات السابقة بعنف شديد «فلم يكن التين هو شخص فاروق . إنما هو العهد الذى يمثله بكل ما فيه .. وكل من فيه .. وهم كثير»^(٣١) .

ويطلب سيد قطب حولا عملية رافضا مثل هذه الحلول التى تنادى بالتعامل الهادئ مع رموز العهد الماضى ، أو التعامل مع قيمه القديمة بشكل بطيء ، وهو يشبه هذه المحاولات التى يلجأ إليها أنصار العهد الماضى والتى يتذرعون فيها بالقانون والدستور بهذه القضايا الفقهية التى تضرب الرأى الحر وتنال منه .

ويبدو أن موقف سيد قطب كان يرتبط - فى الأساس الأول - بالعلاقات الخاصة بينه وبين جمال عبد الناصر شخصا ، فكثيرا ما استدعاه عقب قيام الثورة ، وقد طلب منه فى بعض هذه اللقاءات أن يكون مستشارا ثقافيا مسندا إليه الكثير من شئون الثورة .

وإذا كان سيد قطب مسئولا عن نفسه غير متم إلى تنظيم الجماعة ، فإن

البهى الخولى كان مسئولاً فى مكتب الإرشاد بالجماعة وعضوا فيه ، ومع ذلك ، فقد أيد الثورة فى وقت كان جمال عبد الناصر يسعى حثيثاً لاستقطاب الرموز الإسلامية إليه^(٣٢) ، إلى درجة أن المصادر الإسلامية تشير إلى أن البهى الخولى كان يقطع البلاد طولاً وعرضاً داعياً إلى تأييد جمال عبد الناصر ومروجاً له^(٣٣) ، كما أن شيخاً كخالد محمد خالد قبل أن يذهب إلى الإذاعة حين دعى إلى ذلك ليتحدث عن العهد الجديد فى شىء كثير من التفاؤل^(٣٤) ، كذلك لم يتردد عن الكتابة فى صحفها حين دعى إلى ذلك مهاجماً أنظمة العهد القديم وسياساته^(٣٥) ، وإن ارتد عن هذا فى فترة تالية .

وتتوالى الرموز الإسلامية التى أيدت الثورة وباركتها : فهذا هو الشيخ محمد الغزالي يؤيد حركة الضباط الجدد ، وهذا هو سيد سابق يؤيد الثورة فى كل مناسبة ، وهذا هو عبد القادر عودة وكيل الإخوان ينحاز إلى جمال عبد الناصر قائد الثورة إلى درجة أنه يتردد أن ثمة صداقة وثيقة كانت تربطه مع عبد الناصر^(٣٦) .

وهذا هو الشيخ حسن الباقورى الذى يستأثر بالسلطان أكثر من الإخوان ينحاز صراحة إلى النظام الجديد فى شىء من الشاعرية والخيال^(٣٧) ، وتزخر صحيفة الأخبار ومجلاتها بمقالات الباقورى والأخبار المصورة عنه بما يؤكد أنه انحاز إلى جماعة المهادين من مدرسة الأخوين (أمين) ، ونستطيع أن نعرف ، ونحن نطالع ذكريات الباقورى التى أوصى بنشرها بعد رحيله ، كيف أن عبد الناصر اهتبل تأييد الباقورى له وحاول أن يستخدمه (مطية) له ، فينفذ الشيخ كل ما يؤمر به من الوعظ على الولاء للنظام الجديد إلى لعب دور الوسيط بين عبد الناصر وبين العقاد مرة ، وبينه وبين البهى الخولى

مرة أخرى ، إلى غير ذلك من الأدوار التى تؤكد التأيد المطلق للنظام الجديد^(٣٨) .

ويتكرر هذا الموقف المؤيد للثورة فى فترة مبكرة كذلك لدى عديد من المثقفين المنتمين إلى التيار الإسلامى من أمثال عبد العزيز كامل وكمال أبو المجد وغيرهما ممن انحازوا إلى صف النظام الجديد بدون تحفظات .

وقد استمر تأييد مثقفى التيار الإسلامى إلى فترة متأخرة فيما بعد ، رغم نشوء الخلاف بين الثورة وجماعة الإخوان ، وهو ما سنصل إليه فى موضعه .

وهو ما يصل بنا إلى التيار الثالث من تيارات الفكر المصرى فى هذا الوقت ، ونقصد به التيار اليسارى .



وعلى العكس من التيارين السابقين ، فإن التيار اليسارى لم يظهر تأييدا جماعيا فى أول الأمر ، فبينما أيد حزب (حدثو) ذو الصلات المتينة السابقة بهؤلاء الضباط ، فإن الحزبين الآخرين القائمين فى مصر - حيثئذ - اتخذوا موقفا معارضا مع الميل للترقب والانتظار . فى وقت كان عدد كبير من المثقفين اليساريين يؤيد الثورة بدون تردد خاصة ممن يعملون بالكتابة والصحافة .

وتباينت درجات التأيد أو المعارضة للحركة الجديدة .

وتمثل التأيد لدى (حدثو) فى موقف هنرى كورييل زعيم حدثو ، وهو موقف التزم به كثير من المثقفين المصريين ممن ينتمون إلى هذا التنظيم من أمثال زكى مراد وشريف حتاتة وكمال عبد الحليم وشهدى عطية ومحمد سيد أحمد وغيرهم ، فما كادت تعلن الحركة الجديدة حتى حرص كورييل فى

باريس على الإعلان عن تأييده للثورة خلال نشرة ، حلل فيها ما حدث في مصر على أنها - كتلة الجيش - الشعب) وبين الدعم الكثيف الذي قدمته للضباط الأحرار كل شرائح الشعب المصري ، ملاحظا أن الشارع المصري يبدى حماسه اليومي للنظام الجديد ، وحين سمع من حاول إثنائه عن رأيه أو مراجعته زجر في وجهه قائلا «ليس المطلوب متابعة الوضع ، يجب النزول إلى الشارع مع الشعب»^(٣٩).

كما أن أصدقاء هذا الموقف كانت قد وصلت إلى مسجونى (حدثو) في السجون فبادرت إلى إصدار (بيان) بعنوان (نحن نؤيد هذه الحركة) ، بدا فيه تأييد كوادر هذا الحزب الشيوعى من المعتقلين»^(٤٠).

أما (الحزب الشيوعى المصرى) ، فإنه رفض منذ البداية تأييد الحركة الجديدة ، وقد أطلق عليها حينئذ اسم «انقلاب عسكرى ذى طبيعة فاشية» ، وهو ما يعود إلى أن هوية ضباط هذه الحركة كانت مجهولة بالنسبة لأعضاء الحزب المصرى ، على العكس من تنظيم حدثو - ، فضلا عن أن هؤلاء الضباط كانوا يخفون أنفسهم أول الأمر خلف محمد نجيب كما كانوا يولعون بالبعد عن الأضواء ، يقول إسماعيل صبرى عبدالله أبرز أعضاء الحزب الشيوعى المصرى «لم تكن هذه ديكتاتورية عسكرية كما يظن البعض ، فإما أن تكون تقدمية ، وهو ما استبعدناه حينئذ بسبب تنفيذ حكم الإعدام العلنى فى عمال كفر الدوار، وإما أن يكونوا فاشيست وهو ما اعتقدناه حينئذ ، واتخذنا موقف العداء المصحوب بالانتظار»^(٤١).

أما حركة (طليلة العمال) ، وكان على رأسها فى هذا الوقت أبو سيف يوسف ، فوصفت حركة الثورة بأنها (ديكتاتورية عسكرية)^(٤٢) ، وهو ما كان

يعبر عن موقفها المشابه لموقف الحزب الشيوعى المصرى مع بعض اختلاف أوجه التقييم .

غير أن ممارسات الثورة كانت كافية فى العام الأول لتبعد التنظيمات اليسارية عنها ، فبينما ابتعد كل من تنظيمى (الحزب الشيوعى المصرى) و(طليلة العمال) ازداد ابتعاد (حدثو) عن الحركة الجديدة ، وقد كانت من أهم الممارسات التى زادت من الهوة بين التنظيمات اليسارية والحركة الجديدة لعل من أهمها إعدام عمال مصانع كفر الدوار إثر اتهام مصطفى خميس ومحمد البقرى بالتخريب ، وكذلك ، حل الأحزاب إثر تهمة حدثو لإنشاء حزب رسمى ، أيضا صدور قانون العفو العام عن المعتقلين السياسيين فى وقت لم يصدر فيه عفو عن المعتقلين الشيوعيين ، بل سعى النظام فى أكثر من مرة فى غضون عام ١٩٥٣ إلى اعتقال الشيوعيين وإغلاق صحفهم ، فضلا عن علاقات الثورة بالولايات المتحدة المبكرة فى هذه الفترة ، وهى العلاقات التى كانت تؤرق اليسار وتدفع به إلى انتقاد الثورة .

إذن اتخذت العلاقة بين اليسار والثورة حينئذ أكثر من شكل :

١- المعارضة من التنظيمين المعروفين : الحزب الشيوعى المصرى وطليلة العمال .

٢- التآرجح بين التأييد والمعارضة لدى تنظيم حدثو .

٣- التأييد السافر للثورة من مثقفى اليسار ممن يتمنون إلى الصحف والتأثير فى الرأى العام .

وعلى هذا النحو ، فبينما ناصب الثورة العداء كل من فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله ومصطفى طيبة ومحمود أمين العالم وسعد زهران

وعبد العظيم أنيس وأحمد نبيل الهلالى وحسن فؤاد وأبوسيف يوسف وغيرهم من الحزب الشيوعى المصرى وطليلة العمال ، فقد تأرجح موقف حدتو ممثلا فى محمد سيد أحمد وشهدى عطية وشريف حتاتة وزكى مراد وغيرهم ، وفى وقت كان عدد كبير من المثقفين ممن عملوا بالصحف يؤيدون الثورة من أمثال : لويس عوض وأحمد فؤاد نجم وإنجى أفلاطون وفتحى غانم والفريد فرج ويوسف إدريس وغيرهم .

وبدهى أن هؤلاء الأخيرين كانوا يظهرون تأييدهم فى صحف مثل : الكاتب والملايين والجمهورية بعد ذلك .

والخلاصة أن موقف اليسار كان مؤيدا أول الأمر أو مترقبا لما سوف يحدث ، غير أن ممارسات الثورة وإجراءاتها حالت دون الاحتفاظ بدرجة التأييد .

على أية حال ، فإن هذا هو (موقف) المثقفين من شتى التيارات ، فما هو موقف النظام الجديد منهم ؟

* *

يمكن رصد موقف النظام الجديد من المثقفين خلال مرحلتين ، إحداهما: أن الثورة فى الفترة الأولى لم تصطدم بالمثقفين ، وإنما سعت إليه لاحتوائهم وذلك بوضعهم فى المناصب الإدارية والفنية فقط ، أما فى المرحلة الثانية ، فإنها لم تأل جهدا فى الاصطدام بهم ، وذلك فى سعيها الدائب لهدم القديم وتعديل هيكل السلطة القديمة .

ومن ثم ، راحت تصطدم بهم جماعات وفرادى أثناء تنفيذ خطتها .

وهو ما سنتعرف عليه الآن خلال تتبع العلاقة بين الطرفين .

المرحلة الأولى : الاحتواء

إن سعى الثورة منذ البداية إلى إشراك عدد من الكتاب والمفكرين الذين ينتمون إلى العهد السابق ولم تعرض عنهم ، غير أن هذا السعى ارتبط بالفكر فقط ، فالثورة لم تعتمد إلى اختيار أسماء ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية قبل الثورة ، وحتى في حالة اختيارها لاسم أو اسمين لها صفة سياسية ، فقد كان القصد من ذلك إظهار الترحيب برموز العهد السابق إلى حين وليس عقد النية لاشتراكهم في الحكم .

وعلى هذا النحو ، بدأ إشراك البعض في المناصب الإدارية مرتبطا بالتعامل تعاملًا هادئًا مع هذا الواقع ، وهو ما دفع بفاتيكيوتس إلى القول أن إشراك بعض المثقفين المدنيين بالحكومة بعد الثورة يعود إلى محاولة لكسب الوقت ريثما يقوم قادة الانقلاب بالخطوة التالية وخاصة أن السلطة كلها كانت مركزة في يد مجلس قيادة الثورة^(٤٣) .

وكان أول إشراك المثقفين المدنيين في الوزارات الأولى للثورة ، فبعد أن تم تشكيل وزارة على ماهر في ٢٤ يوليو صدر مرسوم بتعديل التشكيل الوزاري^(٤٤) ليضم ضمن ماضم كلا من مريت غالى للشئون القروية ود. إبراهيم بيومي مذكور للإنشاء والتعمير ، وهما من وجوه الإصلاح الزراعي قبل الثورة ، ثم نور الدين طراف للشئون البلدية وهو من حزب مصر الفتاة، ونستطيع أن نجد عددا آخر من هؤلاء في الوزارة التالية - وزارة محمد نجيب - ضمن خمسة عشر وزيرا برزت أسماء أخرى ، فبالإضافة إلى د. نور الدين طراف كان هناك إسماعيل القباني وأحمد حسن الباقوري وفتحى رضوان .

ويلاحظ أن تلك الوزارة غلب عليها المتخصصون في الإدارة والشئون

الفنية^(٤٥)، والاحتفاء ببعض السياسيين من الوجوه الجديدة ، وحين نلاحظ أسماء المثقفين الذين شملهم القرار الوزاري نرى أنهم ينتمون - في ثلاثة منهم - إلى الحزب الوطني (نور الدين طراف ، أحمد حسين ، فتحى رضوان)، بينما اختير واحد فقط من جماعة الإخوان المسلمين (الباقورى) ، وواحد ممن يهتمون بمسألة التعليم دون انتهاء سياسى محدد (إسماعيل القبانى) .

ويؤكد هذا الاتجاه ، اتجاه التعامل مع التيارات الفكرية فكريا - لا ثقافيا - التشكيلات أو المجالس المدنية التى اشتركوا فيها طيلة العامين ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، ففي محاضر مجلس الوزراء نقراً فى (مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء) فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ قدمها وزير المالية والاقتصاد لاتجاه «تأليف لجنة لدراسة الأنظمة الحكومية وتقديم مقترحات بشأنها»^(٤٦) ، وقد حدد بالفعل مرسوم بهذا ، وكان من ضمن أسماء اللجنة التى شكلت كل من :

السيد : مريت غالى .

دكتور : إبراهيم بيومى مذكور .

فضلا عن عدد آخر من الموظفين والإداريين كما تورد اللجنة .

ومن وثائق هذه الفترة أيضا مذكرة مرفوعة «لمجلس الوزراء بشأن تأليف لجنة لدراسة نظم التعليم الجامعي» يقدمها وزير المعارف فى هذا الوقت - إسماعيل القبانى - وقد اختيرت أسماء هذه اللجنة من كل من لطفى السيد وعبد الرزاق السنهورى وإبراهيم مذكور وشفيق غربال ومحمد عوض محمد ومحمد خلف الله وعباس رضوان^(٤٧) .

وبعد إلغاء الأحزاب راحت الثورة تستعين بعدد من المثقفين الذين ينتمون إلى بعض الأحزاب القديمة ولكن فى حدود الأهداف المدنية فقط ،

وعلى سبيل المثال ، حينما شكلت لجنة لوضع مشروع الدستور فى ١٣ يناير ١٩٥٣ اختير لها عدد كبير من الذين يتمون - فى الأصل - إلى أحزاب ، ويمكن أن نشير من بينهم إلى كل من عبد القادر عودة من الإخوان ، وفتحى رضوان ونور الدين طراف وعبد الرحمن الرافعى ومحمد على علوبة من الحزب الوطنى وحسن الباقورى - قبل فصله من الإخوان - من جماعة الإخوان .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن (لجنة الدستور) ضمت ضمن ما ضمت لطفى السيد عن الجامعة ، وفكرى أباطة ومحمود عزمى عن الصحافة، فى وقت لم تضم لجنة الدستور أيا من رجال الجيش ولا الوزراء^(٤٨) .

ويلاحظ هنا أن المثقفين راحوا يشتركون فى أكثر من مهمة وأكثر من لجنة، فشارك د. إبراهيم مذكور فى لجنة الخدمات إلى جانب عضويته فى لجان أخرى شبيهة بذلك ، كذلك شارك فى لجنة التعليم طه حسين وإسماعيل القبانى إلى جانب عضويتيها فى لجان أخرى كثيرة^(٤٩) .

وقد شارك كذلك فى هذه اللجنة التى سعت إلى مشروع دستور (يتفق وأهداف الثورة) رئيس مجلس الدولة عبد الرزاق السنهورى أستاذ الجامعة ، ومحمد على علوبة عضو مجلس الشيوخ السابق ومصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ السابق أيضا وغيرهم .

بيد أن أكثر الملاحظات أهمية هنا حول تأكيد اتجاه الثورة إلى أصحاب الفكر أن هذه اللجنة لم تحتو على عناصر من الطليعة الوفدية أو الحركة الشيوعية قط ، وأن بعض ممثلى الإخوان والحزب الوطنى الجديد ومصر الفتاة

فيها إنما جاء من أن الإخوان كانوا في هذا الوقت في فترة المهادنة مع النظام ، أما الحزب الوطنى الجديد فلا خوف منه ، فممثلوه انحازوا الآن للثورة دون قيد أو شرط وكان خير مثال فتحى رضوان .

وبدهى أن انتقاء هذه العناصر لا يمثل أى خطورة على النظام حينئذ .

وتؤكد طبيعة هذه الاختيارات أن العناصر الليبرالية من المثقفين الذين اختيروا باللجنة كان «تفكيرهم ومثلهم السياسية وأهدافهم الوطنية والديموقراطية محدودة بالنظرة الوطنية الليبرالية لسنوات العشرينيات ويمثل نظام ١٩٢٣ . ولذلك جاء تصورهم لأبنية المشروع أشبه ما تكون تنقيحا لدستور ٢٣» (٥٠).

أما بالنسبة لعناصر الإخوان المسلمين ، فنحن لانتلاحظ - كما يذهب طارق البشري - في مشروع الدستور أى ريح لهذا التيار ، سواء في رسم أبنية الحكم أو في الصياغات النظرية لنسق الحقوق والواجبات السياسية المنعكسة في أحكام المشروع ، أو - حتى - في المصطلح القانونى والفقهى الذى يجرى به التعبير عن تلك الأحكام ، ورغم وجود بعض العناصر الغربية من نداءات العدالة الاجتماعية حسبما تردد في الأربعينيات ، لا يكاد المشروع يحمل ظللا لهذه النداءات لولا أثر الزمن حيث صياغة الأطر والهياكل ونظام الحقوق (٥١).

وعلى أية حال ، فإنه يلاحظ هنا أن أصحاب النزوع الفكرى لم يألوا جهدا في تأييد أهداف الثورة كما يريدونها أصحابها ، وعلى سبيل المثال ، فإن اللجنة التى شكلت بهدف مناقشة أهداف الحكم أكدت في تقريرها على «قرارها بالإجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريا» (٥٢) في وقت لم تهتم الثورة بهذه اللجنة ولا بتقريرها .

وقد لوحظ أن اهتمام الثورة بأصحاب الاتجاه الفكرى امتد طيلة الستين الأوليين ، ومن مظاهره كذلك اهتمام جمال عبد الناصر به ، فكثيرا ما ينشر أن عبد الناصر يستضيف بعض هؤلاء فى بيته ليتشاور معهم ، وقد كان من هؤلاء لطفى السيد وعبد الرزاق السنهورى^(٥٣) ، وطه حسين^(٥٤) ، كما كان يسعى عبد الناصر إليهم من آن لآخر ليشاركوا فى المشورة فى الظاهر وهو ما حدث فى تأليف الجمعية التأسيسية إذ التقى بكل من لطفى السيد ومصطفى مرعى وطه السباعى وحسن الباقورى وفتحى رضوان ، وأعلن فى الصحف فى هذا الوقت أن الاتجاه أن يكون من أعضاء الجمعية التأسيسية كذلك نقباء المحامين والصحفيين والمهندسين ورؤساء الجامعات وعمداء بعض كليات الجامعة وشيخ الأزهر والبطريك والحاخام ومختلف الطوائف الدينية^(٥٥).

هذا هو الوقت الذى لم يتردد فيه النظام الجديد لإرضاء النقابات المهنية ، إذ اتخذت الثورة أول قيامها عدة مواقف إيجابية من نقابة المحامين «تمثلت فى إصدار عدة قوانين كانت تطالب بها النقابة قبل الثورة^(٥٦) ، كما أن من أول إجراءات الثورة تلبية رغبة أعضاء مجلس «نقابة الصحفيين» الذين تقدموا بمذكرة إلى على ماهر «لإلغاء الرقابة على الصحف المصرية فورا» ، وقد وافق رئيس الوزراء بالفعل على إلغاء الرقابة^(٥٧).

معنى ذلك ، أن اختيار أصحاب التيارات الفكرية فى اللجان والمؤسسات لم يقصد به سوى الاستفادة ببعض أفكارهم بقصد احتوائهم والسيطرة عليهم ، وهو ما يشير إليه شاهد عيان فى هذه الفترة ، يقول د. إبراهيم بيومى مذكور : «كنت أشعر أن دعاة الثورة يريدون أن يكون لهم دور ، وهذا طبيعى ، لكن ما كنت أرفضه أن أكون مستشارا شكليا فقط ..

لقد كانوا يرفضون أن أشاركهم القرار والمسئولية»^(٥٨).

الأكثر من هذا أن د. مذكور يؤكد أن القضية كانت هي عدم الثقة بالمدنيين رغم ما يديه الضباط الجدد من تعاون معنا .. «وقد تأكدت أكثر من مرة ، ومن تجربتي الخاصة معهم ، أنهم لا يريدون مدنيين من أصحاب الفكر واعين أو فعالين»^(٥٩) ، وهذا يعنى أن ضباط الحركة الجديدة لم يكونوا يسمحون بأن يستأثر أى إنسان - خارج دائرة الحركة - بالقرار السياسى .

ويشير «كوبلاند» فى هذا الصدد إلى أن ما فعله عبد الناصر كان نوعا من «استرضاء المفكرين المصريين»^(٦٠) ، وهو هنا يقطع بأن عبد الناصر لم يكن ليهدف من هذه السياسة غير أن يتحول المثقفين «لتشكيل واجهة منهم للرأى العام مهمتها تهدئة صياح الجماهير»^(٦١).

المهم هنا أن شهر العسل بين العسكريين والمدنيين من ذوى الاتجاه الفكرى لم يستمر طويلا ، إذ أن حالة الثقة بينهما اختفت بغير رجعة ، وهو ما تحدد أكثر حين بدأت الثورة تقطع خطوات واسعة فى طريق ممارساتها وإجراءاتها بقصد إهالة التراب على الوجه القديم ، ومحاولة إحداث القطيعة مع الفترة الليبرالية برمتها .

وهو ما يصل بنا إلى المرحلة الثانية :

المرحلة الثانية : الصدام

كان هدف الثورة منذ قيامها هو «تعديل هيكل السلطة» ، وهذا التعديل لدى ضباطها كان يعنى أن يرتبط بالهدم ، أى ، الصدام مع النظام القديم كله ، وقد تحقق ذلك خلال سعى السلطة الجديدة للقضاء على رموز هذا العهد (البائد) ، فبدأ النظام بإظهار حسن النية مع السياسيين القدامى من

شتى التيارات ومن شايعهم من أصحاب الفكر بهدف احتوائهم ، ومالبت أن استبدلت بسياسة حسن النية سياسة الشك فالصدام^(٦٢) .

وتأسيسا على ذلك ، فإن عبد الناصر ، فى سعيه للقضاء على الحياة النيابية أو حل الأحزاب وما إلى ذلك من الرموز التى كانت تمثل مصادر قوة للعهد السابق ، كانت تسيطر عليه فكرة هامة ، هى ، أن عودة النظام القديم هو ، بدون قيد أو شرط ، لايعنى لديه «سوى عودة تلك الشرذمة من السياسيين الانتهازيين للحكم ثانية . وتعزز اعتقاده بضرورة عزلها مهما كانت الأمور ، وإحلال .. الصفوة الممتازة من العسكريين مكانها ..»^(٦٣) .

وعلى هذا النحو ، يمكن أن نرى أن الإجراءات الجديدة التى حاولت النيل من النظام القديم ونظمه الدستورية ، إنما كانت بقصد النيل منه ، فلو كان قد وفر حرية الانتخابات أو غيرها من النظم الليبرالية لكان يمكن أن تهدد سلطته بالزوال .

وهو ما تنبه إليه تحت مؤثرات كثيرة ليس مكان مناقشتها هنا .

ومهما يكن ، سنحاول فيما يلى أن نوضح الميادين التى دارت فيها المعارك بين أصحاب الفكر السياسى وبين السلطة الجديدة فى مصر ، وهى ميادين حولت موقف الكثير من أصحاب الفكر من موقف التأييد المطلق أول الأمر إلى موقف المعارضة .

ويمكن إيجاز الأسباب التى دفعت بالصدام خطوات بعيدة إلى الأمام فى عديد من الإجراءات السياسية ، سنشير إلى بعضها فيما يلى :

سقوط دستور ٢٣

رغم حرص النظام الجديد - منذ البداية - على احترام الدستور وإعلان

ذلك فى أكثر من موضع ، فإنه لم يلبث أن قام بإلغائه فى بيان أعلنه قائد الحركة فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وسبقت هذا عدة إجراءات دستورية حالت بين ممارسة الحياة النيابية قبل ذلك ، كأن ينجح هذا النظام فى عدم دعوة البرلمان الوفدى الأخير وإرجاء انتخابات مجلس النواب وما إلى ذلك مما حفز عدداً كبيراً من المثقفين الليبراليين للتصدي لهذه الإجراءات .

وعلى هذا النحو ، كان الصراع يدور بين الإجراءات الدستورية والإجراءات الثورية ، أى بين النظام الجديد والنظام القديم .

ويمكن أن نرى فى موقف أحمد أبو الفتوح نموذجاً صادقاً لرد الفعل إزاء أول الإجراءات الثورية المتمثلة فى سقوط الدستور فى حالتى الخوف من إلغاء الدستور وإلغائه بالفعل ، وفى ٧ سبتمبر ، أى قبل إعلان سقوط الدستور ، يكتب فى (المصرى) عدة مقالات بعنوان (إلى أين ؟) يؤكد فى إحداها «أن فرحته بحركة ١٩٥٢ مبعثها «إصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . واستطيع أن أقرر أن فرحتى بعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب لحقوقه ..» (٦٤) .

وكان عدد آخر من المثقفين يزينون للنظام الجديد سقوط الدستور وعلى رأسهم د. السيد صبرى^(٦٥) ، وسهل لهم ذلك كثيراً بحجة أن (الفقه الثورى) - العنوان الذى دافع تحته عن رأيه - هو الذى يصلح ليقوم منهجاً تمضى عليه الثورة .

ويمكن تلخيص رأى د. السيد صبرى فى هذا الخصوص بأنه راح يدافع - وهو أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة - عن النظرية

الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة وزوالها من الوجود نتيجة للثورات والانقلابات وكيف أنه بتمام نجاح (الثورة) يسقط الدستور القائم فوراً ، واستشهد بذلك بعدة أمثلة من تجارب الدول الأخرى ، وانتهى إلى القول بأن ما حدث هو ثورة ، وأن دستور ١٩٢٣ الملكي سقط تلقائياً بنجاح الثورة في يومى ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، بالذات ، وحسب قادة الثورة بعد أن استولوا على الحكم وأطاحوا بالملك أن يعلنوا على الملأ سقوط دستور ١٩٢٣ إثباتاً لواقع الحال ودون ما حاجة لأية إجراءات أخرى^(٦٦) .

وعلى هذا النحو ، منح أستاذ الجامعة لرجال الحكم صلاحية صفة (الفقه الثورى) ، لصفة (الفقه الدستورى) ، فى وقت كان هؤلاء الرجال يهتبلون أية فرصة للفكاك من شباك العهد القديم ، وكان فى أفكار السيد صبرى فرصة لهم ليهارسوا ما يستطيعون به فرض إرادتهم من خلال (الثورة) أكثر من (الدستور) فى هذه الفترة التى كان لابد لهم من أن يواجهوا نظام العهد القديم كله بأى سلاح .

ونعود للسيد صبرى ، فقد ظل يزيد فكرته توضيحاً طيلة الفترة التالية ، ففى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢^(٦٧) ، يقول مدلاً على ضرورة إلغاء النظام القديم: «إن سقوط الدستور لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط الملكية لأن النظام الملكى لدينا ترجع أصوله إلى تواريخ سابقة لصدور الدستور يمكن ردها إلى العهد الذى تقرر فيه أن تكون الخديوية وراثية على أن ذلك لا يمنع من أن يكون تقرير استمرار النظام الملكى أو إلغائه خاضعاً للاستفتاء الشعبى» ، وهو ما دفع د. وحيد رأفت أن يرى أن تاريخ هذا المقال وما جره لمناقشة قضايا أخرى «يوحى بأنه تم التفاهم على مضمونه بين كاتبه وبين قادة حركة ٢٣

يوليو الذين كان يحلو لهم في بادئ الأمر الائتناس ببعض أفكار هذا الفقيه الدستوري الموالية لأغراضهم ومخططاتهم»^(٦٨).

وقد ترتب على هذا الإجراء - بالفعل - سقوط الدستور ، فزاد التحول الحاد في مواقف الكثيرين من التأيد إلى المعارضة .

وعلى إثر ذلك قال د. وحيد رافت مندهشا لهذه الخطوة :

«من العسير أن ينعقد الإجماع على وصف ما تم خلال الأيام الأربعة الأولى من حركة الجيش رغم أهميتها الكبرى بأنه ثورة عصف بالدستور القائم فأهدرته في نظر الكافة أو حتى في نظر القائمين بالحركة»^(٦٩).

وبعد أن يستعرض د. رافت العديد من الأفكار التي زينت للحكم الجديد التغير الجذري ، يضيف : «كان الرأي السائد لدى الفقهاء الرسميين وغيرهم أن الدستور مازال قائما رغم استبدال ملك بملك ورغم عنصر القهر الذي لازم ذلك التغير لشخص الجالس على العرش»^(٧٠).

ويناقش فكرة (الثورة) وما تجره من تغييرات حادة على المجتمع نafia هذه الفكرة «إذا كان الرأي القائل بانحيار دستور ١٩٢٣ قد بدأ مبكرا أى سابقا لأوانه حينما بدا في أواخر يوليو سنة ١٩٥٢ ، عندما كانت حركة الجيش في أول مراحلها ، فإنه غدا مقبولا الآن في ضوء ما تكشففت عنه الأيام من ذلك التاريخ»^(٧١).

وقد استطاع وحيد رافت أن ينفذ عن نفسه غبار العداء المطلق للثورة ، فقد طالب بأنه في حالة انحيار دستور ٢٣ «سن دستور آخر يحل محله .. بالرجوع إلى الأمة مصدر السلطات» ، وقد راح يؤكد هذا الرأي في كتاباته التالية فدعا إلى هذا الدستور الجديد مع وجوب دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع إقرار الدستور الجديد - لا لجنة معينة حكومية - بعيدا عن الاستفتاء

الذى وصفه بأنه «كثيرا ما استغله الديكتاتوريون .. لدعم سلطاتهم الشخصية ، وأنه لكى يكون الاستفتاء ديموقراطيا لابد من تهيئة الشعب له وفهمه لمغزاه ، وأن هذا يتطلب درجة من الوعى والنضج السياسى لم يصل إليهما بعد شعبنا نظرا لتفشى الأمية فيه مما لا يؤهله لإصدار حكم سليم» .

والملاحظ أنه حين أعلن عن سقوط الدستور فى هذا الوقت أعلن معه أيضا أن الحكومة «آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، لعزة الشعب ، ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل»^(٧٢)، كما ردد أكثر من سبق ، من بينهم د. وحيد رأفت نفسه ، وإن كان خالف رأى د. رأفت بأنه سيطرح على الشعب (فى استفتاء عام)^(٧٣) .

ويكون على الحكومة أن تشكل لجنة لوضع مشروع الدستور ، وبالفعل ، تتألف اللجنة من شتى التيارات الفكرية ، بهدف - كما أسلفنا - تهدئة الخواطر ، بدليل أنه بعد أن وضعت اللجنة مشروعها لم يلتفت إليه أحد من قبل النظام ، كما أن هذه اللجنة التى بدأت بخمسين عضوا انتهت إلى خمسة أعضاء فقط ، والأكثر من هذا كله إيلا ما أن نصوص دستور اللجنة التى انتهت إليه ، ورغم ما يحويه من مواد دستورية واعية ، فإنه يحتوى - كذلك - على مواد لم تستطع أن تتخلص من ملامح الفترة الماضية ، فمن يراجع مواد هذا الدستور يلحظ اتجاهها مغاليا إلى الديكتاتورية ، وعلى سبيل المثال ، فإنه احتوى فى مواده : الثامنة والتاسعة والعاشرة على قدر كبير من العنف الذى لم يكن لتخفى دلالة على أفهام أصحاب الفكر حينئذ^(٣) .

وبينما تخوف الليبراليون من إسقاط الدستور نجد أحد المتعاونين مع الثورة - عضو الحزب الوطنى الشهير فتحى رضوان - يصرح بعد ثلاثين سنة حين ينشر فى المصور بما يفيد استنكاره لإسقاط دستور ٢٣ خاصة، وقد

أصبح وزيرا للإرشاد القومى فى وزارة الثورة يقول إنه بأمر جمال عبد الناصر نشر فى جميع الصحف وفى الافتتاحيات الكبرى بها بعنوان (الديموقراطية هى الشعب) ما يفيد استنكاره لسقوط دستور ٢٣ ، وقد جاء فى هذه المقالة: «أن دستور ١٩٢٣ كان دستورا سليما لا عيب فيه .. وما كان هناك داع لإسقاطه .. لماذا ؟ لأنه يقول الملك يملك ولا يحكم ويقول بضرورة استجواب الوزير ورئيس الوزراء .. ماذا نريد أكثر من ذلك ؟ لكن هذا كان حبرا على ورق»^(٧٥).

الأكثر من هذا أن عبد الناصر حاول الاستفادة من وزير الإرشاد فى وزارته حين دفع به لاستقطاب وحيد رافت لموقفه المضاد لإسقاط الدستور مستفسرا منه عما إذا كان يقبل الانضمام إلى عضويته^(٧٦) ، فيؤكد له وحيد رافت رغبته الملحة لولا بعض المواقف التى كانت ستحسب عليه بالقطع فى حالة انضمامه إلى أية لجنة رسمية ، ويعقب وحيد رافت على هذا الموقف ، فيقول: «وما ندمت على ذلك يوما لشعورى أنه مهما بذلت من جهد وأصبت من توفيق فإنه لن يكتب لمشروع الدستور الذى تعده أى نجاح مالم يصادف هوى لدى الحكام الجدد»^(٧٧).

ورغم ما كان يبدو على أحمد أبو الفتح من استياء من الحديث الذى كان يجرى حول إسقاط الدستور ، فإن هذا الاستياء تحول لغضب حاد حين أسقط الدستور بالفعل .

والجدير بالذكر أن أحمد أبو الفتح كان منذ البداية من أشد المتحمسين للثورة ، بل أسهم منذ البدايات فى إنقاذها أثناء تنفيذها وتحويلها إلى أمر واقع ، وذلك بالتعرف على توقيت القصر بالقضاء على أصحابها^(٧٨) ، كذلك

أسهم فيما بعد كثيرا بمساعدتها بعدد من المواقف منها معاونة قسم الإعلانات بجريدة المصرى لإصدار مجلة خاصة للثورة (التحرير)^(٧٩) ، فضلا عن أنه سعى ليكون حلقة اتصال بين الثورة والوفد ، ولكن ما أن اكتشف نزعتها الديكتاتورية بسقوط الدستور حتى تحول موقف التأيد المطلق إلى المعارضة المطلقة .

لقد وصل غضب أحمد أبو الفتح إلى أقصاه في مايو ١٩٥٢ حين لم يسمح له بنشر مقالة عن الدستور ، اللهم إلا بعد أن نفذ صلاح سالم - وقد كان وزيرا للإرشاد حينئذ - رغبته بأن ينشر إلى جانب مقالته مقالة عضو مجلس قيادة الثورة رداً عليه مفندا من إنكاره لنية الحركة الجديدة للعودة إلى الدستور القديم أو وضع دستور جديد .

في هذه المعارك الكثيرة التى دخلها أحمد أبو الفتح كان يصيح بجرأة نادرة أن هذه الفترة التى انقضت على الثورة ظلت مصر فيها:
(١) بدون دستور .

(٢) فضلا عن الأحكام العرفية التى فرضت فى عهد فاروق لاتزال مفروضة إلى اليوم .

(٣) أن المعتقلات التى كانت مفتوحة منذ ٢٦ يناير لاتزال حتى اليوم .

(٤) أن الرقابة على الصحف مفروضة عليها^(٨٠) .

وحين يكتب صلاح سالم فى نفس المقالة فلا يرى فى الماضى غير فساد ودستور فاسد ولصوص ومصاصى دماء .. إلخ ، يقول أحمد أبو الفتح ردا عليه: « لا أوافقك تماما على أن الماضى كان كله فسادا ولصوصا ومصاصى دماء ومرتشين ومتلاعبين بأرزاق الناس ، وعلى فرض صحة ما رأيت ، فهل

هذا ذنب الدستور ؟ هل هذا ذنب الشعب ؟ أم أن مرجعه كان لطابع العهد وشكله بوجه عام ، وإذا كان الحكام والنواب والشيوخ قد سرقوا فهل هذا يبرر حرمان الشعب من دستوره ومن حقوقه السياسية أم أن الواجب يقضى بمعاقبة المجرمين» (٨١).

وحين يتهم صلاح سالم أحمد أبو الفتوح بأنه يسعى إلى بلبلة الأفكار ، وأن هناك من المشكلات التى تستحق الكتابة عنها أكثر من الدستور كأقوات الناس يرد عليه أحمد أبو الفتوح قائلا: « والدستور يا سيدى أعز على الأمة من الطماطم وقمر الدين، ولذلك فإننى لم أكتب عن الطماطم أو عن قمر الدين بل كتبت عن الدستور» (٨٢).

وإلى جانب مقالة أحمد أبو الفتوح نلاحظ بيانا بعنوان (بيان وزارة الإرشاد عن جريدة المصرى) ، وكان قد كثر تأخر (المصرى) كثيرا عن الصدور فى هذا الوقت ، مما دفع البيان إلى اتهام صاحبها أحمد أبو الفتوح ، ويضيق الخناق بعد ذلك على الصحيفة وصاحبها فلا يجد أمامه غير الرحيل إلى الخارج ، لينضم هناك إلى جبهة المعارضة ضد النظام الجديد فى مصر .

وهذا يعنى شيئا هاما ، هو أن أصحاب التيار الليبرالى الذين خاضوا معركة إلغاء الدستور ثم إلغائه بالفعل بشكل يفوق غيرهم من التيارات الأخرى سواء من اليساريين أو الإخوان المسلمين .

حل الأحزاب

لاشك أن الإجراءات التى اتخذها النظام لحل الأحزاب وما تبعها من الدعوة للتطهير والقبض على بعض السياسيين الحزبيين ، نالت أكثر ما نالت من رموز الفترة الليبرالية .

وقد كان أحمد أبو الفتح أول من وعى رغبة الجيش في (حل الأحزاب) ، فسارع إلى دعوة الجيش بالابتعاد عن الأحزاب ، منها على الأحزاب ألا تقع في خطأ يكون من شأنه أن يخرض النظام الجديد عليها .

وقد كان واعيا لدعوة التطهير التي تقدم بها الجيش في هذا الوقت للأحزاب ، فاهما المعنى من ورائها ، فالأحزاب قد اضطربت في تنفيذ التطهير الذي أعلنه النظام الجديد ، إذ «لم يتحدد في ذهنها المقصود بالتطهير على النحو الذي تحدد في ذهن رجال الجيش»^(٨٣) متسائلا عن المعنى الحقيقي لهذا التطهير والباعث وراء القبض على عدد كبير من السياسيين ، ووصل الأمر به إلى الدعوة للأحزاب لتطهير نفسها في وقت لا يجب أن يتدخل فيه الجيش بحجة إجراء التطهير .

أما د. وحيد رأفت فقد راح يناقش إجراءات النظام في تنظيم الأحزاب بقانون أو مرسوم ، مهاجما ما جاء في نصوص المرسوم بقانون لتنظيم الأحزاب السياسية ، خاصة فيما ورد في مواده بخصوص سلطة وزير الداخلية في الاعتراض على تكوين الحزب أو على انتماء بعض الأفراد إليه .. أو استبعاد من حكم عليهم في جريمة مخلة بالشرف ، إذ أن د. رأفت تنبأ بأنه «يمكن مستقبلا لوزير داخلية كل حزب في السلطة التنكيل بخصومه من أعضاء الأحزاب الأخرى والتحايل على إقصائهم عن الحياة السياسية بدعوى أنهم استغلوا نفوذهم»^(٨٤) .

وقد كان أكثر المعارضين لحل الأحزاب حيثث د. محمد مندور ، إذ نشر كتيب صغير الحجم في هذا الوقت أكد فيه أنه أعلى الأصوات وأشجعها في رفض محاربة الأحزاب ، فهذه الدعوة التي كانت رائجة - محاربة تعدد الأحزاب - إنما «لا تقل خطورة عن الدعوة إلى محاربة الحزبيين والتحزب في

ذاته ، وذلك لأن النظام الديموقراطى لايقوم بطبيعته إلا على تعدد الأحزاب، حتى يكون بعضنا رقبيا على بعض»^(٨٥) ، وراح يضرب أمثلة من دول العالم المتقدم مضيفا بعد قليل فى وضوح شديد «أن تعدد الأحزاب ضرورة ملازمة لطبيعة الديموقراطية ، والدعوة إلى محاربة هذا التعدد دعوة رجعية تحارب الحرية ، وتمهد السبيل لأنواع من الحكم والاستبداد الذى يجب أن نجنب بلادنا وولاياته حتى نظل أحرارا ، وحتى تزدهر ملكات شعبنا فى ظلال تلك الحرية المقدسة»^(٨٦) .

واشترط د. مندور على قيام الأحزاب أن ترتبط بحرية التفكير السياسى «وبذلك يتففى العيب الملاحظ على أحزابنا الحالية من قيامها العنى العنصر الشخصى»^(٨٧) ، كذلك دعا إلى أنه «من الواجب أن يكون الحق فى تكوين الأحزاب السياسية غير خاضع لقيود»^(٨٨) .

وراح يرد على من ذهب إلى أن الفساد الذى غرقت فيه الأحزاب يعود إلى الأحزاب ، مشيرا إلى أن السبب يعود إلى «الحالة السيئة التى كانت سائدة فى البلاد من طغيان الملك وسطوة الاستعمار ومناورات الإقطاع»^(٨٩) .

وبينما لم يهتم الإسلاميون كثيرا بقضية الأحزاب ، اللهم إلا معارضة (هيئة التحرير) لفهم دورها الحقيقى وابتعادها عن الدين فهى لاتقوم على أساس الإسلام ، فإن جماعة اليساريين أرادوا الاستفادة من الملابس التى ارتبط بمقدمات الخلاص من الأحزاب ومحاولة تطهيرها وما إلى ذلك ، ومن هنا ، فقد ارتبط موقف اليسار بوجه عام بهذه الملابس ، فما كاد يصدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية يوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى سعت (حدثو) لإعلان حزب علنى يضم جميع العناصر الوطنية والتقدمية يحمل اسم «حزب التحرر الوطنى» .

وقد تكونت لجنة الحزب التنفيذية بهيئته التأسيسية من تشكيلة تستلفت النظر ، فهي تضم بعض الباشوات إلى جانب المفكرين اليساريين إلى آخرين متشبعين بالثقافة العربية من أمثال : محمد كامل البندارى باشا (رئيسا) ، وحنفى محمود باشا ويوسف حلمى وكمال عبد الحلیم وأحمد الرفاعى وأحمد طه ومحمد على عامر وسيزا نبراوى وزكى مراد .

والجدیر بالذكر أن اسم خالد محمد خالد كان ضمن المشاركين فى هذا الحزب (٩٠) .

ويقول زكى مراد أحد أعضاء (حدثو) البارزين أن اللجنة بدأت تعقد ندوات للمناقشة استعدادا لإعلان برنامج الحزب ، بينما يؤكد أحمد طه ، أنه كان يتأهب لإعلان وجود هذا الحزب فى مؤتمر كان يعد له بضم كافة المندوبين من أنحاء مصر لمناقشة البرنامج والتصديق عليه (٩١) .

ورغم أن اللجنة بدأت بعقد اجتماعات طويلة مع جمال عبد الناصر لإخراج هذا الحزب إلى حيز الوجود ، فإن الفكرة أجهضت تماما حين صدر قانون إلغاء الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ ، ولم يلبث أن صدرت أوامر لاعتقال بعض أعضاء (حدثو) أنفسهم ، فانضم أعضاء (حدثو) إلى موقف العداء مع الأحزاب الشيوعية الأخرى .

وبهذا ، فإن موقف اليسار لم يتعد محاولة الاستفادة من هذا الجو ، وكان هجوم رموزه فيما بعد تعبيرا عن هذا الموقف من النظام .

الصحافة وفرض الرقابة

ثمة مسائل أخرى وقف فيها أصحاب الاتجاه الفكرى موقف الدهشة والشك من نوايا النظام ، ففى الوقت الذى أيدوا فيه الاتجاهات الإصلاحية

الأولى كعزل الملك والإصلاح الزراعى وتطهير الأحزاب إلى غير ذلك ، فإنهم لم يستطيعوا أن يفهموا الإجراءات (الثورية) الجذرية للنظام الجديد .

فإذا وضعنا فى الاعتبار أن جماعة الإخوان شُغلت - فى الغالب - بصراعها مع القوى الأخرى ، ثم الإغراق فى تهادن النظام الجديد ، وهو تهادن مريب تمكنت فيه القوى الحاكمة من كسب جانب الإخوان كسبا للوقت وتفرغا للقوى الأخرى .. إذا وضعنا هذا فى الاعتبار ، لأضفنا بالنسبة إلى جماعات اليسار أنها كانت تتلمس طريقها الصعب وسط إجراءات النظام الجديد ، وهى إجراءات عنيفة، كثيرا ما كانت تصيب أصحابها بالدوار كإعدام العمال من المدنيين ، أو القبض على المناضلين من آن لآخر ، ومن هنا ، فإنه لم يتصد للنظام الجديد كما حدث بالنسبة لقضية الدستور والأحزاب غير الأقسام الليبرالية التى كانت تتوزع فى عديد من مؤسسات الدولة حيثند كنقابة الصحفيين .

لقد كان أصحاب الاتجاه الليبرالى بوجه خاص واعين لخطورة دور الجيش فى الحياة السياسية ، فبينما رأى المثقفون الآخرون فى حركة الجيش ديكتاتورية أو فاشية ، كانت جريدة المصرى تصدر كل صباح لتحذر من هذه الأفكار التى كانت تروج من آن لآخر لإيثار الديكتاتورية القادمة أو حكم الفرد ، لقد كان المثقف الليبرالى خاصة يحذر من هذه «الديكتاتورية العادلة وإغراء الجيش على أن يحكم حكما عسكريا ويضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط»^(٩٢) .

وقد كانت نقابة الصحفيين من أولى الهيئات التى تدمرت من إجراءات الثورة ، ففي ٢٥ يوليو ١٩٥٢ صدر أمر من الرقيب الحزبى بفرض الرقابة على الصحف ، فأصبح الصحفيون وقد ضجوا من فرض الرقابة ، وتقدموا

بمذكرة إلى على ماهر «لإلغاء الرقابة على الصحف المصرية فوراً وأن يجعلوا رؤساء تحرير الصحف والمجلات هم الرقباء بأنفسهم على أنفسهم»^(٩٣).

وقد ووفق على إلغاء الرقابة بالفعل ، وأعلن المتحدث باسم مجلس القيادة أن الحركة سوف تعتمد على ضمير المحررين وإحساسهم بالواجب حتى يمكنهم التقييم السليم لما ينبغى أو لا ينبغى أن ينشر^(٩٤).

غير أن مجلس القيادة عاد في ٢١ أكتوبر من السنة نفسها ليصدر الأمر العسكرى رقم (٥٢) وهو «يجيز للرقيب العام لاعتبارات الأمن والنظام العام أن يفرض الرقابة على صحيفة بعينها وعلى الرسائل التلغرافية والتليفونية السلوكية واللاسلكية المتعلقة بهذه الصحيفة»^(٩٥).

وقد كانت قضية إلغاء الرقابة هى موضوع الاجتماع الذى عقد بين الصحفيين والمسؤولين ، فحضره فتحى رضوان وزير الدولة نائبا عن الوزارة وأنور السادات نائبا عن القيادة وفكرى أباطة عن الصحافة ، وحضر الاجتماع عدد كبير من رؤساء التحرير وأصحاب الصحف ، وحين أخذ فتحى رضوان يهذى الخواطر ويطالب بمراعاة الظروف التى تمر بها البلاد وهى ظروف - على حد قوله - تختلف عن كل ما مرت بها فى السنين الماضية، تحدث فكرى أباطة عن «الطريقة العملية الخاصة بالرقابة فمثلا يحدث أن يكتب المقال أو التصريح ويحذف منه الرئيس الأعلى أو المشرف ما يشاء ثم تأتى المصيبة الكبرى بعد صدور الجريدة ويحدث أن تصل شكوى فتكون النتيجة المعروفة هى المصادرة»^(٩٦).

ويطالب الصحفيون فى هذا الاجتماع بضرورة مشورة النقابة فى بعض القوانين ويسأل عبد المنعم الصاوى فتحى رضوان : عما تم فى أمر المعتقلين

الصحفيين من أعضاء النقابة ؟ ويؤكد إحسان عبد القدوس أن « العهود الصالحة دائماً تعتمد على قوتها في أنها تتجنب هذه الأخطار لا باستعمال القوانين ولا باستعمال السلطة التنفيذية » .

ويكون على فتحى رضوان في هذا الاجتماع أن يعود للتحديث حول (ظروف) هذه الفترة التى تحتم لا البحث عن حرية الصحافة وإنما «توافق بين الصحافة وبين الحكومة لحماية هذه الحركة» .

ويهاجم فتحى الرملى فتحى رضوان مؤكداً «أن الأحكام العرفية لا لزوم لها إطلاقاً» ولا يلبث أن يهاجم إسماعيل الحبروك أنور السادات وفتحى رضوان قائلاً فى حسم : «أن هذا الاجتماع لا يختلف فى كثير أو قليل عن الاجتماعات التى عقدت فى العهود السابقة مع الاختلاف فى الأشخاص» (٩٧).

وترفع الجلسة بعد أن تستمر زهاء ساعتين ساختين .

ولأن الرقابة لم ترفع بعد ذلك ، فإن الجمعية العمومية عقدت فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٢ لتناقش إلغاء الرقابة على الصحف ورفع الأحكام العرفية ووافق الحاضرون على أنه إذا لم تلغ الرقابة على الصحف فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر تضرب جميع الصحف والمجلات الأسبوعية والشهرية عن الصدور (٩٨).

وبدلاً من أن ينفذ الإضراب ، فإن الصحف تفاجأ بأن الحاكم العسكرى يصدر بعد ذلك بقليل - ١٨ يناير ١٩٥٣ - أوامر بتعطيل مجلة الصباح ومجلة الكاتب ومجلة الملايين والواجب وصوت الطالب والمعارضة وغيرها ، وراح ممثلو النظام وخاصة صلاح سالم وجمال عبد الناصر يهاجمون الصحف

وفى مقدمتها صحيفة المصرى التى كانت تسعى حينئذ وحيدة للدفاع عن الديمقراطية والحرية .

وكانت هذه هى الفترة التى راح النظام فيها يقوم بحملة عاتية ضد اليسار ، بغلق صحفه ، والقبض على أصحابها ، والاستيلاء على بروفات مجلاته وحساباتها .

بيد أن أعلى الأصوات التى ارتفعت مدافعة عن الصحافة وإلغاء الرقابة كانت أصوات الصحفيين من أمثال إحسان عبد القدوس^(٩٩) وأحمد أبو الفتوح^(١٠٠) ، وراحت أصوات النظام تحاصر الصحفيين لتجهض ما يدعون إليه .

وقد كانت هذه الأصوات التى راحت تحاصر الصحفيين من الصحفيين أنفسهم ، فمن المؤسف أن المثقفين المهادين للنظام راحوا يهتبلون الفرصة ليصيبوا الصحافة فى مقتل ، ويؤكدوا سعى النظام القائم فى فرض الرقابة وسلب الصحفيين حرية الفكر .

بيد أنه إذا كانت جبهة المفكرين من ذوى الفكر الليبرالى كانت أكثر المؤيدين للثورة فور قيامها ، فإن هذه الجبهة مالبت أن تحولت من موقف التأييد إلى موقف المعارضة إثر سعى النظام الجديد للقضاء على مؤسسات الفترة الليبرالية وأحزابها وإن لم يقلل هذا من دور بعض التيارات الأخرى كاليسار والإخوان ، غير أنه من المؤكد أن المثقفين من ذوى الميول الوفدية كانوا أكثر من غيرهم معارضة لإجراءات النظام (الثورية) ، دفاعا عن قيم الفترة الليبرالية (الدستورية) .

غير أنه إلى جانب أصحاب الفكر المؤيد أو المعارض من التيارات

الثلاثة كان ثمة نوع آخر يمكن أن يطلق عليه الانتهازي ، نؤثر أن نخصص له ما يمكن أن يلقي بالضوء على صاحب هذا النمط لخطورة الدور الذي لعبه في التأثير على الرأي العام ، بل وفي التأثير السلبي على حركة التيارات الفكرية الأخرى لاسيما أصحاب الموقف المعارض .



تعددت مواقف أصحاب المواقف بين المؤيد والمعارض ، وبقي نوع آخر من رجال الصحافة يمكن أن يطلق عليه الانتهازي ، نؤثر أن نخصص له الآن هذه المساحة لخطورة الدور الذي لعبه في التأثير ، رغم أنه ليس صاحب فكر ، غير أن خطورة الدور الذي لعبه في هذا الوقت يحتم علينا أن نخصص له هذه المساحة المحددة .

لقد بدا واضحا تأييد مدرسة (أخبار اليوم) لرجال الحركة الجديدة على اعتبار ارتباط رئيس تحريرها مصطفى أمين بالأمريكيين الذين كانوا - بدورهم - من أهم عناصر تأييد الثورة في هذه الفترة المركبة .

وقد بدا هذا الموقف خاصة في صباح ٢٣ يوليو حين اجتمع في أخبار اليوم محمد التابعي ومصطفى أمين وعلى أمين وكامل الشناوى ، وقرروا أن تقف أخبار اليوم بجميع صحفها ومجلاتها آخر ساعة ، الليل ، الاثنين .. إلخ بجوار الحركة ، وأن يطالبوا بأن تسارع بعزل الملك ، واتفقوا على أن يقوم التابعي ومصطفى أمين بإبلاغ ذلك للقيادة .

ويلاحظ أن مدرسة أخبار اليوم كانت تقف لتأييد محمد نجيب قبل أزمة مارس ١٩٥٤^(١٠١) ، لكنها بعد هذه الأزمة راحت تلقى بكل ثقلها وراء جمال عبد الناصر بنفس الحماس الذى أيدت به محمد نجيب من قبل ،

وهو الحماس الذى يذكرنا بتأييد الملك تأييدا مطلقا قبل ذلك .

فلنقترب أكثر من ممارسة هذه الفئة ومواقفها حينئذ .

فى الوقت الذى تتردد فيه أفكار الدكتور السيد صبرى بحدّة تتردد فيه كتابات مصطفى أمين بنفس الحدة ، وتروح (أخبار اليوم) تنشر عن كثير من مفاسد السراى فى عهد الملك السابق بالقدر الذى كانت تشيد فيه - من قبل - بمناقبه ، كما تنشر هذه الكتابات وغيرها فى كتب مثل هذا الكتاب الذى نشر حينئذ بعنوان (فاروق ملكا) ^(١٠٢)، كذلك تسعى إلى ترضية قائد الثورة الحقيقى جمال عبد الناصر ، فيصبح الناس أحد الأيام ليقروا مقالا بعنوان (سر التسعة) لمصطفى أمين وعلى أمين عن قادة الثورة لأول مرة ، يحتوى على أشياء من حياتهم وفى مقدمتهم جمال عبد الناصر بما لا يدع مجالا لشك أن هذا يكتب بالاتفاق مع عبد الناصر .

ويلاحظ أن أفراد هذه المدرسة كانوا يكتبون ليعبروا عن أفكار رجال الثورة فى المقام الأول ، أو بعد اتفاق مسبق بينهم وبين هؤلاء الرجال ، سوف نرى هذا من خلال عدة أمثلة لعل من أهمها قضية الصحافة والصحفيين ثم قضية الأحزاب .

فى الوقت الذى كان يلاحظ فيه دفاع العديد من الأصوات عن الصحافة والصحفيين تخرج علينا مدرسة (أخبار اليوم) بهجوم عنيف ضد الصحافة والصحفيين ، فمحمد حسنين هيكلى يهاجم نقابة الصحفيين هجوما عنيفا ويطالبها بإيقاف المصروفات السرية ونشر أسماء الصحفيين الذين يتقاضون مصروفات سرية وتألّف لجان قضائية تفحص حسابات جميع الصحف لتعرف مصادر تمويلها ^(١٠٣) ومالبث أن كتب مقالين

طويلتين ردد فيها هذا الرأي ، ومالبث أن انهال السباب على الصحافة والصحفيين من أصحاب الفكر الرسمي المنتمين للنظام في وقت كانت تثار فيه قضية مثل قضية الرقابة والأحكام العرفية .

ويطالب محمد التابعي في (اقتراح) تشكيل لجنة تطهير خاصة بالصحف والصحفيين .. وأن يشترك في اللجنة مندوبون أو ممثلون لديوان المحاسبة .. وأن تسأل اللجنة كل صحفى : من أين لك هذا ؟ وأن تحصى إيراد الصحفى في عمله «(١٠٤)» .

وقضية الأحزاب يشارك فيها عدد كبير من أفراد هذه المدرسة ، غير أن مصطفى أمين ومحمد التابعي يكونان أكثر من غيرهما اهتماما بهذه القضية ، وكعادة هؤلاء الكتاب في التمهيد لأى قرار للنظام ، فإن حملتها على الأحزاب تكون بمثابة مقدمة وحرث الأرض قبل أن تأتى الدولة بعد ذلك وتحل الأحزاب بالفعل .

ونكاد نقطع أنه ليس من المصادفة فى شىء أن يردد محمد التابعي ، منذ وقت مبكر ، ضرورة إلغاء الأحزاب حين كانت تناقش قضية الأحزاب وتطرح على بساط البحث : هل تستمر الأحزاب أم تلغى ؟ ففى مقالة كتبها بعنوان (الخطوة الكبرى نحو الاستقرار) راح يحرض الثورة بأن لا تسمح «بالعودة إلى نظام تعدد الأحزاب وأن مصلحة مصر تفرض على جميع القادرين الراغبين أن يندمجوا فى حزب واحد لكن ينهضوا جميعا ببرامج الإصلاح الشامل والإنشاء والتعمير ، وأن ظروف البلاد لن تسمح بضياغ الجهود والوقت فى المهاترات والمناورات التى تدور وتجرى عادة بين الأحزاب» «(١٠٥)» .

والذى يلفت النظر هنا أنه فى الوقت الذى كانت تناقش فيه هذه القضية

بدأت (تمثيلية) متقنة بين محمد التابعى ومصطفى أمين بأن شجرت بينهما مشكلة أو خلاف طرح فى أخبار اليوم وانتشر فى مجلاتها ، ويشارك فيه كل أفراد هذه المدرسة .

وقد بدأت مشاهد هذه التمثيلية مباشرة بعد لقاء كل من مصطفى أمين ومحمد التابعى بجمال عبد الناصر^(١٠٦)، وقد أوعز عبد الناصر فى هذا اللقاء لمصطفى أمين أن يدافع عن فكرة تعدد الأحزاب بينما يتمسك فيها محمد التابعى بفكرة الحزب الواحد ، وهذه (المهزلة) التى استمرت شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٥٣ بدأها مصطفى أمين بالكتابة عن نظام الحزب الواحد مؤكدا فشله فى ألمانيا حيث جلب لها الدمار والخراب وكذلك إيطاليا وموسولبنى ٢٢ عاما ، واليابان أطلقت حكم الحزب الواحد وعادت تنادى بالديموقراطية وكذلك تركيا^(١٠٧) .

فإذا بمحمد التابعى يهاجمه بعنف شديد ويبشر بالحزب الواحد ، ويعود مصطفى أمين ليرفض فكرة الحزب الواحد^(١٠٨) ، فيعود التابعى فى مقالة تالية يرد قائلا : «.. كان فى مصر أحزاب ونظام تعدد الأحزاب .. وكان يحكمها مع ذلك عصابة فاجرة»^(١٠٩) .

ويتحول (السيناريو) المتفق عليه إلى (استفتاء) تدعو إليه مجلة (آخر ساعة) حول أى النظامين يصلح لمصر : نظام الحزب الواحد أم نظام تعدد الأحزاب ؟

ويطرح هذا السؤال على الجماهير ، ويتنظر قليلا ليعلن كيف تنهال أجوبة القراء التى لاتنقطع ، حتى إذا ما تجمع منها كم هائل ، حتى تتحول هذه الأجوبة فى (الصناديق) التى كدست فيها إلى مجلس قيادة الثورة ،

ولترك مصطفى أمين يذكر هذه الواقعة بعد قرابة ثلاثين سنة ، فيقول :

«وفوجئت بورق الاستفتاء ينقل من مكاتب آخر ساعة إلى مكتب جمال عبد الناصر بمجلس الثورة .

ويظهر أن المكتب تولى فرز الاستفتاء بطريقته الخاصة ، لأن النتيجة التي أعلنها محمد حسنين هيكل أن أغلبية القراء تريد الحزب الواحد»^(١١٠).

وحين يعود محمد التابعى فى (المشهد الأخير) ليعود من جديد فيدعو إلى نظام تعدد الأحزاب (جسا للنبض) يكون السهم قد وصل إلى غايته ، وتحددت الأفهام حسب الإعلان الرسمى ، وبدأ النظام يكمل ثمار تعاونه مع مدرسة (أخبار اليوم) .

ومن يراجع صحيفة (أخبار اليوم) ومجلاتها يلاحظ أن القوانين التى صدرت كانت مقدماتها والتمهيد لها يتم فى هذه المدرسة بشكل يقطع أن ثمة تنسيقا كان يتم بين أصحابها وبين مجلس قيادة الثورة .

ومن يراجع صحف هذه المدرسة يلاحظ أن صورة عبد الناصر - قبل أزمة ١٩٥٤ - وبعدها كانت تنشر فى مربع كبير وبشكل يبرزه - حتى - عن محمد نجيب وعن زملائه .

ولم يقتصر دور مصطفى أمين على تأييد النظام من خلال الكتابة عنه والتمهيد لأفكاره بل كان دوره متسقاً مع النظام فى نشر بعض الأخبار التى يطلب منه نشرها مثل ما حدث قبل الاعتداء على عبد الرزاق السنهورى مباشرة ، ومثل ما حدث فى تدبير خطط الاعتداء أو الانقلاب ضد محمد نجيب ، بل أن دوره جاوز ذلك كله بلعب دور (رجل المخابرات بالنسبة للنظام) ، فقد كان «كل ما يحصل عليه من معلومات كان يكتبه فى تقارير

إلى الرئيس أو إلى السادة صلاح نصر وعبد القادر حاتم وسامى شرف»^(١١١).

ومصطفى أمين لا ينكر هذا قط ، فهو كثيرا ما اعترف به^(١١٢) ، إلى درجة أن عبد الناصر رشحه ليكون مديرا للمخابرات ، وقد ترك هذا الموقف أثره الكبير عند جمال عبد الناصر ، ومن هذا ما ذكره لطفى واكد من أن عبد الناصر قال له بالحرف الواحد «أنه أحيانا يطلب معلومات عن بعض المسئولين أو غيرهم فيقدمها له مصطفى أمين خلال نصف ساعة بينما تتأخر المخابرات عدة أسابيع»^(١١٣).

وقد امتد هذا الدور من الداخل إلى الخارج ، ويبدو أن الأخوين (أمين) كانا متصلين بجهات أجنبية كان أكثرها أهمية وتأثيرا جهاز المخابرات الأمريكى ، فعلى الرغم من أن علاقة الأخوين (أمين) بالأمريكيين تعود إلى فترة مبكرة منذ أواخر الأربعينيات^(١١٤) .. فإن العلاقة التى تأكدت - منذ بداية الخمسينات - بين مصطفى أمين والسفارة الأمريكية (والانجليزية بالقطع) كانت أكيدة ، وراحت تتخذ أبعادا وتفسيرات شتى لاسيما عند كثير من المثقفين^(١١٥).

وما يقال عن مصطفى أمين يقال - بشكل ما - عن محمد حسين هيكل ، فرغم أن هيكل نجح فى أن يصبح داعية للتغيير الذى تبنته الثورة ، وأصبح (صوتها) المخلص ، فإنه لم يتردد فى أن يلعب دوره المستقل بذكاء شديد.

مرة فى صالح عبد الناصر منذ الشهور الأولى للثورة : سواء فى التعبير عن فكره وكتابة مقالاته أو كتبه ويؤكد هذا ما قاله عبد الناصر لأحمد فؤاد - القاضى الشيوعى المعروف - من أن على صبرى ومحمد حسين هيكل «أكثر الأفراد تأثرا بفكره ، وإنهما رغم أصولهما الفكرية البعيدة عن الاشتراكية إلا

أنهما يعبران مرحلة من مراحل التحول الفكرى إلى الاقتناع بهما»^(١١٦).

كذلك ، فإن هيكل يلعب دورا آخر يتسق مع دوره مع الأمريكيين (وإن كنا لانستبعد أنه يضع فيه حساباته الشخصية) ، ويمكن أن نوافق (كوبلاند) من أن «كثيرا من مواقف هيكل وفكره كانت ترتبط بشكل ما بالأمريكيين فى مصر» .

ويؤكد هذا (كوبلاند) كثيرا ، وفى تفاصيل العلاقة بين هذا الجهاز - المخابرات الأمريكية - وبين عديد من المثقفين فى مصر ، فهو يكرر كثيرا أن العلاقات زادت بين ليكلاند - المسئول السياسى بالسفارة الأمريكية والضباط الأحرار «عن طريق حسين هيكل الذى كان همزة الوصل بينهم»^(١١٧).

على أن المقارنة بين مصطفى أمين وتلميذه محمد حسين هيكل تغرى دائما بالتوقف عندها لفهم الفارق بين الأسلوبين من حيث علاقتها بعبد الناصر ، وهى مقارنة نستطيع فهمها حين نذكر مقولة كوبلاند حين قال: «كان مصطفى أمين من المعجبين بعبد الناصر ، إلا أنه أقل افتئانا به من تلميذه هيكل»^(١١٨) ، وهو ما نستطيع أن نفهم عنده قيمة كل منهما والمصير الذى انتهى إليه فى حياة عبد الناصر .

وقد يكون من السابق لأوانه أن نشير إلى أن هيكل (طرف محاور)^(١١٩) فى علاقته بعبد الناصر من خارج النظام ، فمما لاشك فيه أن هيكل ، وإن كان منحازا للسلطة الناصرية فى عديد من وجوهها ، فهو - بالقطع - أحد الذين صنعوا القرار السياسى الناصرى فى كثير من الأحيان .

وفى هذا ما فيه من خطورته على (الخطاب) الناصرى .

وفى ضوء علاقة (مدرسة) الأخوين أمين بكثير من الانتهازين سمح البعض هؤلاء أن يلعبوا كثيراً من الأدوار الأخرى ، وهم كثيرون ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : سلامة موسى الذى يؤيد الثورة فى العلن ، ويهاجمها فى جلساته الخاصة ، ومحمد التابعى الذى شارك عن طيب خاطر فى (تمثيلية) القضاء على الأحزاب ، وتمهد مقالاته لإجراءات الثورة قبل تطبيقها ، وموسى صبرى الذى يعد كتابه (ملوك و ٤ وزارات) مثالا للذى يمجد فى العهد الحاضر (الثورة) بقدر ما يهاجم العهد (البائد) فى وقت كان فيه أحد ممثلى هذا العهد القديم^(١٢٠)، كذلك أنيس منصور الذى راح يغلو فى تأييد الثورة فى صحفها الخاصة، خاصة فى مجلة (الجيل) الذى كان رئيساً لتحريرها ولايكاد يرحل عبد الناصر حتى يكتب مقالاته المتوالية فى صحيفة (أخبار اليوم) بعنوان (عبد الناصر المفترى عليه والمفترى علينا) راح يضمونها كتاباً فى خريف ١٩٨٨^(١٢١) ، بينما فى الأزمات الكبرى فى حقبة عبد الناصر لا يشارك فيها ، وإنما ينشغل بموضوعات وهمية نرجسية^(١٢٢) ، وهو ما فعله عدد كبير من أصحاب هذه المدرسة من أمثال كامل الشناوى وصالح جودت^(١٢٣)، وهو ما ينطبق على عدد أكبر ممن يمكن أن يسموا (باليمين) ، فإلى جانب صالح جودت يمكن أن نضيف رشاد رشدى ويوسف السباعى .. وغيرهم .

هوامش الفصل الثامن

- (١) انظر بيانات جماعة الإخوان وتأكيدهم على هذا في المصردى ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، أيضا : المصردى أول أغسطس ١٩٥٢ ، أيضا يمكن العودة إلى : المصور ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ، ٣٠ مارس ١٩٥٤ ، أيضا : ريتشارد ميتشل ، الإخوان المسلمين ج ١ ، السابق ، ص ٢٣٢ .
- (٢) رفعت السعيد ، منظمات اليسار المصردى ، ج ٢ السابق ص ٨٩ .
- (٣) ترددت هذه الرواية بشكل متشابه عند عبد الرحمن الرافعى فى كتابين ، انظر :
- فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ، السابق ص ٣١٨ .
- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٩/٥٢ ، ط ١ / ١٩٥٩ ، ص ٣٩/٣٨ .
- (٤) المصور ١٣/٣/١٩٥٣ ، القاهرة ٢٥/١٠/١٩٥٣ فضلا عن تقديمه لعدد من كتب الحركة الجديدة والكتابة عنها وتقديمه كذلك لكتب محاكمات الثورة التى نشرت .
- (٥) أوراق عبد الرحمن الرافعى الخاصة (طرف حلمى شاهين) ، وعلى سبيل المثال رسالة إلى محمد نجيب فى ٢٦/٧/١٩٥٢ ، أيضا ك د . حمادة محمود أحمد إسماعيل : صناعة تاريخ مصر/ دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧ ، انظر هامش ص ٩٦ ، ١١٢ .
- (٦) وقد نتج عن هذا التسابق إهانة بالغة للسياسيين والمثقفين كإبراهيم عبد الهادى ، على سبيل المثال ، يقول فى مذكراته فيما بعد أن رجال الحركة من الضباط «أوقفونا أمامهم كالتلاميذ» ، روز اليوسف عدد ٢٨٣٠ فى ١/١١/١٩٨٢ .
- كما أن فؤاد سراج الدين يذكر أنه حين ذهب مع مصطفى النحاس إلى مقر مجلس قيادة الثورة للترحيب بها «سلم علينا الضباط بصرامة» انظر : محضر نقاش مع فؤاد سراج الدين أيام ٥ و ٨ و ١٢ فبراير ١٨٧٥ انظر كتاب عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، روز اليوسف ٧٦ ص ٣٦٠ ، وفى رواية أخرى يضيف فؤاد سراج الدين عن ضباط الحركة «كانوا واقفين كأنهم تماثيل من الشمع» انظر : أحمد حمروش : شهود ثورة يوليو (٤) مكتبة مدبولى .
- وهو ما أشار إليه عبد الناصر فى عديد من خطبه (على سبيل المثال : خطبته فى الفاروقية فى ١٣ أبريل ١٩٥٤ ، أيضا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٩٥٨ مجموعات تصريحات وخطب عبد الناصر) .
- (٧) محمود مراد ، توفيق الحكيم ووعيه العائد ، بدون ، ص ٤٩ .

أيضا : محمد الدسوقي ، طه حسين يتحدث عن أعلام عصره ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ط ٣ / ١٩٨٢ ، ص ٤٠ / ٣٨ .

كذلك ، يمكن العودة إلى الكلمة التي ألقاها طه حسين في جلسة المجمع اللغوي في تأييد جمال عبد الناصر في ٤ أكتوبر ١٩٧٠ (الجلسة الأولى/ الدورة السابعة والثلاثون) وجاء فيها:
«وأشهد أني عرفت الرئيس عبد الناصر منذ أوائل الثورة ، واتصلت بيني وبينه مودة كانت في غاية الإخاء وفي غاية المتانة ، وله على فضل لا أنساه ، فهو قد تفضل ذات يوم وفاجأني بأن أهدى إلى قلادة النيل ، ولم يكن إهداء هذه القلادة للأفراد والمواطنين مألوفا من قبل إلا إذا نهضوا بمنصب رئيس الوزراء .. (و) .. فكان صديقا صادقا وأخا حميما» وقد نشرت الكلمة في أهرام ٦ أكتوبر ١٩٧٠ .

(٨) إبراهيم فرج ، ذكرياتي السياسية ، ط ١ دار المأمون ، القاهرة / ١٩٨٣ ، ص ١١٠ .

(٩) شهادة إبراهيم فرج في كتاب أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٢ السابق ص ٢٨ .

(١٠) الحديث ٧ ، ٨ / ١٩٥٢ .

(١١) الأهرام ٩ / ٨ / ١٩٥٢ .

(١٢) الأهرام ٢٦ / ٨ / ١٩٥٢ .

(١٣) الأهرام ٢ / ٨ / ١٩٥٢ .

(١٤) السابق .

(١٥) الأهرام ١٣ / ١٢ / ١٩٥٢ .

(١٦) الوادي ١٩ / ١٢ / ١٩٥٢ .

(١٧) روز اليوسف ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ .

(١٨) روز اليوسف ١٨ مايو ١٩٥٣ .

(١٩) الجمهورية ١٤ / ٧ / ١٩٥٤ .

(٢٠) لقد أكد حسن الهضيبي في أحد هذه البيانات ، وإن جاء هذا متأخرا ، أن «الإخوان المسلمين بطبيعة دعوتهم خير سند لهذه الحركة ، يظاهرونها ويشدون أزرها حتى تبلغ مداها من الإصلاح ، وتحقق للبلاد ما تصبو إليه من عزة وإسعاد» ، انظر : نص هذا البيان في الأهرام ٢٨ / ٧ / ١٩٥٢ ، أيضا : بيانات أخرى في الأهرام ٨ / ٢ ، ١٣ / ٨ ، ٩ / ١٠ / ١٩٥٢ ، أيضا بيان بالأهرام في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .

(٢١) على سبيل المثال : البهي الخولي ، قائد الدعوة ، ص ٨٧ / ٨٨ ، أيضا : الغزالي ، الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين ، ص ٥ ، ٦ أيضا انظر : ميتشل ، السابق ج ١ ص ٢٣٢ .

(٢٢) محمد حافظ دياب ، سيد قطب : الخطاب والايديولوجيا دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٧ ص ١٠٠ .

(٢٣) السابق ص ١١ .

- (٢٤) الدعوة ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٥) الدعوة ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٦) الدعوة ٣١ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٧) الدعوة ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٨) الأخبار ٨/٨/١٩٥٢ .
- (٢٩) السابق .
- (٣٠) الأخبار ٣١/٨/١٩٥٢ .
- (٣١) السابق .
- (٣٢) محمود عبد الحليم ، الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ، دار الدعوة ، ط ٢/ ١٩٨٥ ، ص ١٧٤ .
- (٣٣) صلاح شادى ، صفحات من التاريخ ، شركة الشعاع للنشر ، الكويت ، ٩٨١ ص ٣١٢ .
- (٣٤) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .
- (٣٥) أحمد محمد عبد الحى المنزلاوى ، جريدة الجمهورية ، رسالة ماجستير تقدم بها إلى كلية الإعلام ، قسم الصحافة والنشر ، ١٩٨٦ .
- (٣٦) محضر نقاش مع عبد الغفار عودة شقيق عبد القادر عودة فى ١١/١٠/١٩٨٧ .
- (٣٧) محمود عبد الحليم ، السابق ج ٣ ص ١٤٧ .
- (٣٨) أحمد حسن الباقورى ، بقايا ذكريات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ص ١٣٣ ، ص ١٤١ ، ص ٢١٥ ، ص ٢١٧ .
- (٣٩) جيل بيرو ، هنرى كوريل / رجل من طراز فريد ، عربيه وقدم له كميل داغر ، دار النضال ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (٤٠) رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية ٥٠/٥٧ ، السابق ص ٩٧ .
- (٤١) محضر نقاش مع إسماعيل صبرى عبد الله ، السابق .
- (٤٢) أبو سيف يوسف ، محضر نقاش ، السابق .
- (٤٣) فاتيكيوش ، الجيش المصرى والسياسة ، مترجم بهيئة الاستعلامات ، تحت رقم ٢١١ ، ص ٨٨ .
- (٤٤) الأخبار ١٨ أغسطس ١٩٥٢ ، أيضا : د . محمد الجوادى ، التشكيلات الوزارية هيئة الاستعلامات ١٩٨٦ ، ص ٢٤ .
- (٤٥) فاتيكيوش ، السابق ص ١٤٣ / ١٤٤ .
- (٤٦) وثائق عابدين ، محاضر مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٣ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٤٧) السابق ، مذكرات وزارة المعارف العمومية ، محفظة رقم ٣١ (وهذه المذكرة مقدمة فى ٢٦/١٠/١٩٥٢) .

(٤٨) آخر ساعة ١٤ يناير ١٩٥٣ .

(٤٩) آخر ساعة ٢١ يناير ١٩٥٣ .

(٥٠) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٧ ص ١٠١ .

(٥١) السابق ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٥٢) طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ ، السابق ص ٦٦ .

(٥٣) أخبار اليوم ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ .

(٥٤) محمد الدسوقي ، طه حسين يتحدث ، السابق ص ٣٩ / ٤٠ .

(٥٥) أخبار اليوم ٦ مارس ١٩٥٤ .

(٥٦) أحمد فارس عبد المنعم ، السابق ص ١٥٩ .

(٥٧) تقرير مجلس نقابة الصحفيين ، في سنة ١٩٥٢ / ٥١ .

(٥٨) محضر نقاش مع د. مذكور ، السابق .

(٥٩) السابق .

(٦٠) Copeland, M, The camp of vations, london 1969, p69 (٦١)

والجدير بالذكر أنه جاء في كتاب كوبلاند بعد أن فتح قوسا مشيرا إلى المدنيين من المثقفين (وعلى أساس اقتصار مهمتهم على هذه الشكليات رفض عبد الناصر اقتراح قبولهم أعضاء مؤسسين في مجلس الثورة Ibid 69 .)

(٦٢) ويدلل على هذا أن عبد الناصر قال فيما بعد «مرت السنوات الثلاث الماضية بعد أن قضينا على الإقطاع والاستغلال والتحكم والسيطرة وبعد أن هزمت الأصنام التي عاشت فسادا في هذا الوطن والتي كانت تنادى بالحرية وهي لاتعلم عن الحرية إلا اسمها . هدمت الأصنام والأحزاب التي تحكمتم فيكم .. وكانت السنين الثلاثة الماضية كانت سنين هدم للأحزاب والأصنام والاستبداد السياسي».

انظر : خطاب ٢١ يناير ١٩٥٦ ص ٤٥٠ ، المجموعة ، السابق .

Copeland, ibid, p70 (٦٣)

(٦٤) المصري ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٦٥) ويمكن العود إلى مقالات د. السيد صبرى حول هذا بجريدة الأهرام ابتداء من ٣١ يوليو ١٩٥٢ والأيام التالية .

(٦٦) الأهرام ٣١ / ٧ / ١٩٥٢ .

(٦٧) الأهرام ١٠ / ١٢ / ١٩٥٢ .

(٦٨) وحيد رافت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشروق ، ١٩٧٨ ص ٤٧ .

(٦٩) الأهرام ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ .

(٧٠) السابق .

(٧١) السابق .

(٧٢) الوقائع المصرية ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

(٧٣) الأهرام ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

(٧٤) الوقائع المصرية ١٢ مكرر (غير اعتيادي) في ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، حيث (إعلان دستوري) صدر عن القائم العام للقوات المسلحة - محمد نجيب ، وتقول مواده الثلاث : (مادة ٨ : يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحق تعيين الوزراء وعزلهم / مادة ٩ : يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية / مادة ١٠ يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية) .

(٧٥) المصور ٥ / ٣ / ٨٢ وهو ما أكدته لي فتحي رضوان ، السابق .

(٧٦) وحيد رافت ، السابق ص ٤٨ .

(٧٧) السابق ، ص ٤٨ / ٤٩ .

(٧٨) محضر نقاش مع أحمد أبو الفتح في ٥ / ٤ / ١٩٨٧ .

(٧٩) السابق .

(٨٠) الأخبار ٢٢ / ٥ / ١٩٥٣ .

(٨١) السابق .

(٨٢) السابق .

(٨٣) المصري ٩ / ٩ / ١٩٥٢ .

(٨٤) وحيد رافت ، فصول ٠٠ ، السابق ص ٨٠ / ٨١ .

(٨٥) د. محمد مندور ، الديمقراطية السياسية ، كتاب المواطن ، القاهرة ، بدون ص ٢٩ .

(٨٦) السابق ص ٣١ .

(٨٧) السابق .

(٨٨) السابق .

(٨٩) Asia and african, ibid p 150 .

(٩٠) (أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو / قصة ٢٣ يوليو ، مكتبة مدبولي ط ٢ / ١٩٨٤ ص ١٦٩ انظر شهادة زكي مراد) .

(٩١) عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وثورة مارس ، روز اليوسف ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٨٢ (من شهادة لأحمد طه) . أيضا انظر : محكمة الشعب ، الجزء السادس ، ص ١٢٢٨ ، ١٢٣٢ .

(٩٢) المصري ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

- (٩٣) تقرير مجلس النقابة ١٩٥٢/٥١ ، السابق .
- (٩٤) د. ليلي عبد المجيد ، حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ - ١٩٧٤ ، العربي للنشر والتوزيع ، بدون ، ص ١٦ .
- (٩٥) الأهرام ٢٩ أغسطس ١٩٥٣ .
- (٩٦) تقرير مجلس النقابة لعامي ١٩٥٢/٥١ ، السابق .
- (٩٧) السابق .
- (٩٨) د. مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة في مصر/ دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٣ ص ١٠٤ .
- (٩٩) روز اليوسف ٢٧ يوليو ١٩٥٣ .
- (١٠٠) المصري ٢١ مايو ١٩٥٣ .
- (١٠١) آخر ساعة ١٣ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٠٢) أخبار اليوم ٢/٨/١٩٥٢ .
- (١٠٣) موسى صبرى ، وثائق ١٥ مايو ، المكتب المصري الحديث ط ٢/١٩٧٧ ص ٢٥٤ .
- (١٠٤) أخبار اليوم ٢٥/١٠/١٩٥٢ .
- (١٠٥) أخبار اليوم ٢٠/٨/١٩٥٢ .
- (ويلاحظ أن التابعى يظل يردد نبرة الهجوم العنيف على الأحزاب)
- انظر على سبيل المثال : أخبار اليوم ١ أكتوبر ١٩٥٢ .
- (١٠٦) اعترف مصطفى أمين بهذا فى أكثر من مصدر ، على سبيل المثال انظر :
- عقل مصر ، أحمد حمروش ، مكتبة مدبولى ط ١/١٩٨٥ ص ١٠٤/١٠٥ .
- مصطفى أمين ، لكل مقال أزمة دار الشروق ، ط ١/١٩٧٩ ص ١١٥ ، ١٢٣ .
- (١٠٧) آخر ساعة ١٩ أغسطس ١٩٥٣ .
- (١٠٨) آخر ساعة ٢٦/٨/١٩٥٣ .
- (١٠٩) آخر ساعة ٢/٩/١٩٥٣ .
- (١١٠) مصطفى أمين ، لكل مقال أزمة ، السابق ص ١٢٣ .
- (١١١) محمد حسنين هيكل ، بين الصحافة والسياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٨٤ ص ٨٢ .
- (١١٢) مصطفى أمين ، سنة أولى سجن ، مكتبة مدبولى ، ط ٢/١٩٧٩ ص ٤٩ .
- (١١٣) أحمد حمروش ، قصة الثورة ، ج ٤ السابق ص ١٥ .
- (١١٤) الحرية ١٧/١/١٩٦٦ ، مقالة هامة لصالح عيسى بعنوان (صحفى ضد الشعب) .
- (١١٥) العلاقة تتحدد عند موسى صبرى تستمد أهميتها من استفادة عبد الناصر لعلاقة مصطفى أمين

بهذه الجهات الأمريكية (موسى صبرى ، وثائق ، السابق ص ٣٩٦) ، وعند صلاح نصر تتخذ صفة تنفيذ مخطط السياسة الأمريكية (عملاء الخيانة وحديث الإفك) ، الوطن العربى ، بدون ١٩٧٥ ص ٢٠ / ٣٠) ، وهى عند صلاح عيسى علاقة تجارة وربح (مثقفون وعسكر ، مكتبة مدبولى ١٩٨٧ ص ص ٣٩ ، ٦٣) ، وهى عند غالى شكرى هى الصحيفة التى التزمت بخط تأييد الرأسمالية المصرية والأمريكية بعد الثورة (غالى شكرى ، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط ٢ / ١٩٨٢ ص ٦٩) .

معنى هذا ، أن مصطفى أمين لم يكن يلعب الدور لحساب عبد الناصر وحسب ، أو لحساب الأمريكين وحسب ، وإنما هو دور (العميل المزدوج) الذى لعب الدور لصالح الطرفين (الثورة والأمريكين) ، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن العلاقة الأمريكية لم تكن فى صالح البلاد لتخيلنا خطر هذا الدور .

(١١٦) أحمد حمروش ، ج ٢ السابق ، ص ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١١٧) Copeland, Ibid , p79,80 .

ويذكر خالد محي الدين فى مذكراته التى نشرت فى (الاهالى) ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٢ ، أن « بيل ليكلان كان صديقاً لهيكل »

(١١٨) ibid 88,89 .

(١١٩) أحمد حمروش ، ثورة يوليو وعقل مصر ، السابق ، ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢٢٠) موسى صبرى ، ملك و٤ وزارات ، السابق .

(٢٢١) أنيس منصور ، عبد الناصر ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٨٨ .

(٢٢٢) وعلى سبيل المثال ، فإنه فى أثناء الضجة التى قامت على أثر حل الأحزاب يكتب فى آخر ساعة حول (الوجودية .. الشيوعية) ، وتستمر الأحداث التى يشغل فيها بالقضايا النرجسية من أمثال : إعلان سقوط الدستور ، محكمة الغدر ، إعلان فترة الانتقال ، أزمة مارس ١٩٥٤ .. إلخ ولانجد له فى هذه الفترة غير حديث فضفاض عن صلاته وموضوعاته التى يعدها فى مثل هذه الأمور ، هذا الحديث بعنوان (وجدى .. مع الآخرين) ٧ يناير ١٩٥٣ .

(٢٢٣) يوجد تفصيل بهذا فى : حسنين كروم ، عبد الناصر المفترى عليه ، مكتبة مدبولى ، يوليو ١٩٧٥ ص

. ٥٨

الفصل الثالث

انعكاس أزمة مارس ٥٢ على المتقنين

على الرغم من أن أزمة مارس ١٩٥٤ بدت وكأنها صراع بين فئتين من العسكريين على السلطة ، فإنها أتاحت للتيارات الفكرية المتباينة أن تطفو على السطح من جديد ، وأن تلعب دورها إبان تلك الأزمة وتظهر لها مواقف جديدة محددة .

وقد ساعد على هذا عديد من العوامل التي كانت تدفع بهذه التيارات كي تشارك في احتداد هذه الأزمة ، كتحويل مجلس القيادة من (الشرعية الدستورية) إلى (الشرعية الثورية) ، كذلك عدم وعيه للخطر الأمريكي المتصاعد في وقت كان المثقفون فيه يعون هذا الخطر حتى أنهم رأوا في الثورة (انقلاباً أمريكياً)^(١) ، وأن ثورة عبد الناصر وراءها المخابرات الأمريكية ودولاراتها^(٢) .

غير أن أزمة محمد نجيب كانت أهم العوامل التي أتاحت لهذه التيارات لتلعب دوراً كبيراً في هذا الصراع ، إذ يبدو أن محمد نجيب الذي كانت قد سحبت منه اختصاصات كثيرة راح يتذرع بالديموقراطية ويتخذ منها شعاراً له ، ويهتبل حركة الجماهير في مظاهراتها ليرى أنها تطلب إليه العودة إلى الحكم بعد استقالته على اعتبار أنه (رمز الديمقراطية)^(٣) .

ومذكراته التي نشرت بعد ذلك بقرابة ثلث قرن زاخرة بمثل هذه التأكيدات .

ومما هو جدير بالملاحظة أن دعوة محمد نجيب سواء بحق أو بدون حق اجتذبت التيارات الفكرية على اختلاف مشاربها إلى جانب محمد نجيب ، ولذلك سوف نرى في نهاية الأمر أن الصراع الذى انتهى بانتصار عبد الناصر قد أنهى مرحلة من ازدهار الحياة الفكرية السياسية فى مصر بعد عام ١٩٥٤ بوجه خاص .



والذى يهمنى فى الصراع بين محمد نجيب وعبد الناصر أن الذى أسهم فى عودة محمد نجيب ثانية كانت حشودا شعبية كبيرة قادتها جماعات من ذوى الفكر السياسى من شتى التيارات ينتمى بعضهم إلى الوفد وبعضهم الآخر إلى اتجاهات اشتراكية متباينة ، فضلا عن الطلبة الذين تشكلت فيهم شتى التيارات الفكرية ، غير أن اشتراك جماعة الإخوان المسلمين فيها كان لافتا للنظر .

وقد بدا هذا واضحا فيما يسمى بمظاهرة عابدين بوجه خاص .

والواقع أن شعار الديمقراطية الذى رفعه نجيب، بدا براقا بالنسبة للمثقفين ، وبدأ نجيب يضع شعار (الديموقراطية) أمام الجماهير على أنه مضاد لشعار آخر ، هو ، شعار (الديكتاتورية) ، ومن هنا ، فإن الجماهير الشعبية التى قادها المثقفون حيثئذ وضعوا فى موقف غير عادل بين اختيار الديمقراطية التى مثلها نجيب ، وبين الديكتاتورية العسكرية التى نظروا إلى المجلس العسكرى من خلالها .

ويلاحظ هنا أن الإخوان وإن اشتركوا فى مظاهرة عابدين ، ورفعوا عبد القادر عودة على الأكتاف ، فإن هذه المظاهرة كانت من صنعهم ، على

العكس مما يذهب إليه د. عبد العظيم رمضان ، من استبعاد عبد القادر عودة والقيادات السياسية للإخوان من تدبير هذه المظاهرات^(٤) . وما يذكره من أن عبد القادر عودة لم يكن له دور يذكر في هذا ، غير صحيح ، فهو يدل على هذا بأن عبد القادر عودة يقول إنه جاء من يقول له : «إن فيه مظاهرة في عابدين ، وأن المتظاهرين أطلقوا النار في قصر النيل ، وأن الإخوان عاملين هيصة . فقلت له : روح شوف المسئول من الإخوان ، وخلوه يصرفهم . فقابل شخصا اسمه كمال السناني . ولكن الإخوان مارضيوش ينصرفوا . فاتصل بي وقال لي : اعمل معروف تعال اصرفهم .. وذهبت لفض المظاهرة»^(٥) .

وبعيدا عن الدخول في شبكة الخلافات بين الإخوان والتنظيم السرى ، فإن دور عبد القادر عودة هنا في تدبير المظاهرات كان قائما دون شك ، فإذا وضعنا في الاعتبار أنه يدلى بشهادته بذلك أمام محكمة الثورة ، فقد كان تأثيره في فض المظاهرة مما يعد دليلا أكيدا على عظم هذا التأثير ، فرغم جهد السناني أو غيره في فض هذه المظاهرات ، فإنها لم تنفض - بالفعل - اللهم إلا بعد أن جاء عودة بنفسه ، وسعى طويلا إلى أن تنصرف ، وتم له ما أراد .

أضف إلى ذلك أن صلاح شادى من أبرز قيادات الإخوان في هذه الفترة يؤكد على أن مظاهرات ٢٧ ، ٢٨ فبراير «جرت بتدبير وإشراف عبد القادر عودة وإقرار المرشد ، وأن التنظيم الخاص في وضعه الجديد بعد رئاسة يوسف طلعت والذي باشر تبعاته قبل ذلك بأشهر ، كان يتلقى كل التعليمات الخاصة بهذه المظاهرة من الشهيد عبد القادر عودة» ، ويضيف صلاح شادى وهو يزيد الأمر وضوحا «إن الشهيد عودة كان يبلغ المرشد في السجن بمجريات الأمور كلها ، وكان الرجل على ثقة بوكيله»^(٦) .

ويرى محمد نجيب حينئذ أن أغلب المثقفين فعالية كانوا من بين الإخوان المسلمين ، وخاصة أن عودة راح - بناء على رغبة نجيب - يلقي عديدا من الخطب في هذه المظاهرة ، ويشرف على توزيع المنشورات ضد النظام^(٧) ، رغم أن عبد القادر عودة نفسه كان معروفا في هذا الوقت بميله إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة البارزين ، والوحيد الذى تركه النظام خارج السجن بعد أن قبض على الهضبي وعدد كبير من تنظيم الجماعة .

وقد كان من شأن حدة هذه المظاهرة التى نظمها وأشرف عليها عبد القادر عودة أن قبض على عدد غير قليل من الإخوان المسلمين مساء نفس اليوم ، وهو عدد يصل إلى ٤٦ أغلبهم من ذوى الفكر الدينى ممن يمكن تسميتهم بأصحاب (الإسلام السياسى) ، وكان فى مقدمة من قبض عليه عبد القادر عودة نفسه لبروز تأثيره فى الجماهير الشعبية و كذلك قبض على عدد كبير من المتظاهرين من الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى وحزب الوفد ، وقد بلغ عدد المعتقلين حينئذ ١١٨ معتقلا^(٨) ، كما أن النظام سعى إلى تعطيل الدراسة فى الجامعات الثلاث من أول مارس^(٩) ، نظرا لحجم المظاهرات التى شارك فيها الطلبة .



على أية حال ، فقد أعلن عن عودة نجيب فى مساء ٢٧ فبراير ، غير أن مسألة الصراع لم تكن قد حسمت بعد بين القائد العام والقائد الفعلى ، ومن ثم ، راح عبد الناصر يلجأ إلى أسلوب التهذئة ، وهو أسلوب مناورة ذكى بقرارات ٥ مارس التى كانت تمثل استجابة لهذه المظاهرات المشتعلة بعودة الديمقراطية^(١٠) .

وقد شهدت هذه الفترة ردود أفعال كثيرة لشتى التيارات الفكرية ، وقد

تميزت الحركة الرئيسية لها بالترحيب الظاهري بقرارات الثورة الديمقراطية ،
والسعى الدءوب المستمر إلى عودة الجيش إلى ثكناته .

وإذا كانت الفترة السابقة -التي أعقبت قيام ثورة يوليو- شهدت دعوة
المثقفين إلى عودة الأحزاب وعودة الحياة النيابية .. وما إلى ذلك ، فإن هذه
الفترة من شهر مارس شهدت ترديد مثل هذه الدعوات لكن ، بالتركيز أكثر
على عودة الجيش إلى الثكنات .

لقد تركز جهد المثقفين ، بشكل محموم الآن ، على النيل من القيادة
العسكرية ، إلى درجة الاستفزاز ، والتشديد على ضرورة العودة بقياداتها إلى
ثكناتهم من جديد .

وهو ما نستطيع أن نرى من خلاله موقف الفئات ذات الاتجاه العقيدى
من شتى التيارات .

وهكذا ، يعود صوت أحمد أبو الفتح من جديد ليشيد بهذه القرارات ،
فيسهب تحت عنوان (خطوة موفقة)^(١١) بقرارات مجلس قيادة الثورة ، قائلا :
«مما لاشك فيه أن يوم ٥ مارس سيظل يوما مشهودا في تاريخ البلاد» ، ثم
يعود في الأيام التالية ليطالب بعودة الدستور وعودة الجيش إلى الثكنات^(١٢) ،
والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية ، ويلاحظ أن أحمد أبو الفتح يشيد بالجيش
ولا يلبث أن يشدد بشكل أكثر منه على دور الشعب ، فيقول «حمدنا
للحاكمين في مصر إعلانهم عن انتخاب جمعية تأسيسية قريبا عندما أعلن
الشعب عن بكرة أبيه عن رغبته في عودة الحياة النيابية لمصر .. واليوم
نطالب بإلغاء الأحكام العرفية»^(١٣) .

في هذه الفترة يعلو صوت د. وحيد رافت معلنا سعادته الغامرة بهذه

القرارات ، ولايلبث أن يلقي اللوم الشديد على مجلس قيادة الثورة الذى اندفع إلى اتجاه غير مأمون العواقب ، مؤكدا فى مقالته الطويلة على أنه بمجرد اجتماع اللجنة التأسيسية تنتهى مهمة «مجلس قيادة الثورة ويتعين نقل السلطات التى يمارسها إلى تلك الجمعية»^(١٤).

ويدعو د.سعد عصفور أستاذ القانون العام المساعد بكلية حقوق الاسكندرية إلى المزيد من الحريات خاصة الحرية الشخصية وحرية السعى فى اختيار ممثليه ، مؤكدا أن (الديموقراطية الحققة) إنما «تؤمن باختلاف الرأى».

وينخطو أحمد بهاء الدين المفكر الحر خطوات أبعد فى هذه السبيل ، فىرى أن «رفع الرقابة على الصحف خطوة كبيرة .. يجب أن يتلوها إلغاء الأحكام العرفية ، وإطلاق سراح المعتقلين .. فهذه الإجراءات بعد أن اتضح الاتجاه إلى الديمقراطية أصبحت لا مبرر لها»^(١٥).

غير أن إحسان عبد القدوس يمنح الجيش صفة أصحاب (الثورة التنفيذية) لا (التشريعية) ليصل من ذلك إلى أن الثورة «قامت لأداء دور معين ، هو القضاء على الفساد الذى ثار عليه الشعب .. القضاء عليه فى جميع صوره ، واقتلاع كل جذوره .. ثم تترك الحرية للمشرعين ليسيروا فى أمان الله ، ولتضارب آراؤهم بعضها ببعض فى ظل نظام برلمانى مكين»^(١٦).

معنى ذلك ، أن الكاتب هنا لايرى فى مجلس قيادة الثورة معنى (للثورة) وإنما (للإصلاح) . المحدود الذى يترك على أثر القيام به مهمة تنفيذه للمدنيين ، فالثورة عند إحسان عبد القدوس «لاستطيع - إذا شاءت - أن

تفرض على الشعب نوعاً من الديكتاتورية العسكرية .. (و) .. إنها بدهيات علم السياسة .. وكل من حاول أو يحاول توجيه الثورة إلى هذا الاتجاه غبى لا يفهم»^(١٧).

وإحسان يريد أن يصل بمقالته الطويلة إلى السطر الأخير فيلخص ما سبق أن أجمله فيقول «كان من المحتم أن تنتهى الثورة إلى النظام الديموقراطى البرلمانى»^(١٨).

ويشدد الكثيرون على عودة الجيش إلى ثكناته والتعجيل بعودة الحياة النيابية دون أن يبدو على الجيش استجابة فعلية ، فتعلو نبرة أصحاب الفكر رويدا رويدا لتصل إلى أقصاها عند أحمد أبو الفتح الذى يصيح :

أنا لا أفهم لماذا لا يعلن المسئولون اليوم إلغاء الأحكام العرفية .

أنا لا أفهم لماذا يتأخر هذا الإلغاء شهراً أو أسابيع أو أياماً ؟!

أنا لا أفهم لماذا يظل رجال فى المعتقلات حتى اليوم مع أن وراء اعتقال كل إنسان مأساة .

ثم يختم مقالته العنيفة بهذه العبارة :

«حطموا الأغلال أيها الحكام ، اكسروا القيود أيها الحكام»^(١٩).

ويتحرك المجلس العسكرى ، ولكن فى الاتجاه المضاد ، فرغم الإعلان عن رفع الرقابة على الصحف ، فإن الرقيب العام يقوم بإغلاق صحيفة (القاهرة) التى كانت تعارضه هى وصحف المصرى والجمهور المصرى ومجلة روز اليوسف .. النظام القائم ، وكانت حجة إغلاق هذه الصحيفة هى أنها تحدث (بلبله) فى رأى العام ، ويستشار أحمد أبو الفتح ليكتب فى اليوم التالى

مباشرة قائلا: «أنا لا أفهم ما الذى يمكن اعتباره داخلا تحت بند بلبلة الأفكار ، كيف يمكن للصحافة أن تتجنبه/ وأنا لا أدري أفى اطلاق الحريات ما يطمئن الخواطر أم أن إطلاقها (يلبل) الخواطر؟»^(٢٠).

ويصدر مجلس نقابة الصحفيين حيثذ بيانا أعلن فيه إعادة الرقابة على صحيفة (القاهرة) ، وإنذار بقية الصحف ، رغم إعلان مجلس قيادة الثورة أن الأحكام العرفية ستلغى خلال أيام قادمة ، كما طالب البيان المسئولين بإعادة النظر^(٢١).

ويعود صوت خالد محمد خالد مشيرا إلى الديمقراطية ، فهو يرى أن (انتصار التاريخ) - عنوان مقالته^(٢٢) ، هو انتصار للديموقراطية التى تشهد هذه الأيام إعلان قرارات ٥ مارس ، وهو فى الوقت الذى يبدى فيه رغبته الشديدة فى عودة الجيش إلى الثكنات ، يدعو الجماهير ألا تنسى فضل الثورة محيا إياها^(٢٣).

على أن أكثر المواقف جرأة وعنفا فى هذا الوقت فى مواجهة النظام كانت مقالات خالد محمد خالد فى صحيفة النظام - الجمهورية - إذ دعا فى عدة مقالات إلى حرية الإخوان والشيوعيين ، والحرية التى كان يقصدها هنا هى حرية الفكر - لا النشاط السياسى - فهو يخاطب القائمين على السلطة قائلا: «فرقوا بين حرية الفكر ، وحرية النشاط .. أما الفكر فدعوه طليقا من كافة القيود .. فهكذا خلقه الله ، وهكذا يجب أن يظل ويبقى .. أما النشاط، فما يتسلل منه فى الظلام ، وما يستهدف غايات غير مشروعة . فلتضربه الحكومة ببأسها الشديد . ولن تجد يومئذ من يقول لها : لم»^(٢٤).

غير أن هذه الدعوة للتفرقة بين حرية الفكر وحرية العمل كما يراها

الكاتب تظل دعوة مثالية ، فكيف يمكن أن يفرق بين الفكر والفعل .

ومن هذا المنطلق المثالي يدعو خالد محمد خالد إلى قيام حزب شيوعي في مصر برغم تكوينه الديني ، لكنه لا يقول لنا كيف يحدث هذا في وقت ألغت فيه الدولة الأحزاب الليبرالية ، وأن الدعوة الآن إلى عودة الأحزاب ليست غير (مناورة) قصد بها تهدئة الخواطر في مناخ الصراع بين نجيب وعبد الناصر إلى حين .

ويكون الاضطراب أهم سمات هذه الفترة .

فيوسف صديق المعروف بفكره الماركسي يرحب بإقامة نظام ليبرالي برغم أن الماركسيين أنفسهم لا يطبقون هذا النظام ، وهذا اتجاه يظهر دائما عند اليساريين الذين يعيشون في ظل نظام فاشستي ، فيضيف في هذا الصدد إن «فتوى عدم دعوة البرلمان أوصلتنا إلى الحالة السيئة الراهنة» .

ويطرح للخروج من هذه (الحالة) دعوة «البرلمان المنحل وتأليف وزارة ائتلافية تمثل التيارات السياسية المختلفة ويكون د. وحيد رأفت رئيسا لها»^(٢٥) ، كما يدعو - كما فعل إحسان عبد القدوس - بضرورة أن يستبدل بالجمعية التأسيسية المطروحة حيثث إنشاء برلمان كامل ، ويبرر هذا بأن «قانون الانتخاب للجمعية التأسيسية هو نفسه يصلح لانتخاب البرلمان»^(٢٦) .

ورغم أن قادة الإخوان في السجون ، فإن جماعة الإخوان تشارك في كورس التأييد للنظام ، فتهنىء مجلة (الدعوة) قادة الثورة على قراراتهم التاريخية^(٢٧) ، ولاتلبث أن تنادى في هذا العدد والأعداد التالية إلى «إعادة الإخوان المسلمين»^(٢٨) وتشير الدعوة في معرض هذا إلى ضرورة إلغاء الأحكام العرفية «لقد رفعت الرقابة على الصحف ، ولكن ما قيمة هذا

الإلغاء فى ظل الأحكام العرفية ؟ سىظل سيف إعادتها مسلطا على رقبة كل صحىفة» (٢٩).

فى هذه الفترة تصل حمى تعدد الأحزاب إلى جميع الأصوات العقىدية ، فعبء الرزاق السنهورى يدعو إلى أن تؤلف فى مصر ثلاثة أحزاب ، وىكون الحزب الأول فىها هو (الحزب الجمهورى الاشتراكى) وىتألف من بعض ضباط الجيش بشرط أن ىتركوا مناصبهم وىتفرغوا لتوجيه السىاسة العامة للبلاد ، وىعاونهم على ذلك لفىف من المءننن المشهود لهم بالكفاءة الوطنىة، وىرأس هذا الحزب البكباشى جمال عبء الناصر ، وتكون رسالته وضع الخطوط الرئىسىة للإصلاح والتعمىر فى مرافق حىاتنا ووضع أساس قوى لحركة إنهاض شاملة ، أما الحزب الثانى فهو (حزب الأحرار الءىموقراطىن)، وىتألف من عبء كبىر ممن ناهضوا سىاسة العهد الماضى ، ولاىفرق هؤلاء بن العسكرىن والمءننن ، كما لاىفرق بن التىارات الفكرىة كلها فى اءتیار ممثلها أو أعضائها ، أما الحزب الثالث فىسمىه حزب (الىمن) ، وىتكون هذا الحزب بوجه خاص من أهل الرأى ، أى تحبب شىخصىاته بالمثقفىن والمفكرىن والكتاب .. وما إلى ذلك ، ممن ىكون لهم تأثیر كبىر على الرأى العام ، وفى هذا الحزب كذلك ، لم ىفرق بن توجهات التىارات الفكرىة أو الأحزاب بشكل عام (٣٠).

وىكون على السنهورى أن ىختار لهذه الأحزاب أسماء معىنة وىحبب لها برامجها ومعالمها وأهءافها فى الیوم التالى .

وىؤكد السنهورى فى عبء من المرات على أن «نظام الحزب الواحد ىتعارض فى طبیعته مع النظام الءىموقراطى البرلمانى الذى ارتضته مصر منذ أن عرفت الحىاة النىابىة ، ففى ظله تنعم الحرىات أو تفرض علیها قیوب

شديدة ، وعلى ذلك ، فالمواطنون فى ظل هذا النظام . إما أن يكونوا أنصار ملق ونفاق ، وأما أن يستكينوا ويخضعوا .. وإذن فقد وجب تعدد الأحزاب ليكون المواطنون أحرارا فيما يرون اتباعه من أسس يجرى الحكم عليها فى حدود الدستور» ، كذلك دعا السنهاورى إلى أن تقوم الأحزاب على «المبادئ» وأن نميز بعضها عن بعض بما تصنعه وترسمه من برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية»^(٣١) .

ولم يمانع السنهاورى فى تأليف أحزاب أخرى غير الأحزاب الثلاثة الرئيسية فقد «تألف بجانبها أحزاب أخرى ، ولكن هذه الأحزاب الثلاثة ، هى التى تبرز من بين الأحزاب جميعا ، لتنظيم الرأى العام وتوجيهه» .

ويؤيد د. مندور هذه الدعوة لتعدد الأحزاب «ونحن على ثقة من أن الضمانات إذا توفرت لحرية الرأى ، أمكن لكل مواطن أن يجاهر فى صراحة برأيه ، وأن يدعو إليه ، بحيث تتكون أحزاب تستند إلى اتجاهات ومذاهب على النحو الذى استقرأه الدكتور السنهاورى»^(٣٢) ، ويؤيده كذلك د.وحيد رأفت ، ففى حين يدعو إلى هذا التعدد يضيف متحفظا: «لامفر من قيام البرلمان القادم على النظام الحزبى .. (و) .. المهم كيف تكون هذه الأحزاب ممثلة للقوى الحقيقية فى الأمة والاتجاهات الطبيعية فى الشعب»^(٣٣) .

لقد بدا واضحا أن قيام الأحزاب على أسس جديدة حقيقة لم يعد مناص من الاعتراف بها ، وهو ما يعود لسبيين : أحدهما ، إيمان من أصحاب التوجه الفكرى أن العهد الماضى لن يعود أبدا ، وأن التغيرات الاجتماعية والسياسية الراهنة لابد أن توضع فى الحسبان ، أما السبب الآخر ، فإنه قد بدا للجميع أنه من الصعوبة بمكان تجاهل ضباط القيادة الجدد - رغم إعلانهم الظاهر

بضرورة العودة إلى الثكنات - والدليل على هذا أن أحد الأحزاب وأهمها التي دعا إليها السنهوري كانت تشير إلى ضرورة إنشاء حزب من ضباط الجيش شريطة أن يتركوا مناصبهم العسكرية إلى المدنية ويتأهله جمال عبد الناصر^(٣٤).

وفي حمى العودة للأحزاب والحياة النيابية يسترعى انتباهنا دعوات للاهتمام بالدستور ، ومن هذه الدعوات صوت لويس عوض من صحيفة النظام - الجمهورية - فيكتب عدة مقالات بعنوان (دستور الشعب) مطالبا فيها بعدة مطالب منها ضرورة نشر لجنة الدستور مشروعها كاملا في أقرب وقت قبل إجراء الانتخابات ليناقشه المنتخبون ثم عودة الجيش إلى ثكناته في الوقت نفسه ، كما ركز على أنه لابد من أن نحافظ على إنجازات الثورة التي أقرت بالفعل كالإصلاح الزراعي وإعلان الجمهورية^(٣٥) ، وهو ما دعا إليه د. مندور في هذا الصدد من ضرورة الحفاظ على مكاسب الثورة «وذلك بإصدار قانون يعتبر هذين الأمرين من نظم الدولة الأساسية»^(٣٦).

على أن أخطر المقالات في هذه الفترة جاءت من روز اليوسف ، فيكتب إحسان عبد القدوس مقالته الملحوظة (الجمعية السرية التي تحكم مصر) ، أسهب فيها حول غموض أفراد مجلس الثورة واختفائهم ، فيقول عنها أنها «جمعية سرية ، لاتزال كما كانت قبل الحركة تعمل تحت الأرض ، ويجتمع أعضاؤها بالنهار والليل .. لايعلم أحد عما يتحدثون وماذا يقررون»^(٣٧) ، ويسهب حول فكر قادة المجلس الذين مازالوا يتأرجحون بين العمل السري والعمل الرسمي ، وهو في هذا يحاول أن يقدم لهم حلا للخروج إلى الناس ، فيقترح عليهم إنشاء «حزب يمثل الثورة ، ويضم المدنيين فقط من أفراد

الشعب ، وإذا أراد أحد من القادة أو الضباط أن ينضم إليه فيجب أن يستقيل من الجيش» (٣٨).

وعلى هذا النحو ، فإن المناخ السيء لابد أن ينتهى بإعلان هوية هؤلاء الضباط ، وبوضوح طالبا من ذلك كله أن «تنتهى الثورة !! .. فهو الوضع الطبيعي .. فليس هناك بلد يستطيع أن يعيش فى ظل نظام ثورى إلى الأبد».

وقد راح إحسان - بعد دعوة العسكريين إلى تشكيل حزب سياسى واشتراك الجيش - يشير إلى عدم ثقة المثقفين (لقول القادة) خاصة أن قوائم المعتقلين فى السجون شملت كافة التيارات فى الساحة داعيا إلى أنه «لا يجب أن نقف صامتين أمام ما يحدث فى انتظار مفاجأة .. (و) .. فلن يؤدى بنا إلى إلى ذلك شىء ، إلا أن نفسح المجال لطاغية .. والعبيد هم الذين يخلقون الطغاة» (٣٩).

واستكمالا لفكرة المقال راح إحسان يضع فى وسط مقالته مربعا مكتوبا فى أعلاه كلمة (حكمة) ، وتحتها عبارة : أسمع كلامك أصدقك وأشوف أمورك أستعجب ! .

ولايمضى وقت طويل حتى كان إحسان عبد القدوس فى السجن الحربى بدون محاكمة وبتهمة أنه ضد الثورة .

غير أن رصد التيارات الفكرية حيثذ يرينا موقف صحيفة مثل (الأخبار) من القضايا التى تثار ، ففى حين تظهر (الأخبار) عداء شديدا للوفد وزعيمه مصطفى النحاس ، فهى تهتبل أية فرصة للهجوم الشديد على محمد نجيب لدرجة أنها تخصص عنوانا ثابتا فى الصفحة الأولى يكتبه صلاح سالم بعنوان (جمال عبد الناصر هو الوحى الحقيقى للثورة) وتولى الصحيفة أخبار عبد الناصر وصوره المميزة عناية خاصة فى هذا السياق (٤٠).

وقد تزعمت الأخبار - تساندها الجمهورية - التأيد الشامل لبقاء الثورة في هذا الوقت ، بينما يقف على الجانب الآخر - جانب المعارضة - صحيفة المصرى ومعها صحيفة (الجمهور المصرى) وصحيفة (القاهرة) ومجلة (روز اليوسف) .

ونستطيع أن نتوقف عند دور أصحاب الأخبار وكتابتها في هذه الحملة التى تبنتها الأخبار ، وتصدى لها - على الجانب الآخر - عدد من الكتاب والمثقفين، وهى حملة تبدو فى ظاهرها فى الدعوة لعدم ترك النظام للشعب بل عدم الثقة فيه بينما تحمل فى باطنها - لدى ممثلى هذه المدرسة من الانتهازيين - تحريضا على عدم عودة الجيش إلى الشككات ، وهو ما يبدو معه أن ثمة اتفاقا كان قد عقد بين أصحاب مدرسة الأخبار وصحفها وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة أو بعضهم على الأقل .

على أية حال ، فإن هذه الفترة - فترة المناداة بعودة الحياة النيابية وتعدد الأحزاب .. وما إلى ذلك تخرج من الأخبار أصوات كثيرة تشكك فى أهلية الشعب المصرى وقدرته على ممارسة حياة نيابية سليمة ، فيصف جلال الحماصى الشعب المصرى بالتخلف والجمود^(٤١) ، ويهاجم على أمين هذا الشعب الجاهل^(٤٢) .

وتتصدى أقلام (المصرى) حيثذ للرد ، فيكتب أحمد أبو الفتح بعنوان (الواغش) واصفا إياهم بالوباء الذى يسعى لخراب حياتنا النيابية ، مستطردا ولو راجع القراء أسماء هذا الواغش وأرجعوا التاريخ وعادوا إلى كتاباتهم السابقة يجدون أنهم نوع من الناس انفردوا دائما بوضع أقلامهم فى خدمة كل حاكم يتلمسون ما يريد الحاكم ويجرون لاهئين محاولين كسب رضاه واستدراار عطفه ، وقد كان هذا الواغش بعينه فى خدمة وركاب كل

حكم للفرد ، وحكم يقوم على تقييد الحريات^(٤٣) .

وهو في هذا يؤكد أن القراء يعرفون هؤلاء (الواغش) .. ولن تؤتى حركة الجيش ثمارها إلا يوم أن تجرى في مصر انتخابات حرة نزيهة .. ويوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد انتهت .

وتتعدد أصوات المعارضة التي تتعرض (لموظفي السلطة) في الأخبار وأخبار اليوم ، فيرد لمرات متوالية محمود عبد المنعم مراد ، متهما الحمامصي بالغموض والانتهازية «إذا استطاع الأستاذ الحمامصي أن يصرح بما يريد ، استطعنا أن نرد عليه بالتفصيل»^(٤٤) ، ويسأل عبد المنعم الصاوي أصحاب هذا الرأي ما يريدون بالضبط من حكم لو قدر له أن يصبح حكم فرد فسوف يخسرون كثيرا^(٤٥) .

وفي موضع آخر يهاجم عبد الرحمن الشرقاوي^(٤٦) هؤلاء الكتاب الذين يخافون من الحياة النيابية ، فهؤلاء «معدورون في خوفهم من الشعب ، لأن حكم الشعب يعنى القضاء على مصالحهم ، وأرباحهم ، والنجاح الذي يتحدثون عنه .. (و) .. وقد كنا نود أن نسأل هؤلاء السادة باسم من يتحدثون ؟»^(٤٧) .

والكتاب يعود كثيرا إلى مواقفهم القديمة التي تحدثوا فيها إلى حكام على أنهم سادتهم ، وإلى الآن حيث مازالوا يصنعون الطغاة بمواقفهم لتزوير الانتخابات وتضليل الناخبين .. وما إلى ذلك مما ارتكبه من قبل .



ولأن صراع محمد نجيب مع مجلس الثورة لم يتوقف بعد ، فقد كان لابد أن يستمر هذا الصراع الذي حاول الإفادة منه ممثلو التيارات الفكرية ، وإن

كانت إفادتهم قد أثارت الكثير من غضب مجلس قيادة الثورة ، الذى وجد نفسه فى موقف حرج ، ففى الوقت الذى وجد نفسه فيه أمام قانون جديد وضعه كل من سليمان حافظ والدكتور العمرى يسلبه كثيرا من اختصاصاته ، كانت القوى الفكرية تسعى ، وبشراسة شديدة ، إلى تصفية الثورة ، وتنادى بعودة الجيش إلى ثكناته .

وعلى هذا النحو ، وجد مجلس الثورة نفسه أمام موقفين اثنين : إما تصفية الثورة وعودة الجيش إلى الثكنات ، وإما استمرار الثورة فى الخط الذى سارت فيه ، وهنا سعى عبد الناصر إلى مناورة ذكية استطاع بها التخلص من هذا الوضع ، فاجتمع مجلس قيادة الثورة ، ووضع أعضاءه بين نقيضين : تصفية الثورة أو استمرارها ، ومن هنا ، اكتشف محمد نجيب هذا الوضع ، ولم يكن ليملك غير اقرار بقية أعضاء المجلس على ما انتهوا إليه ، فصدرت قرارات ٢٥ مارس .

وقد تضمنت هذه القرارات السماح بقيام الأحزاب ، ومجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا ولا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات ، وكذلك تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة ، كما كان آخر قراراتها حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، باعتبار الثورة قد انتهت ، وتسلم البلاد لممثلى الأمة ، على أن تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

وعلى هذا النحو ، كان الاختيار الصعب بين الثورة والديموقراطية ، وهو

اختيار ظاهري ، أراد به عبد الناصر أن يمتص غضب القوى السياسية وذوى التوجهات الفكرية ، حتى يتمكن من إدارة عجلة التغيير في اتجاه الثورة من جديد .

لقد طرحت الأزمة على نحو خاطيء: الديمقراطية في مواجهة الثورة .

محمد نجيب وخالد محيى الدين ويوسف صديق ووراءهم القوى الفكرية المتباينة يدعون إلى الديمقراطية.

وعبد الناصر وزملاؤه الآخرون رأوا أن هذه الإجراءات يمكن أن تعطل الثورة وتنتهيها .

وعلى هذا النحو ، تحركت القوى الفكرية من شتى التيارات في محاولة لإجهاض الثورة ممثلة في العسكريين ، معتقدين أنهم يستطيعون أن يجهضوا القوى المناوئة للديكتاتورية .

وتتميز هذه الفترة باشتراك عدد كبير من أصحاب الفكر العقيدى داخل الأحزاب وخارجها ، وداخل التيارات السياسية أو الشعبية أو خارجها ، كذلك ، شاركت فيها كثير من القوى الشعبية بالقوى المتاحة لها حيثذ خلال عديد من المؤسسات : الجامعة ، النقابات المهنية ، القوى السياسية غير المنظمة .

وسوف يكون علينا قبل أن نهبط إلى أرض الصراع ، أن نتبين أوضاع جماعات المثقفين والظروف السياسية التى انتهوا إليها .

فى هذه الفترة حاول الوفد أن يجدد نشاطه مستغلا قرارات ٢٥ مارس ، غير أنه كان متأثرا بالحرمان من قياداته ، فقد تنازل مصطفى النحاس تحت ضغط الظروف الجديدة عن رئاسة الوفد ثم حددت إقامته فى وقت ظل فيه

فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج تحت قيد الاعتقال ، ولم تستطع صحيفتهم (المصرى) رغم علو صوتها غير نقل أصداء بعيدة لما حدث في الشارع المصرى فقط .

لقد كانت آخر تصريحات الوفد تشير إلى القطيعة بينهم وبين النظام خاصة حين أعلنت جريدة (المصرى) يوم ٢٥ مارس - يوم صدور هذه القرارات - أن مصدرا متحدثا باسم الوفد يؤكد تمسك الوفد بالنظام الجمهورى النيابى والإصلاح الزراعى وعودة الحياة النيابية فورا حتى تستقر الأوضاع ، كما أثنى هذا المصدر على محمد نجيب خاصة وهو ما يشير إلى تأييد جانب محمد نجيب في هذا الصراع ، غير أن موقف الوفد في نهاية المطاف لم يكن ليتأكد بشكل جمهورى أو حيوى .

أما عن الإخوان فلما فشلوا في فرض وصايتهم على النظام وضع عدد كبير منهم في السجن في ١٣ يناير ١٩٥٤ وحل تنظيمهم وظل عبد القادر عودة وكيل الجماعة طليقا ليقوم بدور يتيم في مظاهرة عابدين حتى .. قبض عليه وعلى غيره في نفس اليوم .

على أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا ، أن بعض القيادات الفكرية في التيار الدينى العريض كانوا يميلون إلى التعاون مع عبد الناصر ، فالبهى الخولى كان قد اختلف مع الهضيبى وأرسل إليه خطاب استقالة في أواخر عام ١٩٥٣ ، ومن ثم بدا مؤيدا للنظام ، وهو ما دفع الإخوان بعد ذلك ، أبان خلافهم مع النظام ، إلى تعيينه «ضابط اتصال بين الجماعة وهيئة التحرير ومديرا للإرشاد الدينى بالهيئة»^(٤٩) ، كما بدا ميل الباقورى للنظام واضحا منذ فترة مبكرة ، بل إن عبد الناصر لم يبذل جهدا كبيرا في استقطابه إذ كان قد أعلن استقلاله عن الجماعة^(٥٠) ، ثم حاول عبد الناصر الإفادة منه

لاستقطاب عدد آخر من مفكرى التيار الدينى مثل البهى الخولى^(٥١)، كما كانت الخلافات الداخلية بين الإخوان منذ فترة مبكرة داعية إلى خلاف محمد الغزالى معهم ففصل من مكتب الإرشاد مع غيره نهاية ١٩٥٣^(٥٢).

ومراجعة دوريات هذه الفترة ترينا عمق هذا الخلاف إذ كان يهاجم الهضيبى منذ فترة مبكرة^(٥٣)، وهو يستعيد هذا الخلاف ضد الدعوة طيلة الخمسينات^(٥٤)، ويزيد هذا الهجوم عنفا مع أزمة مارس حتى أنه فى إبان الخلاف الكبير بين عبد الناصر والإخوان قال لهم عبد الناصر «هل تقبلون الشيخ الغزالى أو سيد سابق فى هذه اللجنة»^(٥٥)، وكان قد اقترح عليهم لجنة للتنسيق.

أما سيد قطب فقد ظل ميالا للنظام حتى أزمة مارس، فانضم رسميا بعدها إلى الإخوان، وهو مالم يستطع عبد الناصر أن يفعله مع عبد القادر عودة الذى كان قد انحاز لعبد الناصر وقد كان وكيلا للإخوان، غير أنه مالبث أن انصرف عنه ثانية^(٥٦).

ولم يكن عبد الناصر فى حاجة لكسب ولاء خالد محمد خالد ومحمد سعاد جلال.. وغيرهما من رموز الفكر فى الإخوان، فقد استطاع احتواءهم فى صحيفة النظام - الجمهورية - كما لم يأل جهدا لكسب أصواتهم فى هذه المعركة.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى بواعث الموقف المؤيد لمثقفى الإخوان للثورة، فهو يعود إلى أكثر من ناحية، فمن ناحية، كان الخلاف بينهم وبين قادة الجماعة، خاصة حسن الهضيبى، يصل إلى أقصاه فى بداية الخمسينات لموقف هذه القيادة من القصر الملكى أو مع مجلس قيادة الثورة،

ومن ناحية ثانية ، فإن السلطة الجديدة التى تمثله فى المجلس العسكرى لم تبد أى مساس بالفكر الإسلامى ومبادئه الجوهرية ، فمن المعروف أن المسلمين من ذوى التوجهات الفكرية كانوا يغضبون من النظام إذا ما حاول أن يتصدى لمبادئ الإسلام بشكل جاد وسافر^(٥٧) ، أما والنظام فى صراعه مع الإخوان حاول أن يستعين بالدين وبعلمائه ، فقد كان انحياز مفكرى (الإسلام السياسى) إليه مؤكداً .

ويرجح هذا ويؤكد من ناحية أخرى ، خاصة بهؤلاء العلماء ، هى أن بعضهم - فى الظاهر على الأقل - رأوا أنهم يستطيعون بالانفصال عن السلطة الدينية بممارساتها الخاطئة وبسياساتها المعادية للنظام السائد ، وهو قوى بالضرورة .. أنهم يستطيعون أن يغيروا هذا الواقع من خلال حكامه ، ومراجعة كتابات هؤلاء فى تلك الفترة تؤكد سعيهم لهذا التغير خلال المناصب التى وصلوا إليها أو السلطة - وإن بدت دينية محددة - التى منحت لهم^(٥٨) .

ولا يعنى هذا أن موقف هؤلاء المثقفين كان خالصاً لحسن النية ، غير أن قناعاتهم التى كانت فى الغالب ظاهرة ، يبدو أنها كانت تميل إلى محاولة الإفادة من القوة الظاهرة ، ممثلة فى النظام السائد للتغيير .

أما الشيوعيون ، فإن تأثيرهم فى أزمة مارس لم يزد على تأثير الجماعتين السابقتين ، ففي أول فبراير ١٩٥٤ كان النظام يقبض على شيوعى جماعة (حدثو) من أمثال عبد الرحمن الخميسى وإبراهيم عبد الحليم وزهدى وغيرهم .. إذ كانت هناك عوامل كثيرة تحول دون اتفاق حدثو والمجلس العسكرى بدءاً من إعدام كفر الدوار ومروراً بالقبض عليهم وتوجيه ضربة

لجهازهم الفنى وصولا إلى رفض قيام حزب لهم حتى تتحدد الأمور أكثر عند مشروع (النقطة الرابعة) والعلاقات المشبوهة مع أمريكا^(٥٩) ، والشك في كل إجراءات الثورة كمحكمة الثورة^(٦٠) .

هذا عن (حدثو) أما الحزب الشيوعى المصرى فإن موقفه زاد عداء على عداء بمجىء أزمة مارس وإن ظل تأثيره غير فعال حتى مع دخوله (جبهة) مع الأطراف الأخرى .

ويحاول د. إسماعيل صبرى عبد الله - أهم اثنين أسسا الحزب الشيوعى المصرى - تفسير هذا الموقف ، فيقول: «إن ثقافتنا كانت تجعلنا لا نتوسم خيرا فى أى تمرد عسكرى ، وبشكل عام فى الحكم العسكرى ، فقد فوجئنا بعد سقوط العصر الملكى بضباط مجهولى الاسم لانعرف عنهم شيئا ، متخذين موقفا ألا يظهر أحد منهم فى الصورة ، ومع هذا ، فقد تأيننا فى اتخاذ موقف فى الفترة الأولى لهذا التأييد الشعبى لهم ، غير أن إعدام خميس والبقرى نقطة تحول فاصلة ضد الحركة الجديدة .. لقد كان تحليلنا الماركسى يؤيد أن هذه الحركة سوف تستمر مع ترحيب الجمهور لتؤكد نفسها فى السلطة وتنفذ سياسة لانعرفها ، ومن ممارساتها عرفنا موقفنا الجديد وهو أن هذه ليست (ديكتاتورية عسكرية) تقليدية ، فإما أن تكون تقدمية وهو ما استبعدناه مع إعدام عمال كفر الدوار ، وإما أن تكون ديماجوج فاشيست وهو ما انتهينا إليه فى هذا الوقت»^(٦١) .

ولم يبق من اليسار غير تنظيم (طليلة العمال) الذى لم يلعب دورا كبيرا فى التأثير فى أحداث مارس .

وعلى هذا النحو ، فإن التيارات الفعالة فى الساحة السياسية حيثئذ

اختفت خلف الإجراءات العنيفة للنظام الجديد ، غير أنها راحت تعبر عن نفسها خارج الأطر الرسمية ، أى خلال مؤسسات يمكن ترتيبها على النحو التالى :

- الصحف

- الجامعة

- نقابة المحامين

- نقابة الصحفيين

لقد دار صراع مارس - كما أسلفنا - على محورين اثنين ، أحدهما ظاهرى ، حول إعادة المؤسسات الدستورية وحرية التعبير ، والآخر ، باطنى هو عودة الضباط العسكريين إلى الجيش .

فى هذه الفترة تتعدد كتابات أحمد أبو الفتح طيلة الأيام الأخيرة من مارس ، ظاهرها الفرح وعودة الحياة النيابية ، وباطنها الخوف والخلاص من هؤلاء الضباط ، وذلك بعودتهم إلى ثكناتهم .

إنه يرحب بإعلان مجلس قيادة الثورة بقراراته خاصة حل مجلس قيادة الثورة على اعتبار أن الثورة قد انتهت ، مخاطبا الشعب : «لقد أصبحت لك السيادة الآن على بلدك .. فعليك أيها الشعب العظيم أن تحسن قيادتها»^(٦٢) .

أما وحيد رافت ، فإنه حين يسأل عن اقتراح يوسف صديق الذى طرحه (المصرى) - كما أشرنا - مطالبا بتولى الحكم وزارة محايدة مليئة بالكفاءات المدنية النزينة ، فإنه يضيف هنا : «ولكن لاينبغى إطلاقا أن تكون هذه الوزارة عسكرية»^(٦٣) .

وحين يكتب طه حسين تعليقا على قرارات ٢٥ مارس يسقط في محذور الدعاء للاستفتاء الشعبى، فيطلب أن يقر الشعب هذا النظام الجديد «بالاستفتاء المباشر السريع» وليس عن طريق الجمعية التأسيسية، غير غافل عن مطالبة أصحاب النظام الجديد باثنين فى شىء أشبه بالتوسل: الاهتمام بالإصلاح الزراعى والعفو التام عن المدنيين والمثقفين^(٦٤).

وتمضى كتابات ممثلى التيارات الفكرية: محمد مندور، لويس عوض، خالد محمد خالد، ووحيد رافت وفكرى أباطة وغيرهم فى اتجاه مطالبة الجيش بالعودة إلى الثكنات متصورين أن العسكريين الذين عرفوا السياسة وذاقوا طعمها يمكن أن يعودوا أو حتى يرضوا بحزب واحد يلعبون من خلاله دورا ثانويا ويتخلون عن الحكم / القوة بعد أن سال لعابهم للحكم والسيطرة.

لقد أعتقد الكثيرون حينئذ أن عودة قادة الثورة إنما هو (الحل الأخير السعيد) وهو مانبه إليه حينئذ أحدهم -إحسان عبد القدوس- حين رأى أن صاحب هذا التمنى «مخطيء»، لا يستطيع أن يرى أبعد من قدميه، ولا يستطيع أن ينفذ ببصيرته إلى الشهر القادم^(٦٥).

لقد كان إحسان عبد القدوس أكثر كتاب الرأى العام فهماً لموقف ضباط الجيش، لقد كان فى حوار مستمر مع عبد الناصر الذى كان يكن له - قبل الثورة - صداقة حميمة، ومن هنا، كان أكثر من غيره فهماً لهذا القائد العسكري^(٦٦)، وهو ماقاله فى هذا الوقت، وراح يردده بعد ذلك بأكثر من ثلث قرن من أن عبد الناصر لن يعتزل السياسة قط^(٦٧).

وعلى هذا النحو، كان إحسان أقرب كتاب هذه الفترة فهماً لهؤلاء العسكريين، وآية ذلك أنه فى إبان الأزمة فى مارس كتب يقول: «لا أومن

بأن هؤلاء الرجال - رجال الثورة - يستطيعون أن يعودوا إلى ثكناتهم. قد يعود الجيش إلى ثكناته لمبدأ عام / أما رجال الثورة بالذات .. فلا .. / كيف يعود البكباشى جمال عبد الناصر ليقف (زنهارا) أمام أى لواء ويرفع يده (تعظيم سلام) لكل أميرالاي^(٦٨).

ويكون إحسان أكثر ذكاء من معاصرة في تفسير هذا الاضطراب الذى احتدم فى أزمة مارس، « لم يكن الحوار يدور حول شكل البرلمان ، ولا حول موعد آخر الانتخابات، بل عن مصير الثورة ومصير رجال الثورة »، والأمر لم يكن ليحتاج إلى فطنة ، فكثيرا ما صرح قادة الثورة بمثل هذا وعلى رأسهم عبد الناصر^(٦٩).

ويطالب إحسان - بناء على هذا الفهم - عبد الناصر « لا بالعودة إلى الجيش ، بل بالخروج من الجيش »^(٧٠).

ويكون على إحسان عبد القدوس أن يدفع ثمن كشفه أوراق لعبة مارس أمام الجميع وبهذا الوضوح ، الذى يعرفه الجميع ولا يريدون أن يعترفوا به أو يواجهونه ، فما لبث أن اعتقل قرابة ثلاثة أشهر يخرج بعدها وقد فقد الوضوح والصراحة .

ورغم ظروف الاعتقال والمصادرة التى عاناها الشيوعيون حينئذ ، فإن صحفهم ومنشوراتهم الكثيرة كانت تشي برد فعلهم الغاضب لما يجدونه من هذه (الديكتاتورية الفاشية) ، كما أطلق على مجلس قيادة الثورة .

وقد ظهر رد فعل الشيوعيين خاصة خلال الجبهة التى كانوا قد كونوها مع التيارات السياسية الأخرى منذ يناير ١٩٥٣ ، فأعيد تكوين جبهة سرية أخرى من الطلبة عرفت باسم (جبهة الاتحاد الوطنى) فى أزمة مارس ضمنت

كافة التيارات الفكرية^(٧١)، وقد لعبت هذه الجبهة دورا كبيرا في تلك الأزمة، فلنقرأ أحد منشورات الجبهة في ذلك الوقت، فثمة دعوة إلى: (حكومة من جميع الهيئات والأحزاب التي وقفت في وجه الفاشية من الوفديين والاشتراكيين والشيوعيين والإخوان لتنفيذ الميثاق الذي أجمع عليه المواطنون)^(٧٢).

ومع أن صحف التيار الإسلامى كانت مشغولة بالقبض على قادتها والانقسام فيما بينها (السياسيون والنظام السرى، وبين السياسيين وذوى الاتجاهات الفكرية)، فإن مراجعة صحفهم: كالدعوة والإخوان المسلمين وغيرها يلاحظ أنهم يتحدثون بشكل مباشر عن إجراءات الثورة الإيجابية، غير أنهم - بشكل غير مباشر - يعارضون بقاء الجيش خارج الثكنات، ويحذرون من الديكتاتورية رغم أنهم يقعون في حبال الثوار الجدد في هذا الوقت، ففي العدد الأول من صحيفة (الإخوان المسلمون)، على سبيل المثال^(٧٣) (وكان سيد قطب هو رئيس التحرير قد أخذ موقفا عدائيا من الثورة)، نقرأ مقالا بعنوان (متى فسد فاروق) يسهب فيه صاحبه - بدون توقيع - حول «طغيان الملك السابق، وحاشية السوء التي زينت له الطغيان في وقت لم يجد معارضة قط، وشيئا فشيئا أخذ يكتم الأفواه ويمنع وسائل المعارضة، ويدخل بمن يعارضون إلى المعتقلات والسجون، ويقتلهم أحيانا غيلة وغدرا.. وأخذ يمثل دور الديكتاتور، ناسيا أن زمان الديكتاتورية قد طواه التاريخ»^(٧٤).

ويلاحظ أن نفس العدد يحتوى على مقدمة ضافية كانت في الأصل وصية من وصايا حسن البنا، موجهة فيها كلامه إلى الإخوان، ويغلب عليها نبرة

التحذير ، يقول «.. فإن ثرتم علينا ، ووقفتم في طريق دعوتنا فقد أذن الله أن ندافع عن أنفسنا ، وكتتم الثائرين الظالمين»^(٧٥).

أضف إلى هذا أن الجناح المختلف مع الهضيبي كان يطالب منذ فترة مبكرة ، وخاصة الشيخ محمد الغزالي «بحق مراقبة التشريعات المصادرة عن الحكومة»^(٧٦) ، رغم ميل الغزالي للنظام السائد ، وهو بحق يحذر من قيام سلطة مطلقة ، بينما صمت عديد من ممثلي التيار الإسلامى عن تجاوزات الثورة في ستيبها الأوليين ، فلم نعرف للشيخ الباقورى موقفا معارضا للسلطة العسكرية المطلقة ، التى تمثلت في عديد من التجاوزات ، وعلى سبيل المثال محاكمة الإخوان ، وهى سلطة كانت تحمل الكثير من الإهانة لجماعة الإخوان المقبوض عليهم دعك من التيارات الأخرى التى قبض عليها^(٧٧) ، ويؤكد عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أن الباقورى كان يظهر الميل لجمال عبد الناصر^(٧٨) ، بينما تشير مذكرات الباقورى نفسه بعد ذلك إلى أنه لم يكن ليتدخل في هذا الصراع إلا لمصلحة شخصية ، وهو ما نستطيع أن نجد عنده موقف آخرين من أمثال البهى الخولى وسيد سابق وغيرهما .. وهو ما سيتأكد معه ذلك الموقف أكثر بعد القبض على الإخوان.

هذا عن الصحف أما عن الجامعة ، فقد شهدت تطورات طلابية تمخضت عن تكوين جبهة منذ بداية يناير ١٩٥٣ ، ورغم أن الدعوة إلى الجبهة لعبت دورا كبيرا في أزمة مارس ، فإن شعار الجبهة الوطنية شعار قديم ، عرفه التاريخ المصرى طيلة الأربعينيات وفي أعقاب حركة الجيش .

وقد انعكست في هذه الجبهة العريضة شتى التيارات السياسية التى لعبت دوراً ضد حركة الجيش ، وهو الدور الذى كانت تلعبه من قبل ضد قوى الاحتلال والوزارات التى تتعاون معها .

ولا تقطع المصادر بالتيار الذى كان وراء إنشاء الجبهة ، وإن كانت تشير إلى العمل الجبهوى الذى سلكه الحزب الشيوعى خاصة (حدثو) خاصة فى الحركة الوطنية . فبعد حل الأحزاب والقبض على الشيوعيين فى إبريل ١٩٥٣ ، بدأ نشاط الجبهة يتحدد خلال أكثر من تيار : الوفد ، الإخوان المسلمين ، الحزب الشيوعى المصرى/ حدثو .

وكانت حدثو قد استطاعت أن تدعو إلى تكوين (اللجنة التحضيرية لاتحاد الطلاب المصريين) ، وأفسحت صفحات مجلاتها : الملايين والواجب لهذه المهمة ، وقد شكلت هذه الجبهة فى عام ١٩٥٣ قاعدة هامة للمعارضة داخل الجامعة ، كانت تحت مسئولية عبد المنعم الغزالى ومجموعة من الكوادر الطلابية الآخرين فى الجامعة ، وقد ضمت تنظيما هرميا كاملا يضم مئات من الأعضاء من جامعة القاهرة وعين شمس والاسكندرية وطلاب ثانوي^(٧٩) .

وكان شعار الجبهة الوطنية الديموقراطية المتحدة محور نشاط الطلبة فى هذه الفترة . واتسعت الجبهة لتضم عددا كبيرا من المثقفين من شتى التيارات الفكرية من داخل الجامعة وخارجها .

وقد مثل هذه الجامعة عدد من الكوادر الفكرية عن الوفد والإخوان وحدثو^(٨٠) ممن لهم نشاط سياسى ، غير أنها ضمت عددا كبيرا من الكوادر الفكرية من شتى التيارات والأحزاب من أمثال عادل حسين من (مصر الفتاة) وإبراهيم يونس ثم الكوادر الشيوعية من أمثال شريف حتاتة وحليم طوسن وسعد كامل وغيرهم .

وقد لعب التنظيم الجبهوى فى أزمة مارس دورا كبيرا ، ففى ٢٨ مارس نقراً

عن تأليف (جبهة الاتحاد الوطنى) تضم كافة التيارات واتخذ الطلبة في جبهتهم القرارات التالية :

أولا : إلغاء الأحكام العرفية فورا .

ثانيا : الإفراج عن جميع المعتقلين فورا .

ثالثا : تأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات .

رابعا : إلغاء مجلس قيادة الثورة دون انتظار للجمعية التأسيسية .

ويلاحظ أن الذى سيطر على الاجتماع وصيغ فى البند الرابع خاصة هو البند الذى اتفقت حوله كل التيارات الفكرية حينئذ ، وهو ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته ، بل إن طلبة المدارس أعلنوا نفس الطلب فى اجتماع آخر ، وهو ما رددته أكثر من مرة طلبة جامعة الاسكندرية وهم يهتفون فى استقبال الملك سعود فى هذا الوقت^(٨١) .

وتجمعت هيئة التدريس بجامعة القاهرة لتصدر بيانا تطالب فيه بالمطالب التى كانت تتقدم بها كافة التنظيمات السياسية والفكرية وفى مقدمتها (حل مجلس قيادة الثورة منذ اليوم وتركيز السلطة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية) وهو ما تردد كثيرا فى صحيفة المصرى^(٨٢) ، وهو عين ماطالب به مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة اليوم التالى^(٨٣) .

وعود إلى تنظيم الجبهة ، سنجد أن منشوراته فى هذا الوقت يمكن أن تعطى لنا تصورا واضحا لمطالب هذه الجبهة التى تتمشى فى مطالبها مع مطالب كافة المؤسسات والمثقفين من شتى التيارات ، إذ يلاحظ أن السطر الأخير الذى كانت تنتهى به هذه المنشورات هو (تسقط الديكتاتورية

العسكرية)^(٨٤) ، ولا تخرج مطالب الجبهة فى كل مرة عن (إلغاء مجلس الثورة) ، وعلى سبيل المثال ، نقرأ فى أحد منشوراتها «ندعو إلى حكومة من جميع الهيئات والأحزاب التى وقفت فى وجه الفاشية من الوفدين والاشتراكيين والشيوعيين والإخوان لتنفيذ الميثاق الذى أجمع عليه الوطنيون»^(٨٥).

والملاحظ أن الحزب الشيوعى المصرى كان له دور مهم فى هذه الجبهة ، وهو ما تؤكدته مقالات صحيفة (راية الشعب) لسان حال هذا الحزب ، فهى تزخر بالأفكار التى ترفض الحكم القائم وتصف أصحابه (بالعصبة الفاشية) ، كما تزخر بكثير من أفكار الجبهة ومنشوراتها .

ولم يكن أساتذة الجامعة بجميع تياراتهم يبعدون عن أفكار الجبهة فى هذه الأزمة ، إذ انعكس لديهم رد فعل التيارات العقيدية خاصة الجماعات الماركسية وجماعة الإخوان المسلمين ، وقد راح أساتذة الجامعة يعبرون عن مواقفهم خلال بياناتهم المتوالية ونشاطهم داخل الجامعة وخارجها ، ففى إبان احتدام الأزمة راحت الصحف تنشر بيانات أعضاء هيئة التدريس حتى أن آخر أعداد صحيفة (المصرى) تزخر بمثل هذه البيانات .

وقد شهدت هذه الفترة - منذ فبراير ١٩٥٤ - اجتماعا حافلا فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة حضرته عدة آلاف من الطلاب ومن أعضاء هيئة التدريس من مختلف الكليات والمعاهد العليا ، وتعاقب الخطباء الذين راحوا يؤيدون الديمقراطية فى مواجهة العسكر والثورة ، وكان من ألمع الخطباء حينئذ أحمد شلبى الذى ألقى خطابا كبيرا حذر فيه من تدخل الجيش فى السياسة إذ أن تربية الجيش - كما يقول - تقضى بالطاعة التامة بينما الديمقراطية تقوم على اختلاف الآراء وحرية المناقشة

والاعتراض. وأوضح الخطر الذى يهدد الجيش بسبب الزج به فى السياسة ، وذكر أن حاجة مصر إلى الجندى الباسل أهم بكثير من حاجتها إلى أن يتقلد هذا الجندى منصب الوزارة . وضرب أحمد شلبى أمثلة تاريخية عن قادة الجيش وفساد الجيش إذا تدخل فى السياسة .

وقد سعى عبد الناصر لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فدعاهم للاجتماع به فى منزله بمنشية البكرى فى أوائل إبريل ، ورغم أن ثمة اعتراضا عاما ساد بين جميع الأساتذة ، فإنهم ذهبوا جميعا فى النهاية إلى منزل جمال عبد الناصر خشية أن يساء الرفض ويفهم منه معان أخرى ، وقد دار حوار استغرق ثلاث ساعات ، أثير خلاله العديد من القضايا التى كانت تطرحها التيارات الفكرية كلها خلال أساتذة الجامعة ، إذ طالب الحاضرون بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين ، وقد طالب غالبية المجتمعين بشكل غير مباشر بعودة الجيش إلى ثكناته وإفساح الطريق إلى وزارة ائتلافية.

وفى هذا الاجتماع أظهر عبد الناصر اتجاهه الحاسم فى ضرورة استمرار عجلة الثورة ، وراح يلوم بعنف أساتذة الجامعة ، فقال «لم يكن للثورة برنامج ، واعتقدنا أن الجامعة تعمل لنا برنامجا ، لكن الذى حدث أن أساتذة الجامعة وقفوا ضدنا»^(٨٦) .

وفى هذا الاجتماع وقف عبد المنعم الشرقاوى سكرتير نادى هيئة التدريس ليقول ردا على عبد الناصر متحدثا باسم أساتذة الجامعة جميعا: «نحن الذين بدأنا الثورة فى الجامعة وعندما حضر فاروق إلى الجامعة فى عيد العلم فى أواخر الأربعينيات لم يجد أستاذا واحدا يستقبله فى قاعة الاحتفالات، وعندما قامت جميع الهيئات بتقديم الهدايا إلى الملك السابق

فاروق بمناسبة زواجه من ناريان امتنع أساتذة الجامعة عن جمع التبرعات لتقديم مثل هذه الهدايا ، وبدلاً من ذلك جمع الأساتذة التبرعات لمعاونة جماعات الفدائيين من طلبة الجامعة الذين كانوا يقومون بالعمليات الفدائية ضد القاعدة البريطانية في منطقة قناة السويس .. (و) .. والجامعة هي المكان الذي ارتفعت فيه الهتافات بسقوط فاروق والتي مزق فيها الطلبة صورته وداسوها بالأقدام ، وعندما قامت الثورة سارعت الجامعة بتأييدها قبل ضمان نجاحها وقبل مغادرة فاروق للبلاد . وقد كنا نفهم موقف فاروق في محاربة حرية الصحافة وفي تعطيل الديمقراطية نظراً لحرصه على إخفاء خطايه وفضائحه ، ولكننا لانفهم موقف الثورة المضاد للديموقراطية وحرية الصحافة ، رغم أنه ليست للثورة أخطاء أو مثالب تحرص على إخفائها» (٨٧).

ورغم حدة الرد الذي أبداه عبد الناصر ، راح أساتذة الجامعة يعبرون عن الرأي السائد لدى التيارات الفكرية ، فأبدى بعضهم - بشكل عنيف - اعتراضه على انفراد الجيش بمسئولية الحكم ، وعلى تعيين أعضاء مجلس الثورة وزراء فقال أحد هؤلاء الأساتذة موجهاً حديثه إلى عبد الناصر «أنتم تسوسون الناس كأنهم بهائم» (٨٨).

ورغم أن عبد الناصر راح يكيل الاتهامات لأساتذة الجامعة لأنهم يحرصون على المظاهرات والهتافات ويعملون حثيثاً ضد الثورة ، فإن المقابلة انتهت - في الظاهر - بشكل ودي ، غير أن من المؤكد أن هذا اللقاء لم يترك أثراً حسناً لدى الطرفين وخاصة أن عدداً من الماركسيين كمحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس كانا يلعبان دوراً حيويًا في المعارضة داخل الجامعة وخارجها .

على أية حال ، لقد كان هذا الموقف الحاد من أساتذة الجامعة باعثا للثورة إلى أن تتخذ معهم موقفا حادا سواء باستمرار استخدام سلاح التطهير أو الفصل ، كما حدث فيما بعد حين قرر مجلس القيادة العسكرية فصل قرابة خمسين أستاذا ومدرسا مرة واحدة منهم لويس عوض وعبد العظيم أنيس ومحمود العالم وأمين بدر وتوفيق الشاوى وأحمد شلبى وعبد الرازق حسين وعبد المجيد بدر وسعد عصفور وعبد المنعم الشرقاوى ، وغيرهم ، وهم - كما نرى - ينتمون إلى شتى التيارات الفكرية فى هذا الوقت .

أما موقف نقابة المحامين فقد تغير من الثورة خلال هذه الأزمة ، فها كادت تعلن قرارات ٢٥ مارس حتى انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المحامين فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ، وقررت العديد من الطلبات كان أبرزها المطالبة بزوال آثار الإجراءات والمحاكمات - الاستثنائية - والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإلغاء الأحكام العرفية فورا وعودة الحياة النيابية ، وكان أهم مطالب النقابة فى هذا الوقت - كما سجله البند الخامس من محضر الاجتماع - « ضرورة انتهاء مهمة مجلس قيادة الثورة فورا »^(٨٩) .

والجدير بالذكر أن المحامين الذين توافدوا على مقر النقابة منذ الصباح - بناء على عقد جمعية عمومية لطلب أكثر من مائة من الأعضاء - يمثلون كافة التيارات الفكرية ، وإن بدا أن ممثلى حزب الوفد مثلوا الأغلبية ، إذ تقاطر العديد من ذوى الفكر العقيدى من أمثال د. وحيد رافت وعبد القادر عودة وعمر عمر نقيب المحامين مع أعضاء مجلس إدارة النقابة .

ويلاحظ فى هذا الاجتماع أنه بمجرد أن طالب نقيب المحامين فى كلمته بـ « ضرورة عودة الأمور إلى وزارة مدنية » حتى قوبلت كلمته بتصفيق شديد،

وقد عقب عدد كبير من الأعضاء اتفقوا جميعا على مطلب واحد تردد في كلماتهم ، وهو ضرورة «عودة الجيش إلى الثكنات» .

وعاد عمر عمر - نقيب المحامين - ليقول للحاضرين ، معبرا عن جموعهم «ألخص القرار فيما يتعلق بالجيش وهو أن يعودوا إلى ثكناتهم مشكورين ونتيجة لهذا يحل مجلس قيادة الثورة . فهل توافقون على ذلك» ، وتعلو أصوات الموافقة على الفور ممتزجة بالتصفيق الحاد الذي يستمر لوقت طويل.

ونلاحظ أنه حين يعلو صوت البعض - إسماعيل راشد - فيقول : «أعارض في عودة الضباط للجيش لأنهم اضطبعوا بالسياسة فلا يجوز أن يعودوا للجيش إطلاقا» .. فإنه يتجاهل صوته تماما ، وتكمل لنا صحيفة (المصرى) لما حدث بعد هذا الاعتراض فتقول (وهنا كانت الساعة قد بلغت الثانية عشرة فأمسك الأستاذ كامل أبو العينين من محامى الإخوان بالميكروفون وأخذ يؤذن لصلاة الظهر . وعلى أثر ذلك بدأ بعض الموجودين ينصرفون للصلاة . ولم يعد أحد لهذا قط) (٩٠).

وأكثر ما يلاحظ في هذا الاجتماع نغمة التهديد التى علت ضد ضباط البوليس الحربى خاصة ، المسئولين عن الاعتداء على عدد كبير من ذوى الاتجاهات الفكرية منهم عبد القادر عودة وأحمد حسين وعمر التلمسانى ، وغيرهم . وهو ما يحمل الرفض للنظام العسكرى وطرد ممثليه .

وهذا الموقف شاركت فيه نقابة الصحفيين ، ففى نفس يوم اجتماع نقابة المحامين اجتمعت نقابة الصحفيين ، فطالبت بنفس المطالب التى كان أبرزها على الإطلاق «تأليف وزارة مدنية لإجراء الانتخابات الجديدة على

هدى المبادئ التى آمنت بها البلاد ، على أن ترعى الأحزاب الغاية النبيلة من قيام حياة نياية سليمة ونظيفة^(٩١) ، وهو مايشير إلى رفض الحكم العسكرى القائم والعودة إلى الأحزاب القديمة .

وكانت نقابة الصحفيين قد أعلنت قبل ذلك أسفها على إعادة الرقابة على بعض الصحف - القاهرة - وإنذار بقية الصحف ، وطالبت الآن - فى هذا الاجتماع - المجلس العسكرى بالنظر إلى هذا القرار^(٩٢) ، ومن ثم ، فإن موقفها بعد ذلك كان امتدادا لموقفها السابق من إجراءات الحكم العسكرى شأن مواقف التيارات الأخرى .



وعلى هذا النحو ، تحالفت التيارات الفكرية والمثقفون وراء محمد نجيب ، بينما تحالفت قوى عمالية مخططة وراء مجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبد الناصر ، وقد تحول الصراع الفكرى من الصحف والمجلات والجامعات والنقابات المهنية إلى الشارع .

ويلاحظ هنا أنه بينما أحجمت القوى السياسية على اتخاذ حركة عنيفة ضد مجلس الثورة ، فإن عددا كبيرا من ذوى الاتجاهات الفكرية سعى بكل القوة للإجهاز على المجلس وإعادة ضباطه إلى الثكنات .. فمن الثابت من تصريحات رؤساء الأحزاب أنهم لم يجاوزوا المطالب العامة بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق حرية مصطفى النحاس والإفراج عن جميع السياسيين ، بينما صمت الإخوان حين أفرج عنهم ثم الاتفاق معهم ليكونوا (عونا للحكومة)^(٩٣) ، ولم يبق فى الساحة غير (طليلة العمال) الجماعة اليسارية التى حاولت فى صبيحة ٢٦ مارس التحرك ضد مجلس قيادة الثورة بشكل محدود لم يترك أثرا .

فمن المؤكد أن موقف القوى الفكرية كان مغايرا تماما لموقف هذه القوى، إذ سعت بكل قوتها للإجهاز على المجلس العسكرى بالإصرار على عودة الجيش إلى ثكناته ، وهو البند الذي أصبح ثابتا فى كل بياناتهم .

على أية حال ، فى صبيحة يوم السبت ٢٧ مارس بدأت قوى شعبية غامضة مظاهرات وإضرابات عنيفة بدأت من القاهرة فى اتحاد النقل العام ، ولم تلبث أن انتشرت فى طول البلاد وعرضها فتوقفت قطارات السكة الحديد لأول مرة منذ ثورة ١٩١٩ .

وتتعدد القوى التى شاركت فى هذه المظاهرات بين هيئة التحرير واتحاد نقابات عمال النقل وجنود من البوليس الحربى أو منظمات الشباب ، ولا تتفق المصادر فى تحديد هوية خاصة بها^(٩٤) ، غير أنها تتفق - جميعا - على أن هدفها المحدد كان رفض تصفية الثورة ، أى رفض قرارات ٢٥ مارس بوجه خاص ، ومن ثم رفض القوى الفكرية التى كانت وراءها .

والدليل على هذا أن عددا كبيرا من هذه القوى راحت تعبر عن حركة إضراب عن الطعام وعن العمل حتى تجاب مطالبهم التى أذيعت فى الصحف ودار الإذاعة ، وهى مطالب تقف على النقيض تماما من مطالب الحركة الفكرية ، ونستطيع أن نشير إليها على النحو التالى :

- ١ - عدم السماح بقيام أحزاب .
- ٢ - استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر .
- ٣ - قيام هيئة تمثل جميع النقابات والمنظمات إلى جانب مجلس قيادة الثورة، لتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها .

٤ - عدم الدخول في معارك انتخابية^(٩٥).

ومنذ فترة مبكرة من هذا اليوم والأيام التالية راحت هذه القوى تجوب في أنحاء البلاد ، بشكل منظم ، فما كادت تصل إلى يوم ١٩ مارس حتى كانت تصل على شكل مظاهرات عنيفة إلى مجلس الدولة لتهتف ضد السنهورى (الموت للسنهوري/ الموت للخائن) وتعتدى عليه ، وتصل إلى جريدة (المصرى) الصحيفة التى عبرت عن شتى التيارات الفكرية بحرية شديدة ، وتهتف (تسقط المصرى العاهرة وتعيش الجمهورية الحرة) ، فتحطم زجاج حجرة رئيس التحرير وتحدث حرائق شتى حول المبنى وتحدث إرهاباً كبيراً للمحررين والعمال ، ثم تصل بعد ذلك إلى نقابة المحامين لتهتف (يسقط المثقفون) ، وتصل إلى ذروتها أمام رئاسة مجلس الوزراء ليقف صلاح سالم بين المتظاهرين ليهتف :

(إن الثورة ستستمر في طريقها وأن الوجوه القديمة من الشيوخ والنواب السابقين والبرلمانات السابقة لن تعود إلى الوجود وأن الضمانات ستخذ لمضى الثورة في طريقها)^(٩٦).

وقد كانت هذه المظاهرات والإجراءات العنيفة التى حدثت فيها هى بداية حركة انتقام واسعة بدأت بإهانة مجلس الدولة بالاعتداء على رئيسه وامتدت إلى كافة المؤسسات والصحف التى تعبر عن التيارات الفكرية المختلفة وأعدت تحديد مواقف عديد من المثقفين .

* *

الاعتداء على السنهورى

ولأهمية الدور الذى لعبه عبد الرزاق السنهورى فى تدعيم الثورة وتبرير

إجراءاتها من الناحية القانونية نشير هنا إلى أهم الدوافع التي كانت وراء الاعتداء عليه، والمسئول عن هذا .

فمن المعروف أن عبد الرزاق السنهوري لعب دورا كبيرا أول قيام الثورة للحيلولة دون عودة الوفد للحكم وهو ما تمثل في الفتوي التي أصدرها مجلس الدولة في أغسطس ١٩٥٢ وجاء فيها عدم جواز دعوة مجلس النواب الوفدي المنحل للموافقة على تعيين مجلس الأوصياء على العرش^(٩٧) ، ومالبت أن تمشي أكثر مع سياسة الثورة مطوعا القوانين لكثير من إجراءات الحركة الجديدة وقد اعتمد عليه رجال الثورة كثيراً وأصبح مشاركاً للنظام الجديد في كثير من مقرراته ومبرراتها .

والواقع ، أن سياسة السنهوري ، وإن اتخذت منذ البداية منحى حزبيا (إذ كان عضوا في الحزب السعدي ، معاديا للوفد) ، فإنها حاولت أن تمشي مع الضباط الجدد ، وحاولت أن تتلمس (إصلاحية راديكالية) في التعامل معهم ، ومن ثم ، فإن إصلاح السنهوري مضى في خط متواز مع طموح الثورة أول الأمر ، لكنه لم يستطع أن يسايرها كثيرا في جموحها^(٩٨) .

وقد أسهمت عوامل كثيرة في ابتعاد الخطين - خط السنهوري وخط عبد الناصر - ابتعادا مطردا مع مضى الأحداث ، فبينما كان عبد الناصر يسعى إلى الحفاظ على استمرار عملية التغيير ، بما يعنى استمرار الثورة والحفاظ عليها، كان السنهوري يسعى للحفاظ على استمرار عملية التغيير بأسلوب يقترب من الإصلاح ، بما يعنى التمهل كيلا تطيح الثورة بالصفة الإصلاحية الهادفة، وقد كانت سمة العهد الليبرالي .

وبمعنى آخر ، ربما كان موقف السنهوري منبثقا من عدائه للوفد أكثر مما

هو اقتناع بالثورة على الطريقة العسكرية ، وبدهى أن انتهاءه كان يهيه ميلا أكيدا للحزب السعدى ويطوى كراهية أكيدة لحزب الأغلبية .

لقد وجد السنهورى فى الانقلاب العسكرى الفرصة لياخذموقفا من حزب الوفد ، وهكذا ، اعتقد أن التغيير الجديد يمكن أن يعمل فى الاتجاه الإيجابى ، غير أنه سرعان ما انكشف الفرق بين شخص تربى على أعلى درجات الثقافة القانونية الدستورية وجماعة كانت تتخذ من التجربة والخطأ أسلوبا لها .

ورغم ما كان يبدو - فى الظاهر - من توازى الخطىن طيلة الستين الأولين ١٩٥٢ / ١٩٥٤ ، فإن اطراد الحوادث كان يؤكد ابتعادهما أثناء الصراع فى هذه الأزمة .

ويبدو أن السنهورى رأى أن سياسته عقب قيام الثورة كانت تستوجب عمل فرملة فى كثير مما تنزع إليه الثورة من تصرفات^(٩٩) ، غير أنه مالبت أن أفلتت عجلة القيادة من يديه ، ولم يعد يستطيع مع المظاهر (الثورية) العنيفة أن يحتمل خطرها .

وعلى هذا النحو ، تتحدد أول العوامل التى باعدت بينه وبين رجال القيادة فى ميله التقليدى للديموقراطية ، والحث إليها من آن لآخر .

إن مراجعة الدوريات فى الفترة الأخيرة من أزمة مارس ترينا أن السنهورى أشار إلى تأييده لفكرة الأحزاب المتعددة^(١٠٠) ، ويعود إليها أكثر من مرة أبان الصراع بين مجلس قيادة الثورة والقوى السياسية والفكرية حول تعدد الأحزاب^(١٠١) ، فهو بعد أن يؤيد تعدد الأحزاب يهاجم فكرة الحزب الواحد قائلا : «أن نظام الحزب الواحد يتعارض فى طبيعته مع النظام الديموقراطى

الذى ارتضته مصر منذ أن عرفت الحياة النيابية»^(١٠٢).

ويرى عبد اللطيف البغدادى أن الاعتداء على السنهورى كان وراءه «أنه أعد قرارات إجراء الانتخابات وتشكيل الجمعية التأسيسية وخاصة أنه أعلن حينئذ أنه سيتولى رئاسة الوزارة»^(١٠٣) ، فمسألة تولى الوزارة كانت مسألة شائكة إبان هذه الأزمة ، وهو ما يؤيده عبد الحكيم عابدين -أحد قادة الإخوان- الذى نفى أن الاعتداء عليه كان لعلاقاته بالإخوان ، وإنما كان لأن محمد نجيب كان يفكر فى أن يعهد للسنهورى بتشكيل الوزارة من عناصر غير عسكرية^(١٠٤) ، وهو ما يؤكد بالفعل أن هذا الخبر تردد أكثر من مرة حينئذ فى صحيفة (المصرى) ، وكان قد تردد بالفعل قبل ذلك بفترة وجيزة ، إذ حدث أنه فى إحدى لجان تأليف مشروع الدستور ، قال صالح عشاوى - من الإخوان المسلمين - أنه (يعارض فكرة الاستفتاء الشعبى ، وذكر أن لديه اقتراحا كان يفضل عرضه فى غيبة الدكتور السنهورى رئيس مجلس الدولة وذلك هو أن تؤلف الوزارة التى تجرى الانتخابات بعد حل مجلس الدولة رئيسا) .. وهنا قال السنهورى «إنه يرجو استبعاد السنهورى عند التفكير من هذه المناصب ، فالمناصب تقليد لا تخليد»^(١٠٥).

وتؤكد مذكرات سليمان حافظ ، ولأكثر من مرة ، أن الوزارة التى كان مقدراً لها أن تتولى السلطة إبان النزاع الأخير فى أزمة مارس رشح السنهورى لتوليها ، بل يذكر سليمان حافظ أنه رشحه بنفسه - بالفعل - لتولى الوزارة^(١٠٦).

بل وتؤكد بعض المصادر العسكرية أن الضابط جلال ندا اقترح صبيحة يوم ٢٦ مارس أن يصدر اللواء نجيب بيانا بحل مجلس قيادة الثورة ، وإقالة الوزارة ، وتشكيل وزارة قومية برئاسة الدكتور السنهورى لإجراء

الانتخابات^(١٠٧)، ورغم أن هذا البيان لم يطلع عليه نجيب ، فمن المؤكد أنه أطلع عليه جمال عبد الناصر نفسه .

وفي تقديرنا بعد لقاء العديد من شهود العيان في هذه الفترة أن السهنورى كان يتحول رويدا رويدا إلى الفكر الذى انتمى إليه فى الأصل ، وهو الثقافة القانونية الليبرالية ، فمصطفى أمين يذكر أن عبد الناصر سأل السهنورى فى هذه الفترة مستشيرا إياه حول هذه الأزمة ، فقال السهنورى «أنا كرئيس لمجلس الدولة أرى أن الحل الوحيد هو عودة الحياة النيابية والديموقراطية بالشكل الذى كانت عليه فى النظام الليبرالى»^(١٠٧) .

الأكثر من هذه كله أن السهنورى جاوز الدعوة السائدة برفع الرقابة على الصحف وعودة الأحزاب وما إلى ذلك ، إلى المحذور الذى كان يصنف به كل من كان يتعرض لضباط مجلس القيادة ، وهو الدعوة إلى عودة الجيش إلى ثكناته ، يقول حامد أبو النصر فى هذا أنه فى اجتماع بين الضباط والملك سعود سأل الملك عن رأيه فاقترح السهنورى بضرورة تشكيل وزارة تتكون من مدنيين فضلا عن تحول رجال الثورة بعد خروجهم من الجيش إلى مدنيين يشارك بعضهم فيها ، كما يشارك فيها عدد من الإخوان المسلمين والشيوعيين وتكون مهمة هذه الوزارة إعادة الحياة النيابية كما كانت ، كما لابد من عودة الجيش إلى ثكناته»^(١٠٨) .

وفى مذكرات شاهد عيان لهذه الفترة رواية صريحة عن أن السهنورى فى خلاف كل من عبد الناصر ونجيب اقترح أن يحل مجلس قيادة الثورة حتى يطمئن نجيب^(١٠٩) .

وهذا الموقف الشائك : عودة الجيش إلى الثكنات وعودة الحياة النيابية إلى ما كانت هو الذى دفع بعبد الناصر ، وربما بالقوى العسكرية من حوله -

من ضباط الصف الثانى خاصة - ليصلوا إلى قناعات محددة مؤداها أن ثمة علاقة أكيدة ، خفية ، أو غير خفية ، قامت بين السنهورى ومحمد نجيب فى صراعه مع مجلس قيادة الثورة ، وهى علاقة خطر كبير على الثورة.

وهنا ، يطرح السؤال نفسه :

إذن فما هى حقيقة العلاقة بين نجيب والسنهورى ؟

إن كثيرا من شهود العيان لهذه الفترة يؤكدون على أن ثمة علاقة خاصة كانت تربط بين محمد نجيب والسنهورى ، فنجيب كان يرى فى السنهورى أستاذا له ، بل كان أستاذه بالفعل أثناء دراسته بكلية الحقوق ، وأن نجيب كثيرا ما أشاد بهذه العلاقة فى هذه الفترة .

ومهما يكن من طبيعة هذه العلاقة ، فمن المؤكد أن ثمة احتراما كان قائما بين نجيب والسنهورى ، وأن هذا الاحترام تبلور أكثر بفعل البواعث النفسية لكل منهما ، والهدف العملى الذى أصبح واحدا لهما ، فبينما كان نجيب يتذرع بالديموقراطية من أجل سلب عديد من اختصاصاته ، كانت قناعات السنهورى تقترب به أكثر من الديموقراطية التى يسعى إليها نجيب على أنها السبيل الوحيد لتخطى مخاطر الثورة .

وهنا تتعدد الروايات التى تشير إلى التقارب الحثيث بينهما ، والتى تشير إلى انحياز السنهورى إلى جانب محمد نجيب فى أكثر من خلاف دستورى نشأ بين نجيب وجمال عبد الناصر وقد كان وزيرا للداخلية ، ففى إحدى المرات حين احتد هذا الخلاف بينهما ، مال السنهورى إلى رأى نجيب وصدق بضرورة عودة الحياة النيابية .

كذلك فإن بعض الروايات تميل إلى القول بأن السنهورى - كما يشير أحمد

أبو الفتح في حديث متأخر - كان قد أحس بخطئه في السير في ركاب عبد
الناصر ، ومن هنا عاد السنهورى إلى نجيب بل ظل يحرضه على العودة
للحياة النيابية^(١١٠) .

ومع وضعنا في الاعتبار ميل أحمد أبو الفتح الليبرالى وموقفه من الثورة ،
فمن المؤكد أن السنهورى ونجيب التقياً فكرياً من مرحلة الميل الفكرى إلى
مرحلة محاولة تطبيقها عملياً على الساحة ، وهو ما يفسر أنه لم يكن من
المصادفة فى شىء أن يتم الاعتداء على السنهورى بمجلس الدولة فى يوم ٢٩
مارس ، وهو اليوم الذى جرت فيه محاولة الاعتداء على محمد نجيب ،
وكذلك الاعتداء على صحيفة (المصرى) ومحرريها معاً .

وهنا يطرح السؤال نفسه : فمن كان وراء الاعتداء على السنهورى ؟

بدهى أن الاعتداء تم إبان هذه الأيام الأخيرة من مارس المليئة
بالاضطراب ، ومن ثم ، فإن التحقيق عمن المسئول بالضبط يعد من قبيل
المعميات .

غير أنه من المؤكد أن هذا الاعتداء تم بتخطيط مسبق محكم شارك فيه
عددٌ كبيرٌ ممن لعبوا دوراً إيجابياً فى القضاء على تمرد المثقفين المعارضين .
ورغم أنهم جاءوا من أكثر من مؤسسة أو جهاز ، فإنه قد جمعهم لتنفيذ
الخطّة للقضاء على رئيس مجلس الدولة .

وتتجمع الخيوط لتؤكد جميعها على أن الاعتداء تم بواسطة خطة موضوعة
شاركت فيها الجماعات والمنظمات المسئولة بين منظمات الشباب أو هيئة
التحرير وجماعة البوليس الحربى والمظاهرات العمالية التى كان يندس فيها
جماعات غير معروفة الهوية ، كذلك شاركت فى هذا (أخبار اليوم) نفسها .

ومشاركة (أخبار اليوم) في هذا تمت بدافع لا يخلو من ريبة ، ففي صباح يوم ٢٨ مارس - اليوم الذى وقع فيه الاعتداء على السنهورى - صدرت الجريدة تتحدث عن أن «الجمعية العمومية لمجلس الدولة سوف تجتمع اليوم بدعوة عاجلة من رئيس المجلس» ، وقد أوحى الجريدة بهذا الخبر أن المجلس سوف يتخذ قرارا ضد الثورة .

وقد كان موقف (الأخبار) مريبا جدا ، يقول مصطفى أمين مفسرا هذا (أن من جاء بالخبر كان مندوب الأخبار فى القيادة ، كنا نثق فى كل كلمة يقولها الحاكم فى هذا الوقت ، وقتها ، ولم يكن ليخطر ببال أحد منا أن حاكما يكذب) (١١١) ولا يقول لنا مصطفى أمين من هو الذى سلم الخبر لمندوب الأخبار ؟ وما هى مسئولية هذا المندوب فى نشر خبر لم يستوثق منه لمجرد الحصول عليه ؟ وإلى أى مدى كان الاتفاق قد تم بين مندوب المجلس وصحافة أخبار اليوم ..؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التى لانجد إجابة عنها .

والواقع أن ما حدث كان تدبيرا محكما بين عديد من الأطراف شاركت فيها (أخبار اليوم) بدور سيىء ، وما روج من أن الجمعية العمومية لمجلس الدولة كان على وشك الانعقاد هو قول كاذب ، إن دعوتها فى هذا اليوم لم تكن لإصدار أى قرار ، وإنما كان بدعوة لترشيح مستشار لمحكمة القضاء الإدارى بدلا من آخر . كما أن الجمعية لم تكن قد انعقدت بعد ، ولم يحن الموعد المحدد لانعقادها ، وإنما كان السنهورى - حينئذ - يرأس مداولة الدائرة الأولى لمحكمة القضاء الإدارى (١١٢) .

على أية حال ، فإن هذا الخبر من (الأخبار) التى توحى بأن السنهورى سيتخذ موقفا ضد النظام لا يؤدى - بالضرورة - إلى اتهام جمال عبد الناصر ، أو اعتقاد أنه كان ضالعا فى خطة الاعتداء ، رغم أن السنهورى يعتقد أن عبد

الناصر كان هو المدبر لهذا الحادث ، فالسنهوري راح يردد في محضر التحقيق عن مسئولية رئيس الوزراء الفعلى لا الصورى عن الحادث^(١١٣) - وهو عبد الناصر - .

وخير وأدق رؤية للحادث تظل للسنهوري نفسه ، يقول فى محضر تحقيق النيابة فى حادث الاعتداء عليه :

« - اتصل بى تليفونيا الدكتور حسن بغدادى - وزير التجارة والصناعة - وسألنى عما نشر بجريدة (الأخبار) فأظهرت له ارتياحى لهذا السؤال ، لأنه أتاح لى فرصة فى توضيح الحقيقة للمسئولين ، وأفضيت له بالغرض من الاجتماع على الوجه السابق ذكره، وأضفت أننى أستحسن أن يقوم هو بتبليغ من يراه من المسئولين عن حقيقة الأمر، فأجاب أن البكباشى جمال عبد الناصر بجانبه وهو يتحدث بالتليفون فطلبت منه أن يحدثنى البكباشى جمال عبد الناصر . وأعدت له ما ذكرته للدكتور بغدادى ، وعلم على هذا الوجه بحقيقة اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة ، وانتهى الحديث التليفونى .. »^(١١٤) .

وبعد أن يستطرد السنهوري طويلا فى التحقيق حول قصة الاعتداء عليه، يقول أنه عاود الاتصال بجمال عبد الناصر مرة أخرى ولكن بعد محاصرته من قبل المعتدين ، يضيف :

« - .. وقلت له أن عندى متظاهرين يريدون قتلى ، فأجاب أن الأعصاب متوترة ، فقلت له أن يحضر بنفسه ، وكررت هذا الطلب فقال سأحضر ، وأقفلت التليفون وبقيت مدة نصف ساعة حتى حضر الصاغ صلاح سالم »^(١١٥) .

والغريب أنه بعد ذلك فإن عديدا من معاصريه يرجح أن المسئول وراء الاعتداء على السنهورى هو جمال عبد الناصر^(١١٦) نفسه أو بواسطة الصف الثانى من الضباط ، وهو رأى لا يمكن أن يقطع به فى هذه الظروف المضطربة ، قد نوافق المستشار برهان العبد الذى حقق فى الحادث من أن الحادث (قد خطط له ودبر ليولد مجهولا)^(١١٧) ، غير أنه من المؤكد أن عبد الناصر كان بعيدا عن هذا التخطيط ، ولا يمكن أن يتهم بهذا الاتهام من كان على علم تام بموقف السنهورى حينئذ .

وهو ما يصل بنا إلى معالجة الموضوع التالى ..



الإجراءات الانتقامية :

كان التجمع الطلابى هو أقوى العناصر التى واجهت مجلس قيادة الثورة إبان أزمة مارس ، فقد كانت البيئة الطلابية هى (النواة) التى جمعت التيارات الفكرية المتناقضة من الإخوان إلى الشيوعيين مروراً بالوفديين .

ويذكر عبد اللطيف بغدادى أن العناصر المضادة للثورة من بين الطلبة كانت أكثر العناصر معارضة وأعنفها فى مواجهة المجلس العسكرى ، فلم يكتفوا بالمطالبة بالحياة النيابية وإنما الإعلان عن تكوين جماعات ثورية لاغتيال أفراد مجلس قيادة الثورة ، وبدأ الكفاح المسلح ضد الحكومة القائمة^(١١٨) ، فضلا عما تمتعت به الجامعة من استقطاب لعديد من المثقفين من خارجها وحاولوا إنشاء (جبهة) تتخذ موقفا محددًا ضد المجلس العسكرى .

وهو ما دفع هذا المجلس إلى مواجهة هذا التمرد ولما انتهى مظاهرات يوم

٢٩ مارس ، إذا انعقد المجلس العسكرى لمناقشة هذه الظاهرة ، فتقرر إيقاف الدراسة فى الجامعات الثلاث من أول مارس لأسبوع^(١١٩) ، ثم التعامل مع العناصر الطلابية بثلاثة طرق : إما بالمواجهة أو بفرض اللوائح أو بمحاصرة أساتذة الجامعة الذين لم يترددوا فى المشاركة مع حركة الطلبة .

وقد تم مواجهة الطلبة بعدد من الإجراءات كان فى مقدمتها الاعتقال والفصل ، ثم منح المسئولين فى الجامعة سلطات واسعة من اللوائح «لضمان انتظام الدراسة فيها»^(١٢٠) ، وهو ما يعنى التخلص من الطلبة المناوئين ، وبالتبعية ، التخلص من عدد كبير من أساتذة الجامعة بفصلهم ، سواء أولئك الذين تضامنوا مع الطلبة أو ممن اتهموا بعدم (التعاون) مع النظام^(١٢١) ، فضلا عن نقل عدد كبير من الأساتذة إلى المحافظات ، ورفض طلباتهم بالسفر إلى الخارج حين طلبوا ذلك من أمثال الدكتورين لويس عوض وعبد المنعم الشرقاوى^(١٢٢) .

وقد شهدت هذه الفترة اجتماعات بين عبد الناصر وعدد من أساتذة الجامعة اتهمهم فيها علنا بأنهم وراء (تحريض الطلبة على المظاهرات بعد ٢٥ مارس ، وخلق جو عدائى داخل الجامعة ضد مجلس القيادة)^(١٢٣) وقد صدرت فيما بعد كذلك عدة إجراءات للحد من حركة الطلبة والأساتذة مستقبلا^(١٢٤) ، وتضييق الخناق على الأساتذة .

وقد كان من بين الإجراءات التى اتخذها المجلس «منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها» . وهو ما اتخذ فى يوم ١٥ أبريل ضمن عدد من الإجراءات الأخرى العديدة .

وفى إطار الإجراءات الانتقامية مورست هذه السياسة ضد المثقفين من العناصر الليبرالية والمالية للنظام القديم بمواجهتهم حين مورست ضدهم سياسة (العزل السياسى) إذ صدر يوم ١٥ أبريل ١٩٥٤ قرار مجلس الثورة

الذى ينص على أنه (يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان متتمياً إلى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى وذلك لمدة عشر سنوات)(١٢٥).

وعلى هذا النحو ، فإن مراجعة قوائم الذين ينطبق عليهم القانون يرينا أنه من بين ٣٨ وزيراً سابقاً من الأحزاب الثلاثة المنحلة - الوفد ، الأحرار ، السعدى - كان ٢٢ وزيراً وفدياً منهم محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ، بينما طبق على ٨ وزراء دستوريين منهم محمد حسين هيكل ومحمد على علوبة وعلى عبد الرازق ، وطبق على ٨ وزراء سعديين فى مقدمتهم عبد الرزاق السنهورى .

وقد يكون من المفيد أن نذكر هنا أن عبد الناصر أخبر البغدادى أثناء إخراج هذا القانون أن الغرض الرئيسى منه كان يتلخص فى التخلص من السنهورى من مجلس الدولة بطريق غير مباشر لأنه سبق وتولى الوزارة^(٢) .

ويلاحظ هنا أن القرار استهدف الأحزاب القديمة فى وقت لم يشر فيه إلى (كل) هذه الأحزاب ، وعلى سبيل المثال لم نعر فيه على أسماء من الحزب الوطنى وحزب الكتلة الوفدية ، كما لم يشر بشىء إلى عديد من المثقفين القدامى من أمثال طه حسين وزكى عبد المتعال وحامد زكى وأحمد حسين .. وغيرهم بحجة أنهم (لم يكونوا أعضاء فى الهيئة الوفدية) ، مما يؤكد على أن قرار مجلس القيادة لم يكن سارياً ، اللهم إلا على هؤلاء الذين يمكن أن يلعبوا دوراً فعالاً فى مواجهة النظام الجديد بخلاف المثقفين الذين آثروا الصمت أو المسaire ، فإنهم خرجوا من دائرة العزل وإن لم يسمح لهم بهامش من ممارسة السلطة الفعلية قط .

وشرع النظام الجديد يوجه أشعرته بعد ذلك تجاه القوى المناوئة له من بين المهنيين .

لقد اتخذت السلطة سياسة تشوية المعارضين لها ممن لعبوا دورا في توجيه الرأي العام بالصحف قبل أن تتخذ سياسة معلنة ضدهم ، فقد أعلن أكثر من مرة على لسان صلاح سالم أن (نصف نقابة الصحفيين واخدين مصاريف سرية)^(١٢٧) ، وقد أضاف في هذه المناسبة عددا هائلا من المعنيين من أمثال إحسان عبد القدوس ، والسيدة روز اليوسف نفسها وزوجها قاسم أمين ، وأحمد حسين ومحمد عصفور وكامل الشناوى وإبراهيم عبده وعبد الرحمن الخميسى ومحمد خالد وأبو الخير نجيب ومرسى الشافعى ، كذلك صدر كشف بأسماء الصحف والمجلات التى حصلت على مصروفات سرية فى مقدمتها : روز اليوسف والجمهور المصرى والأساس والبلاغ وصوت الأمة والدستور وغيرها ، وهى كما نرى كانت مناوئة للنظام القائم .

واستخدم العنف ضد الصحفيين كذلك فى هذه الفترة حتى وصل إلى أقصاه ، فمحمود أبو الفتح حكم ضده بالسجن عشر سنوات ، وحسين أبو الفتح حكم ضده بخمس عشرة سنة مع إيقاف التنفيذ وسحب الرخصة من صاحب (المصرى) بل وتعطيل الصحيفة فى ٥ مايو ١٩٥٤^(١٢٨) ، كذلك حكم على أبو الخير نجيب بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وتجريده من شرف (المواطنة) ، واعتقل إحسان عبد القدوس لمدة ثلاث أشهر فى السجن المنفرد .

وهذه هى الفترة التى توجه فيها صلاح سالم إلى دار المصرى فأعلن إغلاقها ولما يتضمن الحكم ذلك ، كما جرى بكرباج خلف المحررين فهولوا

جماعات إلى شارع قصر العيني في وضع مزرٍ ، وأهين د. وحيد رافت الذي كان يترافع في قضية أصحاب (المصري) أكثر من مرة ، كذلك ، فرّ د. محمد البهى أمام كرباج صلاح سالم دون أن يتمكن من ارتداء الفردة الأخرى من الحذاء أمام الفارين .

بيد أن مسألة (المصاريف السرية) تستوجب التوقف عندها قليلا للتعرف أكثر على طبيعة الإجراءات الانتقامية التى أجرتها الثورة والتي كان من شأنها تحول العديد من المثقفين إلى وجهات مغايرة لمواقفهم الأولى ، فبدهى أن (المصاريف السرية) أريد لها ، فى المقام الأول ، تشويه الصحفيين والتقليل من شأنهم ليسهل القضاء عليهم .

إن المصاريف السرية - كما يرى حافظ محمود الذى كان نقيبا للصحفيين حينئذ - كانت أسلوبا متبعاً قبل ثورة ٢٣ يوليو مع كل الصحفيين، ولم يكن القصد منها - بأية حال - التأثير فى ذمة الصحفيين ، وإنما كانت بقصد «منح الصحفيين الفقراء مصاريف ليعيشوا بها نظراً لأن مرتباتهم كانت ضئيلة ، كما كانت تمنح من وزارة الداخلية أيضاً خاصة للصحف الحزبية بقصد رفع مرتبات المحررين المعوزين» (١٢٩).

ويؤكد حافظ محمود أنه رغم أن اسمه لم يكن من بين الذين حصلوا على مصاريف سرية ، فإنه كان شخصياً يأخذ هذه المصاريف ، ليس (نقداً) ، وإنما على شكل (إعلانات) بقصد تدعيم سياسة الجريدة وليس التأثير فى مادتها قط .

وفى هذا يؤكد إحسان عبد القدوس أن مسألة الإعلان عن المصروفات السرية فى عهد الثورة كان دافعها موقف السلطة من المناوئين لسياستها ،

فمنذ تأكد دور إحسان المعارض - خاصة في أزمة مارس ١٩٥٤ - حتى كان يوضع اسمه ضمن الحاصلين على هذه المصاريف للنيل من ذمته وشرفه ، وعلى سبيل المثال ، فإن محمد التابعي كان مدونا في كشف (المصاريف السرية) حين عرض الكشف على عبد الناصر قبل إعلانه ، فإن عبد الناصر رفض إدراج اسمه لأنه (متعاون) معنا على حد قول عبد الناصر نفسه ، وهو ما يقال بشكل آخر عن كامل الشناوى ، فرغم أنه عرف أن اسمه ضمن هذه القوائم التى ستنتشر بعد قليل ، ورغم أنه حاول الاتصال بأحد من مجلس القيادة لرفعه .. فإنه لم ينجح فى هذا ، وصدرت القوائم تحمل اسمه ، وقد كان رد القيادة على هذا أن موقف كامل الشناوى من الثورة هو موقف (مشكوك فيه) (١٣٠) .

وتأسيسا على هذا ، فإن أسماء القوائم كانت خاضعة لعدم ضمان درجة الولاء ، وهو موقف تأكد خاصة فى تطهير نقابة الصحفيين من صحفييها ، إذ طرد جميعهم من دفتر القيد ، وبدأت تشكل لجنة لإعادة تكوينها ، وتم اعتماد دخول صحفى صحفى بشرط واحد ، هو الحصول على شهادة من د. عبد القادر حاتم (بتوقيعه) قبل أن يعود ثانية إلى العضوية (١٣١) ، والعمل بعد ذلك خلال لجنة حتى يصدر قانون جديد للصحافة ؛ وقد ترأس هذه اللجنة فكرى أباطة الذى كان قد أبدى الولاء المطلق للثورة .

وهو ما حدث بشكل بالنقابة المحامين ، إذ تم حلها فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤ ، وكما شكلت بنقابة الصحفيين لجنة رأسها فكرى أباطة ، كذلك شكل فى نقابة المحامين مجلس مؤقت عُين نقيبا له عبد الرحمن الرافعى الذى كان قد أثبت ولاءه الشديد للنظام الجديد (١٣٢) ، فسعى للعمل على «إزالة التوتر بين نقابة المحامين وحكومة الثورة قدر ما استطعنا» (١٣٣) ، على حد قوله .

واستكمالاً للإجراءات الانتقامية استطاعت الثورة أن تقضى على القوى المعارضة الأخرى في شتى المجالات ، فبعد أن نجحت في القضاء على التمرد العسكرى داخل الجيش استطاعت اعتقال الشيوعيين المناوئين لها إثر حادث المنشية ، كما تمت السيطرة على مجلس الدولة بعد عزل السنهورى والقضاء على حركة الاحتجاج فيه بعد حله وإعادة تشكيله من جديد ، وعلى هذا ، استطاعت الثورة أن تقضى على كل أثر للمعارضة أو للمقاومة وهو ما أثر فى مواقف أصحاب التوجهات الفكرية من النقيض إلى النقيض.

وهو ما سنصل إليه الآن .



أدوار جديدة للمثقفين

بعد أزمة ١٩٥٤ والإجراءات الانتقامية التى أعقبتها أعيد رسم أدوار جديدة لأصحاب التوجهات الفكرية ، فبعد أن كانت الغالبية العظمى - كما أسلفنا - من المعارضين لشكل النظام العسكرى القائم ، تضاءل هذا الآن ، وتحول كثير من هذه النخبة إلى مواقف أخرى ، فإلى جانب المثقف المعارض - استبعد تماما - تميزت ثلاثة أدوار أخرى هى على التوالى : المؤيد ، المهادن ، الصامت .

ولم يعد النظام الجديد ليرضى عن المثقفين إذا ما تجردوا من قيمة الولاء .

وعلى هذا النحو ، فنحن أمام ثلاثة مواقف ميزت النخبة الفكرية الجديدة بعد الأزمة وبعد الإجراءات الانتقامية التى أعقبتها سوف نعرض لها بالترتيب :

المؤيد

أما المؤيد ، فقد تمثل أكثر ما تمثل في تيارين من أصحاب الفكر العقيدى: الإخوان المسلمين ممن خرجوا عن الجماعة خاصة ، ومن مثقفى التيار الشيوعى .

رأينا أن عددا كبيرا من ممثلى الفكر الدينى قد انضموا إلى الثورة ، وخاصة من أولئك «الدعاة» ، لاسيما بعد حادث المنشية .

ورغم أن مواقف التأيد تعددت ، فإننا نجد لها مثلا واحدا صادقا فى (مؤتمر علماء المساجد) الذى عقد بمسجد شركس بهدف التقرب من النظام وإدانة الإخوان إبان الصراع بين الثورة والإخوان ، إذ تم الاجتماع بين عدد كبير من «الدعاة الخارجين على الإخوان من ذوى الفكر الدينى ، وتوجهوا إلى رئاسة مجلس الوزراء ليطل عليهم عبد الناصر فحيوه وخطبوا للإشادة به فى هذا اللقاء مؤكدين له التأييد الخالص»^(١٣٤) ، وهناؤه بنجاته من الاغتيال الذى كان قد تعرض له .

وحين بدأ المؤتمر بعد قليل أكد الشيخ الباقورى «أننا لانخشى على ديننا من خصومه السافرين ، ولكن الخطر كل الخطر فى هذه المعتقدات والمذاهب التى تستند إلى الدين وتعيش عليها ، طوائف وجماعات من المسلمين»^(١٣٥) .

وعدد الباقورى رسالة الأئمة الدعاة بأنهم لايجب أن يكونوا «دعاة سياسة» وإنما يجب أن يتعدوا عن هذه الأمور «فأمامهم ميدان النصح والإرشاد ، رحب ، فسيح»^(١٣٦) .

ويؤكد الشيخ الغزالى فى المؤتمر أن هدف هذا المؤتمر هو أنه «يجب علينا

أن نناصر الحق ، ممثلا في رجال الثورة ، وأن نعمل على تطهير المجتمع من الفسق الدينى ، الذى يستخدم لإغراء الشباب ، بمبادئ لا يقرها الدين»^(١٣٧) ، وحين يأتى ذكر الإخوان الذى كان يخاصمهم النظام ، فإنه يعنفهم ويصفهم بأنهم مزيفون ، مخادعون وهم فئة غير مرغوب فيها ، ولذلك وجب مناصرة الثورة ورجاهم لتطهير المجتمع منهم . وحين يصل الغزالى إلى حادثة الاعتداء على عبد الناصر يراها حادثة (قتل غيلة) وهو أمر «يرفضه الإسلام ويمقتة وفاعله»^(١٣٨).

وينتهى المؤتمر ، وتصدر قراراته فتؤكد على تأييد علماء المساجد لاتفاقية الجلاء ، ثم تهته عبد الناصر بالنجاة ، وتأييد ما نالته البلاد من حرية على يد رجال الثورة .. وهذا - كما نرى - تأييد مطلق لا يحتاج لتأن أو تحفظ ومواربة . وليس هذا بمستغرب ، فهؤلاء جماعة من الموظفين الذين اعتادوا تأييد الحاكم فى أى زمان ومكان ، لكنهم كثيرا ما اتخذوا أداة لمواجهة الإسلام المعارض للنظام .

ويمضى فى اتجاه التأييد أكثر الشيوعيين ، فبعد أن وصل الاختلاف مع رجال القيادة إلى أقصاه ، يعودون الآن إلى إعادة التفكير فى سياسة عبد الناصر وتأييده بدون شروط ، لفترة الخلاف بين المنظمات الشيوعية الخمس توشك الآن أن تنتهى بالاتفاق على سياسة عبد الناصر .

وهذه السياسة بدأها الشيوعيون وعديد من مثقفى اليسار منذ فترة مبكرة، من هؤلاء المثقفين والكتاب الذين شاركوا عبد الرحمن الشرقاوى فى كتابه (باندونج) وأغلبهم من مدرسة (روز اليوسف) من أمثال حسن فؤاد وزهدى وصلاح حافظ ..

وفى سجون القناطر والواحات نلتقى بهذا الفكر الذى يؤيد الآن الثورة، فهم يعودون لتصحيح الموقف القديم ، إذ كان الاعتبار القديم أن ثورة يوليو هى نوع من الانقلاب العسكرى، غير أنها تتحول الآن - كما يقول يوسف إدريس - إلى ثورة تقدمية «بدأنا نغير موقفنا من المعارضة الكاملة إلى التبنى الكامل لثورة يوليو»^(١٣٩).

أما فؤاد مرسى من الحزب الشيوعى المصرى فإنه يعترف بأنه اتخذ موقفا متسرعاً «وبعد ذلك بادرت مع زملائى منذ نهاية عام ١٩٥٥ إلى تأييد المواقف الإيجابية للثورة ضد الاستعمار ، وتطور هذا التأييد إلى موقف متكامل مع ثورة يوليو التى أصبحنا نؤيدها»^(١٤٠).

الأكثر من هذا أن بعض الشيوعيين دخلوا فى خلاف حاد لتأييد النظام الجديد ، يقول لطفى الخولى «كان عبد الناصر حينئذ يواجه الاستعمار الأمريكى والقواعد الامبريالية ، ويذهب إلى مؤتمر باندونج ، ويعقد صفقات سلاح مع المعسكر الشرقى ، ويتحدد دوره ، ومع هذا ، مازالوا فى التنظيم يرونه عميلاً أمريكياً ، حاولت أن أغير فكر رفاقى دون جدوى ، خرجت من التنظيم وأيدت عبد الناصر»^(١٤١).

أما أبو سيف يوسف ، سكرتير تحرير مجلة (الفجر الجديد) التابعة (لطلیعة العمال) ، فيحدد أسباب تأييده المطلق للثورة فى أسباب قریبة الشبه من الأسباب التى حددها الشيوعيون فى هذا الوقت^(١٤٢).

المهادن:

وفى مقابل الدور المؤيد ، كان هناك نوع آخر من المثقفين ، هو المثقف المهادن ، وهو نوع من المثقفين لم يجد أمامه فى مواجهة القهر السياسى غير

محاولة التواؤم معها بهدف انتهازي وليس بهدف تكتيكي مرحلي .

فلإلى جانب مدرسة (أخبار اليوم) كان هناك التيار الليبرالي ، الذي يعود في رموزه إلى الكتاب من أمثال طه حسين وتوفيق الحكيم وحسين فوزي وعديد من الكتاب الآخرين الذين اتخذوا مواقف مشابهة .

إن موقف طه حسين لم يجاوز هذا الدور المسائر للضباط قط، مؤثرا السلامة ، فأكثر من مثقف في هذا الوقت يذكر لي أن طه حسين ينقل هذا الموقف إلى كتاب الجيل التالي له ، وممن تسول له نفسه بمعارضة النظام بشكل عام ، وعلى سبيل المثال ، فإن طه حسين يلوم عبد الرحمن الشرقاوي على موقفه المناهض للثورة أول قيامها قائلا له قوله ظل يرددها كثيرا بعد ذلك (إن من أحق الحمق أن تتحاقق على حمقى) (١٤٣) .

وكتابات طه حسين قبل أزمة مارس وبعدها لا تزيد على هذا ، فهو إبان الصدام بين الوفد والثورة - كما أسلفنا - بلعب دور التوفيق بين المتنازعين مشيا النحاس عن غضبه ناصحا له بالملاينة ، وهو حين يكتب لا يتعرض للنظام بالنقد قط ، وحين يطلب منه أن يبدى رأيه في قضية ، مثل قضية الدستور - على سبيل المثال - فإنه لايزيد على أن يقول كلاما عاما «إن الدستور ليس إلا عملا إنسانيا والأعمال الإنسانية ليست مبرأة من الخطأ ولا مضمونة الكمال» (١٤٤) .

وهو دور يبرع فيه توفيق الحكيم ود. حسين فوزي ، فهما لا يشغلان - قط - بنقد ممارسات الثورة ، فتوفيق الحكيم ليس له أى موقف واضح من إجراءات الثورة منذ قيامها ، وتوفيق الحكيم «لا يبدو عليه تبرم يومئذ إلى اليوم إلا بحركة التطهير التي يوشك أن يكتوى بنارها لولا أن أنقذه عبد الناصر

شخصيا وطرد من أجله وزيرا من وزرائه في عام ١٩٥٤ هو إسماعيل القباني^(١٤٥) ، ورصد كتابات الحكيم في منتصف الخمسينات ومنذ أزمة مارس ١٩٥٤ لا يؤكد أى رد فعل مناقض له ، ففي أزمة محاولة اغتيال عبد الناصر يكتب فى شىء كثير من النفاق للحاكم ، ومع نهاية عام ١٩٥٤ وبداية عام ١٩٥٥ يشغل بقضايا ليس لها علاقة بالأحداث السياسية قط .

وتوفيق الحكيم لا يتنكر لهذه المواقف قط طيلة الفترة الناصرية ، فهو يقول بعد ذلك بقرابة عشرين عاما - ١٩٧٥ - بالحرف الواحد «أنا أدين نفسى لأنه ما كان يصح لمفكر حر أن يكتب ويقول ما يشجع على ظهور زعيم معبود»^(١٤٦).

وحسين فوزى لا يبدى أى اعتراض أو نقد للحكم العسكرى حوله رغم أنه فى جلساته الخاصة طيلة الخمسينيات والستينيات لا يتردد فى الهجوم عليه وانتقاده^(١٤٧) ، كما لا يدخل فى خلاف مع الفكر الرسمى المطروح مثل الدعوة الرسمية للقومية العربية رغم اختلافه الحاد مع هذه الفكرة وكتابه رحلات (السندباد) المتوالية لتأكيد فكرته .

الصامت

وبين الموقفين : المؤيد والمسائر ثمة نمط ثالث أثر التوفيق بين الاثنين ، فلم يرض بتأييد السلطة الجديدة ، كما لم يرض بمسايرتها ، ومن ثم حكم عليه بالصمت^(١٤٨) فى مواجهة ممارسات القهر والإجراءات الانتقامية المتوالية .

لقد كان لطفى السيد أكثر المفكرين وعيا بالسلطة الجديدة ، ومنذ فترة مبكرة ، فقد رضى بالاشتراك فى بعض اللجان المدنية كلجنة الدستور ، غير

أنه في احتدام الخلاف إبان أزمة مارس عرض عليه عبد الناصر رئاسة الجمهورية ، فرفض قائلا: (إن مصر في حاجة إلى دم جديد) ^(١٤٩) ، ومن ثم ، أثر الانسحاب فالصمت المطبق بعد ذلك .

ورغم أن محمد حسين هيكل تمشى مع سياسة الثورة أول قيامها كرد فعل لرئيس حزب الأحرار الدستوريين ، فإنه ما لبث أن أدرك أن الصمت هو الفضيلة الباقية فالتزم به ، وهو ما يلاحظ خاصة إبان أزمة مارس ، فهو لم يتعرض قط للسياسة ، وهو لا يجاوز في كتاباته تعليقا لكتاب قرأه أو قضية سائرة عامة ، وهو نفس الدور الذي يؤثره بعد انتهاء الأزمة ^(١٥٠) .

ووحيد رأفت يدرك عبث الاشتراك في وزارة للثورة ، وقد عرضت عليه بالفعل بناء على رغبة فتحى رضوان ^(١٥١) ، ويفسر وحيد رأفت هذا الموقف قائلا: «كنت الإنسان الوحيد الذى رفض التشريع فى موضوع الوصاية ، وكنت المعارض فى أثناء نظر قضية حل الأحزاب أمام مجلس الدولة كمحام .. وما ورد بأقوالى العنيفة ضد السلطة .. ثم حاولت أن أكتب بعض أفكارى فى الصحف فتعرضت للمصادرة ، وتعرض صاحبها للاعتقال وتحديد الإقامة لفترة ومن هنا ، أثرت الصمت والانسحاب ، وقد فهمت السلطة هذا منى إلى درجة أنه بعد الانفصال عام ١٩٦١ تم اعتقال كل أقارب السياسيين ولم أعتقل أنا لموقفى الصامت» ^(١٥٢) .

وهو الموقف الذى أثره أيضا مصطفى مرعى إذ رفض ترشيح عبد الناصر له فى أول وزارة بعد الثورة وكان رفضه لأمرين اثنين : إيمانه بأن ضابط الاتصال الذى تضعه القيادة فى كل وزارة من شأنه أن يعوق حركة العمل فى الوزارات ، ثم لرفضه أن يشترك الضباط فى أية وزارة ^(١٥٣) ، وعلى هذا ، كان

لابد أن يدفع بمصطفى مرعى إلى دائرة الصمت فلم يشترك فى أية وزارة ولم يترك له أى نفوذ سياسى يكون من شأنه أن يزيد من سلطة الفكر القانونى فى مواجهة الثورة .

وكان عباس العقاد كذلك أكثر المثقفين حيث إذ إثارة للصمت ، فبعد قيام الثورة رحب بها ترحيبا متحفظا ، وهو ما بدا فى حديثه عن الثورة المصرية فبعد قيامها رحب بها ترحيبا متحفظا ، وهو ما بدا فى كتابه (فلسفة الثورة فى الميزان) وتعليقه على كتاب جمال عبد الناصر (فلسفة الثورة) ، غير أنه مال بث أن أثر سياسة الصمت والحديث فى قضايا عامة شأن أكثر الليبراليين الذين أصبحوا أكثر انسحاقا وانسحابا أمام السلطة ، ففضل البعض الأدب كالعقاد والحكيم وأثر البعض الصمت المباشر كمصطفى عبد الرازق وعلى عبد الرازق ومصطفى مرعى .. وغيره .

غير أن أكثر الملاحظات لفتا للنظر فى هذا أن جمال عبد الناصر ممثل السلطة - من الجانب الآخر - لم يكن ليتخذ موقفا من ذوى الاتجاهات الفكرية خاصة ممن جاءوا من العهد الماضى من الجانب الليبرالى خاصة ، فحاول استرضاء طه حسين ، ومنح الحكيم أكثر من جائزة رغم أن البعض أدار عليه الهجوم ، ورغم علمه أن العقاد يهاجمه فى ندوته الأسبوعية ، فإنه لم يتخذ منه موقفاً حاداً ، وهو ما فعله مع آخرين كانوا يهاجمونه فى السر كعزيز أباطة ونجيب محفوظ .. وغيرهما .

وبعد هذه الفترة التى انتهت بالإجراءات الانتقامية التى اتخذتها الثورة ، كان لابد وأن تبدأ مرحلة جديدة ، لم يعتمد فيها عبد الناصر قط على المثقفين من ذوى الاتجاهات الحزبية أو الأيدلوجية ، وإنما سعى إلى السيطرة على أجهزة الدولة كلها .

وسوف نرى تفاصيل هذه السياسة الجديدة خلال الفصول التالية .

هوامش الفصل الثالث

- (١) رفعت السعيد، اليسار المصري ٥٠/١٩٥٧، السابق ص ٢٥٠، ٢٥٢ .
- (٢) محمد صادق ، الدبلوماسية والميكافيلية في العلاقات العربية الأمريكية خلال عشرين عاما ١٩٤٧ - ١٩٦٧ ، منشورات العصر الحديث بيروت ١٩٧١ ص ١٩٤ ، ١٩٥ .
- (٣) أحمد حمروش ، شهود ثورة ٢٣ يوليو ، السابق ص ٤٤٠ .
- (٤) عبد العظيم رمضان « الإخوان المسلمون والتنظيم السري » ، روز اليوسف ١٩٨٢ ، ص ١٣٦ .
- (٥) محكمة الشعب ، السابق : ج ٧ ص ١٦٢٧ .
- (٦) عبد العظيم رمضان ، السابق ، ومقال صلاح شادي في الملحق بعنوان (لماذا يتجنى البعض على جماعة الإخوان المسلمين) وهو المقال التاسع وقد نشر في صحيفة الوطن الكويتية أول مرة في ١٤ يناير ١٩٨١ ، انظر ص ٤١٥ ، ٤١٦ .
- (٧) أحمد حمروش شهود .. انظر شهادة محمد نجيب ص ٤٤١ .
- (٨) ميتشل ، ج ١ السابق ، ص ١٦٨ (تذخر صحف المصري خاصة في ٢٨ مارس ١٩٥٤ ، والدعوة في ٥ أكتوبر ١٩٥٥ بصور عديدة لهذه المظاهرات) ، أيضا انظر : محكمة الشعب ، ج ١ ، السابق ص ٥٢ .
- (٩) الأهرام ٣ مارس ١٩٥٤ ، أيضا : الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ ، السابق ص ١٢٠ .
- (١٠) نصت قرارات ٤-٥ مارس على الآتى : إلغاء الرقابة على الصحف والنشر ابتداء من ٦ مارس .
- تحديد ميعاد اجتماع الجمعية التأسيسية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، وأن يكون تكوينها بالاقتراع المباشر .
والجدير بالذكر أن عبد الناصر كان قد أعلن هذه القرارات بعد اتصالات دارت بين الدكتور عبد الرزاق السنهوري والرئيس محمد نجيب ورئيس لجنة الدستور علي ماهر (انظر الأهرام ٦ مارس ١٩٥٤).
- (١١) المصري ٨/٣/١٩٥٤ .
- (١٢) المصري ٩/٣/١٩٥٤ .
- (١٣) المصري ٢١/٣/١٩٥٤ .
- (١٤) المصري ٨/٣/١٩٥٤ .

(١٥) روز اليوسف ٨ / ٣ / ١٩٥٤ .

(١٦) روز اليوسف ١٥ / ٣ / ١٩٥٤ .

(١٧) السابق .

(١٨) السابق .

(١٩) المصري ٢١ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٠) المصري ٢٢ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢١) الأهرام ١٩ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٢) الجمهورية ١١ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٣) الجمهورية ١٣ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٤) الجمهورية ٢٠ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٥) المصري ٢٤ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٦) المصري ١٦ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٧) الدعوة ٩ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٨) ١٦ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٢٩) الدعوة ٢٣ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٣٠) المصري ٨ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٣١) المصري ١٨ ، ١٩ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٣٢) روز اليوسف ١٧ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٣٣) روز اليوسف ١٨ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٣٤) يبدو أن هذه الفكرة كانت تراود مجلس قيادة الثورة ، إذ أعلن بالفعل في ١٧ مارس ١٩٥٤ بـرياسة الجمهورية أنه سيتم إنشاء الحزب الجمهوري وأسهب في برنامجه .. إلخ بيد أن (سيناريو) الأحداث المتغير بسرعة قد حال بين ذلك ، كما طوي هذا الحزب في زوايا النسيان .

(٣٥) الجمهورية ١٤ ، ٢١ ، ٢٣ / ١١ ، ١٢ / ١٢ / ١٩٥٤ .

(٣٦) الجمهورية طيلة شهر مارس ١٩٥٤ ، وبوجه خاص انظر : ١٢ ، ١٣ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٣٧) روز اليوسف ٢٢ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٣٨) السابق .

(٣٩) السابق .

(٤٠) انظر : على سبيل المثال ، أخبار اليوم ٢٦ / ٢ / ١٩٥٣ .

(٤١) الأخبار ٨ مارس ١٩٥٤ .

(٤٢) الأخبار ٩ / ٣ / ١٩٥٤ .

- (٤٣) المصري ١٥/٣/١٩٥٤ .
- (٤٤) المصري ١٠/١١/١٩٥٤ .
- (٤٥) المصري ١٢، ١٣، ١٦، ٣/١٩٥٤ .
- (٤٦) روز اليوسف ١٥/٣/١٩٥٤ .
- (٤٧) السابق .
- (٤٨) المصري ٢٦ مارس ١٩٥٤ ، أيضا : محمد نجيب السابق ص ٢٥١ .
- (٤٩) ميتشل ، ج ٢ السابق ص ٢٤٠ .
- (٥٠) أخبار اليوم ١٣/٩/١٩٥٢ ، أيضا : الباقوري : بقايا ذكريات ، السابق ص ١٣٣/١٣٨ .
- (٥١) الباقوري ، بقايا ذكريات السابق ص ٢٢٢/٢٢٤ .
- (٥٢) صلاح شادي ، الوطن الكويتية ٣١/١٢/١٩٨٠ .
- (٥٣) المصري ٣١/١٢/١٩٥١ .
- (٥٤) ١٢/١/١٩٥٤ ، تفاصيل الخلاف في مجلة الدعوة ٩ ، ١٥ ، ١٨/١٢/١٩٥٣ أيضا : محكمة الشعب ، ج ٢ ص ٢٦٢ ، أيضا : الدعوة ٨/١٢/١٩٥٣ .
- (٥٥) الوطن ١٧ ديسمبر ١٩٨٠ .
- (٥٦) محمود عبد الحليم ، الإخوان المسلمون ، دار الدعوة ط ١/١٩٨٥ ص ٢٧٨ .
- (٥٧) يوجد شرح واف لهذه الفكرة في
- Bill james A., and LEiden, carl .. p 82,86.
- (٥٨) وعلي سبيل المثال فإن الباقوري يمثل (نموذجا) صادقا لهذا ، فبعد أن قبل أن يكون وزيرا في وزارة المجلس العسكري عاد إلى دار المرشد العام -الهضيبي- وحاول تبرير موقفه أمامه ، يقول في تبرير هذا الموقف : (أن القاعدة التي رينا عليها ودعونا الناس إليها كمبدأ من مبادئ الإخوان ، لا يملك أحد أن يخالفها أو يخرج عليها ، ذلك أننا كنا نقول لأنفسنا إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن . ولقد كان الإمام الشهيد يضرب لنا الأمثال الكثيرة التي تسوغ للإخوان أن يطلبوا الحكم أو يشتركوا فيه (الباقوري بقايا ذكريات ، السابق ص ١١٧) .
- (٥٩) الواجب عدد ديسمبر ١٩٥٢ .
- (٦٠) الكفاح ١٢/١/١٩٥٣ .
- (٦١) محضر نقاش مع د. إسماعيل صبري عبد الله في ٢١/٨/١٩٨٨ .
- (٦٢) المصري ٢٧/٣/١٩٥٤ .
- (٦٣) المصري ٢٩/٣/١٩٥٤ .
- (٦٤) الجمهورية ٢٦/٣/١٩٥٤ .
- (٦٥) روز اليوسف ٢٩/٣/١٩٥٤ .

- (٦٦) محضر نقاش مع إحسان عبد القدوس في ١٩٨٧/١/٧ .
- (٦٧) محضر نقاش ، السابق .
- (٦٨) روز اليوسف ، السابق .
- (٦٩) حين سئل جمال عبد الناصر إبان قرارات ٤-٥ مارس ١٩٥٤ عن وضع مجلس الثورة بعد انتخاب برلمان جديد فأجاب بقوله :
- لقد أصبحنا رجال سياسة ، ويجب أن يبعد الجيش عن السياسة ، ولذلك فإننا ننحي عن مراكزنا في الجيش .
- (انظر : المصري ٦ مارس ١٩٥٤) .
- (٧٠) روز اليوسف ، السابق .
- (٧١) المصري ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٧٢) منشور في ٧ أبريل ١٩٥٤ ، انظر : رفعت السعيد ، اليسار ١٩٥٧/٥٠ ص ٣٨٦ .
- (٧٣) الإخوان المسلمون مارس ١٩٥٤ .
- (٧٤) السابق .
- (٧٥) السابق .
- (٧٦) أنور عبد الملك ، المجتمع المصري والجيش ، السابق ص ١١٦ .
- (٧٧) علي سبيل المثال ، كان الباقوري يشهد ويعرف مهازل جمال سالم في منصة القضاء أثناء محاكمة الإخوان ، وقد كان الأخير يطلب من الإخوان المتهمين أمامه «قراءة الفاتحة بالمقلوب» فضلا عن الإهانات التي لحقت بالمقبوض عليهم وبأهلهم .
- (٧٨) مذكرات البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١/ ١٩٧٧ ص ٨٦ .
- (٧٩) رفعت السعيد ، اليسار ١٩٥٧/٥٠ ، السابق ص ٧٢ ، ٧٣ .
- (٨٠) أحمد حمروش ، شهود ثورة ٢٣ يوليو ج ٤ ، شهادة زكي مراد ، ص ١٧٠ .
- (٨١) المصري ٢٨/٣/ ١٩٥٤ .
- (٨٢) السابق .
- (٨٣) المصري ٢٩/٣/ ١٩٨٥٤ .
- (٨٤) رفعت السعيد ، اليسار .. ١٩٥٧/٥٠ ، السابق ص ١٥٣ .
- (٨٥) رفعت السعيد ، السابق ص ٣٨٦ .
- (٨٦) محضر نقاش مع عبد المنعم الشرقاوي أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق في ١١ ، ١٩٨٦/١٢/١٨ .
- (٨٧) محضر نقاش مع عبد المنعم الشرقاوي ، السابق .
- (٨٨) محضر نقاش ، السابق (ويروي عبد المنعم الشرقاوي في نفس الموضوع من محضره أن أحد الأساتذة

- استطاع أن يواجه عبد الناصر بأسلوب عنيف إلى درجة أن قال : لقد تخلصنا من ملك واحد واستبدلنا به اثني عشر ملكا) .
- (٨٩) محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ١٠٤ في ٢٦/٣/١٩٥٤ .
- (٩٠) المصري ٢٧/٣/١٩٥٤ ، أيضا : أخبار اليوم ٢٧/٣/١٩٥٤ ، أيضا : د. وحيد رافت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، السابق ص ١٨١ .
- (٩١) المصري ٢٧/٣/١٩٥٤ .
- أيضا : سيد مرعي أوراق سياسية ، ج ٢/١٩٧٨ السابق ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .
- (٩٢) الأهرام ١٩/٣/١٩٥٤ .
- (٩٣) المصري ٢٥/٣/١٩٥٤ .
- (٩٤) يوجد وصف واسع وفريد في صحف : المصري والأخبار والجمهورية في ٢٧/٣/١٩٥٤ .
- (٩٥) المصري ٢٨/٣/١٩٥٤ .
- (٩٦) المصري ٢٩/٣/١٩٥٢ .
- (٩٧) أحمد حمروش ، ثورة ٢٣ يوليو ج ١ السابق ، ص ٢٣٤ ، ص ٢٣٥ ، أيضا : عبد الناصر وأزمة مارس ، السابق ، ملحق رقم ٣ ، ص ٢٣٩ ، ص ٢٤٦ ويوجد النص .
- (٩٨) بعد حادث الاعتداء علي السهنوري كتب في ذكرياته بيتا شعريا هو :
أردنا أن نسايره ونبدأ
وسرنا في الركاب فكان أسرع
(أوراق عبد الرازق السهنوري ، الزهراء للإعلام ، ط ١/١٩٨٨ ص ٢٨٨) .
- (٩٩) الأخبار ٢٥/٩/١٩٧٥ .
- (١٠٠) الجمهورية ٨، ١٧/٣/١٩٥٤ .
- (١٠١) الجمهورية ١٩/٣/١٩٥٤ .
- (١٠٢) السابق .
- (١٠٣) الصامتون يتكلمون ، المكتب المصري الحديث ١٩٧٥ ، ص ٢٦ .
- (١٠٤) الأخبار ٢٥/٩/١٩٧٥ .
- (١٠٥) الأخبار ٢٢/٩/١٩٧٥ تحت عنوان (سليمان حافظ يتكلم من القبر) وقد نشر جزء منها عبد الفتاح حسن .
- (١٠٦) الجمهورية ٢٤/١٠/١٩٧٥ مقالة بعنوان (أنا سبب الاعتداء على السهنوري) .
- (١٠٧) محضر نقاش مع مصطفى أمين ، السابق .
- (١٠٨) محضر نقاش مع حامد أبو النصر في ١/٢/١٩٨٦ ، أيضا : انظر كتابه (طبيعة الخلاف بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر) انترناشيونال ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٢٣/١٢٤ .
- (١٠٩) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ج ١ السابق ص ١٢٧ .

- (١١٠) محضر نقاش مع أحمد أبو الفتح ، السابق ، ويشير أيضا إلى أنه كما سمع هذا من السنهوري شخصيا ، كذلك ، سمعه من الشيخ حسن الهضيبي .
- (١١١) محضر نقاش مع مصطفى أمين ، السابق .
- (١١٢) الأخبار ١٠ / ٩ / ١٩٧٥ من شهادة المستشار علي بغداددي وكيل مجلس الدولة السابق .
- (١١٣) الأخبار ٢٨ / ٨ / ١٩٧٥ من مقالة لرئيس التحقيق المستشار برهان العبد بعنوان (أنا الذي توليت التحقيق في مذبحة السنهوري) .
- (١١٤) الأخبار ١٧ / ٩ / ١٩٧٥ وذلك من واقع تحقيقات قضية السنهوري قام المحقق بنقل أجزاء كاملة من تحقيق النيابة العامة تحت عنوان (السنهوري يتكلم) .
- (١١٥) السابق .
- (١١٦) والملاحظ أن من يردد هذا الاتهام من التيار الليبرالي ، وقد أكده في محاضر نقاش معي من أمثال أحمد أبو الفتح ود. وحيد رافت ، ثم مصطفى أمين الذي لا يمكن أن يركن لشهادته قط .
- (١١٧) الأخبار ٢٨ / ٨ / ١٩٧٥ .
- (١١٨) البغداددي ، ج ٣ السابق ص ١٦٩ ، ١٧٠ .
- (١١٩) المصري ١ / ٣ / ١٩٥٤ .
- (١٢٠) وذلك باختلاق عدد من الإجراءات التي يكون من شأنها شغل الطلبة بشكل مستمر طيلة العام الدراسي كأن تكون الامتحانات طيلة الفترة الدراسية فضلا عن الاهتمام بكثير من التشديد على نسبة الحضور ، انظر على سبيل المثال : Berger M. The arabe world Tody : (Granden city) Doubledgy. 1976, p 333
- (١٢١) محضر نقاش مع كل من د. لويس عوض ود. عبد المنعم الشرقاوي .
- (١٢٢) السابق أيضا : روز اليوسف ١٧ / ٢ / ١٩٧٥ .
- (١٢٣) محضر نقاش مع عبد المنعم الشرقاوي ، السابق .
- (١٢٤) علي سبيل المثال : القانون رقم ٥٠٨ في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ .
- (١٢٥) الأهرام والأخبار في ١٥ / ٤ / ١٩٥٤ .
- (١٢٦) ويبدو موقف عبد الناصر الحاسم من هذا القانون حين يعترض البعض على القانون ، فإنه يقول في حزم شديد (إن مجلس الثورة قد وافق على القانون وهو يعرض عليكم للعلم فقط) ، انظر : مذكرات البغداددي ج ١ السابق ص ١٨٧ .
- (١٢٧) المصري ١٤ / ٤ / ١٩٥٤ ، أيضا : الأخبار ١٦ / ٤ / ١٩٥٤ (يمكن العودة إلى بيان مجلس قيادة الثورة في هذين العددين) .
- (١٢٨) الأهرام ٥ / ٥ / ١٩٥٤ .
- (١٢٩) محضر نقاش مع حافظ محمود في ١٢ / ١٢ / ١٩٨٦ .

- (١٣٠) محضر نقاش مع إحسان عبد القدوس ، السابق .
- (١٣١) قانون الحل برقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ في الوقائع المصرية ، العدد ٢٠١ مكرراً .
- (١٣٢) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٩ / ٥٢ ، السابق ص ١٣٧ .
- (١٣٣) السابق .
- (١٣٤) يوجد وصف كامل للمؤتمر في مجلة (منبر الإسلام) في ١١ / ٢٧ / ١٩٥٤ .
- (١٣٥) السابق .
- (١٣٦) السابق .
- (١٣٧) السابق .
- (١٣٨) السابق .
- (١٣٩) أحمد حمروش ، ثورة يوليو وعقل مصر ، السابق ص ١٠٩ / ١١٠ .
- (١٤٠) السابق ، إجابة د. فؤاد مرسي ص ٢٥٣ .
- (١٤١) محضر نقاش مع لطفي الخولي ، السابق .
- (١٤٢) في مقدمة هذه لأسباب التي أكدت التحول إلى الثورة :
- تزايد وضوح الاتجاه المعادي للامبريالية في صفوف قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ .
 - موقف ثورة يوليو من قضية السودان خاصة عندما أسست موقفها على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب السوداني .
 - تبني ثورة يوليو للحياة الإيجابي وعدم الانحياز .
 - تدعيم علاقة النظام بالدول الاشتراكية .
 - (من محضر نقاش مكتوب بخط أبو سيف يوسف ، السابق) .
- (١٤٣) محضر نقاش مع عبد الرحمن الشرقاوي ، السابق .
- (١٤٤) الجمهورية ١٤ / ٧ / ١٩٥٤ .
- (١٤٥) لويس عوض ، أقنعة الناصرية السبعة ، دار القضايا ، بيروت بدون ص ٤٧ .
- (١٤٦) عبد الناصر واليسار المصري وتوفيق الحكيم ، ندوة ، دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٥٦ ، ص ١١٢ .
- (١٤٧) محضر نقاش مع حسين فوزي ٣ / ١١ / ١٩٨٧ وقد لازمته في السنوات الأخيرة .
- (١٤٨) Richard 12. Fagen, politico and Communication , Boston : Little , broun and co. 1966, p 116
- (١٤٩) محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، السابق ص ٣٠٢ أيضا : الأهرام ١ / ٢٦ / ١٩٨٦ .
- (١٥٠) انظر إلى كتاباته المتوالية إبان أزمة مارس وبعدها حول القضايا العامة : مثلاً قضية الجامعة العربية (١٩٥٤ / ٣ / ٢٨) ، وخطر إسرائيل (المصري ٤ / ٤) ، والثقافة بين البلاد العربية (١١ / ٤) وغاندي

ومعرض الهند (١٨ / ٤) وشوقي والملحمة القومية (٢ / ٥ / ١٩٥٤).

(١٥١) وحيد رأفت ، فصول .. السابق ص ٤٨ ، ٤٩ .

(١٥٢) محضر نقاش مع وحيد رأفت ، السابق .

(١٥٣) محضر نقاش مع مصطفى مرعى ، السابق .

وقد أسهب مصطفى مرعى حول هذه النقطة مؤكدا أنه بحكم تجاربه فإنه كان يرى في موقف السلطة من فرض (ضابط اتصال) في أي مكان تريد السيطرة عليه يحمل نوعا من الازدواجية الذي يضر بالعمل لايفيده ، كما أنه بخصوص اشتراك الضباط في الوزارة كان يقصد الوزارات التي لها صلة مباشرة بالجيش فقط ، ولكن لا يكون الأمر في كل وزارة .

الفصل الرابع

أهل الثقة وأهل الخبرة

حين نتحدث عن النخبة الحاكمة في الفترة الناصرية لابد أن نعثر على نختين من هذه النخبة ، إحداهما : النخبة العسكرية ، وثانيتهما ، النخبة الفكرية أو دور الاتجاه الفكرى (الحزبى أو الأيديولوجي) .

الأولى : هى نخبة (قيادية) ، والأخرى : تابعة لها ، وعلاقة التبعية بينهما تستمد قيمتها من عنصر (الولاء) و (الأمن) السياسى .

وقد كان معيار الولاء بين الفئتين يعنى أن تكون النخبة الثانية هى النخبة التابعة ، التى لا يجب أن يكون لها أى لون سياسى محدد أو توجه مستقل عن التوجه السياسى للعسكريين^(١) ، فهذا الولاء هو الشرط الوحيد لتولى النخبة الثانية أى منصب قيادى .

وقد كانت قضية (الولاء) هى القضية التى ارتبطت في الفترة الناصرية بقضية المفاضلة بين ما يسمون (بأهل الثقة) و (أهل الخبرة) ، وقد كان يعنى التفضيل لأهل الثقة على أهل الخبرة تضحية، بالخبرة والكفاءة من أجل ضمان أن يحس النظام بقدر كبير من الأمان لاسيما في الجانب السياسى .

ولطبيعة الدور الذى كان يطلب من أهل الخبرة فإن دورهم لم يتعد قط درجة (التعاون) مع النظام ، وهى اللفظة التى ترددت كثيرا في الفترة الناصرية^(٢) ، مما دفع بعدد من الدراسات الغربية والشرقية إلى تسمية (أهل

الخبرة) هؤلاء بالنخبة (اللاسياسية)^(٣) ، ورددها بعدهم عدد كبير من الكتاب المصريين^(٤) ، إذ أن النخبة من ذوى التوجه الفكرى يمثل قسما استراتيجيا تابعا تم تجنيده من قلب بيروقراطية الدولة على أساس مهنى وتمثلى وليس على أساس انتماء سياسى مستقل (أى انتماء حزبى أو أيديولوجى)^(٥) ، أما صفته كجزء من النخبة السياسية فهى تشتق -كما أسلفنا- من ولائه للنخبة الحاكمة المحتكرة للسياسة .

ويحدد أكثر د. أنور عبد الملك هذا التعريف فىرى أن أهل الخبرة هنا هم نخبة من السياسيين والمثقفين التقليديين المتأثرين إلى حد بعيد بالتراث الأوروبى ، لاسيما الفرنسى والبريطانى ، وأهل الثقة هم نموذج جديد من الضباط والاقتصاديين والتكنوقراط والمهندسين والموظفين الذين تلقوا علومهم -معظمها- فى أمريكا وبريطانيا العظمى^(٦) .

أى ، أن أهل الخبرة هم المثقفون الذين تكونوا فى العهد الليبرالى ، وإن لم يكونوا -فى أغلبهم- ليبرالين ، وأهل الثقة هم ممثلو الحكام العسكريين ، وإن لم يكونوا -بالضرورة- من العسكريين جميعا .

ورغم أننا يمكن أن نلاحظ شيئا من عدم الثقة بين النخبة الحاكمة من العسكريين والنخبة الفكرية التى (تتعاون) معها منذ الفترة الأولى من قيام الثورة ، فإننا نستطيع أن نلاحظ ازدياد الهوة أكثر بينهما بعد أزمة عام ١٩٥٤ ، وتصل إلى قمتها بوجه خاص بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ (نهاية الفترة الليبرالية) ، فى هذه الفترة التى تحول فيها النظام القائم من القوة والسلطة إلى شىء أشبه «بشرعية عقد اجتماعى سياسى كامل»^(٧) ، أى بعد أن انتهت معركة السويس بالفعل .

ومع أن الصورة الشائعة لعدم الثقة بين الفريقين كانت تأخذ شكل الخلاف بين العسكريين والمدنيين ، فإنها انعكست وتلخصت في تغليب معيار (الولاء) السياسى ، ثم اتخذت في الواقع العملى مرحلتين تفصل حرب السويس بينهما ، إذا استطاع عبد الناصر بعد هذه الحرب تشديد قبضته على السلطة وتحديد موقف عديد من القوى السياسية القديمة التى حاولت إبان الأزمة أن تتصل ببعضها البعض وتتأهب لعقد اتفاق مع الانجليز لانقاذ ما يمكن انقاذه .

وعلى هذا النحو ، فإن معركة السويس تمثل حدا دالا بين سياسة الدولة عام ١٩٥٦ كمرحلة وبعد هذا العام كمرحلة أخرى ، فقبل ذلك كانت القضية تتخذ من الفريقين شكل تحسس المواقف وبعدها اتخذت شكلا سافرا من الدولة فى صورة العلاقة بين أهل الثقة وبين أهل الخبرة .

وسوف ندرس الظاهرة عبر مستويين ، أحدهما : مستوى التسلسل الزمنى ، قبل معركة السويس وبعدها ، والآخر: المستوى الموضوعى ، عند اختيار عدة نماذج دالة من رئاسة مجلس الوزراء إلى أعضاء الوزارات المختلفة إلى نماذج الصحفيين من حيث علاقاتهم بالنظام السائد .



المرحلة الأولى :

بدأت المرحلة الأولى منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وذلك بإيثار فئة العسكريين على فئة المدنيين من شتى التيارات ، وهذا الإيثار مرجعه إلى أكثر من عامل ، فالضباط العسكريون «متعودون على الطاعة .. وعلى إصدار الأوامر الجافة»^(٨) ، مما دفع بهم إلى الابتعاد عن العنصر المدنى لتأكيد حركتهم الجديدة .

ويؤكد مصطفى أمين أن جمال عبد الناصر فسر إيثاره لأهل الثقة من العسكريين في هذه الفترة قائلًا : (إن العسكريين أكثر طواعية لى من المدنيين، العسكري حين أقول له «فوت من الحيلة دى» يطيع ، والضباط أكثر من غيرهم تنفيذًا للأوامر)^(٩)، ويذكر د. عبد المنعم الشرقاوى فى هذا الصدد أن عبد الناصر أكد فى اجتماع بهيئة التدريس بجامعة القاهرة ، أن الضابط العسكري فى أى موقع يقع على عاتقه مواجهة عبث المسئولين من المدنيين ، فبينما المدنيون يريدون أن يتخلوا عن المسئولية ، فإن العسكري يضطلع بها وينفذها بدون تردد ، وهى ميزة لانجدها فى غيره)^(١٠).

على أن ثمة عاملاً آخر لا يمكن إغفاله هنا ، يتمثل فى عدم ثقة جمال عبد الناصر فى الجماهير ، وفلسفة الثورة تزخر بمثل هذا التصور ، فهو كثيراً ما يردد أنه بعد أن قامت الطليعة العسكرية بالثورة ، فإنها لم تجد أمامها الجماهير التى تسعى إلى الهدف الكبير ، فهذه الطليعة (طال انتظارها)^(١١) ، وقد كان هذا -على حد قوله- (أقسى مفاجأة فى حياتى)^(١٢) ، ومرة أخرى يضيف: (يخيل إلى أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذى لا يعنيه من الأمر إلا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لاتربطه بأيهما علاقة)^(١٣) ، وأن (الناس لا يعرفون ماذا يريدون ، وأن إجماعهم لا ينعقد على طريق واحد يسرون فيه)^(١٤).

وإلى جانب ذلك كله ، فإننا لانتبعد تأثر الضباط المصريين بالتقارير الأمريكية وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الفترة المبكرة كانت تتمتع بسمعة طيبة ولم تكن نواياها الحقيقية قد بانت بعد ، ونستطيع أن نخص بالذكر هنا هذا التقرير الذى كتبه أحد عملاء المخابرات الأمريكية والذى يزخر بالنصح للضباط والذى يقترب - فيما يسديه - من

طبيعتهم ، ويخدم في نهاية المطاف ضرورة توطيد السلطة الجديدة ، ويلخصه هذه المقولة التي تذهب أن جوهر الحكم هو القوة . فالحكم ليس مجرد اقتراح إجراءات عامة أو إصدار أحكام قضائية ، ولكنه «اضطلاع بهذه الإجراءات وتنفيذ لتلك الأحكام» .

ولهذا كانت المحافظة على السلطة هدفا في حد ذاتها^(١٥) ، وهو ما يؤكد في الوقت نفسه أن قانون الثورة لا يجب أن يكون القانون السائد قبل ذلك ، وإنما يجب أن يكون في يقين الأحكام أن «اللجوء لأساليب القمع أمر لا بد منه، وخاصة المرحلة الأولى للثورة»^(١٦) .

وعلى هذا النحو ، فإن شعور الولاء كان لا بد أن يصحبه إثارة للفئة الاجتماعية/ السياسية ، يصحبه إثارة (بالأمن) السياسي ، وخاصة أن الأحداث التي واجهت الثورة منذ أول قيامها دفعت بهم إلى خيار وحيد خضع كلية لتداعى الأحداث^(١٧) .

وهو ما ينهم منه كيف أن مجلس قيادة الثورة حين استعان ببعض المثقفين في الفترة الأولى (كما رأينا في الفصل الأول) ، استعان بهم فكريا لاسياسا ، ووضعهم في هيئات دستورية أو تعليمية دون الإفادة منهم في هيئات تنفيذية ، وهو يفسر ، كذلك ، كيف أن حركة الثورة استهدفت - منذ البداية - السيطرة على جميع المناصب رويدا رويدا خاصة فيما مثلته القوانين التي أصدرتها مثل قانون (التطهير) فأطيح بمئات من الموظفين المدنيين ، كما استبعدت أعداد أخرى من شتى الوزارات .

وسوف نشير إلى هذا كله ضمن ذكر مثل واحد في الفترة الأولى فيما عرف (بمندوب القيادة) ، إذ كانت الثورة - كما أسلفنا - ترسل بضابط كمندوب

عن الثورة فتعينه في كل مصلحة أو هيئة وذلك بقرار من مجلس الثورة وذلك بالإشراف على الوزارات ، أى يتم تعيين لكل وزير مشرف من أعضاء مجلس الثورة ، كان هو - بالفعل - الوزير الحقيقى للوزارة^(١٨) ، وهو ما يذكرنا - بشكل ما - بالمستشارين البريطانيين في فترة كرومر ، الذين كانوا ملحقين بالوزارات المصرية لتوجيه الوزراء بها (النصيحة الإلزامية) * .

وعلى أية حال ، فمن التكرار ، القول هنا أن (مندوب القيادة) هذا كان في الظاهر يمثل حلقة اتصال بين القيادة وهذه المصلحة أو الهيئة أو الوزارة، وفي الباطن ، كان لرصد كل حركات المدنيين والسيطرة على آلية العمل خاصة فيما يختص بالعلاقة بين السلطة العسكرية ونظيرتها المدنية .

ويلاحظ أن عبد الناصر كان يترك لكل ضابط من ضباط الاتصال (ضباط الثورة) حرية التصرف فيما يوليه ، وكان يتجاوز عن أخطاء هؤلاء الضباط ، وإعطاء الفرصة لهم مرة ومرة ، ولكن مع المدنيين فليس هناك تجاوز عن الخطأ أو إعطاء الفرصة^(١٩) .

وقد تسبب ضابط الاتصال هذا في كثير من الأزمات بين العسكريين والمثقفين في هذا الوقت ، وعلى سبيل المثال ، فقد رأينا كيف اعتذر مصطفى مرعى عن الاشتراك في السلطة رغم تأكيد على ماهر له بأن عبد الناصر كان قد رشحه شخصيا لتولى منصب في الوزارة الجديدة ، ورغم رجاء محمد نجيب له - وكان رئيسا للجمهورية - أن يقبل^(٢٠) .

ومما يؤكد رسوخ قدم (مندوب القيادة) أنه حين رهن مصطفى مرعى قبوله الوزارة بإلغاء هذا المندوب ، رفض عبد الناصر ، فالولاء لدى عبد الناصر كان لدى العسكرى وليس المدنى أيا كانت كفاءته ، لاسيما ، وقد

كان هذا المدنى يتمى إلى عهد سابق ، نظام موروث يناقض النظام الجديد .
غير أن موقف العسكريين من المثقفين تبلور أكثر بعد أزمة ١٩٥٤ ، إذ لم
يمتد مفهوم أهل الخبرة إلى بعض المثقفين الذين يتمون إلى الفترة الليبرالية
وحسب ، وإنما امتد -كذلك- إلى عدد كبير ممن يتمون إلى أيديولوجية
مغايرة للنظام السائد .

كانت الأزمة قد انتهت وقد شارك فى صنع النصر الأخير والحاسم
لمجلس قيادة الثورة العمال وليس المثقفين بأية حال ، بل أن هؤلاء الأخيرين
كانوا معادين للثورة فى جملتهم ، كما أن عديدا منهم ممن كانوا يهادنون الثورة
أو يؤيدونها منذ قيامها من أمثال السنهورى مالبثوا أن تحولوا الآن إلى الاتجاه
الآخر تماما ، فوجد عبد الناصر نفسه فى وسط معاد أو محافظ على الأقل
بالنسبة لخط العهد الجديد ، ومن هنا خرجت المسألة من مرحلة العداء بين
العسكريين والمدنيين إلى مرحلة للعداء بين المؤيدين والمعارضين بعد أزمة
مارس .

وهنا بدأت تبلور أكثر قضية (الولاء) ..

لقد ازدادت الهوة بين العسكريين فى السلطة والمعادين لها فى كل
الوزارات والمؤسسات والتنظيمات والإعلام والثقافة .. إلى غير ذلك ، وعلى
هذا النحو ، كان لابد للنظام الجديد من أن يحاول استكمال الإجراءات التى
بدأها منذ قيام الثورة من إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية وإزالة الأحزاب
والتنظيمات الجديدة .. وما إلى ذلك ، فى هذه الفترة راح عبدالناصر يتعامل
مع المثقفين الذين لا يتمون إلى نظامه على أنهم من (الرجعية) ، و كثيرا ما
وصف المعارضين لنظامه من الشيوعيين على أنهم من المتحالفين مع الرجعية
ومن المعادين لنظامه من هذا المنطلق .

فى هذه الفترة تصادف أن عددا كبيرا من ضباط الجيش كانوا يغادرون الثكنات إلى الحياة اليومية العامة ، ومن ثم ، بدأ سيل أهل الثقة إلى كافة الأجهزة المدنية ومؤسساتها ، وقد أجمل أحمد حمروش -أحد العناصر العسكرية فى النظام- هذا الخروج تحت عدة عوامل على النحو التالى :

أولا : الرغبة فى تقديم خدمات لبعض الضباط من الأصدقاء المقربين .

ثانيا : الرغبة فى التخلص من بعض العناصر التى لاتفكر فى تدبير انقلاب ولكنها ليست من الانتهازيين والمنافقين مما يجعل منهم شخصية بارزة .

ثالثا : تطهير الجيش من بعض العناصر سيئة السلوك التى لا سند لها .

رابعا : الاستفادة من بعض العناصر التى تولت أعمالا مدنية وأثبتت فيها كفاءة مرضية خلال السنوات الأولى للثورة .

وعلى هذا النحو ، فإنه فى الوقت الذى كانت الثورة فيه لاتميل إلى أعدائها ممن ينتمون إلى مؤيديها ، فإنها راحت تترك العنان لضباط الجيش من (أهل الثقة) ليتشروا فى كافة القطاعات وليتخذوا أسبقية عن كافة المدنيين الآخرين ، فإذا بصلاح سالم يتولى رئاسة مجلس إدارة جريدة الشعب، وخالد محبى الدين جريدة المساء ، وأنور السادات سكرتيرا عاما للمؤتمر الإسلامى ، وعبد الحكيم عامر للطرق الصوفية وكمال الدين حسين مشرفا على الاتحاد القومى ، وتكاثر العسكريون فى عضوية مجلس الأمة والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارة ووكلاء الوزارات والسفراء وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية .

وقد أسهم فى هذا الوضع عدد من المدنيين أنفسهم ، فرغم أن

العسكريين حرصوا في أحيان كثيرة على الاستحواذ على المناصب الاستراتيجية ، فإن المدنيين - خاصة المثقفين منهم - لعبوا أدوارا سلبية في هذا الاتجاه ، فبمجرد أن كان يحل أحد العسكريين في منصب جديد ، حتى كان المدنيون السابقون له في هذا المنصب يتخذون موقفا متخاذلا منه ، لا يشاركون ولا يقتربون من مصدر السلطة قط ، وهو ما لاحظته عبد الناصر نفسه وحاول أن يشير إليه فأكد له لرئيس جامعة القاهرة في غضون أزمة مارس ١٩٥٤^(٢١) ، أضف إلى ذلك أن كثيرا من أساتذة الجامعة كانوا يستعدون السلطة على زملائهم في فترة مبكرة من قيام الثورة ، ويؤكد أكثر من شاهد عيان لهذه الفترة أن «عديدا من أساتذة جامعة القاهرة ، وعلى رأسهم د. عبد المنعم الشرقاوى ، استعدوا السلطة على زملائهم ، وقد بلغ التطهير درجة أن كان ضحايا أكثر من ضحايا الذين فصلوا لأسباب سياسية مباشرة»^(٢٢).

وبدهى أن إبعاد المدنيين المثقفين عن السلطة لم يكن مبعثه - في المقام الأول - تلبية رغبة البعض ، أو إثارا للصالح العام ، وإنما كان يحركه في الأساس الأول هذا الولاء للثورة ورجالاتها .. والدليل على هذا أن كثيرا من أساتذة الجامعة من الفنيين والمتخصصين ، خاصة ، تولوا وظائف عليا ماداموا بعيدين عن إبداء العداء للنظام القائم ، وعلى هذا النحو ، فإن (التسييس) كان العنصر الرئيسى وراء تولية المناصب والسيطرة عليها .

وهنا نصل إلى المرحلة الثانية ، حين حاول النظام الاستفادة من العناصر الجديدة - الفنية - من أهل الخبرة .



المرحلة الثانية

لقد كان اتجاه عبد الناصر إلى فئة التكنوقراط والكوادر الفنية يحكمه عدة اعتبارات ، منها ، أنه بعد أزمة ١٩٥٤ خاصة أثر أن يبتعد عن أولئك الذين ينتمون إلى الفترة الليبرالية - السابقة - ، أى المثقفين القدامى ، وقد كانوا - فى غالبيتهم - إما مثقفون ينتمون إلى الطبقة القديمة وإلى البعثات الغربية خاصة فرنسا وإنجلترا ، وإما إلى أولئك الذين لهم توجهات تغاير التوجهات السياسية السائدة ، وفى الحالتين ، كان « مثقفو أبناء الطبقة القديمة متحفظين تجاه الثورة . ومثقفو اليسار الماركسى مبتعدين »^(٢٣) .

وقد أسهم فى هذا الموقف أمران :

- أحدهما ، أن عام ١٩٥٦ شهد إطلاق سراح كثير من الشيوعيين ، وبدأ نوع من الالتقاء بينهم وبين الثورة ، خاصة ، وقد كانوا يتولون مناصب مركزية فى الصحافة وأجهزة الثقافة والإعلام .

- أما الأمر الآخر ، فإن عبد الناصر كان فى فترة تحول جديدة بعد حرب السويس - كما أشرنا - فكانت هذه المرحلة تستوجب التوجه إلى العناصر الفنية أكثر من العناصر التقليدية .

وقد كانت المرحلة الجديدة تشير إلى عبد الناصر أن يهتم بالعناصر التى تحقق توجهه إلى الإصلاح والتغيير بالشكل الذى تؤكد التطورات الجديدة ، لقد أيقن أن التطور لبناء الدولة يستوجب أن يولى بوجهه إلى هؤلاء « الذين يتولون عملية التطوير وهم الفنيون وليسوا العقائديين »^(٢٤) .

لقد كان عبد الناصر أمام خيار واحد : إما ترقب المثقفين السياسيين الذين تحدوه خاصة بعد أزمة ١٩٥٤ ومارس ضدهم عددا من الإجراءات

الانتقامية ، وإما أن يطلب أولئك التكنوقراط الذين يوشكون أن يلعبوا الآن دورا إيجابيا في تأكيد مشروعات الثورة وإنجاز خطط التنمية الجديدة التي كان يتهاها .

وقد تمثل اختيار عبد الناصر في اتجاهه إلى الجامعات «موطن العلم ، فإذا ما أضيفت إلى العلم خبرة التنفيذ مع قليل من الصبر ، فإن النتائج قد تكون مبشرة ، وفي شهور قليلة من نهايات سنة ١٩٥٦ وبدايات سنة ١٩٥٧ انتقل من الجامعات والمعاهد العليا أكثر من ألف رجل بما لديهم من علم وفكر إلى ساحة العمل التنفيذي»^(٢٥).

لقد بدا الآن أن التكنوقراط يحتلون منزلة رفيعة في جماعة (أهل الثقة) التي أدخل فيها عدد لا بأس به من العسكريين ، فأصبحت (النخبة الحاكمة) تتكون من عدة مجموعات اتضح منهم في نهاية الخمسينيات هذه المجموعات :

(١) العسكريون .

(٢) التكنوقراط .

(٣) الكوادر الإدارية والفنية القيادية .

في هذه الفترة بدأت خطة التنمية واشترك في وضعها أكثر من ألف وخمسمائة من «كبار المتخصصين ومنهم كان امتزاج الثقة بالخبرة ، ثم بدأ يقف على تنفيذ الخطة عشرات الألوف يلتقى فيهم كذلك نفس المزيج من الثقة والخبرة بلا حواجز أو قيود»^(٢٦).

وليس معنى ذلك أن النظام ضحى بالثقة من أجل الخبرة ، وإنما كان المثقفون الجدد يمثلون (دعما) للنخبة الحاكمة فضلا عن أنها كانت - ضمن

عملية الحكم- تمتلك هوية (المجموعة) التي تستمد من مصادر غير وظيفتها السياسية ، وقبل هذا وذلك كانت تستمد مشروعيتها من (الولاء) للنخبة الحاكمة ، فإذا أضفنا إلى هذا الولاء طبيعة الفئة الجديدة من الفنيين لأدركنا مع هذا كله أن كلا من هؤلاء الفنيين الجدد كان «خيرا في ميدان معين بدلا من أن يكون سياسيا أو مفكرا ، أى مثال ما تصبو إليه حكومة عسكرية كان قادتها مصممين على الاحتفاظ بسيطرة كاملة على الفكر وأمور التقرير السياسى»^(٢٧)

وهو ما يصل بنا إلى التوقف قليلا أمام هذا المثقف الجديد ، من ذوى الكفاءة العلمية، فإن الاهتمام بالفنيين فى منتصف الخمسينيات أو بعد ذلك بقليل لم يعد فقط إلى طبيعة المرحلة التى بدأت مصر تدخل إليها فى مرحلة التنمية ، وإنما - كذلك - إلى إثارة أصحاب التخصصات العلمية على أصحاب التخصصات الإنسانية ، فمن الثابت أن عددا كبيرا من المتخصصين فى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية يميلون إلى الجدل السياسى واتخاذ المواقف ، بينما - على الوجه الآخر - فإن غالبية المثقفين ممن ينتمون بتخصصاتهم فى العلوم الطبيعية كالكيمياء و الرياضيات والعلوم العملية الأخرى يميلون إلى الطاعة ولا يميلون إلى الجدل السياسى أو الاجتماعى .. وهو ما تؤكد الأبحاث والدراسات الأخيرة .

إن الباحث الروسى لاكوف يرى أن العلماء المنظرين يتجهون لأن يكونوا أكثر ليبرالية ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب أنهم ينزعون لأن يساندوا عمليات التجديد والإصلاح . بينما يتجه الباحثون التطبيقيون والمهندسون ، الذين يعتمدون فى أعمالهم على استخدام الحقائق إلى أن يكونوا محافظين فى آرائهم السياسية^(٢٨) .

ويمضى في هذا السياق أنه كلما كان العمل العلمى أكثر اصطباغا بالصبغة الأكاديمية، كان ممارسوه أقل ميلا إلى الالتزام بالمحافظة على الحالة الراهنة ، وعلى العكس من ذلك فكلما كان العمل أكثر اصطباغا بالصبغة العملية ، شعر ممارسوه بأنهم يعتمدون فى ممارساتهم على الإبقاء على النسق الاجتماعى القائم .

وهذا يفسر اعتماد النظام ، وفى فترة متأخرة نسبيا على أصحاب التخصصات العملية من المهندسين والكيميائيين والاقتصاديين وغيرهم فى مقابل تقلص أصحاب التخصصات الإنسانية ، وهو ما يعود -كما أسلفنا- إلى خصوصية هذه التخصصات^(٢٩) .

وعلى سبيل المثال ، فبينما شكل ممثلو التخصصات الإنسانية فى وزارة سبتمبر ١٩٥٢ نسبة ٨,١٣٪ انخفضت هذه النسبة فى وزارة سبتمبر ١٩٦٢ إلى ٨,٢٪ ولم يمثلوا على الإطلاق فى وزارة مارس ١٩٦٨^(٣٠) .

على أية حال ، فإن هذا يعود فى نهاية الأمر إلى طبيعة أولئك التكنوقراط ، وما يترتب على هذا من التقاء مصلحتهم باستمرار مع النظام .

وهو فى الوقت نفسه يفسر تحالف فئة العسكريين من مجلس قيادة الثورة مع طبقة التكنوقراط الجديدة فى المجتمع المصرى ، مع أن هذه الطبقة مثلت مع الوقت جماعة جديدة ، كعازل «تحيط بقيادة الثورة .. فهى طبقة بحكم تكوينها ومصالحها تعتبر من أعدى أعداء الديمقراطية»^(٣١) .

لقد كانت -على الأقل فى البداية ، بين عامى ١٩٥٦ / ١٩٦١ - مأمونة الجانب ، تدين بالولاء لجهة العسكريين بما تحققه من المشاركة فى إدارة المجتمع لدى نخبة عبد الناصر الحاكمة .

وقد زاد هذا الدور في الستينيات مع حركة التأميمات الواسعة وتضاعف حجم القطاع العام ، فتمكنت البيروقراطية الجديدة من السيطرة على عدد من مراكز صنع القرار لتوليها المراكز الرئيسية في الحكومة والقطاع العام والمؤسسات المالية والتجارية المختلفة ، بل وصلت بسيطرتها إلى وسائل النشر والإعلام والثقافة .

ويخرج عن نطاق هذا البحث تحديد طبيعة هذه الفئة فنيا وخصائص النظام الرأسمالي في مصر في ذلك الوقت ، وقد كان يتجه إلى الناحية الاشتراكية التي يستمد عناصرها من بعض تجارب الدول الخارجية ، غير أن الذى يهمنى الإشارة إليه هنا ، هذه الطبقة الجديدة التى ساعدت الظروف فى تكوينها وبلورتها فى قطاعات عديدة كالقطاع العام والقطاع التعاونى ، إذ كانت تستمد سلطتها من تحكمها فى مؤسسات الدولة نتيجة عنصر (الولاء) الذى حرصت النخبة الناصرية على توفيره .

ويمكن القول أن التحالف الذى تم بين العسكريين والطبقة الجديدة من التكنوقراط لم يحقق الولاء السياسى للعسكريين فقط ، وإنما كذلك ، لأن هذه الطبقة كانت تمثل طبقة جديدة فى المجتمع المصرى كان لابد من التحالف معها ، فيتمايز طرفا التحالف الجديد عن الفئة القديمة قبل ١٩٥٢ فى مصر ، والتي كانت تتكون من فئة الأفندية القدامى وصغار الملاك والتجار .. إلى غير ذلك .

لقد استطاعت هذه الطبقة الجديدة من الكوادر الفنية المشاركة فى إدارة الحكم والاستبداد بثثونه ، خاصة بعد الأخذ بنظام التوجه المركزى لكل النشاطات التى أخضعت للمؤسسات العامة وبعد إنشاء القاعدة الصناعية فى مصر خاصة فى الستينيات^(٣٢) ، فى الوقت الذى كان فيه زعماء

التيارات السياسية والفكرية القديمة معتقلين سواء من اليسار أو التيار الإسلامي أو عديد من زعماء الوفد وذوى الفكر فيه فضلا عما كانوا يعانونه فى السجون من تعذيب وصل إلى درجة القتل والاغتيال المتعمد .

ومهما يكن ، فإن الحد الفاصل بين الاثنين : طبقة العسكر وطبقة التكنوقراط هو الولاء ، فبينما كان المثقف الأول لا يهتم إلى نظام عبد الناصر ، وكثيرا ما أطلق على هؤلاء المثقفين لفظة (الرجعية) فقد كان المثقف الآخر - من ذوى الانتماء العقيدى - الإخوان أو الماركسيين - يطلق عليهم صفات التعاون مع القوى (الرجعية) فى الداخل والخارج سواء بسواء فى وقت كان المثقف الذى ينتمى إلى فئة التكنوقراط يمثل مكانة مرموقة تم تجنيده داخل النظام الجديد فى المناصب العديدة كمديرى القطاع العام ورجال الصناعة والمال وكبار المهنيين ومن يناظرهم .

بيد أن ثمة نقطة حساسة لا بد من الإشارة إليها هنا ، هى أن الولاء الذى كانت الثورة تريده من المثقفين حيثئذ كان نوعا من الولاء (الموافق) لا (المعارض) ، أى أن الثورة ما كانت تسمح قط لأى مثقف أن يبدى للتجربة أى نقد وبشكل صريح ، وإنما كان يسمح له فى بعض الأحيان ، هذا على أن يكون من داخل النظام ، وخلال دور يطلبه النظام ولا يجيد عنه صاحبه .. ومع هذا ، فإن هناك من يتهم المثقفين حيثئذ أنهم لم يكونوا يتفاعلوا مع الثورة ، فمحمد حسنين هيكल يرى - على سبيل المثال - أن الولاء السياسى الذى كانت تريده الثورة ، لم يكن (مجرد أن «يتعاونوا» مع الثورة ، وإنما أن «يتفاعلون» مع الثورة ، أن «يتبنوا» قضيتها ، أن يأخذوها ، أن يعطوها من فكرهم «نظريتها الوطنية» ، أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعلمهم ،

عقيدتها الثورية .. أى طريقها إلى التغير الأساسى والجذرى فى المجتمع المصرى) (٣٣).

وفى الواقع ، فإن نوع هذا الولاء السياسى كان مرهونا بدرجة (الطاعة) التى لا بد أن يديها المثقف للنظام ، وهو نوع من الطاعة لم يكن ينتظر منه غير الانصياع السياسى الكامل للقيادة .

لم يكن يستطيع المثقف ، المتهم عقائديا ، المسلوب القرار ، قط ، أن يسهم فى صنع (قوة الدفع الثورى) كما طلب منه ، أو حتى يسهم فى الاقتراب من هذه القوة ، وإنما كان قصارى ما يطلب منه هو (الولاء) المطلق .

وهو ما نجح فيه فئة التكنوقراط أكثر من غيرهم فى الستينيات .



النماذج:

كان يتركز مركز صنع القرار فى «مجلس قيادة الثورة» الذى كانت تسيطر عليه (الهيئة التنفيذية لهيئة الضباط) .

وبينما تم فى ٢٤ يونيو عام ١٩٥٦ إلغاء مجلس القيادة أنيطت سلطات المجلس الملغى بعد ذلك إلى رئيس الجمهورية بوصفه رئيس الدولة وأعلى سلطة تنفيذية فى البلاد ، وكان عبد الناصر قد انتخب رئيسا للجمهورية فى هذا التاريخ .

وقد سعى النظام قبل عام ١٩٥٦ وبعده إلى السيطرة على الوسائل التنظيمية للجهاز السرى للدولة ، وكان من أهم هذه الوسائل اختيار رؤساء الوزراء والوزراء أنفسهم ثم قادة التنظيم السياسى ومديرى القطاع العام

وكبار رجال الصناعة والمال وقادة الجيش ورؤساء تحرير الصحف ورؤساء مجلس الإدارة فيها وكبار المهنيين .. وغيرهم .

وسوف نكتفى الآن بالتوقف عند ثلاثة نماذج على النحو التالى :

(١) نموذج مجلس الوزراء.

كان اختيار رئيس مجلس الوزراء يخضع لمنطق الولاء السياسى فى المقام الأول ، وكما يظهر من الجدول رقم (١) ، ففى الفترة الأولى (عامى ١٩٥٢/١٩٥٣) يلاحظ -وباستثناء على ماهر فى أول وزارة بعد الثورة- أن من تولى رئاسة الوزراء كان محمد نجيب ، وفى الفترة التالية (بين عامى ١٩٥٤/١٩٦١) لم نجد من يتولى رئاسة مجلس الوزراء من المدنيين غير وزير واحد هو نور الدين طراف ، وذلك لظروف الوحدة مع سوريا ، بينما كان على رئاسة الوزراء إبان هذه الفترة جمال عبد الناصر نفسه الذى استمر استحواذه الفعلى على رئاسة مجلس الوزراء بين عامى (١٩٥٤/١٩٦٤) ، أما الفترة التالية التى تمتد إلى آخر وزارة شكلها جمال عبد الناصر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، فإنه يلاحظ أنه لم يتول رئاسة مجلس الوزراء منها غير العسكريين فى أربع وزارات بين عامى (١٩٦١/١٩٦٥) ، إذ تولاها عسكريون من أمثال جمال عبد الناصر وعلى صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان .

نخلص من هذا كله إلى عدة ملاحظات، منها أنه بينما كان على ماهر ونور الدين طراف من المدنيين ، فإن تعيينهما ارتبط بالفترة الزمنية التى تولوا فيها هذه الرئاسة ، فعلى ماهر كانت تحيط به ملابسات الثورة ومحاولة البحث عن رجل يرضى عنه جميع الأطراف : الملك ، الانجليز ، الأحزاب ، وقد كان على ماهر هو الرجل المطلوب .

أما نور الدين طراف فإنه قد تولاها كرئيس للمجلس التنفيذى للإقليم

المصري إبان الوحدة مع سوريا ، بينما كان المهيمن الحقيقي على الوزارة هو جمال عبد الناصر ، فضلاً عن أن نور الدين طراف كان من الوجوه المرضى عنها ، خاصة لتوفر فضيلة (الولاء) السياسى لديه ، ولدى الحزب الذى كان قد انتمى إليه قبل الثورة .

ويلاحظ بوجه خاص هنا أن العسكريين الذين تولوا رئاسة الوزارة كانوا من أعضاء هيئة الضباط الأحرار ، بل وأعضاء ممثلين فى (اللجنة التنفيذية) كذلك ، مثل جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين ، وهو ما يؤكد على أن عنصر الولاء السياسى كان الهدف الرئيسى لمن يتولى رئاسة الوزراء فى ذلك الوقت .

كما يلاحظ أن الوزراء الذين كانوا يعينون كمدنيين من أمثال على صبرى وزكريا محيى الدين كانوا فى الأصل من أصحاب البزة العسكرية الذين انضموا إلى هيئة الضباط الأحرار ، وشاركوا فى صنع الثورة وتمسكوا بانتمائهم إليها .

غير أن أهم الملاحظات فى هذا الصدد تمثلت فى أنه فى الوقت الذى كان يزيد فيه العسكريون قبضتهم على المركز الرئيسى لصنع القرار ، لم يكن ذوو الاتجاهات الفكرية ليحظون - على مستوى رئاسة مجلس الوزراء - بأى نصيب ، فإنه فضلاً عن استحواذ العسكريين على نصيب الأسد فى هذه التشكيلات ، فإن المدنيين الذين لم يحصلوا على قرابة ١٨ / من هذه المناصب لم يكن من بينهم من يمكن أن يقال عنهم أنهم من أصحاب الاهتمامات الفكرية .

جدول رقم (١)
نسبة المدنيين بين رؤساء الوزارات المصرية

الاسم	مدنى	عسكرى	الوزارة
على ماهر	١	-	١٩٥٢/٧/٢٤
محمد نجيب	-	١	١٩٥٢/٩/٨
محمد نجيب	-	١	١٩٥٣/٦/١٨
جمال عبد الناصر	-	١	١٩٥٤/٢/٢٥
جمال عبد الناصر	-	١	١٩٥٤/٣/٨
جمال عبد الناصر	-	١	١٩٥٤/٤/١٧
جمال عبد الناصر	-	١	١٩٥٦/٦/٢٨
جمال عبد الناصر	-	١	١٩٥٨/٣/٧
نور الدين طراف	١	-	١٩٥٨/١٠/٨
كمال الدين حسين	-	١	١٩٦٠/٩/٢٠
جمال عبد الناصر	-	١	١٩٦١/٨/١٦
جمال عبد الناصر	-	١	١٩٦١/١٠/١٩
جمال عبد الناصر	-	١	١٩٦٢/٩/٢٩
على صبرى	-	١	١٩٦٤/٣/٢٤
زكريا محيى الدين	-	١	١٩٦٥/١٠/٢
صدقى سليمان	-	١	١٩٦٦/٩/١٠

المصدر: الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية).

مجلة الطليعة (ع٧ / ١٩٦٥) ص ١٧٨ / ٢٢٥

د. أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : البيروقراطية والثورة ، ١٩٨١ ط ٢.

يضاف إلى هذا أن موقف الثورة - بوجه خاص منهم ، لاسيما بعد أزمة ١٩٥٤ - كان يشوبه مسحة من العداء الشديد .

(٢) الوزراء

وكما حاول النظام السيطرة على منصب رئيس الوزراء ، كذلك ، حاول السيطرة على الوزراء بوجه خاص ، ولاسيما أن وزارات الثورة الأولى اصطدم فيها العسكريون بالمدنيين بشكل واضح^(٣٤) .

ويبدو أن هذا يعود إلى العقلية العسكرية للقائد^(٣٥) ، إذ كانت الوزارات تشكل تشكيلا عسكريا خالصا ، فقد كانت قيادة مجلس الثورة تريد أن تعكس تنظيمها العسكرى - سواء بقصد أو بدون قصد - على كل التنظيمات المدنية خاصة .

وهذه الصفة العسكرية كانت وراء تصرفات عبد الناصر طيلة الخمسينيات والستينيات ، وهو ما سنراه واضحا في التشكيلات الوزارية ، وهو ما يدل على أكثر من مصدر ، وعلى سبيل المثال ، فقد رفض على الجريتلى منصب وزير الاقتصاد فى وزارة زكريا محيى الدين ، فاعتذر وحين سئل عن السبب أجاب بصراحة :

«- أعلم أن وزير الاقتصاد فى مصر ينتهى أمره دائما بتنفيذ قرارات سياسية غير مدروسة تتخذ أنا لتملق الجماهير وأنا لإرضاء المصريين وقد تكون ضارة بالاقتصاد الوطنى»^(٣٦) .

وهو الموقف الذى استقال على أثره الجريتلى مع عدد آخر من الوزراء فى وزارة مارس ١٩٥٤ حين أريد بالوزراء - بطريقة عسكرية جافة وصارمة - أن (يصبموا) على قرار طرد ٥٤ أستاذا من الجامعات المصرية^(٣٧) .

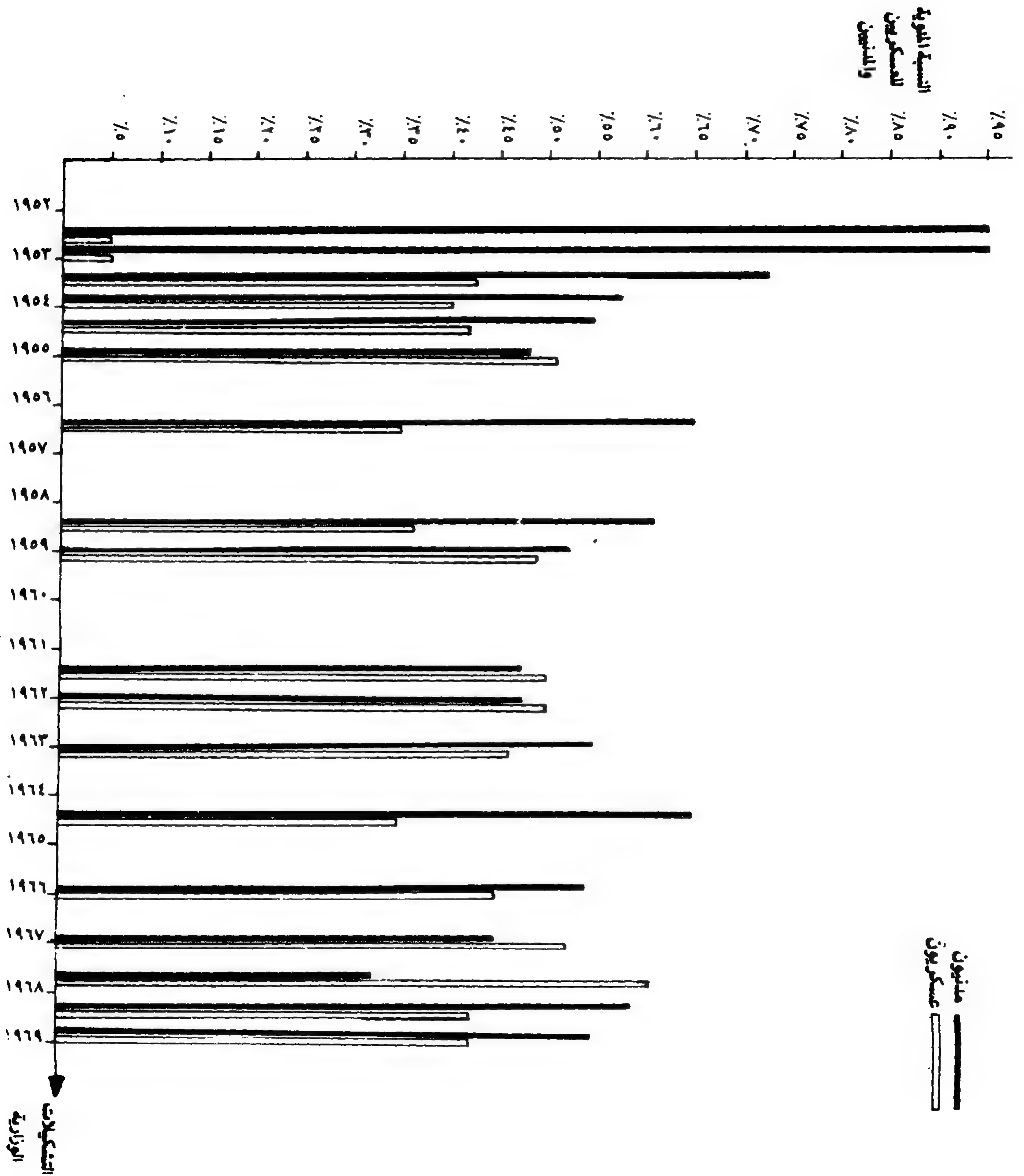
جدول رقم (٢)
نسبة المدنيين بين التشكيلات الوزارية المصرية ١٩٧٠/١٩٥٢

المجموع	مدنيين		عسكريون		الوزارة
	%	عدد	%	عدد	
١٦	٩٣,٨	١٥	٦,٣	١	١٩٥٢/٩/٧
١٧	٩٤,١	١٦	٥,٩	١	١٩٥٢/١٢/٨
١٩	٧٣,٦	١٤	٢٦,٣	٥	١٩٥٣/٦/١٨
٢٢	٥٩	١٣	٤٠,٩	٩	١٩٥٣/١٠/٤
٢٤	٥٤,١	١٣	٤٥,٨	١١	١٩٥٤/٤/١٧
٢٣	٤٧,٧	١١	٥٢,١	١٢	١٩٥٤/٩/١
٢٢	٦٣,٦	١٤	٣٦,٣	٨	١٩٥٦/٦/٣٠
٢١	٦١,٩	١٣	٣٨,١	٨	١٩٥٨/٣/٥
٣٣	٥١,٥	١٧	٤٨,٥	١٦	١٩٥٨/١٠/٧
٣١	٤٨,٣	١٥	٥١,٥	١٦	١٩٦١/٨/١٧
٢٩	٤٨,٢	١٤	٥١,٦	١٥	١٩٦١/١٠/١٩
٣٦	٥٢,٦	١٩	٤٧,١	١٧	١٩٦٢/٩/٢٩
٤٤	٦٣,٦	٢٨	٣٦,٣	١٦	١٩٦٤/٣/٢٤
٤٨	٥٣,٥	٢٢	٤٦,٢	١٩	١٩٦٥/١٠/٢
٣٨	٤٤,٧	١٧	٥٥,٢	٢١	١٩٦٦/٩/١٠
٢٩	٣٤,٤	١٠	٦٥,٤	١٩	١٩٦٧/٦/١٩
٣٣	٦٠,٦	٢٠	٣٩,٤	١٣	١٩٦٨/٣/٢٠
٣١	٥٨,١	١٨	٤١,٩	١٣	١٩٦٨/١٠/٢٨

Source, Hair Dekmejian, Egypt under nasserop. ait pp 176

-177

جدول رقم ٣



ويذكر مصطفى أمين في هذا الصدد أنه حين استدعاه عبد الناصر وسأله أن يقترح عليه عدة أسماء لمثقفين واعين لتشكيل وزارة جديدة ، فإن عبد الناصر أزاح اقتراحا قدمه له مصطفى أمين قائلا : «أنا أريد وزراء أمشيهم لا وزراء يمشوني»^(٣٨)، وفي هذا يفكر العمرى في مذكراته أنه كان دائم الاعتراض على قرارات مجلس قيادة الثورة ، وهو ما حدث - على سبيل المثال - بالنسبة لزيادة الضريبة الجمركية على الدخان والسجائر ، وهو الموقف الذى ينتهى به إلى الاستقالة قبل أن يقال^(٣٩) ، فقبلت بشكل سريع . وهذه العقلية العسكرية هى التى كانت تطلب الولاء وتحرص عليه فى التشكيلات الوزارية المختلفة .

فإذا استثنينا وزارة الحربية -ومستولوها عسكريون- ، فسوف نرى أن وزارة مثل وزارة الداخلية كانت حكرا على زكريا محيى الدين ، وكذلك بقية الوزارات التى لم تخرج من يد العسكريين اللهم إلا فى القليل النادر كوزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة الثقافة والإرشاد القومى .. وما إلى ذلك .

ويشير الجدولان رقما (٢ ، ٣) إلى انخفاض مستمر فى نسبة المدنيين مع الوقت فى التشكيلات الوزارية فى الفترة موضع البحث ، ففى حين نرى أن الذين تولوا المناصب الرئيسية (خلال ثمانية عشر عاما) تصل نسبتهم إلى ١٣١ فإن من بينهم كان ٤٤ شخصية عسكرية ، أى بنسبة تصل إلى ٦,٣٣٪ مقابل ٨٧ بنسبة تصل إلى ٤,٦٦٪ من المدنيين^(٤٠) ، فى وقت لا يمثل المثقفون بينهم نسبة ضئيلة .

وهذه النسبة من المدنيين -فى الظاهر- تظل نسبة مرتفعة ، غير أننا نستطيع أن نهبط بها إلى نسبة أدنى منها بكثير حين نعرف أن فئة المثقفين من بين المدنيين تقلص حتى تصل إلى نسبة ضئيلة جدا فى بعض السنوات ،

ففى حين تصل إلى أقصاها فى السنوات الأولى تهبط مع نسبة المدنيين فى الوزارات التى تشكل فى وجود الأزمات الكبرى ، نجد هذه النسبة تنخفض عقب عدوان ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

وهذا يعنى أن نسبة ذوى الاتجاهات الفكرية تخضع لانخفاض نسبة المدنيين فى كل التشكيلات .

وفى ضوء هذا كله نستطيع أن نفهم حقيقة وضع المثقفين فى الفترة الناصرية فى هذا الصدد خلال عدة ملاحظات ترتب على النحو التالى :

(١) الولاء - كما أسلفنا- كان الباعث الرئيسى فى اختيار المثقفين فى الوزارات ، وقد تأكد هذا الولاء منذ تشكيل أول وزارة للثورة ، إذ يلاحظ أنه فى وزارة ٧ سبتمبر ١٩٥٢ تم تشكيلها من عدد سبق انتماء بعضهم إلى الحزب الوطنى الجديد ، وكان الباعث الرئيسى فى اختيارهم أن هذا الحزب لم يشارك فى أية حكومة قبل الثورة ، كما لم يكن له أنصار تخيف الحكام الجدد ، كذلك ، فإن مبادئه كانت - إلى حد ما - أقرب إلى أفكار رجال الثورة الجدد فى ذلك الوقت^(٤١) ، خاصة وقد كان يرأس هذا الحزب فتحى رضوان المعروف بعلاقاته الوثيقة مع عبد الناصر^(٤٢) ، كذلك ، فإنه قد شارك فيها اثنان من الإخوان المسلمين ، ممن كانا قد رشحا من المرشد العام لعبد الناصر دون الرجوع لمكتب الإرشاد .

وقد كان اختيار هؤلاء راجعا إلى الاختيار الشخصى سواء من اختيار عبدالناصر نفسه أو اختيار المصادر الأخرى التى ترتبط بعبد الناصر برباط المصلحة الشخصية .

(٢) ويلاحظ أن هذا النمط من المثقفين الذين ارتبطوا منذ البداية بأحزاب شعبية أو اختيارات شخصية معينة اختفوا بعد ذلك ، فإن عبد

الناصر راح يؤثر ، لمن يتولى منصبا وزاريا ألا يتمى لأية أيديولوجية سياسية، ومن هنا ، يلاحظ أن معظم المثقفين الذين تولوا مناصب وزارية خلال الخمسينيات كانوا من بين المتخصصين وليسوا من بين السياسيين بأية حال ، والقلّة التي كانت تمارس العمل السياسى قبل الثورة والتي كانت فى أول وزارات الثورة مثل فتحى رضوان ود. نور الدين طراف ود. إبراهيم بيومى مذكور ومریت فهمى .. وغيرهم ، هذه القلة . سرعان ما اتخذت مصائر متباينة : أما أصبحوا غير سياسيين وفى خدمة القائد الجديد^(٤٣) كرضوان وطراف ، وإما أبعدوا تماما عن المناصب السياسية - الوزارية خاصة - كمذكور ومریت غالى .

جدول رقم (٤)
نسبة المدنيين فى وزارة الثقافة والإرشاد القومى

الاسم	مدنى	عسكرى	الوزارة
فتحى رضوان	١	-	١٩٥٢/٩/٨
صلاح سالم	-	١	١٩٥٣/٦/٢٨
فتحى رضوان	١	-	١٩٥٦/٦/٢٩
ثروت عكاشة	-	١	١٩٥٨/١٠/١٨
			١٩٦٦/٩/١٠
عبد القادر حاتم	-	١	١٩٦٢/٩/٢٩
أمين هويدى	-	١	١٩٦٥/١٠/٢
محمد فايق	-	١	١٩٦٦/٩/١٠
محمد حسنين هيكل	١	-	١٩٧٠/٤/٢٦

المصدر: الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية الطليعة ، القاهرة ع ١٩٦٥ / ٧
أسعد عبد الرحمن ، السابق ص ٧٤ .

(٣) وهذا يفسر ابتعاد السلطة عن المثقفين الذين لهم خلفية سياسية أو يعملون في المجال السياسى ، ومن ثم ظل الاعتماد على أولئك من أصحاب الفكر المستقل ، وبدأ التركيز أكثر ، مع تنامى الطموح الاقتصادى ، وإلى الاعتماد على النخبة المدنية ممن لا يشكلون قاعدة مستقلة عن السلطة المركزية .

وهذا يرتبط بنمو طبقة التكنوقراط والاعتماد عليهم .

ويمكن ملاحظة أثر الاطراد العكسى بين النقص المستمر فى التخصصات القانونية والإنسانية منذ عام ١٩٥٢ وبين الاطراد المستمر فى التخصصات التكنولوجية والعلوم منذ هذا التاريخ ، ويلاحظ دوكمجيان هنا أن نسبة المثقفين من ذوى التخصصات الإنسانية انكشبت إلى حد بعيد ، فبعد أن كانت ١٨,٨ ٪ فى سبتمبر ١٩٥٢ انخفضت إلى حد التلاشى تماما فى مارس ١٩٦٤ (٤٤) ،

وهذا انعكس - بالقطع - فى تعاون العسكريين والتكنوقراط ، خاصة ، أن عبد الناصر لم يستطع الاستغناء عنها ، فقد كانت البديل لهؤلاء المثقفين ذوى الفكر المعارض على أثر أزمة ١٩٥٤ رغم خطورة هذه الفئة .

(٤) إلى جانب هذا كان اختيار الوزراء ، من المدنيين خاصة ، يقع ضمن تدقيق شديد لضمان الولاء .. وعلى سبيل المثال ، فإن الجدول رقم (٤) يؤكد أنه منذ تولى وزارة الثقافة والإرشاد القومى اثنان من المثقفين : فتحى رضوان ومحمد حسين هيكل ، الأول كان يتنمى بعلاقات وثيقة بعبد الناصر ، والآخر كان « صديق عبد الناصر الحميم والناطق الرسمى باسمه لسنوات عدة » (٤٥) .

بينما كان تعيين من تولى هذه الوزارة من العسكريين أو من المدنيين الذين انضموا إلى العسكريين قبل أن يخلعوا بزاتهم خمسة ، فقد حرص عبد الناصر على أن يكونوا من السلك العسكرى ، وقد كانوا فى أغلبهم من أعضاء هيئة الضباط الأحرار ، بل كان أحدهم -صلاح سالم- يحتفظ بعضوية هذه الهيئة إلى جانب عضوية اللجنة التنفيذية .

ويلاحظ فى هذا الصدد كذلك غلبة العنصر العسكرى ، أما من اختيروا من المدنيين ، وهم قلة ، فقد كان تجنيدهم يتم من خلال «علاقات الصداقة والنسب والعلاقات الشخصية»^(٤٦) .

(٥) ويرتبط بهذا - بالتبعية - زيادة الاعتماد على العسكريين إلى جانب استبدال بالمتقنين التقليديين، نوع آخر من غير ذوى الاهتمامات السياسية والتكنوقراط ، إذ تواجد العسكريون -كما يوضح الجدول رقم (٢) - بكثافة شديدة ، فعلى إثر إعلان الجمهورية عام ١٩٥٦ دخل الوزارة أربعة ضباط من الضباط الأحرار المرموقين (عبد الناصر/ عبد اللطيف البغدادى/ عبد الحكيم عامر / صلاح سالم) ، وكانوا قد تسللوا إلى الصحف والمؤتمرات الحكومية بل والطرق الصوفية نفسها (تولى عبد الحكيم عامر تنظيم الطرق الصوفية)^(٤٧) ، ووصل زحف العسكريين إلى الوزارات إلى أقصاه فيما بعد .

ودليل هذا أنه بينما تصل نسبة العسكريين فى وزارة سبتمبر ١٩٥٢ إلى عسكرى واحد (بنسبة ٣,٦٪) مقابل ١٥ مدنياً (بنسبة ٨,٩٣٪) ، فإن النسبة تصل إلى درجات عالية جداً فى الستين ١٩٥٣/ ١٩٥٤ (انظر الجدول رقم ٦) ، كذلك ، فإن النسبة تصل عام ١٩٦٦ إلى ٢١ (بنسبة ٢,٥٥٪) عسكرى مقابل ١٧ (٧,٤٤٪) مدنى ، وتصل فى السنة التالية إلى أقصى درجاتها .

وهو ما يرتبط بأمر آخر تمليه طبيعة النظام ، فمن مراجعة الجدول السابق (رقم ٢) يتضح أن العسكريين كانوا يصلون في وزارات الأزمات إلى أقصى درجات تواجدهم ، ففي أزمة مارس ١٩٥٤ وصلت النسبة إلى (٨ , ٤٥٪) واستمرت هذه النسبة في الصعود لتصل إلى أعلى درجاتها بعد ذلك خلال الخمسينيات ، بل لتصل في سبتمبر من نفس العام -١٩٥٤- إلى (١ , ٥٢٪) ، ثم تتزايد مع أزمة ١٩٥٦ بسبب حرب السويس لتصل إلى أقصاها ، أي بنسبة (٦ , ٥١٪) في أكتوبر من عام ١٩٦١ ، ثم تستمر درجة الصعود لتصل إلى نسبة بلغت (٤ , ٦٥٪) في هزيمة ١٩٦٧ .

وهذه القاعدة تتكرر في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية .

غير أن انحسار دور العسكريين يتأكد في الفترات التي يعم فيها السخط الشعبى ، فمن الملاحظ أن عام ١٩٦٨ ، ومع مظاهرات الطلبة وغضب الجماهير ، فإن الوزارة التي شكلت في ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، تم فيها اختيار ١٣ من العسكريين (بنسبة ٤ , ٣٩٪) وذلك في مقابل ٢٠ (٦ , ٦٠٪) من المدنيين .

والملفت للنظر هنا أن الاختيارات تركزت على أساتذة الجامعة والطبقة الإدارية كما لاحظت عديد من المصادر الأجنبية .

وفي الواقع أن هذه الوزارة لم تضم غير كفاءات إدارية وتنفيذية عالية ، إذ ضمت ضمن ماضمت عددا من المثقفين الذين لا يحمدون ماضيا سياسياً أو فكراً مستقلاً ، وعدا كل من د. حلمى مراد وعبد العزيز كامل ، فإننا نلتقى بأسماء مثل د. عزيز صدقى وسيد مرعى ود. عبد العزيز حجازى ، ولم يلبث أن استقال د. حلمى مراد فأخرج من وزارة التربية والتعليم وعين محمد حسنين هيكل ليدخل في وزارة الثقافة .

ورغم ما يبدو من طبيعة هذه التعيينات الوزارية ، فإنها لم تكن لتهم بالعناصر ذات الاتجاه الفكرى خاصة ممن سبق لها نشاط سياسى قط ، فبعد العزيز حجازى وعزيز صدقى - على سبيل المثال - من التكنوقراط غير المسيسين ، وبقية أعضاء وزارة ١٩٦٨ لم يكن لأى منهم موقف سياسى ، فلم يكن أى منهم رمزاً من رموز الإخوان ، أو - حتى - من الشيوعيين رغم أن الشيوعيين كانوا يلعبون دوراً هاماً فى التنظيمات السياسية منذ خرجوا من السجن منذ سنوات .

(٦) يرتبط بهذا كله أن العسكريين كانت لهم مكانة فى التشكيلات الوزارية تضارع مكانة غير العسكريين ، فقد كان المعدل الزمنى المتوسط لبقاء العسكريين فى الوزارة ، فى فترة البحث تصل إلى خمس سنوات ، أما الوزراء من المدنيين فإن مدة خدمة أى منهم لم تكن لتزيد على ثلاث سنوات فى المتوسط وهو ما كان يمنح للعسكريين درجة تنفيذية أعلى ، وفرصة أبعد للتعاون والتعرف على شتى الجهات الوظيفية .

وقد استتبع ذلك عدة إجراءات عملت على تقلص نفوذ الوزراء المدنيين ومدى سيطرتهم على الوزارات الموكلين بها ، منها :

- لم يحدث أن عين مدنى واحد فى أى منصب من مناصب مجلس الوزراء ، بل إن الوزراء المدنيين كانوا مسئولين ، رسمياً ، أمام مستويات مركزية عليا تكونت باستمرار من النخبة الحاكمة^(٤٨) .

- وقع عدد من الوزراء المدنيين تحت سيطرة رؤسائهم من العسكريين السابقين الذين تم زرعهم فى الوزارات المختلفة لإحكام السيطرة الرسمية^(٤٩) .

- تؤكد الدراسات المعاصرة أن العدد الحقيقي للوزراء المدنيين هو أقل من عددهم المذكور في الجدول رقم (٢) ، وذلك لأن الوزراء المدنيين ذاتهم هم الذين شغلوا عدة مرات مناصب وزارية في الحكومات المختلفة ، فمحمود فوزى - على سبيل المثال - حصل على (١٧) سبعة عشر منصبا وزاريا في هذه الفترة ، كما أن نور الدين طراف وعزيز صدقى حصل كل منهما على (١١) أحد عشر منصبا وزاريا ، وأحمد عبده الشرباصى على (١٠) عشر مرات .. إلى غير ذلك^(٥٠) ، وهو ما يؤكد رأى البعض من أن المدة الطويلة التى عمل فيها المدنيون عند «مستخدميهم» العسكريين جعلتهم جزءا لا يتجزأ من البناء السياسى الذى سيطر عليه العسكريون والذى عمل فيه أولئك المدنيون^(٥١) .

وعلى هذا النحو ، فقد بدا واضحا أن المعيار الوحيد لاختيار الوزراء ، خاصة ، من ذوى الاتجاه الفكرى ، كان هو الولاء السياسى للنظام القائم والخضوع الكامل له فى المقام الأول .

وهو ما يجيب عن السؤال الذى طرحناه آنفا - فى بداية الفصل - فإن النخبة الفكرية ، بوجه خاص ، من أصحاب الانتماء الحزبى القديم - الليبرالى أو اليسارى - لم يتسن لهم أن يلعبوا أى دور فى النظام الجديد ، وإنما تقاسم السلطة النخبة العسكرية أو النخبة المدنية من حواريينهم سواء ممن ليس لهم توجه سياسى محدد ، أو من فئة التكنوقراط ممن تضعف فيهم حاسة السياسة ، فاستطاع النظام أن يغزو بهؤلاء قطاعات كثيرة كالتنظيمات والجهاز التشريعى والنشاطات الاقتصادية فضلا عن مجلس الوزراء ، فخيم شعور (الولاء) على الجميع .

وهو ما سنراه الآن فى اتجاه الصحافة والصحفيين بوجه خاص .

(٣) الصحفيون :

لم يكن ليخرج تجنيد النخبة (اللاسياسية) التابعة للنخبة (الحاكمة) من بين الصحفيين عن قاعدة الولاء ، ممن لا يرتبطون بأى ميل سياسى أو عقيدة محددة ، بل ممن لم يكونوا ليهتموا - فى الأساس الأول - بأى اتجاه سياسى فى الأصل ، وهو ما كان يبدو واضحا ، خاصة ، على أعلى مستوى ، فى اختيار الهياكل الإدارية والتحريرية فى الصحف .

والجداول رقم (٥ ، ٦ ، ٧) تشير إلى هذا فى الصحف الرسمية الثلاث ، -الأهرام والأخبار والجمهورية- فاختيار (الولاء) هو الاختيار الوحيد الذى كان يحرص عليه فى هذا الصدد ، فجريدة الأهرام على سبيل المثال ، ظل رئيسا لمجلس إدارتها ومستولا عن التحرير فيها محمد حسنين هيكل فى الفترة التى بدأت بعد السيطرة على جريدة الأهرام ماليا وإداريا منذ عام ١٩٥٧ ، كما توالى على منصب المسئولية فى جريدة الأخبار الأخوان (أمين) لعمق صلتها بعبد الناصر ، وما يلاحظ من التغيير الحاد بعد منتصف الستينيات - بعد القبض على مصطفى أمين - بمجىء أحمد فؤاد وخالد محبى الدين ومحمود أمين العالم من اليسار ، فإن الاختيار لم يكن يخلو من معنى ، فأحمد فؤاد الشيوعى السابق أصبح الآن من أقرب رجال الرئيس بعد أن تخلى مبكرا عن انتمائه الحزبى ، وخالد محبى الدين ومحمود أمين العالم كان يقصد بهما إحداث توازن قصد به عبد الناصر ضرب عصفورين بحجر فى آن واحد، اعطاء حرية لليسار فى الظاهر واحتواؤه فى الباطن ، خاصة وقد كان قد ضمن ولاءهما فى هذه الفترة بعد حل الحزب الشيوعى المصرى ، أما ما حدث فى جريدة الجمهورية ، وهى جريدة النظام ، فنلاحظ أنه توالى على منصب المسئولية فيها ستة عشر رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا للتحرير ، كان

بينهما ثلاثة عسكريين (أنور السادات ، صلاح سالم ، كمال الدين الحناوى) فى وقت كان فيه بقية الأسماء (ثلاثة عشر مستولا من ستة عشر مستولا) يدينون بالولاء الخالص للنظام حيثئذ ، وعلى سبيل المثال ، كان هناك حسين فهمى وأحمد قاسم جودة وإبراهيم نوار وطه حسين .. وغيرهم ، وكثيرا ما كانوا يقدمون عديدا من التنازلات لهذا النظام ويمهدون للكثير من قراراته ويؤيدونها فى حالة إقرارها .

وثمة ملاحظة بدهية هنا لا تخلو من دلالة ، هى أن كثيرا من هذه الشخصيات يمكن أن يطلق عليهم صفة (أهل الخبرة) لكونهم من بين الصحفيين ، ومن لهم خبرة -بالفعل- فى مجال العمل الصحفى يعود لفترة ممارسة طويلة ، غير أنهم ، فى الوقت نفسه ، فإن اختيارهم فى مواقع المسئولية لم يكن لأنهم كانوا من (أهل الخبرة) فقط ، وإنما لأنهم ، وفى المقام الأول ، من أصحاب (الولاء) .

وعلى سبيل المثال ، فإن محمد حسنين هيكل كان معروفا بولائه لعبد الناصر ، وكان من أول المقربين له والمعبرين عن فكره والصائغ دائما لأفكاره فى خطبه وكتاباته الهامة ، بل إن هيكل يعترف فى هذا أنه لم يكن صحفياً يجرى وراء الاخبار ، وإنما على حد قوله كان قد شارك فى (صناعة الأخبار)^(٥٢) ، مما يستمد أهميته من وعيه بالحرفة الصحفية وتوظيفها فى آن واحد لصالح النظام ، ويكفي أن نذكر عن الأخوين (أمين) ما سبق أن رددناه من أنها كانا أصحاب مدرسة الولاء الخالص والنفاق المطلق للنظام لدرجة أن النظام لم يكن ليريد غير هذا النوع من الصحفيين ، وحين نصل إلى إحسان عبد القدوس ، نجد أنه لم يكن بعد خروجه من السجن الحربى يشبه إحسان عبد القدوس قبل دخوله إليه ، إذ أصبح من رجال الرئيس

ومن مؤيديه تأييدا شبه مطلق ، وليس من المصادفة أن يظل إحسان عبد القدوس -الذى مهد لقانون تأميم الصحف -ودون غيره من المسؤولين والإداريين في منصب المسئولية في روز اليوسف رغم التغيرات التي كانت قد حدثت في الصحف فور انضمامها للاتحاد القومي .

وإذن ، فإن الصحفيين الذين تولوا مناصب كبيرة وثابتة في مؤسساتهم الصحفية لم يكن لهم أى ولاء سياسى خارج الولاء الرسمى للنظام ، قد يكون لهم خبرة كبيرة في مجال عملهم ، غير أن (الولاء) كان يسبق دائما أية خبرة ويتفوق عليها .

جدول رقم (٥) رؤساء تحرير جريدة الأهرام

الاسم	المنصب	الأعوام
أحمد الصاوي محمد عزيز ميرزا (بالنيابة)	رؤساء تحرير ورؤساء مجلس الإدارة	١٩٥٧ - ١٩٥٢
محمد حسنين هيكل	رئيس تحرير ورئيس مجلس الإدارة	١٩٧٤ - ١٩٥٧

جدول رقم (٦)
جريدة الأخبار

الاسم	المنصب	الأعوام
مصطفى أمين	رئيس تحرير	١٩٥٢ - ١٩٦٤
محمد التابعي	ورئيس مجلس إدارة	١٩٦٠ - ١٩٦٢
مصطفى أمين	رئيس مجلس إدارة	١٩٦٢ - ١٩٦٤
خالد محي الدين	رئيس مجلس إدارة	١٩٦٤ - ١٩٦٥
محمد حسنين هيكل	رئيس مجلس إدارة	١٩٦٥
محمود أمين العالم	رئيس مجلس إدارة	
أنور السادات	الإشراف	

المصدر : صحف الأهرام والأخبار

جدول رقم (٧)
جريدة الجمهورية

الاسم	المنصب	الأعوام
أنور السادات	المدير العام	١٩٥٣ - ١٩٥٩
حسين فهمي		١٩٥٣ - ١٩٥٥
جلال الدين الحمامصي	نائب المدير العام	١٩٥٤ - ١٩٥٦
أحمد قاسم جودة		١٩٥٥ - ١٩٥٨
كامل الشناوى		١٩٥٦ - ١٩٦٢
مصطفى المستكاوى		١٩٥٧ - ١٩٥٨
جلال الدين الحمامصي		١٩٥٨ - ١٩٥٩
صلاح سالم	رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير	١٩٥٩ - ١٩٦٢
إبراهيم نوار		١٩٥٩ - ١٩٦٤
إسماعيل الحبروك		١٩٥٩ - ١٩٦٢
لطفه حسين		١٩٥٩ - ١٩٦٤
موسى صبرى		١٩٦٠ - ١٩٦٢
ناصر الدين النشاشيبي		١٩٦٠ - ١٩٦٤
كمال الدين الحناوى	رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير	
حلمى سلام		١٩٦٢ - ١٩٦٤
مصطفى بهجت بدوى		١٩٦٤ - ١٩٦٥
فتحي غانم		١٩٦٦ - ١٩٧١

المصدر: صحيفة الجمهورية

هوامش الفصل الرابع

(١) Dekmejian, Ibid P 214

(٢) وقد ردد كثير من المثقفين من شتى التيارات في هذه الفترة هذا اللفظ (التعاون) وفهموا دلالة جيدا ، على سبيل المثال محاضر نقاش مع كل من إسماعيل صبرى عبد الله ولويس عوض وفتحي رضوان ، أيضا انظر : محمد حسنين هيكل ، أزمة المثقفين ، السابق ، ص ٥٠ .

(٣) Heapley J., The organization of Egypt : Inadequacies of a Non - political for model for Mation Building, Vol. 18 January 1966

(٤) علي سبيل المثال انظر : أسامة الغزالي حرب ، بحوث ندوة (٢٣) يوليو ، التي طبعت في كتاب عام ١٩٨٧ ، ص ٦١٤ ، ٦١٥ .

(٥) السابق ص ٦١٤ .

(٦) د. أنور عبد الملك ، فريق من الباحثين إشراف د. أنور عبد الملك ، الجيش والحركة الوطنية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، بدون ص ٩٠ .

(٧) الأهرام ، محمد حسنين هيكل ، سلسلة مقالات بعنوان (سنوات الغليان) ، ١ / ٤ في ١٧ / ١٠ / ١٩٨٨

(٨) جاك ووديز ، الجيوش والسياسة ، ترجمة عبد الحميد عبد الله ، بيروت ، ط ١ / ١٩٨٢ ، ص ٩٥ .

(٩) محضر نقاش مع مصطفى أمين ، السابق .

(١٠) محضر نقاش مع د. عبد المنعم الشرقاوي ، السابق .

(١١) فلسفة الثورة ، وثائق ثورة يوليو ، اللجنة العربية لتخليد جمال عبد الناصر ، بدون ص ١٥ .

(١٢) السابق ص ٢٨ .

(١٣) السابق ص ٣٠ .

(١٤) السابق ص ٣٢ .

(١٥) Copland, Ibid, p 241

Ibid p 244 (١٦)

Maxime. R. The Political system. p 27,28 (١٧)

(١٨) صلاح نصر ، مذكرات ، ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير ج ١ ، مطبوعات مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر ، ط ١ / ١٩٨٠ .

* الأكثر من هذا لفتا للنظر ، أن مندوب الثورة في هذه الفترة - في الخمسينيات - لم يكن ليوجه

(نصيحة) علي أن تكون (إلزامية) كما هو الحال في عهد الحاكم الفعلي -كرومر- وإنما كان يفرض الأمر (لا النصيحة) فتسري بشكل إجبار سافر بحجة أنها (أوامر القيادة) ، وفي هذا مباشرة أكثر من المثال الآخر .

(١٩) لطفي عبد القادر ، مالاتعرفه عن ثورة يوليو ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٦٨ ص ٧٤ ، ص ٧٨ .

(٢٠) جريدة السياسة الكويتية ١٠ / ٤ / ١٩٨٦ ، كذلك : محضر نقاش : السابق .

(٢١) محضر نقاش مع د. عبد المنعم الشراوي ، السابق .

(٢٢) محضر نقاش مع د. إسماعيل صبري عبد الله ، السابق .

(٢٣) هيكل ، بصراحة عن عبد الناصر ، السابق ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢٤) السابق ص ١١١ .

(٢٥) هيكل ، السابق .

(٢٦) هيكل ، أزمة المثقفين ، السابق ص ٩٤ .

(٢٧) أنور عبد الملك ، المجتمع المصري والجيش ، السابق ص ١٢٢ .

(٢٨) محمد أحمد إسماعيل علي ، دور المثقفين .. السابق ، نقلا عن :

Lakoff, Sanford, A., Op cit p 373

(٢٩) Dekmejian, Ibid [168 .

(٣٠) علماء سوفيت ، المثقفون والتقدم الاجتماعي ، السابق ص ١٥٢ .

(٣١) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوريا ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ٢ / ١٩٨٣ ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٣٢) طاهر عبد الحكيم ، الأقدام الخافية ، السابق ص ١٥ .

(٣٣) محمد حسنين هيكل ، أزمة المثقفين ، السابق ص ٥٠ .

(٣٤) مذكرات عبد الجليل العمري ، أخبار اليوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ .

(٣٥) الأهرام ٤ / ١٢ / ١٩٨٦ لإحسان عبد القدوس .

(٣٦) الأهرام ١٣ / ١٠ / ١٩٨٢ مقال للويس عوض بعنوان (وداعا وإلى اللقاء) .

(٣٧) السابق .

(٣٨) محضر نقاش مع مصطفى أمين ، السابق .

(٣٩) مذكرات العمري ، السابق ، أخبار ١٧ / ٩ / ١٩٨٥ .

(٤٠) Dekmejian, Ibid p 171 .

(٤١) يونان ليب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ / ١٩٨٤ ، دار الهلال ١٩٨٦ ، ص ١٥٢ .

(٤٢) أسعد عبد الرحمن ، الناصرية ، السابق ، ص ٦٧ .

(٤٣) Dekmejian, Ibid p 122 .

(٤٤) وهذا يشير إلى انخفاض التوجه القانوني الذي كان سائدا قبل ثورة ١٩٥٢ ، انظر

.Dekmejian, Ibid 180-184

(٤٥) أسعد عبد الرحمن ، ص ٦٧ .

(٤٦) Dekmejian, Ibid p 171

(٤٧) الأهرام ١٨ مارس ١٩٥٥ .

(٤٨) أسعد عبد الرحمن ، ص ٧١ .

(٤٩) السابق ص ٧٢ .

(٥٠) السابق ص ٧٣ ، ٧٩ .

(٥١) السابق ص ٧٤ .

(٥٢) محمد حسنين هيكل ، أحاديث في العاصفة ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٧ ص ١٤١

الفصل الخامس

المثقفون وتنظيمات الثورة

عانى المثقفون كثيرا من الطريقة التى اتبعها نظام يوليو فى مواجهة التنظيمات سواء فى سعيه لهدم التنظيمات القديمة أو محاولة تركيب تنظيمات جديدة ، وبعقلية عسكرية بحتة ، تحاول الاستحواذ على مناطق صنع القرار. وكما كان شرط الولاء هو الشرط الوحيد وراء تنصيب بعض المثقفين فى المناصب الإدارية ، أو (توزيع) بعض ذوى الاتجاهات الفكرية -كما رأينا- خاصة فى الفترة الأولى .. كذلك ، كان شرط الولاء وراء التمثيل فى تنظيمات الثورة بدءا من التكوين السياسى الذى حاولت الدولة الاعتماد عليه ممثلا فى (هيئة التحرير) فى بداية الخمسينيات أو وصولا إلى تنظيم الدولة السرى داخل الاتحاد الاشتراكى (طليعة الاشتراكيين) فى نهاية الستينيات ، مرورا بأشكال كثيرة لتنظيمات حاول النظام إقامتها وهو ما اقتضى فى كثير من المحاولات هدم التنظيمات القديمة كلها .

تفكيك التنظيمات القديمة

لقد فطن النظام - منذ فترة مبكرة - إلى خطورة الأحزاب القديمة ، فحاول تفكيكها والقضاء عليها . ويلاحظ فى هذا الشأن أن قانون تنظيم الأحزاب الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أكد فى مواده الستة عشر على إخضاع الأحزاب فى حالة قيامها ثانية إلى رقابة الدولة وإشرافها الكاملين^(١) ، وهو ما يمكن رصده بسهولة عند مراجعة بيانات وقوانين التنظيمات السياسية

التي أقامتھا الدولة فیما بعد ، و بیان إنشاء (هیئة التحریر) یقول فی الفقرة الأولى منه أن :

« مصر کلھا منظمة فی هیئة واسعة متشعبة الجوانب ، متعددة وجوه النشاط ، وأیا كان المصری ، وأیا كانت نزعاته ومیوله ، فهو واحد فی هذه الهیئة »^(٢).

وفی البیان هجوم شدید على الأحزاب السابقة والتنظیمات القديمة ، بینما یکرس للهیئة بشكل واضح على أنها « برنامج عمل .. کل مصری »^(٣).

وهو ما نجده - بشكل ما - فی کل من قانون الاتحاد القومی والقانون الأساسی للاتحاد الاشتراکی ، وبالإجمال هو ما یتبع فی النظم الشمولية بوجه عام ، ومثال ذلك ، أن دستور ١٩٥٦ ینص على إنشاء الاتحاد القومی « للعمل على الأهداف التي قامت من أجلها الثورة »^(٤) ، ویمضی صریحا لیؤكد أنه یحل محل الأحزاب السابقة^(٥) ، كذلك ، فإن دیباجة القانون الأساسی للاتحاد الاشتراکی العربی فی ٩ مايو ١٩٦٨ وأهدافه^(٦) تؤكد على ضرورة حشد الجماهير خلال نخبة سياسية تستهدف ولاء النظام فی المقام الأول.

لقد سعى النظام إلى تعمیم فکرة (التنظیمی) بهذا الشكل إلى خارج الأطر الرسمية التي أقامها ، إلى النظم التي أصبحت تابعة له إذ حرص منذ فترة مبكرة على تشجیع إقامة النقابات العمالية والمهنية أيضا بشرط إحکام القبضة علیها ، وعلى كافة جماعات المصالح الأخرى فی مصر^(٧) مثل الاتحادات والجمعيات ، وقد مارس النظام الناصری سيطرته تلك من خلال التنظيم السياسي فی الأساس الأول .

وقد لاحظ البعض أن النظام حاول الإفادة من عقيدة الإسلام لتجنيد المثقفين من خلالها ، فسعى إلى إنشاء (المؤتمر الإسلامى) فى عام ١٩٥٤ لمواجهة النظام الدينى عند الإخوان ، بل سعى إلى إخضاع مشايخ الطرق الصوفية ، واهتم بأن يرسل بفكره إلى الجماهير عن طريق المساجد ، بل واستفاد من هيمنته على المناصب الرئيسية بالأزهر قبل وضع قانون الأزهر وبعده ، كما حاول النظام الإفادة من فكره التنظيمى لضمان الولاء فأنشأ عام ١٩٥٦ ما سمي (بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية) ليستطيع أن يسيطر على الاتجاه الدينى فى المجالين الأدبى والفكرى .

ويمكن أن نذكر فى هذا أن المادة السادسة من قانون عام ١٩٥٦ نصت على تأليف هذا المجلس من وزير التربية والتعليم رئيسا (وكان من العسكريين هو كمال الدين حسين) ، وممثل من كل من الجامعات الأربع كان النظام يتدخل لإنجاحهم وممثلين (لأهل الثقة) من وزارات التربية والتعليم والإرشاد القومى والمالية والاقتصاد والشئون الاجتماعية فضلا عن ثمانية أعضاء تعينهم الحكومة -مباشرة- من الفنانين والكتاب وعلماء الاجتماع .. وما إلى ذلك .

ويبدو أن فكر النظام فى هذا الوقت كان متأثرا بهذه التقارير التى كانت ترسل بها المخابرات الأمريكية تحت ستار وزارة الخارجية الأمريكية لتوطيد قدم النظام سواء للحث على الإصلاحات التى تصرح للأخذ بها^(٨) ، أو تلك التى تسعى إلى (إنشاء تنظيمات شعبية) تشترك فيها جماهير غفيرة من المواطنين غير الرسميين ، وتدعى أهدافا وشعارات مثل تلك التى تنادى بتدعيم الثورة والمحافظة على مكتسباتها^(٩) ، بقصد السيطرة على الجماهير العريضة وفى الوقت نفسه القضاء على الأحزاب القديمة وممثليها ، ولضمان

(الولاء) من جموع هذه الجماهير وخاصة الممثلين عنها .



تركيب تنظيمات الثورة

وعلى هذا النحو ، فإن محاولة القضاء على التنظيمات القديمة لم تكن هدفا في حد ذاتها ، ويمكن أن تكون بغير جدوى إذا لم يقابلها - في الجانب الآخر ، إنشاء تنظيمات جديدة للنظام الملء (الفراغ) السياسى .

غير أنه من المفيد أن نشير إلى العقلية العسكرية (للنخبة) الحاكمة لتحديد أثرها في إنشاء تنظيمات جديدة قبل أن نصل إلى دور المثقفين في هذه التنظيمات .

تشير مصادر هذه الفترة إلى النشأة الأولى ، لفكرة هيئة التحرير - أول تنظيمات الثورة - نشأت في أحد الاجتماعات السرية للضباط قبل القيام بالثورة^(١٠) ، كما أن الفكرة أوعز بها أساسا عبد الناصر بنفسه ، وبعد الثورة وجدت الفكرة أرضا خصبة بها خاصة في نادى الضباط ، وكيف أن عبد الناصر - كما أكد الصاغ إبراهيم الطحاوى ، أحد الضباط الأحرار وأحد منفذى الفكرة - قد «خطط لها وكيف باركها وأنضجها بمنزله في فترة قياسية، وكيف درست وشبت في نادى الضباط لتنتقل منه إلى حيز التنفيذ»، ويؤكد - الطحاوى أن هدف الهيئة كان «خلق قاعدة شعبية قوامها المثقفون لموازة تلك الحركة وسد الفراغ السياسى الذى أعقب حل جميع الأحزاب»^(١١) .

والثابت تاريخيا أن عبد الناصر رفض دعوة من مصطفى النحاس في الدخول لحزب الوفد وترأسه ، كما رفض دعوة أخرى من الشيوعيين علنا كى يدخلوا معه «في جبهة وطنية واحدة» ، وهو ما يفسر أنه رفض الانضمام لأى

قوى تنظيمية ، وإنما ظل منفصلاً عن أى تجمع سياسى رغم تعرفه عليها جميعاً لسببين : الاستئثار بالحركة السياسية والولع بالعمل السرى .

وقد كان هذا الأمر - العمل السرى - أهم ما حرص عليه عبد الناصر وأكثر ما ميز ، نظام ثورة ١٩٥٢ ، إذ كانت خلية الضباط الأحرار قبل الثورة هى امتداد بشكل ما للتنظيمات السياسية التى أقامتها هذه الثورة بعد نجاحها مثل هيئة التحرير والاتحاد القومى ، ونستطيع أن نميز خطأ بارزاً فى العلاقة بين أول تنظيمات الثورة السرية فى نهاية الأربعينيات وآخر تنظيم سرى أقيم داخل الاتحاد الاشتراكى (التنظيم الطليعى) ، لقد حرص أن يكون هذا التنظيم الأخير سرىً وألا يدخل أحد إليه - لاسيما من ذوى الاتجاه الفكرى - إلا بعد عرض الأسماء عليه للموافقة على أصحابها^(١٢) ، وقد كان هذا يعنى ، كما يقول أحد المشاركين فى هذا التنظيم^(١٣) أن الأسماء سوف تعرض على أجهزة أمن خاصة كالمباحث العامة والمخابرات .

ويؤكد أبرز شيوعى فى هذه الفترة - أحمد فؤاد - أن عبد الناصر استدعاه والتنظيم فى طور النشأة ، يقول «استدعانى عبد الناصر وقال إنه ينوى بناء تنظيم حديدى مثل الذى كان عندكم»^(١٤) ، ومراجعة نشرات التنظيم السرى الذى أقامه بالفعل عبد الناصر يؤكد هذه السرية التى حرص عليها^(١٥) .

هذا عن النشأة والسرية ، أما عن البناء التنظيمى لهذه التنظيمات ، فإنه تحدد حول الروح العسكرية التى سعت إلى إثارة العسكرية والاستئثار بالقرار السياسى بعيداً عن المثقفين ، ويظهر هذا أكثر وضوحاً فى الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى .

ومصداق ذلك أن الاتحاد القومى - وكافة عناصر بنائه التنظيمى وكذلك

عضوية أجهزته المركزية - تحددت كلها بمراسيم تصدر عن رئيس الجمهورية مباشرة^(١٦)، كما أن بنية أجهزته الرئيسية تثبت الهيمنة العسكرية ، فعملية صنع القرار يسيطر عليها أغلبية عسكرية من (هيئة الضباط الأحرار) وبعض المدنيين المغمومون ولاؤهم ، وهو ما يقال عن الاتحاد الاشتراكي ، إذ يترجع على قمته كبار العسكريين وأقلية ضئيلة موالية من المدنيين لا يتمتعون بأية فعالية .

وما يقال عن التنظيمات المدنية يقال - كذلك - عن التنظيمات السرية ..
وهنا نصل إلى ما انتهت إليه هذه التنظيمات .

لقد سيطرت العقلية العسكرية على التنظيمات ، وأضحت الأجهزة المركزية رهنا بإرادة قوى عليا ، فكان من الطبيعي أن تتحول هذه التنظيمات إلى (فرق عسكرية) حتى ولو كانت تضم - فيما تضم - بعض المدنيين وبعضها من ذوى الرأى المتقين جيدا خلال رأى القائد وتقاريره المباحثة ، وهو ما يترتب عليه - فى نهاية الأمر - تعميم القانون العسكرى بالطاعة ، لذلك ، فإن هذه التنظيمات السياسية المدنية كان من المحتم أن يفرض عليها الاستسلام المطلق لأوامر القيادة السياسية التى تتولاها (النخبة) الحاكمة^(١٧) .

إن لجان الاتحاد الاشتراكي -على سبيل المثال- لم تكن لتعمل قط ، اللهم إلا بقرار من (القائد) ، ومن هنا لم يكن مطلوبا منها «إبداء الرأى ولكن كان المطلوب من أعضائها أساسا هو تقديم تقرير عن الحالة والتبليغ عن الأخبار»^(١٨) .

معنى هذا أن التنظيمات لم تكن - كغيرها من أجهزة الدولة - تسع المثقفين

ولا تمثل منبرا لآرائهم قط ، وقد فطن الكثير من المثقفين إلى هذا فلم يشاركوا في هذه التنظيمات ، وقد تأكد عبد الناصر نفسه أن هذه التنظيمات - بالشكل الذى أقيم بها والمعوقات الكثيرة التى قابلتها - لم تستطع أن تؤدي دورها فاعترف بذلك وإن كان فى فترة متأخرة^(١٩) .

على أية حال ، فلنقترب أكثر من وضع المثقفين فى هذه التنظيمات .

فى تنظيمات ثورة يوليو

رغم أن من أهداف هيئة التحرير التى أعلن عنها ، فى بداية الخمسينيات كان إفساح الطريق لأصحاب الفكر فى «حركة التحرير تؤهلهم له صفة الحركة»^(٢٠) ، وهو ما لاحظته فى وقتها د. وحيد رافت^(٢١) وتحمس له الكثير من المثقفين من شتى التيارات أيضا .. فإن عبد الناصر لم يول المثقفين مكانة أكثر من غيرهم فى هذا الجهاز السياسى ، بل أقل مكانة من العمال والفلاحين ، وقد أظهر أنه يضعهم جنبا إلى جنب مع بقية فئات الشعب بتعبير كثر استخدامه فى هذا الوقت (ضمن تحالف قوى الشعب العاملة) كما رددته عبد الناصر نفسه^(٢٢) .

وعلى هذا النحو ، فإنه لم يسمح لأصحاب التيارات الفكرية بعضوية هيئة التحرير ، أو المنظمات السياسية التى أعلن عنها فيما بعد حتى عام ١٩٥٩ ، اللهم إلا بشروط صعب تجاوزها كما أسلفنا .

وقد كان قانون العزل السياسى والتقارير السرية كافيين كى لا يختار من أصحاب هذه الكفايات الفكرية إلا بقرار (فوقى) .

أما فى فترة إنشاء الاتحاد الاشتراكى فى بداية الستينيات ، فقد صدرت كشوف لاستبعاد من سبق أن اعتقلوا أو حددت إقامتهم أو أمت أموالهم أو

إدانت التقارير سلوكهم - كما سئى فى موضع آخر - ، وكان معنى ذلك «استبعاد كل أفراد القوى السياسية القديمة ، والإخوان المسلمين والشيوعيين ، والاقتصار على الذين بدأت اتهاماتهم السياسية بعد الثورة»^(٢٣).

أما من أدخل فى الجهاز السرى ، فإن أيا منهم لم يلعب دورا سياسيا ، وعدا أحمد فؤاد - وهو شيوعى سابق صديق لعبد الناصر - فإن المثقفين الذين أدخلوا إلى هذا التنظيم ، كانوا من المرضى عنهم ، والمضمون ولاؤهم للنظام .

وعلى أية حال ، فإنه عدا أساء قليلة غير ذات أهمية ظلت هذه التنظيمات تخلو من فعالية المثقفين ، فعلى حين كانت المعركة دائرة على أشدها بين النظام والإخوان ، لم يسمح لأى منهم بعضوية الاتحاد القومى بصفتهم السياسية ، ورغم أن عديدا من الشيوعيين حتى فى داخل السجون كانوا يصرحون ويعلنون تأييدهم للنظام مع اختلافات خاصة ، فإن عبدالناصر لم يسمح لأى منهم - خلال تنظيم سياسى - بالانضمام إلى الاتحاد القومى .

ويمكن فى هذا الوقت استثناء بعض الماركسيين من منظمة (حدثو) بوجه خاص ممن قادوا حركة للانضمام على الحزب فى منتصف عام ١٩٥٨ لكى «ينخرطوا فى الاتحاد القومى بينما كانت الأجهزة الأخرى تعارض ذلك»^(٢٤) ، وهو ما تغير كثيرا بالنسبة للشيوعيين بعد خروجهم من السجون وحل تنظيمهم رسميا عام ١٩٦٤ فانضم قادتهم للحزب ولكن بشروط النظام وهو ما سنصل إليه فيما بعد .

وقد كان هذا كله وراءه عنصر (الولاء) الذى حرص عليه النظام ، وهو ما يمكن التدليل عليه من رصد موقف المثقف من تنظيمات الدولة على النحو التالى :

- كان من أهداف التنظيمات - فى المقام الأول - حماية النظام القائم ، وهو ما قامت به ، بالفعل ، هيئة التحرير حين لعبت دورا إيجابيا فعالا فى أزمة عام ١٩٥٤ حتى قالت تقارير المباحث أن عبدالناصر عنده تقرير سرى (خلال إبراهيم الطحاوى المسئول عنه) هو الذى أنجح المعركة (كان يقصد هيئة التحرير)^(٢٥) ، وهو ما نجح فيه أيضا الاتحاد القومى فيما بعد الذى يعطى الشباب صورة براقة لثورة ٢٣ يوليو كما تشير محاضرات المعهد الاشتراكى^(٢٦) ، وهو ما حاول فيه عبدالناصر الإفادة من الاتحاد الاشتراكى كذلك .

ويلاحظ أن أمانة الاتحاد الاشتراكى التى شكلت فى ديسمبر ١٩٦٢ - على سبيل المثال - تكونت من ٢١ عضوا من بينهم ١٣ ضابطا ، أما المدنيون ومنهم بعض المثقفين ، فإنهم كانوا يمثلون أسماء فى أغلبها تنتمى إلى النظام أو تكرر له من أمثال : د. نور الدين طراف وأحمد عبده الشرباصى وسيد مرعى ود. حسين خلاف .

وهذه النسبة الضعيفة من المدنيين تكررت فى كل انتخابات الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك ، وعلى سبيل المثال ، فحينما تشكلت أمانة جديدة بعد استحواذ على صبرى على السلطة تكونت من ١١ ضابطا و ٥ مدنيين منها أسماء مهنية من أمثال على السيد على : أمين العمال و د. حسين كامل بهاء أمين الشباب .

لقد امتدت شروط الولاء إلى الجهاز السرى (طلبة الاشتراكيين) ، فبينما

تميزت الاجتماعات السرية الأولى بعضوية بعض المثقفين كأحمد فؤاد ومحمد حسنين هيكل ، فإن كليهما كان صديقا ونديا لعبد الناصر ، وهو ما يقال بشكل ما بالنسبة لبعض الأسماء الأخرى التى كونت إضافة الجهاز السرى فى أكثر من تغيير ، إن الأمر لم يزد على عدد من العسكريين والمقربين وعدد من المدنيين الذين يتوفر فيهم شرط (الولاء) حتى من بعض الماركسيين الذين أفرج عنهم بعد حل حزبهم .

- كان من أهداف التنظيمات كذلك محاولة مد ذراع الدولة الطويلة إلى جميع الأجهزة الرسمية ، ومن يراجع نشرات (طلية الاشتراكيين) اليوم يلحظ أن يد الدولة وجواسيسها كانت تصل إلى كل مكان ، القضايا الداخلية والخارجية ، القضايا العلنية والأمنية ، قضايا الشعب اليومية والرسمية .

كان كل هذا يتم فى الغالب بطلب من القيادة إلى أعضاء التنظيمات ، صراحة بضرورة «تقديم تقرير عن الحالة والتبليغ عن الأخبار»^(٢٧) .

وقد امتدت يد الدولة الطويلة إلى كل أجهزة الدولة للسيطرة عليها إداريا ، فامتدت آثار (طلية الاشتراكيين) إلى الصحف حتى شكا منها اليساريون كثيرا^(٢٨) ، وبدأت يد الدولة تصل إلى الشرطة والنقابات الفنية ، بل وإلى القضاء والجيش وجميع أجهزة الدولة الأخرى .

كان النظام يصور لنفسه أنه يجب أن يكون هناك تحالف بين الفئات والطبقات الاجتماعية ، كذلك يجب أن يكون هناك انتهاء (سيطرة) لجميع الأجهزة القومية بحجة أن الاتحاد الاشتراكى ليس عملاً حزبيا وإنما قوميا ، قال عبد الناصر فى هذه الفترة «اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى لازم

الجيش يبقى ممثل فيها .. و .. ووجدنا بالنسبة للقضاء .. احنا ما احناش
أحزاب .. يعنى كان لازم بالنسبة للقضاء ممنوع العمل بالنسبة للحزبين ..
القضاء أيضا ما هواش حزبى .. ولكن الاتحاد الاشتراكى على أساس أنه
مش عمل حزبى لكنه عمل قومى .. (و) .. كذلك بالنسبة للشرطة»^(٢٩).

وعلى هذا النحو ، ففى معرض تعديد أهداف الاتحاد الاشتراكى يرى أنه
«التجسيد الحى لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى كافة
المجالات وعلى جميع المستويات»^(٣٠).

فى هذا الوقت كان المثقفون ، إحدى فئات الشعب وطلبعته ، غير ممثلين
فى هذا التنظيم بالشكل الكافى ، كما لم يكن ليعول عليهم كثيرا .

- هذا يعنى أن عبد الناصر كان مفهومه لدور التنظيمات السياسية مغايرا
تماما لمفهوم المثقفين ، فلم تتح عضوية هذه المنظمات لمن أسماهم بعملاء
الاستعمار والانتهازيين والرجعية ، وهى الصفة التى «أطلقها فى كثير من
خطبه على قيادات الأحزاب السابقة ما عدا الحزب الوطنى»^(٣١) ، وهو ما
ينسحب على عدد من المثقفين ممن كانوا ينتمون إلى الفترة الليبرالية ، أو لمن
لهم خلفية سياسية بشكل ما .

وإذن ، لم يتح لعدد كبير من أصحاب التيارات الفكرية المشاركة فى
تنظيمات الثورة أو تمثيلهم فيها بأية حال .. اللهم إلا ، بشروط النظام فى
منتصف الستينيات ، أى ، بعنصر الطاعة والولاء ، يقول أحمد بهاء الدين أنه
حين دعى لحضور اجتماعات التنظيم الطليعى فجأة ، وعلى أعلى مستوى
(.. قيل لنا كلام كثير عن التنظيم السرى ، ودوره الكبير ، جلسنا فى مبنى
مجلس الوزراء ، فى جو عسكرى صرف ، تكلمت أنا وغيرى بصراحة حين

طلب منا الكلام - كان معى كل من إبراهيم الشربيني وفتحى فودة - ..
ولأننا تناولنا القضايا السياسية بشجاعة شديدة ، لم يحتملونا ، اسقطنا ، ولم
ندع مرة أخرى .. رغم أن التنظيم استمر^(٣٢) .

هذا مثقف من خارج التنظيمات الرسمية ، ولدينا مثقف آخر من داخل
هذه التنظيمات وفى القاع منها ، هو محمود أمين العالم ، يؤكد حين يتكلم عن
تجربته فى الجهاز السرى للاتحاد الاشتراكى (بدأت من داخل السجن ، وبعد
أن أخرجت مع غيرى من التنظيمات الشيوعية وحللنا الحزب الشيوعى ،
وأصبحت عضوا عاملا فى الأمانة العامة للجهاز الرسمى الجديد ، واجهت
الكثير من المشكلات الخاصة بطبيعة النظام وما يطلبه من المثقف دائما ،
حتى انتهى الأمر بى - وقد كنت مسثولا عن أخبار اليوم - إلى العزل)^(٣٣) .

ولم يكن يشفع للعالم ولزملائه حل الحزب الشيوعى الذين كانوا قد انتموا
إليه من قبل ليشاركوا فى التنظيم الرسمى .

غير أن إنشاء التنظيمات الرسمية ومحاولة إفساح مكان فيها للمثقفين
الموالين لم يسمح للنظام بالسيطرة على المثقفين ، خاصة أولئك الممتنين - من
قبل - إلى أحزاب .

والخارجين على الشكل الرسمى للتنظيم .

ومن هنا ، سعى النظام إلى التعامل مع المثقفين بأكثر من وسيلة :

- أولا : رفض أى تنظيم معارض وضربه .

- ثانيا : محاولة استقطاب المثقفين خارجه .

- ثالثا : السيطرة على ممثلى مجلس الأمة .

* *

لا تنظيم معارض :

كان خوف النظام منذ قام في ١٩٥٢ هو الأحزاب والتنظيمات والمعارضة، وسبق أن رأينا كيف كان مصير إحسان عبد القدوس الذى دعا إبان أزمة مارس إلى إنشاء أحزاب من بينها حزب (يمثل الثورة ويضم المدنيين فقط من أبناء الشعب) ، ورغم أن تاريخ إحسان كان يطوى الكثير من الولاء لعبد الناصر إلى درجة أنه رفض عودة عبدالناصر إلى الثكنات العسكرية .. فإن ذلك لم يشفع له ، فسرعان ما قبض عليه وأودع فى السجن الحربى متهما بتهمة (تصفية الثورة) .

وهذا هو الخطر الذى تنبه إليه رجال الثورة ، والخط الذى اتخذوه منذ فترة مبكرة فكثيرا ما قال عبد الناصر وردده كثيرا فى خطبه أن «حكومة الثورة هى حكومة الأمة بطبقاتها جميعا»^(٣٤) .

وكان خوف عبد الناصر فى المقام الأول من أصحاب الفكر هو انتهاؤهم إلى تنظيمات ، فالتنظيمات الخارجة عن إرادة الثورة كانت تهدف -عنده- إلى الاستيلاء على الحكم ، فضلا عن اتصالاتها الخارجية التى يمكن أن تكرس لهذا الهدف ، وقد كان يردد كذلك -كما قال فى اجتماعات اللجنة التحضيرية عام ١٩٦٢- أن الحزب الشيوعى المصرى يأخذ تعليمات من صوفيا وقياداته موجودة فى صوفيا»^(٣٥) .

وإذن ، فمن المؤكد أن وجود التنظيمات خارج الإطار الرسمى للدولة كان يجسد خوف عبد الناصر من العقائدين ، وهو ما ظل فترة طويلة يردده، فهو يقول فى مرة أخرى أثناء رده على سؤال فى منتصف الخمسينيات «أن الأحزاب الشيوعية المحلية سوف تعمل دائما للاستيلاء على الحكم وهى

تريد الملكية الجماعية ضمن أشياء أخرى»^(٣٦) وهو ما يؤكد بعد ذلك في مواضع كثيرة^(٣٧).

وكما كان يردد هذا كثيرا بالنسبة لجماعات الإخوان والمنتسبين لهم من ذوى التوجه الفكرى ، كذلك ، يردده بالنسبة للشيوعيين ، فإنه مع نهاية الخمسينات ، وكان الصدام المروع بين النظام والشيوعيين يتمثل فى القبض عليهم وزجهم فى السجون ، بل وتعذيبهم بوحشية ، ورغم أن الشيوعيين سبق أن لعبوا دورا مشهودا صالحا للنظام أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، فما كادت تنتهى الحرب حتى كان جمال عبد الناصر - وبشهادة الماركسيين - يسعى بسرعة وبعنف شديد إلى «إزاحة هؤلاء الشيوعيين من كافة التشكيلات والتنظيمات والمؤسسات ذات الطابع الجماهيرى ، فمن فصل ما يقرب إلى مائة من الصحفيين والشيوعيين والديموقراطيين من جريدة الجمهورية والمجلات التى تصدر عنها ، إلى فصل الطلبة الشيوعيين والديموقراطيين من الجامعة إلى تحريم الوظائف العامة على الشيوعيين»^(٣٨).

يستتج من هذا السياق أن سياسة عبد الناصر بالنسبة للعقائدين الذين ينضمون إلى تنظيمات خاصة ، كانت سياسة تقوم على الشدة والمطاردة ، وهو ما يتأكد عنده أن هذه الفترة التالية - بين عامى ١٩٥٨ - ١٩٦٤ كانت الفترة الصعبة العصيبة فى تاريخ الشيوعيين إذ كان النظام (مصمما) كما لاحظ العديد من الشيوعيين أنفسهم على تصفية أية قوة أو كوادر سياسية مستقلة لا تدين للنظام بالولاء المباشر .

كانت هذه هى الفترة التى التقى فيها أنور السادات -بناء على تعليمات عبد الناصر - بمحمود أمين العالم - عضو المكتب السياسى للحزب

الشيوعى المصرى السرى عام ١٩٥٨ لإرغامه على حل الحزب الشيوعى ، وفى هذا اللقاء قال أنور السادات لمحمود أمين العالم بصراحة شديدة «عاملين تنظيم ليه ؟ .. تنظيم يعنى سلطة ، إحنا عملنا تنظيم الضباط الأحرار وأخذنا السلطة ، أنتم تصرون على أن تبقوا بالحزب الشيوعى ليه وهو تنظيم ، يعنى عايزين سلطة يا محمود»^(٣٩) ، يقول محمود أمين العالم فى روايته عن هذا اللقاء :

- تمت المقابلة من خلال يوسف أدريس (وهو عضو سابق فى حدثو) ، بينى ممثلا للمكتب السياسى للحزب وبين أنور السادات فى منزله بالهرم فى أكتوبر ١٩٥٨ .. استمرت المقابلة من العاشرة مساء حتى الرابعة صباحا ، وكانت جادة وجافة دعا فيها أنور السادات إلى حل الحزب ودخول الاتحاد القومى كأفراد وقلت له أننا على استعداد للتعاون بشكل تنظيمى داخل الاتحاد القومى محتفظين بمنبرنا المستقل .. تباينت ردود الأفعال على نتائج المقابلة ، وبعدها بيومين تم اعتقال عدد محدود فطلبت مقابلة السادات ولكنه لم يقابلنى»^(٤٠).

ولم يمض وقت طويل حتى أصبح جميع الشيوعيين فى السجن .. وقد ظل النظام طيلة هذه السنوات -كما يؤكد شاهد عيان - «معاديا لفكرة وجود تجمع سياسى مستقل عنه ، ومن هنا ، كان الضغط المستمر والمتصاعد ، من أجل حل الحزب الشيوعى المصرى»^(٤١).

وما كاد يدخل الشيوعيون السجنون حتى بدأت الضغوط تتكاثر وتسعى لحل تنظيمهم بالفعل ، وقد اتخذت هذه الضغوط أشكالا كثيرة كما يقول شاهدو عيان هذه الفترة من بينهم ، فمحمود أمين العالم يقول: «كان الحل

بالتعذيب والحل بالقتل والحل بالإغراءات الكثيرة التى تعرضنا لها فى عديد من السجون النائية»^(٤٢) ، ويضيف طاهر عبد الحكيم أنه «لا توجد كلمات تعبر عن مضمون خطة النظام الناصرى إزاء الشيوعيين والديموقراطيين أبلغ من هذه العبارة «حياتك أو عضويتك» كان الأوردر معدا لإبادة الشيوعيين، بالقتل المباشر والقتل غير المباشر ، ومن يبق بعد ذلك حيا ، ويصر على التمسك بعقيدته، لا يكون من الناحية البدنية قادرا على خدمة عقيدته»^(٤٣) .

وما حدث مع الشيوعيين حدث كذلك مع جماعات الإخوان المسلمين لكن فى فترة مبكرة منذ إنشاء هيئة التحرير ، لقد كان من رأى عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة «بأنه لا سبب هناك للصراع بين التنظيمين (أى الإخوان والضباط) وأنه لا مجال لوجود تنظيم ثالث ، وأنهم لا يجدون سبباً يمنع اندماج الإخوان المسلمين فى هيئة التحرير»^(٤٤) .

ويذكر حسين حمودة - أحد الضباط الأحرار - أنه سأل عبد الناصر بعد أن حل تنظيم الإخوان عن السبب وراء الحل فأجاب عبد الناصر بسرعة «لأنهم عصاة .. أنا طلبت من الهضيبى - المرشد العام للإخوان - الانضمام لهيئة التحرير فرفضوا»^(٤٥) .

وهو المصير الذى انتهى إليه الإخوان بالعنف والشيوعيين بالإرغام .. وعلى هذا النحو ، يبدو واضحا أن النظام كان يرفض تماما فكرة أى تنظيم خارجا عنه ، وهو ما يمكن به تفسير موقف عبد الناصر من الأحزاب القديمة بعد قيام الثورة لفترة وجيزة ، ثم موقفه من التنظيمات الأخرى القائمة حينذاك ، لقد كان المثقفون فرادى مفيدون وغير خطرين للنظام ، أما

حين يتحلّقون حول تنظيم ، أو يدينون بتنظيم أو حزب سابق ، في هذه الحالة يميل النظام معهم إلى العنف .

إن عبد الناصر بعد حل تنظيم الشيوعيين ترك العنان لهم في أكثر من دار صحفية بل سمح لهم بالدخول -أو سمح لبعضهم- بالدخول إلى التنظيم السياسي السائد ، ولم يكن ليخشى منهم قط مادام عنصر (الولاء) كان العنصر الوحيد الذي يحكم حركتهم ويسيطر على تصرفاتهم تجاه النظام ، ويذكر محمد سيد أحمد أحد الشيوعيين المصريين الذي أودع مع غيره من هؤلاء الشيوعيين سجن التعذيب بأبي زعبل بين عامي (١٩٦٤ / ٥٩) .. «كنا نسأل أنفسنا في السجون لماذا نلاقى هذا المصير فرغم أننا كنا نؤيد النظام بشكل خالص من داخل السجن ، فقد كنا نضرب ونهان ونعذب دون ماسبب معقول ، قال البعض منا في تفسير هذا الموقف أننا كنا نتخذ كرهائن لزملائنا في بغداد ، غير أن التفسير الأرجح في هذا الموقف هو أننا لم نكن ندين (بالولاء) لتنظيم عبد الناصر الرسمي أو لنظامه ، لقد كان عبد الناصر يريد منا -بوضوح شديد- حل التنظيم ، حل الخطر المنظم المخيف كما كان يراه .. وقد كان هذا التفسير صحيحا تماما بدليل أننا بعد أن قبلنا بحل التنظيم داخل السجن أفرج عنا جميعا ، أفرج عنا كأفراد لا كتّظيم» (٤٦) .

ويقول هذا بشكل آخر طاهر عبد الحكيم : إن درجة الولاء كانت تبدو لنا من داخل السجن لا خارجه ، فجماعة حدثو ، التي شهدت بعد قتل شهدى عطية في صف عبد الناصر ، هذه الجماعة «اهتموا قبل كل شيء في أقوالهم أمام التحقيق بتأكيد ولائهم للرئيس عبد الناصر وبتبرئته من أى مسئولية إزاء ما حدث وقالوا إن المسؤولين عن ذلك عصاة من الضباط ،

لذا كافأهم عبد الناصر على موقفهم منه في التحقيق ، فأصدر أمره بنقلهم فوراً إلى سجن القناطر حيث يعاملون معاملة عادية في حدود لوائح السجن»^(٤٧).

وقد ترك هذا آثاره حتى بعد خروج اليسار من السجن ، ففي لقاء عبد الناصر بمجموعة من هؤلاء المثقفين راح البعض يهمس له بأن النظام لا يريد إعطاءهم فرصة للعمل السياسى ، فقال لهم عبد الناصر بصوت جهورى «الناس اللى بتشتغل بالسياسة خايفين منكم ، يقولوا لو فتحنا لكم الباب ها تلتهموا منهم التنظيم السياسى»^(٤٨).

فرغم أن عبد الناصر كان قد نجح فى النيل من الشيوعيين كتنظيم ، فإن الأمر لم يكن ليخلو من تخوف ، سواء فى هذا المعنى الذى يشير إلى أن نظام عبد الناصر ، وإلى حد ما ، عبد الناصر يؤثر أن يظلوا بعيدا عن التأثير السياسى .

وفى هذا اللقاء الذى تم بين عبد الناصر ومجموعة اليساريين فى نهاية الستينيات يؤكد بإدار فيه كذلك هذا الموقف المحدد من عبد الناصر ، فمن المعروف أنه طلب منهم الابتعاد عن العمل السياسى إلى العمل لتكريس الاشتراكية بطريقة القديس سانت بيتر ، والمثير فى هذا الأمر أن دور سان بيتر اقتصر على الصلب ، ولما كان هو مؤسس الكنيسة الكاثوليكية الذى صلب فى روما ، فيبدو أن عبد الناصر - كما لاحظ د. لويس عوض - طلب من الشيوعيين أن يلاقوا مصير رجال هذا القديس الذى طلب منهم الصلب من أجل آلامهم»^(٤٩).

إن سانت بيتر أسس الكنيسة الكاثوليكية ولكن بعد أن قتل ، وهو ما

يعنى أن عبد الناصر كان يريد من الشيوعيين أن يحققوا الاشتراكية ولكن على المدى البعيد - على الأقل ليس في عصره - حيث كان يسعى إلى تطبيق لون من ألوان الاشتراكية استراح لها ، وفي الوقت نفسه كان يسعى لابعاد ممثلي هذه الاشتراكية بشكل رسمي لكونهم أصحاب (تنظيم) ينصرف إليه الولاء وليس للنظام السائد .

وفي أحسن الأحوال يمكن القول أن عبد الناصر سعى إلى تطبيق الاشتراكية بدءا من أول الستينيات ، لكنه لم يكن ليريد أن يشاركه معه أولئك الذين يمكن أن يمثلوا خطرا على النظام ، فحاول أن يحقق اشتراكية (بدون اشتراكيين) ، أولئك الذين كانوا في السجون إبان محاولة عبد الناصر في هذا الصدد .

وهذا الفهم لا يخطئه أحد من أولئك الشيوعيين الذين التقيت بهم وقد كانوا جميعا شاهدي عيان عصر عبد الناصر وأبناء سجونهم ومؤيدي فكره أيضا .

على أية حال ، ففي الوقت الذي وجد فيه عبد الناصر عناء في الضغط على أولئك المثقفين من شتى التيارات ، فإنه سعى إلى الوجه الآخر للتعامل معهم ، محاولة استقطابهم ، وهو موضوعنا التالي .



ذهب المعز

لم يكتف عبد الناصر بسيف المعز وحده في التعامل مع التنظيمات الخارجة عليه ، وإنما أثر - في الوقت نفسه ، ذهبه ، ومن هنا ، كان سعيه الدائب لاستقطاب هؤلاء المثقفين الخارجين عليه من شتى التيارات .

كانت هيئة التحرير أول تنظيمات الثورة التي حاولت ملء الفراغ السياسى بعد حل الأحزاب ، ومن ثم ، سعت إلى جماعة الإخوان ، وألمحت خلال جمال عبد الناصر - لسان حال مجلس القيادة - ولأكثر من مرة ، بضرورة اندماج الجماعة فى هذه الهيئة ، وقد استعان عبد الناصر فى هذا بعددين لعل من أبرزهم سيد قطب الذى وجد منه معارضة أو خلاف^(٥٠) على العكس مما كان يظنه عبد الناصر .

وقد ترك سيد قطب ، على أثر ذلك ، تأييد جماعة الضباط ، ولعب إبراهيم الطحاوى - مهندس هيئة التحرير - دورا كبيرا فى إيصال رأى عبد الناصر لجماعة الإخوان ، يقول صلاح شادى «حدثنى إبراهيم الطحاوى ، لأول مرة عند إنشاء هيئة التحرير .. (و) رأى أن تكون هيئة يذوب فيها نشاط الإخوان وجميع نشاطات الأحزاب الأخرى لايجاد الأمة المصرية ، والمتمسكة بقيم الإسلام دون شعاراته التى ينادى بها الإخوان حتى يتسنى للجميع الانضمام إليها ، وضمانا لتحقيق المضمون الإسلامى المطلوب فيمكن أن يعهد إلى أحد الإخوان برئاسة هذه الهيئة التى اختار لها اسم هيئة التحرير لتمثيل الواقع التحررى الذى دعا إليه الجيش»^(٥١).

وقد بذلت هذه المحاولة مع أكثر أصحاب الفكر العقيدى من أمثال حسن الهضيبى وصالح أبو رقيق وعبد القادر عودة ومحمود عبد الحليم وغيرهم دون جدوى ، وقد حرص عبد الناصر شخصا على إنجاح فكرة الاندماج الذى يذوب فيه الإخوان إلى درجة أنه عرض رئاسة هيئة التحرير على صلاح شادى دون جدوى^(٥٢) ، كما فشلت أكثر من محاولة فى هذا الاتجاه .

وقد استغلت الثورة كل الأساليب لتحقيق هدفها حتى أنها استثمرت

الخلاف بين الإخوان للتأثير في الشيخ حسن الباقوري والبهى الخولى فانتصيا
-بالفعل- إلى هيئة التحرير .

ولم تتوقف الثورة عن محاولة الإفادة من ممثلى تيار الإسلام السياسى من
خارج الجماعة ، فخالد محمد خالد يفاجأ بعد قيام الثورة بأن عبد الناصر
يرسل إليه أبو الفضل الجيزاوى وجمال الليثى يحملان إليه «رسالة من جمال
عبد الناصر أن أكون فى هيئة التحرير»^(٥٣) .

وبعد أن فشلت الثورة فى ضم العديد من ممثلى الجماعة أو أصحاب
الفكر فيها أو من التيار الفكرى العريض ، ألقت العديد منهم فى السجون ،
وفى السجون راح النظام يعرض على (العصاة) -كما سُمى عبد الناصر
الإخوان الخارجين عليه حيثذ- الدخول إلى تنظيمات الثورة .

وقد جاءت بعض أجهزة النظام إلى عبد الناصر بعبد العزيز كامل ،
الذى كان عضواً بمكتب الإرشاد من السجن، ونجحت هذه الأجهزة فى أن
يتخلى عن الجماعة وبعين بتنظيم الثورة فى قسم الدعوة والفكر بالاتحاد
الاشتراكى العربى ، وقد استطاع عبد العزيز كامل فى هذا أن يصبح -فيما
بعد- وزيراً للأوقاف فى وزارة الثورة . وهى المحاولة التى فشلت مع زينب
الغزالى داخل السجن لرفضها الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى تحت ضغط
شديد .

وفى هذه الفترة -نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات- كثفت الدولة
جهودها للنفاز إلى الإخوان ودعاتهم داخل السجون لاستقطابهم إما فى
الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى ، ويذكر شاهد عيان فى هذه الفترة أنه
(تمت زيارات لسجن المحاريق قام بها عدد من رجال المخابرات والمباحث

وكانوا يقصدون لقاءات مع قيادة الإخوان المسلمين للحصول منهم على تأييدا الحكومة. ولم تسفر هذه الزيارات إلا عن عدد قليل بين قواعد الإخوان المسلمين وظل موقف القيادات كما هو لم يتغير^(٥٤).

ويذكر سيد قطب في اعترافاته أنه بلغه داخل السجن أن زكريا محيى الدين تكلم مع بعض الإخوان في دخول الإخوان الاتحاد الاشتراكي للوقوف في وجه التيار الشيوعي ، كما يذكر أنه بلغه أن زكريا محيى الدين أيضا زار المرشد العام حسن الهضبي ليتحدث معه في هذا^(٥٥).

ولما فشل النظام في استقطاب أصحاب الرأي أو العمل السياسى داخل السجن سعى إلى عمل مجزرة للخلاص من أولئك المعارضين .. كما لم يتردد في تكرار المحاولة من جديد بعد خروج الإخوان من السجن بالمساومة للعودة إلى وظائفهم مقابل الاندماج في تنظيمات الثورة^(٥٦).

في هذه الفترة من الستينيات فشلت الدولة كذلك في ضم خالد محمد خالد إلى التنظيم الرسمى ، يقول خالد محمد خالد (إن مجدى حسنين جاء يفتحنى فى أمر التنظيم الطليعى ، وأن جمال عبد الناصر قد طلب إليه أن يضمنى لهذا التنظيم فاعتذرت له)^(٥٧).

وحين نصل إلى الحزب الشيوعى المصرى فسوف ندرك أن عبد الناصر نجح فى نهاية الأمر فى استقطاب عدد كبير من الشيوعيين المنظمين ولكن بعد التخلص من تنظيمهم إلى الاتحاد الاشتراكى ، كما نجح فى تجنيد عدد كبير من أساتذة الجامعات ممن يمكن أن يسيروا فى ركابه ، وقد بذلت فى هذه الفترة محاولات كثيرة لاستقطاب الطلبة وإدخالهم فى تنظيمات الدولة إلى درجة أن جمال عبد الناصر نفسه سعى إلى ضم الطلبة لهيئة التحرير ،

ويتحمس لهذا حتى يتولى بنفسه «الإشراف على الشئون العامة للطلبة في جميع أنحاء القطر ، ضمن نطاق هيئة التحرير في تنظيمها الجديد»^(٥٨). وذلك منذ فترة مبكرة ، وهو ما فعله بشكل ما حين حاول (تسييس) طلبة الكلية الحربية في هيئة التحرير في منتصف الخمسينيات بقصد أن يمثل الطلبة مع غيرهم بالقوات المسلحة كادرا سياسيا «يتشيع لمواولة الثورة»^(٥٩).

ولم يأل النظام جهدا -كما سبق الإشارة- إلى استقطاب اليسار في تنظيماته ، وطيلة الخمسينيات ، فمن الصعب أن نعثر على أحد الماركسيين عضوا في هيئة التحرير وخاصة أن أغلب هؤلاء الماركسيين ، منذ البداية ، كانوا في موقف التناقض مع الثورة ، وفي نهاية الخمسينيات ، فإن موقف الماركسيين اقتصر على الخلافات الداخلية بين بعضهم البعض ، ومن أيد الاتحاد القومي منهم فإن هذا التأييد لم يتعد الإطار النظري ، وفشل النظام في استقطابهم ضمن (التنظيم) الرسمي للاتحاد القومي^(٦٠).

وما فشل فيه عبد الناصر مع الماركسيين في الخمسينيات نجح فيه في الستينيات بعد حل الحزب الشيوعي المصري ، بل بدأ المثقفون الذين ارتضوا الحل الناصري يروجون «لفكرة أن السلطة الناصرية سلطة على رأسها مجموعة اشتراكية وأن واجب الثوريين هو الاندماج في هذه المجموعة الاشتراكية»^(٦١)، وهي شهادة يرددها واحد من الماركسيين أنفسهم ، بل إن هذا ما جهرت به اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، فإذا ما كان الشيوعيون خارج السجن فإن قيادتهم جهرت صراحة بالترويج لفكرة «وحدة القوى الاشتراكية»^(٦٢) وبالتحديد عام ١٩٦٤ .

وإذ نجح النظام في استقطاب عدد كبير من الماركسيين ، اختاروا

معارضة النظام ، أو على الأقل عدم التسليم لما يريد ، وهى قلة يقول أحد ممثليها وهو طاهر عبد الحكيم أنهم «اختاروا الموت حتى لا يسقطوا رايته»^(٦٣) ، غير أن هؤلاء المعارضين القلة مالبثوا أن ذابوا فى التيار العريض للقوى اليسارية المؤيدة للنظام بشكل عام .

لقد كان النظام السائد يصنف المعارضين من أصحاب الفكر فى خانة (الرجعية) ، وهو تصنيف تردد كثيرا طيلة الخمسينيات ، حتى إذا ما كنا فى الستينيات أضيف إليه تصنيف آخر هو (أعداء الشعب) ، فقد كان واضحا منذ البداية أن هدف النظام أن ينضم إلى تنظيماته كل الخارجين عليه ، ووضع كل العقائدين فى دائرته التى لا يجب أن يتسرب منها أحد قط^(٦٤) .

أما وقد نجح عبد الناصر الآن بسيف المعز وذهبه فى مواجهة التنظيمات السياسية المعارضة واستقطاب ممثليها ، لم يكن عليه غير أن يلتفت إلى بقية الأجهزة الرسمية التى أقامها للقضاء فيها على بقية المعارضين لسياسته .

وهو ما نراه الآن فى أهم المؤسسات البرلمانية ، مجلس الأمة .

المثقفون ومجلس الأمة

يمكن اعتبار مجلس الأمة أحد فروع التنظيمات الناصرية الرسمية ، إذ كان للتنظيمات السياسية صوت قوى فى اختيار أعضاء هذا المجلس خاصة أصحاب الفكر فيه ، إذ أصبح المعيار الوحيد للدخول إلى مجلس الأمة هو الولاء السياسى الذى يتم صياغته وترجمته فى الارتباط بأحد هذه التنظيمات .

وفى ضوء هذا يمكن كشف بعض العوامل التى أسهمت فى اختيار أعضاء المجلس .. فحين بدأت انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ كان قد

تم قبل هذا بقراءة سنتين الحجر على عديد من ذوى الفكر ضمن السياسيين المحظور عليهم العمل السياسى .

يضاف إلى هذا أنه ما كادت تبدأ انتخابات مجلس الأمة حتى اصطدمت بالمادة ١٩٢ فى دستور ١٩٥٦ التى تمنح للاتحاد القومى «حق الترشيح لمجلس الأمة على أن تبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية»^(٦٥).

وعلى هذا النحو ، فإن أيا من المرشحين لعضوية المجلس لم يستطع النفاذ إلى أسواره قط ، اللهم إلا بعد الموافقة ، موافقة الاتحاد القومى الذى كان يترأسه ضابط سابق -عبد اللطيف البغدادى- كما أن رئيس الجمهورية الذى له حق تكوين الاتحاد كان له حق تعيين عشرة أشخاص فى انتخابات المجلس .

وثمة عامل آخر كانه له تأثيره الكبير فى أعضاء هذه المجالس ، وهو سيطرة العسكريين عليها -كما سنرى- لقد اجتمع عبد الناصر بعديد من العسكريين من الضباط الأحرار بوجه خاص ، وفاتحهم برغبته الخاصة فى ترك الخدمة العسكرية إلى انتخابات مجلس الأمة ، وبالفعل انتقل عدد كبير منهم من البزة العسكرية إلى ممارسة الحياة السياسية تحت قبة البرلمان^(٦٦) ، فى الوقت الذى عنى فيه ألا ينفذ من حلقة الانتخابات أحد إلا أولئك الذين خضعوا لاختبارات كثيرة .

وسوف نضرب مثلاً هنا من مجلسى الأمة (١٩٥٨/٥٧ - ١٩٦٩/٦٤) لنرى إلى أى مدى كان مجلس الأمة خاضعاً تماماً لاحتكار النخبة الحاكمة دون غيرهم .

أن مراجعة قوائم مجلس الأمة (الفصل التشريعى الأول) سنلاحظ أول ما نلاحظ سيطرة العناصر التى تدين (بالولاء) الكامل للنظام :

كانت البنية التركيبية تتكون فى أغلبها من العسكريين ، فقد حدثت مناورة فى أول الجلسات (٢٤ يوليو) لاختيار (لا انتخاب) عبد اللطيف البغدادي^(٦٧) مما أخرج الأعضاء ، وبالفعل ، فرغم أن البعض حذر من أن تصريح بعض الصحف باختيار البغدادي يحمل فهما قد يؤثر على الأعضاء ، فإنه تم (اختياره) بالفعل فى وقت لم تبدر فيه من البغدادي أى اعتراض أو تحفظ .

- يلاحظ من الجدول رقم (١) أن البنية التركيبية للمجلس احتوت عدداً كبيراً من العسكريين ممن ينتمون إلى (مجلس القيادة) والرتب العالية وسواء ارتدوا الرتب العسكرية أو خلعوها من أمثال كمال الحناوى وكمال الدين حسين ومجدى حسنين وعبد القادر حاتم وإبراهيم الطحاوى وكمال رفعت وخالد محيى الدين ولطفى واكد .. وغيرهم .

- ويلاحظ أيضاً أن العناصر المدنية الأخرى اختيرت من الوزراء ووكلاء الوزراء وغيرهم من موظفى الدولة ، كذلك اختيرت من طبقة جديدة كانت فى طريقها إلى الظهور ، وهى طبقة التكنوقراط ، فمن المجموعة الأولى كان زكريا محيى الدين ونور الدين طراف وأحمد حسنى وأحمد حسن الباقورى وفتحى رضوان ومحمد أبو نصير ورمزى ستينو ، ومن المجموعة الثانية -التكنوقراط- عزيز صدقى ومصطفى خليل وعبد المنعم القيسونى وسيد مرعى . وغيرهم .

- وإذا لاحظنا أن الأغلبية كانت لهذه الكوادر (الرسمية) فقد انحصر تمثيل بعض المثقفين من ذوى الاهتمامات الفكرية فى الشخصيات التى ليس

لها أى دور سياسى مضاد ، أو مشبوه ، وعلى سبيل المثال ، فهناك فتحتى رضوان ، وأحمد حسن الباقورى وحسين فهمى ، وهم كما نرى يقعون فى حب (عبد الناصر) شخصيا .

والملاحظة المكررة هنا أن من يمكن أن نطلق عليهم صفة (الأنتاجنسيا) وممثلين فى هذا المجلس من القضاة والمحامين والمدرسين والأطباء أو -حتى- العدد الضئيل من الوزراء كالباقورى وفتحى رضوان لم يكن لهم أى (ماضٍ) سياسى يخشى منه ، كما لم يكن لهم أى ثقل (سياسى) يمكن أن يتعارض مع عنصر (الولاء) والأمن السياسى الذى ارتضته الدولة لمن يدخل إلى مجلسها .

وبمراجعة أدوار الانعقاد فى هذا الفصل التشريعى يتأكد لنا أننا لم نرأيا من المثقفين أو من أصحاب الاتجاه الفكرى السائد ، من ناقش قضية - أية قضية- أو تعرض لما يمكن أن يكون من واجب العضو ، ولم نر طيلة جلسات هذا الفصل غير بعض أصوات العسكريين مثل (كمال الدين الحناوى) أو (كمال رفعت) تناقش قضايا خاصة بإيجارات المساكن أو التموين .. إلخ^(٦٨) .

وما يقال عن مجلس ٥٧/٥٨ يقال عن مجلس ٦٠/١٩٦١ ، غير أن المجلس الثالث ١٩٦٤/١٩٦٩ يمثل صورة أقرب إلى الواقع العملى وأكثر إيلافا فى الستينيات .

إن البنية التركيبية لهذا المجلس - الأخير - ترينا أنه يتربع على قمته عدد هائل من العسكريين ، فرئيس المجلس أنور السادات ، وأعضاء المجلس من العسكريين يتربعون على قمة مناصب كثيرة تمثل قمته مناصب الوزراء

فعبد القادر حاتم نائب وزير الإعلام ووزير السياحة والآثار ، وعبد المحسن أبو النور نائب وزير الإصلاح الزراعى ومحمود رياض وزير الخارجية وشعراوى جمعة وزير الدولة ، وكمال الدين الحناوى وزير الدولة وثروت عكاشة عن السياسة المالية ومشروعات القطاع العام وخالد محبى الدين مسئول عن الميزانية .. وغيرهم ، كما أن قاعدة التكنوقراط تتسع .. لهذا، فكثيرا ما يجمع النائب بين المنصب والتقنية التى تتميز به ، وعلى سبيل المثال فهناك عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية وكمال رمزى ستينو نائب وزير التموين والتجارة الداخلية وعزيز صدقى وزير التعدين والبتروك وغيرهم .

تأتى بعد ذلك كله فئة ضئيلة من أصحاب الرأى ممن لا يتمون لماض سياسى يخشى منه أو حاضر يتعدون عنه ، من أمثال : نور الدين طراف ومفيدة عبد الرحمن وحكمت أبو زيد وأحمد عبده الشرباصى وأحمد محمد خليفة.

ويلاحظ - حتى - مع وجود هذا العدد الضئيل من أصحاب الاتجاه الفكرى المجرد ، فإن أيا من أصواتهم لم ترتفع لتنادى ببعض القضايا أو معالجة بعض المشكلات السياسية .

وعلى سبيل المثال ، إن عبده الشرباصى فى دور الانعقاد الثانى لا يسأل - حين يطلب الكلمة - إلا عن إجراءات وزارة الزراعة لوقاية المواشى والأغنام، كما أنه فى دور الانعقاد الرابع لا يتحدث إلا عن مشروع قانون تعديل لبعض الأحكام^(٦٩) ، كما أن مصطفى مراد يتحدث فى أكثر من دورة انعقاد وفى كل مرة عدة مرات لم يتناول فيها قط غير أمور خاصة بالقطن أو

الأرز أو سعر البنزين أو ارتفاع الأسعار أو فروق الأسعار .. وما إلى ذلك^(٧٠).

وعلى هذا النحو ، فإنه من المؤكد الآن أن النخبة الحاكمة استطاعت السيطرة على مجلس الأمة وذلك باختيار ممثليها من قلب بيروقراطية الدولة وبعض المثقفين ممن ليست لهم ارتباطات سياسية حزبية أو تقليدية ، وبهذا استطاعت السيطرة على الجهاز التشريعي مما يمكن القول معه أن الجهاز التشريعي افتقد أى تأثير للمثقفين ، ومن ثم ، أى تأثير فى «القيام بفحص ومراجعة السياسات الحكومية ، إنه لمن الدقة أن نذهب فى القول أنه يمكن اعتبار مجالس الأمة الثلاثة فروعاً إضافية للحكومة تم تشكيلها خصوصاً من أجل خلق الانطباع بأن الجهاز التنفيذى لم يكن بدون مراقبة .

ويمكن الآن أن نلخص ما سبق إجماله فيما يلى :

١ - كما رأينا فإن رؤساء مجالس الأمة الثلاثة ضباط سابقون ، ومن أعضاء (اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار)^(١) ، ونستطيع بنظرة خاطفة إلى البنية التكوينية أن ندرك أنها تتكون من العسكريين والوزراء ووكلاء الوزراء وموظفى الحكومة وغيرهم ، فإذا أضفنا أن عدداً هائلاً من المحامين والمدرسين بها يمكن أن ينصرف إليهم مصطلح المثقفين ممن ليس لهم أى انتماء سياسى لأدركنا طبيعة هذه العناصر التى يعتمد عليها وليس لها أية خلفية سياسية يخشى منها^(٧٠).

وعلى هذا النحو ، فإن هذه النخبة التى تطلق عليها المصادر الأجنبية نخبة (السياسية) هى التى كانت تمثل الأعضاء الرسميين فى المجلس .
غير أن هذه النسبة لم تكن مؤثرة بقدر ما كانت تمثل (ديكوراً) شكلياً فقط .

٢ - إذا لوحظ أن المجلس الأول (١٩٥٧) كانت تغلب عليه التخصصات من ذوى الاتجاه التكنوقراطى ، فإن مجلس عام ١٩٦٤ بوجه خاص زاد فيه هذا العنصر ولكن بشكل أقل بكثير من نسبة العمال والفلاحين حتى أن مصادر هذه الفترة لتعجب كثيرا على إصرار النظام على منح العمال والفلاحين نسبة ٥٠٪ من عضوية مجلس الأمة (٧٣) .

فى وقت تؤكد لنا فيه البنية التركيبية للمجلس الأول ١٩٥٧ أن العمال لم يكونوا يمثلون بنسبة تزيد على ٣ أعضاء من عدد الأعضاء فى النسبة الكلية (٣٣٥) ، بينما لم نعر على أى تمثيل للفلاحين حيثئذ .

ومما لاشك فيه أن هذه النسبة الكبيرة لم تكن تخلو من معنى أرادته النظام، إذ أنه يستطيع بهذه النسبة (الصامتة) و (المسيئة) فى الغالب التحكم فى اتجاه أعضاء المجلس وإن كان النظام يرى أنها سوف تكون الرصيد لبقاء الثورة مستقبلا ، ويعجب أحمد بهاء الدين من هذه الفكرة ، ويذكر أنه -حين سأل عبد الحكيم عامر فى سبب ارتفاع هذه النسبة، فأكد له ما معناه أن الثورة سوف تنتهى فى يوم ما بينما ستكون هناك - فى غيبة الثورة- انتخابات عادية ، وحيثئذ ، ما هو الضمان الذى يشير إلى أن القوى الرجعية لن تعود ثانية ؟ يسأل عامر ويحيب : أن يكون التأثير العمالى والفلاحى كبيرا معناه أن تظل إجراءات الثورة كما هى ، فلا يلغى قانون مثل قانون الإصلاح الزراعى، وإنما يتحول - تدريجيا - إلى زيادة المساحة الخصبة وتزاد الملكية لهؤلاء المستحقين .

فالضمان لبقاء الثورة - كما يؤكد المسئول- أن تظل هناك نسبة مرتفعة للعمال والفلاحين ، فهم الوحيدون المستفيدون بإصلاحات الثورة .

ويقول أحمد بهاء الدين أنه تشكك في دوافع النظام السائد وراح يؤكد خطأ هذا الرأي كثيرا^(٧٤).

٣- أهم الملاحظات على الانتخابات والقوانين التي وضعت لها تؤكد لنا استبعاد عديد من ذوى الانتماآت السياسية من التنظيمات والمجالس الشعبية من الشيوعيين والإخوان في الوقت نفسه الذي حرص فيه - كما لاحظ أنور عبد الملك - تشديدا أكثر على الفئات التي لاعلاقة لها بالاقتصاد الجديد والمهندسين والاقتصاديين والتجار بدلا من المحامين والمثقفين في العهد الماضي^(٧٥).

وهو ما يشير إلى استعذاب الدولة لسياستها في استبعاد النخبة العقائدية، وتوفير الفرصة للفئة الجديدة من التكنوقراط الذين كانوا أكثر ابتعادا عن السياسة ، وأقرب إلى فهم مصلحتهم القريبة بالتحالف مع النخبة العسكرية (القيادية) .

وعلى سبيل المثال ، فإنه كان قد تقدم إلى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ عدد من المرشحين الشيوعيين مالبثت السلطات أن اعترضت عليهم ومنعتهم من الترشيح في وقت عمد النظام فيه إلى وضع مرشحين يساريين في بعض الدوائر كدائرة الوايلي ليواجهها بعضها البعض في أشرس معركة انتخابية وذلك بهدف استنفاد طاقة الشيوعيين حينئذ^(٧٦).

وما يقال عن سيطرة الاتحاد القومي على (مجلس الأمة) في الترشيح أو الانتخابات ، يقال أكثر تحديدا على سيطرة الاتحاد الاشتراكي على هذا المجلس خاصة في دورة الانعقاد ٦٤-١٩٦٨^(٧٧).

لقد كان عدد العسكريين يفوق عدد المدنيين ، كما كان عدد التكنوقراط

من الفئة الكثيرة في طريقها أكثر لاستعمال الدور الذى اضطلعت به بتشجيع النظام ، رغم أن عبد الناصر كان قد إكد في إحدى جلسات المؤتمر الوطنى فى ٤ يوليو ١٩٦٢ بأنه لاعلاقة بين الاثنين ، فإن عضوية الاتحاد الاشتراكى ليست إجبارية . رغم ذلك فإن الجهات التشريعية حولت العضوية إلى إجبارية بقانون (١٥٨ / ١٩٦٣) الذى اشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون عاملا فى الاتحاد الاشتراكى .

على أية حال ، فإن هذا كله يشير إلى أن خوض الانتخابات كان مسموحا به ، فقط ، لمن نالوا رضا الحكام ، بإظهار (الولاء) ، والخروج من حلقة الانتخابات إلى المجلس يكون برضاء الاتحاد الاشتراكى بهيئاته التى كانت قد تضخمت وسلطاته التى كانت قد استطاعت فى هذا الوقت أن تحيط بذراعيها كافة الأجهزة والمؤسسات بما فيها مجلس الأمة نفسه .

وقد كان هذا يعنى ، فى مجال الممارسة النيابية ، أمرا هاما ، هو أن تنعكس الآية ، فبدلا من أن يكون دور الاتحاد الاشتراكى - كما يؤكد قانونه الأساسى - «العمل القيادى والتوجيهى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، .. يقوم مجلس الأمة ، وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النقابية والشعبية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى» .. بدلا من أن يكون الاتحاد الاشتراكى تابعا لمجلس الأمة ، فإن ممارسات الاتحاد الاشتراكى الفعلية أكدت على أنه أصبح فوق مجلس الأمة .

لقد استحوذ الاتحاد الاشتراكى إذن على سلطات واسعة ، كما كانت أسماء المرشحين لمجلس الأمة تعرض على الاتحاد الاشتراكى فيوافق على من يريد ويشطب من لا يريد .. وكان على مجلس الأمة أن يعرض جدول أعماله

على الاتحاد الاشتراكي ويذكر الاتحاد الاشتراكي ما يراه من موضوعات أولا
ثم تأتي بعد ذلك الموضوعات التي يريد المجلس إدراجها»^(٧٨).
معنى هذا أن مجلس الأمة - على العكس من الدور المطلوب منه - أصبح
تابعاً للاتحاد الاشتراكي .

جدول رقم (١)

البنية التركيبية لمجلس الأمة ١٩٥٧/١٩٥٨

أعضاء	مرشحون	المهنة الأصلية
٣٠	٥٩	ضباط عسكريون
١٤	٣٩	ضباط بوليس
١٦	١٦	وزراء
٣	-	وكلاء وزراء
٢٠	١١٩	موظفو حكومة
٥٤	٢٥٥	قضاة ومحامون
٩	٦٥	رجال أعمال
٩	٩٥	مدرسون
٢٨	١١٤	تجار ومتعهدون وأصحاب أملاك
٤٦	١٢٦	شيوخ قبائل - عمداء ومشايخ
١١	٤١	موظفو القطاع الخاص ومحاسبون
١٠	٢٣	صحفيون ومستخدمو الإذاعة
٣٤	١٥٢	أطباء صيادلة ومهندسون
-	٢١	أعضاء مجالس بلدية
٤٦	١٥١	مزارعون
٣	٢٨	عمال
-	٣	خبراء
-	٣	طلاب
٢	٥	نساء

المصدر: الأهرام: ١٧/٦/١٩٥٧، ١٦/٧/١٩٥٧

أيضا: أسعد عبد الرحمن، ص ٩٢.

هوامش الفصل الخامس

(١) انظر صورة للقانون أوردته طارق البشرى في كتابه (الديموقراطية والناصرية) دار الثقافة الجديدة ، ط ١ / ١٩٧٥ ص ٦٩ .

(٢) هيئة الاستعلامات ، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ج ١ ، ١٩٨٥ ص ١٨ .

(٣) السابق .

(٤) السابق ص ٣٧ .

(٥) وهو ملاحظه فاتيكيوتس وكرره أكثر من مرة في أعماله ، على سبيل المثال : فاتيكيوتس ، الجيش المصري والسياسة ، ترجمة هيئة الاستعلامات ، بدون، رقم ١١ ص ١٠٩ .

(٦) السابق ص ١٣٠ .

(٧) (جماعات المصالح هي جماعات من المواطنين الذين يعيشون في حدود دولة واحدة تربطهم اهتمامات مشتركة قد تكون لها صفة الدوام وقد تكون مؤقتة ، وقد يتوافر لبعض هذه المجموعات تنظيم رسمي، وقد لايتوافر هذا التنظيم لجماعات أخرى . وتستند الاهتمامات المشتركة التي تربط أفراد هذه المجموعات أما إلى ادائهم لمهنة واحدة أو توليهم نفس الوظيفة في إطار العملية الانتاجية واعتبارهم ممثلين لعقيدة معينة ، مثل المحامين والأطباء والصحفيين في حالة، ورجال الأعمال والعمال في حالة ثانية ورجال الدين في حالة ثالثة .

أنظر : تفصيلات نظرية كثيرة حول دور جماعات المصالح في كتاب د. مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة في مصر ، دور جماعات المصالح ، في النظام السياسي المصري ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، دار المستقبل العربي ، ط ١ / ١٩٨٣ .

(٨) ترجح بعض الدراسات الموثوق منها أن عددا من إصلاحات الثورة في البداية كان وراءها (التأثير الأمريكي لدى ضباط الثورة) ، انظر : هدى جمال عبد الناصر ، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٥ ص ١٩٦ .

(٩) يمكن أن نجد مثالا لهذه التقارير ما قدمه جيمس انجلبر جراي للحكومة المصرية عام ١٩٥٣ مثلا

بعض ما أورده مايلز كوبلاند ، ورغم أننا نعلم جيدا أن كوبلاند كان يلعب دورا مشكوكا فيه في صالح المخابرات الأمريكية خاصة في نهاية الستينيات ، فإننا لانملك الإفادة من بعض رواياته بمطابقتها مع بعض الروايات الأخرى ، على سبيل المثال انظر إلى الصفحات ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ من النص الأجنبي.

(١٠) الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٥٣ .

(١١) السابق .

(١٢) السابق .

(١٣) جمال سليم ، تنظيمات لثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر ، بدون ، ص ٦٢ .

(١٤) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ٢ ، السابق ص ٥٥ .

(١٥) يلاحظ أن عبد الناصر أثر كثيرا هذه السرية في تنظيماته رغم أنه كان على قمة الجهاز السياسي وفي كامل قوته مثل (منظمة الشباب) و (تنظيم الدعاة ..) ، الأكثر من هذا أنه سعى إلى تنظيم كادر سياسي آخر (داخل طلبة الكلية الحربية) فقد كان يغلب على طبيعته الشك الشديد حتى من عبد الحكيم عامر وهو ما يظهر من هذا التنظيم (انظر : حسنين كروم ، صلاح نصر ، السابق ص ١٢٩ ، ١٣٢) ومن يراجع مذكرات خالد محي الدين التي نشرت (الأهرام ، الأهالي - ديسمبر ، ١٩٩٢) يلاحظ خوف عبد الناصر من التنظيمات الأخرى المتزمته مع نشأة تعظيم الضباط الأحرار في الأربعينات إلى درجة أنه كان يرفض دخول أى تنظيم خارجي لتنظيمه إلا خلال أفراد .

(١٦) أسعد عبد الرحمن ، السابق ص ٨٣ .

(١٧) الأهرام ٤ ديسمبر ١٩٨٦ .

(١٨) السابق .

(١٩) الأهرام ٢٨ / ٥ / ١٩٧١ كما أكد هيكل ، أيضا : أسعد عبد الرحمن ، السابق ص ٨٩ .

(٢٠) جريدة الرأي ، نوفمبر ١٩٥٢ ص ٤٨ / ٥١ ، أيضا : أخبار اليوم ١٩ / ٩ / ١٩٥٣ .

(٢١) وحيد رأفت ، فصول ، السابق ص ٩١ .

(٢٢) محاضر محادثات الوحدة ، الاجتماع الخامس ، الصادر عن جريدة الأهرام ، أغسطس ١٩٦٣ ص ١٩٧ .

(٢٣) أحمد حمروش ، السابق ص ٢٠٧ .

(٢٤) طاهر عبد الحكيم ، الأقدام العارية ، السابق ص ١٠١ .

(٢٥) جمال سليم ، السابق ص ٢٦ .

(٢٦) السابق ص ٢٨ .

(٢٧) الأهرام ١٢/٤/١٩٨٦ .

(٢٨) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ٧٧ .

(٢٩) محاضر محادثات الوحدة ، السابق ص ١٨٦ .

(٣٠) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، هيئة الاستعلامات ، السابق ص ١٤٥ ، وهو ماردده كثيرا عبد الناصر قبل ذلك ، انظر على سبيل المثال ق ١ ص ٥٠٠ عن الاتحاد القومي .

(٣١) عصمت سيف الدولة ، الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣٢) محضر نقاش مع أحمد بهاء الدين ، السابق .

(٣٣) محضر نقاش مع محمود أمين العالم ، السابق .

(٣٤) خطب عبد الناصر ، السابق ق ١ ص ١٧٨ .

(٣٥) اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني عام ١٩٦٢ .

(٣٦) السابق ، وبالتحديد في حديثه لمراسل مجلة (يوك الأمريكية) في ١٤ يونيو ١٩٥٧ ق ٤ ص ٦٥٦ .

(٣٧) وعلى سبيل المثال ، فإن المثقفين الذين يعملون بالصحافة ولا يتمون لتنظيم لاخوف منهم -في رأيه- وإنما الخوف كل الخوف من هؤلاء الذين يستطيعون أن ينالوا من نظامه ، وهو يقول في بداية الستينيات ، ردا على سؤال حول اعتقال الشيوعيين: اللي اعتقلوا هم اللي عملوا تنظيم سياسي آخر مضاد للثورة . وإذن هم اعتقلوا كمضارين للثورة مش كصحفيين أو كشيوعيين لأن هناك ناس معروف لهم اتجاه ماركسي وصحفيين موجودين اليوم في الصحافة .. وفيه ناس ماركسيين كانوا أيضا اعتقلوا في الماضي وأفرج عنهم موجودين في الصحافة ، وأنا أعرف أنهم ماركسيون .

انظر : المؤتمر الصحفي الثالث بالقاهرة ، أول أكتوبر ١٩٦٣ ، خطب عبد الناصر ، ق ٤ السابق ص ٤٠٢ .

(٣٨) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ٣٧ .

(٣٩) محضر نقاش مع محمود أمين العالم ، السابق .

(٤٠) محضر نقاش مع العالم ، السابق ، أيضا : أحمد حمروش ، شهود ثورة ٢٣ يوليو ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٤٥٥ .

(٤١) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ٣٧ (ويلاحظ أن طاهر عبد الحكيم من تنظيم غير التنظيم الذي

- كان قد انتمى إليه محمود أمين العالم) .
- (٤٢) محضر نقاش مع العالم ، السابق .
- (٤٣) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ١٨٧ .
- (٤٤) ميتشل ، الإخوان المسلمون ، السابق ج ١ ص ٢٣٨ .
- (٤٥) جريدة الأحرار ١٥ / ٧ / ١٩٨٥ ، ويمكن مراجعة هذه الأحداث في كتاب : حسين حمودة ، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين .
- (٤٦) محضر نقاش مع محمد سيد أحمد ، السابق .
- (٤٧) طاهر عبد الحكيم ، ص ١٨٥ ، ١٨٦ .
- (٤٨) محضر نقاش مع د. إسماعيل صبري عبد الله ، السابق .
- (٤٩) محضر نقاش مع لويس عوض ، السابق .
- (٥٠) كان الخلاف الوحيد أن عبد الناصر رأى أن تقوم الهيئة على أساس تمثيلها لطبقات شعبية بينما رأى سيد قطب أن الأساس الوحيد الصالح هو الإسلام .
- (٥١) صلاح شادي ، صفحات من التاريخ ، شركة الشعاع الكويت ٨١ ص ٢١٠ .
- (٥٢) السابق ص ٢١٠ .
- (٥٣) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .
- (٥٤) مصطفى طيبة ، رسائل سجين سياسي إلى حبيته ، ج ٢ دار العربي ، ص ٢٥ و ٢٦ . والجدير بالذكر هنا أن مصطفى طيبة كان أحد كوادر الحزب الشيوعي المصري وليس تابعا للإخوان أو أصحاب الفكر فيهم بأية حال .
- (٥٥) سيد قطب ، لماذا أعدموني ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق العربية السعودية ، بدون ، والكتاب الصغير عبارة عن (اعترافات) كتبها سيد قطب أو اضطر لكتابتها تحت الضغط الشديد داخل السجن ص ٨٣ .
- (٥٦) عادل حمودة ، سيد قطب ، السابق ص ١٠٩ .
- (٥٧) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .
- (٥٨) أخبار اليوم ١٩ / ٩ / ١٩٥٣ .
- (٥٩) حسنين كروم ، صلاح نصر ، السابق ص ١٢٩ / ١٣١ .
- (٦٠) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية ١٩٥٧ - ١٩٦٥ ، السابق ، ص ١٧٤ وما بعده .

(٦١) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ١٩ .

(٦٢) السابق .

(٦٣) السابق .

(٦٤) قال عبد الناصر في ١٣ مايو ٦٢ وهو يتحدث عن الاتحاد القومي :

«بالنسبة للعقائدين .. فيفضلوا .. أن الباب مفتوح لهم وللجميع في الاتحاد القومي الذي يجمع كل الفئات الشعبية الذي هو الآن يصلح الخطأ الذي وقع فيه عندما ترك بعض العناصر الرجعية تسرب إلينا»

مجموعة الخطب ق ٤ ص ٣٠. (٦٥) الوقائع المصرية ٥ مكرر في ١٦ يناير ١٩٥٦ .

(٦٦) محمد الطويل ، برلمان الثورة ١٩٥٧ - ١٩٧٧ ، مكتبة مدبولي ط ١ / ١٩٨٥ ص ٧٧ / ٩٠ .

(٦٧) انظر مضبطة مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول (٢٢ يوليو ١٩٥٧ - ١٠ فبراير ١٩٥٨) المجلد الأول يوليو/ سبتمبر ، ففي جلسة ٢٤ يونيو ١٩٥٧ يلاحظ أن جريدة الأهرام كانت قد نشرت صباح نفس اليوم اختيار عبد اللطيف البغدادى رئيسا لمجلس الأمة ، وكذلك انتخاب الوكيلين بالإجماع ، وهو ما أغضب عددا من الأعضاء ، فخرج د. عبد الغفار متولي في هذه الجلسة عن طوره قائلا: إن ذلك يكون من شأنه أن يفهم أن هذا الانتخاب (يكون إملاء على السادة أعضاء المجلس)، وهو ما حدث بالفعل .

(٦٨) انظر على سبيل المثال جلسة ٦ / ٨ / ١٩٥٧ ص ٦٨ ، أيضا جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ وغيرهما من مضابط المجلس في هذا الفصل .

(٦٩) مضبطة مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الثالث (٢٦ / ٣ / ٦٤ - ٦ / ٤ / ١٩٦٨) انظر جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٥ .

(٧٠) السابق ، جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٥٧ .

Dekmejian, P 170(٧١)

.Ibid 170(٧٢)

Ibid 154(٧٣)

(٧٤) في هذا اللقاء استطرد أحمد بهاء الدين لعبد الحكيم عامر قائلا : «لاتؤاخذني ، فالعمال والفلاحون ليسوا مهينين ليكونوا أعضاء في المجالس التشريعية ، وبكل صراحة إن القابليين للرد والمناقشة والفهم (الذين على درجة من التعليم . وأنا أرى أن هؤلاء - أي العمال والفلاحين - سوف يستخدمون ككرباج على ظهور المثقفين) وراح بهاء يضرب أمثلة كثيرة لأحد المسئولين الذين لم يكن

لديهم استعداد قط لتغيير ما انتهوا إليه من الإفادة من الفلاحين والعمال كما هم وليس الاستفادة من (نوع من العمال والفلاحين) كما حاول أن يوضح بهاء الدين في مناقشاته الطويلة دون جدوى . محضر نقاش مع أحمد بهاء ، السابق .

(٧٥) أنور عبد الملك ، المجتمع المصري والجيش ، السابق ص ١٦١ ، أيضا يمكن العود إلى صور المحافظين في الأهرام ، ١٢ / ٩ / ١٩٦٠ .

Dekmejian, p 149(٧٦)

(٧٧) نص القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي ٩ مايو ١٩٦٨ ، القرارات الكبرى ، السابق ص ١٢٩ ، والنص التالي من ص ١٣١ .

(٧٨) جمال سليم ، التنظيمات السرية .. السابق ص ٥٢ .

الفصل السادس

الصحفيون وشورة ٢٣

تجمع مصادر هذه الفترة على صعوبة الموقف الجديد الذي أصبحت فيه الصحافة والصحفيون ، و هو ما عكسه الاهتمام البالغ الذى أولاه النظام للإعلام خاصة ، و ذلك لإدراكه لخطورة هذا الجهاز .

و يتضح هذا الموقف أكثر فى العلاقة بين الصحفيين والنظام طيلة الفترة الناصرية ، إذ كان عبد الناصر - أبرز ضباط القيادة - لا يهتم بشيء قدر اهتمامه باثنين : أساتذة الجامعة والصحفيين^(١)، لاسيما أن أساتذة الجامعة والصحفيين كان لهم دور كبير فى الحياة السياسية قبل ثورة ١٩٥٢ .

و يشير شهود عيان هذه الفترة - وقد كان أغلبهم من الصحفيين - إلى أن اهتمام عبد الناصر البالغ بالصحافة كان يتمثل فى اتصاله بالصحفيين كل صباح - وعلى سبيل المثال - كان دائم الاتصال بصحيفة الجمهورية ليأمر بإبراز هذا الخبر أو ذاك أو ليملى هذا الخبر أو ذاك ، و قد كان يتم نشر كثير من العناوين والموضوعات الهامة حينئذ بأمر من عبد الناصر^(٢)، بل إن كثيرا من عناوين الصحف كان يكتبها عبد الناصر نفسه ، و كثيرا ما كان يراجع (مانشيتات) الصحف الرئيسية بنفسه قبل أن تصدر الصحف .

وفى هذا كان كثيرا ما يستخدم الصحفيين أنفسهم لكتابة تقارير له ولرجالاه بحجة (التعاون) مع مجلس قيادة الثورة ، كما راح يستخدم الصحفيين فى عمليات سرية لم يكشف النقاب عنها بعد ، ومن هؤلاء

يمكن أن نذكر مصطفى أمين وقاسم جودة وغيرهما كذلك كان عبد الناصر وراء نشر العديد من الموضوعات ، و لعل من أبرزها ، ذكريات كريم ثابت التي نشرها تباعا في الخمسينيات بصحيفة الجمهورية^(٣) ، فقد ذكر لي أكثر من مصدر أنه كان قد اتفق مع كريم ثابت في هذا ، و لم يحذف منها - بعد قراءتها - غير جزء بسيط خاص بالاتحاد السوفيتي^(٤).

وقد كان من أثر هذا أن حدد ردود أفعال النظام ضد الصحفيين والمثقفين الذين كانوا يسعون لكتابة أفكارهم في هذه الصحف منذ قيام الثورة ، و كذلك حددت مواقف العديد من الصحفيين والمثقفين إزاء النظام .

ومن هنا ، كانت العلاقة بين الصحفيين والنظام قد خضعت لعنصر الولاء ، فقد فضل النظام في هذا (أهل الثقة) على (أهل الخبرة) أو أولئك الذين يتمتعون بخبرة كافية في وقت لا يخرجون فيه من حظيرة (الثقة) ، ومن ثم ، يتوقف تقديرهم حسب هذا العنصر وحده .

وقد مرت العلاقة بين الاثنين - الصحفيين و النظام - بعدة مراحل ، لعل من أهمها مرحلتين :

- المرحلة الأولى تحددت أكثر بعد الإجراءات الانتقامية للثورة عقب أزمة ١٩٥٤ .

- المرحلة الثانية تحددت عقب (تأميم) الصحافة في عام ١٩٦٠ حتى هزيمة ١٩٦٧ .

وقد تعرض الصحفيون والكتاب في المرحلتين إلى موجة مد عالية كان معيار الولاء فيها هو المعيار الوحيد ، و هو ما نتعرض له بالتفصيل الآن .

المرحلة الأولى

وجد الصحفيون أنفسهم ، في الفترة الأولى ، أمام عدة إجراءات للتضييق عليهم بقصد النيل من صحافة (الرأى) بوجه خاص ، و قد تمثلت هذه الإجراءات في تشديد قبضة النظام على السلطة خلال عدة إجراءات طيلة الخمسينيات و تمثلت فيما يلى :

(١) إلغاء الصحف المعارضة .

(٢) إنشاء صحف جديدة .

(٣) فرض (الرقابة) على الصحف .

أما عن إلغاء المعارضة ، فبعد مصادرة صحيفتى (المصرى) و (القاهرة) أكثر الصحف المعارضة وأشدّها مشاكسة ، قامت الثورة في ١٨ يناير عام ١٩٥٣ وبأمر عسكرى بتعطيل عدد كبير من الصحف منها : الصباح والفداء والنذير والملايين والواجب والمعارضة والميدان ^(٥)، وإلغاء تراخيص البعض الآخر .

ويلاحظ هنا أن أكثر المجلات المصادرة كان لها اتجاه عقيدى سافر - حزبى تقليدى أو أيديولوجى - و هو ما ظهر واضحاً في تصريحات المسؤولين في هذه الفترة ، ففي المؤتمر الصحفى الذى عقده وزير الإرشاد القومى محمد فؤاد جلال قال في تبرير هذه المصادرة إن السبب في هذا يعود لأنها « منشورات شيوعية ومتطرفة » و لم يمض وقت طويل حتى صودرت أعداد أخرى من الصحف الماركسية الواضحة في هذا الاتجاه ، منها : الكاتب والملايين والواجب وصوت الطالب والمعارضة .

وقد كان واضحاً أن السبب في هذا يعود إلى عدم تحمل النظام الجديد
لأية معارضة في هذا الوقت المبكر .

ولإكمال دائرة المصادرة سعى النظام إلى مصادرة الصحف الحزبية
التقليدية بعد إلغاء الأحزاب القديمة وذلك بحجة «عدم انتظام صدور
العديد منها» ، وقد بلغت هذه الصحف المصادرة في جملتها (٤٢ صحيفة)
صدور العديد منها ثم صودرت كلها ، و كان من أهمها البلاغ ، السياسة ،
الجريدة المسائية ، الوادى ، صوت الشعب ، الرأى الحر . . إلى غير ذلك (٦) .

و استعذب النظام طيلة الخمسينيات سياسة المصادرة ، ففي عام ١٩٥٦
عاد من جديد لمصادرة الصحف ، وقد كانت هذه المرة - فى أغلبها - مهنية
أو ذات نشاط سياسى قديم ، فصدور - ضمن ما صدور - صحف : الحزب
الوطنى واللواء الجديد والجيب ومصر الفتاة . . فضلا عن سياسة التعطيل
التي اتبعها النظام مع مجلات مثل لوريون دي جيب و بنت النيل . .
وغيرهما (٧) .

وعلى هذا النحو ، استطاعت السلطة التخلص من عديد من الصحفيين
المعارضين والكتاب الذين يتخذون مواقف مناهضة .

غير أن الأمر لم يقتصر على سياسة مصادرة الصحف المعارضة الحزبية
منها أو العقيدية ، وإنما سعى النظام - على الجانب الآخر - إلى اتباع سياسة
جديدة ، هى سياسة إصدار صحف خاصة بهذا النظام .

كان أول ما شغل النظام هو إنشاء صحف جديدة تدين بالولاء له ،
وأنشأ بالفعل المجلات والصحف التى توالى : التحرير ١٩٥٢ وبناء
الوطن ١٩٦٦ والشعب ١٩٥٦ والمساء ١٩٥٦ ، وقد كان جمال عبد الناصر

شخصيا وراء إصدار صحيفة الجمهورية (بعد قيام الثورة بأشهر قليلة) ،
ويؤكد حسين فهمى أن عبد الناصر عرض عليه فكرة هذه الصحيفة وأوعز
بها إلى جلال الدين الحمامصى^(٨) ، ليكون مسئولا عنها بل كان عبد الناصر
شخصيا - كما أشرنا - حريصا على متابعة الصحف وخاصة صحيفة
(الجمهورية) في فترة مبكرة بدقة ويوجهها في عديد من الأحيان بل كان يعد
نفسه مسئولا مسئولية كاملة من حيث : تحريرها ، إدارتها وتعيين رؤساء
تحريرها والمسؤولين الإداريين فيها . . وكان الضباط في هذه الصحف
مهمتهم الأساسية هي المسئولية السياسية أصلا^(٩) ، لتكون في نهاية الأمر
صحيفة عبد الناصر التى يقرأها كل صباح^(١٠) .

ورغم أن الثورة حشدت عديدا من العناصر الموالية لها في صحفها ، فإنه
يبدو أن نجاح بعضها - خاصة في الفترة الأولى كمجلة (التحرير) - يعود
إلى أنها كانت تنشر آخر الأخبار الحقيقية ، التى كان يصدرها جمال
عبد الناصر^(١١) .

غير أن هذا الغلو في التوجه السياسى جعل صحف الثورة تبدو في
مظهرها العام على أنها (صحافة الضباط)^(١٢) ، وليست صحافة
الصحفيين أو المثقفين أو - حتى - صحافة القراء على الأقل . فرغم أنه كان
يشارك فيها عدد من المثقفين كعبد المنعم الصاوى وحسن فؤاد وحسن
حافظ وعبد الغنى أبو العينين وسعد التايه وسعد لبيب وفتحى غانم
ويوسف إدريس وسامى داود وعلى العدالى وأحمد قاسم جودة وعبد العزيز
صادق وحسين فهمى وحلمى سلام . . وغيرهم ، فإن العسكريين كانوا
يحتلون المناصب في قمة العمل الإدارى والسياسى مثل أنور السادات الذى
كان المدير العام لرئيس تحرير الجمهورية أو مصطفى بهجت بدوى وأحمد

حمروش وثروت عكاشة لمجلة (التحرير) وخالد محيى الدين (المساء). .
وغيرهم .

إلى جانب الوسائل التى كان يلجأ إليها النظام من المصادرة أو التعطيل
أو استخدام سلاح الرقابة كما سنرى .

الأكثر من هذا ، أن الدولة لم تكتف بمصادرة الصحف المخالفة
وتعطيلها أو إنشاء صحف جديدة وتوفر لها الإمكانيات الضخمة والقيادات
العسكرية ، وإنما سعت إلى السيطرة على الصحف الأخرى وإن لم تكن
لتتخذ موقفا معارضا منها ويمكن السيطرة عليها مثل صحف : الأهرام
والأخبار ومجلى : الهلال وروزاليوسف ، فبعد القضاء على الصحف
المعارضة وشراء شركتى الإعلانات الشرقية المصرية التابعتين لأصحاب
(المصرى) (١٣)، بدأ عبد الناصر يفكر حثيثا لشراء صحيفة (الأهرام) (١٤).
واستطاع أن يسيطر عليها بالفعل فى نهاية الأمر بعد أن دفع بحسين هيكل
ليصبح مسئولا عنها فى أغسطس عام ١٩٥٧ ، أما صحيفة (أخبار اليوم)
فلم يكن عبد الناصر بحاجة ماسة لشرائها أو السيطرة عليها ، فإن الأخوين
أمين كفوه مشقة هذا ، إذ كانا مطيعين تماما فى كل ما يمليه عليهما ، متزلفين
إليه فيما لا يطلبه منهما ، كذلك استطاع أن يفرض رأيه على صحف الهلال
بفرض فضيلة (الولاء) عليها ، فصاحبها إميل وشكرى زيدان حرصا أن
تظل مجلات الدار كلها - لا مجلة الهلال وحدها - بعيدة عن التورط فى كل ما
يضيق النظام به ، و لم يمض وقت طويل على أزمة ١٩٥٤ حتى كانت مجلة
(روز اليوسف) تسكن تحت راية النظام وإن لم تخل من بعض الكتابات
اليسارية أو الإسلامية لكنها ، فى نهاية المطاف ، كانت تدين (بالولاء)
للنظام .

مسألة الرقابة :

ولم تكتف الدولة بمصادرة الصحف وإصدار غيرها ، وإنما سعت إلى تشديد قبضتها أكثر على جميع الصحف ، وذلك حين لجأت إلى فرض (الرقابة) على هذه الصحف .

والرقابة تعود إلى الأيام الأولى لقيام ثورة ١٩٥٢ ، فما كاد يمضى يومان على قيام الثورة حتى صدر الأمر رقم (١) فى ٢٥ يوليو من الرقيب الحربى بفرض الرقابة على الصحف ، و قد كانت تقدم بروفات الطبع للصحفيين والكتاب من شتى التيارات للرقيب العسكرى ليوقع عليها بالموافقة قبل أن تمضى فى طريقها إلى المطبعة (١٥).

وعلى الرغم مما أعلن عنه فى بعض الفترات من إلغاء الرقابة (١٦)، فإن هذه الرقابة لم ترفع بشكل فعلى قط عن الصحف أو عن الصحفيين و بأية صورة (١٧) كان الرقيب طيلة الخمسينيات يأخذ شكل (الرقيب العسكرى) الذى يرتدى ملابس عسكرية أو مدنية كما كانت الرقابة تفرض ليلا و نهارا فلا تصدر ورقة فى صحيفة إلا وكانت تمر على هذا الرقيب ، و لم يكن ليمر (رأى) قط فى شكل مقالة أو تحقيق اللهم إلا بعد الحصول على (أمر كتابى) بإباحة النشر ، وهذا التشديد كان يضع مندوب الجريدة فى موضع المسئولية الكاملة أمام (الرقيب) التابع لجهات رسمية عليا .

وعلى هذا النحو ، كان مندوب الجريدة يقوم ، فى كل جريدة ، بمطابقة ما يأمر به الرقيب على ما تعده الجريدة للطبع بالفعل .

أما فى الستينيات فإن الرقيب أخذ شكلا أكثر تحمرا ، و إن لم يكن أقل تشددا إذ كان الكتاب والصحفيون خاضعين ، بصورة صارمة ، للرقابة من

مكتب يسمى (مكتب الصحافة) بوزارة الإعلام ^(١٨)، و كان هذا المكتب يرسل بتعليقاته إما شفويا وإما خطيا كل ليلة إلى إدارة الجريدة فلا ينشر شيء منها قط ، اللهم إلا تحت إمرته ، و لا يمر رأى - مهما تكن طبيعته - اللهم إلا بعد الموافقة ، ومن المعروف أن هذا المكتب كان يوحى كل ليلة بالخطوط الرئيسية لما تريده الدولة ، بل كان يتدخل - من خلال عبد الناصر نفسه - فى فرض (المانشيتات) ، وكثيرا ما كان عبد الناصر نفسه يتصل بالصحيفة فى اليوم التالى . ليشير إلى هذا الموضوع - أو الخبر - مشيا أو غاضبا، و كثيرا ما أوحى بنشر مقالة بعينها فى الصفحة الأولى من دون المقالات الأخرى وتجارب المثقفين مع النظام فى هذا الصدد كثيرة . .

و لم يستطع أى كاتب أو مثقف - مهما يكن - أن يدلى برأى مخالف للنظام القائم فى ظل وجود الرقابة ، و لم يستطع أصحاب الفكر - قط - أن يحتجوا بصوت عال وربما كانت المرة الوحيدة التى احتج فيها البعض هى المرة التى رفعت فيها الرقابة لمدة بسيطة (٢٦ يناير / ٢١ أكتوبر ١٩٥٢) . راح الصحفيون فى هذه الفترة يسألون بوضوح :

- إلى أى مدى سوف تستمر الرقابة على الصحف ؟

ومن هنا ، راحت السيدة روز اليوسف تسأل على صفحات مجلتها - روز اليوسف - فى حديث استنكارى (لم يبق شيء يمكن أن يتنفس فيه النقد وتتجاوب فيه وجهات النظر غير الصحف) .

وعلى حين راحت تشير إلى أنها تعرف السبب وراء إبقاء الرقابة واستمرارها ، راحت تضيف ، موجهة حديثها إلى جمال عبد الناصر ، تقول :

(صدقنى إن هذا النوع من الناس - أى السيئين - لا يكون لهم خطر إلا

فى ظل الرقابة وتقييد الحريات . إن الحرية لا يفيد منها أبدا إلا الأحرار والنور لا يفزع إلا الخفافيش . أما الهمسات فى الظلام ، والبسمات التى يبطنها النفاق والمدائح التى يمتزج بها السم الزعاف . . فلا شىء يبطل مفعولها إلا النور و الهواء الطلق و الرأى العام النابه الحريص) .

ولا تلبث أن تحته على إباحة حرية النشر فى وقت يستعد فيه للتفاوض مع الانجليز قائلة فى الختام :

(لا تصدق ما يقال من أن الحرية شىء يباح فى وقت ولا يباح فى وقت آخر . فإنها الرئة الوحيدة التى يتنفس بها المجتمع ويعيش) (١٩) .

ولا نكاد نطوى هذه الصفحة إلى الصفحة التالية حتى نفاجأ برد جمال عبد الناصر بنفسه على صاحبة (روز اليوسف) و فى مجلتها ، فهو يؤكد - فى البداية - رأى السيدة فى احترام شديد ولا يلبث أن يضيف قائلا :

(أنى أخشى أن تصبح هذه الحريات كما كانت قبل ٢٣ يوليو سلعا تباع وتشترى ، وإننى لا أقصد أن أمس جميع الصحفيين وإنما الذين أقصدهم هم جميع هؤلاء الذين قرأت أسماءهم فى كشف المصاريف السرية وأنا أريد أن أصون الحرية من هذا العبث) . .

ولا يلبث عبد الناصر أن يضيف فى حسم :

(نحن لا نريد أن يشتري الحرية غيرنا ومن يدرى فقد يكون بينهم أعداء الوطن . . / و مع ذلك فأين هى الحرية التى قيدناها . أنت تعلمين أن النقد مباح وأننا نطلب التوجيه والإرشاد ونلح فى الطلب بل إننا نرحب بالهجوم حتى علينا إذا كان يقصد منه صالح الوطن وبناء مستقبله وليس إلى الهدم والتخريب ومجرد الإثارة) (٢٠) .

والغريب أن في هذه الفترة التي تطلب فيها الكثير من الأقلام حرية النقد وحرية الرأي ، نجد طه حسين يكاد يخرج على الإجماع فيرفض أن يرى حرية النقد مقيدة ، فيقول : (لست أعلم أن حرية النقد محدودة إذا قصد بالنقد الإصلاح والتوجيه وما أكثر ما ننقد الوزراء وقادة الثورة فلا نمنع هذا النقد وما ينبغي أن ننسى أننا نعيش الآن في ظل ثورة من حقها ومن الواجب عليها أن تحمى نفسها من جموح بعض الأقلام) (٢١).

ويواصل إحسان عبد القدوس ما بدأته أمه فاطمة اليوسف في العدد التالى من المجلة حين يقول معلقا على أقوال النخبة الحاكمة من العسكريين، خاصة صلاح سالم منهم ، فيقول :

(يستطيع صلاح سالم أن يقول صادقا إن الرقابة قد خفت وهانت . . ولكن هذا لا يعنى أن الصحافة قد أصبحت حرة ، ولا يعنى أن الأقلام تحررت ما دامت لا تزال تدور في دائرة يرسمها لها فرد . . دائرة تتسع وتضيق، كيفما شاء هذا الفرد . وهى غالبا ما تتسع أسبوعاً وتضيق أسبوعاً حتى مرت أيام كنا لا نستطيع أن ننقد واحدا من الممثلين . . وقد قلت لجمال عبد الناصر أن الرقابة المفروضة على الصحف هى ظلم للقادة أكثر منها ظلم للصحفيين وأصحاب الأقلام . فإن العالم كله يعرف أن في مصر رقابة على الصحف . . وتعرض للرقابة فى الداخل فىرى أنها تتخذ حجة لأصحاب الآراء الجبناء الذين لا يحاولون إبداء رأيهم ، وتتخذ حجة للمنافقين ، وتتخذ حجة للساسة الذين يملأون مجالسهم بأرائهم ثم لا يسجلونها على أنفسهم بحجة الرقابة) (٢٢).

ويعجب إحسان عبد القدوس أن الرقابة ألغيت على مراسلى الصحف الأجنبية، لكنها لم تلغ على الصحف الداخلية ، ويضيف :

(إنى واثق أن صلاح سالم يستطيع أن يقنع نفسه بإلغاء الرقابة . . وأن يلغيها اليوم قبل غد) ، خاتما مقالته الحادة بعبارة تقول : (حرروا الأقلام . . لتعرفوا أنكم أقوياء) .

ويعود إحسان عبد القدوس ولأكثر من مرة في انتقاد الرقابة والإشارة إلى عنتها، فيصيح في إحدى هذه المقالات قائلا :

(لن تتحرر الصحف قط ما دامت لا تزال تدور في دائرة يرسمها لها الفرد) (٢٣).

بيد أن أكثر الأصوات احتجاجاً تأتي من أحمد أبو الفتوح في تلك الفترة حين يحاول أن يكتب رأيه، فإذا بالبوليس يحاصر المطابع ويصادر ما يطبع منها لحدتها ، ومع ذلك فإن أبو الفتوح ينجح في إحدى هذه المقالات التي تنشر على أن يقول مؤكدا ما يذهب إليه من أن (الرقابة على الصحف مفروضة عليها) (٢٤).

ورغم أن الحوار استمر حادا لفترة بين أحمد أبو الفتوح وصلاح سالم وتنازعه صحف (المصرى) و (الأخبار) وبعض المؤتمرات الشعبية التي أقامت الثورة ، فإنه لم يهتم كثيرا بأحمد أبو الفتوح وظلت الرقابة رافعة سيفها بحدة على رقاب الكتاب والصحفيين بل وكان صلاح سالم يهدد الصحافة والصحفيين منذ فترة في مؤتمر عقد بميدان الجمهورية، رافعا قبضته في غضب شديد قائلا: « إننا سنظهر بقوة وعزم كل ركن من أركان هذه الدولة ولن ننسأك في هذا المضمار يا صاحبة الجلالة » (٢٥).

ولم يلبث أن ضرب بعرض الحائط كل الاحتجاجات ، ولم يمض طويل وقت حتى كانت أحداث مارس كفيلة بالقضاء على أى احتجاج. ومع

الوقت بدأت الدولة تشدد قبضتها أكثر على الصحف خلال إنشاء علاقة بين الصحف والتنظيم السياسى القائم خلال ما سمي بقانون (تنظيم الصحافة) .

ومنذ هذا الوقت سقطت الصحافة نهائيا فى قبضة النظام ، ولم تقم لها قائمة مرة أخرى . .

ولأهمية قانون تنظيم الصحافة ستوقف عنده الآن .

المرحلة الثانية :

تسهب عديد من المصادر فى تبرير صدور هذا القانون - قانون تنظيم الصحافة - الذى صدر فى مايو ١٩٦٠ ، فعبد الناصر كما رددت الصحف الرسمية كان يرى أن الصحافة كانت تقدم صورة بعيدة كل البعد عن «المجتمع الاشتراكى التعاونى الجديد» ، ويروي هيكى أن عبد الناصر برر هذا القانون بأن البلاد كانت مقبلة على تحولات اشتراكية عديدة ، وتأميم خطة للتنمية فلا يجب - كما يقول عبد الناصر - أن «أفرض سيطرة المجتمع على الاقتصاد ثم أترك لمجموعة من الأفراد أن يسيطروا على الإعلام» (٢٦).

ويزعم هيكى فى كتاباته الكثيرة فى هذا الوقت عن الإعلام أنه استطاع أن يثنى عبد الناصر عن رأيه فى استحواذ الدولة تماما على دور الصحف ، فيقول إنه وصل مع عبد الناصر إلى اقتراح مؤداه: « انتقال الملكية إلى التنظيم السياسى وليس إلى الدولة » .

ومهما يكن من بواعث تبرير هذا القانون ، فلا شك أن إمعان الدولة فى تشديد قبضتها على الصحف - أيا كانت الأسباب - فقد كان هذا الموضوع هو الهدف الرئيسى أمام هذا القانون .

وفى ضوء هذا كله تتعدد أدوار المثقفين . .

الصحفى المهادن

تتعدد صور الصحفيين ، خاصة ، إبان صدور هذا القانون ، وتؤكد جميعها على أن الأدوار الأثيرة لديهم جميعا في هذه الفترة كانت قد تحددت حول موقفين : الموقف المؤيد ، والموقف المهادن .

والواقع أن هذين الموقفين كانا أكثر المواقف شيوعا في الفترة التى تحددت بنهاية الخمسينيات وبداية الستينيات ، فى حين اختفى موقف المعارض ، وإن كان هذا لا ينفى وجود هذا النمط الأخير - المعارض - لكن إما داخل السجون (الإخوان واليسار) وإما خارجها فيما يمثله الموقف الصامت خارج المؤسسات الرسمية .

وبديهى هنا أن الصحفى المهادن - وهو أول أنماط الصحفيين فى هذه الفترة - كان دون أيديولوجية ثابتة واضحة ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن (الانتهازية) يمكن أن تكون أيديولوجية .

وعلى أية حال ، فإنه يمكن تحديد دور المثقف المهادن منذ عقد اجتماع أنور السادات برؤساء تحرير الصحف والمجلات فى ١٢ مايو ١٩٥٨ ، وأقر المجتمعون وبإيعاز من الدولة (أن ينضم صاحب كل صحيفة ومجلة ورئيس تحريرها كأعضاء عاملين فى الاتحاد القومى) .

بل واتفق فى هذا الاجتماع أن تكون ثمة لجنة للصحافة فى الاتحاد القومى وقد كان هذا تمهيدا لصدور قرار فى هذا الشأن بعد ذلك فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ و ينص على ضم الصحف إلى تنظيم الاتحاد القومى .

فى هذه الفترة التى تفصل بين القرارين (حوالى عام) نلحظ دورا بارزا للصحفى المهادن ، لقد لعب عدد كبير منهم أدوارا كانت مقدمة لصدور هذا القرار ، قرار تنظيم الصحف و تمهيدا له .

ونلتقى هنا بعديد من هذا النمط المهادن . .

إن محمد حسنين هيكل لم يكف فى هذه الفترة عن انتقاد الصحافة مرددا أفكار عبد الناصر فى خطبه فى تلك الفترة ، فالصحافة: « لا يزيد دورها على أن تكون صحافة شخصية لا تعبر عن الرأى العام ، وأنها تواجه مشاكل المجتمع فى خفة وسطحية على غير ما يقتضى التعمق فى أمورنا » (٢٧).

وفى هذا السياق يشير فتحى غانم إلى ضرورة أن تشرف الدولة على وسائل الإعلام حتى تضمن « ألا تسيطر عليها جماعة من المضللين » ، وقد رأى أن هذا الضامن هو خضوع الصحافة لرقابة الشعب ، وهذه الرقابة لابد أن تتم داخل المجلس النيابى وفى الاتحاد القومى (٢٨)، فمن حق الدولة فى العصر الحديث - كما يرى - التدخل لتوجيه حرية الرأى (٢٩).

أما إحسان عبد القدوس فقد كان أكثر المدافعين عن حرية الدولة فى السيطرة على الصحف فدعا إلى ضرورة أن تنظم الصحافة داخل الاتحاد القومى ذاهبا إلى أنه من المفروض أن يسعى الصحفيون - أو على الأقل رؤساء التحرير - ليكونوا هيئة داخل الاتحاد القومى ، بل وكان إحسان أول من دعا إلى أنه لا يجب أن يكون من حق أى صحفى أن يتولى رئاسة التحرير إلا إذا قبل ضمن الهيئة المكونة داخل الاتحاد القومى .

الأغرب من هذا أن إحسان عبد القدوس كان يطالب صراحة ، ومبكرا ، بوصاية التنظيم الرسمى على الصحف ، رغم أنه يعتقد - فى الوقت نفسه -

أنه لن يكون للكتاب وأصحاب الرأي ، «رأى واحد يرددونه كالبيغاوات ولا يمكن أن تكون حرية الرأي هذه مادام يحكمها جميعا شعار واحد من التنظيم الرسمي الذى تراه الدولة صالحا لتوجيه الصحافة» (٣٠)

ومع أن الواضح أن إحسان عبد القدوس كان يمهد بمقالاته لصدور مثل هذا القانون فإنه راح يعرض اقتراحا يؤكد به أن ثمة اتفاقا بينه وبين أصحاب السلطة بهدف تعزيز مركزه المادى والمعنوى فى روز اليوسف فى حالة ما إذا جاء التأمين وسيطرت الدولة على الصحف وهو كان يدرك أن التأمين آت لا محالة ، إذ يكتب فى (روز اليوسف) قبل مجئ التأمين مقترحا على مجلس إدارة روز اليوسف أن يشتري المحررون والعمال دار روز اليوسف من أصحابها بقيمة رأس المال حتى لا تترك عدالة توزيع الحقوق نظير العمل فى أيدي أصحاب الدار يوجهونها حسب أمزجتهم » (٣١).

ويبرر إحسان هذا الاقتراح الذى لا يجب أن يصدر من صاحب دار صحفية قط ، فيقول إننى لجأت إلى هذا لسببين :

أحدهما : أن الرقابة على الصحف قبل تأمينها وصلت إلى حد بعيد ، كانت عاجزة عن التعبير عن رأى الحر الفرد ، قلت : بما أننى لا أستطيع أن أمارس حريتى الكاملة فى روز اليوسف فلتذهب روز اليوسف كلها إلى الحكومة.

هذا سبب. أما السبب الآخر ، و هو الذى يهمنى هنا أكثر من غيره فى تفسير هذا الاقتراح الذى نادى به ، فهو ما يفصله فيقول « أننى على العكس مما يتصور الناس ، أرى أن روز اليوسف لم تكن كإدارة صحفية تعتمد على رأس مال ، يعنى السيدة روز اليوسف توفيت وكل ما تركته كرأس مال سبعمائة وخمسون جنيها ، وقد كانت لها قدرة فى التدبير . . أما أنا ، فلم تكن

عندى هذه القدرة . . لهذا طالبت بالتأميم لأننى لم أكن لأستطيع أن أدير مؤسسة أملكها « (٣٢).

ويفهم من هذا المحضر الذى أجرى مع إحسان عبد القدوس أنه لم يناد فقط بالتأميم منذ فترة مبكرة لأسباب تمليها عليه الدولة أو تمليها مصلحته ، وإنما كان قد ذهب بمقالاته إلى عبد الناصر الذى « أخذ كام سطر وأصدر بهم قرار التأميم ونسبته الصحافة للحزب القائم » (٣٣).

وإحسان هنا يمضى ، دون شك ، فى طريق أقامه له آخرون ، وجاء هو ليمهد فيه ما سوف تأتى به الأحداث . .

وإذ مهد مناخ التأميم رؤساء تحرير الأهرام و روز اليوسف ، فقد كان من الطبيعى أن يخصص أكثر فى هذا الطريق أصحاب (أخبار اليوم) وبمراجعة صحيفة أخبار اليوم يتأكد لنا أن أعداد هذه الصحيفة تزخر فى هذا الوقت بنغمة التحذير المتكرر من الانفلات السلبي فى الصحافة ، وهذا الانفلات - فى رأى الصحيفة - يحتاج إلى رعاية الحكومة ، فما يحدث من الانفلات ليس بداية الفوضى فقط ، وإنما - كما يقول على أمين - « مؤامرة جاهلة على حرية الصحافة » (٣٤)، مضيفاً إلى ذلك أن رؤساء التحرير يطالبون « بحماية حرية الصحافة من انفلات المستهترين العابثين » (٣٥).

ويمكن أن نقول أن هذه المقالات كانت بتوجيه من الدولة وذلك للتمهيد لإصدار ماسمى بقانون (تنظيم - تأميم - الصحافة) ، وهو ما يعود لسببين :

أولاً : لأنها تضمنت الخطوط العامة لما جاء عليه القانون بعد ذلك .

ثانياً : ما أشار إليه بعض الكتاب فى تعليقاتهم على صدور القانون من

أن الثورة لم تخف إيمانها بأن يمتلك الشعب الصحافة ولا يمتلكها الأفراد.

ونكاد نجزم أن كل هؤلاء من رؤساء التحرير كانوا قد عقدوا (صفقة) خفية بينهم وبين النظام خاصة ، بدليل أن رؤساء التحرير بعد تنظيم الصحافة الذى أجرى فى المرة الأولى أثناء وجود الاتحاد القومى ظلت أسماؤهم فى مقدمة الأسماء التى حصلت على أكبر قدر من النفوذ فى صحفهم ، ولم ينتقص من نفوذها السابق شيئا .

ففى الأهرام ظل محمد حسنين هيكل ، كما هو، مضافا إليه فكري أباطة وتوفيق الحكيم ، وفى الأخبار ظل مصطفى أمين ، كما هو ، مضافا إليه محمد زكى عبد القادر و جلال الدين الحماصى ، وفى روز اليوسف ، ظل إحسان عبد القدوس رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة ، مضافا إليه يوسف السباعى وفتحى غانم ، بينما كانت دار التحرير يتربع على مجلس إدارتها عدد من المدنيين المتمين للنظام الآن من أمثال طه حسين و كامل الشناوى وموجودا على رئاسة مجلس إدارتها صلاح سالم نظرا لأنها من مؤسسات النظام وصحفه ، تابعة له ومؤيدة كالجمهورية والتحرير .

الصحف المؤيد

وعلى أية حال ، فإنه صدر بعد ذلك وبالتحديد فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ أهم قوانين النظام قاطبة ضد الصحافة والصحفيين ، وهو قانون (تنظيم الصحافة) كما سُمى ، راح النظام به يشدد قبضته أكثر على الصحفيين والكتاب من كافة التيارات ، فاقترب المثقف المهادن ، أكثر ، إلى منطقة المثقف المؤيد ، بل أصبح التأيد مطلقا ، بل وزاد عدد المؤيدين حتى كاد ينجفى المثقف المعارض أو كاد .

ويمكن أن نجد ، أبلغ مثال على ذلك ، هذا الاجتماع الذى أمر عبدالناصر بعقده مع أعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير بكوبرى القبة ، ففى هذا الاجتماع راح جمال عبد الناصر يتحدث ، لفترة طويلة عن الباعث الذى دفعه دفعا لإصدار مثل هذا القانون (٣٦) ، دون أن ينبس أحد الحاضرين ببنت شفة ، ورغم أنهم كانوا جميعا غير موافقين على هذا القانون ، فإن أيا منهم لم يجرؤ على المعارضة أو - حتى - مناقشة القانون الجديد أو الاستفسار عنه .

وينقل جلال الحماصى صورة مؤسفة لأصحاب الصحف ورؤساء التحرير والصحفيين فى لقاءهم بعبد الناصر ، فيقول :

(قبل الذهاب كانوا جميعا متفقين على أن قرار تأميم الصحافة قرار خاطيء ، ولكن عندما انتهى عبد الناصر من شرح فكرة التأميم فى بداية الاجتماع . . فإن أيا من الحاضرين لم يبد اعتراضا واحدا على القرار) .

ويؤكد هذا السيد أبو النجا أحد كبار إدارى الصحف من الحاضرين ، حين يقول تعليقا على الاجتماع :

(لم يجرؤ أحد على أن يعارض قولا من أقواله) .

وراح الكتاب والصحفيون بعد هذا الاجتماع يؤكدون فى صحفهم على صواب هذا القرار دون أن يتعرض له أحد وبدأت مواكب النفاق لفترة طويلة بعد هذا الاجتماع .

ومن المؤسف أن عديدا من كبار الصحفيين راحوا يظهرون تأييدا ممقوتا يقترب من الابتذال ، وعلى سبيل المثال ، فبعد تأليف أول مجلس إدارة

لمؤسسة (أخبار اليوم) بعد التأميم ترك محمد التابعى مقعده ليجلس عليه أمين شاكر أحد ضباط الثورة ويعرب عن أن هذا شرف كبير (٣٧) .

ومهما يكن ، نستطيع أن نوجز أهم نتائج سيطرة النظام على الصحف والصحفيين فى النقاط الآتية :

أولا : لم يعد أحد لىستطيع أن يعبر عن (رأيه) صراحة خلال أية صحيفة أو مجلة . فإنه فضلا عن (مكتب المراقبة) الذى كان متواجدا بشكل دائم، إما فى الصحيفة أو فى مكتب الاتحاد الاشتراكى التابع للصحيفة ، .. فضلا عن ذلك ، فقد كانت تبعية الصحيفة للتنظيم السياسى مطلقة . وتحول دون توجيه رأي أو نقد للنظام من خارجه .

ثانيا : تشديد قبضة الرقابة على الصحف وخاصة أن تدخل السلطة التنفيذية ممثلة فى التنظيم السياسى يتسق مع انتهاء الرقيب إلى السلطة التنفيذية، إما لكونه حاكما عسكريا وإما لكونه وزيرا للإعلام .

ثالثا : أصبحت قضية (أهل الثقة) تمثل أحسن تمثيل فى المسئولين الذين يولون على الصحف - كما رأينا فى الفصل السابق ، وهم بهذا القانون كانوا يعينون بناء على موافقة من التنظيم السياسى ، وأصبح المسئولون عن الصحف جميعا أعضاء عاملين فى الاتحاد الاشتراكى .

رابعا : ارتبط بهذا ازدياد فى الاضطراب الذى حدث بإدارة الصحف ، ونال من رأى المستقل ، خاصة فى صراع مراكز القوى داخل النظام فرجحت سلطة عبد الحكيم عامر على سلطة جمال عبد الناصر ، وقام عامر فى إحدى المرات بنقل الكتاب والصحفيين من المؤسسات الصحفية إلى مؤسسات تجارية، وهان أمر مثقف كبير مثل طه حسين، فأقيل ضمن من أقيلوا فى إحدى هذه المرات . إلى جانب هذا كله ،

فإن الدولة لم تسمح بحرية الرأي قط طيلة الخمسينيات أو الستينيات إلا بشروطها ، وتحت مظلتها ، وعدا فترات قليلة لم يكن القصد منها حرية الرأي بقدر ما كانت ارتباطا بظروف معاصرة ، فإن أيا من الكتاب والصحفيين لم يتمتعوا بحرية في الرأي سواء على مستوى (الرأي) أو (الفكر) وهو موضوعنا التالى .

الصحافة / الولاء

كما رأينا ، فإن عبد الناصر استطاع أن يقبض بيد من حديد على الصحف فى هذه الفترة التى شهدت تغيرات اجتماعية واقتصادية كثيرة ، بحيث لم يكن يستطيع أحد من المحررين من الداخل أو الكتاب من الخارج أن يعبر عن رأيه بصراحة ، اللهم إلا بعد خضوعه للولاء ، وتحت مظلة النظام .

فى الفترة الأولى - الخمسينيات - تكفلت الرقابة بكل شىء بعد إنشاء عديد من الصحف التى تنتمى للنظام مع إحكام الرقابة على الصحف التى لم تكن لتتنمى للنظام حيثئذ ، و فى الفترة التالية - الستينيات - تكفلت قوانين تنظيم الصحافة - التأمين - بالباقى فضلا عن جو التشديد الذى اتسم به هذا العقد حتى هزيمة ١٩٦٧ فلم يعد أحد يستطيع أن يعبر بالرأى فى قضية يختلف فيها مع النظام دون أن يوقف عن الكتابة أو ينقل إلى إحدى المؤسسات التى ليس لها أية علاقة بالصحافة أو يفصل .

لقد كان المعيار الوحيد الذى يسمح به فى تجنيد الصحفيين أو السماح لهم بإبداء الرأي كان هو معيار (الولاء) و قد افتقد هذا النموذج من الصحفيين أو الكتاب بهذا الشكل أى لون من ألوان الانتماء السياسى أو الأيديولوجى المغاير^(٣٨) للنظام ، اللهم إلا إذا كان الولاء للنظام السائد .

ومن هنا ، كان النظام قد اختار في هذا المجال العناصر التي ليس لها أى انتماء سياسى محدد مما اضطرت معه هذه العناصر إلى إضفاء الثناء المطلق على النظام وقراراته بشكل لفت نظر كثير من الجهات الأجنبية (٣٩)، كذلك أضاف إليهم عددا من العسكريين ، ليلعبوا فى الصحف دور الصحفيين والكتاب ورؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة من أمثال يوسف السباعى الذى ما أن اختاره عبد الناصر فى أحد المناصب حتى أبلغ عبد الناصر عند إبلاغه نبأ التعيين بأنه بعيد عن السياسة ولا يهتم بها كثيرا (٤٠).

هذا فى الفترة الأولى من الخمسينيات أما فى فترة الستينيات ، وبعد أن بدأت الدولة تتخذ عدة إجراءات تلتزم بها كأسس جديدة للنظام السياسى مثل التحول الاشتراكى وسياسة عدم الانحياز و الدعوة للقومية العربية وما إلى ذلك .. فإن قبضة الدولة زادت بما يؤكد أنه لا يضارع زيادة فئة التكنوقراط من ذوى الأصول العملية إلا زيادة درجة الولاء للنظام (٤١)، حتى أفرخ النظام طبقة افتقدت إلى التوجه السياسى الواعى والثورى (٤٢)، ومن ثم ، فإن الوجه الآخر لهذا كان ضعف قبضة الصحفيين والكتاب من ذوى الأصول الإنسانية و الأدبية فى الجانب التعليمى .

ومما سبق ذكره ، فإن النظام سعى إلى وضع عدة ضوابط للممارسة الصحفية عمد النظام إلى تحديدها ليحول دون أى رأى معارض ، على النحو التالى :

١ - لا يمكن مناقشة أن الرئيس جمال عبد الناصر زعيم للثورة وأن ثورة يوليو هى ثورة بدأت انقلابا عسكريا إلا أنها انقلبت إلى ثورة ذات وجه تقدمى أو وجه يريد التقدم والتغيير .

٢ - تنوع الآراء و اختلافها باختلاف الاجتهادات و لكن على ألا يكون فى

هذا صدام مع المبادئ الأساسية للنظام ومنها الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والقومية العربية .

وإن النظام الليبرالي في الاقتصاد والسياسة بمعناه التقليدي تجربة ثبت فشلها في مصر ولا بد أن تطور البلاد نفسها بتجربة جديدة .

٣ - الالتزام بالميثاق الوطني .

٤ - إن تنظيمات الاتحاد الاشتراكي تعطى الحق لكل عضو أن يوجه النقد الذي يحقق رفع مستوى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ومنها الصحافة ، كذلك فإن للاتحاد الاشتراكي أن يسحب العضوية من أى عضو عامل في الصحافة وبذلك يحقق رقابة السلطات الشعبية .

٥ - كان مباحا توجيه النقد لبعض المسؤولين أحيانا في بعض الأمور ولكن كان مثل هذا النقد لمسؤولين آخرين وفي أشد الأمور خطرا، أمراً لا يغتفر أى، كانت هناك منطقة لايجوز للصحافة الاقتراب منها بالنشر وهى منطقة محددة بأشخاص معينين وموضوعات معينة (٤٣).

وهو ما عبر عنه عبد الناصر في عديد من خطبه وتصريحاته في هذا الوقت (٤٤).

وكان الذى يريده عبد الناصر ألا يخرج أحد على النطاق الذى حدده ، والذى وضع فى الستينيات إطارا له فى (الميثاق) .

و الواقع أن آراء عبد الناصر فى (محاضرات محادثات الوحدة) يمكن أن تلقى ضوءا ثاقبا على المشكلات التى كانت تواجه المثقفين فى هذا الوقت ، فالولاء عنده كان يتمى إلى نوعين من الولاء ينصرفان إلى نوعين من التعبير .

الولاء فى الرأى :

أى فى القضايا التى يحاول أن يطرحها المثقف ، وهى القضايا التى لا تطوى فكرا أو أيديولوجيا مغايرة للنظام، أى المثقف الذى لا ينتمى صراحة لأى انتماء ، خاصة تلك التى كانت تهاجم النظام بشكل مباشر، وفى صدد حديثه عن السبل التى كان يجب النظام فيها المحافظة على السلطة وقد كان من أهم هذه السبل تجريد أعداء هذه الثورة من أسلحة كثيرة لعل من أهمها عند عبد الناصر سلاح (الصحافة) .

وعلى هذا النحو ، نتأكد أن عبد الناصر كان حريصا على الولاء للثورة مهما تكن طبيعة الرأى المخالف لها .

الولاء فى الفكر :

أى فى القضايا التى كان يحاول أن يطرحها المثقف ، والتى تنبع من أيديولوجية خاصة بها ، وفى هذا الصدد ، فإن عبد الناصر لم يكن ليطبق حرية الرأى التى تعتمد على أيديولوجية معينة خارجة عن (الولاء) . و(الأمن) السياسى ، وخاصة الأيديولوجية الليبرالية أو الدينية أو الشيوعية.

ولنضرب مثلا واحدا على مثقفى اليسار فى الصحف فى منتصف الخمسينيات قبل أن نستطرد- أكثر- حول نوعى الرأى والفكر .

ففى منتصف الخمسينيات لم يهتم عبد الناصر بهؤلاء حين اقتصر نشاطهم على الصعيد النظرى الكلامى ، غير أنه راح يواجهه ، بعنف شديد ، الذين انضموا إلى تنظيمات أو أحزاب^(٤٥) ، وقد ظل واضعا الصحفيين من الشيوعيين بوجه خاص فى قاع السجون مادام لم يتخلوا عن انتمائهم السياسى ، يقول محمد سيد أحمد : (إن عبد الناصر كان يخشى كثيرا منا كتنظيم ، ومن هنا ، فإنه دخل معنا فى السجن فى مساومة لحل التنظيم ، أو

بحل التنظيم الذى يمكن أن يثير الجماهير ضده ، كما كان يعمل ألا ننتخب كتنظيم ، وأنا شخصيا بعد أن حل الحزب وعدت لأعمل في الأهرام صحفيا ، فردا وليس خلال تنظيم . . لم يعد يخشى منى شيئا ، بل أستطيع القول أننى بعد أن عدت إلى الأهرام بهذه الصفة لم أعد أحس بأى قيد فى الكتابة من هذا المنطلق (٤٦) .

وحتى بعد أن خرج الشيوعيون من السجون كان عبد الناصر يترك لهم حرية التعبير لكن لا يترك لهم قط حرية العمل السياسى بشكل جماعى ، والتعبير عن ذلك فى الصحف بأية حال .

ويكمل شيوعى آخر - أبو سيف يوسف الذى عمل فى «مجلة الطليعة» بعد خروجه من السجن بأن عبد الناصر (كان مستعدا للتعاون مع الشيوعيين فى حدود أن يلتزموا بدور معين لا يتجاوزونه ، وهو أن يكونوا دعاة ومبشرين بالاشتراكية فقط ، على أن يبتعدوا - نهائيا - عن لعبة التواجد فى مؤسسات السلطة ، على الأقل بشكل تنظيمى سياسى) (٤٧) .

ولأن المثقفين من ذوى التيار العقيدى أصبحوا جزءا من اللعبة الدولية ، فكثيرا ما كانت تصطدم بهم الثورة كلما ساءت علاقتها بإحدى الدولتين العظميين ، وعلى سبيل المثال ، فإن موقف الثورة من الإخوان لم يكن فقط للخلاف الذى نشأ بينهما ، وإنما كذلك لأن الثورة ، فى الفترة الأولى بوجه خاص ، كانت تستهدى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الإخوان المسلمين ، فكان أحد عناصر موقفها منهم ارتباطهم بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية ، أو على الأقل تخوف الولايات المتحدة من هذه القوى المناهضة فى الشرق ، وهو ما يقال بشكل ما عن اليسار ، ففى حين كانت علاقة الثورة بالولايات المتحدة تنجح للتهادن لم تتردد فى القبض على عدد

كبير من اليسار الذى كان يهاجم أمريكا فى ذلك الوقت ، فحين هاجم عبدالرحمن الشرقاوى (النقطة الرابعة) كان رجال الثورة - كما يلاحظ الشرقاوى نفسه^(٤٨) يرون أن أى هجوم على الأمريكين هو فى الأساس الأول هجوم عليهم ، فكان رد الفعل الرسمى هو منعه من الكتابة تماما .

ومن المثير للسخرية أنه حين بدأ رجال الثورة يتخذون موقفا مضادا من الولايات المتحدة سمحت الحكومة المصرية للسفارة الأمريكية فى مصر بنشر وتوزيع نشرة (مبدأ إيزنهاور) فى وقت لم تحرك ساكنا أمام الكتابات التى صدرت من اليساريين لمهاجمة المشاريع الأمريكية المشبوهة ، فينشر محمد سيد أحمد كتابا بعنوان (مشروع إيزنهاور . . عدوان جديد) .

وينشر عبد الرحمن الخميسى كتاب (لا يا إيزنهاور) . . إلى غير ذلك .

وقد كان عنصر الولاء يتأرجح حسب طبيعة اللعبة الدولية فى هذا الوقت ونخص بالذكر هنا موقف جريدة المساء إبان قيام حركة عبد الوهاب الشواف فى الموصل ، إذ انفردت هذه الجريدة التى يسيطر عليها اليسار بالامتناع عن تأييد هذه الحركة التى قام بها ضابط بعثى ، على اعتبار أن عبدالكريم قاسم مقرب من الاتحاد السوفيتى أكثر من جمال عبد الناصر نفسه . وقد كان من أثر ذلك أن أرغم خالد محيى الدين على الاستقالة ، وفصل عدد كبير من الصحفيين والمثقفين فى هذا الوقت منهم سعد التائه .

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت حركة اعتقالات واسعة فى ٩ يناير ١٩٥٩ بهؤلاء الذين لم ينتموا لسياستها وعارضوها من أمثال فيليب جلاب وطاهر عبد الحكيم وفخرى ليب ونبيل صبحى . . وغيرهم . فى وقت كان فيه عدد من الصحفيين يرتدون من آن لآخر بين تأييد النظام أو إظهار تأييده .

ويلاحظ البعض في هذا السياق أن جميع الصحفيين الذين تقع إسهاماتهم في إطار ظاهرة الانتقال من موقف إلى موقف مناقض، احتلوا مناصب صحفية عليا تبدأ من رئيس مجلس الإدارة و تنتهى بمدير تحرير (٤٩).

وعلى هذا النحو . كان عنصر الولاء يرتبط بتوجيه عبد الناصر الأساسى ، وما يمكن أن يمثل - كتوجيه تكتيكى - فى لعبة السياسة الدولية ، ومع أنه يمكن القول مع عديد من المثقفين فى هذه الفترة أن جمال عبد الناصر كان أكثر الزعماء قدرة على مقاومة ضغط القوى الخارجية وإن كان يحرص أن يكون هناك هامش يستطيع فيه أن تكون علاقته بالخصم الأجنبى لا يصل إلى نقطة اللاعودة (٥٠) . فإن ذلك كان يعنى فى النهاية أن عبد الناصر كان يرى فى عنصر (الولاء) للنظام أهم العناصر فى علاقته بالمثقفين وأكثرها إثارة بالاهتمام .

وهو ما سنشير إليه خلال عديد من النماذج من الصحفيين والمثقفين .

بيد أن ثمة ملاحظة هنا لابد من الإشارة إليها قبل أن نصل إلى رصد أدوار هؤلاء المثقفين فى هذا الوقت ، وهى أنه من الشائع لدى بعض الكتاب - أحمد بهاء الدين على سبيل المثال - أنه لم يعتقل صحفى أو مثقف يعمل بالكتابة خلال الصحف فى عهد عبد الناصر ، كما لم يضيق عبد الناصر الخناق على صاحب (رأى) لمجرد اهتمامه بالرأى المجرد و من اعتقل من الصحفيين فى ذلك الوقت كان يعود دائما إلى نشاطات غير صحفية ، ويؤكد هذا رأى أحمد بهاء الدين فى أكثر من موضع بأنه لم يحدث أن أى صحفى أو كاتب حرم فى تلك الفترة من الكتابة ولم يحدث أن قطع رزق أحد من هؤلاء قط، ما داموا لا يرتبطون بتنظيم أو فكر مناهض (٥١).

معنى هذا أن بهاء الدين لا يأخذ الصحفي إلا بجريسته السياسية وانتهائه التنظيمى فقط ، وهو ما يردده كثيرا ويؤكد عليه (٥٢).

والواقع أن هذا رأى يمكن أن يكون صحيحا لو أنه طبق على بعض الحالات الخاصة التى لا تكون (القاعدة) ومنهم أحمد بهاء الدين نفسه ، ومنهم بعض خاصة عبد الناصر وندمائمه ممن كانوا يرتبطون به بصلة الصداقة أو القرب من أمثال محمد حسنين هيكل ومصطفى أمين فى الفترة الأولى قبل القبض عليه ، أما فى التعميم ، فإن عبد الناصر لم يكن يسمح لأحد قط ، فى الحالىن : الرأى المجرى أو الفكر التنظيمى بالتعبير الصريح المباشر للنظام .

وما نراه من نماذج تشير إلى سماح عبد الناصر بالنقد إنما تشير إلى بعض هذه النماذج التى أشرنا إليها ، ويمكن أن يضاف إليها عديد من المسرحيات أو الأفلام أو الروايات الموجهة بسهام النقد ، فإن ذلك كان مسموحا به على أن يكون تحت مظلة النظام ، فضلا عن أنه كان مسموحا به فى مجال الفن فقط وليس الفكر بأية حال . وهو ما سنصل إليه الآن فى الجانبين : الرأى أو الفكر .

ومهما قيل من أن الصحافة تمتعت بحرية النقد والرأى فى فترات معينة ، فإنه لا يمكن أن نغفل عديداً من الحالات التى ترد على هذا التصريح وتنفيه، وعلى سبيل المثال ، فقد قبض على إحسان عبد القدوس فى عام ١٩٥٤ حين أبدى رأيا مخالفا لضباط الثورة فى ظاهره فزج به إلى السجن الحربى ، وحين خرج من السجن الحربى صاح فيه عبد الناصر بعد استقباله بيته (أنا بأعالكك نفسيا يا إحسان) (٥٣).

كذلك اعتقل عبد الرحمن الشرقاوى قبل أزمة ١٩٥٤ وبعدها ، مرة لاثامه بانحراف الرؤية فى رواية (الأرض) التى كانت تنشر حينئذ بحجة تعريضها بالثورة ، وفسر هذا الموقف بعدد من الاتهامات التى حوشر بها فى ذلك الوقت منها أن حزب الشعب هو (هيئة التحرير) ، مع أن الأرض عمل فنى ، ولم يلبث أن قبض عليه مرة أخرى حين عاد من مؤتمر للشباب فى وارسو ، إذ حاول انتقاد صور عساكر السجن الحربى الذين مثلوا مصر هناك بشكل سيئ بعد أن ارتدوا الملابس المدنية على أنهم من «الوفد» المصرى ، وما كاد ينشر نقده على صفحات مجلة التحرير حتى وجد نفسه نزيل السجن الحربى، وفى هذه الحقبة منع من الكتابة إبان الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة (النقطة الرابعة) مع آخرين .

الأكثر من هذا غرابة أن عبد الرحمن الشرقاوى حين بدأ يكتب عدة مقالات حول سوء تطبيق الاشتراكية فى بداية الستينيات ، وتحت مظلة النظام ، وجد نفسه - فجأة - مفصولا ومنقولا إلى مؤسسة المصايد والاشباك مع غيره من الصحفيين والكتاب (٥٥).

وفى هذا الصدد لا يمكن إغفال حالة مثل حالة د . درية شفيق صاحبة مجلة (النيل) ورئيسة تحريرها حين قدمت للمحاكمة فى ٢٣ مارس ١٩٥٥ أمام محكمة عابدين بتهمة التجمهر و عقد اجتماع بدون ترخيص من الداخلية بقاعة (يورت) ، وكانت فى فترة سابقة قد أقدمت على عقد اعتصام طويل فى (نقابة الصحفيين) للمطالبة ببعض الحقوق السياسية للمرأة وهو ما يعنى عند النظام (بعدم الولاء) وخاصة أنها أعلنت ذلك لوكالات الأنباء العالمية وطيرت أخبارها آلات (التيكز) فى صحف العالم .

وقد زاد موقف درية شفيق سوءا أنها راحت تستمر فى تأييدها - فى مجلتها

- لمشروع إيزنهاور ، وهاجمت دعاوى الاشتراكية في وقت كان النظام المصري فيه في عام ١٩٥٥ في طريقه للتعاون مع الدول الاشتراكية والمعسكر الشرقي.

وهذه هي الفترة التي تم القبض فيها على صبرى أبو المجد - المحرر بالمصور - بعد أن قام - على العكس من رغبة النظام - بإجراء استفتاء حول شكل نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال وجاءت نتيجة ذلك أن ١٥ ، ٩١٪ يريدون حياة نيابية برلمانية تستند إلى أكثر من حزبين ، وأجاب ٦٥٪ بضرورة انتخاب كل أعضاء البرلمان في وقت كان النظام فيه في سبيله للتخلص من الأحزاب والحياة النيابية وسلك طريقا جديدا في الحكم الشمولى .

ولا يمكن لمؤرخ هذه الفترة أن يغفل نموذج فكرى أباطة ، فقد أعفى عبد الناصر فكرى أباطة من رئاسة مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال ورئاسة تحرير المصور في أغسطس ١٩٦١ ، و هو ما يعكس رفض النظام للرأى الآخر ، ومهما يكن من موقف فكرى أباطة الخاص به^(٥٦) ، فإنه ما كاد ينشر مقالته بمجلة المصور يطالب فيها الدول الكبرى بإنشاء اتحاد فيدرالى من الدول العربية على أن تندمج فلسطين بأسرها في هذه المجموعة وتشمل إسرائيل حتى تم إعفاؤه وتحديد إقامته في بيته وحرمانه من راتبه ومنعه من الكتابة ولم يعد فكرى أباطة ثانية إلى عمله إلا بعد عدة أشهر ، وبعد أن اعتذر في الأهرام اعتذارا مهينا ، و كان صاحب إنهاء هذا السيناريو الغريب محمد حسنين هيكل .

الأكثر من هذا أن أحد وزراء عبد الناصر - حلمى مراد - ما كاد ينشر له في مجلة (روز اليوسف) نقد للنظام حول عدم تنفيذ بيان ٣٠ مارس حتى قرأ في صحيفة (الجمهورية) خبر إقالته ، و خرج من الوزارة.

وتتعدد حالات الاعتقال والنقل والفصل : جلال الدين الحمامصى ، محمد عبد المنعم مراد ، حلمى سلام ، لويس عوض ، محمود السعدنى .. وغيرهم كثير، مما يقطع بأن النظام لم يكن ليريد نقدا حرا من ذوى الرأى بعيدا عن الانتماء السياسى لهذا النظام ، أو توجيه النقد من داخل النظام وتحت مظلته.

ومهما قيل إن بعض حالات الاعتقال فى الستينيات كانت تحدث لخلاف كان يقع بين مراكز القوى ، و مهما حاول صاحب هذا الرأى تبرير الاعتقال، فإن هذا لم يكن ليحول بين تأكيد قيمة (الولاء) مهما يكن الاتجاه الذى ترتبط به .

لقد كان (الولاء) مهما تعددت مصادره قائما ، وكان يعد مؤشرا هاما على احتكار النخبة الحاكمة (عسكرية أو مدنية) للمناصب القيادية و التحكم فيها .

أما الانتماء إلى بعض الأحزاب القديمة والتنظيمات العقائدية فقد كان هذا يمثل الطامة الكبرى - كما أسلفنا - فوحيد رافت ، المعروف بميوله الوفدية ، والذى كان قد اتخذ أكثر من موقف فى مواجهة الممارسة غير النيابية لمجلس قيادة الثورة أول مجيئه .. وحيد رافت هذا، نال الكثير من عنت النظام حين حاول أن يعبر عن رأيه فى الصحف ، وعلى سبيل المثال ، فبعد إعلان دستور عام ١٩٥٦ ، أرسل وحيد رافت برأيه حول دستور ١٩٥٦ إلى الأهرام فرفض النشر ، وحين اتصل خالد محمد خالد بعبد الناصر - بإيعاز من وحيد رافت - طالبا نشر مقالته ، فإن عبد الناصر قال لخالد محمد خالد: « سييك منه » (٥٧).

ولم يكد يمضى عام آخر حتى كتب وحيد رأفت مقالا آخر يحذر فيه من تدخل الاتحاد السوفيتى فى الشئون المصرية وذهب به إلى ثلاث صحف لنشره ، غير أنه لم يستطع ذلك ، و لم يلبث أن شهد عدة إجراءات لإرهابه كالمراقبة والتتبع لمدة أسبوع قبض عليه بعدها ليزج به فى السجن نهاية ١٩٥٧ ، وكاد النظام يورطه فى إحدى القضايا السياسية للتخلص منه^(٥٨):

وبدهى هنا أن القبض على وحيد رأفت لم يكن لكونه صاحب موقف طارئ فى السياسة الداخلية ، وإنما كان لموقفه السياسى السابق من ثورة ١٩٥٢ .

ويمكن أن نضيف أن خالد محمد خالد ، رغم ما تمتع به فى عهد عبدالناصر بحرية لم يحظ بها سواه ، فإن حرية (الرأى) كانت مفقودة ، بدليل ما حدث لوحيد رأفت ، وهو حادث كان يستشهد به خالد محمد خالد دائما ، ليضيف بعدها أنه لم يكن - رغم وضعه الخاص - ينشر ما يريده ، فحين كتب فى إحدى المرات (تحية للشعب السوفيتى) حين كان الاتحاد السوفيتى يؤازر مصر ، فإن مقالته لم تنشر قط ، رغم إلحاحه على إدارة النشر بالأهرام^(٥٩) ، ورغم إلحاحها عليه أن يكتب فى موضوع آخر غير هذا الموضوع .

هذا هو المصير الذى كان يلقاه صاحب الرأى ، أما صاحب الفكر ، الذى ينتمى لفكر سياسى مغاير للنظام ، فإن مصيره كان نفس المصير .

وهنا ، نضطر للعودة ثانية إلى الخلاف الذى دب بين الماركسيين فى جريدة المساء و بين النظام فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٨ ، فقبض على الدكتور عبد العظيم أنيس بسبب مقالة كتبها بعنوان : (الحركة الوطنية

العربية) على حين كان عبد الناصر ينادى بالحركة القومية العربية ، كما لم تغفل اعتقالات أول يناير ١٩٥٩ المعروفة عددا هائلا من الشيوعيين الصحفيين الذين أرادوا اتخاذ موقف معارض، ارتباطا بالعقيدة اليسارية التي انضموا إليها ، ومن ثم التنظيم الذي يحدد حركتهم من أمثال محمد الخفيف ولطفى الخولى وأبو سيف يوسف وعبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم وشهدى عطية ومحسن الخياط وصلاح حافظ وأمير اسكندر وغيرهم .

وعلى الجانب الآخر ، راحت بعض الصحف (كأخبار اليوم) تلقى بالزيت فوق النار ، نار الخلاف بين عبد الناصر والصحفيين الماركسيين لفترة ليست بالقصيرة ، وتكرر هذا مرة أخرى حين اتخذ شيوعيو المساء موقفا من ثورة الموصل، يمكن أن تكون معارضة لموقف عبد الناصر منها ، فاستبعد عبد الناصر خالد محبى الدين من المساء ، وعين غيره ، وما لبث أن أصدر قرارا بالفعل بفصل عدد كبير من المحررين الماركسيين .

هوامش الفصل السادس

- (١) محاضر نقاش مع مصطفى أمين ، رائد العطار ، عبد المنعم الشرقاوى ، اسماعيل صبرى عبد الله ، أحمد حمروش ، أيضاً انظر : أحمد حمروش : مجتمع عبد الناصر، ج ٢ السابق ص ١٣٣ .
- (٢) محضر نقاش مع رائد العطار ، السابق ، أيضاً : المنزلاوى ، جريدة الجمهورية ، : ماجستير قدمت إلى كلية الإعلام ، قسم الصحافة والنشر ١٩٨٦ ص ١٥ / ١٠ . ويقول خالد محيى الدين ، « كان عبد الناصر يتوجه كل مساء إلى دار «الجمهورية» ليراجع بنفسه المانشيتات والعناوين الرئيسية » أهرام ١٩٩٢ / ١٢ / ٢٦ ح ٧ .
- (٣) أيضاً : المنزلاوى ، السابق ص ٢١ .
- (٤) رائد العطار ، السابق ، خاصة وقد كان رائد العطار مسئولاً عن جريدة الجمهورية لفترة طويلة .
- (٥) الوقائع ١٩٥٣ / ١ / ٢٢ .
- (٦) الوقائع ١٩٥٤ / ٦ / ٧ .
- (٧) الوقائع ١٩٥٧ / ٦ / ٢٩ .
- (٨) المنزلاوى ، ص ٢١ .
- (٩) د . عواطف عبد الرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ، دار الفكر العربى ١٩٨٥ ص ص ٥٤ ، ٥٥ .
- (١٠) صباح الخير ١٩ / ٤ / ١٩٨٤ من حوار رشاد كامل مع صلاح حافظ .
- (١١) الحسينى الديب ، إدارة الصحف ، دراسة نظرية وتطبيقية ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٦ ص ٤ .
- (١٢) عواطف عبد الرحمن ، السابق ص ٥٥٤ .
- (١٣) السيد أبو النجا ، مع هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٥ ص ٦٤ .
- ويذكر خالد محيى الدين أن عبد الناصر طلب منه شخصياً اصدار صحيفة «يسارية مسائية» لكى - كما قال له عبد الناصر - «تكون محدودة الانتشار والتأثير» . انظر مذكرات خالد محيى الدين بالاهرام ١٩٩٣ / ١ / ٦ .
- (١٤) صباح الخير ١٩٨٦ / ٩ / ٤ .
- (١٥) جاء فى الأمر (١) من الرقيب «بأمر القائد العام يعلن الرقيب الحربى أنه بالنسبة لما بدر من بعض الصحف من محاولة نشر أنباء تشوه قومية ونزاهة الحركة العسكرية وتحميلها غير ماتهتد إلىه من معان وأهداف يتبع الآتى بعد فى رقابة الأنباء العسكرية .
- ١ - تقدم الجريدة تجارب الطبع (بروفات) للرقيب الحربى لرقابتها .

٢ - يجب الحصول على أمر كتابي من الرقيب الحربى بإباحة النشر ويسلم هذا الأمر لمدوب الجريدة.

٣ - يقوم الرقيب الموجود فى إدارة كل جريدة بمطابقة ما يأمر به الرقيب الحربى على ما تعده الجريدة للطبع فوراً.

٤ - أى مخالفة لما يشير به الرقيب الحربى تعرض الجريدة للمصادرة فى أول مخالفة ثم للتعطيل فى المخالفات التالية لمدد تتناسب مع درجة المخالفة.

٥ - أن القائد العام إذ يشكو الصحافة على ما أدته من خدمات جلية يأمل بأن تكون عند حسن الظن والثقة بالاستمرار فى خدماتها بالتزاهة والقومية المعهودتين حتى لا يضطر إلى تطبيق ما تقتضى به الأحكام العرفية وهو فى الوقت نفسه يؤكد تأكيداً حازماً أن الرقابة الحربية لا تمنع نشر أى نبأ صحيح مهما كان وأن ما يحذف فعلاً من أنباء هو غير الصحيح منها فقط.

(١٦) وعلى سبيل المثال فقد ألغيت فى أول يناير ١٩٥٧ ولكن لتعود مرة أخرى فى ٣٠ مارس ١٩٥٧.

(١٧) محضر نقاش مع محمود سامى ، سكرتير نقابة الصحفيين وذلك بمكتبه فى ١٣ / ٨٠ / ١٩٨٨.

(١٨) ظلت مهمة هذا المكتب ، كما هى ، فى السبعينيات ، وإن انتقل موقعه الجغرافى من وزارة الإعلام إلى (هيئة الاستعلامات) ، فضلاً عن دور الاتحاد الاشتراكى فى فترة تالية.

(١٩) روز اليوسف ١١ / ٥ / ١٩٥٣.

(٢٠) السابق.

(٢١) روز اليوسف ١٨ / ٥ / ١٩٥٣.

(٢٢) روز اليوسف ٢٧ / ٧ / ١٩٥٣.

(٢٣) السابق.

(٢٤) المصري ٢١ مايو ١٩٥٣.

(٢٥) روز اليوسف ٢٠ / ١٢ / ٧٦.

(٢٦) محمد حسنين هيكل ، بين الصحافة والسياسة ، ص ٧٧.

(٢٧) على سبيل المثال انظر مقالتي هيكل بالأهرام فى ٢٨ / ٩ / ١٩٥٩ و ٢٧ / ١ / ١٩٦٠.

(٢٨) روز اليوسف ٢١ / ١٢ / ١٩٥٩.

(٢٩) روز اليوسف ٢٨ / ١٢ / ١٩٥٩.

(٣٠) روز اليوسف ١ / ١ / ١٩٦٠.

(٣١) روز اليوسف ٢١ / ٣ / ١٩٦٠.

(٣٢) محضر نقاش مع إحسان عبد القدوس ، السابق.

(٣٣) السابق.

(٣٤) أخبار اليوم ١٤ / ٥ / ١٩٦٠.

(٣٥) السابق.

(٣٦) جاء فى كلمة الرئيس عبد الناصر .. «أنا باعتبار أن الصحافة يجب أن تكون رسالة أكثر

منها سلعة أو تجارة .. الإجراء الذى اتخذ لتنظيم الصحافة لم يقصد به أى فرد لأنه إذا كان يقصد به أى فرد كنا نتصرف معه كفرد ولا يكون تصرفنا مع الصحافة كلها كصحافة .. ولكن هذا العمل قائم على قناعة أساسها طبيعة المجتمع الى إحنا نبنيه والمجتمع الى إحنا بنعمل من أجله .. هذا المجتمع مجتمع جديد .. صورته مختلفة عن الصور السابقة ليس هدفنا أن نغتصب مبانى ٥ أدوار أو ١١ دوراً ، ولكن القصد مما اتخذ أعمق من هذا بكثير .

المجتمع الى إحنا حانبيه قطعاً لابد أن نبني مجتمعاً اشتراكياً ديموقراطياً تعاونياً متحرراً من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .. المجتمع الذى نريد أن نبنيه بالقطع مش مجتمع القاهرة ولا النادى الأهلى ولا نادى الزمالك ولا نادى الجزيرة ولا السهرات بتاع الليل .. مش هى دى بلدنا بأى حال من الأحوال .. بلدنا هى كفر البطيخ .. القرية أى قرية هى دى نموذج بلدنا وهناك مشاكل بلدنا الحقيقية .. الى عاوز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف الناس الى لابسين برانيط قش ويشيلوا الأرز طوال النهار لكى يعيشوا دى بلدنا .. ماهياش أبداً أن فلانة اطلقت أو اتجوزت ولا فلانة طلعت تجرى ورا فلان وسابت علان أبداً ... أنا كنت أفضل بذل الكلام عن هذا النوع من السيدات أعنى يكتب عن التعاملات .. فيه تعاملات طلّعوا ياكلوا عيشهم بعرق جبينهم وبكفاحهم بشجاعة وشرف .

... أننا إذا أردنا أن تكون عندنا فعلاً صحافة يجب أن تكون فى خدمة الناس فى بلدنا ... فى خدمة مجتمعها الأصلى الطبيعى الى إحنا جينا منه .

أنا لا أظن أن أى مجتمع نظيف يشجع على أن نتكلم فى الجنس بتيجى الجرايد دائماً باستمرار تبين الناحية الجنسية .. ايه ؟ لما نيجى ونقول ان إحنا عايزين نخلق المجتمع الاشتراكى بحيث يكون فيه قطاع عام نبص نلاقى مقالة تقول لنا بيعوا القطاع العام . هناك إعلانات لاتتمشى حتى مع كرامتنا كبلد .. لدرجة أن إعلانات السفارات الأجنبية على اختلافها أصبحت بند ثابت فى الصحف « للأهرام ٣٠ / ٥ / ١٩٦٠ .

(٣٧) موسى صبرى ، السادات الحقيقة والاسطورة، المكتب المصرى الحديث ط- ١٩٨٥ ص ٥٢٣ .

Dekmejah, P . 170.

(٣٨)

(٣٩) وعلى سبيل المثال ، فقد لاحظت السفارة الأمريكية بالقاهرة فى مراسلاتها طيلة الخمسينيات أن الصحافة المصرية بالغت كثيراً فى إبراز دور عبد الناصر ، وعلى سبيل المثال، ما حدث فى مؤتمر باندونج بشكل أصيب فيه مستر ايردوى المسئول فى السفارة بحالة من الذعر من شدة المبالغة .

(٤٠) أحمد حمروش، ج ٢ ص ١٧٦، ١٧٧ .

Dekmajiah, P168 .

(٤١)

Ibid, 168 .

(٤٢)

(٤٣) لى عبد المجيد، حرية الصحافة، السابق ص ٧٩ .

(٤٤) يقول عبد الناصر «إننا لانسمح لواحد أن يطلب إلغاء جميع القرارات الاشتراكية والعودة

- إلى سيطرة رأس المال والاقطاع لأن هذا يخالف الميثاق » .
- انظر : محاضر محادثات الوحدة ، مارس - إبريل ١٩٦٣ ، الأهرام ، السابق ق ٤ ص ٤٥٢ .
- (٤٥) والتركور ، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت ط ١ / ١٩٥٩ ص ٣٢٠ ، ٣٢٣ .
- (٤٦) محضر نقاش مع محمد سيد أحمد ، السابق .
- (٤٧) أبو سيف يوسف ، السابق .
- (٤٨) محضر نقاش مع عبد الرحمن الشرقاوي ، السابق .
- (٤٩) حماد إبراهيم ، صورة الولايات المتحدة ، السابق ص ٨٨٣ / ٨٨٤ .
- (٥٠) محضر نقاش مع عديد من المثقفين في هذه الفترة وبوجه خاص مع أبو سيف يوسف ، السابق ، أيضاً : فصول محمد حسنين هيكل التي نشرت بالأهرام حول عنوان (سنوات الغليان) وخاصة الحلقة ١٩ (١) في ٢١ / ١١ / ١٩٨٨ في رصد مراحل الصراع بين جمال عبد الناصر والرئيس السوفيتي خروشوف .
- (٥١) عبر أحمد بهاء الدين عن هذا في أكثر من موقع ربما كان أهمها في ندوة حزب التجمع في (لقاء فكري) بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٨٨ .
- (٥٢) محضر نقاش مع أحمد بهاء الدين ، السابق .
- (٥٣) محضر نقاش مع إحسان عبد القدوس ، السابق .
- (٥٤) الأكثر من هذا أن الشرقاوي يذكر أن محمد نجيب ما أن لمح صورة كاريكاتورية بريشة الفنان حسن فؤاد لقوات المهجانة وهم يضربون الفلاحين حتى أصر على اعتقاله ، محضر نقاش مع الشرقاوي ، السابق . أيضاً كتاب انقلاب في بلاط صاحبة الجلالة لروزاليوسف ، عادل حمودة ، ط ٢ / ١٩٨٠ ص ١٤٠ .
- (٥٥) أحمد محمد المنزلاوي ، جريدة الجمهورية ، السابق ص ١٩٦ .
- (٥٦) يزعم أحمد بهاء الدين أن حالة فكري أباطة لم تكن تسمح له بأن يفكر جيداً فيما كان يقوله ، مؤكداً أنه كان دائم السكر ، غير أن هذا لا يكون مبرراً لموقف النظام الحاد جداً من فكري أباطة فضلاً عن بقية المثقفين ، محضر نقاش مع أحمد بهاء الدين ، السابق .
- (٥٧) مجلة الوطن العربي ، باريس ، ١٣ مايو ١٩٨٨ ، أيضاً : محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .
- (٥٨) محضر نقاش مع د. وحيد رافت ، السابق .
- (٥٩) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .

الفصل السابع

(أزمة المثقفين) في الستينيات

كان فشل محاولة الوحدة بين مصر و سوريا (سبتمبر ١٩٦١) دافعا للنظام ليعيد النظر من جديد فى الشكل السياسى و الاجتماعى داخل البلاد والتركيز على العمل الداخلى . . فبعد أن استطاع هذا النظام فرض سيطرته فى السابق على المثقفين عقب إجراءاته الانتقامية (إبان أزمة مارس وبعدها)، فإن معركة السويس خاصة كانت كافية لتحول السلطة تحولا سريعا من «الشرعية الثورية» إلى وضعية جديدة عمق بها عبد الناصر شرعية « الأمر الواقع » التى اكدها طيلة فترة السيطرة على كافة تنظيمات الدولة ومؤسساتها وصحفها .

ولأن تجربة الوحدة وإخفاقها لا يهمننا هنا فى المقام الأول ، فسوف نشير إلى أن أهم آثارها كان انعكاسا على أدوار المثقفين فى فترة الستينيات ، وذلك، خلال إعادة النظر فيما حدث وما يمكن أن يحدث فى المرحلة التالية حين سعت الدولة إلى طرح الميثاق أمام المؤتمر الوطنى وبدأ الإعداد والعمل لتنفيذ أول خطة خمسية للتنمية ، وقد سعى النظام لتحقيق هذا إلى مضاعفة الدخل القومى بتبنى الخطة القومية وخاصة بناء السد العالى والتصنيع إلى غير ذلك .

وعلى هذا النحو ، كان على الدولة أن تتعامل مع المثقفين بأسلوب آخر ، وإن كان الهدف الذى التزمت به منذ البداية ثابتا لم يتغير .

كان على الدولة أن تواجه المثقفين بتشديد قبضتها عليهم باستبعادهم رويدا رويدا بعد أن كانت السجون في الفترة الأولى قد امتلأت بأعداد كبيرة من مثقفي اليسار الماركسي أو اليميني من ممثلي تيار الإسلام السياسي أو — حتى — مثقفي الفترة الليبرالية .

وكان على الدولة أن تستفيد من عدد محدود من المثقفين خارج السجون ممن لم يظهروا مناهضة تهدد النظام أو تثير حنقه ، كذلك أضافت إليهم بعض المثقفين من اليسار بهدف استقطاب ذوى الاتجاهات الفكرية في تيارها العام .

وسوف نشير إلى أوضاع المثقفين خارج السجون قبل أن نتناول علاقتهم بأجهزة الدولة في الستينيات .

أما الليبراليون ، فقد واجه النظام كلا من فريقى هذا التيار من السياسيين وأصحاب الانتفاء الفكرى فيه ، فالمشتغلون بالسياسة من الوفد خاصة أصابهم العزل السياسى واضطروا - فى أغلبهم - إلى الصمت ، أمام الفريق الآخر ، فقد حاول بعضهم أن يعبر عن أفكاره ، غير أن المعاناة التى تعرضوا لها جعلت الجميع يؤثرون الصمت فى هذه الحقبة .

أما الإخوان ، فقد كان ساستهم و دعائهم ما زالوا فى سجون عبد الناصر، إذ توالى عمليات إفراج محدودة عنهم ، غير أن السمة العامة لديهم حينئذ كانت (الصمت) أيضا ، إما للضعف الذى ألم بهم وإما لاستبعادهم عن مناطق التأثير السياسى .

وعدا محاولات فردية من أصحاب التيار الدينى من خارج تنظيم الإخوان - خالد محمد خالد ومحمد الغزالى فيما بعد - لم يكن تأثير هؤلاء فعالا، خاصة

مع استمرار قانون العزل السياسى ، أو امتلاك وسائل الإعلام والسيطرة على صحف الرأى . . وما إلى ذلك .

ويبقى التيار اليسارى ، فرغم أن أصحابه واجهوا مصير التيارين الآخرين ، فقد كانوا من أكثر التيارات التى يسعى النظام إليها لعقد مصالحه خارج (السجون) وداخلها .

ففى خارج السجون كان هناك عدد من المثقفين اليساريين من أمثال حسين فهمى و عبد الرحمن الشرقاوى وإنضم إليهم لطفى الخولى ولويس عوض وسعيد خيال . . وغيرهم .

أما داخل السجون ، فقد كانت أغلبية اليسار يتعرضون لمحاولة عدم الفهم لما يحدث فى الخارج حيث شهدت الستينيات إجراءات اشتراكية كالتأميم وممارسات قامت بها الدولة ضد القوى المضادة^(١) .

وعلى هذا النحو ، فإن اليسار بدأ فى تحويل موقفه حيثئذ فى الوقت الذى كان فيه النظام يسعى من جانبه إلى اليسار، فعبد الناصر فى هذا الوقت لم يكن ليعانى من أى خلاف أيديولوجى مع الماركسيين فى التوجهات الاجتماعية والاقتصادية^(٢) .

نخلص من هذا كله ، إلى أن النظام بدأ مرحلة للاقترب من اليسار دون غيره منذ أوائل الستينيات ، لا (للتعاون) المخلص معهم ، ولكن فى محاولة للإفادة منهم أو فى إشراكهم معه - فرادى - وليس من خلال تنظيم ، وهو ما يذكرنا بالفترة التى سبقت عام ١٩٥٤ حين سعى النظام للإفادة من مثقفى التيار الليبرالى ووضع بعضهم فى بعض المناصب الإدارية أو الفنية فحسب . وقد تم ذلك خلال عدة مراحل تمثلت فى فترات التحول السياسى التى شهدتها حقبة الستينيات حتى هزيمة ١٩٦٧ .

وقد بدأت المرحلة الأولى مع اليسار بمحاولات هيكل – رجل النظام – لاستقطاب اليسار خارج السجون .

تذويب الثلوج

استخدم هيكل هذا التعبير « تذويب الثلوج » لأول مرة في مقالاته التي كتبها حينئذ في محاولة لاستقطاب المثقفين للنظام لإحداث (مصالحة) معهم .

غير أن هذا لا يكفي لتفسير إيثار النظام لليسار حينئذ ، ويظل السؤال قائماً :

لماذا اختار اليسار بوجه خاص ؟

(١) في هذه الفترة كانت جماعات المثقفين داخل السجون ، تتجه – كما أشرنا – إلى النظام ، كان المثقفون لا يؤمنون طيلة الخمسينيات بتنظيمات الثورة ، وها هم الآن ، منذ بدايات الستينيات – يتحولون رويدا رويدا ، لا سيما منذ قرارات يوليو ١٩٦١ ، ليؤمنوا أن في قمة السلطة مجموعة اشتراكية بدأ بناء الاشتراكية ، وأن السلطة تمثل البرجوازية الوطنية التي ينبغي التحالف معها^(٣) ، كذلك ، فإن السلطة الناصرية على رأسها مجموعة اشتراكية و من واجب الثوريين الاندماج فيها^(٤).

(٢) في هذا الوقت ، كان النظام يتجه كذلك بكليته إلى اليسار للاستعانة به في خطط التنمية و الدفع بالقرارات الاشتراكية الى حيز التنفيذ ، خاصة بعد إخفاق تجربة الوحدة مع سوريا مما وسع التناقضات الحادة بين عبد الناصر والقوى الخارجية ، ومن المفيد أن نذكر هنا أن عبد الناصر كان مدركا – على المستوى الشخصي – ان نظامه كان يدخل مرحلة القرارات الاشتراكية التي كان يدعو إليها في وقت – كما كان يردد حينئذ – كانت هناك اشتراكية دون اشتراكيين .

(٣) وقد أدرك النظام كذلك ، أن اليساريين بجميع فئاتهم هم أبناء هذه المرحلة ومن ثم فإن التصالح معهم بشروطه يفيد في التجربة الداخلية ، وهى تجربة لم يكن يحتاج فيها هذا الجدل القديم أو المعارضة المباشرة قط ، يقول محمد سيد أحمد :

(- كان عبد الناصر يقول ، ويرسل إلينا من بعيد ، إننى داخل ، داخل معارك كبيرة ليس فيها مكان لخلافات المثقفين أو اختلافاتهم . . كان يريد أن تكون رسالته مفهومة : يا مثقفو مصر ، يا معتادون على ليبرالية الزمن القديم ، لقد ولى هذا الزمن . ونحن اليوم نعيش معركة شرسة من الرجعية ، معركة لا مفر فيها من التنمية - نظام واحد - وليس أفراداً أو حتى مجموعات ، ولا يمكن أن نشغل أنفسنا فى هذا بدعاوى المثقفين القديمة ، أن هذه الدعاوى ، أو التنوع فى رأى و بآينه يضعف النظام^(٥) .

كان هذا كله مقدمة لبدأ محمد حسنين هيكل محاولة (ذوبان الثلوج) خلال سيناريو من مشهدين ، متوالين . .

المشهد الأول يبدو واضحاً فيه تماماً أنه من صنع هيكل - كاهن النظام - وإخراجه ، وهو ما يتمثل فى (صفحة الرأى) التى سعى إليها بالأهرام .

أولاً : صفحة الرأس

بعد الإفراج عن عدد معين من المثقفين فى فترة مبكرة ، كان هيكل - فيما يبدو - وراء عديد من قرارات الإفراج حينئذ ، عرض عليهم هيكل إنشاء صفحة (للرأى) يتولاها فى صحيفة الأهرام لطفى الخولى مع عدد محدود من مثقفى اليسار .

وبالفعل أنشئت الصفحة ، وبدأ فيها معركة من أشد معارك الحوار

احتداما شارك فيها محمود الخفيف وعبد الرازق حسين وعبد الملك عودة ومجدي وهبة وميشيل كامل وكلوفيس مقصود وتورط فيها كذلك مثقفون من شتى التيارات وهم وإن لم يكونوا جميعا من اليساريين أيديولوجيا غير أنهم يستخدمون منهج اليسار في الكتابة وإلا فإنهم متباينون من حيث اقترابهم من اليسار وأيضا في علاقاتهم بالنظام .

على أية حال ، استمرت مقالات صفحة (الرأى) لمدة شهرين (مارس / ابريل) عقدت بعدها ندوة كبيرة وامتد بها محمد حسنين هيكل طيلة شهرين آخرين (مايو / يونيو) بعدة مقالات جمعها بعد ذلك في كتاب أسماه (أزمة المثقفين) .

ومع أن لطفى الخولى أكد على أن حسنين هيكل صاحب فكرة صفحة (الرأى) الهدف منها التقاء المثقفين في جريدة الاهرام حيثئذ ، كما يزعم انه هو - و ليس هيكل - كان وراء فكرة مقالات (أزمة المثقفين) فمن المؤكد أن هيكل كان هو بنفسه صاحب دعوة (ذوبان الثلوج) - على حد تعبيره - بين المثقفين و السلطة على الأقل بالموافقة على إنشاء هذه الصفحة ، ثم الموافقة على أن يلتف حولها عدد كبير من اليساريين بوجه خاص .

المهم هنا أن لطفى الخولى نفذ الفكرة بسلسلة مقالات استعرض فيها بعض القضايا التي لا تخرج عن قضايا المثقفين من حيث علاقتهم بالنظام السائد ورجع بهذه العلاقة منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩٥٢ ، غير أنه لم يستطع أن يحدد السبب وراء حذر فئة المثقفين و ابتعادهم عن السلطة بعد ذلك ، وراح يتساءل : هل النظام هو المسئول ؟ ثم عاد يسأل السؤال بشكل جديد : ما سبب الخلاف بين المثقفين والنظام ؟

هذا السؤال الذى لم يجب عنه لطفى الخولى راح عبد الرازق حسين يعزوه إلى الذات فى تفسيره للعلاقة بين الطرفين ، وقد حاول هذا المثقف الأخير جلد الذات حين أعاده إلى أزمة ثقة (بأنفسهم وثقة بالمجتمع) ، وهو ما يعنى أنه ابتعد عن لوم النظام القائد وإعادة إتهام المثقفين وتصوير قصورهم.

و من المفارقات أن هذه الصفحة التى منحت للمثقفين بقصد مناقشة قضاياهم ، شهدت مقالات عديدة كتبها أساتذة جامعيون هاجموا المثقفين فى مصر واتهموهم بالسلبية ومن هؤلاء - على سبيل المثال لا الحصر - يمكن أن نذكر عبد الملك عودة الذى راح يشخص حالة المثقفين بعد الحرب الثانية بأنها تعود إلى الخوف والعزلة والانطواء والتشتت ولم يصل - كسابقه - لسبب جوهرى وراء سوء العلاقة بين المثقفين والنظام .

الأكثر من هذا أن عددا من صفوة المثقفين المعروفين حينما طلب إليهم الكتابة فى هذه الصفحة أو المشاركة فيها بعد ذلك من غير المثقفين اليساريين فى الموضوع المطروح حول علاقة المثقفين بالسلطة، راحوا يهزمون حول مسائل نظرية تجنباً للوقوع فى أزمة مع النظام كالعقاد وإسماعيل مظهر وزكى نجيب محمود وحسين فوزى ، وبدلاً من أن يحاولوا تفسير الصدام الذى حدث بين الطرفين ويبحثوا عن حلول له ، فإنهم راحوا يدخلون فى تهويلات حول التعريفات ودلالاتها .

وهو ما يهدد الهدف الذى أقيمت من أجله - أصلاً - حوار صفحة (الرأى) .

انتهت هذه المناقشات كلها إلى (النقطة) التى بدأ منها هيكل يواصل المناقشة بالهدف الذى بدأ به الصفحة منذ البداية ، ولم يغب عنه ، فتح ثغرة

فى (جبل الثلج) بمقالاته التى اتخذت عنوان (أزمة المثقفين) .

وهنا يبدأ المشهد الثانى .

ثانيا : أزمة المثقفين

نشر حسنين هيكل فى صفحة الرأى ست مقالات هامة ، كان أولها فى ٢ يونيو ١٩٦١ ، وحاولت جميعها تحقيق (المصالحة) بين (قوة الدفع الثورى) وبين (المثقفين) بتعبيرات هيكل .

وكان يبدو واضحا أن المثقفين الذى يقصدهم هيكل ، هنا كانوا هم اليسار المصرى .

وحين يعترف هيكل فى هذه المقالات بان ما يسمونه (بأزمة المثقفين) ما زال مشكلة قائمة^(٧) ، فإنه يؤكد على ثلاث نقاط :

النقطة الأولى : أن التلاقى والامتزاج بين الطرفين أمر حيوى وتعميق مجرى العمل الثورى .

النقطة الثانية : أن هذه المحاولة لا تزد على أن تكون مجرد تأمل .

النقطة الثالثة : أنه بدا فى الفترة الأخيرة ، وكأن الثلوج تذوب ما بين (قوة الدفع الثورى) وما بين (المثقفين) ، وبدا وكأن هناك استعداد للتفتح راح يهز التحفظ والسلبية^(٧) ويلاحظ فى هذا الصدد أنه فى أكثر من موضع يشير إلى العلاقة بين الطرفين بلفظة (كأن) ويضيف بعدها عبارة (الثلوج تذوب) ، أى ، أنه يوحى أن ثمة مرحلة جديدة للعلاقة بين الطرفين توشك أن تبدأ ، وهى مرحلة تعكس العلاقة التى لا يريد لها ان تكون - كما كان فى السابق - نوعا من التعاون مع الثورة وإنما هى هذه المرة ولا بد وأن تكون نوعا

من (التفاعل) الذى يفصله بوضوح فى هدف محدد ، و هو الهدف الذى تؤكد هذه العبارة التى يقول فيها : عن المثقفين :

« - لا أن يتفاعلوا » مع الثورة وإنما أن «يتفاعلوا» مع الثورة أن «يتبنوا» قضيتها أن «يأخذوها» أن «يعطوها» من فكرهم « نظريتها الوطنية » أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعلمهم ، عقيدتها الثورية . . »^(٨)

وهذا يعنى ، بوضوح ، أن هيكل لا ينشد من مثقفيه غير أن يتبنوا أطروحات الثورة - كما هى - ويقتصر دورهم على مباركتها دون التدخل فيها أو معارضتها ، فمن الواضح أن الثورة لم تعد تقبل الموقف القديم (التعاون) وإنما تعدته إلى نوع آخر من (التفاعل) الذى يؤيدها تأييدا مطلقا .

ويظل هيكل يلح كثيرا فى مقالاته حول هذا المعنى ، و هو يستشعر فى دخيلته، فيما يبدو، بغرابة هذا المطلب ، ولذلك فهو يبرر هذا بأن ذلك : «حتى يتم التلاقى والامتزاج بينهما . . وحتى تظهر طاقات الاثنين معا وتذوب فى حركة النضال الشعبى حتى يتم ذوبان الثلوج»^(٩).

وتتصل المقالات وتتواصل ، ويصل فيها رويدا رويدا إلى عدة ملاحظات تمثل ركائز فكرته ، و لا يكف عن ترديدها ، منها ، اتهام المثقفين قبل الثورة وبعدها اما بالطبقية وإما بايثار العافية واما بالانزواء واما بالسلبية ، و على هذا ، يعود من آن لآخر الى نقطة البدء و هى نقطة الولاء للثورة .

واتساقا مع موقف هيكل ، فان موقفه من عنصر (الولاء) يتخذ صورة (التعاون) من قبل ، فكما أنه لا يكتفى (بالتعاون) مع الثورة ، كذلك ، لا يكتفى بالولاء السياسى بمعناه المعروف ، وإنما يطلب هذه المرة (الولاء الثوري) ، وهو الولاء الذى يكون المثقفون فيه شركاء مع الثورة - فى الظاهر - أما فى الباطن ، فهم تابعون لها ، يدورون فى فكلها ، ولا يجسرون فى الخروج عنها .

معنى هذا ان هيكل - لسان حال النظام - لم يكتف بالتعاون أو (الولاء) وإنما يطلب من المثقفين - في سفور - أن يذوبوا في النظام فلا يكون لهم رأى خارجه يميزهم أو وضع يحدد كيانهم ، ليكونوا ناقدين أو منظرين من خارج هذا النظام ، بحجة تحقيق المشروعات الاجتماعية و الاقتصادية التى تبدأها الدولة حينئذ .

كان النظام يدعو - على لسان هيكل - بتمثيل المثقفين فى الحكم ، لكنه فى الواقع لم يكن ليقبل ، قط أن يكونوا فى موقع السلطة أو مشاركين فيها ، سواء اكان هؤلاء من النخبة القديمة - الليبراليين - أو النخبة الجديدة - الأيديولوجيين - وإنما كان سعيه الأساسى إلى بعض المثقفين الذين كانوا فى هذه اللحظة خارج السجون ، ولا بأس من أن يضيف إلى هؤلاء نخبة (التكنوقراط) ، بعد أن ينتخبهم من النظام و يهيمن عليهم .

ويؤكد هذا ويبرهن عليه أن هجوم هيكل على المثقف وسعيه إلى استقطابه ضمن آلة النظام ، كان يقترن بوضع غالبية المثقفين من شتى التيارات داخل السجون ، فما زال الإخوان يلاقون الإعانات فى المعتقلات ، وما زال الشيوعيون يسمعون عن التأميمات الكبرى و القرارات الاشتراكية ، وما زال قانون العزل السياسى يحول بين مثقفى الفترة الليبرالية و بين العمل السياسى ، ومع ذلك ، فإن هيكل سعى خلال مثقفى اليسار ، ممن خرج بعضهم من السجون كلطفى الخولى لمحاولة أسماها فى الظاهر (ذوبان الثلوج) ، و رآها فى الباطن السيطرة عليهم .

و من هنا لايجب أن نخدعنا هذه المحاولات التى يسعى إليها النظام فى هذا الوقت عن الهدف الرئيسى له .

ولا يبقى مكان للاندهاش مع احمد حمروش حين يقول : «غريب أن

تظهر هذه المقالات فى وقت كان فيه خيرة مثقفى مصر وأكثرهم إخلاصا لهم داخل المعتقلات والسجون بتهمة الشيوعية»^(١٠).

ذلك لأن هيكلا كان يمهد لهؤلاء الذين سيفرج عنهم أو أفرج عنهم خارج السجون (الولاء الثورى) ، أى (الذوبان) فى محيط النظام ، كما كان يريد لهؤلاء الذين لم يفرج عنهم بعد أن يمهدوا ليلعبوا هذا الدور مع النظام بعد خروجهم ، وخاصة ، أن محاولات كثيرة كانت تبذل فى السجون فى هذا الوقت لعقد (صفقة) مع جماعات اليسار بوجه خاص فى حالة خروجهم من السجون .

ويرتبط بهذا أن النظام - فيما يبدو - كان يعيش فترة فراغ فكرى حاد بعد الانفصال ، فحاول إثارة (أزمة المثقفين) ودفعهم إلى التفاعل مع الثورة فى ظروفها الجديدة فقد كان ذلك بالفعل يعبر عن هذا الإحساس المركز للسلطة بوجود فراغ « فى المجتمع يعجز العسكريون عن ملئه »^(١١) و هو ما يفسر سعى هيكلا لإنشاء صفحة (للرأى) أو افتعال أزمة (المثقفين) .

كان هيكلا يخلق الأزمات فى وقت كان المثقفون فيه يغيبون فى قضايا فلسفية ونظرية ، غير واعين لتحذيرات هيكلا التى كان يرسلها لزملائهم وراء القضبان مهددا إياهم بأنه يمكن إخراجهم إلى الحياة من جديد « شرط أن يتخلى الحزب عن كل وجود مستقل و كل شخصية فذة و كل ارادة فى ان يحقق نفسه »^(١٢).

وسوف يمضى وقت - حتى عام ١٩٦٤ - قبل أن يفرج عن كل الشيوعيين ليلعبوا دورا محددًا لهم سلفا فى الأجهزة السياسية الرسمية ، فى الفترة التى ينظم فيها النظام أجهزته لي طرح من خلالها مشروع الميثاق الوطنى .

وهو ما سوف نتوقف عنده الآن بالتفصيل خلال اللجنة التحضيرية ثم المؤتمر الوطنى . . وما إلى ذلك .

و هذه هى أهم ملامح المرحلة الثانية :

* *

أولاً : اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى .

على حين كانت غالبية المثقفين مايزالون فى السجون طيلة النصف الأول من الستينيات (أفرج عن بقية الشيوعيين عام ١٩٦٤ ، والإخوان عام ١٩٦٥ ليقبض عليهم من جديد . .) فان تكوين اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى فترة التحضير لم يشهد تعاون أى من المثقفين من ذوى الانتماء السياسى ومن شتى التيارات وحتى بعد أن حدد أعضاء اللجنة وبدأت الاجتماعات لم تتضمن أسماء هؤلاء الأعضاء من المثقفين غير أولئك الذين ليست لهم ارتباطات حزبية ليبرالية أو عقيدية سواء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

كان وراء تكوين هذه اللجنة أن عبد الناصر أراد الاستفادة من ذوى الاتجاه الفكرى خارج السجن ممن ينتمون له فى الستينيات بالولاء ، إما من لم يدينوا له بالولاء فقد أشرع فى وجوهم منذ اليوم الأول لقانون العزل السياسى .

المهم أنه فى ٨ نوفمبر عين مرسوم جمهورى ٢٥٠ عضوا فى اللجنة التحضيرية من جميع الفئات و ما لبث أن حدد عبد الناصر هدف المؤتمر فى خطابه إلى أعضاء اللجنة التحضيرية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، أى قبل الجلسة الأولى بيوم واحد، كان الهدف هو - كما قال : « التحضير لمؤتمر وطنى يمثل

القوى الشعبية ، . . (و) . . يضع الميثاق ، الذى يكون بدوره أساس الانتخابات العامة القادمة بعد انتخاب القواعد الشعبية التأسيسية للاتحاد القومى التى ينبثق منها بالانتخاب الحر المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يضع الدستور^(١٣) وبعد أن حدد مهمة اللجنة أوصى بالانتهاء منها « فى مدى لا يجاوز شهرا » وراح يطالب فى خطابه بتنفيذ خطوات العمل الوطنى حتى تقديم الميثاق قائلا: « المثقفون هممهم الى عليهم يعملوا نظرية »^(١٤) ، مستطردا بأن هذا لم يكن مطلوبا من النظام من « قبل لا زلنا نسير فى تجربة واحنا بالنسبة لثورتنا أساسها التطبيق السابق للنظرية » ، ثم عاد ليطالب بنظرية لنمضى مع التطبيق العملى للفترة القادمة .

معنى هذا أن عبد الناصر كان و ما زال يعترف فى هذا الوقت أن الثورة لم تنجز النظرية و هو دور المثقفين الذى ينتظر منهم .

وقد شغلت اللجنة منذ اليوم الأول لاجتماعها - ٢٦ نوفمبر ١٩٦١ - بالمشروع المقترح الذى تقدم به أمين عام اللجنة - أنور السادات - . . بنقطتين :

- ماهية القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى .

- وكيفية تحقيق تمثيلها .

وطيلة شهر هو عمر اللجنة التحضيرية تعرضت اللجنة بالفعل لعدد من القضايا فى ضوء هاتين النقطتين خاصة فى حوار بين الأعضاء وعبد الناصر الذى كان يحضر بعض هذه الاجتماعات ، وقد أسفرت اللجنة عن عدد من القضايا ، غير أن أهم ما أسفرت عنه كان تحديد مواقف المثقفين المشاركين فى هذه الفترة .

وقد تحدت، بالفعل، مواقف المثقفين في هذه الفترة .

منهم من أثر المهادنة التي تأخذ شكل التأييد الصريح دون أن يحشم نفسه المشاركة الفعلية على الأقل خلال الصحف وإدلاء الرأي الصريح . وظل عدد آخر منهم ملتزمين بالصمت الذي فرض عليهم في السجون فلم يستطيعوا المشاركة في هذه الجلسات أو اللجان أو القرارات المنبثقة منها .

وسوف نعرض لهذه المواقف كلها خلال ما دار في هذه اللجنة لا سيما وأن أغلبها - كما أسلفنا - كانوا ممن يدينون بالولاء للنظام .

منذ صدر قرار (اللجنة التحضيرية)^(١٥) سعى النظام إلى تأكيد دورها (التنظيمي) الذي قامت من أجله ، وتحديد الكوادر التي تسيطر عليها ، ورصد حركة تشكيل اللجان والمناقشات التي دارت فيها بما يؤكد أن الدولة أرادت الإفادة في (تأطير) أيديولوجيتها الخاصة بها^(١٦).

وبالجملة ، كانت اللجنة يسيطر عليها عسكريون وتتجه في سير جلساتها خلال عسكريين .

ففي فترة الإعداد لوحظ أن التقارير التي كانت تتحدث عن قيام اللجنة كان يقوم بها عسكريون أو من أصل عسكري كتقرير زكريا محيي الدين على سبيل المثال^(١٧)، وتقارير عدد آخر من أمثال كمال الدين حسين وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي خاصة حين أعلن عن تشكيل اللجنة بالفعل في ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ .

ولوحظ أن اللجنة اقتصرت في تشكيلها على عدد من الأعضاء ممن يؤمن جانبهم ، ففي الوقت الذي كان المثقفون الحقيقيون فيه في السجون، تكونت اللجنة أساسا من العسكريين وعدد آخر من التكنوقراط وعدد ثالث من

ذوى الفكر الذين يتمون بالولاء الفعلى لعبد الناصر منذ منتصف الخمسينيات خاصة .

فلنخرج من الإجمال إلى التفصيل .

(١) إن القرار الجمهورى بتشكيل اللجنة نص على أسماء عدد كبير من العسكريين منهم عبد اللطيف البغدادى ، و عبد الحكيم عامر و زكريا محيى الدين وحسين الشافعى و كمال الدين حسين وأنور السادات وحسن إبراهيم وثروت عكاشة وعبد القادر حاتم وصلاح دسوقى . . وغيرهم .

(٢) و من بين التكنوقراط كان : أحمد عبده الشرباصى وعبد المنعم القيسونى وكمال رمزى ستينو وعزيز صدقى ومصطفى خليل ومحمد النبوى المهندس .

(٣) ومن ذوى التوجه الفكرى : إحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين وحسين فهمى وأحمد عزت عبد الكريم وخالد محمد خالد وسليمان الطماوى و طه حسين وعائشة عبد الرحمن والشيخ محمد الغزالى .

وهؤلاء كما نرى ، كانت معارضتهم للنظام لينة ، وولاؤهم له أوضح وأرجح .

ولا بأس من التذكير مرة أخرى بأنه هيمن على اللجنة عدد كبير من أعضائها من العسكريين وأن أمين عام اللجنة كان أنور السادات ، كما كانت اللجنة كلها خاضعة لأشراف هيمنة جمال عبد الناصر ، أضف إلى ذلك أن جماعة التكنوقراط كانوا يسيطرون على أجهزة الدولة ووزارتها ، فالقيسونى وزير الاقتصاد وكمال رمزى ستينو وزير التموين وصدقى وزير الصناعة ومصطفى خليل وزير المواصلات إلى غير ذلك .

أما جماعة المثقفين ، فإنه فضلا عن فهمهم لطبيعة النظام وإثاره (للولاة) فى المقام الأول ، كانوا جميعا من أصحاب المناصب الرسمية ، فحسين فهمى ما زال (نقيا للصحفيين) ، وأحمد سعيد ما زال مسيطرا على صوت العرب ، وحسين هيكى وإحسان عبد القدوس ما زالا مهيمنين على صحف الدولة ومجلاتها : الجمهورية والاهرام ، وروز اليوسف ، أما الأساتذة الجامعيون الذين اختيروا فقد كانوا منحازين للنظام وواعين لمطالبه كزكى نجيب محمود و سليمان الطماوى و عزت عبد الكريم . . و غيرهم .

ويلاحظ أن القوى الشعبية التى مثلت فى هذه اللجنة لم تكن على مستوى فكرى عال ، وعلى سبيل المثال ، فإن اللجنة الفرعية فى إحدى جلسات يوم ١٧ / ١٢ راحت تقسم هذه القوى الشعبية إلى ثمانى قوى ليس من بينها بأية حال أحد المثقفين ، اللهم إلا عددا بسيطا يقتصر على الطلبة وهيئات التدريس بالجامعة، بينما تتوالى اعداد كثير من القوى الأخرى (الفلاحون / عمال الصناعة والتجارة / الرأسمالية الوطنية / النقابات المهنية / موظفو الحكومة / القطاع النسائى) .

أى يمثل المثقفون فئتين من عشر فئات بل ارتفعت أصوات المثقفين أنفسهم وبين أعضاء اللجنة ولأكثر من مرة باستبعاد الطلبة ، ففى معرض تحديد القوى التى تمثل فى اللجنة راح د . زكى نجيب محمود ينادى بأنه يجب « ألا يعد الطلاب قوة من القوى ، لأن الطلاب مجموعة فى دور التكوين ، وبالتالى فليس نشاطها من النوع الذى يجاوز تأثيره الى غيرهم من الناس . فالطلاب يتلقون ولا يلحقون » (١٨) ، وعاد مرة أخرى أمام الهجوم الذى تعرض له لرفضه تمثيل الطلبة يؤكد « لا يمكن تمثيلهم إلا إذا ناقضنا أنفسنا » (١٩).

وعلى هذا راح يعيد نسبة التمثيل دون أن يضمنها نسبة للطلبة .

* *

وكما صدر قرار اللجنة من أعلى سلطة - من عبد الناصر - وشارك في تحديد إطاره العام خلال جلسات تقارير عدد من العسكريين ، كذلك ، انعكس هذا على الدور الذى قام به المثقفون داخل اللجنة من القضايا التى طرحت ، فرغم أن هناك عددا من القضايا التى تناولت و تفاوتت بين الاتجاه الاشتراكى الذى نادى به النظام و الاتجاه الدينى الذى نادى به أصحاب التيار الاسلامى داخل اللجنة (٢٠) ، فسوف نتوقف عند عدد من القضايا نستطيع بها الكشف عن الدور الذى قام به المثقفون داخل اللجنة و القضايا التى نادوا بها .

بين الرحمة و الحماية

كانت أهم القضايا التى أثرت فى اللجنة و عمل على طرحها عبد الناصر فى خطابه السابق أول الجلسات هى قضية (العزل) التى نادى بها فى بيانه ، عزل هذه القوى السياسية القديمة بما فيها اصحاب الاتجاهات الفكرية ، و قد سمى الجميع (أعداء الشعب) .

وعلى أثر ذلك طالب خالد محمد خالد أمام عبد الناصر باعادة الحريات العامة لجميع التيارات ، و أشار إلى قضية مثقفى اليسار الذين يلاقون التعذيب فى وقت يدعى فيه النظام الاشتراكى ، و قد طالب هؤلاء تحديدا بالعدل لأنه - على حد تعبيره - « لا ينبغى أن يؤخذوا أبدا بجريرة لم يرتكبوها فى المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى . لنقم المجتمع الاشتراكى ولنؤاخذ الناس على كل جريمة تقترف ضد هذا المجتمع الاشتراكى » (٢١)

وراح عبد الناصر يجيب عن هذا بصراحة مشيرا إلى الإخوان والشيوعيين قائلا لخالد محمد خالد « العملية ليست مؤاخذة . . العملية ليست عدلا . . العملية أننا لا نقف هنا لنقول إننا نطلب الرحمة والعدل لأننا لسنا في محكمة . . إننا لا نحاكم الشعب بأي حال . . نحن ننصف الشعب و نؤمن الشعب فإذا كنت الآن ذاهبا للقتال في معركة فيجب أن أطمئن على أن الجيش الذى معى ويقا تل فى هذه المعركة قيادته مؤمنة بهذه المعركة ، فإن كل العساكر الذين سآخذهم معى سيكونون ضحايا لعدم حسن اختيارى لهذه القيادات».

وبعد أن راح عبد الناصر يردد أكثر من مرة أن الإخوان كان لهم جيش مسلح كان يقضى على الشعب ، راح يشير إلى الشيوعيين « يأخذون تعليمات من بلغاريا» ثم عاد ليصف هؤلاء بأنهم « عملاء و لا يمكن أن أترك للعملاء سبيلا لكى يغرروا بالشعب . . هل من العدل أن يوجد حزب فى هذا البلد يأخذ أوامره من الخارج ؟ هل أتركهم ؟ » و راح يضيف: « قلت بالأمس إن كل ما نريد أن نعمله ، هو ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة السياسية لا أن تعمل لهم محكمة عسكرية و لا يعمل لهم محكمة أمن عليا ، و لا أن أوقع قرارات بشنقهم و لا بإعدامهم ، و لن آتى بهم هنا لكى تحاكموهم ، لأن الموضوع ليس موضوع رحمة و عدل ولكن الموضوع هو حماية هذه الثورة» (٢٢).

وترك عبد الناصر اعداء اللجنة التحضيرية ليوجه كلامه إلى خالد محمد خالد فيقول:

« - إننا عندما نتكلم عن هذه العملية ، إن العملية ليست محكمة و لا

محاكمة و لا مؤاخذه و لا شعارات عالية طنانة . . ابدا . . أنا قلت بالأمس بالذات إن العملية ليست شعارات حتى الاشتراكية .

ولكن لابد لنا أن نضع أساسا لاننا لا نستطيع أن نترك الأمور بلا مسميات ، و لكن الأمر هو حماية هذه الثورة ، حماية هذه الثورة من أعدائها . فمن هم أعداؤها ؟ هذا موضوع تقديرى : هل نستطيع أن نقول إن الثورة لا أعداء لها . هل يستطيع أحد فى هذه الغرفة أن يقول إن هذه الثورة الاجتماعية ليس لها أعداء ؟ قطعاً هناك أعداء . . الأمر تقديرى . هل تقصد أنت بكلامك إجمالاً الإخوان المسلمين أو الشيوعيين أو الإقطاعيين ؟ هل تقصد أنه لا يوجد بأى حال من الأحوال أعداء لهذه الثورة الاجتماعية ؟ لا أتصور ذلك . . » (٢٣)

ولم يتوقف عبد الناصر ، بل راح يؤكد بشكل مستمر على موقفه من القوى المعارضة له ، فقال :

« فلو جاء أحد وعمل دستورا رجعياً . أعنى أنه لو فرض أن أتينا نحن بأناس ليضعوا دستورا و قالوا فيه الإقطاع والرجعية فسوف أذهب وأرتدى البدلة « الكاكي » وأعمل ثورة عليهم من أول و جديد / فمهما تكلفنا فلا عودة إلى الوراء بأى حال من الأحوال (٢٤) .

ولفظه « الكاكي » هنا تستوجب منا التوقف هنيهة لما أثارته بعد ذلك من معنى مغاير للمعنى الذى قيلت فيه .

الواقع ان ارتداء « الكاكي » يعنى فى حقيقته معنى مواجهة القوى القديمة - أى السياسية والرجعية - و ليس مواجهة (المثقفين) كما يحلو للبعض ان يردد دائما .

لقد قيل كثيرا أن عبد الناصر قال لخالد (ألبس لك كاكى) فى مواجهة هؤلاء الذين يمثلون القوى الفكرية فى البلاد ، و هذا غير صحيح . إن هذا المعنى ارتبط - بالقطع - بالموقف الذى اضطر فيه عبد الناصر ان يؤكد أنه على استعداد للقيام بثورة اخرى بعد ثورة ١٩٥٢ فى حالة ما إذا فكرت هذه القوى الرجعية - و كانت فى أغلبها من الملاك والإقطاعيين - و ليست قوى التيارات الفكرية بالتحديد ، خوفا من أن تعاود هذه القوى انقضاضها على الثورة ومنجزاتها . ومن الإنصاف أن نضيف هنا أن عبد الناصر كان متأثرا فى هذا الوقت بالأزمة الخاصة التى تعرض لها بعد الحركة الانفصالية مع سوريا عام ١٩٦١ ، فضلا عن تجاربه السياسية السابقة مع السياسيين القدامى من العهد السابق .

فعلى الرغم من أن كثيرين كانوا قد أكدوا فى انتخابات الاتحاد القومى فى سوريا قبل الانفصال على ضرورة إبعاد عدد من السياسيين السوريين المشكوك فى ولائهم بعبد الناصر ولدولة الوحدة ، وشطب اسم مأمون الكزبرى - بوجه خاص - من الاتحاد القومى ، . . رغم هذا ، فإن عبد الناصر رفض تماما هذا ، ومع ذلك فقد كان أول من انقلب عليه هو الكزبرى نفسه^(٢٥)، وقد كان هذا يرتبط - فى الوقت نفسه - برفض عبد الناصر - كما أشير عليه كذلك بشطب أسماء ١١ الف عضوا من سوريا ، كانوا قد دخلوا الاتحاد القومى ، فانتهى الأمر بالحركة الانفصالية - كما يعترف عبد الناصر - بأن الرجعيين من أعداء الوحدة و الثورة فى الاتحاد القومى هم الذين تأمروا عليه .

وقد كان عبد الناصر من الذكاء بأن صاح فى خالد محمد خالد و هو

ينظر إلى فلاشات آلات التليفزيون وأجهزة الراديو قائلا : « الرحمة بالشعب قبل أن ترحم هؤلاء . . و العدل بالشعب قبل الرحمة بهؤلاء » (٢٦).

وواضح هنا أن عبد الناصر كان يضرب مثلا بالسياسيين المرتدين ، ثم يقارن بينهم وبين حالة السياسيين المصريين من شتى التيارات ، في الوقت الذى كان يضمن فيه المثقفون شريحة هؤلاء السياسيين ، فبعد أن يستفيض طويلا في تجربة سوريا و ما انتهت إليه يقول بأسى شديد « كان في سوريا برلمان و كان فيه شيوعيون واشتراكيون » (٢٧)

و هو في هذا وضع التيارات الفكرية بين هؤلاء السياسيين بل و في مقدمتهم كذلك .

وبعد أن يذكر جمال عبد الناصر خالد محمد خالد بأنه لم يصادر له أي مقال أو كتاب بعد عام ١٩٥٤ على وجه التحديد ، يعود خالد ليدافع عن هؤلاء الذين ينتمون الى العهد الماضى قائلا :

« لماذا نضع اعيننا على نقائص العهد الذى اعتبرناه بائدا » (٢٨)

وهو في هذا يذكر عبد الناصر بشيء من الاستنكار لما ذكره عن إقامة (حرب وقائية) ضد هؤلاء الذين يحث الآن على أن يعزلوا سياسيا ، فيعود عبد الناصر ليقول له :

« العملية ليست إدانة بل كما قلت إننا نبحث عن الحقيقة و إننا نريد أن نأخذها من تجربتنا في العشر السنوات وفي السنوات لتي كانت قبل الثورة على أى شيء كانت تدل تجربتنا ، هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية ؟ هل أستطعنا ان نقيم ما يمكننا من القضاء على الظلم الاجتماعي ؟ هل استطعنا أن نقضى على الاستغلال السياسى و الاستغلال الاقتصادى و

الاستغلال الاجتماعى ؟ أبدا لم نستطع . . . هل الديموقراطية التى تتكلم عنها بمعناها القديم مكنتنا نحن الشعب من القضاء على الاستغلال السياسى أو الاستغلال الاقتصادى أو الاستغلال الاجتماعى ؟ أبدا» (٢٩)

وبعد أن يستطرد عبد الناصر طويلا عن تجربته فى العهد الماضى قبل الثورة يؤكد على عبث الكلام عن الحرية السياسية ، يقول لمحدثه : « إننى لا زلت أقول إنك تبحث عن المظهر» (٣٠)، و لا يلبث أن يعود إلى التعبير الذى حاول خالد محمد خالد التدليل به على مظهر الثورة الجاف تعبير (الحرب الوقائية) ليرد الكرة مرة أخرى إلى مؤكدا له أن اللجوء إلى أسلوب الثورة فى تلمس العزل أو الإجراءات التى تحول دون عودة القوى القديمة هو: « لأننا نريد أن نحمى هذه الثورة من انقضاى الرجعية و سيطرة رأس المال ، نحميها من أن نضحك على أنفسنا و نقول أنها ديموقراطية وهذه الديموقراطية لا تكون الا ديكتاتورية رأس المال وديكتاتورية الاقطاع» (٣١).

ومما سبق ، فقد وضح تماما هنا أن القضية الخلافية بين خالد محمد خالد وجمال عبد الناصر كانت هى قضية العزل السياسى ، و هى القضية التى سيوسع لها حوارا طويلا طيلة جلسات اللجنة ، و يشارك فيها عدد كبير من السياسيين و المثقفين .

و الحقيقة أنه بدءا من الجلسة السابقة - التى تغيب بعدها عبد الناصر - عادت قضية العزل السياسى لتطرح نفسها بعنف شديد حتى أنه خصص لها جلسات خاصة و يختلف حولها كثير من المثقفين من أمثال : أحمد بهاء الدين (٣٢) ، و أحمد الشرباصى (٣٣) و عائشة عبد الرحمن (٣٤) و محمد البهى (٣٥) و أحمد سعيد (٣٦) . . . و غيرهم ، و بدأت دائرة العزل تتسع رويدا

رويداً لتضم في دائرتها رجال القصر والوزراء و أعضاء الأحزاب و أعضاء البرلمان والأسرة المالكة ، أى من شاركوا في إفساد الحياة النيابية قبل الثورة ، ثم تعود الدائرة لتضيق لتمييز فيها أكثر أصحاب الفكر السياسى بوجه خاص و بالتحديد فإن الليبراليين القدامى و الشيوعيين و الإخوان المسلمين كانوا أكثر العناصر الذين تحيط بهم دائرة العزل و تضيق عليهم من آن لآخر.

ورغم أنه قد ارتفعت بعض الأصوات ضد قانون العزل ، فإن صوت خالد محمد خالد كان أعلى الأصوات قاطبة ، و بعنف شديد رغم اعتراض محمد فؤاد جلال عليه وتضييق الخناق حوله بإيعاز من النظام .

ومهما يكن ، فقد كانت اللجنة قد استجابت لضغط النظام ومسايرة اتجاهه إلى إقرار العزل و الموافقة عليه ، ففي الجلسة السادسة عشرة تم إقرار تعريف لعقوبة العزل السياسى على أنها «الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب و الاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى سواء فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية» . وراحت اللجنة فى تقريرها تقسم العزل إلى نوعين : عزل خاص باعداء الشعب وحدد فئات خاصة به ، ونوع آخر من الاستبعاد وهو خاص بالفئات التى تتعارض مصلحتها فى هذه المرحلة - كما يشير القرار - مع مصلحة الشعب (٣٧) .

والحاصل أنه رغم أن خالد محمد خالد بذل قصارى جهده أمام تنفيذ قانون العزل ، الذى سيحرم منه الكثير من ذوى الاتجاهات الفكرية من الاشتراك فى القرار السياسى والتنظيمات السياسية . . فإنه وجد مقاومة

شديدة أمامه ، قال يائسا مما يراه إن « العزل بالصورة والطبيعة اللتين درسناه بهما لا ضرورة له ولا تدعو إليه حماية مكاسبنا وانتصاراتنا كما لا تدعو إليه الاشتراكية . . (و) . . لا ضرورة للعزل . إننا و نحن ذاهبون في إقامة مجتمعنا على الأساس الذى قاله الرئيس - جميع الديموقراطية للشعب - لا أود أن نبدا رحلتنا النبيلة هذه بإجراء لا أراه ديموقراطيا . . و رغبتى فى أن أصرف نفسى و فى أن أفلح فى صرفكم عن فكرة العزل » (٣٨)

وراح يوضح للجنة أن من وصفوا أثناء مناقشة قانون العزل بأنهم من أصحاب الخيانة و معاونة المستعمر الأجنبى ، فإن هؤلاء فى رأى - كما يؤكد - أعداء الوطن لا أعداء الاشتراكية ، و إذا كان للوطن عدو ، فيجب أن يؤخذ بجرمه وأن يحاكم المحاكمة العادية أما أعداء الاشتراكية فأخشى - ونحن بصدد توقيهم - أن نكون قد أسرفنا فى مخاوفنا (٣٩) ولأن خالد لا يوافق على قانون العزل ، فإنه لا يوافق ، بالتبعية على مناقشة هذا التقرير « لأننى كما قلت سأعذر عن عدم الموافقة على مبدأ العزل (٤٠) .

ويتعرض خالد لأصحاب العزل - كما تراه اللجنة - فيفند ما يذهبون إليه بالتعميم ، و يرى أنها اثنان : أصحاب الثروة و الماضى السياسى ، و بالنسبة لأصحاب الماضى السياسى - و هم شرائح المثقفين - فيشير إلى أن الزعم الذى يؤكد ضدهم أنهم أفسدوا الحياه السياسية فى الماضى ، فقال بوضوح : « إننى أظن أن أكثرهم إن لم يكونوا جميعا قد ماتوا و شبعوا موتا . . مات الذين كانوا يعطلون الدستور والذين كانوا يزورون الانتخابات لمصلحة أقلية ضئيلة يحميها الاستعمار والقصر ، هؤلاء قد ذهبوا جميعا » (٤١) . و قد دفع هذا كله خالد محمد خالد إلى أن يصيح فيمن حوله « إن اللجنة أسرفت،

أو أخشى أن تكون قد أسرفت و هى تتصيد لعملية العزل ، فئات وأفراداً» (٤٢).

و مع أن عددا كبيرا من الحاضرين راحوا يعترضون على موقفه ، فإنه يقول بعد دفاع طويل يائس : « لا ضرورة للعزل ، ففى القوانين العادية ما يكفل نبذ كل معتد أثيم » (٤٣) ، و لم يمل من ترديد ما أشار إليه عشرات المرات طيلة الجلسات ملخصا اقتراحا مؤداه : « أن يترك أمر الذين يراد عزلهم لأحكام القانون العام » (٤٤).

ولم يتخذ موقفا مشابها لموقف خالد محمد خالد طيلة الجلسات غير مصطفى البرادعى نقيب المحامين ، غير أنه اتجه بشراعه ناحية مختلفة ، وهى ناحية الصحافة ، ففى الجلسة الثامنة وقف نقيب المحامين يندد بالمناخ الذى تنتقص فيه الحريات ، هذا المناخ الذى لا يستطيع مثقف أو كاتب فيه أن يخرج برأيه إلى النور لثقل القيود الموضوعة على الصحافة ، وقد آثرنا أن ننقل رأيه بالنص حول هذه الحرية ، فبعد تفصيل لا يخلو من اسهاب يقول : « يجب أن يشعر الناس جميعا أنهم مطمئنون ، إنهم يحكمون حكما حرا ، وأن لكل مخلص أن يتكلم و أن يبرر رأيه كما يشاء ، و يجب أن تتسع الصحافة لمثل هذه الآراء المخلصة الحققة . » إننا لانريد الحرية لرأى عن هوى ولا رأى عن غرض ولا رأى عن عبث و إنما نريد الحرية للرجل الحر الأبى النزيه . »

وواصل مصطفى البرادعى رأيه فى الصحافة ، يقول بالنص :

« إن الناس يشكون من الصحافة - لاعندنا وحدنا بل فى كل البلاد - فالمفروض فى الصحافة أنها هى التى تحمى الحرية ، و لكن الذى حدث فى أكثر بلاد العالم جميعا ، أن نفذت الأهواء إلى الصحافة ، و تحكمت فيها

رؤوس الأموال ، و لقد شكلت في انجلترا و أمريكا والهند لجان مختلفة للعمل على تلافى هذه الحال ، تحكمت رؤوس الأموال في الصحافة فلم تعد هى المعبرة عن الحرية ، بل كانت حربا عليها ، وقد فرضت تلك اللجان في تقاريرها المختلفة و جوب وضع قيود على تدخل رأس المال و فشلت هذا التقارير و كان للصحافة الخاضعة لرأس المال من القوة ما أوقف هذه التقارير الحق ، وهذه الآراء السليمة ، وقد شكونا من نفس الحال هنا فكان لابد من وضع حد لذلك خاصة ونحن يتهددنا الاستعمار والرجعية ، ولقد أصبحت الصحافة ملكا للشعب ، و تلك فكرة حققة في ذاتها وصادرة عن رأى حق ، و لكن هل حققت الصحافة فعلا حرية الرأى ؟

يسأل نقيب المحامين أعضاء اللجنة ، و يجيب بنفسه ، يقول :

« هذا مالا أعتقده ، و يجب أن يعاد النظر في تعديل هذا النظام ، فيجب أن يعمل الاتحاد القومي بكافة الطرق على أن يؤمن الصحافة فيشعر الصحفي بأنه ليس موظفا تابعا للحكومة و إنما يعمل عند الشعب و يعمل في صحافة هى ملك الشعب حقا ، كما اريد بهذا القانون » (٤٥).

و الغريب أن هذه الجلسة - الثامنة - لم تشهد أحدا من أعضائها - كان من بينهم أحمد بهاء الدين و أحمد الشرباصي ومفيدة عبد الرحمن و غيرهم - من المثقفين من تحمس لفكرة افتقاد حرية الرأى في الصحف أو الإشارة إليها خاصة أن قانون تنظيم الصحافة - التأميم - كان الآن يحيط الصحافة والصحفيين بشكل لا يستطيع أحد من أصحاب الفكر الفكاك منه . .

ونخلص من هذا كله ، أنه كما لم يستطع خالد محمد خالد إثناء أعضاء اللجنة عن قرار العزل ، كذلك لم ينجح - حتى - فى إدخال فقرة واحدة

لنص القرارات تقضى (باعتبار مفعول هذا الإجراء ساريا بالنسبة لانتخابات المؤتمر فقط)، في وقت تطالب فيه بنت الشاطيء بأن يأخذ النظام ما يستطيع من العنف لتنفيذ العزل وتطالب بالتصويت على هذا القانون ، بل والأكثر من هذا سخرية أنها راحت تدعو إلى وضع من يشملهم قانون العزل في (معسكرات اعتقال) .

وعلى هذا النحو ، فبعد قرابة عشرين جلسة أعدت اللجنة التحضيرية عدة تقارير للتمثيل رفعتها الى رئيس الجمهورية في ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ، و ما لبثت أن أنضمت هذه اللجنة إلى المؤتمر الوطني في ٥ / ١ / ١٩٦٢ الذي أعلن عن انتخابه في نفس الشهر ليتمخض الانتخاب عن تشكيل (المؤتمر الوطني) الذي سيطرح فيه عبدالناصر الميثاق لمناقشته .

على أن الأمر لم يختلف كثيرا في (المؤتمر الوطني) عنه في (اللجنة التحضيرية) من قبل .

* *

فيس المؤتمر الوطني

كان دور مثقفي (المؤتمر الوطني) محددا بالقرار الذي صدر من اعلى بتكوينه^(٤٦)، كذلك سيطرت النخبة الحاكمة من العسكريين على النخبة الاخرى التي تم تجنيدها من التكنوقراط أو ممن يدين لها بالولاء .

ومنذ البداية ، فقد غلب على الاختيار فئة العسكريين (أنور السادات / كمال الدين حسين) * في قمة المؤتمر ، و دلت الجلسة الأولى - في ٢١ مايو ١٩٦٢ - على مؤتمر هام ، هو تأكيد سيطرة العسكريين على المؤتمر ، فبينما

جلس انور السادات على يمين جمال عبد الناصر جلس كمال الدين حسين على يساره ويمكن بالإشارة إلى أعضاء المؤتمر وبعض ممثليه لا سيما من ذوى الاتجاهات الفكرية و القضايا التى أثرت فيه تبين مدى سيطرة العسكريين عليه .

و يجب أن نسارع بالقول هنا أن الفترة التى امتدت بين انتهاء دور اللجنة التحضيرية و بدء انعقاد المؤتمر الوطنى^(٤٧)، ثم تطبيق قرار العزل - بالفعل - باستبعاد من سبق أن اعتقل أو حددت إقامته أو أمت ممتلكاته التى تزيد على عشرة آلاف جنيه أو أدانت التقارير سلوكه . . ان هذه الفترة شهدت استبعاد « كل أفراد القوى السياسية القديمة ، والإخوان المسلمين والشيوعيين ، و الاقتصار على الذين بدأت اتهاماتهم السياسية بعد الثورة »^(٤٨).

أى لم يبق فى الساحة السياسية غير من برهنوا على ارتباطهم بعنصر الولاء السياسى للنظام السائد .

و فى هذا الاتجاه يمكن أن نرصد أسماء أعضاء المؤتمر الوطنى (١٥٠٠) عضو لندرك أن أيا من هؤلاء فى اجتماعهم الأول، الذى عقد فى ٢١ مايو ١٩٦٢ أمام جمال عبد الناصر، لم يكن ليجرؤ للتصديق لقرارات النظام أو حتى مجرد الاختلاف معه ، اللهم إلا بعض المعارضين من القلة الضئيلة التى اتخذت شكلا عقائديا من بعض الذين انتموا إلى التيار الإسلامى بمعناه العريض فقط .

وعلى مستوى الفئات يلاحظ أن أعضاء المؤتمر تكونوا من ثمانى فئات تتوزع على عدة فئات متباينة لا ينتمى فيها لأصحاب الفكر و المثقفين سوى فئتين هما أساتذة الجامعة و الطلاب ، فمن بين عدد أعضاء المؤتمر الوطنى

(١٥٠٠) عضو كان هناك (٢٢١) عضو^(٤٩) فقط ، أى حوالى ١٤ ٪ فقط من أعضاء المؤتمر ينتمون إلى المؤسسات الثقافية و العلمية .

فإذا هبطنا أكثر إلى الأسماء فلن يفوتنا دلالة التركيز على اختيار أصحاب الولاء من أولئك ، فمن الصحفيين كان هناك : حافظ محمود و سامى داود وكامل زهيرى وعواطف عبد الجليل وانجى رشدى ، ومن هيئة التدريس نقرأ عدة أسماء ، كان هناك سهير القلماوى وعبد الملك عودة وعثمان أمين ومحمد عبد العزيز عبد الكريم و محمد محمود الصياد . . و غيرهم .
فى هذا المناخ كان لابد أن يطرح الميثاق ويناقش ويثير ما يثير من قضايا وملابسات هامة .

غير أننا قبل أن نصل إلى ما يثيره الميثاق ، لابد أن نشير إلى الظروف التى سبقتها و التى أسهمت فى صياغته وإخراجه إلى حيز الوجود

المثقفون و الميثاق

تمثلت هذه الظروف خاصة فى الجلسات الأولى من اللجنة التحضيرية حيث وضح الاتجاه الأوتوقراطى الصارخ لعبد الناصر ، حين قال فى الجلسة الرابعة : إن من يريد الاشتراك فى الميثاق عليه أن يتصل بكمال الدين حسين ليشارك فى هذا العمل الذى اعتبره عملا هاما جدا وكناتج لجهود كبير^(٥٠) .

وقد كان هذا مؤشرا هاما ما لبث أن اتضح بجلاء فى فترة إعداد الميثاق بعد ذلك و قبل صدوره ، و هذا المؤشر يمكن أن نتبينه من تصريحات عبد الناصر فى هذه الفترة ، فقد قال بوضوح شديد بما يؤثر كثيرا فى طبيعة الحركة التى كانت وراء تكوين الميثاق و بلورة أفكاره فى غيبة المثقفين ، يقول فى حديث له :

«إننى لا أقر مبدأ ترك الأمور للجان ، لكى تجتمع و تدرس و تعطى اقتراحا ما . . بل أرى أنه من الأفضل و الأجدى أن توضع أمام اللجان اقتراحات محددة يكون دورها بالنسبة لها ، درسها و مناقشتها و إدخال التعديلات عليها» (٥١).

و ما لبث عبد الناصر بعد ذلك أن حول هذا الرأى إلى واقع حى ، ففى هذه الفترة راح يكلف عددا كبيرا من الضباط حوله لوضع تصوراتهم عن الميثاق ، ثم دفع بعدد من هؤلاء الضباط - أيضا - للاتصال بعدد من المثقفين كيفما يتفق دون وضعهم فى موضع مسئول أثناء المناقشات ، و قد كان من أبرز هؤلاء حينئذ أحمد بهاء الدين و إحسان عبد القدوس ، و كمال الحناوى وغيرهم .

كان العمل يأخذ شكل لجان تجتمع فيما بينها ، كل لجنة تحتوى على عدد من المثقفين إلى جانب أحد العسكريين ، و يتم مناقشة عديد من الأمور التى تطرح عليهم من أعلى ، و كثيرا ما كان عبد الناصر يضيف إلى هذه اللجان عديدا من اللقاءات الشخصية التى يحاول فيها أن يسأل سؤالا عن أفكار بعض المثقفين حول الميثاق - كيفما اتفق - و تبادل بعض وجهات النظر .

وقد كان أشهر هذه اللجان هذه اللجنة التى شكلت من كل من كمال الحناوى و أحمد بهاء الدين و إحسان عبد القدوس .

وهو ما يعنى فى النهاية أن الأمر كان يأخذ شكل لقاءات دورية غير منظمة أكثر منها وضع (لجان) و تحديد مسئوليتها إزاء أفكار تطرح فيها .

يقول أحمد بهاء الدين عن هذه الفترة : « كان أول من اتصل بى كمال

الدين حسين - كان وقتها مسئولاً عن الاتحاد الاشتراكي - ووجدت نفسي مع عدد من المثقفين المعروفين و بعض المسؤولين عن أجهزة ثقافية وصحفية، و قد تم سؤالنا في هذا الاجتماع المغلق عن انطباعاتنا ، فاعطينا فكرة عامة ، و لكن هذا في الواقع كان استدعاء للأفكار اكثر منه إعطاء رأي في قضايا حيوية ، لقد كانت تطرح الأسئلة التي في ذهن القيادة العسكرية وتتلقى هذه القيادة عنها إجابات مطلوبة . . وقد عرفت عددا كبيرا من المثقفين عند السيد كمال الدين حسين وتعاملت معهم وأدلىنا جميعا بوجهات نظر مختلفة» .

و يضيف أحمد بهاء الدين في نفس اللقاء «وقد اتصل بي - في مرة أخرى - عبد الحكيم عامر ، فالتقينا مرة في منزله مع عدد من المثقفين و في مرة أخرى في معسكر الحلمية . . أذكر أنه في كل مرة كان منزل عامر عامرا بعدد كبير من المثقفين من أمثال عباس رضوان و كمال رفعت وغيرهما ، وقد طرح عليّ - ضمن الموجودين - بعض الأفكار حول الميثاق ، وقد طلب العسكريون تصوراتنا عن الفترة القادمة ، و بعد أن أدلىنا بتصوراتنا طلب منا أن يتصل بعضنا ببعض الآخر . . كنا نناقش آراء سياسية كثيرة لساعات طويلة ، وأذكر أن أكثر ما عارضته واختلفت فيه مع عدد كبير من العسكريين و في مقدمتهم المشير عامر نفسه فكرة الـ ٥٠ ٪ في المجالس الشعبية للعمال و الفلاحين ، لقد اتخذ هذا الموضوع نقاشا طويلا ، و كنت أرى أن رأيي في هذا الموضوع في كل مرة يقابل بشكل اندهاشي أو استنكاري .

و هذا الرأي - يضيف - كان يتحدد حول اختيار نسبة كبيرة من العمال والفلاحين ، ورحت أتساءل ما السبب وراء هذا الاختيار الذي يصل إلى

نصف النسبة المحددة بالمجالس التشريعية ، فأجاب المشير عامر ببساطة :
«لأن الثورة سوف تخلص في يوم من الأيام ، وسوف تبقى الانتخابات العادية
التي قد تهدد استمرار الثورة في حالة إذا لم نحسن الإعداد لها من الآن ، فما
هو الضمان لاستمرار الثورة ، إنه - كما يجب عامر - هو العمال و الفلاحون
فلو جرت انتخابات للقوى الاجتماعية المعروفة يمكن أن يأتى بالقوة
الاجتماعية القديمة مرة أخرى ، وبهذه الطريقة يلغى الإصلاح الزراعى وكثير
من إنجازات الثورة » .

« إذن ، الضمان الوحيد لاستمرار الثورة وبقائها هو ان تكون هناك نسبة
كبيرة من العمال و الفلاحين المستفيدين من قوانين الثورة الاجتماعية ، وأذكر
أننى عارضت هذا الرأى كثيرا و فى عدة جلسات ، دون جدوى » .

« فى مرة من هذه المرات قلت بصراحة لعبد الحكيم عامر : إن العمال
والفلاحين ليسوا مهئين ليكونوا اعضاء فى المجالس التشريعية . . الخ ،
وظللت اضرب له امثلة لعدة ساعات نظرا لخطورة هذا التمثيل النصفى
دون جدوى . .

« قلت - ضمن ما قلت - هناك فارقاً ان يكون المجالس على المقعد النيابى
عاملا أو فلاحا ، و فرق أن يكون هناك نوع من العمال والفلاحين بدون وعى
سياسى كاف و تمجادلنا طويلا دون جدوى إذ كان يبدو أن ذلك هو رأى
النخبة العسكرية الحاكمة فى هذا الوقت » . (٥٢)

وقد بدا تماما فى هذه الاجتماعات أن على المثقفين أن يناقشوا القضايا
التي تطرح أمامهم ولا يتدخلوا فيما لا يعنهم ، وألا يستبدلوا بالقضايا التي
تطرح عليهم أية قضايا أخرى يحاولون الادلاء من خلال أفكارهم و يعتقد

أكثر من شاهد لهذه الفترة من أصحاب الرأي أنه ساهم في بناء أفكار الميثاق - بالشكل الذى طرح - قرابة خمسمائة مثقف مصرى ، كل منهم قال رأيه فى وضوح كيفما طلب منه شفاهة أو كتابة ، و أخذ به أو لم يؤخذ به ومن المؤكد أن النظام كان يأخذ الافكار التى تروقه و التى اراد الحصول عليها ثم يسجلها و يناقشها مع ممثليه و رموزه فيما بعد . (٥٣)

وفى هذا الصدد يقول أحمد حمروش أن عبد الناصر كان قد طلب من عدد من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقة - فضلا عن بعض المثقفين - إعداد مشروع للميثاق حسب ما يتصورون ، و اجتهد بعضهم بالفعل فى صياغة أفكاره وحده أو مع مناقشتها مع غيره ثم تقديمها اليه مثل عبداللطيف البغدادى . (٥٤)

وقد تمخض عن هذا كله أن جمع عبد الناصر هذه الافكار وتلك المشاريع « وأضاف إليها أفكاره و مناقشات اللجنة التحضيرية وعكف على دراستها و تبويبها وعهد إلى محمد حسنين هيكل لصياغتها فى الصورة التى عرفت بـ (الميثاق) و قدمت إلى المؤتمر » (٥٥)

وقد صرح عبد الناصر فى جلسة المؤتمر الوطنى الثالثة - ٢٦ مايو ١٩٦٢ - بأن الميثاق عبارة عن مبادئ عامة ، أو إطار للعمل نتج عن تجربة وممارسة لمدة عشر سنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ . . و أن الميثاق عبارة عن إطار الخطة للعمل الاجتماعى و الاقتصادى و السياسى و الشعبى ، والمستقبل .

وراح يؤكد أن الهدف من الميثاق هو تأمين عدالة اجتماعية على نطاق واسع . . لم أقل أنه يجب إذابة الفوارق بين الأفراد، أنا قلت تذويب الفوارق بين الطبقات .

وقد هاجم أولئك الذين يحلمون - وهم صغار - بأن يصبحوا ملاكا كبارا ، هؤلاء هم - بتعبيره - (متسلقو الطبقة) ، غير أن أهم ما ركز عليه عبد الناصر في خطابه أن « الميثاق منح الفلاحين و العمال دون غيرهم سلطات و ضمانات خاصة » .

وشدد على قوله : « أعتبر أن أهم نقطة في الميثاق هي النقطة التي منحت العمال و الفلاحين ٥٠ ٪ » .

و بقيت المناقشة العلنية لهذا الميثاق . .

و بقي معها تبلور عدد من مواقف المثقفين أثناء هذه المناقشة .



وبدلا من أن يناقش الأعضاء الميثاق في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، امتدت المناقشات إلى طول البلاد وعرضها ، تصاعدت في الفترة التي تقع بين ٢٦ مايو و ٤ يونيو بوجه خاص ، إذ شهدت البلاد في هذه الفترة موجة عالية من النقاش ، وهي موجة اتسمت بإثارة القضايا النظرية التي كانت تتخذ في الظاهر سمة الدين والقضايا العقيدية ، بينما كانت تعبر - في الباطن - عن موجة الاحتجاج و كبت الحريات التي حاولت بعض العناصر الإسلامية التعبير عنها . .

وقد تمثل التيار المعارض في هذه المناقشة التي دارت بين جمال عبدالناصر والشيخ محمد الغزالي الذي أخذ يسهب في نقد الطابع العلماني قائلا : « الحرية لا تستكمل حقيقتها إلا إذا تحرر مجتمعنا من آثار الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي ترك كثيرا من العقد . فيجب أن يستتبع تحرير الوطن تحرير

القوانين و الشرائع . . و من العجيب أن نجد روسيا تحكم بقوانين تتواءم مع النظام الشيوعى ، و نجد أمريكا تحكم بقوانين تتواءم و النظام الرأسمالى ثم نجد بلادنا فى المنطقة العربية تحكم بقوانين دخيلة من فرنسا وانجلترا وغيرهما . (٥٦)

وخلال نقد النصوص و التعرض لها يواصل الغزالى نقد وضع المرأة وسفورها خاصة و يسأله فى هذا أحمد الشرباصى (٥٧) ، و تمضى سهير القلماوى فى هذا الدرب فتنتقد الميثاق حيث أنه لم يحدد موقفا من دين الإسلام مع أنه حدد موقفه من الأديان الأخرى ، ثم تشير إلى هذه الفجوة بين تحرير الصحافة من الرأسمالية و بين امتلاك الشعب لها . (٥٨)

و حين يرد جمال عبد الناصر ، مهاجم التيار الدينى المتشدد و يخص الشيخ الغزالى بهجومه الذى يصل إلى درجة السخرية ، ويتبع عبد الناصر عدد كبير من كتاب النظام وصحفيه من أمثال محمد التابعى وكامل زهيرى ويخصص صحفىو مدرسة أخبار اليوم صفحات كثيرة للهجوم على الشيخ وتغلو صحيفة الأهرام فى هذا خاصة حين ركزت الرسوم الكاريكاتورية لصالح جاهين على النيل من الغزالى والسخرية اللاذعة منه فى سلسلة طويلة من الرسوم الكاريكاتورية لصالح جاهين على النيل من الغزالى والسخرية اللاذعة منه فى سلسلة طويلة من الرسوم الكاريكاتورية. (٥٩) ويتبعه عدد من الرسامين فى الصحف الأخرى ، غير أن الغزالى يعود ليرد بعنف شديد على الصحف التى يصفها بأنها « تخصصت فى نشر قذارات ضد رجال الدين » .

بيد أنه تحت ضغط التيار الدينى الجارف ترتد الأهرام عن موقفها بسرعة لتنشر ما يشبه الاعتذار ليومين متتاليين . (٦٠)

والواقع أن الغزالي كان يريد أن يثير قضايا إسلامية خالصة في مواجهة (الميثاق) ، الذي لم يكن لديه ليشير إلا إلى الفكر الغربي الذي سيطر على الأفهام والمدارك ، وهو ما يعنى أن الشيخ ربط بين السلطة القائمة وأهداف الاستعمار الذى « ترك طابعه فى نفوس كثيرة لما كان موجودا ، و ترك مخلفاته فى نفوس أكثر لما رحل »^(٦١) ، وقد كان أكثر ما أثار الغزالي هذا الهجوم من رجال النظام الذى يسميه « هجوم صحافى واسع النطاق اعتمد فى جملته على الإفك والتجريح »^(٦٢).

وعلى هذا النحو ، أسهم هذا المناخ فى احتدام غضب رجال الدين وخاصة من رجال الأزهر وفى مقدمتهم الغزالي فسعوا للهجوم فى أول يونيو ١٩٦٢ ، وفى مظاهرة ضخمة ، على صحيفة الاهرام ، ولم يلبث أن هروا إلى شيخ الأزهر قرابة ٥٠٠ مندوب من الريف ليسمعوا منه مباشرة أن الدستور يجب أن يكون منبثقا عن الميثاق الذى يجب أن يكون - بدوره - منبثقا على أسس الإسلام ومبادئه ، معلنا صراحة بأن الدين الرسمي هو الإسلام .

والواقع أنه حين أثرت قضية مثل قضية المرأة ، فإنها كانت تعنى مناقشة قضية الحرية ، حرية الرأى ، و الحرية الدينية ، و الحرية العامة التى لم تكن موجودة بالقدر الكافى ، فلم يستطع أن يناقش أعضاء (المؤتمر الوطنى) الميثاق بحرية مطلقة ، و من حاول أن يناقش هذه القضية متخذا ثوب قضية أخرى ، خوفا من العنت الشديد ، فإنه يلاقى مصير الشيخ الغزالي ، وقد بدا الشيخ واعيا لهذا فيما بعد ، فرغم أن قضية المرأة لم تتناول فى كلامه « إلا فى جمل معينة كانت نهاية خطاب استغرق عشرين دقيقة »^(٦٣) ، فإنه قد أثار بهذا - كما صورت وسائل الإعلام - الدنيا ، بل كان هو من أول

المفاجئين لإثارة هذه الضجة « فوجئت بأنه أقام الدنيا وأقعدھا » (٦٤) وأضاف « أو بتعبير دقيق ما وجدہ الماكرون مجالا لنقل المعركة اليه . واختلاق قضية أخرى يدور حولها الجدل بعنف وتحتنق في ضوئها قصة التشريع الإسلامي من ألفها إلى يائها » . (٦٥)

ومع أن القضية كانت واضحة من النهاية ، فقد نجح النظام في أن يدفع بالشيخ ليسأل بعد ذلك « لأدرى كيف وقعت في هذه الحفرة ، وكيف انسقت إلى هذا الموضوع الثانوى و سمحت لنفسى بإطالة الكلام فيه مرة ثانية » (٦٦) .

غير أنه يلاحظ من خلال المناقشات داخل المؤتمر القومى أن المعركة الفكرية اقتصرت تقريبا على الجدل بين ممثلى التيار الدينى وممثلى التيار الرسمى الذى مثله عدد من الكتاب المنافيين للنظام أو المناهضين للفكر الدينى ممن كانوا يحظون بتأييد السلطة .

ومن هنا تبلور موقف أصحاب التيار الدينى أكثر - التيار المعارض - فى الستينيات .

وقد لاحظنا أن هذا التيار المعارض كان له نقيضه ، فى تيار آخر مؤيد للسلطة ، برز موقفه خاصة فى تأييد عبد الناصر فى كل قراراته و تصريحاته ، وقد كان فى مقدمة هذا التيار محمد حسين هيكلى الذى صاغ الميثاق و قبله فى الخمسينيات (فلسفة الثورة) وعديد من موثيق الثورة ، كما حاول الالتفاف حول بعض جماعات المثقفين أو اختراق تجمعاتهم لحساب النظام فى أكثر من فترة زمنية - كما رأينا - ، كذلك أسهم من هذا المنطلق فى إنشاء عديد من المنابر التى احتوى من خلالها مثقفى اليسار و التيار القومى ، لعل

من أهمها في منتصف الستينيات مجلة (الطليعة) في يناير ١٩٦٥ التي خصصت كمنبر لليسار ، و تمشيا مع أسلوب هيكل في استقطاب المثقفين من مختلف التيارات فقد أحيا مجلة (الكاتب) و اجتذب إليها كتابا من مختلف التيارات خاصة ممن لم يبدوا عداً للسلطة من أمثال أحمد عباس صالح، و أحمد حمروش و لويس عوض و محمد أنيس و كتب فيها مثقفون آخرون من أمثال : فيليب ديمترى وميشيل كامل والسيد ياسين وسعيد خيال وحسين فهمى وجلال السيد . . .

فضلا عن عدد آخر من الصحفيين الذين أصبحوا من رجال النظام خاصة بعد قانون تنظيم الصحافة أو ارتباط الصحفيين بالاتحاد الاشتراكي أو التنظيم الطبيعي .

و لم يكن غريبا أن يمضى في هذا الاتجاه ، المؤيد ، مدرسة أخبار اليوم وكتابها وإن بدا موقفها إلى التهادن أقرب منه إلى التأييد الخالص .

وقد كان أكثر مظاهر هذا التأييد الاحتفاء بكل ما يصدر عن السلطة من قرارات و تأكيد مواقفها من القوى الخارجية ، و بالتحديد ، فإن الصراع الذى بدا استمرارا واضحا بعد (الانفصال) بين الإرادة المصرية والامبريالية الأمريكية ، واتخذ صورة العدا من الولايات المتحدة الأمريكية، كان مثالا واضحا لانعكاس صورة هؤلاء الكتاب ، وعلى سبيل المثال ، فموسى صبرى لا يكف عن التحدث عن المساعدات الأمريكية و يهاجم أصحابها^(٦٧)، وسعيد سنبل يسرع الخطى في نفس الطريق فيهاجم التحكم الأمريكى وفرض السيطرة^(٦٨) و يدعو للمجتمع الاشتراكي^(٦٩)، وكامل الشناوى يصبح أكثر المهاجمين للغزو الأمريكى لكوبا^(٧٠).

وتتعدد المواقف . .

إن مثقفا مثل أحمد بهاء الدين ، رغم كتاباته العديدة حول الاشتراكية والاشتراكيين " عامى ١٩٦١ / ١٩٦٢ ، وتلميحاته بأن الاشتراكية تقوم بدون اشتراكيين ، بما يشير إلى أن عددا كبيرا منهم فى السجن . . فإنه يؤيد النظام فى كل ما يأتى به و يشارك فى قضايا الرأى العام مناقشا كثيرا من القضايا التى تعد تأييدا مطلقا للنظام لا نقداً له ، رغم ما كان يبدية أحيانا فى مقالاته من نقد للنظام حتى هزيمة ١٩٦٧ ، بل لا يتردد عن محاربة كل قضايا النظام بدون تردد (٧١) .

ومثقف مثل لطفى الخولى يشارك من منطلق تأييد النظام وشرح نصوصه ووجهات نظره ، فكثيرا ما كتب مقالات حول (الميثاق الوطنى) مؤيدا (٧٢) مؤكدا شرعية النظام و شرعية طرحه فى هذه الفترة .

ومثقف مثل لويس عوض راح يعلى من شأن (الميثاق) فى عديد من الكتابات فى هذا الوقت ، ويعلن موقفه المنحاز بوضوح إلى هذه « الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى وضع جمال عبد الناصر أسسها العملية فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ » (٧٣) على حد قوله ، بل بذل جهدا كبيرا للدفاع عن التشريعات الاشتراكية ضد بعض الصحف الأجنبية التى كانت تهاجم التجربة الناصرية (٧٤) .

ويلاحظ أنه بالنسبة للويس عوض الذى كتب بشكل لا يخطأ النفاق فيه لعبد الناصر ونظامه (٧٥) فى الستينيات يرتد فى عهد السادات فى السبعينيات بعد ذلك ، ليكتب عدة مقالات فى الأهرام (٧٦) بعنوان (أقنعة الناصرية السبعة) (٧٧) ينقد فيها الحكيم ليؤكد على أن عبد الناصر كان (ديكتاتورا) ، فمن المثير للسخرية أن موقف لويس عوض من هذا المنطلق هو الوجه

الآخر لموقف الحكيم ولا فارق كبير بينهما .

الأكثر من هذا أن لويس عوض يختلق الكذب على عبد الناصر حين يزعم أنه قال لخالد محمد خالد في المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية « ألبس لك كاكى » (٧٨) ، وهذا قول - كما أشرنا إليه - له ظروف خاصة ، ولم يكن عبد الناصر ليقصد فيه - قط - أن ينال من المثقفين ، وإنما كان يقوله للتدليل به على التصدى للقوى الاجتماعية القديمة فى حالة عودتها للمؤسسات الرسمية .

وحين نصل إلى مثقف مثل يوسف إدريس نعجب من اتساع الفجوة بين موقفه فى الخمسينيات والستينيات عنه فى السبعينيات ، فهو يعد (حالة) فريدة محزنة للمثقف يجب التوقف عندها ومحاولة فهمها فى إطار الظروف التى وجدت فيها .

إن يوسف إدريس لا يتردد - طيلة الستينيات - فى أن ينضم إلى فرقة التأييد المطلق وإزجاء المديح الخالص لعبد الناصر ونظامه ، فهو يؤيد كل خطوات الزعيم ، بدءا من تملقه له أثناء اجتماع المؤتمر الوطنى أو بعده (٧٩) ، سواء فى الكتابة الصريحة أو التأييد الذى يوليه لكل حركات عبد الناصر وتحركه طيلة النصف الأول من الستينيات خاصة (٨٠) ووصولاً إلى عام ١٩٦٦ تحديدا حين عاد ، بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية ، ليهاجمها ، فقد كان الهجوم على الولايات المتحدة هو الخط الرسمى الذى تتخذه الدولة فى هذا الوقت ، مؤيدا الرئيس فى كل ما يذهب إليه (٨١) ، وقد كان موقفه يؤكد على المدى الذى سمح لنفسه فيه أن « ينضوى فى آلة الدعاية الناصرية » (٨٢) .

وعلى هذا النحو ، فمواقف إدريس فى الستينيات كانت كلها تأييدا مطلقا للزعيم منذ المؤتمر القومى ومرورا بالهجوم على الولايات المتحدة ووصولاً إلى التأييد الخالص لحرب اليمن^(٨٣) ، ومراجعة صحيفة الجمهورية حينئذ تشير إلى المقالات الضافية المتابعة التى كانت تؤيد الميثاق وتدعو إلى أفكاره ..

والغريب أنه كعادة المثقفين راح عدد كبير من هؤلاء المؤيدين يرتد - كغيرة - فى السبعينيات ليرتدى ثوب البطولة الكاذبة . أنه ارتداد من النقيض إلى النقيض .

و هذا له موضع آخر ..

و كما لانخطئ تحديد موقفى المثقف المعارض و المثقف المؤيد ، فإننا - كذلك - لا نخطئ موقف المثقف المهادن للنظام أو المسابير له ، ومع أننى التقيت بعدد كبير من المثقفين الذين تأرجحوا بين الموقفين : المؤيد والمهادن لغموض الحد الفاصل بين الموقفين ، فإن عددا من أصحاب الفكر كانوا يتخذون فى موقف المهادن ، وهو موقف الذى يهتبل أية فرصة لتأييد النظام و هو ينتظر أية فرصة للانقلاب عليه .

لقد كان موقف طه حسين يؤكد أنه اتخذ هذا الموقف منذ البداية ، ورغم أنه كان أحد من اختيروا فى الستينيات ليكونوا ضمن (اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى) ، و قد كان أحد المسئولين لفترة فى صحيفة الجمهورية واحتفى به على المستوى الرسمى ..

طه حسين هذا لم نلتق به و لو مرة واحدة فى هذه الجلسات التى استمرت طيلة شهر كامل ، كما لم نسمع صوته مؤيدا أو معارضا بشكل صريح فى

مقالاته التى توالى حيثئذ ولم تكن لتخرج عن مقالات أدبية أو اجتماعية أو رثاء لأحد قادة الثورة الراحلين^(٨٤)، أو إظهار التأييد الكامل والرضا التام لكل إنجازات الثورة فى عيدها العاشر^(٨٥)، و قد كانت هذه هى الفترة التى راح يدافع فيها عن نفسه حين قال : « لا أحب الديموقراطية المعتدلة ولا أقنع بالاشتراكية الفاترة » ، منحازا فى الظاهر إلى الاشتراكية السائدة^(٨٦) وراح يكتب ذكرياته مع حسين هيكى أو الحكيم أو بعض رجال النظام كيوסף السباعى^(٨٧) وحين أتيت له الفرصة ليكتب ذكرياته حول (الأيام) فى الجزء الثالث ، فإنه لم يشر فى هذا الجزء إلى أى موقف سياسى أو نقد و لو من بعيد فيما يحدث حوله .

أما توفيق الحكيم ، فقد كان أول المهادين و شيخهم ، فمهما يقال من أنه كتب بعض المسرحيات التى توجه نقدا للنظام بشكل رمزى ، فإن موقفه النظامى لم يكن ليبعد عن موقف طه حسين وإن لم يكن يزيد سوءا ، فإذا كان طه حسين قد أثر العزلة و الصمت فى الستينيات ، فإن الحكيم ، كان ما يزال يصدر منه - رغم مضى عقد على قيام الثورة - ما ينم عن رضا و تأييد مطلق لها ، وكثيرا ما كان يرسل برقيات التأييد لعبد الناصر .

ومن هذه البرقيات ما يقصه علينا بنفسه فى كتابه (عودة الوعى) الذى صدر له بعد رحيل عبد الناصر ، والذى يزعم فيه أنه عاد وعيه إليه - فى السبعينيات - بعد أن غاب طويلا فى الحقبة السابقة ، وعلى سبيل المثال ، فما كادت تنعقد اللجنة التحضيرية تمهيدا للمؤتمر الوطنى حتى كان يرسل إلى عبد الناصر مؤيدا و مشجعا و راضيا عما يفعله بحضوره ، و مشاركته ، فيصل به الإعجاب إلى أقصاه حتى يعرب عن هذا الإعجاب ، يقول : « أعجبنى ما فى هذه المناقشات من روح الحرية . و كان الجدل يحتدم أحيانا بين بعض الأعضاء و جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية ، حول مفهوم

الديموقراطية ، وقد ظهر (عبد الناصر) فى تلك المناقشات المحترمة ، واسع الصدر طويل الصبر ، يبدى رأيه ويشرحه ويتلقى المعارضة القوية بحجج أمام حجج دون تبرم أو ضجر حتى استبانت وجهات النظر وقوى عنده الأمل فى اتجاه الحكم فى مصر ، الاتجاه الصحيح « (٨٨) .

ولا يتمالك توفيق الحكيم نفسه، فبدخل إلى حالة من النفاق الرخيص لعبد الناصر ، فيرسل إليه مشيدا بهذه الصورة الرائعة للديموقراطية ، و يصف لنا هو هذه الحالة فيقول :

أرسلت له برقية أقول له فيها انى رأيت و أنا على فراش المرض صورة جديدة لمصر تتشكل أمامى . فرد على بريقة يشكرنى و يتمنى لى الصحة» (٨٩) .

ويلاحظ الحكيم داخل الكتاب الذى كتب بعد رحيل عبد الناصر بسنوات أنه يترك انطبعا سيئا - على العكس مما أظهر حينئذ - ، فيعود ليهبنا صورة مغايرة للصورة الأولى تماما ، لعبد الناصر والجماهير التى كانت مسحورة به (ونعتذر هنا لإيراد فقرة مطولة من كتاب الحكيم لنرى فيها عمق التناقض أو الازدواجية التى تعد من أهم سمات المثقف المصرى الآن) ، فبعد أن يبدى إعجابه الشديد بعبد الناصر و يبرهن عليه بإرسال بريقة يعرف انها ستنتشر فى الصحف و يشاد بصاحبها ، يجىء بالصورة المناقضة فى هذا الكتاب الذى (عاد) فيه إليه وعيه بعد رحيل عبد الناصر ، يقول :

« . . و إذا المؤتمر القومى ينعقد . و إذا المناقشات فيه قد اختفت . و إذا الأعضاء الذين كانوا يناقشون فى الديموقراطية المطلوبة لزموا الصمت المطبق لا فى المؤتمر وحده و لكن فى الحياة العامة ، و كأن شيئا من الإهمال أو عدم الرضا قد شملهم و أصبح هذا المؤتمر وغيره من الاجتماعات مجرد

كتل بشرية لا عقل لها و لا تفكير يميزها و لا رأى مستقل يصدر عنها و إنما هى أذرع تلوح وأياد تصفق و أفواه تهتف ، و الزعيم بقامته الفارعة قائم على منصة عالية يتكلم وحده بالساعات الطوال ، لا يقاطعه غير صياح هيستيرى (ناصر ، ناصر ، ناصر) و شعارات تنطلق من كل ركن مما يستحيل معه الظن بأن أحدا من الحاضرين قد فهم فى هذه الضوضاء شيئا مما يقول . فقد أصبحت الحناجر هى العقول . . الخ » .

هذا عن الجماهير ، أما عن الزعيم فإن الحكيم يتذكر فى عصر آخر!! ، فيقول :

« لقد أصبح معبود الشعب . ولست أدري هل كان هذا حلما قديما له ؟ . بدأت أسأل نفسى بعد أن تأكدت مظاهر العبادة لشخصية على مر الأيام .. و . . هل سمع صوت واحد على صفحات جريدة ، أو كتاب أو مجلس نيابى ، أو اجتماع عام ، جرأن يبدى رأيا يختلف عن رأى (عبد الناصر). » الخ (٩٠) .

و على هذا النحو فقد بدا واضحا أن النظام لم يكن - وحده مسئولا - عن هذه الإجراءات العسكرية التى اتخذها أثناء تأسيس المجالس التشريعية أو إقامة التنظيمات السياسية أو استمرار الصحف ، و إنما كان الصحفيون والكتاب - كذلك - من العوامل التى أسهمت فى كثير من الأحيان فى أن ترتفع معاول النظام لأعلى أكثر . .

و على قدر ما تهاون المثقف و تهادن مع النظام بقدر ما كان النظام مهيبا ليقضى على ظاهرة المثقف و الانتهاء من دوره تماما . .

و هو ما فعله النظام - بالفعل - قبل هزيمة ١٩٦٧ بفترة وجيزة .

* * *

إجهاض المثقفين :

خلاصة القول في هذا الفصل أن النظام الذى حاول ، فى الظاهر ،
التصالح مع المثقفين ، لم يكن لديه ، فى الباطن ، حسن النية فى ذلك .
وكما انتهت محاولة (التعاون) مع المثقفين فى الخمسينيات بأزمة ١٩٥٤
والإجراءات الانتقامية بعدها ، كذلك ، انتهت محاولة (التصالح) مع
المثقفين فى الستينيات مع النخبة الفكرية من جميع التيارات بالقضاء عليها
تماما .

و هذا الذى حدث فى الستينيات حدث بشكل ما فى الخمسينيات ..
ففى الستينيات جهد النظام للاستفادة من المثقفين - و من اليسار
خاصة - خارج السجون ، كما بذلت محاولة لتجنيد مثقفها ممن حرصوا على
إبداء قيمة (الولاء) السياسى أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية ثم المؤتمر
القومى وأثناء إعداد الميثاق .

والفترة التى تمتد إلى هزيمة ١٩٦٧ ترصد ظاهرة تحول (النخبة) الحاكمة
إلى الإسراف فى تجاهل المثقفين و الخلاص منهم ، فبعد أن فشل النظام فى
التعامل معهم خارج السجون ، فإنه سعى إليهم داخل السجون ، و أفرج
عنهم بشرط الحل ، و عمل ما فى وسعه للاستفادة بهم بعد ذلك على
المستوى الفردى .

أى التعامل مع المثقف، كفرد ، وليس ككادر فى تنظيم ..

الفرد يكون تابعا له نابعا منه ، والمثقف المنظم يكون تابعا للتنظيم خاضعا له .

الفرد يكون داخل إطار النظام أما (الكادر) فيكون خارج إطار النظام متمردا عليه . .

ومع أن النخبة حرصت على أن تتعامل مع المثقفين من هذا المنطلق ، فقد أسهمت ظروف أخرى في الإسراع بإجهاض المثقفين ، فمع عديد من الخلافات بين القيادات الحاكمة ، فمن المؤكد أن النظام شارك في صنع هذا الموقف الذى انتهى إليه المثقف ، بل كان الطرف الأكبر الذى أدار حركة الصراع للقضاء على الكثيرين وعزلهم أو اعتقالهم أو تشريدهم .

وسوف نكتفى هنا بثلاثة أمثلة في هذا الصدد لنؤكد بها على سعى النظام للقضاء على حركة المثقفين في الفترة السابقة لهزيمة ١٩٦٧ و هذا السعى كان - بالقطع - أحد العوامل التى أسهمت في الهزيمة وأسّرت بها .

أولا : الشيوعيون

سوف نضرب مثلا هنا لطبيعة التعامل مع الشيوعيين ، ففي عام ١٩٦٤ كان قد تم الإفراج عن كل الشيوعيين وتم حل (الحزب الشيوعى) بالفعل ، غير أن النظام أهمل أعدادا كبيرة ممن خرجوا من السجون ، و لم يهتم بمجرد إعادتهم إلى ما سبق أن كانوا فيه ، وبقى عدد بسيط دفع به إلى تطعيم بعض مؤسسات النظام لمحاولة الإفادة من أصحابه ، كالتنظيم الطليعى أو مجلة (الطبيعة) ، فتمت بذلك تصفية المفرج عنهم رغم أنه بذلت و عود كثيرة على العكس من ذلك قبل الموافقة على الحل و تنفيذ الإفراج .

ويتأكد هذا بشكل أكثر تفصيلا بمراجعة قرار العزل السياسى الذى

صدر بعد منتصف الستينيات^(٩١)، إذ نجد أنه من بين ١٤٠٦ أشخاص تم رفع العزل السياسى عنهم كان من بينهم ٤٠٠ شخص بعضهم ينتمى إلى الأحزاب القديمة والبعض الآخر كان يعمل فى صفوف اليسار، ولم تعد له علاقة بالعمل السياسى قبل عام ١٩٥٨ بعشر سنوات على الأكثر^(٩٢) كما كانت الغالبية منهم بعد ذلك من اليسار الذى ظل متميا إلى تنظيمات ماركسية حتى تم حل الحزب الشيوعى المصرى، فإذا حللنا هذه القائمة فسوف نجد من بينهم عددا كبيرا من الموظفين و الأطباء و المدرسين و المحامين والصحفيين و العمال الحرفيين و صغار التجار . . وما إلى ذلك .

ومع متابعة ما انتهوا إليه سنلاحظ أنه عدا الصحفيين فإن أيا من العمال أو المدرسين . . إلى آخر القائمة لم يعودوا إلى أعمالهم السابقة، بل إن المثقفين الخارجين من السجون - خاصة اليسار منهم - لم يتولوا مناصب رفيعة^(٩٣).

كذلك، فإنه عدا الصحفيين - و بعض الشخصيات المعروفة - فإن أيا من المفرج عنهم بقرار سياسى لم يصبحوا فى مؤسسات الدولة و تنظيماها .

ولنضرب مثلا آخر ندلل به على النظام لم يكن ليريد من اليسار المفرج عنه غير احتوائه بقصد الخلاص منه، ففى عام ١٩٦٦ كانت بعض الاتجاهات الماركسية رغم حل الحزب الرسمى قد تجددت مرة أخرى داخل أحد الأجهزة الرسمية للدولة فى أحد أنظمة الاتحاد الاشتراكى - الاتجاه الشبابى - وداخل الشباب - وداخل المعاهد الاشتراكية التى كان يسعى النظام بها إلى تخريج قادة إعلاميين، وقادة الطليعة الاشتراكية^(٩٤).

ومرة أخرى، كان على النظام أن يواجه هذه الحلقات التى خرجت من معطفه، لكنها تسعى الآن إلى لعب دور إيجابى فى مواجهته .

لقد كان الاتجاه الرئيسى لدى النظام الناصرى أن على ثورة ١٩٥٢ أن «تنشئ يسارها الخاص ، المعادى ، الرافض ، للعدوين الرئيسيين للثورة ، وهما الشيوعيين والايخوان المسلمون»^(٩٥) ، على اعتبار أنها - كما كان يردد عبد الناصر - من العناصر الرجعية أو الثورة المضادة أو (الطبقات الرجعية) التى يجب تصفيتا كما تقول دائما نشرات (طليعة الاشتراكيين) التابعة للنظام .

على أية حال ، فإن النظام لحساسيته و تخوفه من أن يفتقد عنصر (الولاء) لدى هذه الجماعات أو لدخوله في صراع داخلى بين قياداته أو لغياب رؤية شاملة للتيارات السياسية داخل البلاد . . أو لهذا كله ، تحرك لإجهاض هذه الجماعات في حملة اعتقالات واسعة بدأت في أول أكتوبر ١٩٦٤ ، وضع لها سيناريو وهمى^(٩٦) ، قبض على أثره على حوالى ٢٠٠ من كادرات منظمة الشباب الاشتراكى و الجناح الشبابى للاتحاد الاشتراكى العربى آنذاك ، و داخل المعاهد الاشتراكية ، فضلا عن قادة (طليعة الاشتراكيين) التنظيم السرى للاتحاد الاشتراكى ، فقبض على عدد كبير من المثقفين اليسار من جميع الأجيال ، سواء من جيل الأباء أو الأبناء من أمثال د. إبراهيم سعد الدين أو لطفى الخولى أو أمين عز الدين وصلاح عيسى . . و غيرهم .

ومن المؤكد أن صراعا على النفوذ كان له أثره في القبض على هذه العناصر ، غير أن غياب عنصر (الولاء) كان له الأثر الكبير في القبض على هذه العناصر و إجهاضها لتهيئة المناخ الذى يريده النظام فى الأصل .

ثانيا : . . " اليسار الوطنى "

و مع أن النظام كان حريصا على ألا يضع عددا كبيرا من اليسار الخارجين

من السجون في مناصب سياسية ، إذ جهد في وضع العراقيل أمام انضمامهم إلى التنظيم الطليعى فى الاتحاد الاشتراكى . . فإن عددا كبيرا من أعضاء التنظيم الطليعى أنفسهم - من غير الشيوعيين - كانوا يتخذون موقف المعارضة للشيوعيين بوجه خاص ، و خاصة ، ممن أطلق عليهم فى حينه مصطلح (اليسار الوطنى) .

كانت جماعة (اليسار الوطنى) هذه تختلف اختلافا جذريا عن الشيوعيين الخارجين من السجون ، فبينما كان الشيوعيون يتمسكون بالنظرة الكلاسيكية عند جماعة الحزب الشيوعى المصرى ، فإن جماعة (اليسار الوطنى) كانت - كما يقول أحد أفرادها - كنا نتمسك بالواقع الموضوعى ، للمجتمع ، آخذين فى الاعتبار الظروف المتغيرة والمعاصرة للتطور . . » (٩٧).

و على هذا النحو ، كانت هناك خلافات جذرية بين نوعين من المثقفين فى تنظيم رسمى واحد ، و هو (التنظيم الطليعى) ، و قد ترتب على هذا كله ان استفحل الخلاف الحاد بين الشيوعيين و ينظمهم على صبرى و بين الفئة الموالية للنظام - كذلك - من خارج هذه التنظيمات الشيوعية الجديدة .

وتحولت الخلافات إلى نوع من التصادم العنيف .

وبعيدا عن الخلافات التى حدثت حيثئذ بين أكثر من مجموعة قيادية (كان من أبرزها الخلاف بين عبد الناصر وعامر) ، فقد زاد الخلاف بين مجموعة اليسار التى خرجت من السجن حديثا ، و المجموعة الأخرى التى كانت قد بدأت تتبلور داخل التنظيم الطليعى و لم تكن قد عرفت السجن أو شروط الخروج منه بعد .

وقد ضمت هذه الفئة الأخيرة ضمن من ضمت : جمال سليم ، و مجموعة

من صحفى و كتاب جريدة الجمهورية وفي مقدمتهم د . محمد أنيس وأحمد مصطفى وجلال السيد على اختلاف مفاهيمهم^(٩٨) ، وبدأ الخلاف يأخذ شكل قضايا تنشر فى الصحف يختلف حولها الشيوعيون مع جماعة اليسار الوطنى وكانت هذه الفترة التى اضطربت فيها الامور تماما ، فراح حلمى سلام المسئول عن الجمهورية يفصل عددا كبيرا من الجمهورية وعديدا من المثقفين فيها لاضطراب (بوصلة) الاتجاه الواحد فى النظام .

المهم هنا ، أنه فى هذه الفترة تحرك عدد كبير من هؤلاء المثقفين الذين ينتمون الى جماعة (اليسار الوطنى) أو الى أبناء ثورة يوليو بالمعنى العريض ، فحاولوا تبني العديد من القضايا ، غير أن اضطراب الامور ، وإسراف هؤلاء فى الثقة التى يمكن أن تمنح لهم من قبل النظام ، دفع بالنظام نفسه إلى أن يتخذ ضد هؤلاء عدة إجراءات ، فلم يكن لهم - من وجهة نظر النظام فى بعض الأوقات - هوية سياسية تميزهم عن غيرهم نظرا لأنهم قاموا بعدة حملات على النظام - من داخل النظام نفسه - وإن كان اضطراب بوصلة التوجيه وصراع مراكز القوى - كما أسلفنا - أسهمت فى عدم وضوح أهمية هؤلاء المعارضين وموقعهم الحقيقى .

وعلى سبيل المثال ، فحين تبني جلال السيد قضية (المعلمين) صيف عام ١٩٦٤ و شارك فيها معه كل من مفيد فوزى و عبد الستار الطويلة (كان من خارج هذه المجموعة) ، لم يلبث أن اتخذت ضدهم اجراءات عنيفة رغم انتمائهم إلى التنظيم الطليعى ففصل البعض و اعتقل البعض الآخر ، وقد كان وراء ذلك قرار من اللجنة التنفيذية العليا باتخاذ هذه الاجراءات ظنا أن «هناك تنظيم سرى او تيار شيوعى يشتركون فى هذا»^(٩٩) ورغم أن جلال السيد ظل مفصولا من صحيفة الجمهورية حتى يونيو

١٩٦٥ ، فإن مشاركاته بعد ذلك في عديد من القضايا أودت به إلى السجن، فقد كان قد كتب عدة مقالات حول قضايا عامة مثل تحرير الثقافة المصرية أو إعادة النظر في قرارات التعليم الجامعى أو إعادة النظر في تدوين التاريخ المصري . . وما إلى ذلك ، و مع هذا . . فإن الخلط الذى حدث بين هذه الدعوات والاضطرابات التى أحدثها تنظيم الشباب والمعهد الاشتراكى والقبض عليها ، ومع عدم اتضاح الرؤية ، فقد تم القبض عليه مع عدد آخر لا ينتمون إليه فى الهوية أو الانتاء .

لقد قبض على عدد كبير من ذوى الاتجاهات الناصرية و اليسارية فى آن واحد ، ممن وجهوا بنقدهم من تحت مظلة النظام و لم يتمردوا عليه قط ، وكان السبب المباشر فى هذا أنهم فى الظاهر يوجهون نقدا حادا للنظام ، وفى الباطن يبدون كمن جاوزوا درجة (الولاء) للنظام بلهجتهم الحادة .

والأكثر من هذا ، ان النظام حرص على ألا يلتقى عدد من المثقفين من ذوى هويات مختلفة حول توجيه النقد للنظام (مثال أبناء يوليو والشيوعيين) ، ومن هنا ، إلى جانب سوء الفهم ، فقد سعى فى وقت من الأوقات مثل هذا الوقت الذى حدث فيه خلاف بين هؤلاء وأولئك فى زرع (إسفين)^(١٠٠) للنيل من الاثنين .

وفى جميع الحالات فقد نجح فى توجيه ضربة حادة لهم والحد من حركتهم .

ثالثا : « قضية المثقفين »

هذا عن الشيوعيين و التيار الذى أطلق عليه (اليسار الوطنى) من أبناء النظام أنفسهم ، فماذا عن المثقفين الذين كانوا ينتمون الى النظام القديم - من الوفديين والإخوان ؟

- لقد نشطت ضدهم - حيثئذ - اعتقالات واسعة لتصفية (الحساب القديم) ، وخاصة أنهم لم يكونوا قد دخلوا ، قط ، دائرة (الولاء) الرسمي ، فصمت من صمت ، وهاجر من هاجر ، و تردد من تردد .

وبالنسبة إلى الليبراليين القدامى ، فإنه في ١٣ يوليو ١٩٦٦ على وجه التقريب بدأت حركة اعتقالات واسعة لهم وبدون تهم واضحة و في وقت تركزت عمليات القبض على الوفديين الذين يتمون إلى مهنة المحاماة بوجه خاص . . فالدكتور عبد المنعم الشرقاوى اتهم - ضمن اتهامات كثيرة - بأن له علاقة اتصال بالإخوان المسلمين عن طريق التآمر والمساعدات (١٠١) ، كذلك تم القبض على د . شوكت التونى على ذمة إحدى قضايا الاقطاع التى كان يترافع فيها عديد من الوفديين السابقين ، كذلك عبد العزيز الشوربجى ، ثم القبض على عدد كبير من الوفديين ممن كانوا فى جنازة مصطفى النحاس كان من بينهم عيسى العيوطى وعبد الوهاب حسنى وحماة الناحل ومحمد زهير جرانة وفتحى وإلى ومحمد كامل عباس وحقق مع عدد كبير من أولئك الوفديين من المحامين من أمثال د . محمد مصطفى القللى و د . عبد المنعم بدرأوى . . وغيرهم .

وتسهب محاكمات هذه الفترة بصورة واضحة عن هذه الاعتقالات التى سعت المخابرات العسكرية إلى حث القضاء المدنى فيها على عمل قضية تسمى (قضية مؤامرة المثقفين) ، فبعد محاكمات واتهامات كثيرة وجهت فى هذا الوقت إلى عبد المنعم الشرقاوى - على سبيل المثال - لاقى خلالها صنوف عديدة من التعذيب رأى القضاء ان الاتهام الموجه الى المتهم (ليس له أى أساس من القوانين أو الواقع) وقد فسر القضاء المصرى فى هذا الوقت

ذلك بأن النيابة العسكرية تستند في طلبها الاعدام على المتهم الى تقارير كتبها الشرقاوى خلال التحقيق الابتدائى الذى خضع للتعذيب البشع (١٠٣).

وقد أرسلت المخابرات العسكرية أوراق التحقيق مصحوبة بصور من التقارير وشهادة عبد المنعم الشرقاوى الموضوعه تحت التعذيب كما أشرنا إلى النائب العام فقرأها وردّها ثانية إلى المخابرات بسؤال عن المتهم والتهم التى يمكن أن توجه إلى عديد من المتهمين فى هذه القضية ، فجاء رد النظام - على لسان النيابة العسكرية بإصرار - أنهم « اعداء النظام القائم وهم يمثلون الألسنة التى تشيع التخاذل و تزعزع الثقة فى النظام وفى رئيسه » ، فرد عليهم النائب العام من جديد قائلا: « أريد تهما تنطبق عليها مواد قانون العقوبات » ، وبغضب شديد عادت النيابة العسكرية الى النائب العام ثانية لتقول « يجب عمل قضية تسمى قضية مؤامرة المثقفين ، لكى يحكم عليهم بعقوبات رادعة حتى تحرس السنة المثقفين الذين بدأوا يهاجمون النظام علانية . يجب إيجاد عبرة » .

ورغم أن المخابرات العسكرية راحت تبلغ النائب العام بلهجة تهديد بأن « السيد الرئيس غاضب جدا لعدم تقدم " مؤامرة المثقفين " » . فإن هذا النائب الشجاع لم يتنازل عن طلبه فى مواجهة هذا التهديد .

ورغم أن النظام لم يجد امامه غير الافراج عنهم ، فإنه عاد - ثانية - للقبض عليهم بعد هزيمة ١٩٦٧ .

على أن أهم الملاحظات لفتا للنظر هنا أن أكثر المقبوض عليهم من مثقفى الوفد أو المتتمين لبعض الأحزاب الليبرالية كانوا من (المحامين) مما

يدل على أن أصحاب الثقافة القانونية كان لهم تأثير لا يستهان به رغم جو التضييق والعزل السياسى وإهمالهم تماما فى عقد الستينيات .

هذا ما حدث لمثقفى العهد القديم من الليبراليين أما ما حدث للإخوان المسلمين فقد كان مشابهاً لهذا إلى حد كبير، فما كاد النظام يفرج عن الإخوان عام ١٩٦٥ حتى عاد بهم الى السجون ثانية طيلة عامى ١٩٦٥ / ١٩٦٦ رغم أن عديدا من مصادر هذه الفترة - و فى مقدمتها شهادة سيد قطب^(١٠٤) - تشير إلى أن العناية بالتربية الاسلامية والخلق الاسلامى كانا يفوقا غيرهما من أساليب العنف .

ويذكر شوكت التونى أن معتقل طره كان به أكثر من الفى معتقل وخمسةائة بعضهم من الوفديين " وأغلبهم من الإخوان المسلمين "

وقد بدأت المحاكمات ضدهم عامى ١٩٦٦ / ٦٥ بما يذكرنا بالمحاكمات السابقة فى خريف ١٩٥٤ ، وما لبث أن قضت الاحكام بسجن عدد كبير ، وإعدام عدد آخر كان فى مقدمتهم سيد قطب الذى نفذ فيه حكم الاعدام فى ٢٨ أغسطس ١٩٦٦ وما لبثت أن لاقت كتبه ومؤلفاته نفس المصير .

ولم يكن ليرتفع بعد ذلك صوت من داخل تيار (الإخوان) أو خارجها، بل أن الملفت للنظر أن المؤسسات الإسلامية الرسمية راحت تهاجم الإسلام العنيف متمثلا فى كتابات سيد قطب بوجه خاص لا سيما فى كتابه (معالم فى الطريق)^(١٠٦) و ذلك فى بيان رسمى نشر بالصحف فى سبتمبر ١٩٦٥ فضلا عن تخصيص أعداد كاملة فى مجلة (منبر الإسلام) وعديد من ملاحقها لمطاردة التيار الإسلامى المعارض .

نخلص من هذا كله إلى أن دور المثقفين طيلة الستينيات كان امتدادا

لدورهم طيلة الخمسينيات ، وهو دور تعرض للعنف في مواجهته واستخدام سلاح العزل السياسى والإهمال الشديد حتى أن عبد الناصر لاحظ - كرد فعل معاكس لهذا المناخ - اثناء انعقاد (المؤتمر الوطنى) أن المثقفين الليبراليين أو تيار اليسار - فى غالبيتهم - كانوا على «حرصهم تجاه الدولة البوليسية حتى لم يستطيعوا أن يتحدثوا بوضوح ، وفى الوقت الذى كان فيه بعض الاصوات الاسلامية من خارج تيار الاخوان داخل المؤتمر قد حاولوا اختلاق عديد من القضايا الاسلامية تعبيرا عن عدم قدرتهم على الاحتجاج الرسمى على مواجهة الدولة لأى تيار أو مثقف لا يحسن استخدام قيمة (الولاء) السياسى» .

هوامش الفصل السابع

- (١) يوجد تفصيل كبير لموقف اليسار في كتاب مصطفى طية ، السابق .
- (٢) أحمد حمروش ، مجتمع عبد الناصر ، السابق ص ٢٤٠ ، فمن المؤكد أنه انتفت أسباب الخلاف بين عبد الناصر والماركسيين داخل السجون ، وهو ما يشير إليه أحمد فؤاد الماركسي صديق عبد الناصر حين رأي به تطابق وجهات نظر الاثنين خاصة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية .
- (٣) مناقشة آراء التنظيمات كلها داخل السجن في كتاب مصطفى طية ، السابق ص ص ١٦٥/١٦٦ ، كذلك في عديد من أدبيات الماركسيين داخل السجون في هذا الوقت ، وهي أدبيات لم تدرس خلال منهج علمي حتي الان .
- (٤) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ١٠١ .
- (٥) محضر نقاش مع محمد سيد أحمد ، السابق .
- (٦) أزمة المثقفين ، السابق ص ١١ .
- (٧) السابق ص ١٢ .
- (٨) السابق ص ص ٥١/٥٠ .
- (٩) السابق ص ٢٩ ، أيضا ص ٣٧ .
- (١٠) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١٤٦ .
- (١١) أحمد حمروش ، السابق ص ١٤٦ .
- (١٢) أنور عبد الملك ، المجتمع المصري والجيش ، السابق ص ٢٠٦ .
- (١٣) خطاب جمال عبد الناصر في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ .
- (وقد نشر الخطاب وجلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوي الشعبية في كتاب نشر في سلسلة «كتب قومية» ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون) ص ٧ .
- (١٤) جلسات اللجنة التحضيرية ، السابق ص ٣٣ .

- (١٥) صدر قرار جمهوري في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ بنظام العمل في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوي الشعبية .
- (١٦) محمد براده ، السابق ص ١٢٥ وما بعده .
- (١٧) الأهرام ١١ / ١١ / ١٩٦١ .
- (١٨) جلسات اللجنة التحضيرية ، السابق ص ٢٨٣
- (١٩) السابق ص ٢٩٤ .
- (٢٠) محمد برادة ، السابق ص ١٢٥ .
- (٢١) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ١٩٤ .
- (٢٢) اللجنة التحضيرية ص ١٩٧ .
- (٢٣) السابق ص ١٩٨ .
- (٢٤) السابق ص ٢٠١ .
- (٢٥) يقول عبد الناصر رادا علي خالد (مأمون الكزبري دخل الاتحاد القومي . وا حصلت مناقشات في مجلس الوزراء من أجل شطب الكزبري أيضاً... (و) .. وكان رأيي ألا أشطب أحداً ، وألا استبعد أحداً ، السابق ص ١٩٩ .
- (٢٦) اللجنة التحضيرية ص ١٩٩ / ٢٠٠ .
- (٢٧) اللجنة التحضيرية ص ٢٧٧ .
- (٢٨) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ص ٢٦٥ / ٢٦٦ .
- (٢٩) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .
- (٣٠) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ٢٧٣ .
- (٣١) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ٢٧٧ .
- (٣٢) أهرام ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ ، أيضاً ١٣ / ١٢ / ١٩٦١ .
- (٣٣) أهرام ١٥ / ١٢ .
- (٣٤) جلسات اللجنة ، السابق ص ٢٣٧ ، ص ٣٥٠ ، ص ٦١٩ .
- (٣٥) السابق ص ٤٣٣ .
- (٣٦) السابق ص ص ٣٧٥ / ٣٧٦ .
- (٣٧) حدد النوع الأول (العزل) علينا من الفئات لعل من أهمها (كل من ارتكب جريمة في حق الوطن وصدر ضده حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو الغدر أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر في حقه عفو شامل) ، وأيضاً (كل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة

السياسة بالاعتداء علي الدستور أو تزوير الانتخابات والاعتداء علي الحريات السياسية أو معاونة طغيان الملكية من رجال القصر والوزراء والأحزاب والمجالس النيابية)، كما حدد النوع الثاني (الاستبعاد) عدديدا من التهم التي يواجه عليها كالتنوع الأول، والتنوعين - العزل والاستبعاد استهدفا كما نري فضلا عن السياسيين المثقفين من شتي التيارات بوضوح شديد. (الأهرام ١٩٦١/١٢/٢٠، أيضا: جلسات اللجنة التحضيرية ص ٥٨٦، ص ٥٨٩).

(٣٨) جلسات اللجنة، ص ٦٥٤، ص ٦٥٦.

(٣٩) السابق ص ٦٥٦.

(٤٠) السابق ص ٦٥٦.

(٤١) السابق ص ٦٥٧.

(٤٢) السابق ص ٦٥٩.

(٤٣) السابق ص ٦٧٨.

(٤٤) السابق ص ٦٨٨.

(٤٥) اللجنة، السابق ص ٣٦٣، ٣٦٤.

(٤٦) قرار المؤتمر الوطني صدر به قرار جمهوري برقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢.

(x) يلاحظ أن كمال الدين حسين حينئذ كان المشرف علي الاتحاد القومي أيضا.

(٤٧) الأهرام ١٩٦٢/١١/٥.

(٤٨) أحمد حمروش، السابق ج ٢ ص ٢٠٧.

(٤٩) الوقائع المصرية، جلسة ١٢ مايو (ملحق ١) ثم الملاحق التالية (ويلاحظ انتخابات المؤتمر تمت

علي مراحل تبعا للفعات المختلفة بدأت ٥ فبراير ١٩٦٢ وانتهت ٢٤ فبراير ١٩٦٢ / وتشكل ١٥٠٠

عضو منهم ٣٧٩ يمثلون الفلاحين، ٣١٠ العمال، ١٥٠ من الرأسمالية الوطنية، ٢٩٣ من النقابات

المهنية، ١٣٥ موظفا، ٢٣ سيدة، ١٠٥ من أساتذة ومدرسي الجامعات والمعاهد، ١٠٥ طلاب من

القسم الثانوي والجامعات. يضاف إليهم أعضاء اللجنة التحضيرية).

(٥٠) مجموعة خطب عبد الناصر، السابق ص ٦٢٤، خطبة يوم ٦١/١١/٢٩ في الجلسة الرابعة من

(اللجنة التحضيرية).

(٥١) مجموعة خطب عبد الناصر، السابق، ق ٤ ص ٢٧ في ١٣ مايو ١٩٦٢.

(٥٢) أحمد بهاء الدين، محضر نقاش، السابق.

(٥٣) أحمد بهاء، السابق.

(٥٤) أحمد حمروش، السابق ج ٢ ص ٢٠٥.

- (٥٥) أحمد حمروش ، السابق .
- (٥٦) الأهرام ٢٨ مايو ١٩٦٢ .
- (٥٧) الأهرام ، السابق .
- (٥٨) الأهرام ٧ يونيو ١٩٦٢ .
- (٥٩) الأهرام ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ مايو ١٩٦٢ .
- (٦٠) الأهرام ٢٩ - مايو - ٣ يونيو ١٩٦٢ .
- (٦١) معركة المصحف في العالم الإسلامي ، السابق ص ٣١٨ .
- (٦٢) السابق .
- (٦٣) محمد شلبي ، الشيخ الغزالي ومعركة المصحف في العالم الإسلامي ، دار الصحوة للنشر ، ٨٧ ،
توضيح الغزالي ص ٩٩ .
- (٦٤) محمد الغزالي ، معركة المصحف ، السابق ص ٣٣٦ .
- (٦٥ ، ٦٦) السابق ص ٣٣٦ .
- (أيضاً : يمكن مناقشة فكر الشيخ والاطلاع عليها في تقرير قسم الاستماع في ١٩٦٢/٦/٣ بملف
الشيخ محمد الغزالي الموجود بالأهرام برقم ٥١٢٦) .
- (٦٧) حماد إبراهيم ، رسالة ماجستير ، السابق ص ٣٨٦ .
- (٦٨) السابق ص ٤٠٧ .
- (٦٩) السابق ص ٤٢٧ .
- (٧٠) السابق ص ٣٩٥ .
- (٧١) نجد العديد من المواقف له ، ويمكن في هذا مراجعة رسالة حماد إبراهيم ، السابق ص ص
٤٢٨/٤٠٧ .
- (٧٢) كتب هذه المقالات في صيف ١٩٦٢ وراح يجمعها في مقالات صدرت عن دار القلم في سلسلة
الكتب الثقافية ١٩٦٦ في أول أغسطس ١٩٦٢ ونشرت في شكل كتاب .
- (٧٣) الجمهورية ٣١ يوليو ١٩٦١ .
- (٧٤) الجمهورية ٦ أغسطس ١٩٦١ .
- (٧٥) (وقد بدأ لويس عوض تأملات طويلة في الميثاق انظر علي سبيل المثال : الأهرام ٨ ، ١ يونيو ١٩٦٢ .
- (٧٦) الأهرام ١١ أكتوبر ١٩٧٤ .
- (٧٧) لويس عوض ، ألقعة الناصرية ، السابق .
- (٧٨) لويس عوض ، ألقعة الناصرية ، السابق ص ص ٤٥ .

- (٧٩) الجمهورية ٣ يوليو ١٩٦٤، ١٤ مايو ١٩٦٤ .
- (٨٠) الجمهورية ١١، ١٢ ديسمبر ١٩٦٠، ٢٨ / ٥ / ١٩٦٢، ٤ / ١٢ / ١٩٦٥ .
- (٨١) كرهبر شويك، الإبداع القصصي عند يوسف إدريس ، ترجمة رفعت سلام، دار شهدي للنشر، بلون ص ٩٣ .
- (٨٢) السابق ص ٩٤ .
- (٨٣) الجمهورية ٢٣ / ١١ / ١٩٦١ .
- (٨٤) الجمهورية ٢٦ / ٢ / ١٩٦٢ .
- (٨٥) الجمهورية ٩ / ٨ / ١٩٦٢ .
- (٨٦) صباح الخير ٥ / ٦ / ١٩٦٤ .
- (٨٧) أخبار اليوم ١٦ / ١ / ١٩٦٥ .
- (٨٨) عودة الوعي ، السابق ص ٤٢ .
- (٨٩) عودة الوعي ، السابق ص ٤٣ .
- (٩٠) عودة الوعي ، السابق ص ص ٤٤ ، ٤٥ .
- (٩١) الوقائع المصرية في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٠ لسنة ١٩٦٧ .
- (٩٢) هذا ملاحظة - بالفعل - أبو سيف يوسف أحد الكوادر الماركسية المعروفة ، انظر : مجلة الطليعة يوليو ١٩٧٥ .
- (٩٣) أبو سيف يوسف ، السابق .
- (٩٤) يضيف صلاح عيسى - من جيل الابناء في الحركة الماركسية - «أن من ضمن المقبوض عليهم كان عدد لهم علاقة تنظيمية بحلقة ماركسية صغيرة اسمها (وحدة الشيوعيين) التي كانت قد تمردت علي قرار حل الحزب الشيوعي عام ١٩٦٤» ، انظر : صلاح عيسى ، مثقفون وعسكر ، السابق ص ٧٠ .
- (٩٥) السابق ، ص ٧٠ .
- (٩٦) يسهب جمال سليم - وكان أحد أفراد اليسار الوطني - في هذا المصطلح يقول : «كلمة شيوعي يقصد بها المواطن المنظم في جماعة شيوعية سرية أو علنية ، وقبض عليه أو اعتقل في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٣ ، والقصد بكلمة اليسار الوطني ، المواطنين العاديين - بحكم تركيبهم الطبقي وخروجهم من برجوازية صغيرة أو أبناء موظفين وعمال وفلاحين - معادين للاقطاع والرجعية ..» ، وبغض النظر عن الجدل الذي ينشأ من تعريف هذا المصطلح والذي يسهب فيه جمال سليم كذلك في نفس الموضع ، فإن ما يهمنا منه هنا هو العلاقة بين الطرفين ، وكلاهما مثقف ضد النظام (انظر :

التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو لجمال سليم ، السابق ص ٨٧ .

(٩٧) السابق .

(٩٨) جماعة (اليسار الوطني) تضم مجموعة كبيرة من الكتاب والصحفيين الذين ينتمون - في الدائرة الواسعة - إلى جيل أبناء ثورة يوليو ١٩٥٢ المؤمنين بها ، المدافعين عنها ، وإن تحدت الانتماءات الجزئية ، غير أنه من الثابت أن هذه المجموعة اختلفت تماماً عن مجموعة الشيوعيين الخارجين من السجون ١٩٦٤ .

(٩٩) محضر نقاش مع جلال السيد في ٢٠/١١/١٩٨٨ .

(١٠٠) جمال سليم ، السابق ص ١٠٩ .

(١٠١) القضية رقم ٤ سنة ١٩٦٧ مركزية لها سلطة عليا ، المحكمة العسكرية المركزية ، مذكرة بأقوال د. عبد المنعم الشرقاوي ، ص ١٤ .

(١٠٢) المذكرة السابقة ص ١٦ .

(١٠٣) ثبت من التحقيق الذي تم أمام المحكمة وشهد فيه السيد الاستاذ ناجي وكيل النيابة العامة والعسكري محمد نصر أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوي بعد يوم جلسة تحقيق ١٤/٧/١٩٦٦ ، وخلال الايام التي تلتها إلى يوم ١٨/٧/١٩٦٦ وقعت عليه وهو معتقل في دار المخابرات العامة تعذيبات بدنية ونفسية مروعة وأنه استمر بعدها في زنزانه بدار المخابرات إلى شهر مارس ١٩٦٧ ثم أودع إلى زنزانه انفرادية بالسجن الحربي إلى شهر يوليو ١٩٦٧ ثم نقل إلى مستشفى السجن الحربي . (القضية ٦٧/٤ مركزية ، المحكمة العسكرية) .

(١٠٤) يذكر سيد قطب في شهادته التي كتبها بخط يده قبل رحيله مباشرة أنه كان يدعو إلى ضرورة اتفاق الجهد إلى (التربية الإسلامية الصحيحة) وهو ما كرره كثيراً في مثل هذه الشهادة .
(انظر : سيد قطب ، لماذا أعدموني ، السابق ص ٤٣/٤٤) .

(١٠٥) شوكت التوني ، محاكمات الدجوي ، مطبوعات الشعب ، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٠١ .

(١٠٦) Stephen, R. Nassepapolitical Mebooraphy, Allen Lane The Per-
guih, Press Vigo Street, London, 1971, P349 - 355.

خاتمة

رغم أن نظام ما قبل ثورة ١٩٥٢ كان يفسح المجال واسعاً للمثقفين لتولى مناصب قيادية ووزارية، فإن هذا لم يمنع من وجود خلافات وأزمات تعرض فيها المثقفون للإيذاء، فالعديد من الليبراليين إما دخلوا السجون أو فصلوا من العمل الحكومي، أو عوملوا بقسوة، والكثير من الإخوان المسلمين وجدوا أنفسهم في السجون لمدة غير قصيرة حين انقض عليهم النقراشى، وهو نفس المصير الذى تعرض له مثقفو بقية الأحزاب العقائدية كالحزب الوطنى ومصر الفتاة، بل إن إسماعيل صدقى انقض على عدد كبير من شتى التيارات، وفي مقدمتهم الشيوعيون فى سنة ١٩٤٦.

غير أن هذا كله لم يحل دون أن يكون للمثقفين أدوار واحدة ومواقف ثابتة، لم يغيرها ازدياد الاهتمام بالعامل الاجتماعى والاقتصادى خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح المؤرخ يستطيع أن يحدد ببساطة أن المثقف المصرى الذى ينتمى إلى الطبقة الوسطى يتمتع بقدر كبير من الوعى الثقافى، كما أن هذه الطبقة التى ينتمى إليها المثقف يمكن أن تكون، فى الجانب التعليمى، افرازا للكليات الإنسانية أكثر منها للكليات العملية، وافرازا

لتطورات سياسية واجتماعية كثيرة، بدأت منذ القرن الماضى وامتدت إلى منتصف هذا القرن .

نستطيع أن نلاحظ هذا كله بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٩٥٢ ، غير أنه بعد هذا العام - ١٩٥٢ - عام التغيير الجذرى ، لم يعد للمثقفين نفس الملامح السابقة إلا من حيث التيارات التى انتموا إليها .
فلنر - أولاً - دور المثقفين فى التطورات التى طرأت عليهم .

* *

كان يمكن إن يقال ، فى الفترة التى سبقت ثورة ١٩٥٢ - أن المثقفين يلعبون أدواراً عديدة فى كثير من المؤسسات والنقابات المهنية ومجلس الدولة، غير أن هذا كله تغير بعد الثورة ، فلم يعد أحد يستطيع ، مهما يكن انتهاء المثقف ، أن يلعب دوراً هاماً فى صنع القرار السياسى ، اللهم إلا إذا قدم عنصر (الولاء) على عنصر الرأى أو الفكر .

كان يمكن أن يقال أن المثقفين لعبوا دوراً حيويّاً قبل ثورة ١٩٥٢ ، أما بعد الثورة، فقد استطاعت قبضة الدولة أن تصل إليهم فى أى مكان، حتى أن الطلبة الذين كانوا فى ثورة ١٩١٩ أهم العناصر التى لعبت دوراً حيويّاً واستمروا يؤثرون فى حياة مصر السياسية ، بينما خرج الموظفون وأصحاب المهن الحرة .. خرجوا تماماً من دائرة التأثير الفعال بعد أزمة ١٩٥٤ .

كانت الفترة السابقة (الليبرالية) بكل مايمكن أن يقال فيها عن مساوىء العصر الملكى ، وتحالف القصر والانجليز، وإهمال القضايا الاجتماعية وما إلى ذلك .. أما الفترة (الناصرية) - التالية - فقد كانت فترة (عسكرية) أو يغلب عليها الطابع العسكرى ذات ملامح كارزمية^(١) ،

حاول فيها مجلس قيادة الثورة (العسكري) السيطرة على كل مؤسساتها ، ومن ثم ، تغيرت أدوار كثيرة وفي مقدمتها أدوار المثقفين .

كان يمكن للمثقفين في الفترة السابقة أن يلعبوا أدواراً ويلاقوا الإعانات ، يفصل بعضهم ، ويُسجن البعض الآخر ، أما الآن ، فإنه لم يعد لهم أى دور قط ، اللهم إلا تحت عامل (الولاء) للسلطة الحاكمة ، وهى سلطة آثرت التعامل مع المثقفين بمنطق الأزمة ، فإذا بنا في ربيع ١٩٥٤ أمام أزمة أخرى سميت بشكل شبه رسمى (بأزمة المثقفين) ، وما بين (أزمة المثقفين الأولى) في الخمسينيات ، و(أزمة المثقفين الثانية) في الستينيات ، لم نشهد دوراً حيوياً للمثقف خارج إطار النظام قط .

وثمة تشابه هنا لا يمكن إنكاره قط في الفترة التى سبقت الأزمة الأولى - ١٩٥٤ - والفترة التى خلفت الأزمة الثانية ١٩٦٠ ، ففي الفترتين لم تسمح الدولة للمثقفين أن يلعبوا أدوراً حيوية قط في صنع القرار السياسى ، لقد سمح للمثقفين بعد ثورة ١٩٥٢ بعدة مناصب إدارية وفنية لم تؤد إلى مشاركتهم السياسية في اتخاذ القرار ، وإنما إلى الإفادة منها إدارياً ودعائياً ، وهو ما حدث بعد عام ١٩٦٠ حيث شهدت هذه الفترة انعقاد اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومى ثم اجتماعات المؤتمر الوطنى الذى شهد ميلاد الميثاق ، ثم مؤسسات الدولة الأخرى كالاتحاد الاشتراكى والتنظيمات السياسية كمجلس الأمة .. وما إلى ذلك حتى هزيمة ١٩٦٧ .

ففى هذه الفترة لم يلعب ذوو الاتجاهات الفكرية من شتى التيارات أى دور ، حيوى قط ، اللهم إلا من خلال الإفادة بالرأى خلال أحاديث جانبية قبل صياغة «الميثاق» ، أو بتحديد نسب المثقفين فى الاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى لتأكيد الصلة (لأهل الثقة) من العسكريين والتكنوقراط .

هذا عن الفترة التي تسبق عام ١٩٥٤ وتلحق بعام ١٩٦٠ .

أما الفترة التي تقع بين الأزمتين ، أى بين عامى ١٩٥٤ / ١٩٦٠ ، فقد كانت الإجراءات الانتقامية العنيفة ضد المثقفين كافية لتأكيد الدور (الغائب) لتردى الاتجاهات الفكرية سواء أكان من الليبراليين أو العقائديين (الإخوان واليسار ..) .

لم يستطع المثقف ، قط ، المشاركة السياسية الحقيقية ..

ولم يقتصر الأمر على استبعاد المثقف العقائدى أو عزله ، وإنما طالت يد النظام كل من جرؤ على توجيه سهام النقد إلى من لم يتم لتنظيم أو يرتبط بنظام سابق .

وكثير من الممارسات تؤكد أن العلاقة بين الطرفين تشير إلى أن مصير أصحاب (الرأى) هو مهو صير أصحاب (الفكر) ماداموا لا ينتمون للنظام الجديد .

لقد أصبح للنظام الجديد مثقفوه الذين أما خرجوا من البزات العسكرية ليتسللوا إلى جميع أجهزة الدولة ومناصبها ، وأصبح احتكار السلطة قاصراً على أصحاب (التكنوقراط) المتحالفين من العسكريين ، وأصبح للنظام الجديد مثقفوه الذين أصبحوا رؤساء مجالس الأمة وأعضاء التنظيم السياسى ومديرى القطاع العام وكبار رجال الصناعة والمال والسفراء، بل وصلوا إلى القضاة ونواب الوزراء ووكلاء الوزراء ورؤساء تحرير الصحف .. وغيرهم .

باختصار ، أصبح (أفنديات هيئة التحرير) ^(٢) بتعبير ميتشل ، هم ، المثقفون الحقيقيون القادرون على السيطرة على المظاهرات العمالية ليهتفوا فى الشوارع (يسقط المثقفون) .

كانت القضية ، باختصار ، هي اختفاء الديمقراطية .

وبتفصيل أكثر ، فإنه لا يستطيع قارئ الوثائق في المجالس التشريعية أو المنظمات السياسية في هذه الفترة إلا أن يلاحظ اهتمام عبد الناصر ، بوجه خاص ، بالعمال والفلاحين أكثر من غيرهم ، وينص الدستور على تخصيص ٥٠ ٪ من أعضاء المجالس النيابية ، بل كل المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين ، والقرارات الاشتراكية التي صدرت في بداية الستينيات ، وعديد من القرارات الأخرى في هذا العقد فقط أعطت لهذه الفئة الهلامية ، الأمية ، اهتماماً كبيراً ، حتى ينص أحد القرارات على ضرورة أن يشترك العمال في مجالس إدارة الشركات التي يعملون بها .

ومع هذا ، فأين هو مفهوم الديمقراطية بالنسبة لهذه الفئة ؟ .

الأكثر من هذا ، في المقابل ، خلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية - على سبيل المثال - من المثقفين الحقيقيين ، فضلاً عن المجالس التشريعية الأخرى وقرارات العزل والاستبعاد .. إلى غير ذلك .

لقد كان عبد الناصر يملأ مؤسساته الدستورية بالفلاحين والعمال ، ويحكم ويحارب معاركه وحده «نيابة عن الشعب» في وقت لم يغفل فيه عن استثمار الإعلام ، والاستئثار بالتكنوقراط ويهمل المثقفين إهمالاً يكاد يكون تاماً (٣) .

* *

فلنر - ثانياً - مواقف المثقفين في التحولات التي طرأت عليهم .

نستطيع أن نحدد مواقف المثقفين في تحديد صارم ، فنقول - كما أشرنا من قبل - إنها تنقسم إلى أربعة أنماط : المتمرد ، الصامت ، المهادن ، المؤيد .

غير أن هذا التحديد لا يخضع (لدوجما) ثابتة في الفترة الناصرية ، إذ أن ممارسة النظام لدوره الجديد حال دون سكون هذه المواقف ، وتحولت هذه المواقف تحت مرآة السلطة وضراوتها إلى مواقف جديدة .

وبدلاً من أن نتعرف على هذه المواقف خلال التيارات الفكرية ، فقد تداخلت التيارات وامتزج بعضها ببعض ، وأصبح الغالب على اللوحة (السريالية) الغموض .. بدلاً من هذا ، راح أصحاب الرأي يعيدون إنتاج مواقف جديدة في ضوء الظروف الجديدة التي طرأت عليهم .
فلنقترب أكثر من هذه اللوحة .

أولاً ، التمرد / الصمت ،

لقد بدا واضحاً أن المثقف الليبرالي المتمرد في الأربعينيات تحول إلى مثقف صامت في الخمسينيات ، خاصة ، منذ الفترة التي شهدت إجراءات النظام الانتقامية بعد أزمة ١٩٥٤ .

غير أن الأمر لا يخلو من مثقف أو اثنين تمردا على هذه القاعدة ، فظلا في موقفهما الذي اضطررا إليه ، ولكن في خانة الصمت ، أي التمرد خارج النظام ، وعلى سبيل المثال ، أحمد أبو الفتوح ود . وحيد رافت ، لقد أثر الأول الهجرة من مصر دون الهجرة عن الموقف الذي اختاره - التمرد - فبدأ تمرده خارج إطار السلطة وغير ذي فعالية ، أما الآخر - د . وحيد رافت - فإنه لم يركن للصمت منذ البداية ، لكنه أجبر عليه ، خاصة بعد عام ١٩٥٤ ، ومع هذا ، فإنه لم يتردد في أن يعلن رأيه مرة تلو الأخرى ، في وقت كان المقابل فيه إما (العزل السياسي) أو التجاهل ، أو الاضطهاد فالسجن حتى انتهى به الأمر إلى إيثار الهجرة إلى الخارج .

لقد اضطر الاثنان إلى الصمت ، ومع أن تمردهما بدا واضحاً خارج الإطار المؤثر ، فإن صمتهما في نهاية الأمر أكد القاعدة ، وهى أن المثقف الليبرالى اضطر إلى الصمت فى الحقبة التى تلت ثورة ١٩٥٢ .

غير أن ثمة طريقاً آخر كان أقرب إلى الصمت هو موقف التأييد .

ثانياً ، التمرد / التأييد :

وهذا الموقف الجديد من التمرد إلى التأييد نعر عليه لدى التيارين الآخرين : اليسار المصرى ، والإسلام السياسى .

فعلى مستوى اليسار المصرى ، فإن اتخاذ موقف حاد ضد هذا النمط من المثقفين من الاعتقال والمنع من الكتابة .. وما إلى ذلك، كان وراء هذا التحول ، وعلى سبيل المثال ، يمكن أن نرى فى هذا الاتجاه موقف عبد الرحمن الشرقاوى ، فرغم مواقفه السابقة من الثورة وبعدها - التمرد - خاصة أن موقفه المتمرد بدا فى فترة الثورة نوعاً من (الحمق) كما عبر عنه طه حسين حين رأى إسراف هذا المثقف .. رغم هذا ، فإن النظام لم يلبث أن دفع به إلى السجن الحربى أكثر من مرة ، حتى ارتد من الانحياز ضد النظام إلى الانحياز إليه ، وهذا الموقف الأخير لم يرتد عنه ثانية .

ولا يجب أن نتخذ عنا بعض الممارسات النقدية على مستوى الإبداع الأدبى حتى نعتقد أن موقف المثقف المتمرد هو هو لم يتغير ، فإن الشرقاوى حين انحاز إلى التأييد لم يرتد عنه ثانية طيلة وجوده فى معسكر الثورة حتى رحل .

وربما كان موقف يوسف إدريس من أكثر المواقف تأكيداً لهذا التحول ، فبعد أن كان متميماً إلى (حدثو) أو متعاطفاً معها منذ الأربعينيات ، فإنه كان يكفى أن يتعرف على السجن الحربى لمدة عام ونصف العام حتى يخرج منه

إنساناً آخر ، وقد كتب عديداً من الأعمال الإبداعية ومارس بعض كتابات فكرية توحى بالتمرد على الثورة فور قيامها ، غير أنه ماكاد يغادر السجن حتى كان قد انتقل من قمة التمرد إلى سفح التأييد للنظام ، ولعل خير مثال على هذا يتمثل في روايته «البيضاء» التي راح يتتقد فيها أعضاء التنظيمات الشيوعية المصرية الذين كانوا يدخلون السجن الآن منذ فجر اليوم الأخير من عام ١٩٥٨ ، وتهاً بعدها لمرحلة جديدة كان فيها (نجماً) للنظام الجديد حتى أنه لعب دور الوساطة بين الجماعات الشيوعية والنظام ، لكنه انحاز دوماً إلى النظام .

وفي هذا السياق نستطيع أن نرى تغير مواقع جماعات الماركسيين الذين أزيحوا من كافة تشكيلات الدولة وتنظيماتها ذات الطابع الجماهيري عقب عدوان ١٩٥٦ ، ثم عرفوا السجن وحلوا الحزب الرسمي لهم ولما يغادروا السجن بعد .

ونستطيع هنا أن نذكر العديد من أسماء اليسار المصري بكافة تياراته .

ثالثاً : التمرد / التأييد :

وهو نفس الموقف الذي وجد أصحاب التيار الديني أنفسهم فيه ..

فقد رأينا أن عدداً هائلاً من علماء الدين ودعاته في جماعة الإخوان ارتدوا من موقف التمرد إلى موقف التأييد ، وإن تفاوتت درجات هذا التأييد ، فالشيخ حسن الباقوري أيد الثورة منذ قيامها وآثر دور (الصمت) هنيئة إبان الصراع بين نجيب وعبد الناصر ولم يلبث أن أيد عبد الناصر كلية طيلة الفترة الناصرية ، والشيخ محمد الغزالي آثر دور (هاملت) فتردد قليلاً في تأييد الثورة في فترة ، وما لبث أن كان أكثر المؤيدين لها عقب أزمة ١٩٥٤ ،

وخالف ذلك قليلاً في اللجنة التحضيرية والمؤتمر الوطنى فى بدايات الستينيات، غير أن صمته بعد ذلك كان أقرب إلى التأييد، أما الشيخ البهى الخولى ، فقد أثر منذ البداية موقف (دون كيشوت) حين انسحب إبان الصراع بين الإخوان والثورة إلى بيته ليعيد طباعة كتاب، كان قد أصدره فى الأربعينيات بعنوان (تذكرة الدعاة) عدة مرات .

وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى موقف سيد قطب ، فقد أثر أن يكون موقفه منذ البداية متمرداً مع النظام ولم يلبث أن أصبح متمرداً ضده ، ورغم أن موقفه الأخير كان يسلمه إلى حتفه ، فإنه أثر أن يسير فى الطريق إلى آخره .

ورغم أن موقف مثقف مثل إحسان عبد القدوس لا يرمى للتيار الإسلامى ، فإن طبيعة التحول قربت بينه وبين ممثلى هذا التيار .

إن إحسان عبد القدوس الذى كان يرمى إلى موقف المتمرد راح يعيد تقييم موقفه إثر دخوله إلى السجن الحربى وإقامته فيه لمدة ثلاثة أشهر، فإذا به يخرج من السجن مؤيداً تأييداً مطلقاً للنظام ، إذ يبدو أن مرارة السجن وقسوته كانتا الباعث الأول وراء هذا الموقف الذى لم يغيره طيلة الفترة الناصرية قط .

وقد يكون من المفيد أن نذكر موقفاً مثل موقف خالد محمد خالد ، ورغم أنه بدا متمرداً منذ كتاباته الأولى على الثورة ، وراح يؤكد هذا الموقف طيلة الستينيات بموقفه فى اللجنة التحضيرية وبكتابه الهامين (فى البدء، كان الكلمة) و(أزمة الحرية فى عالمنا) ، وفى جميع الحالات ، بدا تمرده - بالنسبة للنظام على الأقل - مشروعاً داخل النظام لا خارجه ، وخاصة أنه لم يتم إلى تنظيم حزبى أو أيديولوجى يخاف منه .

وعلى هذا النحو ، فإنه يحسب في خانة (المؤيد) رغم تمرده الظاهر ..

رابعاً : المهادن / المهادن :

يبد أن ثمة نمطا رابعاً من المثقفين - بعد الصامت والمؤيد والمتمرد - لايمكن تجاهله ، هذا النمط عرف منذ البداية أن الطريق الوحيدة للبقاء في معسكر الثورة أن يهادنها .

ولم يكن هذا الموقف نتاج موقف سابق ، أو نتاج تحول سابق ، وإنما بدا مهادنا مسائراً للنظام قبل الثورة كما بدا مهادنا للنظام بعد الثورة .

لقد لعب دوراً يتعارض مع دور المثقف وقيمه الحقيقية ..

ونستطيع أن نعثر في مقدمة هذا النمط - المهادن - على (مدرسة أخبار اليوم) ، فهي تمثل - بحق - نموذجاً صادقاً وصالحاً للتدليل على مهادة النظام ولعب أى دور يطلبه النظام من أصحابه .

لقد رضى أصحاب هذه المدرسة - منذ البداية - إظهار التأييد المطلق ، فنافقوا النظام خلال صحفهم ، ونشروا صحفا تؤيد (مجلس القيادة) وأخبارا تؤكد على إنجازاتهم ، وصورا تزيد من مكانتهم ، وقالوا الرأى ونقيضه في آن واحد ، وسوف نضرب هنا مثلاً واحداً في تأييد هذا التيار لاتجاه الصداقة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وبيع النموذج الأمريكى إلى القارىء المصرى في أخبار اليوم مجسداً في إسهامات أنيس منصور وموسى صبرى ومصطفى أمين وعلى أمين ورشدى صالح وإبراهيم سعده ومحمد زكى عبد القادر وسعيد سنبل ، بينما راح هذا التيار يقود في الستينيات حملة لمواجهة الولايات المتحدة التى أصبحت العدو الأول .

في هذه المدرسة عرفنا مصطفى أمين يقوم بدور رجل الولاء المزدوج ،

واكتشفنا أحمد قاسم جودة يقوم بدور رجل الأمن السياسى والمخابراتى لصالح النظام ، وقرأنا لجلال الدين الحمامصى يهاجم الجماهير ويشكك فى أهليتها ويدعو إلى الديكتاتورية ويمهد لها ولما يمض على قيام الثورة ستان فقط .

على أن نقطة ضعف أصحاب هذه المدرسة أنهم يهادنون النظام ويسايرونه بدون تردد ، وفى كل المواقف التى تطلب منهم ، فيكون من شأن هذا الإذعان المطلق أن يتردى بصاحبه إلى المصير المحتوم ، والذي لقيه الكثير منهم .

إن الفترة الناصرية شهدت وجود ثلاثة أنماط هى : المؤيد ، المهادن ، الصامت ، وهو مايعنى اختفاء النمط المتمرد إلى حد بعيد ، وسادت المواقف التى تؤكد توجه الدولة وسياستها .

ولايعنى هذا أن نلقى بتبعية هذه النتيجة على النظام وحده ، إذ يتحمل المثقفون جزءاً لايمكن التقليل منه والذي انتهى بهم إلى هذا الواقع ، فقد ارتد الكثير منهم من موقف المتمرد إلى أحد المواقف الثلاثة الأخرى، كما لم يدافعوا بالقدر الكافى عن القيم الديمقراطية ، وهو مايعنى فى نهاية المطاف أن المسئولية مشتركة بينهما .

ومن هنا ، يمكن القول ، أن دور المثقفين ، أصبح مقصوراً على فئة قليلة يتمون إلى النظام وعنصر (الولاء) الذى حرص عليه ، ودور النظام أصبح مقصوراً على احتكار السلطة احتكاراً مطلقاً .

وفى الحالين خسر الطرفان قضية الديمقراطية ..

هوامش الخاتمة

(١) ليس من المصادفة في شيء أن يكون عنوان أشهر كتاب في هذه الفترة كتاب دوكمجيان بعنوان (مصر تحت حكم عبد الناصر) ، وأن يكون عنوان كتاب د. أنور عبد الملك - أحد مثقفي اليسار الماركسي في هذه الفترة - هو (المجتمع المصري والجيش) أو (مصر: مجتمع عسكري)، وتعدد العناوين في هذا الصدد التي لا تخلو من مثل هذه الدلالة، وكان آخرها كتاب صلاح عيسى بعنوان (مثقفون .. وعسكري).

(٢) ميتشل ، الإخوان المسلمون ، ج ١ السابق ص ٢٧٣.

(٣) Milson, Menahem, Medieva (and Modern Intellectual) Traditions In The Arab world, Daedalus Journal of The American academy of arts and sciehces, N.S.A, Summer, 1972 .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

أ- غير المنشورة :

- دار الوثائق بالقلعة :

(١) محاضر مجلس الوزراء (رقم المحفظة في المجموعة ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،

١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) بين ٢٦ / ٥ / ١٩٤٥ / ١٢ / ١١ / ١٩٥٢

(٢) وزارة الخارجية (مذكرات من ٣ / ٥ / ١٩٥٥) - أكتوبر ١٩٥٢

(الفترة المطلوبة بين عامي ٤٥ / ١٩٥٢)

(٣) وزارة الحفانية (مذكرات ٣ / ١ / ١٩٥٦ - ٤ / ١١ / ١٩٥٢

(الفترة المطلوبة بين عامي ٤٥ / ١٩٥٢)

(٤) وزارة المعارف العمومية (الفترة المطلوبة بين ١٨ / ٧ / ١٩١١ - أكتوبر ١٩٥٢)

(الفترة المطلوبة بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٢)

(٥) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر (الفترة بين ١٣ / ١ / ١٣ - ١١ / ٥ / ١٩٥٢)

- (٦) وزارة القصر (الفترة بين ١٩٥٢/١١/٥ - ١٩٤٤ / ١٠ / ٢)
- (٧) الازهر رقم المحفظة ٣٥١ / ٣٥٢ و ٣٥٥ / ٣٥٩ و ٣٦١
- (٨) التعليم رقم المحفظة ٢٣٠
- (٩) الشيوعية ٥٨٠
- (١٠) موضوعات مختلفة رقم المحفظة ٦٤٠ / ٦٤٨
- (١١) الأحزاب رقم المحفظة ٢١٧
- (١٢) الوفد رقم المحفظة ٢١٦
- (١٣) أحوال سياسية رقم المحفظة ٥٥٢ / ٥٥٣
- (١٤) الإفراج عن المسجونين رقم المحفظة ٥١١ / ٥١٧
- (١٥) الروابط / النقابات / الاتحادات رقم ٥٣٣ / ٥٣٦
- (١٦) طلبة رقم ٤٨٥ / ٤٩٣
- (١٧) الإخوان المسلمين رقم ٥٦١
- (١٨) موظفون رقم ٤١١ / ٤٤٨
- (١٩) مراسلات الوزارات رقم ٨٢٤ / ٨٢٦
- (٢٠) موضوعات مختلفة رقم ٩٤٠ / ٦٤٨
- (٢١) ديوان جلالة الملك رقم ٦٥٥ / ٦٥٩ - متفرقات
- رقم ٧٤٢ / ٧٥١ - موظفون
- (٢٢) ملف خاص (بظه حسين) من جزئين : (المحفظة رقم ١٤٠ / ١١١ / ١٢ / ٤٢)

دار المحفوظات :

ملفات لعديد من المثقفين في عديد من الوزراء :

- | | | |
|-------------------------------------|---------------|------------|
| (١) مصطفى عبد الرازق بالاقاف | ملف رقم ٥٦٣٤٢ | محفظة ٥٤٦٥ |
| (٢) مصطفى عبد الرازق بالجامع الازهر | ، ، ٥٦٣٩٩ | ، ، ٥٤٧١ |
| (٣) ابراهيم المازنى بالمعارف | ، ، ١٧١ | ، ، ٢٩٠ |
| (٤) محمد شفيق غريال | ، ، ٣٥٠٧ | ، ، ١٧٧٦ |
| (٥) اسماعيل القباني (وزير) | ، ، ٣٦٥٠ | ، ، ١٨٠٣ |
| (٦) عبد الرازق السنهورى مجلس الدولة | ، ، ٤٨٧٤ | ، ، ٢٠٧٣ |
| (٧) على الجريتلى وزارة المالية | ، ، ٥٦٩٢ | ، ، ٢٢٣٧ |
| (٨) عزيز فهمى مجلس النواب | ، ، ١٠٠٤٢ | ، ، ٣٠٢٥ |
- محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ٨٣ (١٤ / ١٠ / ١٩٤٩

١٩٤٩

- محضر اجتماع رقم ٩٣ (٢٨ / ١٢ / ١٩٥١)

- محضر اجتماع رقم ١٠٤ (٢٦ / ٣ / ١٩٥٤)

- جلسة المجمع اللغوى فى ١٤ اكتوبر ١٩٧٠ (الجلسة الاولى / الدورة

(٣٧

- تقارير مجلس نقابة الصحفيين :

الأعوام ١٩٥٠ - ١٩٥١ / ١٩٥٢ - ١٩٥٣ / ١٩٥٣ - ١٩٥٤

- بعض اوراق عبد الرحمن الرافعى الخاصة (طرف المستشار حلمى شاهين)

- الدساتير المصرية ١٨٠٥ / ١٩٧١ (مجموعة الوثائق الدستورية)

- مركز المعلومات بمؤسسة الأهرام ، قسم الأرشيف ، (بعض الملفات

الخاصة بعدد من المثقفين موضع الدراسة)

- المحكمة العسكرية العليا ، القضية رقم ٤ سنة ١٩٦٧ باقوال د . عبد المنعم الشرقاوى (٣ج)

- American Documents :

From department of State documents

1) 2186 - May 20, 1955

2) 2186 - May 25, 1955

3) 2192 - May 11, 1955

4) 2074 - May 10, 1955

5) 830 - May 6 , 1956

1) 730 - Saptembre, 29, 1952

2) Saptembre, 18, 1954

ب- منشورة

- محاضر جلسات مجلس الدولة : الجلسات ١٥ / ١٥٠٥٥ / ٢٠ / ١٢ - ١٩٥٣

- مضابط مجلس الشيوخ : جلستى ٢٩ ، ٣٠ مايو ١٩٥٠

- القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو (هيئة الاستعلامات) ج ١ / ١٩٨٥

- الوقائع المصرية :

- قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٢

- قرار ٢٢١٠ لسنة ١٩٦٧

- ١٢ مكرر (غير اعتيادى) ١٠ فبراير ١٩٥٣

- رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤

- ٥ مكرر ١٦ يناير ١٩٥٦

- جلسة ٢١ مايو ١٩٦٢
- جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧
- جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٥٣
- ١٩٥٤ / ٦ / ٧
- ١٩٥٤ / ٦ / ٢٩
- محكمة الشعب : الأجزاء من ١ إلى ٧
- وثائق الثورة (فلسفة الثورة / الميثاق / بيان ٣٠ مارس) اللجنة العربية
لتخليد جمال عبد الناصر ، بدون
- محاضر محادثات الوحدة ، جريدة الاهرام ١ اغسطس ١٩٦٣
- مضابط مجلس الأمة : الفصل التشريعى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ - ١٠ فبراير
١٩٥٨ .
- المجلد الأول يوليو / سبتمبر فى جلسة ٢٤ يونيو ١٩٥٧
- مضابط مجلس الأمة : جلسة ٦ / ٨ / ١٩٥٨ ، و جلسة ٢٠ / ١ /
١٩٥٨
- مضابط مجلس الأمة : الفصل التشريعى الثالث ٢٦ / ٣ / ١٩٦٤ - ١٦ /
٤ / ١٩٦٨ ، ايضا : جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٥
- مجموعة خطب و تصريحات و بيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، ٤ أقسام
بين عامى ١٩٥٢ / ١٩٦٧ . وزارة الإرشاد القومى ، الهيئة العامة
للاستعلامات ، القاهرة .
- قضية تحريض على حريق مدينة القاهرة ، تقارير اتهام / أحكام / بدون
- محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الذى

صدر البيان السياسى له فى ٤ نوفمبر ١٩٦٦ . . و قد نشرت هذه
الجلسات فيما بعد فى كتاب بعنوان (الطريق إلى الديمقراطية و ذلك فى
سلسلة كتب (قومية) .

- بيان الحزب الشيوعى ، دار التقدم - موسكو ، بدون
- سيد قطب ، لماذا أعدمونى ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق
العربية، العربية السعودية (محاضر تحقيق مع سيد قطب) .

ثانيا : مذكرات منشورة

(١) إبراهيم فرج ، ذكرياتى السياسية ، دار المأمون للنشر ، اعداد حسنين
كروم ، الجيزة ١٩٨٤

(٢) حسن البنا ، مذكرات الداعى و الداعية ، دار الشهاب ، القاهرة ،
بدون .

(٣) حسن يوسف (مذكرات) القصر و دوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ -
١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة
١٩٨٢ .

(٤) خالد محيى الدين ، الآن اتكلم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣ .

(٥) صلاح نصر (مذكرات) ثورة ٢٣ يوليو بين المسير و المصير ج ١ ،
مطبوعات مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر ط ١ / ١٩٨٠ .

(٦) عبد الجليل العمرى (مذكرات) أخبار اليوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥

(٧) عبد اللطيف البغدادى (مذكرات) ج ١ المكتب المصرى ١٩٧٧

ج ٢ المكتب المصرى ١٩٧٧

(٨) محمد نجيب (مذكرات) كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصرى ط ٤ /

١٩٨٤

(٩) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، دار المعارف

(ج ١ : ١٩٥١ - ج ٢ : ١٩٧٧ ، ج ٣ / ١٩٧٧

(١٠) محاكمات الثورة ، القاهرة ١٩٥٤ ج ٤

ثالثا : الدوريات و الصحف

أخبار اليوم ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ،

١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

ومن عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٧

الأهرام ١٩٤٤ - ١٩٥٢

١٩٥٢ - ١٩٦٧

الجمهورية ١٩٥٣ - ١٩٦٧

الكتلة ١٩٤٤ - ١٩٤٥

روز اليوسف أسبوعية ١٩٤٤ - ١٩٥٠ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤

١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩

١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣

آخر ساعة أسبوعية ١٩٥٣ حتى ١٩٥٧

مجلة الكاتب ١٩٦٥

المصور ١٩٤٠ - ١٩٥٧

الهلال شهرية ١٩٥١

اللواء الجديد ١٩٥١

الملايين ١٩٥١

المصرى ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤

١٩٥١	الاشتراكية
١٩٥٢ / ١٩٤٥	الوفد المصرى
١٩٤٥	الفجر الجديد
١٩٥٣	القاهرة
١٩٦٧	الطليعة
١٩٥٢	الحديث
١٩٥٢	الوادى
١٩٥٤ - ١٩٥٣ - ١٩٥٢	الدعوة
١٩٨٨ - ١٩٨٤ - ١٩٨١	الوطن (باريس)
١٩٥٢	الواجب
١٩٥٣	الكفاح
١٩٥٤	منبر الاسلام
١٩٦٢	السياسة (كويتية)
١٩٨٤	صباح الخير

La Nouvelle Critique, Paris

(In Tellectuels : 1966/ 1980, et : Qui sont Les intellectuels?.)

- No 123, Avril 1979, 25 F

- No 138, Novembre 1979, 25 F

- No 129, dècembre 1979, 25 F

- No 130, dècembre 1979, 25 F

رابعاً : المؤلفات و الدراسات

(١) إبراهيم عامر : الأرض و الفلاح ، الدار المصرية للطباعة والنشر
١٩٥٨

(٢) إبراهيم زهمول : أوراق تاريخية عن الإخوان المسلمين ، بدون

(٣) إبراهيم مذكور : الإدارة الحكومية ، دار الفصول ، القاهرة ١٩٤٥

(٤) أحمد حسن الباقوري : بقايا ذكريات ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ،
القاهرة ١٩٨٧

(٥) أسعد عبد الرحمن : الناصرية / البيروقراطية و الثورة ، مؤسسة
الأبحاث العربية ط ١ / ١٩٧٧

(٦) أحمد فارس عبد المنعم : الدور السياسى لنقابة المحامين ، بدون نشر
١٩٨١ .

(٧) أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب
العالمية الثانية ٤٥ / ١٩٤٦ مكتبة مدبولى ،
١٩٧٦ .

(٨) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ٣٦ / ١٩٥٢ ، بدون

(٩) احمد ذكريا الشلق : حزب الامة و دوره فى السياسة المصرية ، دار
المعارف ١٩٧٩

(١٠) أحمد أبو زيد : البناء السياسى فى الريف المصرى ، دار المعارف
١٩٨١

(١١) أميرة أبو الفتوح : إحسان عبد القدوس يتذكر ،

- (١٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١ مكتبة مدبولي ، بدون
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٢ مكتبة مدبولي ، بدون
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٣ مكتبة مدبولي ، بدون
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٤ مكتبة مدبولي ، بدون
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٥ مكتبة مدبولي ، بدون
- (١٣) المثقفون و التغيير الاجتماعي ، عدد من المؤلفين الروس ، ترجمة شوكت يوسف ، وزارة الثقافة السورية ١٩٨٤
- (١٤) احمد قاسم جودة : المكرميات ، بدون
- (١٥) السيد أبو النجا : مع هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٥
- : ذكريات عارية ج ٢ أخبار اليوم ١٩٨٢
- (١٦) توفيق الحكيم : تأملات في السياسة ، روز اليوسف ، بدون
: عودة الوعي ، دار الشروق ط ٢ ١٩٧٤
- (١٧) جاك ووديز : الجيوش و السياسة ، ترجمة عبد الله محمد ، بيروت ط ٢ / ١٩٨٢ .
- (١٨) حسن البنا : مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا ، دار الشهاب ، بدون
- (١٩) جمال العطيفي : الطريق الى الديمقراطية ، دار المعارف ١٩٧٨
- (٢٠) حماده محمود إسماعيل : صناعة تاريخ مصر ، دراسة في فكر عبد الرحمن الرافعي ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧ .
- (٢١) حسنين كروم : صلاح نصر ، الأسطورة ، و المأساة ، مكتبة كمال

الدين بالقاهرة ١٩٧٦ .

: عبد الناصر المفترى عليه ، مكتبة مديبولي ١٩٧٥

: الصامتون يكذبون ، بدون ناشر ١٩٧٦

(٢٢) حامد ابو النصر : حقيقة الخلاف بين الاخوان و عبد الناصر ،

انترشيونال ، القاهرة ، ١٩٨٧

(٢٣) حسن دوح : ٢٥ عاما في جماعة مرورا بالغابة ، دار الاعتصام ،

بدون

(٢٤) خالد محمد خالد :

- من هنا نبدأ

- مواطنون لا رعايا

- الديمقراطية أبدا

- الدين في خدمة الشعب

- هذا أو الطوفان

- لكى لا تخرثوا البحر

- في البدء كان الكلمة

- أزمة الحرية في عالمنا

- دفاع عن الديمقراطية

- الدولة في الإسلام

- الدين للشعب

(٢٥) رشدي البدرأوى ، مشروع لتعديل الملكية العقارية ١٩٤٩

(٢٦) رفعت السعيد :

- تاريخ المنظمات اليسارية ١٩٤٠ / ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦
- الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ / ١٩٤٨ ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٤
- منظمات اليسار المصري ٥٠ / ١٩٥٧ ، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣
- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ٥٧ / ١٩٦٥
- شركة الأمل للطباعة / ١٩٨٦
- أوراق ناصرية في ملف سرى للغاية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥
- (٢٧) رؤوف عباس ، جماعة النهضة القومية لمريت غالى وإبراهيم مذكور،
دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦
- (٢٨) ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ج ١ ، مكتبة مدبولي ١٩٧٧
ترجمة عبد السلام رضوان ، مراجعة فاروق عبد الحى
- (٢٩) سلامة موسى ، الأدب للشعب ، دار نشر سلامة مرسى للنشر
والتوزيع ، بدون
- (٣٠) سمير غريب : السريالية في مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٦
- (٣١) سيد قطب
- طفل من القرية : لجنة النشر للجامعيين ، مكتبة مصر ١٩٤٥
- العدالة الاجتماعية في الإسلام : دار الشروق ١٩٨٣
- السلام العالمى والإسلام : دار الشروق ١٩٨٢
- معركة الإسلام والرأسمالية : دار الشروق ١٩٨٧
- (٣٢) سامى جوهر : الموتى يتكلمون ، المكتب المصري الحديث ١٩٧٥
- : الصامتون يتكلمون ، المكتب المصري الحديث ١٩٧٥
- (٣٣) سيد مرعى : أوراق سياسية ج ١ ج ٢ ، المكتب المصري الحديث
١٩٧٨

(٣٤) صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٣

: مثقفون و عسكر ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦

(٣٥) ضياء الدين بيبرس ، هوامش على قصة هيكل ، بدون

(٣٦) طه حسين : مستقبل الثقافة في مصر ، مطبعة المعارف و مكتبتها ،

١٩٣٨

(٣٧) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر (مراجعة و تقديم) ط ٢ ،

دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣

: الديموقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ / ١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث

١٩٨٥

: الديموقراطية و الناصرية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥

(٣٨) عاطف النجار : الطرق الصوفية في مصر ، دار المعارف ١٩٨٣

(٣٩) عاطف أحمد فؤاد : الصفوة المصرية قضاياها و انتهاياتها ، دار

المعارف ١٩٨٥

: الحرية و الفكر السياسي المصري ، دار المعارف ١٩٨٠

(٤٠) طاهر عبد الحكيم : الأقدام الخافية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، بدون

(٤١) عبد الحميد فهمي مطر ، التعليم و المتعلمون في مصر ، الاسكندرية

١٩٣٩

(٤٢) عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٧٦

(٤٣) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ، روز اليوسف ١٩٧٦

(٤٤) عبد الوهاب بكر : أضواء على النشاط الشيوعي ، بدون

(٤٥) عبد الرحمن الشرقاوي باندونج ، ط ١ ١٩٥٦

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى :

- فى أعقاب الثورة ، تاريخ مصر القومى ١٩٥١ ، مكتبة النهضة

المصرية ، ط / ١٩٥٦

- مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مكتبة النهضة ١٩٧٧

- تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ / ١٩٥٩ ، مكتبة النهضة

المصرية ١٩٥٩

(٤٧) عبد الباقى محمد حسين : سيد قطب حياته وأدبه ، دار الوفا للطباعة

١٩٨٦

(٤٨) عبد الفتاح أبو الفضل ، كنت نائباً لرئيس المخابرات ، كتاب الحرية،

القاهرة ١٩٨٦

(٤٩) عبد الرازق السنهورى (أوراق) ، الزهراء للإعلام ، ١٩٨٨

(٥٠) عصمت سيف الدولة : هل كان عبد الناصر ديكتاتورياً ، دار المسيرة

، بيروت ط ٢ / ١٩٨٣

(٥١) عادل حموده : سيد قطب ، سينا للنشر ، ١٩٨٧

: انقلاب فى بلاط صاحبة الجلالة (بالاشتراك ، روز اليوسف ١٩٨٠

(٥٢) عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية ، دار الفكر

العربى ١٩٨٥

(٥٣) سعيد اسماعيل (المحرر) الكتاب السنوى فى التربية و علم النفس،

المجلد ١١ - ١٩٨٥ القاهرة .

(٥٤) غالى شكرى ، النهضة و السقوط فى الفكر المصرى الحديث ، دار

الطليلة ، بيروت ١٩٨٢ .

- (٥٥) فاتيكيوتس . ب . ج : الجيش المصرى و السياسة ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات رقم ١١ ص ٥٥ .
- (٥٦) فؤاد دواره ، عشرة أدباء يتحدثون ، كتاب الهلال ١٧٢ / يوليو ١٩٦٥
- (٥٧) فؤاد قنديل : محمد مندور ، دار الغد العربى ، القاهرة ١٩٨٧ .
- (٥٨) فتحى رضوان : أسرار حكومة يوليو : كتبها و علق عليها ضياء الدين بيبرس ، مكتبة مدبولى ، بدون .
- (٥٩) محمد الجوهري : علم الاجتماع و قضايا التنمية فى العالم الثالث ، ١٠ دار المعارف ، القاهرة ط ١ / ١٩٧٨ .
- (٦٠) محمد إسماعيل على : دور المثقفين فى التنمية السياسية ج ١ ، ج ٢ ١٩٨٥ وهو فى الأصل رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية السياسة والاقتصاد ١٩٨٧ .
- (٦١) محمد أنيس والسيد حراز ، ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩ .
- (٦٢) محمود متولى : مصر و الحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، بدون .
- (٦٣) مصطفى حلمى : الاتجاه الصوفى فى العصر الحديث ، دارالدعوة ، الاسكندرية ١٩٨٢ .
- (٦٤) محمد رشدى التطور الاقتصادى ج ٢ القاهرة بدون .
- (٦٥) محمد جابر الأنصارى ، تحولات الفكر و السياسة فى المشرق العربى ١٩٣٠ / ١٩٧٠ ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٠ ، سلسلة (عالم المعرفة) ، العدد ٣٥ .
- (٦٦) مصطفى عبد الغنى : طه حسين والسياسة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧

- (٦٧) محمد حسنين هيكل : أزمة المثقفين ، الشركة العربية المتحدة ١٩٦٢ .
: بصراحة عن عبد الناصر ، دار القضايا ، بيروت ١٩٧٥ .
: أحاديث في العاصفة ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٧ .
: بين الصحافة و السياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،
بيروت ط ٣ - ١٩٨٤ .
: لمصر لا لعبد الناصر ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت
١٩٨٢ .
: ملفات السويس : حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام للترجمة
والنشر ، القاهرة ١٩٨٦ .
(٦٨) مريت غالى ، الإصلاح الزراعى ، دار الفصول ، القاهرة ١٩٤٥ .
(٦٩) محمد خطاب ، المسحراتى ، مجموعة مقالات بدون .
(٧٠) محمد محمد الجوادى : التشكيلات الوزارية ، هيئة الاستعلامات
١٩٨٦ .
(٧١) محمد مندور ، الديمقراطية السياسية ، كتاب المواطن ٥٢ ، القاهرة ،
بدون .
: جولة في العالم الإسلامى ، البعث الجديد ، القاهرة ١٩٥٧
: كتابات لم تنشر ، الهلال ، القاهرة ١٩٦٥
(٧٣) محمد الغزالى : الإسلام والأوضاع الاشتراكية ، دار الكتاب العربى ،
القاهرة ١٩٤٧ .
: الإسلام والمناهج الاشتراكية ، القاهرة ١٩٤٨ .
: الاسلام و الاستبداد السياسى ، دار الكتاب العربى ١٩٥٠ .

: من معالم الحق في كفاحنا الإسلامى الحديث ، دار الصحوة للنشر
والتوزيع ، القاهرة ط ٤ - ١٩٨٤ .

: هموم داعية ، دار البشير ، القاهرة ١٩٨٤ .

(٧٤) محمود مراد : توفيق الحكيم و وعيه العائد ، بدون .

(٧٥) محمد الدسوقي : طه حسين يتحدث عن أعلام عصره ، الدار العربية
للكتاب ، ليبيا ط ٣ / ١٩٨٣ .

(٧٦) محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ، دار
الدعوة ط ٢ - ١٩٨٥ .

(٧٧) صلاح شادى ، صفحات من التاريخ ، شركة الشعاع للنشر ،
الكويت ١٩٨١ .

(٧٨) محمد حافظ دياب : سيد قطب ، الخطاب والأيدولوجيا ، دار الثقافة
الجديدة القاهرة ١٩٨٧ .

(٧٩) مصطفى كامل السيد : المجتمع و السياسة فى مصر ، دور جماعات
المصالح فى النظام السياسى المصرى ٥٢ / ١٩٨١ ، دار المستقبل
العربى ١٩٨٣ .

(٨٠) مصطفى أمين : لكل مقال أزمة ، دار الشروق ط ١ / ١٩٧٩ .

(٨١) محمد الطويل : برلمان الثورة ٥٧ / ١٩٧٧ ، مدبولى ١٩٨٥ .

(٨٢) محمد سيد أحمد ، مستقبل النظام السياسى فى مصر ، دار المستقبل
العربى ١٩٨٤ .

(٨٣) ميلز كوبلاند ، لعبة الأمم ، تعريب مروان خير ، ط ١ / ١٩٧٠ .

(٨٤) المسح الاجتماعى الشامل لمصر ١٩٥٢ / ١٩٨٠ .

(المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ١٩٨٥) .

(٨٥) محمد برادة : محمد مندور ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ،
دار الفكر (٣) القاهرة ١٩٨٦ .

(٨٦) مكسيم رودنسون ، الماركسية و العالم الاسلامى ، دار الحقيقة بيروت
١٩٧٤ .

(٨٧) هشام شرابى ، مقدمة لدراسة المجتمع العربى ، الاهلية للنشر و
التوزيع ، بيروت ١٩٨٥ .

(٨٨) هنرى كورييل (اوراق) هنرى كورييل و الحركة و الشيوعية ، سينا
للنشر ، يناير ١٩٧٨ .

(٨٩) هنرى كورييل ، رجل من طراز فريد ، جيل بيرو ، عربيه و قدم له كميل
داغر ، ١٩٨٦ .

(٩٠) وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشروق ١٩٧٨ .

(٩١) هدى جمال عبد الناصر ، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ،
دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٥ .

(٩٢) والتر كور ، والاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط ، المكتب التجارى
للطباعة و النشر ، بيروت ١٩٥٩ .

(٩٣) يونان ليب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات بالأهرام
١٩٧٥ .

: الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ / ١٩٨٤ ، الهلال العدد ٤٠٨ ،
١٩٨٤

خامسا : ندوات و مؤتمرات

- ندوة (عبد الناصر و اليسار المصرى و توفيق الحكيم) دارت بمجلة

- (الطلیعة) بجريدة الأهرام ، و نشرت بدار القضايا ، بیروت ١٩٧٥ .
- متدی الفكر العربی (تجسید الفجوة بین صانعی القرارات و المفكرین العرب) التي عقدت بعمان والأردن فی ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٨٤ .
- ندوة (مجلة العربی) ، كتاب العربی ك٣ ، يوليو ١٩٨٤ بالكویت .
- مؤتمر التاريخ الدولی الذی عقد بألمانيا ، شو تجارت ١٩٨٥ .
- ندوة (ثورة ٢٣ يوليو) التي عقدت بالمیریديان بالقاهرة تحت عنوان (ثورة ٢٣ يوليو الحاضر و تحديات المستقبل) و نشرت بحوثها فی دار المستقبل العربی ، القاهرة ١٩٨٧ .
- ندوة (الانتلجنسيا العربیة : الواقع و الطموح) بالقاهرة ٢٨ ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٧

سادسا : رسائل جامعیة

- الحسینی الادیب ، إدارة الصحف دراسة نظریة و تطبیقیة ، دراسة ماجستير تقدم بها صاحبها إلى کلیة الإعلام بجامعة القاهرة ١٩٨٥ .
- أحمد محمد عبد الحی المنزلاوی ، جريدة الجمهورية ، رسالة ماجستير تقدم بها صاحبها إلى کلیة الاعلام ، قسم الصحافة و النشر ١٩٨٦ .
- حماد إبراهیم ، صورة الولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى کلیة الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٦
- سلوی حسن العامری ، تصورات المثقفین المصریین لخصائص بعض الجماعات ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم علم النفس بجامعة عین شمس .
- عبد الغفار رشاد محمد ، دور النخبة فی التنمية السیاسیة ، رسالة ماجستير، مقدمة إلى کلیة الاقتصاد و العلوم ، بالقاهرة ١٩٧٨ .

- ثروت زكى على ، النخبة السياسية و التغيير الاجتماعى فى مصر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٣ .

- كرم شلبى ، صحافة ثورة ٢٣ يوليو ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٨٠ .

- محمد السيد العشماوى ، تاريخ الفكر السياسى المصرى ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٠ .

- محمد منصور هبة ، الصحافة الاسلامية فى مصر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، بجامعة القاهرة ١٩٨٣ .

- عبد السميع عبد الحكيم : الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اجتماع جامعة عين شمس ١٩٨٥ .

سابعا : قواميس و موسوعات

- R. michels , Interrectual , Encyclopedia of Social sciences , Maemillan , New york . 1949 .

-Encyclopaedia universelis , paris 1966 , tome 8 .

ثامنا : محاضر نقاش

-إبراهيم بيومى مذكور :

-أحمد بهاء الدين :

١٩٨٦ / ١٠ / ١٣

١٩٨٧ / ٥ / ١٨

- أحمد حسن الباقوري : ١٣ / ٩ / ١٩٨٣
- أحمد حمروش : ١٢ / ١ / ١٩٨٧
- أحمد سعيد : ٢٣ / ٣ / ١٩٨٧
- أحمد أبو الفتح : ٥ / ٤ / ١٩٨٧
- أحسان عبد القدوس : ٧ / ١ / ١٩٨٧
- أسما عيل صبرى عبد الله : ٢١ / ٨ / ١٩٨٨
- أمين هويدى : ١٨ / ١ / ١٩٨٧
- أبو سيف يوسف : ١٦ / ١٠ / ١٩٨٧
- جلال السيد : ٢٠ / ١١ / ١٩٨٨
- حافظ محمود : ١٢ / ١٢ / ١٩٨٦
- حسين فوزى : ٣ / ١١ / ١٩٨٧
- خالد محمد خالد : ١٠ / ١٠ / ١٩٨٧
- رائد العطار : ١١ / ١ / ١٩٨٧
- فتحى رضوان : ٧ / ٤ / ١٩٨٧
- عبد الغفار عودة (شقيق)
- عبد القادر عودة : ١١ / ١٠ / ١٩٨٧
- عبد الرحمن الشرقاوى : ٣ / ١٠ / ٨٧ و ٣ / ٤ / ١٩٨٧
- عبد المنعم الشرقاوى : ١١ و ١٨ / ١٢ / ١٩٨٦
- محمود سامى : ١٣ / ١٠ / ١٩٨٨
- محمد الغزالى : ٢٠ / ٥ / ١٩٨٨

- ١٩٨٦ / ١ / ١٦ : - مصطفى أمين
- ١٩٨٥ / ٦ / ٣ : - مصطفى مرعى
- ١٩٨٦ / ٤ / ١٩ : - محمد سيد أحمد
- ١٩٨٧ / ٥ / ٢١ : - محمود أمين العالم
- ١٩٨٧ / ١ / ٢٨ : - وحيد رافت
- ١٩٨٧ / ١١ / ٢٩ : - نجيب محفوظ
- ١٩٨٧ / ٩ / ٢١ : - لطفى الخولى
- ١٩٨٨ / ٨ / ٢٦ : - لويس عوض

تاسعا : المراجع الاجنبية

- Berger M . The Arab World today (Granden city) double day ' 1976 :
- Bourdieu , p . Homo academicus les Editions de Minuit paris 1984 .
- Brym , Robert . g , Intellectuals and politics . london , 1980 .
- Copeland , M . The Game of Nations , London 1969 .
- « العبارات المأخوذة من النص العربي روجعت على النص الانجليزي ، خاصة ، وان كوبلاند شخص مخبرات مشكوك في صدقه كما يقال ان الذى ترجم الكتاب للعربية كل من زكى عبد المتعال ومرضى المراغى .. وهذا كله لم يمنعنا من النظر اليه في ضوء تجربتنا الخاصة وتسليمنا بالرؤية السابقة الصحيحة » .
- Dekmejian , R . H :Egypt under Nasser . New York University press . 1971 .
- DF, Dialoge In Formation services INC .
- Elizerbe ' eri , Army officers in Arab society and politics . New York : 1968 .
- Gearqetge B de Huszor , The intellectueas , A . controvesial portrait . Elenoy , U . S . A . , 1960 .
- Heaphey , j . , The organization of Egypt : Inadequecies of a Non political Model for lation Building ; world politics , vol 18 , January 1966 .
- Vatikiotis , P . J . : The Modern history of Egypt . : Nasser his Generations London croom Helm 1968 .
- Lacture , J : Egypt in tran sition M . and co . td , london 1958
- Issawei , c , Egypt in revolution , london 1963 .

Berque , J .: Au dela du Nil (Taha Hussein) Gallimard 1977

Konard ret seelzny , La marche au pouvoir des intellectuels ,
paris 1978 .

Lonczouski , George (ed) political Elites in the in the midde
East (Washington , DC .: American enterprise institute
for public policy research , 1975) .

Makhaiski J . W : Le socialisme des intellectuels , textes
choisis , Traduits et presentes par A . Skirdd , seuil ,
paris 1979 .

Milson , Mehahem , Medieval and Modern Intellectual Tradi-
- tion In The Arab world , Daedalus Journal of the
- American accademy of Arts and sciences , D . S . A .
summer , 1972 .

Miceli , s ., les intellectuels et le pouvoir au brèsil , (1920 -
1945) . presses universitaires de Grenoble 1981 .

Richard R. Fagon , polittics and communication Boston 1966

Sharabi , H . B , " The crisis of the Intelligentsia in the Mid-
dle East " , London 1966 .

Stephens , robert , Nasser : A political Biography , London ,
1971 .

Zartman , w., Governmmments and politics in Northern Africa
New York : 1963 .

[illegible]

الطاسى

الاسم	تاريخ وكلاء الميلاو	سنة الالاب	لجنة الامنة	مشاكل الاربون	الاذن ايلي	بيت الموابين	ارسان در عليا	سنة ولية اوت كتاب	هل ريس الاريت بالامعة الميرة	المت	نوع الانتاج	سنة وطبعة	الانتاد السياسي
رطلون الوزلي	١٩٢٨	قلمية	الزراعة	اللاب	موزين وطني	مكتب لادوية	لبنان موزين	رجال وموزين	بشكل خاص	المعاملة	سياسي	-	الميسار
محمود ادين العالم	١٩٢٢	الضاهرة	سدين بالاد	تعليمي	مختارة	مختارة	فلسفة	في انشاء	-	فلسفة	سياسي	نظرة	حارس
محمود موزور	١٩١٧	الترقية	تاهل ومزلة	باريف	-	دوني	لبنان موزين	موزين	موزين	موزين	سياسي	-	ميسار
ابو سيف يوسف قنا	١٩٢٢	مزارع	مزارع	باريف	-	-	فلسفة	موزين	-	فلسفة	سياسي	-	ميسار
يوسف مدين	الترقية	موزين	موزين	موزين	-	-	موزين	موزين	-	موزين	سياسي	موزين	ميسار
موزين موزين	-	موزين	موزين	موزين	-	-	موزين	موزين	-	موزين	سياسي	-	ميسار
موزين موزين	١٩٢٠	موزين	موزين	موزين	-	-	موزين	موزين	-	موزين	سياسي	-	ميسار
موزين موزين	١٩٢٠	موزين	موزين	موزين	-	-	موزين	موزين	-	موزين	سياسي	-	ميسار

فهرس المحتويات

٧	إهداء
٩	تقديم
٢٧	مقدمة
٣٧	الفصل الأول : الإطار النظرى والتاريخى
	١- المثقفون :
	تعريف ومشكلات ، الاصول الاجتماعية ،
	المؤتمر الثقافية
	٢- بروز فئة المثقفين :
	التعليم ، الظروف السياسية والاجتماعية ، تيارات المثقفين ،
	مسألة (الانتماء) التنظيمى
	٣- المثقفون بين القصر والوفد (٤٥ / ١٩٥٢) :
	المثقفون والملك ٤٥ / ١٩٤٩
	المثقفون والوفد ٥٠ / ١٩٥٢
	٤- المثقفون وقضايا المجتمع :
	طبيعة دور المثقف ، مثقفو التيار الليبرالى ، مثقف التيار
	الاسلامى ، مثقفو التيار اليسارى
١٩٧	الفصل الثانى : المثقفون وثورة ١٩٥٢ :
	بين المثقف والنظام الجديد

(١) المثقف المؤيد

موقف النظام : الاحتواء والصدام ، مظاهر الصدام ،
بين المثقف والثورة

(٢) المثقف المعارض : سقوط الدستور ، حل الأحزاب ،
مسألة الصحافة ، التحذير من الديكتاتورية

(٣) المثقف المهادن / الانتهازي

٢٥١ الفصل الثالث : انعكاس أزمة مارس على المثقفين

مقدمات الصراع

(١) مظاهرة عابدين

(٢) في قرارات ٥ مارس

(٣) في قرارات ٢٥ مارس

(٤) أحداث ٢٦ / ٢٩ مارس

(٥) الاعتداء على السنهوري

(٦) الاجراءات الانتقامية

(٧) أنماط المثقفين

٣١٩ الفصل الرابع : أهل الثقة وأهل الخبرة

مقدمات الأزمة

المراحل:

(١) المرحلة الأولى

(٢) المرحلة الثانية

النماذج

(١) نموذج مجلس الوزراء

(٢) الوزراء

(٣) الصحفيين

٣٦١ الفصل الخامس : المثقفون وتنظيمات الثورة

مقدمات

(١) هدم التنظيمات القديمة

(٢) بناء تنظيمات جديدة

(٣) المثقفون والعقلية العسكرية

(٤) المثقفون في تنظيمات الثورة

(٥) في مواجهة سياسة النظام :

١ - لا تنظيمات معارضة

٢ - استقطاب المثقفين

(٦) المثقفون في مجلس الأمة

٤٠٣ الفصل السادس : الصحفيون وثورة يوليو

(١) اهتمام عبد الناصر بالصحافة

(٢) المثقفون بين الغاء صحف وانشاء صحف

(٣) مسألة الرقابة

(٤) قانون : تنظيم الصحافة

(٥) موقف المثقفين في القانون

(٦) قضية الولاء :

١ - الرأي

٢ - الفكر

٤٤١ الفصل السابع : (أزمة المثقفين) في الستينيات

(١) أوضاع المثقفين

(٢) «ذوبان الثلوج»

(٣) خدعة (أزمة المثقفين)

(٤) في اللجنة التحضيرية

(٥) في المؤتمر الوطني

(٦) العودة إلى العزل السياسي

(٧) تعدد الأدوار

(٨) اجهاض المثقفين قبل ٦٧

٥٠٥ خاتمة

٥٢١ المصادر والمراجع

٥٥٣ كشف تحليلي

الكشاف التجليلى*

- يشمل الموضوعات والبلدان والاعلام .
- مرتب ترتيباً قاموسياً .
- كقاعدة لم تذكر الالقاب والرتب والدرجات العلمية
- الاسماء ذكرت أولاً بالكنية إلا الاسماء المشهورة والمتداولة

* هذا الكشاف إعداد الاستاذ كمال محمد على ، فله منى الشكر والتقدير على ما بذل منى جهد .

أ.

آخر ساعة، مجلة ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨

آل البيت ٥٦

آل سعود، عبد العزيز - انظر عاهل الجزيرة العربية

آل عبد الرازق - انظر محلاً باسمه

ابراهيم بيومي مذكور ٦٤، ٨٩، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦،

١٢٩، ١٣٣، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٣٤٥

إبراهيم رمزي ٤٤

إبراهيم سعد الدين ٤٩٠

إبراهيم الشربيني ٣٧٤

إبراهيم شكرى ١٠١، ١١١

إبراهيم عامر ١٧٤

إبراهيم عبد الحليم ٢٧٢

إبراهيم عبد الهادي ٨٦، ٩٢

إبراهيم عبده ٣٠٠

إبراهيم فرج ٢٧٠، ٢٩٩

ابراهيم نوار ٣٥٢، ٣٥٥

إبراهيم يونس ٢٧٩

ابن حنبل ١٥

أبورقيق ، صالح ٣٨١

أبو زعبل ، سجن ٣٧٩

أبو الخير نجيب ٣٠٠

أبو سيف يوسف ٤٣ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ١٧٠ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٣٠٦ ، ٤٢٨ ،

٤٣٦

أبو الطيب ، المتنبي ١٢ ، ١٣

أبو العينين ، عبد الغنى ٤٠٩

أبو العينين ، كامل ٢٨٥

أبو الفضل الجيزاوى ٣٨٣

أبو النجا ، السيد ٤٢٢

الاتحاد الاشتراكى العربى ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ،

٣٧٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٧٣ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١

اتحاد انصار السلام ٧٠

الاتحاد الديمقراطى الشيوعى (مصر) ٧٢

الاتحاد السوفيتى ٨٩ ، ٤٠٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٧٧

الاتحاد القومى ٣٢٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٧ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٤١٧ ،

٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٥٥ ، ٤٦٢

اتحاد النقل العام ٢٨٧

الاثنين ، مجلة ٢٣٤

الاحرار الدستوريين ، انظر حزب الاحرار

إحسان عبد القدوس ٦٨، ١٠٦، ١٠٨، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ٢٠٢، ٢٣٢،
٢٣٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٥٢،
٣٥٣، ٣٧٥، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٣٢، ٤٥٧، ٤٥٨،
٤٧٢

الاحكام العرفية ٩١، ٩٢، ٢٣٢، ٢٥٧، ٢٦٢

الاحكام العرفية، الغاء ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤

أحمد أبو الفتوح ٦٨، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٣، ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥،
٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٩٤، ٣٢٣، ٤١٥

أحمد البدوي - انظر البدوي

أحمد بهاء الدين ٩، ٦٨، ٧٤، ١١٣، ٣٧٣، ٣٩٢، ٤٣٠، ٤٥٧، ٤٦٤،
٤٦٨، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٨١

أحمد حسن البنا ١٤٦

أحمد حسني ٣٨٨

أحمد حسنين ٧٧

أحمد حسين ٩٠، ١٠٦، ١٠٩، ١١٨، ٢١٤، ٢٨٥، ٢٩٩

أحمد حمروش ٤، ٢٠٠، ٣٢٨، ٤٠٩، ٤٥٢، ٤٧٥، ٤٨٠

أحمد الرفاعي ٢٩٩

أحمد سعيد ٤٥٨، ٤٦٤

أحمد شلبي ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤

أحمد صادق سعد ٦٩، ١٠٦، ١١٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢

أحمد الصاوي محمد ٣٥٣

أحمد طه ٢٢٩

أحمد عباس صالح ٤٠٨

أحمد عرابي ١٨

أحمد عزت عبد الكريم ٤٥٨، ٤٥٧

أحمد فؤاد (أحد أفراد حدثو) ٢٣٩، ٣٥١، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٢

أحمد فؤاد (الأمير) ٨٣

أحمد فؤاد نجم ٢٠٠، ٢٨٢

أحمد فارس عبد المنعم ٩١

أحمد قاسم جودة ٣٥٢، ٣٥٥، ٤٠٦، ٤٠٩

أحمد لطفى السيد ٤٤، ٦٠، ٨٥، ٢٠١، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٣٠٨

الارستقراطية ٤٥، ٥١، ٥٨

الارض (رواية) ٤٣٢

أزمة تشريعات الصحافة ١٠٢، ١٠٦

أزمة ديوان المحاسبة ١٠٢

أزمة العريضة الجماعية ١٠٣

أزمة مارس (١٩٥٤) ٢١، ٢٣، ٥٢، ٢٠٤، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٣٤، ٢٥١

٢٥٣، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٦

٣٠٩، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٧٥، ٤٠٦، ٤٣٢

أزمة المثقفين (كتاب) ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٣

أزمة مجلس الدولة ١٠٢

الازهر ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٨٦، ١٤٦، ١٦١، ٣٦٥، ٤٧٨

الاساس (صحيفة) ٣٠٠

الاستعمار ١٧٣، ٢٢٨

الاستفتاء الشعبى ٢٢٣، ٢٧٥، ٢٩١

استيفان باسيلي ١٠٧

اسرائيل ١٥٩، ٢٠٦، ٤٣٣

اسكرا (تنظيم) ٦٧، ٧١، ٧٥

الاسكندرية ٤٥، ١١٣، ٢٠٤

الاسلام السياسى ٢٥٦، ٢٧٢، ٤٤٤

أحمد ماهر ٧٨، ٧٩، ٨٢

أحمد محمد خليفة ٣٩٠

أحمد مصطفى ٤٩٢

الاخبار (صحيفة) ٢٠٨، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٥١، ٤١٥،

أخبار اليوم ، جريدة ٧٧، ٧٨، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٦٧، ٢٩٤،

٢٩٥، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٣٦

أخبار اليوم، مدرسة ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٣٠٧

الاخوان المسلمون ٢٣، ٣٠، ٤٥، ٤٧، ٥٤، ٥٦، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦،

٦٧، ٦٨، ٧٧، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٢٢، ١٤٣، ١٤٤،

١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٦٦، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٥،

٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٧،

٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٣٥، ٣٤٤،

٣٤٩، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٣، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٥٢، ٤٥٤،

٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٧٠، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٦

الاخوان المسلمون (صحيفة) ١٤٤، ٢٧٧

الاخوة أمين - انظر كلاً باسمه

الاداة الحكومية (كتاب) ١٢٦، ١٣٣

٤ فبراير (حادث) ٧٨

الاربعينيات ١٦، ٣٤، ٤٥، ٥١، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨،
٦٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٩٠، ٩٤، ٩٩، ١٢٣،
١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٣، ١٦٥، ١٦٦،
١٧٠، ١٧١، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٦، ٢٣٩، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢

الاسلام وأصول الحكم (كتاب) ١٧

الاسلام والاضاع الاقتصادية ١٤٧، ١٤٨

الاسلام والمناهج الاشتراكية (كتاب) ١٤٧، ١٥٠

الاسلحة الفاسدة ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٣

إسماعيل (الخدوى) ٨٦

إسماعيل راشد ٢٨٥

إسماعيل صبرى عبد الله ٦٧، ٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ٢١٠، ٢١١، ٢٧٣

إسماعيل صدقى ١١، ٦٩، ٧٢، ٧٦، ٨٥، ١٠٠، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣

إسماعيل مظهر ٤٤٩

أسيوط ٤٦

الاشتراكية ١٥٢، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ٣٣٤، ٣٨١، ٣٨٥، ٤٢٨،

٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٦، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٩،

الاشتراكية (صحيفة) ١٠١، ١٥٣، ١٦٦

الاشتراكية، قرارات ٤٥٢، ٤٦٤

الاصلاح الاجتماعى ١٢٧

الاصلاح الزراعى ١٨، ٢٣، ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ٢١٣، ٢٣٠،

٢٦٤، ٢٧٥، ٣٠٢، ٣٩٢

الاصلاح الزراعى (كتاب) ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥

الاعلانات الشرقية، شركة ٤١٠

اغتيال عبد الناصر - محاولة - انظر المنشية، حادث الاغلبية، حزب - انظر
الوفد

الافغانى، جمال الدين ٦٥

أقنعة الناصرية السبعة (كتاب) ٤٨١

الفريد فرج ٦٨، ٢١٢

ألمانيا ٢٣٧

الهام سيف النصر ٦٧

الامبريالية الامريكية ٤٨٠

أمريكا - انظر الولايات المتحدة

أمريكا اللاتينية ٢١

الأمن السياسى ٣٢٥

أمير اسكندر ٤٣٦

أميل زيدان ٤١٠

أمين بدر ٢٨٤

أمين شاكر ٤٢٣

أمين عز الدين ٤٩٠

أمين هويدى ٣٤٥

الأمية ١٤

الانتلجنسيا ٣٨٩

الانتلجنسيا العربية ، ندوة ٢٩

انجلترا - انظر بريطانيا

انجى أفلاطون ٢١٢

انجى رشدى ٤٧١

انشاص ٨٥

الانفصال ١٩٦١ : ٤٦٢ ، ٤٨٠

الانقلاب الامريكى - انظر ثورة يوليو ٥٢

أنور السادات - انظر السادات

أنور عبد الملك ٦٨ ، ٣٢٢

أنور كامل ٧٠

أنيس منصور ٧٩ ، ٢٤١

الاهرام ، جريدة ٨٩ ، ١٦٦ ، ٣٥١ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،

٤٣٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨

أهل الثقة ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٦٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٣ ،

أهل الخبرة ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٥٢ ، ٤٠٦

الاولتقراطية ٦٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٤٧١

أوروبا ١٣ ، ١٤ ، ١٠٩

أيام الفاروق (كتاب) ٨٨

الايدولوجية ١٠١ ، ٣١٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٤٥ ، ٤٢٧ ، ٤٤٥ ، ٤٥٢

ايران ، امبراطور ١٦٧

ایران ، حکام ۱۶۷
ایزنہاور، مبدأ۔ انظر ایزنہاور مشروع
ایزنہاور، مشروع ۴۲۹، ۴۳۳
ایطالیا ۲۳۷

ب۔

باریس ۱۶۸، ۲۰۳، ۲۱۰
باریس ، ثوار ۱۶۷
الباستیل ۱۶۷
الباشویۃ ۸۳
الباقر (قریۃ) ۴۶
الباقری ، أحمد حسن ۴۶، ۴۷، ۵۰، ۵۵، ۵۶، ۶۵، ۶۶، ۶۸، ۱۴۴،
۲۰۸، ۲۱۳، ۲۱۵، ۲۱۷، ۲۷۸، ۳۰۴، ۳۸۳، ۳۸۸، ۳۸۹
باکثیر ، علی أحمد ۶۸
باندونج (کتاب) ۳۰۵
باندونج ، مؤتمر ۳۰۶
البدرای ، عائله ۱۰۹
البدوی ، أحمد (الشیخ) ۵۶
البرادعی ، مصطفى ۴۶۷
البراجماتیۃ ، حركة ۲۰۴
البرجوازیۃ ۹۹، ۱۲۴، ۱۳۵، ۴۴۶
البرلمان ۱۰۱، ۱۱۰، ۱۲۹، ۱۳۴
برهان العبد ۲۹۷

بريطانيا ٣٢٢، ٣٣٠، ٤٦٨، ٤٧٧

البشرى، طارق ١٤٧، ٢١٦

البطالة ١٧٢

البطريك ٢١٧

بغدارى، حسن ٢٩٦

البغدادى، عبد اللطيف ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٤٧، ٣٨٧، ٣٨٨،

٤٥٧، ٤٧٥

البكوية ٧٨

البلاغ (صحيفة) ٣٠٠، ٤٠٧

بلغاريا ٤٦٠

بنت الشاطى - انظر عائشة عبد الرحمن

بنت النيل (مجلة) ٤٠٨

البتزين ٣٩١

البنك الأهلى ١٤٣

البهى الخولى ٥٠، ٦٥، ٦٨، ١٤٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٧١

بهى الدين بركات ١٢٥، ٢٠١

البوليس الحربى ٢٨٧، ٢٩٤

بيان ٣٠ مارس ٤٣٣

بيتر (القديس) ٣٨٠

بیرم التونسی ۲۰۲
البیروقراطية ۳۲۲، ۳۳۴

ت.

التأميم ۲۳، ۱۶۵، ۳۳۴، ۴۴۵
التأميم، شركات ۱۵۲
التابعی، محمد ۷۹، ۲۰۲، ۲۳۴، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۴۱، ۳۰۲، ۳۵۴،
۴۲۳، ۴۷۷
التار ۵۷
تحديد النسل ۱۶۵
التحریر، مجلة ۲۲۵، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۳۲
التراب ۵۷
التراث الاوروبی ۳۲۲
التراخيل، عمال ۱۵۹
التربية الاسلامیة ۴۹۶
الترکات، ضریبة ۱۴۱
ترکیا ۲۳۷
تسقط الملكية (کتاب) ۹۸
التصوف ۵۷
تکنوقراط ۳۲۲، ۳۳۱، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۹،
۳۸۸، ۳۹۲، ۳۹۳، ۴۵۲، ۴۵۷، ۴۶۹
التلمسانی، عمر ۲۸۵

التمساني ، كامل ٧٠

التنظيم الطبيعي ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٨٤، ٤٨٨، ٤٩١

التوازن الاجتماعي ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠

توفيق الحكيم ٦٧، ٧٩، ٢٠٢، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٤٢١، ٤٨١، ٤٨٤،

٤٨٥

التونسي انظر بريم

التويلري ، قصر ١٦٨

التيار الإسلامي ٦٣، ٦٨، ١٢٣، ١٢٥، ١٤٣، ١٥٢، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥،

٢٠٩، ٢٧٧، ٣٣٥، ٤٥٩

التيار الشيوعي ٣٠٤، ٣٨٤

التيار الليبرالي ٦٣

التيار الماركسي ٦٧، ١٢٣

التيار اليساري ٦٣، ١٢٣، ٢٠٩، ٤٤٥

التيكرز (آلات) ٤٣٢

ثروت عكاشة ٣٤٥، ٤١٠، ٤٥٧

الثلاثينيات ٦٨، ٩٧

الثمانينيات ٦٥

ثورة ١٩٥٢: ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٥٢، ٨٧،

١٠٢، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١١،

٢١٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٣،

٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٦٣،

٣٦٤، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٤٨،

٤٥١، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٨٤، ٤٩٠، ٤٩٢

ثورة ١٩١٩: ٢٨٧

الثورة الفرنسية ٢٠

الثورة المضادة ٣١

ثورتنا المستقبلية (كتاب) ١٧٣

- ج -

جاكول ، بول ٧٠

جامعة الاسكندرية ٢٧٩، ٢٨٠

الجامعة الشعبية (تنظيم) ٧١

جامعة عين شمس ٢٩، ٢٧٩

جامعة القاهرة ٦١، ٢٢٠، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٢٤، ٣٢٩

الجامعة المصرية - انظر جامعة القاهرة

جامعة الملك فؤاد ٨٣

جان جاك روسو ١٣

جبهة الاتحاد الوطني ٢٧٦، ٢٨٠

الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة ٢٧٩

الجيلي ، عبد المعبود ٤٦، ١٤٧

الجريتلي ، علي ٣٤٠

الجريدة (صحيفة) ٤٥

الجريدة المسائية ٤٠٧

الجللاء ١٢٤

جلال السيد ٤٨٠، ٤٩٢

جلال ندا ٢٩١
الجماعات الماركسية ٢٨١
جماعة النهضة القومية ١٢٤، ١٢٥
جمال سليم ٤٩١
جمال الليثي ٣٨٣
الجماهير، مجلة ٧١
الجمعيات الخيرية ١٧١
الجمعيات الشرعية ٥٦، ١٤٦
الجمهور المصري (صحيفة) ٢٥٩، ٢٦٦، ٣٠٠
الجمهورية، اعلان ٣٢٧، ٣٤٧
الجمهورية، جريدة ٢٦٠، ٢٧١، ٣٥١، ٣٧٦، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٣٣،
٤٥٨، ٤٨٣
الجهاد ٥٧
الجهل ١٢٧، ١٤٢
جورج حنين ٧٠
الجيب، صحيفة ٤٠٨
الجزاوى، أبو الفضل - انظر أبو الفضل
الجيل، مجلة ٢٣٤، ٢٤١

-ح-

الحاخام ٢١٧
حافظ محمود ٣٠١، ٤٧١
حامد أبو النصر ٢٩٢

حامد زكى ٢٩٩، ١١١، ٩٠
الحبروك، إسماعيل ٣٥٥، ٢٣٢
حدثو ٧٣، ١٧٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٩، ٣٧٠،
٣٧٧

حديث الثلاثاء ٩٧، ١٤٦، ٢٢٩
حرب السويس - انظر العدوان الثلاثى ٥٦
الحرب العالمية الأولى ٦٣، ٥٨
الحرب العالمية الثانية ٣٠، ٤٥، ٥٨، ٦٣، ٨٠، ٤٤٩
حرب اليمن ٤٨٣
حركة الجيش - انظر ثورة يوليو ٥٢
الحركة المصرية للتحرير الوطنى (تنظيم) ٩٤
الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى - انظر حدثو الحركة الشيوعية الثورية
٧٢

الحرية ١٠٦، ١١٠
حزب الاحرار الدستوريين ١٦، ٤٥، ٧٨، ٨٥، ٩١، ١٠١، ١٢١، ١٢٢،
٢٩٩، ٣٠٩

حزب الاحرار الديمقراطيين ٢٦٢
الحزب الاشتراكى ٢٥٦
حزب التحرير الوطنى ٢٢٨
الحزب الجمهورى الاشتراكى ٢٦٢
الحزب السعدى ٧٩، ٨٠، ١٠١، ١٠٣، ٢٨٩، ٢٩٩
الحزب الشيوعى لشعبى وادى النيل ٧٤

الحزب الشيوعي لمصلحة الضرائب ٧٥

الحزب الشيوعي المصري ٥٩، ١٢٤، ١٧٢، ١٧٣، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢،

٢٥٦، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٠٦، ٣٥١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٥،

٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١

حزب العمال ١٢٢

حزب مصر الاشتراكي ١٠١

حزب النخبة - انظر حزب الاحرار الدستوريين

الحزب الوطني ٤٥، ٥٠، ٩١، ١٠٠، ١٢١، ١٢٢، ٢٠١، ٢١٤، ٢١٥،

٢٩٩، ٣٤٤، ٤٠٨

حزب الوفد ٢٣، ٢٤، ٤٥، ٥٠، ٦٣، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٩٠، ٩١، ١٠١،

١٠٦، ١٠٧، ١٣٦، ١٣٧، ٢٠٢، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٨، ٢٨٩،

٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٧، ٤٩٣، ٤٩٥

حسن إبراهيم ٤٥٧

حسن بغدادى - انظر بغدادى

حسن البنا ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٦٦، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٤٤، ١٤٦، ٢٧٧

حسن حافظ ٤٠٩

حسن فؤاد ٢١٢، ٣٠٥، ٤٠٩

حسين أبو الفتوح ٣٠٠

حسين حمودة ٣٧٨

حسين خلاف ٣٧١

حسين سرى ١٢٣، ١٦١

حسين الشافعى ٤٥٦

حسين فهمى ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٨٩، ٤٠٩، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٨٠

حسين فوزى ٦٧، ٣٠٧، ٣٠٨، ٤٤٩

حسين كامل بهاء الدين (أمين الشباب) ٣٧١

حصن الاستبداد ١٤٣

حکمت أبوزيد ٣٩٠

الحلاج ١٥

حلمى سلام ٣٥٥، ٤٠٩، ٤٣٤

حلمى مراد ٣٤٨، ٤٣٣

حلمى طوسون ٢٧٩

الحلمية، معسكر ٤٧٣

حمادة الناحل ٤٩٤

الحمامصى، جلال الدين ٢٠٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٥٥، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٢،

٤٣٤

الحملة الفرنسية ١٥، ١٦، ٤٤٨

الحناوى، كمال الدين ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٧٢

حنفى محمود ٢٢٩

الحياة الايجابية ٤٢٦

حيدر ١١٨

خالد محمد خالد ٤٣، ٤٧، ٥٦، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٩٣، ٩٧، ١١٨، ١٤٥،

١٤٦، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٢٩، ٢٦٠،

٢٦١، ٢٧١، ٢٧٥، ٣٠٠، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٤، ٤٥٧، ٤٥٩،

٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٨٢

خالد محيى الدين ٢٠٠، ٢٦٩، ٣٢٨، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٤١٠،
٤٢٩، ٤٣٦

الخبز والحرية (الجماعة) ٧١

خطاب العرش ٨٠

٥٠٪ - نسبة ٣٩٢، ٤٧٣

الخمسينيات ٣٠، ٥٢، ٥٩، ٦٢، ٦٦، ٦٨، ١٤٦، ١٥٣، ١٧٢، ٢٣٩،

٢٧١، ٣٠٨، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٦،

٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٧،

٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٧، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٧

الخميسى، عبد الرحمن ٢٧٢، ٣٠٠، ٤٢٩

- د -

دار الابحاث العلمية (تنظيم) ٧١

دار التحرير ٤٢١

دار القرن العشرين (تنظيم) ١٧٠

دار الهلال - انظر الهلال

داوود عزيز ١٧٢

الدخل، ضريبة ١٤١

درس الثلاثاء - انظر حديث الثلاثاء

درية شفيق ٤٣٢

الدستور ٨١، ١٠١، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٣، ١٣٤، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٩،

٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٩١، ٣٠٧، ٤٥٥،

٤٦١، ٤٧٨

الدستور (صحيفة) ٣٠٠

دستور ١٩٢٣، ٢١، ٢٠٧، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣

دستور ١٩٥٦، ٣٦٤، ٣٨٧، ٤٣٤

الدعو، مجلة ١٤٥، ١٥٣، ٢٦١

الدور السياسى لنقابة المحامين (كتاب) ٩١

دوكمجيان ٢٨، ٥٣، ٣٤٦

دونزوسكى ٤١

الدولية الرابعة ٧٢

الديكتاتورية ٩٧، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٨٠، ٤٦٤

الديهاجوجية ٢٧٣

الديمقراطية ٥٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٠٩، ١١٨، ١٤٢، ١٥١، ١٧٤، ٢١٦،

٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨١،

٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٣٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٨٤، ٤٨٥

الديمقراطية الاشتراكية ١٠٩

الدين لأكهانه (كتاب) ٩٨

ديوان المحاسبة ١١٣، ١١٤، ١١٥

- ذ -

الذخيرة الفاسدة - انظر الاسلحة الفاسدة

ذهب المعز ٣٨١، ٣٨٦

- ر -

الرأسمالية ١٤٢

الرأسمالية الصناعية ١٢

الرأسمالية الوطنية ٤٥٨
الرأى الحر (صحيفة) ٤٠٧
الرأى العام ١٢٦، ٥٧
رابطة العمال المصريين (تنظيم) ٧١
الراдикаلية ٦٨، ١٠١، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٦
الرافعى - انظر عبد الرحمن
راية الشعب (صحيفة) ٢٨١
الربا ١٥٦، ١٥٢
الرباط ٢٩
الرجعية ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٨٦
رحلات السندباد ٣٠٨
الرسول ﷺ ٩٨
رشاد رشدى ٢٤١
رشدى البدر اوى ١٧٤
رشدى صالح ٦٩
الرقيب العسكرى ٤١١
رمزى استينو - انظر كمال
رمسيس يونان ٧٠
روبسبير ٢٠
روزاليوسف، السيدة - انظر فاطمة
روزاليوسف، المجلة ٢٢، ١٠١، ١١٨، ١٦٦، ٢٥٩، ٢٦٦، ٣٠٠، ٣٠٥،
٣٥٣، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٥٨

روسو - انظر جان
روسيا - انظر الاتحاد السوفيتي

روما ٣٨٠

ريمون ، آرون ٣١

-ز-

الزكاة ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧١

زكاة الضريبة ١٤٨

زكريا محي الدين ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٤٥٦

زكي عبد المتعال ٢٩٩

زكي العرابي ١١٩

زكي مراد ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٩

زكي نجيب محمود ٤٤٩ ، ٤٥٨

زهدي ٢٧٢ ، ٣٠٥

الزيات ، محمد حسن ٢٠٢

الزيتون (دائرة) ١١٢

-س-

السادات ، محمد أنور ٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٧٦ ،

٣٧٨ ، ٣٨٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٩

سارتر ٣٩

سامي داوود ٤٠٩ ، ٤٧١

سامي شريف ٢٣٩

السباعي ، طه ١٢٠ ، ٢٠١ ، ٢١٧

السباعى ، يوسف ٦٨ ، ٢٤١ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٨٤

السبعينات ٢٠ ، ٦٥ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣

الستينات ٣٠ ، ٥٢ ، ٣٠٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٥١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ،

٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٤١١ ، ٤١٧ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ،

٤٢٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٤ ، ٤٨٠ ،

٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

السد العالى ٤٤٣

سراج الدين ، عائله ١٠٩

سراج الدين فؤاد ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ٢٧٠

سعد التائه ٤٠٩

سعد زهران ١٧٢ ، ٢١١

سعد عصفور ٢٥٨ ، ٢٨٤

سعد كامل ٢٧٩

سعد لبيب ٤٠٩

سعد مكاوى ٧١

سعود (الملك) ٢٨٠ ، ٢٩٢

سعود خيال ٤٤٥ ، ٤٨٠

سعيد سنبل ٤٨٠

السفارة الامريكى ٢٣٩ ، ٢٤٠

السفارة البريطانية ٧٢ ، ٢٣٩

السلام العالمى والاسلام (كتاب) ١٥٣ ، ١٥٨

سلامة موسى ٧٩ ، ٢٤١

سليمان حافظ ٢٤، ٢٥، ٢٦٨

السنافيري، كمال ٢٥٥

السنهوري، عبد الرزاق ٢٤، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٦٤، ٦٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،

٢٠٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢،

٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٢٧

سهير القلماوي ٤٧١

السودان ١٢٦

سوريا ٣٣٧، ٣٣٨، ٤٤٣، ٤٦٢، ٤٦٣

السوق السوداء ٢٠٦

سياسة الغد (كتاب) ١٢٦

السيد أبو النجا - انظر أبو النجا

سيد جلال ١٢٩

سيد سابق ٢٠٨، ٢٧١

السيد صبري ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٥

سيد قطب ٢٢، ٣٣، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٤، ٦٥، ٦٨، ٩٥، ١٢٤،

١٤٤، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١،

١٦٩، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٧١، ٢٧٧، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٦

سيد مرعي ١٨، ٣٤٨، ٣٧١، ٣٨٨

السيد يس ٤٨٠

السريالية ٧٠

سيزانبراي ٢٢٩

سيف المعز ٣٨١، ٣٨٦

-ش-

- الشاذلية ، طرق ٥٦
الشافعي ، مرسى ٣٠٠
الشاوى ، توفيق ٢٨٤
الشرىاصى ، أحمد عبده ٣٥٠ ، ٣٧١ ، ٣٩٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٧٧
الشرعية الثورية ٢٣ ، ٢٥٣
الشرعية الدستورية ٢٥٣
الشرقاوى ، عبد الرحمن ٤٦ ، ٥١ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ،
١٧٠ ، ٢٦٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٤٥
الشرقاوى ، عبد المنعم ٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٢٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥
شريف حتاة ٤٣ ، ٤٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٧٩
الشعب (جريدة) ٣٢٨
شعراوى جمعة ٣٩٠
شفيق غربال ٢١٤
شكرى زيدان ٤١٠
شهدى عطية ٦٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٣٧٩ ، ٤٣٦
الشواف ، عبد الوهاب ٤٢٩
الشورى ٥٧ ، ٩٦
شوكت التونى ٤٩٤ ، ٤٩٦
شيخ الأزهر ٢١٧ ، ٤٧٨
الشيوعية ١١١ ، ١٦٠ ، ٢١٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦
الشيوعيون ٢٤ ، ٤٥ ، ١٠٠ ، ١٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥

٣٠٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١،
٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٣، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣،
٤٦٥، ٤٧٠، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣

ـ ص ـ

صالح أبو رقيق - انظر أبو رقيق
صالح جودت ٢٠٢، ٢٤١
صالح عشاوي ٩٤، ٢٩١
الصاوي عبد المنعم ٢٣١، ٢٦٧، ٤٠٩
الصباح (مجلة) ٢٣٢
صبري أبو المجد ٨٨، ٤٣٣
الصحافة، تأميم ٤٠٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٦٨
الصحافة، تشريعات ١٨، ١١٢
الصحافة حرية ١٠٧، ١١٢، ٢٣٢، ٢٨٣
الصحافة قانون ٤١٦، ٤٢١
الصدقة ١٧١
صدقي سليمان ٣٣٧، ٣٣٩
صراع مارس - انظر أزمة مارس
صلاح حافظ ٢٢، ٧٣، ٣٠٥، ٤٣٦
صلاح جاهين ٤٧٧
صلاح دسوقي ٤٥٧
صلاح سالم ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٦٥، ٢٨٨، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٨،
٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٥، ٤١٤، ٤١٥، ٤٨١

صلاح شادى ٢٥٥، ٣٨١
صلاح عبد الصبور ٦٩
صلاح عيسى ٤٩٠
صلاح نصر ٢٣٩
صوت الأمة (صحيفة) ١٣٦، ٣٠٠
صوت الشعب (صحيفة) ٤٠٧
صوت الطالب (مجلة) ٧١، ٢٣٢
صوت العرب ٤٥٨
صوفيا ٣٧٥
الصوفية، طرق ٥٥، ٥٦، ٣٢٨، ٣٤٧، ٣٦٥

- ض -

الضباط الاحرار، هيئة ٢٤٠
الضرائب تصاعدية ١٣٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢
الضمير (مجلة) ١٦٩

- ط -

طارق البشرى - انظر البشرى
طاهر عبد الحكيم ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٦، ٤٢٩
الطبقة الوسطى ٥٨، ٥٩
الطحاوى، ابراهيم ٣٦٦، ٣٧١، ٣٨٢، ٣٨٣
طراف، نور الدين ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٧١
٣٨٨، ٣٩٠
الطرق الصوفية - انظر الصوفية

طره معتقل ٤٩٦

طفل القرية (كتاب) ١٥٣

الطلبة (مجلة) ٤٢٨، ٤٨٠، ٤٨٨

طلبة الاشتراكيين ٣٧١، ٣٧٢، ٤٨٩، ٤٩٠

طلبة الشعب (تنظيم) ٦٧

الطلبة الشعبية للتحرر (تنظيم) ٧٢، ٧٤، ١٧٠

طلبة العمال (تنظيم) ٦٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢٧٣، ٢٨٦، ٣٠٦

طلبة العمال والفلاحين (تنظيم) ١٧٤

الطلبة الوفدية ٢١٥

الطماوى، سليمان ٤٥٧، ٤٥٨

طه حسين ١٥، ١٦، ١٧، ٢٣، ٣٣، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٠، ٥٤، ٦٠،

٦١، ٦٤، ٦٧، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٤٤، ١٧١، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤،

٢١٥، ٢١٧، ٢٧٥، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٤١٤، ٤٢١، ٤٢٣،

٤٥٧، ٤٨٣، ٤٨٤

الطهطاوى، رفاة ٤٤

الطور، معتقل ٩٦

-ع-

عائشة عبد الرحمن ٤٥٧، ٤٦٤، ٤٦٩

عابدين ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٠

عادل حسين ٢٧٩

العالم الثالث ٣١

العالم، محمود أمين ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٦٨، ٢١١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٥١،

٤٣٦، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٤، ٣٥٤

العاهل الأول - انظر فاروق

عاهل الجزيرة العربية ٨٠

عباس رضوان ٢١٤، ٤٧٣

عبد الحكيم عابدين ٢٩١، ٣٢٨، ٣٤٧

عبد الحكيم عامر ٣٤٧، ٣٩٢، ٤٢٣، ٤٥٧، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٩١

عبد الرازق حسين ٢٨٤، ٤٤٨، ٤٤٩

عبد الرحمن الخميسي - انظر الخميسي

عبد الرحمن الرافعي ١٢٠، ٢٠١، ٢١٥، ٣٠٢

عبد الرحمن فهمي ١٩٩

عبد الستار الطويلة ٤٩٢

عبد العزيز حجازي ٣٤٨، ٣٤٩

عبد العزيز الشوريحي ٤٩٤

عبد العزيز كامل ٤٦، ٦٩، ٢٠٩، ٣٤٨، ٣٨٣

عبد العظيم أنيس ٦٨، ٢١٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٤٣٥

عبد العظيم رمضان ٢٥٥

عبد القادر عودة ٤٤، ٦٦، ٦٨، ٢٠٨، ٢٥٥، ٢٧١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٨٢

عبد الكريم قاسم ٤٢٩

عبد المجيد بدر ٢٨٤، ٤٢٩

عبد المحسن أبو النور ٣٩٠

عبد الملك عودة ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٧١

عبد المنعم بدراوي ٤٩٤

عبد الناصر، جمال، ٦، ١٩، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٥٣، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧،
٢٠٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩،
٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١،
٢٧٥، ٢٧٦، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧،
٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩،
٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧،
٣٥١، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨،
٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٢،
٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٤،
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩،
٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٦،
٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٧

عبد الناصر المفترى عليه والمفترى علينا (كتاب) ٢٤١

عبد الوهاب حسنى ٤٩٤

عثمان أمين ٤٧١

العدالة الاجتماعية ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٥،

١٥٧، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٦

العدالة الاجتماعية في الاسلام ١٤٤، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٠، ٤٦٣،

٤٧٥

عدم الانحياز ٤٢٦

العدوان الثلاثى ٥٦: ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٤٨، ٤٤٣

عدوان ٦٧- انظر الهزيمة

عدو الشعب - انظر اسماعيل صدقي

العروبة ٨٨

عزت عبد الكريم - انظر أحمد عزت

العزل السياسي ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٦٩، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٩، ٤٦٤،

٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٦، ٤٩٧

عزيز صدقي ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٨٨، ٣٩٠، ٤٥٧

عزيز فهمي ١٠٦

عزيز ميرزا ٣٥٣

العشرينيات ٦٤، ٦٧، ٧٩، ٨٤، ٢١٦

العقاد، صلاح ٦٥

العقاد، عباس محمود ٤٤، ٦٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١١٣، ٢٠٢، ٢٠٨،

٣١٠

العقوبات، قانون ٤٤٩

على أمين ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٦٦،

٣٥١، ٣٥٢، ٤١٠

على السيد على (أمين العمال) ٣٧١

على الشمس ١٢٥

على الشيشيني ١٢٩

على صبري ٢٣٩، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٧١

على عبد الرازق ١٧، ١٨، ٥٤، ٨٦، ٨٧، ١٢٠، ٢٠٢، ٢٩٩، ٣١٠

على العدالي ٤٠٩

على ماهر ١٢٢، ١٢٣، ٢١٣، ٢١٧، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٣٩

عمر عمر ١٠٧، ٢٨٤، ٢٨٥
العمرى، عبد الجليل ٢٦٨، ٣٤٣
العهد الجديد - انظر ثورة يوليو ٥٢
عواطف عبد الجليل ٤٧١
عودة الوعي (كتاب) ٤٨٤
عيسى العيوطى ٤٩٤

- غ -

الغد (مجلة) ٧٣
الغزالي، أحمد ٤٧
الغزالي، عبد المنعم ٢٧٩
الغزالي، محمد ٥٦، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٢٤، ١٤٤، ١٤٧،
١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٦، ١٧١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٧١، ٢٧٨، ٣٠٤،
٣٠٥، ٤٤٤، ٤٥٧، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨

- ف -

فؤاد مرسى ٦٧، ٦٩، ١٧٣، ٢١١، ٣٠٦
فاتيكويتس ٦٢، ١٢٢، ٢١٣
فاروق (الملك) ١٦، ٢١، ٢٤، ٦٤، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤،
٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٨، ١١٣،
١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٤،
٢٣٥، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٣٧
فاروق ملكا (كتاب) ٢٣٥
فاطمة اليوسف ٣٠٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٩

فتحى رضوان ٥٠، ١١٠، ١١٣، ١١٧، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣،
٢٣١، ٢٣٢، ٣٠٩، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٨٨، ٣٨٩

فتحى الرملى ٢٣٢

فتحى زغلول ٤٤

فتحى فودة ٣٧٤

فتحى غانم ٦٨، ٢١٢، ٣٥٥، ٤٠٩، ٤٢١

فتحى والى ٤٩٤

الفجر الجديد (تنظيم) ٦٧، ١٢٤

الفجر الجديد (مجلة) ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ١٤٥، ١٥٣، ١٦٩، ٣٠٦

فخرى لبيب ٤٢٩

فرساي ١٦٨

فرنسا ١٧، ٢٠، ٦١، ٣٣٠، ٤٧٧

الفقر ١٢٧، ١٤٢، ١٦٢

فكرى أباطة ٦٨، ٩٣، ٢١٥، ٢٣١، ٢٧٥، ٤٣٣

فلسطين ١١٨، ٤٣٣

فلسطين، حرب ٩٢، ١١٣، ١٤٥

فلسفة الثورة (كتاب) ٣١٠، ٣٢٤، ٤٧٩

فلنحطم الاغلال (كتاب) ١٠٩

الفن والحرية (جماعة)

فؤاد (الملك) ١٦، ٢١

فولتير ١٣

فيبر، ماكس ٢٨

فيليب جلاب ٤٢٩

فيليب ديمترى ٤٨٠

-ق-

قاسم أمين ٤٤

قاسم جودة - انظر أحمد

القانون والاقتصاد (مجلة) ١١٩

القاهرة ٢٩، ٤٧، ١١٨، ٢٦٦، ٢٨٧

القاهرة (صحيفة) ٢٦٠، ٢٨٦، ٤٠٧

القاهرة، حريق ٩٢

القبانى، اسماعيل ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٣٠٨

القرآن ١٥٢

قرارات ٥ مارس ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٠

قرارات ٢٥ مارس ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٧

قرارات يوليو ٦١ - انظر الاشتراكية القرارات

القرضاوى، يوسف ٦٩

قصر العينى، شارع ٣٠١

قصر النيل ٢٥٥

القطاع التعاونى ٣٣٤

القطاع العام ٣٣٤، ٣٣٥

القطن ٣٩٠

القلعة (تنظيم) ٦٧

القناطر، سجن ٣٠٦، ٣٨٠

قناة السويس ٨٥ ٢٨٣
القومية العربية ٤٢٦
القيسونى ، عبد المنعم ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤٥٧

كـ

الكاتب (مجلة) ٢٣٢ ، ٤٨٠
الكاتب المصرى (مجلة) ١٦
الكاكى ٤٦١ ، ٤٦٢
كامل زهيرى ٦٨ ، ٤٧١
كامل الشناوى ٨٩ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ٢٠٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
٣٥٥ ، ٤٢١ ، ٤٨٠
الكتاب ٥٤
الكتاب الأسود ٧٨
الكتلة (جريدة) ٧٨ ، ٩١ ، ١٢١
كرومر ٣٢٦
كرومويل ٢٠
كريم ثابت ١١٣ ، ٤٠٦
الكزبرى ، مأمون ٤٦٢
كفر الدوار ٢١١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣
كلوفيس مقصود ٤٤٨
كلية الحقوق - ج القاهرة ٢٢٠ ، ٢٩٣
كمال أبو المجد ٢٠٩
كمال رفعت ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٧٣

كمال رمزى استينو ٣٨٨، ٣٩٠، ٤٥٧
كمال عبد الحليم ٦٧، ٦٨، ٢٠٩، ٢٢٩
كمال الدين حسين ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٦٥، ٣٨٨، ٤٥٥، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١،
٤٧٢

كوبا ٤٨٠

كوبلاند ٢١٨، ٢٤٠

كوريل، راؤول ٧٠

كوريل، هنرى ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٢٠٩

-ل-

لاكوف (عالم اجتماع روس) ٥٣، ٢٣٢

لايا ايزنهاور (كتاب) ٤٢٩

اللجنة التنفيذية للطلبة (تنظيم) ٦٧

لجنة نشر الثقافة الجديدة (منظمة) ١٧٠

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة (تنظيم) ٦٧

لطفى الخولى ٤٦، ٤٧، ٥١، ٦٨، ١٠٨، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩،

٤٥٢، ٤٨١، ٤٩٠

لطفى السيد - انظر أحمد لطفى

لطفى واكد ٣٨٨

لطيفة الزيات ٦٨

لعبة الأمم (كتاب) ٣٢

اللواء الجديد (صحيفة) ١٠١، ١١٧، ١٥٣، ١٦٦، ٤٠٨

لوريون ديجيت ٤٠٨
لويس السادس عشر ١٦٧، ٢٠
لويس عوض ٦٣، ٦٨، ٢١٢، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٨، ٤٣٤، ٤٤٥،
٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢
الليبرالية ٦٤، ٣٢٢
لينين ٢٠

- م -

مأساة التموين (كتاب) ١٧٢
المؤتمر الاسلامي ٣٦٥، ٣٢٨
مؤتمر علماء المساجد ٣٠٤
المؤتمر الوطني ٤٤٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٧٩،
٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٧
الماسون (جماعة) ٩٥
الماركسية ٤٢، ٥١، ٧٢، ٤٨٩
الماركسيون ٢٤، ٣٠، ١٠٦، ١١٢، ١٢٣، ٣٣٥، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٨٥،
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٥
ماري انطوانيت ٢٠
المتنبى - انظر أبو الطيب
المثقف المتهاذن ٤٨٣
المثقف المؤيد ٤٨٣

الثقف المعارض ٤٨٣

المجانية ، الغاء ٤٨

المجانية ، تعليم ٦٠

مجدى حسنين ٣٨٨، ٣٨٤

مجدى وهبة ٤٤٨

المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ٣٦٥

مجلس الأمة ٨٢

مجلس الأمن ٣٢٨، ٣٧٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣،

٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦

مجلس الأوصياء على العرش ٢٨٩

مجلس الدولة ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٤، ٢١٥، ٢٨٨، ٢٨٩،

٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٣

مجلس الشعب ٣١

مجلس الشيوخ ١٠١، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٩، ١٣٤،

١٣٨، ١٦٧، ٢١٥

مجلس قيادة الثورة ٢١٣، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٧،

٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٨،

٢٩٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٧٨، ٣٨٢، ٤٠٥،

٤٣٤، ٤٧٥

مجلس النواب ١٠١، ١١٠، ١١١، ١٣٤، ٢٢٠، ٢٨٩

المحاريق ، سجن ٣٨٣

محسن الخياط ٤٣٦
محكمة الثورة ٢٠٦، ٨٥
محكمة عابدين ٤٣٢
محكمة القاهرة الابتدائية ١٦١
محمد أبو نصير ٣٨٨
محمد أنيس ٤٩٢، ٤٨٠
محمد البقرى ٢١١
محمد البهى ٤٦٤، ٣٠١
محمد خطاب ١٤٧، ١٦٥، ١٣٨، ١٢٩، ٦٤
محمد الخفيف ٤٣٦
محمد خلف الله ٢١٤
محمد رفعت ١٢٣
محمد زكى عبد القادر ٤٢١، ١٢٥
محمد زهير جراته ٤٩٤
محمد سعاد جلال ٢٧١
محمد سيد أحمد ٤٢٩، ٤٢٧، ٣٧٩، ٢١٢، ٢٠٩، ٦٧، ٤٤، ٤٣
محمد صلاح الدين ٢٩٩، ١١١، ١٠٦، ٢٢
محمد عبد العزيز عبد الكريم ٤٧١
محمد عبد المنعم مراد ٤٣٤
محمد عبده (الإمام) ٤٣، ٥٤، ٥٦، ٦٥
محمد عزمى ١١٧
محمد عصفور ٣٠٠، ١٠٩، ١٠٦

كمان رمزي استينو ٣٨٨، ٣٩٠، ٤٥٧
كمال عبد الحليم ٦٧، ٦٨، ٢٠٩، ٢٢٩
كمال الدين حسين ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٦٥، ٣٨٨، ٤٥٥، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١،
٤٧٢

كوبا ٤٨٠
كوبلاند ٢١٨، ٢٤٠
كوريل، راؤول ٧٠
كوريل، هنري ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٢٠٩

- ل -

لاكوف (عالم اجتماع روس) ٥٣، ٢٣٢
لايا ايزنهاور (كتاب) ٤٢٩
اللجنة التنفيذية للطلبة (تنظيم) ٦٧
لجنة نشر الثقافة الجديدة (منظمة) ١٧٠
اللجنة الوطنية للعمال والطلبة (تنظيم) ٦٧
لطفى الخولى ٤٦، ٤٧، ٥١، ٦٨، ١٠٨، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩،
٤٥٢، ٤٨١، ٤٩٠
لطفى السيد - انظر أحمد لطفى
لطفى واكد ٣٨٨
لطيفة الزيات ٦٨
لعبة الأمم (كتاب) ٣٢
اللواء الجديد (صحيفة) ١٠١، ١١٧، ١٥٣، ١٦٦، ٤٠٨

لوريون ديجيت ٤٠٨
لويس السادس عشر ١٦٧، ٢٠
لويس عوض ٦٣، ٦٨، ٢١٢، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٨، ٤٣٤، ٤٤٥،
٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢
الليبرالية ٦٤، ٣٢٢
لينين ٢٠

- م -

مأساة التموين (كتاب) ١٧٢
المؤتمر الاسلامي ٣٦٥، ٣٢٨
مؤتمر علماء المساجد ٣٠٤
المؤتمر الوطني ٤٤٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٧٩،
٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٧
الماسون (جماعة) ٩٥
الماركسية ٤٢، ٥١، ٧٢، ٤٨٩
الماركسيون ٢٤، ٣٠، ١٠٦، ١١٢، ١٢٣، ٣٣٥، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٨٥،
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٥
ماري انطوانيت ٢٠
المتنبى - انظر أبو الطيب
المثقف المتهاذن ٤٨٣
المثقف المؤيد ٤٨٣

المثقف المعارض ٤٨٣

المجانية ، الغاء ٤٨

المجانية ، تعليم ٦٠

مجدى حسنين ٣٨٨، ٣٨٤

مجدى وهبة ٤٤٨

المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ٣٦٥

مجلس الأمة ٨٢

مجلس الأمن ٣٢٨، ٣٧٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣،

٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦

مجلس الأوصياء على العرش ٢٨٩

مجلس الدولة ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٤، ٢١٥، ٢٨٨، ٢٨٩،

٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٣

مجلس الشعب ٣١

مجلس الشيوخ ١٠١، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٩، ١٣٤،

١٣٨، ١٦٧، ٢١٥

مجلس قيادة الثورة ٢١٣، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٧،

٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٨،

٢٩٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٧٨، ٣٨٢، ٤٠٥،

٤٣٤، ٤٧٥

مجلس النواب ١٠١، ١١٠، ١١١، ١٣٤، ٢٢٠، ٢٨٩

المحاريق ، سجن ٣٨٣

محسن الخياط ٤٣٦
 محكمة الثورة ٢٠٦، ٨٥
 محكمة عابدين ٤٣٢
 محكمة القاهرة الابتدائية ١٦١
 محمد أبو نصير ٣٨٨
 محمد أنيس ٤٩٢، ٤٨٠
 محمد البقرى ٢١١
 محمد البهى ٤٦٤، ٣٠١
 محمد خطاب ٦٤، ١٢٩، ١٣٨، ١٦٥، ١٤٧
 محمد الخفيف ٤٣٦
 محمد خلف الله ٢١٤
 محمد رفعت ١٢٣
 محمد زكى عبد القادر ١٢٥، ٤٢١
 محمد زهير جراته ٤٩٤
 محمد سعاد جلال ٢٧١
 محمد سيد أحمد ٤٣، ٤٤، ٦٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٣٧٩، ٤٢٧، ٤٢٩
 محمد صلاح الدين ٢٢، ١٠٦، ١١١، ٢٩٩
 محمد عبد العزيز عبد الكريم ٤٧١
 محمد عبد المنعم مراد ٤٣٤
 محمد عبده (الإمام) ٤٣، ٥٤، ٥٦، ٦٥
 محمد عزمى ١١٧
 محمد عصفور ١٠٦، ١٠٩، ٣٠٠

محمد علي (والى مصر) ٢٠، ٥٤، ١١٨، ١١٧
 محمد علي عامر ٢٢٩
 محمد علي علوبة ٢١٥، ٢٩٩
 محمد عوض محمد ٢١٤
 محمد الغزالي - انظر الغزالي
 محمد فؤاد جلال ٤٠٧، ٤٦٥
 محمد فائق ٣٤٥
 محمد كامل عباس ٤٩٤
 محمد محمود الصياد ٤٧١
 محمد مصطفى القللى ٤٩٤
 محمد مندور ٣٣، ٤٣، ٤٦، ٥٥، ٦٨، ١٣٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠،
 ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٦٤، ٢٧٥
 محمد النبوى المهندس ٤٥٧
 محمد نجيب (الرئيس المصرى الراحل) ٢٣، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣،
 ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٦،
 ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٣٩
 محمود أبو الفتح ٩٢، ٣٠٠
 محمود الخفيف ٤٤٨
 محمود رياض ٣٩٠
 محمود السعدنى ٤٣٤
 محمود عبد الحليم ٣٨١
 محمود عبد المنعم رياض ٢٦٧

محمود عزمى ١٧، ٢١٥

محمود فوزى ٣٥٠

المخابرات الامريكية ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٣، ٣٢٤، ٣٦٥، ٤٩٤

المخابرات العسكرية ٤٩٥

المرأة، قضية ٤٧٨

المراغى (شيخ الأزهر) ٨٦

مراكز القوى ٤٣٤

المرض ١٢٧، ١٤٣

مركز بحوث الشرق الأوسط ٢٩

مریت غالى ٦٤، ٨٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠،

١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٦٩، ٢١٣، ٢١٤، ٣٤٥

المساء، جريدة ٣٢٨، ٤١٠، ٤٢٩، ٤٣٦

المستقبل (صحيفة) ١١٣

مستقبل الثقافة فى مصر (كتاب) ١٤٤

المستكاوى، مصطفى ٣٥٥

مسجد شركس ٣٠٤

مشروع ايزنهاور عدوان جديد (كتاب) ٤٢٩

مشكلة الفلاح (كتاب) ١٧١

المصاريف السرية ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٤١٣

مصر ٧، ١٦، ١٧، ٢٠، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٨٣، ٨٥،

٨٧، ٩٨، ١٠٢، ١١١، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٤، ١٤٠، ١٥٨،

١٦٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧،

٢٨٢، ٢٩١، ٣٣٤، ٣٦٤، ٤١٤، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٥٣

مصر الفتاة، حزب ٦٤، ٧٧، ١٠٩، ٢١٣، ٢١٥، ٢٧٩

مصر الفتاة، مجلة ٤٠٨

المصرى، جريدة ٩٥، ١٠١، ١١١، ١٦٦، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٠،

٢٣٣، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٤،

٣٠٠، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٥، ٤٤٣، ٤٤٧

مصطفى أمين ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١١٢، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦،

٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٠٦،

٤١٠، ٤١٢، ٤٣١

مصطفى بهجت بدوى ٣٥٥، ٤٠٩

مصطفى حشيش ٢١١

مصطفى خليل ٣٨٨، ٤٥٧

مصطفى طيبة ١٧٢، ٢١١

مصطفى عبد الرازق ٦٤، ٦٨، ٨٧، ٢٠٢، ٣١٠

مصطفى عبد الغنى ٦، ٩، ١٧، ٣٥

مصطفى كامل، ثكنات ٢٠٠

مصطفى مراد ٣٩٠

مصطفى مرعى ٦٨، ١٠٦، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٩٩،

٢١٥، ٢١٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٦

المصور، مجلة ٤٣٣

المعارضة، صحيفة ١١٣، ٢٣٢

معالم فى الطريق (كتاب) ٤٩٦

معاهدة ١٩٣٦ : ١١٠ ، ١٤٣
معركة الاسلام والرأسمالية (كتاب) ١٥٣
معركة السويس - انظر العدوان الثلاثى ٥٦
المعهد الاشتراكى ٣٧١
معهد التربية للمعلمين ٣٧١
معهد فؤاد الأول بالصحراء ٨٣
المغول ٥٧
مفتى فلسطين ٨٥
مفيد فوزى ٤٩٢
مفيدة عبد الرحمن ٣٩٠ ، ٤٦٨
المغرب العربى ٢٩
مكتب الارشاد (الاخوان) ٦٥ ، ٢٠٨ ، ٣٤٤
مكرم عبيد ٧٨ ، ٨٩ ، ١٤٠
الملايين ، صحيفة ١١٢ ، ٢٣٢
الملك - انظر فاروق
الملكية الزراعية ، تحديد ٦٤ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٦٩
ملوك واربع وزارات (كتاب) ٢٤١
من أين لك هذا ؟ ٦٦ ، ٢٣٦
من هنا نبدأ (كتاب) ٩٨ ، ١٤٥ ، ١٦١ ، ١٦٢
منبر الاسلام ، مجلة ٤٩٦
المنشية ، حادث ٣٠٤ ، ٣٠٨
منشية البكرى ٢٨٢

منير الدلة ٩٤

مواطنون لا رعايا (كتاب) ١٦٧، ٩٨، ٦٦

المواساة (جمعية) ١١٣

المواساة (مستشفى) ١١٤

موسوليني ٢٣٧

موسى صبرى ٧٩، ٢٠٢، ٢٤١، ٣٥٥، ٤٨٠

الموصل، ثورة ٤٢٩، ٤٣٦

مونترية، معاهدة ٥٨

الميثاق الوطنى ٢٥، ٤٢٦، ٤٥٥، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨١،

٤٨٧

ميشيل كامل ٤٤٨، ٤٨٠

- ن -

ناريان ٨٢، ٢٨٣

الناس (صحيفة معارضة) ١١٣

ناصر، جمال - انظر عبد الناصر

ناصر الدين النشاشيبي ٣٥٥

الناصرية ٣٢، ٥٢، ٢٤٠، ٤٨١، ٤٩٣

الناصرية، فترة ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٣٠٨، ٣٢١، ٣٤٤

نبيل صبحى ٤٢٩

نجيب محفوظ ٣١٠

النحاس، مصطفى ٦٠، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٩٢، ١١٧، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٦٥،

٢٦٩، ٢٨٦، ٣٠٧، ٣٦٦

النخبة الحاكمة ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٥١، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٩١،
٤١٤، ٤٣٤، ٤٨٧، ٤٩٤

النخبة السياسية ٣٢٢

النخبة العسكرية ٣٢١، ٣٥٠

النخبة الفكرية ٣٢٢

النظام - انظر ثورة يوليو ٥٢

نعمان عاشور ٦٨، ٧٤، ١٧٠

النقابات المهنية الصحفيون ٧٧، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ١٠٨، ٢١٧، ٢٣٠، ٢٣٢،

٢٣٥، ٢٦٠، ٢٧٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠٢، ٤٣٢

المحامون ٧٧، ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٠٥، ١٠٧، ١١٢، ٢١٧، ٢٧٤، ٢٨٤،

٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٢

المهندسون ٢١٧

النقراشي، محمود فهمي ٧٩، ٩٢

النقشبندية، طريقة ٥٥

النقطة الرابعة، مشروع ٢٧٣، ٤٣٢

النهضة الوطنية (كتاب) ٨٩

النيل (مجلة) ٤٣٢

هارون الرشيد ١٣

هزيمة ١٩٦٧: ٣٤، ٥٢، ٤٠٦، ٤٢٤، ٤٤٥، ٤٨١، ٤٨٧، ٤٨٨

الهضيبي، حسن ٦٥، ٩٤، ٩٥، ١٤٤، ١٤٦، ٢٠٤، ٢٥٦، ٢٧١، ٢٧٨،

٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٤

الهلal، دار ٧٧، ٨٢، ٤٣٣

الهلال، مجلة ٨٢، ٤١٠

الهلال، أحمد نبيل ٤٣، ٢١٢

الهلال، نجيب ١٢٣

الهند ٤٦٨

هيئة التحرير ٢٢٨، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٣،

٣٨٥، ٤٣٢

الهيئة السعدية ١٢١

هيكل، محمد حسين ٤٤، ٥٤، ٦٤، ٦٨، ٧٨، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦،

١١٩، ١٢٠، ٢٠١، ٢٩٩، ٣٠٩، ٤٨٤

هيكل، محمد حسين ٧٩، ٨٩، ٢٠٢، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٣٣٥،

٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٢، ٤١٠، ٤١٦، ٤١٨،

٤٢١، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣،

٤٥٨، ٤٧٥، ٤٧٩

- ٩ -

الواجب (مجلة) ٢٣٢

الواحاحات، معتقل ٣٠٦

الوادى (صحيفة) ٤٠٧

وارسو ٤٣٢

الوحدة (مصر وسوريا) ٣٣٧، ٣٣٨، ٤٤٣، ٤٦٢

الوحدة، محادثات ٧٨

وحيد رأفت ٦٧، ١٠٤، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٥٧، ٢٦١،

٢٧٥، ٢٨٤، ٣٠١، ٣٠٩، ٣٦٩، ٣٤٣، ٤٣٥،

وزارة الخارجية الامريكية ٣٦٥

وزارة الخارجية البريطانية ٧٢

وزارة المعارف ١٢٣، ٥٩

الوطنى الاول - انظر فاروق

وصف مصر (كتاب) ١٥

الوفد، يسار ١٣٦

الوفد المصرى، جريدة ٩٩، ١٣٦، ١٣٨

الوقف الاصلى، إلغاء ١٣٢

الولاء ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٧١، ٣٧٢،

٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤١٠، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٨،

٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٧

الولايات المتحدة الامريكية ١٤٥، ١٥٣، ٢١١، ٢٧٣، ٣٢٢، ٣٢٤، ٤٢٨،

٤٢٩، ٤٣٢، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣

- ي -

اليابان ٢٣٧

يحيى حقى ٦٧

اليسار ٥١، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٧، ١٠٠، ١١٢، ١٢٤، ١٦٩،

١٧٤، ١٩٩، ٢٠١، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٧٣، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٨٥،

٤١٧، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٩،

٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٧،

اليسار الماركسى ٣٣٠، ٤٤٤

اليمن ٦٤، ٢٤١، ٢٦٢، ٤٤٤

يورت (قاعة) ٤٣٢

يوسف إدريس ٤٦، ٥٠، ٢١٢، ٣٠٦، ٣٧٧، ٤٠٩، ٤٨٢، ٤٨٣

يوسف حلمي ١١٢، ٢٢٩

يوسف صديق ٢٠٠، ٢٦٩، ٢٧٤

يوسف طلعت ٢٥٥

يوسف كمال ١٨

صدر للمؤلف

- ١- مؤرخو الجزيرة العربية .
- ٢- المؤثرات الفكرية .
- ٣- شهر زاد في الفكر العربي الحديث .
- ٤- الوداع : ترجمة آخر ديوان شعر لأراجون .
- ٥- الحصار : مسرح شعري .
- ٦- عبد الرحمن الشرقاوى متمرداً .
- ٧- اعترافات الشرقاوى .
- ٨- في دائرة النقد .
- ٩- طه حسين والسياسة .
- ١٠- طه حسين وثورة يوليو (٢)
- ١١- تحولات طه حسين .
- ١٢- المسرح المصرى فى السبعينيات (١)
- ١٣- مسرح الثمانينيات : النص (٢)
- ١٤- البنية الشعرية عند فاروق شوشة .
- ١٥- نجيب محفوظ : الثورة والتصوف .
- ١٦- الاتجاه القومي فى الرواية .
- ١٧- زكى نجيب محمود.
- ١٨- المثقنون والخليج : دراسة الخطيب المصرى .
- ١٩- أحمد بهاء الدين : سيرة قومية .
- ٢٠- الخروج من التاريخ .

■ دار سعاد الصباح

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية
مسجلة بدولة الكويت
وجمهورية مصر العربية
وتهدف إلى نشر ما هو
جدير بالنشر من روائع
التراث العربي والثقافة
العربية المعاصرة والتجارب
الابداعية للشباب العربي
من المحيط إلى الخليج وكذا
ترجمة ونشر روائع الثقافات
الأخرى حتى تكون في
متناول أبناء الأمة فهذه الدار
هي حلقة وصل بين التراث
والمعاصرة وبين كبار المبدعين
وشبابهم وهي نافذة للعرب
على العالم ونافذة للعالم على
الأمة العربية وتلتزم الدار
فيما تنشره بمعايير تضعها
هيئة مستقلة من كبار
المفكرين العرب في مجالات
الابداع المختلفة.

(مدير التحرير)

(المستشار الفني)

(العضو المنتدب)

(المستشار القانوني)

هيئة المستشارين

أ . إبراهيم فريح

د . جابر عصفور

أ . جمال الغيطاني

د . حسن الإبراهيم

أ . حلمى التوني

د . خلدون النقيب

د . سعد الدين إبراهيم

د . سمير سرحان

د . عدنان شهاب الدين

د . محمد نور فرحات

أ . يوسف القعيد

■ مركز ابن خلدون

للدراسات الإنمائية

هو مؤسسة بحثية مستقلة مسجلة في جمهورية مصر العربية ويقوم المركز بالدراسات والبحوث التطبيقية في مجالات الثقافة والاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية وينشر نتائجها على أوسع نطاق ممكن في الوطن العربي والخارج بشكل مستقل أو بالمشاركة مع مؤسسات ثقافية عربية وعالمية لها نفس الأهداف التنويرية والتنموية .

مركز ابن خلدون

مجلس الأمناء :

د . إبراهيم حلمي عبد الرحمن

د . باربارا إبراهيم

د . حازم الببلاوى

د . عبد العزيز حجازى

د . على الدين هلال

د . سعد الدين إبراهيم

(رئيس مجلس الأمناء)

د . منى مكرم عبيد

د . محب زكى

(المدير التنفيذى)

عربية للطباعة والنشر
١٠،٧ شارع السلام - أرض اللواء المهندسين
ت: ٣٠٣٦٠٩٨

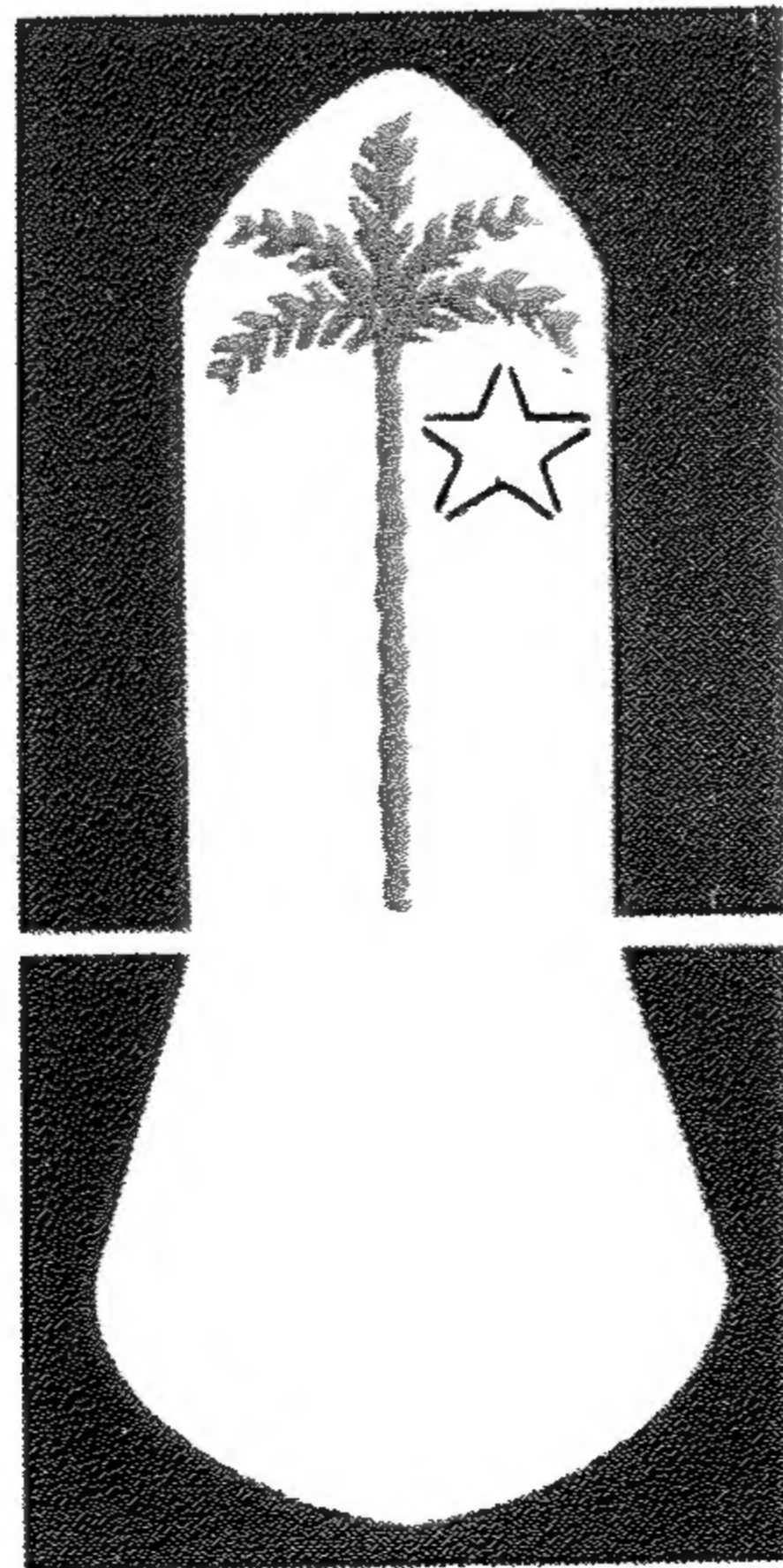
المثقفون وعبد الناصر

هذا الكتاب - وقد كان في الأصل اطروحة دكتوراه - يرصد للعلاقة بين المثقف والسلطة في مصر بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٨ (تاريخ آخر وزارة شكلها جمال عبد الناصر) وان عاد التمهيد النظري والتاريخ إلى قبل ذلك بسنوات .

والمثقف هنا ، أيًا كان انتماءه ، لم يخرج عن : الاسلامي أو الليبرالي أو اليساري .. والسلطة هنا أيًا كانت مؤسساتها ، لم تخرج عن هيمنة عبد الناصر وشخصيته الكارزمية ..

وقد كان أهم ما وصلت إليه العلاقة بين الطرفين (المثقف والسلطة) هو اختفاء نمط المثقف المتمرد لحساب بقية الانماط الأخرى ، فلم يلبث المثقفون ان تحولوا في الفترة التالية في سبعينيات السادات إلى الاقنندية الاراذل (وهو موضوع دراسة أخرى لكاتب هذه السطور تحت الطبع بعنوان : المثقفون والسادات) ..

لقد اختفى أو كاد نمط المثقف المتمرد تحت هيمنة السلطات التالية وضراوتها العاتية . ولا يعني ذلك أن نلقى بتبعية هذه النتيجة على النظام وحده ، إذ يتحمل المثقفون جزءاً لا يمكن التقليل منه والذي انتهى بهم إلى هذا الواقع ، فقد ارتد منهم الكثير من موقف المتمرد إلى المتردد أو المهادن ، كما لم يدافعوا بالقدر الكافي عن القيم الديمقراطية ، وهو ما يعني - في السياق الأخير - ان المسؤولية مشتركة بينهما .



دار سعد الكتب